

# الإِبْرِينُ

الْحَالِصُ عَنِ الْفِضَّةِ  
فِي إِبْرَازِ مَعَانِي

صَلَّى اللهُ  
عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ

# خَصَائِصُ الْمُصْطَفَى

الَّتِي فِي الرَّوْضَةِ

تَأَلَّفَتْ

الإِمَامُ الْحَافِظُ قَاضِي الْقَضَاةِ

جَلَالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ رَسْلَانَ الْبُلْقَيْيِّ

٧٦٣ - ٨٢٤ هـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

سَلِيمٌ مُحَمَّدٌ عَامِرٌ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإبريق

الخالص عن الفضّة

في إبراز معاني

خصائص المصطفى صلى الله عليه وسلم

التي في الروضة

□ الإبريز الخالص عن الفضة في إبراز معاني خصائص المصطفى ﷺ  
التي في الروضة

تأليف : الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني

تحقيق : سليم محمد عامر

الطبعة الأولى : ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©

قياس القطع : ٢٤ × ١٧

الرقم المعياري الدولي : ISBN : ٩٧٨٩٩٥٧٥٦٦٤٠١

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠١٤ / ١ / ٥٦)

أَرْوِقَةٌ لِلدِّرَاسَاتِ وَالشَّرِّ

هاتف وفاكس : ٤٦٤٦١٦٣ (٠٠٩٦٢٦)

ص.ب : ١٩١٦٣ عمان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني : info@arwika.net

الموقع الإلكتروني : www.arwika.net

الدِّرَاسَاتِ الْمُنَشُورَةُ لَا تُعَبَّرُ بِالضَّرُورَةِ عَنْ وَجْهَةِ نَظَرِ النَّاشِرِ

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسَمَحُ بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعاً وقانوناً، وطبقاً لقرار تجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإنَّ حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مضمونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## وما توفيقى إلا بالله

الحمد لله ربّ العالمين، نَحْمَدُهُ ونُسْتَعِينُهُ ونَسْتَغْفِرُهُ، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، صلى الله على أشرف خلقه سيّدنا محمّد وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأخيار، وسلّم تسليماً كثيراً.

وبعد،

فإنه حَرِيٌّ بكل مسلم أن يتعرّف أحوالَ رسولِ الله ﷺ، وأن لا يجهلَ جميلَ سيرته، وسموَّ مكانته وقدره، ورفيعَ منصبه، وما اختصّه الله به من خصائص آياته، وبدائع كراماته، لِمَا في ذلك من أثرٍ كبير في استدعاء محبّته ﷺ، إذ الإنسان مجبولٌ بفطرته على حبِّ الشمائل الشريفة، والصفات الجميلة، وحبِّ مَنْ تَخَلَّقَ بها وطُبِعَ عليها، ولم يُخَلَقْ في الوجودِ ولا أكمل من صفات وشمائل سيّد الخلق نبينا وحبينا محمدٍ صلوات الله وسلامه عليه.

ولِمَا في التعرف على هذه الشمائل والخصائص والصفات من فوائد عديدة، فقد تناولها علماءنا على مرِّ العصور بالشرح والتوضيح والتفصيل، ولا مرأى أن أعظم مَنْ صُرفت إليه الأنظار، وشخصت إلى فضائله الأبصار، ورصدت مسار سيرته وخصائصه النفوس، وشُغلت به الخواطر، هو مَنْ

جعله الله تعالى الرحمة المهداة، والنَّعْمَةُ المُسَدَّاة، فصلوات ربِّي وسلامه عليه، على ما أنقذنا به من التهلكة، وجعلنا بسببه من خير أمة أخرجت للناس، وعلى من خلَّص الله تعالى بيعته البشرية من ظلمة الكُفْرِ إلى نور الإيمان، فخيرُ الأُمَّةِ إنما هو بخيريَّة رسوِّها ونبيِّها، «فصلَّى الله على نبيِّنا كلِّما ذكَّره الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عن ذكره الذَّاكِرُونَ، وصلى الله عليه في الأوَّلِينَ والآخِرِينَ، أَفْضَلَ وأكْثَرَ وأزكى ما صلَّى على أحدٍ من خَلْقِهِ وزكَّانا وإياكم بالصلاة عليه أَفْضَلَ ما زكَّى أحداً من أُمَّتِهِ بصلَّاته عليه، والسلام عليه ورحمة الله وبركاته، وجزاه الله عَنَّا أَفْضَلَ ما جَزَى مرسلًا عَمَّنْ أُرْسِلَ إليه، فَإِنَّهُ أَنْقَذَنَا به من الهَلَكَةِ، وجعلنا في خير أمة أخرجت للناس، دائنين بِيَدَيْهِ الذي ارتضى واصطفى به ملائكته وَمَنْ أُنْعِمَ عليه من خَلْقِهِ، فلم تُمَسِّ بنا نعمةٌ ظَهَرَتْ ولا بَطَنْتْ، نِلْنَا بها حِظًّا في دينٍ ودُنْيَا، أو دُفِعَ بها عَنَّا مكروهٌ فيها، وفي واحدٍ منهما: إِلَّا ومحمَّدٌ ﷺ سَبَّبُهَا، القَائِدُ إلى خيرها، والهادي إلى رُشدها، الذائدُ عن الهَلَكَةِ ومواردِ السَّوءِ في خلافِ الرُّشدِ، المُنبِّهُ للأسباب التي تُورِدُ الهَلَكَةَ، القائمُ بالنَّصِيحَةِ في الإرشاد والإنذار منها. فصلَّى الله على محمَّد وعلى آلِ محمَّدٍ، كما صلَّى على إبراهيم وآل إبراهيم إنه حميدٌ مجيدٌ»<sup>(١)</sup>.

ولا شكَّ أنَّ مَنْ أكرمه الله تعالى بالوقوف على دقائق صفاته ومعرفة شئائله ﷺ، لا بدَّ أن يتبدَّى له ما حَبَّاهُ الله عَزَّ وَجَلَّ من إجلالٍ وإفضالٍ، وما أكرمه به وميَّزه عن غيره من سائر المخلوقات.

(١) من قوله: «فصلَّى الله على نبيِّنا» إلى هنا مأخوذٌ من كلام الإمام الشافعي في «الرسالة»

وكلُّ ذلك من صُلب إيماننا، إذ إن معرفة ما يتعلَّق به ﷺ ومعرفة خصائصه واجبٌ علينا لنعرفَ له حقَّه ومنزلته وقدره، وهذا أداءٌ لبعض ما يجب له ﷺ من قِبَلنا، فضلاً لِمَا في ذلك من أثرٍ كبير في زيادة محبَّتنا له لِمَا في هذه المحبَّة من مِنِّ عظيمة علينا، فهي من موجبات معيَّته ورفقته ﷺ يوم القيامة، فالمرءُ مع من أحبَّ.

ولهذا وغيره جاء اهتمامنا بإخراج هذا الكتاب النافع الماتع للإمام الجليل جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني، ابن شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان، وسماه «الإبريز»<sup>(١)</sup> الخالص عن الفُصَّة في إبراز معاني خصائص المصطفى ﷺ التي في الرُّوضة»، فنفعنا اللهُ والمسلمين به، وجزى مصنِّفه خير الجزاء على ما أودَّعه فيه من دُرِّ وفوائد قلَّ نظيرُها في المصنَّفات التي تناولت هذا الموضوع، سائلاً المولى عزَّ وجلَّ أن يجعله في ميزان حسناته، وأن لا يحرمنا وإياه من فضله. آمين.



(١) الإبريز: هو الذهب الخالص. «المصباح المنير» مادة (برز).

## ترجمة المصنف الإمام جلال الدين البلقيني

اسمُه ونسبُه وكُنيتُه:

هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصر بن صالح بن عبد الخالق ابن عبد الحق، الإمام العلامة شيخ الإسلام قاضي القضاة جلال الدين، أبو الفضل ابن الإمام شيخ الإسلام، بقية المجتهدين سراج الدين أبي حفص الكِنَانِي المصري، البُلُقِينِي.

مولده:

وُلد في شهر رمضان سنة ثلاث وستين وسبع مئة. كذا قيَّده ابن قاضي شهبة والحافظ ابن حجر<sup>(١)</sup>.

في حين ذكر ابن تغري بردي أن مولده كان في جمادى الأولى سنة اثنتين وستين وسبع مئة، وقال: «هكذا سمعته من لفظه غير مرّة»<sup>(٢)</sup>، وهذا ما رَدَّه السَّخَاوِيُّ بقوله: «وقرأت بخط بعضهم: أنه سمعه يقول: في جمادى الأولى

---

(١) ينظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ٤: ٨٧، و«رفع الإصر عن قضاة مصر» للحافظ ابن حجر ص ٢٢٦.

(٢) «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» ٧: ١٩٨.

سنة اثنتين وستين، والأوّل عندي أصحّ، فهو الذي أثبتّه أخوه وشيخنا وآخرون بقاعة العفيف، من باب سرّ الصالحية بالقاهرة<sup>(١)</sup>. والخطبُ في ذلك يسير، إذ الفرق بين القولين إنّما هو في أقلّ من سنة، وما اهتمام العلماء بذلك إلا لمعرفة صحّة سماع صاحب الترجمة من غيره، ويمنّ تتلمذ وممن تلقّى علومه، ولمعرفة ما عاصر من أحداث ووقائع، وغير ذلك ممّا يفيد منه الباحثون.

### نشأته وطلبه للعلم:

لقد تضافرت عدّة ظروف كان لها الأثر البالغ في تحصيل العلامة جلال الدين البلقيني في وقت مبكّر للعلوم، من أهمّها: حال الأسرة التي عاش وترعرع فيها، فأبوه شيخ الإسلام جلال الدين البلقيني غنيّ عن التعريف، فهو شيخ علماء القرن التاسع بلا مُدافع وخصوصاً في الفقه، فهو بقيّة المجتهدين من الأعلام، وأمّه بنت القاضي بهاء الدين ابن عقيل، فهو سبطه، فأسرته أسرة خير وفضل وعلم، فكان من الطبيعي أن يُحبّب إليه العلم في وقت مبكّر، وهذا ما جعله يندفع إليه اندفاعاً، وإن أصابه التراخي في بعض الأوقات لظروف سنّاتي على ذكرها.

فقد نشأ في كنف أبيه، فحفظ القرآن وصلّى به التراويح وهو صغير، ثم حفظ عدّة كُتب، ومهر في مدّة يسيرة<sup>(٢)</sup>.

(١) «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» ٤: ١٠٦، ١٠٧.

(٢) «رفع الإصر عن قضاة مصر» للمحافظ ابن حجر ص ٢٢٦.

### سيرته ومكانته العلمية:

لقد توسّع رحمه الله في طلب العلم من شتى صنوفه وفنونه مع ازدهار عصره بالعلماء، على الرغم من أنه نشأ مترفهاً متعزّزاً كما ذكر غير واحد ممّن تناول سيرته<sup>(١)</sup>، فضلاً عن أنه أمضى وقتاً طويلاً من عمره في وظيفة القضاء، وفي هذا يحدثنا الحافظ ابن حجر فيقول: «ولمّا مات أخوه بدر الدّين قرّر في وظيفته في قضاء العسكر، ثم سافر مع والده في الرّكاب السّلطانيّ إلى حلب، ودُعِيَ بقاضي القضاة، لكونه قاضي العسكر، ووالده في كلّ ذلك يُنوّه به في المجالس، ويستحسن جميع ما يرد منه، ويُحرّض الطّلبة على الاشتغال عليه»<sup>(٢)</sup>.

ثم إنه عُزل من منصب القضاء، ثم رجع إليه، ثم عُزل، وهكذا، وتذكر المصادر إلى أنه باشر ولاية القضاء أكثر من ستّ مرّات، إلى أن استمرّ عليه وبأشره بحرمه وإفرة مع لين الجانب والتواضع، وبذل المال والجاء.

وأما عن رأيه واجتهاده في اكتساب العلوم وأخذها عن أهلها واقتناص قطف زهورها، فقد بذل جهده في سبيل هذا، حتى يَحْوزَها بأسرّها، وفي ذلك يحدثنا الحافظ ابن حجر، فيقول: «وقد صحبته قَدْرَ عشرين سنة، وما رأيت أحداً ممّن لقيته أحرص على تحصيل الفائدة منه، بحيث إنّه كان إذا طَرَقَ سمعه شيءٌ لم يكن يعرفه، لا يَقْرُ ولا يَهْتدي ولا ينام حتّى يقف عليه ويحفظه»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «رفع الإصر عن قضاة مصر» ص ٢٢٦.

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٧.

(٣) المصدر السابق ص ٢٢٧.

إذا نحن بإزاء عالمٍ قاصِدٍ للعلم، وباحِثٍ عن المعرفة، لدرجة أنه يَحْرِمُ نفسه من النَّومِ حتَّى يقف على حقيقة ما طَرَقَ سَمْعَهُ مِنَّمَا لم يكن أحاط به قَبْلَ ذلك، وهذا ما جعله يسعى لِمَلءِ الفراغ الذي كان يشعر به في جانب من جوانب المعرفة والعلم، فهو لا يجد حَرَجاً في أن يذكر أنه لم يكن له تقدُّمٌ اشتغالٍ في علوم العربية، فلم يجد بُدّاً - كعادة غيره من علماء وقته - من الذَّهاب لأداء فريضة الحجِّ برفقة والده، وقَصْدِ ماءٍ زمزمٍ والشُّرب منها لِيَسْتَمَّ له ببركة ذلك فَهَمُّ هذا العلم<sup>(١)</sup>، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: «فلَمَّا رَجَعَ أَدَمَنَ النَّظَرَ فيه، فَمَهَّرَ في مدَّةٍ يسيرة فيه، ولا سيَّما منذ مات والده، ودَرَسَ في التفسير بعده بالبرقوقية، وكذا دَرَسَ في التفسير بالجامع الطولوني بعده، وصار يعمل المواعيد بعده بمدرستِهِ، ويُقرأ عليه في تفسير البَغَوِيِّ، وكان يكتب على كُلِّ ذلك دروساً مفيدة، ويبحث في فنون التفسير في كلام أبي حَيَّان والزَّخَشَرِيِّ، ويُبدي في كُلِّ فنٍّ منه ما يُدْهِشُ الحاضرين»<sup>(٢)</sup>.

فلا عَجَب بعد ذلك أن يأذن له والده بالإفتاء والتدريس وهو في ريعان الشَّباب، ولَمَّا لم يَصِلْ بعدُ سنَّ العشرين من عُمره، بسبب ما وجد فيه من حرصٍ على تحصيل العلوم، وكثرة مطالعة واستحضارٍ لفروع مذهبه، ومِنْ استقامة ذهنه، وسُرعة حفظه مع شِدَّة فصاحةٍ وبلاغةٍ، وفَرط ذكاءٍ، وقوَّة ذاكرةٍ، ويظهر ذلك من خلال ما ذكر معاصروه من توصيف منهجه في

(١) ينظر: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي ١٠٩: ٤.

(٢) «رفع الإصر عن قضاة مصر» ص ٢٢٨، وينظر: «الضوء اللامع» ١٠٩: ٤.

التدريس، فأجمعوا على أنه كان يحرّر دروسه الفقهية والتفسيرية، ويسرّدها في مجلس التدريس حفظاً، وقد شهد له بذلك والده شيخ الإسلام سراج الدين حيث قال في إجازته له التي كتبها له بخطّه، وفي هذا يقول السّخاوي: «ورويت عنه من ذلك الكثير، بل له بحضرته - أي بحضرة والده سراج الدين - مع القضاة وغيرهم وقائع، بل كان أبوه أذن له بالإفتاء والتدريس قديماً في سنة إحدى وثمانين، وقال في إجازته التي كتبها له بخطّه أنه رأى فيه البراعة في فنون متعددة من الفقه وأصوله والفرائض وغيرها، ممّا يظهر من مباحثه على الطريقة الجدليّة، والمسالك المرضيّة، والأساليب الفقهية، والمعاني الحديثيّة، وأنه اختبره بمسائل مُشكِلة، وأبحاث مُعْضِلة، فأجاد»<sup>(١)</sup>.

نعم، لقد أحاط رحمه الله بالمعارف والعلوم التي تُمكنه من سبر المعاني، واستنباط الأحكام، وقد بدا لي ذلك واضحاً من خلال اشتغالي بكتابه هذا، لدرجة أنّي استغربت من سعة حفظه، وشدة حرصه على جمع الأقوال والآراء والمذاهب في المسألة الواحدة، مع عزّوه لكل نقلٍ نقله لقائله، والتّعقيب عليه موافقةً أو ردّاً مع بيان الدليل، على ما سأيّته عند الحديث على منهجه رحمه الله تعالى.

فلا عَجَب إذاً أن نرى الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، بجلالة قدره، ومكانته العالية التي لا يُجادل فيها اثنان يشهد له شهادة قلّما نجدها تصدر منه في حق غيره ممّن ترجم لهم ونوّه بذكرهم من علماء عصره، فليقرّط

(١) «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسّخاوي ٤: ١٠٨.



إعجابه به يأبى إلا أن يُبدي عتبه على بعض مترجميه، متَّهِياً إياهم بالقصور في تناول سيرته، وإبراز مكانته على الوجه الذي يستحقه، ومن بين هؤلاء الذين طألهم عتَبُ الحافظ ابن حجرٍ رحمه الله تقيُّ الدِّينِ المقرِيزي صاحب كتاب «السلوك لمعرفة دول الملوك» فعَبَّرَ عن ذلك بقوله: «ذكره الشيخُ تقيُّ الدِّينِ المقرِيزيُّ في التراجم المفيدة، فلم يبسط ترجمته كما بسط ترجمته غيره، وإنما اقتصر على ما يتعلَّق بولاياته مع إجحافٍ كثير»<sup>(١)</sup>، مع أنَّ المقرِيزيَّ إنما كان يؤرِّخ للأحداث أكثر ممَّا كان يستغرق في تراجم العلماء أو الأعيان إلا أنه إلى جانب ذلك لم يغفل عن التَّنويه به ورفع شأنه، وحسبُه منه قوله: «وفيها - يعني في سنة أربع وعشرين وثمان مئة - توفيَّ قاضي القضاة جلال الدِّين أبو الفضل عبد الرحمن ابن شيخ الإسلام سراج الدِّين أبي حفص عمر البلقيني الشافعي في ليلة الخميس، حادي عشر شوال، وله ثلاث وستون سنة، ولم يخلف بعده مثله لكثرة علومه بالفقه وأصوله، وبالحدِيث، والتفسير، والعربية، مع العِفَّة والزَّاهة عَمَّا يُرمَى به قضاة السُّوء، وجمال الصُّورة، وفصاحة العبارة؛ وبالجملَة فلقد كان مِمَّن يَتَجَمَّلُ به الوقت»<sup>(٢)</sup>. وكذا نقل عنه ابنُ تغري بردي والسَّخاوي في سياق ترجمتهما لجلال الدِّين البلقيني، وكأنا بآبن تغري بردي قد استوقفتُه عباراتُ المقرِيزي فلم يشأ أن يَمُرَّ عليها مرورَ الكرام ويتجاهلها، وخاصةً قوله: «فلقد كان يَتَجَمَّلُ به الوقت» وهو

(١) «رفع الإصر عن قضاة مصر» ص ٢٢٨، وكما في «المنهل الصافي» ٧: ٢٠١.

(٢) «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقرِيزي ٧: ٥٠، وينظر: «المنهل الصافي المستوفي

بعد الوافي» ليوסף ابن تغري بردي ٧: ٢٠١، و«الصُّوء اللامع لأهل القرن التاسع

للسَّخاوي ٤: ١١١.

أعلم الناس به للمصاهرة التي بينهما، فكأنَّ هذا الكلام أنعش ذاكرته حينما كان يلزمه أوقاتاً طويلة قضائها بصُحبته يقرأ عليه ويتعلَّم منه، ويُذكره، فيتذكر من خلال هذه الكلمات الأوقات الجميلة التي عاشها في كنفه فدفعته إلى القول: «وأنا أعرفُ بأموره من غيري، فإنه كان تأهل بكريمتي، وما نشأتُ إلاَّ عنده، وقرأتُ عليه غالبَ القرآنِ الكريم، وهو أنه لما كان يتوجّه إلى منزله يأخذني صُحبته حيث سار، فإذا أقمنا بالمكان المذكور يطبئني ويقول لي: اقرأ الماضي من محفوظك، فأقرأ عليه ما شاء الله أن أقرأه، ثم يقول لي بعد الفراغ: الذي فاتك اليوم من الكتاب أخذته من درس الماضي. كان رحمه الله مُهاباً، جليلاً معظماً عند السلاطين والملوك، حُلُوَ المحاضرة، رقيقَ القلب، سريعَ الدِّمعة، وكان عنده بادرةٌ وحيدةٌ مزاجٍ إلاَّ أنها كانت تزول بسرعة، ويأتي بعد ذلك من محاسنه، ما يُنسَى معه كلُّ شيءٍ»<sup>(١)</sup>، وهذه الصِّفات التي وردت في كلام ابن تغري بردي لم ينفرد هو بذكرها لِمَا يمكن أن يقال إنها ذكر ذلك بسبب ما كان بينهما من صلة النسب والمصاهرة، وإنما شاركه في ذكرها كلُّ من ترجم له رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً، فمناقبه مشهورة، وعدالته وإمامته متواترة، وكلُّ ذلك من سيرته متداولٌ معروفٌ، ومن إحسانه وفضله وعلوِّ كعبه مدوّن وموصوفٌ عند أصحاب المصنِّفات التي تناولت ترجمته<sup>(٢)</sup>، وإذا ما أردنا أن نتبّعها فسيكُلُ القلمُ عن حصرها.

(١) «المنهل الصافي» ٧: ٢٠٠، و«النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة».

(٢) ينظر مثلاً: «رفع الإصر عن قضاة مصر» للحافظ ابن حجر ص ٢٢٨، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شعبة ٤: ٨٧، و«لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ» لابن فهد الهاشمي ص ١٨٢، و«الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي ٤: ١٠٦.

## الإمام جلال الدين البلقيني وعلم الحديث:

من الجدير بالاهتمام هنا الحديث في أمر استوفقني وأنا أطلع صفحات ترجمته، ألا وهو حبه المفرط لعلوم الحديث على ما نقله غير واحد من أصحاب التراجم، ولعل هذا كان بمثابة سطر جوابٍ لِمَا كان يجول في خاطري في فترة سابقة كنت أعمل خلالها في كتاب «فتح الباري» للحافظ ابن حجر، ففي أثناء وخلال مراجعاتي لبعض المسائل وقعت عيني على قول ذكره الحافظ في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة» في ترجمة طليحة بن خويلد الأسدي يذكر فيه الخلاف بين أهل السير في صحة إسلام طليحة، وفيه قوله: «ووقع في الأُم» للشافعي في باب قتل المرتد قُبيل باب الجنائز: أن عمر قتل طليحة وعُينته بن بدر، وراجعت في ذلك القاضي جلال الدين البلقيني فاستغربته جداً<sup>(١)</sup>؛ وتساءلت: ما الذي يجعل الحافظ ابن حجر وهو على ما هو عليه من الحفظ والتمكّن في علوم الحديث والرّجال أن يرجع في مثل هذه المسائل للقاضي جلال الدين البلقيني، فضلاً عن توافر جملة من العلماء الحفاظ في ذلك العصر؟ ومثل ذلك وقع في نفسي أيضاً عندما كنت أراجع مسألة في «إتحاف الخيرة المهرة» للحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري صاحب الحافظ ابن حجر، وصاحب التصانيف العديدة في الحديث، وهو الذي قال عنه المقرئ: «أحد مشايخ الحديث»<sup>(٢)</sup>، وقال عنه الحافظ ابن حجر: «كُتِبَ عني واستملى عليّ،

(١) «الإصابة في تمييز الصحابة» ٣: ٥٤٢ (٤٢٩٤).

(٢) «السلوك لمعرفة دول الملوك» ٧: ٣٣٨.

وله تخاريج وفوائد، بَارَكَ اللهُ فِيهِ<sup>(١)</sup>، ومع ذلك يذكر في سياق تخرجه لبعض الأحاديث في الكتاب المذكور<sup>(٢)</sup> والتعليق عليه: «وله شاهد من حديث جابر بن عبد الله رواه الإمام أحمد بن حنبل،....، أفاده شيخنا قاضي القضاة جلال الدين البلقيني رحمه الله»، فما كان من هذا النص إلا أن أيقظ في نفسي ما كدت أنساه من تساؤلي الأول الذي يتعلّق برجوع الحافظ ابن حجر للإمام جلال الدين البلقيني، في مسألة لا أقول فقهية كما هي عادته في «فتح الباري» وغيره من مصنفاته على ما عُرف عنه من رجوعه المتكرّر إلى أقوال والده شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وإنما في أمر يمكن أن يقال فيه إنّه من اختصاص الحافظ ابن حجر نفسه، وأعني بذلك علم الحديث وما يتفرّع منه، والأمر نفسه يقال في البوصيري فيما يتعلّق بإيراده ما أفاده من الإمام جلال الدين في هذا الجانب، فمن المسلم به أنّ مثل هذه الأسئلة والإفادات لا يُرجع فيها إلا لمن هو شأنهم علم الحديث، ولا تأتي الإفادة منها إلا من الراسخين في هذا العلم وعلله ورجال إسناده، ولا إخال هذا التساؤل الذي أطرحه إلا مشروعاً يستحقّ البحث وإن لم أكن عملت عليه فيما مضى، إلى أن يَسّرَ اللهُ لي العمل في تحقيق هذا الكتاب الذي أتاح لي الوقوف على شخصية هذا الإمام الجليل، ومعرفة مدى صلته بعلوم الحديث، فتبيّن لي من خلال دراستي لهذا الكتاب مضموماً إليه اطلاعي على كتاب «الإفهام لما

(١) «تبصير المتبّه بتحرير المشتبه» ٢: ٦٩٢.

(٢) يعني: في كتاب البوصيري «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» ٧: ٤١٥،

في البخاري من الإبهام» أنه قد أوتيَ الحظَّ الوافر من علم الحديث إلى جانب شهرته بالفقه وأصوله.

ولعلمه رحمه الله أنَّ السُّنَّة هي الأصل الثاني من أصول التشريع، وأنها شارحة للقرآن، ومبيِّنة له، ومُزيلَة لإشكاله، ومفصِّلة لمُجمِّله، ومُقيِّدة لمُطلِّقه، ومُخصِّصة لعامِّه، وبسبب إدراكه لهذا كلُّه نقلت لنا المصادر أسفَه الشَّدِيد على ما فاتته في أوَّل أمره من الاشتغال في علم الحديث ورغبته في الازدياد منه<sup>(١)</sup>، لجلالة هذا العلم وعِظَم فائدته، وعلوِّ منزلته، من حيث كونه أشرف العلوم بعد علم القرآن الكريم، فعزَم على إدراك ما فاتَه منه، فأدَمَن على المطالعة في علومه، وبادر إلى السماع من كبار شيوخ عصره كابن الملقِّن وغيره، ولازَمَ الحفَّاظ كابن حجر، بل إنَّ السخاوي يذكر لنا أنَّ حافظ الشام ومؤرِّخ الإسلام العلامة شيخ الشافعية شهاب الدين ابن حَجَّي قد استجاز له من شيوخ ذلك الوقت نحو مئة نفسٍ وأزيد، وذكر منهم: الحافظ العماد ابن كثير، وأبا بكر ابن المحبِّ والزَّين العراقي<sup>(٢)</sup>، ولا يخفى ما لهؤلاء من المكانة العالية في علوم الحديث، ولا بدَّ أنه أفاد منهم إفادةً كبيرةً، ظهرت ملاحظها في كتابنا هذا، من خلال توظيفه لِمَا حصَّله من كثرة مطالعته وسماعه من كبار علماء عصره، وصُور هذه الملامح تبدو جليَّةً من خلال إيراده للكثير من الأحاديث التي ساقها، سواء للدلالة على صحَّة ما ذهب

(١) ينظر: «رفع الإصر عن قضاة مصر» للحافظ ابن حجر ص ٢٢٨.

(٢) «الضوء اللامع» ٤: ١٠٧، وسيأتي التعريف بهذه الأعلام بأوضح ممَّا هنا أثناء الحديث

عن شيوخه إن شاء الله تعالى.

إليه في تقريره لبعض المسائل، أو جاءت في معرض الردّ على بعض الأقوال الواردة فيها، وظهرت أيضاً من خلال تخريجه لهذه الأحاديث وعزّوها إلى مظانّها، ولم يكن يترك الكلام على أسانيدّها إن كان فيها ما يستحق الإشارة إلى ذلك، إلى جانب تعريف المُبْهَمِينَ من رجال أسانيدّها؛ ليصل إلى تمييز صحيحها من ضعيفها، وهذا كلّ يدلُّ على اكتمال شخصيته العلمية وأهليّته التي جعلته يتصدّى لكبار أصحاب المذهب الواردة آراؤهم في هذا الكتاب والتعليق عليها، مع استيفاء التعليق عليها شرحاً وتوضيحاً، أو قبولاً وردّاً، ولم يكن هذا يتأتّى له لو لم يكن على درجة عالية من المعرفة بأدوات الاجتهاد التي يمكن من خلالها إطلاق هذه الأحكام، ومن بين هذه الأدوات: تمكُّنه في علم الحديث، وهذا من جملة ما جعله يميّز عن غيره، من أولئك الذين صنّفوا في موضوع الخصائص النبويّة الشريفة، التي كنت قد وقفت على الغالب منها، فوجدت أكثرها لا يخرج عن كونها نقولاً من هنا وهناك، مبنية على سرّد المسائل الواردة في هذا الموضوع دون الوقوف على حقيقة كونها ممّا يمكن أن تدخل في هذا الباب أم لا، وما ذلك إلّا لأنها خلّت من المراجعة الصحيحة التي أساسها التمهّص والتدقيق الذي يمكن من خلالها الوصول إلى التمييز بين الغثّ والثمين، وبين ما يمكن قبوله وما لا يمكن.

ولا يكون هذا إلّا لِمَنْ بَرَعَ في الحديث وعلومه ومعرفة صحيحه وسقيمه، وفقهه، وتحقيق ألفاظه.

كما أنه يلاحظ أن بعض تلك المصنّفات لم تعتمد على التّحرير والتّحرّي في مناقشة هذه المسائل كما فعل صاحبنا الإمام العلامة جلال الدين البلقيني

هنا في هذا الكتاب، وهذا أعطاه قيمة علمية إضافية خلّت منها أكثر تلك المصنّفات التي تناولت هذا الموضوع، ومن أين للمقلّدين الذين لا يمتلكون أدوات الاجتهاد - والذي من أهمّ أسسه الجمع بين علوم الحديث والفقه - الوصول إلى هذا المستوى من البحث القائم أولاً على استخراج فقه الحديث بعد دراسته من حيث صحّته أو ضعفه أولاً، وعلى مراجعة ومناقشة كل ما له صلة بالحديث المروي فيه ثانياً؟ ومن أين للمقلّد أيضاً الترجيح بين الأقوال؟ ومن أين له أن يضعّف بعض الروايات، ويصحّح بعضاً آخر منها؟ ومن أين له أيضاً أن يعدّل بعض الرواة ويجرّح بعضاً آخر إلا إذا كان على معرفة بعلوم الحديث وأحوال الرجال؟ وكلّ هذا لم يخلّ منه هذا الكتاب، وهذا ما دعاني إلى القول بتميّزه عن بقية ما وصل إلينا من المصنّفات التي تناولت موضوع الخصائص النبوية الشريفة، من حيث الأسلوب والمنهج الذي سار عليه الإمام جلال الدّين البلقيني في هذا الكتاب، ويمكن إجمال ما وصل إليه رحمه الله في الجمع بين علمي الفقه والحديث بما ذكره الحافظ ابن حجر - وهو من أعلم الناس به - من خلال قوله فيه: «ولمّا صار يحضّر لسماع البخاري في القلعة أدمّن مطالعة شرح شيخنا سراج الدّين ابن الملقّن، وأحبّ الاطلاع على معرفة أسماء من أبهم في «الجامع الصحيح» من الرّواة ومن جرى ذكره في «الصحيح»، فحصل من ذلك شيئاً كثيراً بإدمان المطالعة والمراجعة، وخصوصاً أوقات اجتماعي ومذاكرتي له، فجمع كتاب «الإفهام لما في البخاري من الإبهام» وذكر فيه فصلاً يختصّ بما استفاده من مطالعته، زائداً عمّا استفاده من الكتب المصنّفة في المبهّمات والشُّروح، فكان عدداً كثيراً، وكان يتأسّف على ما فاتّه من الاشتغال في الحديث، ويرغب في الازدياد

منه، حتّى كتب بخطّه فصلاً من القصد المتعلّق بالعلل من «فتح الباري» وقابله معي بقراءته لإعجابه به»<sup>(١)</sup>.

فهذه شهادة رأس الحفاظ في القرن التاسع، ذكر فيها بما لا مزيّد عليه ممّا يمكن أن يُقال في الدرجة التي وصل إليها إمامنا جلال الدّين في هذا المجال وما يتفرّع منه، وكلّ هذا جاء توظيفه في مصنّفاته المتميّزة المفيدة التي وصلت إلينا، ومن بينها كتابنا هذا.

### شيوخه وتلاميذه:

ذكرت فيما سلف أنّ الإمام جلال الدين البلقيني رحمه الله قد سعى إلى طلب العلم في سنٍّ مبكّرة، وأنّه سافر كثيراً وارتحلَ برفقة أبيه شيخ الإسلام سراج الدين، ولا بدّ لمن كانت هذه حاله أن يتمتّع بهمةً عاليةً، وأن يتلمذ على عدد وافر من مشايخ وعلماء عصره، وقد تمّ له ذلك، فقد استفاد من بعضهم وتأثر بهم، إلّا أنّه لم يرد في المصادر أنّه تتلمذ على عدد كبير من المشايخ<sup>(٢)</sup>. ولكن حصل له سماعٌ من الكثيرين. وقد ذكر السّخاوي أنّ الإمام الشهاب ابن حجّبي قد استجاز له من شيوخ ذلك الوقت نحو مئة شيخ، قال: «ومن مشايخه بالسّماع:

(١) «رفع الإصر عن قضاة مصر» للحافظ ابن حجر ص ٢٢٨.

(٢) وقد ورد تأكيد ذلك بما ذكره الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر بأبناء العمر» ١: ٨٧ في سياق ترجمته لمن مات في سنة ستّ وسبعين وسبع مئة، فذكر فيها (عليّ بن أيوب الأصبهانيّ) أحد شيوخ الإمام جلال الدّين البلقيني، فقال: «هو أحد من سمع عليه القاضي جلال الدّين البلقيني مع قلة مشايخه».



- والده: سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني.

- والحافظ البهاء عبد الله بن محمد بن خليل<sup>(١)</sup>.

- والزَّين أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن عمر الأيوبي الأصبهاني،  
سمع منه الكثير من «سنن البيهقي» أنا به العزُّ محمد بن إسماعيل بن عمر  
الحموي.

وقال: «وكذا رأيت في طبقة سماعه للقطعة من «سنن البيهقي» أثبت  
في السامعين:

- أبا عبد الله محمد بن حسن بن عابد القيرواني الأنصاري المالكي.

قال: «ولمّا دخل دمشق سنة تسع وستين وهو صغير<sup>(٢)</sup> مع أبيه  
حين ولي قضاءها، استجاز له الشهاب ابن حجّج<sup>(٣)</sup> من شيوخ ذلك الوقت  
نحو مئة نفس فأزيد» وذكر منهم:

(١) يُعرف بالقاهرة باليمنّي، وعند المحدثين بابن خليل، واشتغل بالحديث؛ قاله الحافظ ابن  
حجر في «الدرر الكامنة» ٣: ٧٣، وقبل ذلك ذكره الذهبي من ضمن شيوخه الذين  
انتفع منهم وتخرّج بهم ووصفه بأنه ممّن اعتنى بالحديث، توفي سنة سبع وسبعين وسبع  
مئة، رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «تذكرة الحفاظ» ٤: ٢٠١.

(٢) يعني: كان له من العمر ست سنوات على ما تذكر المصادر، حيث ولد في سنة ثلاث  
وستين، أو سبع سنوات على ما أرّخ ولادته ابن تغري بردي في «المنهل الصافي» ٧: ٦٩٨.

(٣) الحافظ المؤرّخ الشهاب أحمد بن حجّج بن موسى بن أحمد، أبو العباس الدمشقي، توفي  
سنة ست عشرة وثمان مئة رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي  
شبهة ٤: ١٢-١٤، و«الضوء اللامع» للسخاوي ١: ٢٦٩.

- ابن أميلة<sup>(١)</sup>.
- والصلّاح ابن أبي عمر<sup>(٢)</sup>.
- والبدر ابن الهَبَل<sup>(٣)</sup>.
- والشهاب ابن النّجْم<sup>(٤)</sup>.
- والنّجْم<sup>(٥)</sup> ابن السُّوقي.

(١) وهو عمر بن حسن بن يزيد بن أميلة، المشهور بابن أميلة، قال عنه الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» ٤: ١٨٧ مسند العصر. المتوفى سنة ثمان وسبعين ومئة، رحمه الله رحمة واسعة.

(٢) هو الإمام صلاح الدين محمد بن أحمد بن العز بن أبي عمر المقدسي ثم الصالح، له ترجمة في «فهرس الفهارس» لعبد الحيّ الكتاني ٢: ٧١٥، وقد نقل عن الحافظ ابن حجر قوله: أجاز لأهل عصره خصوصاً في عموم، فدخلنا في ذلك، توفي سنة ثمانين وسبع مئة. رحمه الله رحمة واسعة.

(٣) الحسن بن أحمد بن هلال بن سعد بن فضل الله الصرخدي، ثم الصالح، بدر الدين، أبو محمد الدّفاق، المعروف بابن الهَبَل، وهو لقب أبيه أحمد، توفي في سنة تسع وسبعين وسبع مئة. رحمه الله رحمة واسعة. «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر ٢: ١١٣، ١١٤.

(٤) أحمد بن محمود بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن أبي العزّ الحنفيّ، الشهاب بن النجم الدمشقيّ، انتهت إليه رئاسة أهل الشام في زمانه. توفي سنة سبع وثلاثين وثمان مئة، رحمه الله رحمة واسعة، «الضوء اللامع» للسّخاوي ٢: ٢٢٠، و«الطبقة السنية في تراجم طبقات الحنفية» ص ١٥٠ (٢٨٠).

(٥) كذا وقع في «الضوء اللامع» للسّخاوي ١٠٧: «النجم»، يعني: نجم الدّين، ولم أقف على من ذكره بهذا اللقب إلا عنده، والذي في بقية المصادر «عزّ الدّين» كما في «الوفيات» لابن رافع ٢: ٣٨٥، و«الدرر الكامنة» ٥: ١٤٣، و«طبقات الشافعية» =

- والزَّين ابن النَّقْبِي<sup>(١)</sup>.

- والشَّهَاب أحمد بن عبد الكريم البَعْلِي<sup>(٢)</sup>.

- والشمس محمد بن أحمد بن عبد المنعم الحرَّانِي<sup>(٣)</sup>.

قال: ومن الحفاظ:

- العماد ابن كثير «صاحب تفسير القرآن الكريم»<sup>(٤)</sup>.

= لابن قاضي شهبة ٤: ٩٩، و«شذرات الذهب» لابن العماد ٨: ٣٩٣، فهو: عزَّ الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن طارق الإبلي، - بكسر الهمزة والموحدة، نسبةً إلى إبل السُّوقِ بوادي بَرْدَى - الأصل ثم الصالحِي، المعروف بالسُّوقِي، توفي سنة ثلاث وسبعين وسبع مئة. رحمه الله رحمة واسعة.

(١) عمر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن عبد الله، الكِنَانِي الدمشقي، زين الدين النَّقْبِي، توفي سنة أربع وسبعين وسبع مئة. «الدرر الكامنة» ٤: ١٧٥.

(٢) الحَنَبَلِي، شهاب الدِّين الصُّوفِي المُسْنِد، حَدَّث بالكثير، وارتحلوا إليه، واستدعاه القاضي تاج الدِّين السُّبْكِي سنة إحدى وسبعين وسبع مئة إلى دمشق، فقرأوا عليه «الصحيح»، قال ابن حَجَّي: كان حسناً خيراً. توفي سنة إحدى وسبعين وسبع مئة. «الدرر الكامنة» ١: ٢٠٧، و«إنباء الغمر بأبناء العمر» ١: ١٠٩.

(٣) وقع له ذِكْرٌ في «لُحْظ الأُلْحَاط» لابن فهد ١: ١٨٥، و«الدارس في تاريخ المدارس» لعبد القادر الدمشقي ١: ١٠٤ وقال عنه: «المُسْنِد المعمر أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد المنعم الحرَّانِي» ووقع في «الضوء اللامع»: «حمد»، بدل «أحمد» وهو تحريف.

(٤) الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، صاحب التفسير المشهور «تفسير القرآن العظيم»، المتوفى سنة أربع وسبعين وسبع مئة. و«شذرات الذهب» لابن العماد ١: ٦٧.

- وأبو بكر ابن المُحَبِّ (١).

- والزَّين العراقي (٢).

- التاج الشُّبكي (٣).

وقال: «وكذا عنده إجازة جدّه لأُمّه» (٤). قلت: وهو:

- عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل،  
العلامة، قاضي القضاة بهاء الدِّين أبو محمد الحلبي البالسي الأصل، القرشي

(١) أبو بكر بن محمد ابن الإمام محبِّ الدِّين عبد الله بن أحمد بن محمد، المقدسي الصالحي،  
الحافظ شمس الدين أبو بكر المعروف بابن المحبِّ، توفي سنة تسع وثمانين وسبع مئة.  
«ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد» لأبي الطَّيِّب الفاسي ١: ١٣٢، و«الرد الوافر»  
لابن ناصر الدين ص ٤٧، ٤٨.

(٢) الحافظ زين الدِّين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن أبي  
بكر بن إبراهيم المهراني المولد العراقي الأصل الكردي، الشافعي، حافظ العصر، توفي  
سنة ستِّ وثمان مئة. «إنباء الغمر» ٢: ٢٧٥-٢٧٩، «شذرات الذهب في أخبار مَنْ  
ذهب» لابن العماد ٩: ٨٧.

(٣) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام الشُّبكي الشافعي، أبو نصر، الإمام  
الباحث المؤرِّخ، صاحب «طبقات الشافعية الكبرى» حصَّل فنوناً من العلم والأصول  
- وكان ماهراً فيه - والحديث والأدب، وله تصانيف عديدة ومشهورة. توفي سنة إحدى  
وسبعين وسبع مئة. رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهبة  
٣: ١٠٤، و«الدرر الكامنة» ٣: ٢٣٢.

(٤) إلى هنا ينتهي كلام الحافظ السَّخاوي في كتابه «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع»  
٧: ١٠٤.

الهاشمي، الشافعي، المعروف بابن عقيل، الفقيه النحوي<sup>(١)</sup>.

وأما تلاميذه، فذكر السَّخَاوِيُّ من جملتهم بعضاً من الأئمة الحفاظ، فقال: «وحدّث بالكثير، سمع منه الأئمة الحفاظ» وذكر منهم:  
- ابن موسى<sup>(٢)</sup>.

- وابن ناصر الدِّين<sup>(٣)</sup>، وروى عنه في متبايناته الحديث التاسع عشر فيما قرأه عليه بروايته عن أبيه.

### أقوال بعض العلماء فيه:

من المفيد أن نضيف شهادات أخرى له نقلها عنه تلميذه شمس الدين السَّخَاوِيُّ يَتَبَيَّن من خلالها تأكيد ما ذكرته في هذه القامة الشاخنة، قال رحمه الله فيما نقله أولاً عن شيخه الحفاظ ابن حجر: «وقد لازمته كثيراً، وكتب عني كثيراً من مقدّمة «شرح البخاري»، وغير ذلك من الفوائد الحديثة، وطارحني بأسئلة من المنظوم والمنثور، وطارحته بأشياء كثيرة قد أوردتها في التّوادر

(١) المتوفى سنة تسع وستين وسبع مئة. رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي ٧: ٩٤.

(٢) محمد بن موسى بن علي بن عبد الصمد بن محمد بن عبد الله الجبال، أبو البركات وأبو المحاسن المراكشي الأصل، المكي، الشافعي، سبط العفيف اليافعي، ويُعرف بابن موسى، توفي سنة ثلاث وعشرين وثمان مئة. رحمه الله رحمة واسعة. «الضوء اللامع» ١٠: ٥٦.

(٣) أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مجاهد، المعروف بابن ناصر الدِّين الدمشقي الشافعي، توفي سنة اثنتين وأربعين وثمان مئة. رحمه الله رحمة واسعة. «لحظ الأُلحاظ بذيّل طبقات الحفاظ» لابن فهد ص ٢٠٦.

المسموعة» ويقول: «وهو مِمَّنْ أَدَنَ لشيخنا رحمه الله بالإفتاء والتدريس قديماً قبل كتابة والده، ثم كتب أبوه تحت خطه»<sup>(١)</sup>، وبعد هذه الشهادات المميّزة التي قِيلَتْ من قِبَل هؤلاء الأعلام، إلّا أنني لم أقف على عدد وافر من المصنّفات المنسوبة إليه، فكلُّ ما وقفت عليه لا يصل إلى رُبْع ما وَصَلْنَا لِمَن هو أدنى منزلةً منه، ولا يوازي ما وصل إليه من علوِّ المنزلة في العلم، ومما يزيد الأمر غرابة قول السّخاوي: «وتصانيفه كثيرة»<sup>(٢)</sup>، فقد كنت أعتقد قبل وقوفي على هذا القول - أنّ ذلك إنما هو بسبب انشغاله بتولية شؤون القضاء وكثرة أسفاره، فلأنّ من شأن هذه الأمور أن تُبعد العلماء عن مجالهم الحقيقي الذي يقوم في الغالب منه على التّأليف والتصنيف، كما أنه سبب كافٍ لأن يُفقدَهم بعضاً ممّا حصّلوه، وهذا أمرٌ قد أخبر به صاحب الترجمة التّقيّ ابن قاضي شهبة، فوقع في سياق ترجمته له قوله: «قال لي مرّة: نسيْتُ من العلم بسبب القضاء والأسفار العارضة ما لو حفِظَه شخص لصار عالماً كبيراً»<sup>(٣)</sup>، ولا شك أنّ هذا أمرٌ يستحقُّ البحث للتوفيق بين قلة ما وقفنا عليه من مصنّفات له، وبين قول السّخاوي المذكور، ومهما كان سبب ذلك، فإنّ هذا لا يمنع من القول بأنّه كان واحداً من أعيان الأئمّة، لدرجة أن بعضهم قدّمه على أبيه في بعض الجوانب، كالحافظ ابن حجر، فقد نقل السّخاوي عن شيخه ذلك فقال: «وسمعت شيخنا أنه كان أحسن تصوّراً من أبيه»، وأضاف:

(١) «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» ٤: ١١٠.

(٢) المصدر السابق ٤: ١١٣.

(٣) «طبقات الشافعية» ٤: ٨٩.

«وكذا بلغني عن العلاء القلقشندي»<sup>(١)</sup>، بل إن ابن ناصر الدين يقول فيما نقله عنه ابن فهد الهاشمي: «كان عين أعيان الأئمة، خَلَف والده في الاجتهاد والحفظ وعلوم الإسناد، رأيتُه يناظر أباه في دروسه ويُناقشه فيما يلقيه من نفيسه مع لزوم حُرمة الآباء وحفظ مراتب العلماء»<sup>(٢)</sup>.

وقال فيما نقله عنه السَّخَاوِيُّ: «له نظمٌ ونثرٌ وعدَّة مصَنَّفات، وبإشارته ألَفْتُ كتاب «الأعلام بما وقع في مشتبهِه الذَّهبي من الأوهام». وقال العيني: كانت عنده عَقَّة ظاهرة، ولكن لم يَسَلِّمْ مَمَّن حوله»<sup>(٣)</sup>.

### مرضه ووفاته:

تذكر المصادر أنه رحه الله سافر إلى الشام مراراً، وفي سفرةٍ منها «صُحبة المظفر أحمد بن المؤيد وأتابك العسكر طَطَّر سنة أربع وعشرين، وما جاوزَ حينئذٍ دمشق بل أقام بها حتَّى رجع العسكر، وقد تَسَلَّطَنَ الظاهر طَطَّر، فصَحِبَه وحصل له مرضٌ في الطريق، بحيث ما قَدَّرَ على خطبة العيد بالسلطان، ولم يدخل القاهرة، إلا متوعِّكاً في مِصْحَفَةٍ<sup>(٤)</sup>، وكان دخولهم في ليلة الأربعاء ثالث شَوَّالٍ منها، واستمرَّ ضعيفاً إلى ليلة الخميس حادي عشره، فمات وصُلِّي عليه من الغَدِ بجوامع الحاكم، ودخل بجانب أبيه؛ يعني وأخيه في فُسْطَاقِ<sup>(٥)</sup>

(١) «الضوء اللامع» ٤: ١١١.

(٢) «لحظ الأُلُحَاظ بِذِيل طَبَقَاتِ الحَفَاط» لابن فهد ص ١٣١.

(٣) «الضوء اللامع» ٤: ١١٢.

(٤) والمِصْحَفَةُ: مركب، أو رَحْلٌ يُصَحَّفُ بثوبٍ كالهودج. «المصباح المنير» (حفف).

(٥) والفُسْطَاقِ: الغرفة يُدْفَن بها تحت الأرض، جرت العادة بالدَّفْن بها في مصر.

بالمدرسة التي أنشأها بحارة بهاء الدين؛ يعني جوارَ منزله، وكانت جنازته مشهودة، وحُمل نعشه على رؤوس الأصابع<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تغري بردي: «عاد قاضي القضاة مريضاً في مَحَفَّةٍ إلى القاهرة، فدخلها صُحبة السلطان وهو شديد المرض في ليلة الأربعاء ثالث شَوَّال من سنة أربع وعشرين وثمان مئة، فاستمرَّ مريضاً إلى أن توفِّي ليلة الخميس بعد عشاء الآخرة بساعة الحادي عشر من شَوَّال المذكور من السَّنة المذكورة، وصُلِّي عليه من الغد بالجامع الحاكمي، ثم أُعيدَ إلى مدرسة والده بحارة بهاء، تجاه داره، ودُفن بها على والده، وكانت جنازته مشهودة إلى الغاية، وحُمل نعشه على رؤوس الأصابع»، وأضاف: «كان رحمه الله جهوري الصوت، مليح الشكل، للطُّول أقرب، أبيض مُشرباً بِحُمرةٍ، صغير اللَّحْيَةِ مدوَّرها، منوَّر الشَّيبة جميلاً، وسليماً دَيَّناً، عفيفاً عَمَّا يُرمى به قُضاةُ السُّوء»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «ومدح قاضي القضاة جلال الدين المذكور جماعة من العلماء والشعراء، ومن ذلك ما أنشدني قاضي القضاة جلال الدِّين أبو السَّعادات محمد ابن ظهيرة قاضي مَكَّة وعالمها، من لفظه لنفسه بِمَكَّة المشرَّفة، سنة اثنتين وخمسين وثمان مئة:

هنيئاً لكم يا أهل مصرَ جلالكم      عزيز، فكَم من شُبْهةٍ قد جلا لكم  
ولولا اتِّقاءُ الله جلَّ جلاله      لقلتُ لِقَرطِ الحُبِّ جلَّ جلالكم

(١) «لحظ الأحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لابن فهد ص ١٣١.

(٢) «المنهل الصافي» ٧: ١٩٩-٢٠٠.



وقال ابن قاضي شعبة: «وكان سليم الباطن، لا يعرف الخُبث ولا المَكْر كوالده رحمه الله تعالى، وكتب أشياء لم تشتهر، ووقفت له على «نكت المنهاج» في مجلدين، توفي في شوال سنة أربع وعشرين وثمان مئة بعلة القولنج، ثم الصَّرع، ويُقال: إنه سُمِّ، ودُفن بقبر أبيه في مدرسته التي أنشأها، رحمه الله تعالى»<sup>(١)</sup>.

### مصنَّفاته:

بعد البحث في كتب التراجم والتاريخ بدا لي لأوَّل وهلة أنني سأقف على عدد وافر من أسماء المصنَّفات التي يُعتقد بأنه خلَّفها لنا رحمه الله تعالى، إلا أنه كما سلف وأشرت سابقاً لم أظفر إلا على بعض أسماء لعددٍ من المصنَّفات المنشورة هنا وهناك، وهي ليست كثيرة بالنظر إلى سمعة ومكانة جلال الدين البلقيني رحمه الله، وفيما يلي أسماء هذه الكتب المنسوبة إليه مع ذكر بعض المصادر التي وقعت فيها:

١- له تفسير للقرآن الكريم، ذكر السَّخاوي وغيره أنه لم يُكمل<sup>(٢)</sup>.

٢- «مواقع العلوم من مواقع النجوم» أشار إليه السَّخاوي بقوله: و«علوم القرآن»<sup>(٣)</sup>، وذكره السيوطي في «إتمام الدراية لقراءة التَّقاية»<sup>(٤)</sup> في

(١) «المنهل الصافي» ٧: ٢٠٢.

(٢) «الضوء اللامع» ٤: ١١٣.

(٣) المصدر السابق ٤: ١١٣، وذكره بهذا الاسم شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الغزي

في «ديوان الإسلام» ١: ٢٩٨.

(٤) ص ٢٠.

قسم (علم التفسير) وقال: علمٌ يُبحث فيه أحوال الكتاب العزيز من جهة نزوله وسنده وآدابه وألفاظه ومعانيه المتعلقة بألفاظه والمتعلقة بالأحكام وغير ذلك، وهو علمٌ نفيسٌ لم أقف على تأليف فيه لأحدٍ بين المتقدمين، حتى جاء شيخ الإسلام جلال الدين البلقيني، فدَوَّنه ونقَّحه وهذَّبه ورتَّبه في كتابٍ سمَّاه «مواقع العلوم من مواقع النجوم» فأتى بالعَجَب العُجاب، وجعله خمسين نوعاً على تَمَطِّ أنواع علوم الحديث.

وذكره أحمد بن محمد الأذنه وي<sup>(١)</sup> ووصَّفه بأنه مؤلَّف متوسط الحجم. وذكره حاجي خليفة وعزاه له وقال: «صنَّفه في علوم القرآن وجعله على ستة أمور»، ثم ذكرها<sup>(٢)</sup>، ووقع له ذكرٌ أيضاً عند صاحب «هدية العارفين»<sup>(٣)</sup>، وهو من الكتب المطبوعة.

٣- «الخصائص النبوية» وهو كتابنا هذا وسمَّاه «الإبريز الخالص عن الفضة في إبراز معاني خصائص المصطفى ﷺ التي في الروضة»، وسيأتي الكلام عليه. ذكره السخاوي وسمَّاه «الخصائص النبوية»<sup>(٤)</sup>، ووقع له ذكر في «هدية العارفين»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في «طبقات المفسرين» له ص ٤٤٤ (٦٣٨).

(٢) «كشف الظنون» ٢: ١٨٩٠.

(٣) «هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين» لإسماعيل بن محمد الباباني البغدادي ٥٣٠: ١.

(٤) «الضوء اللامع» ٤: ١١٣. و«طبقات المفسرين» للأذنه وي ص ٣٢٢.

(٥) «هدية العارفين» ١: ٥٣٠، وفي المطبوع منه تحت مسمًى «خصائص النبوية».

٤- «نكت على منهاج الطالبين» للإمام النووي، ذكره السخاوي<sup>(١)</sup>، وصاحب «هدية العارفين»<sup>(٢)</sup>. وذكر السخاوي أنه لم يُكْمَل.

٥- و«نكت على الحاوي الصغير»، ذكره السخاوي، وصاحب «هدية العارفين»<sup>(٣)</sup>.

٦- «معرفة الكبائر والصغائر»، ذكره السخاوي والأذنه وي، وصاحب «هدية العارفين»<sup>(٤)</sup>.

٧- ترجمة أبيه، ذكره السخاوي، والأذنه وي<sup>(٥)</sup>، وهو مخطوط<sup>(٦)</sup>.

٨- كتاب في الوعظ، ذكره السخاوي، ولعله هو الذي سمّاه الباباني «بذل النصيحة في دفع الفضيحة»<sup>(٧)</sup>.

٩- «حواشي على الروضة»، ذكر السخاوي أنه أفرد لها أخوه في مجلدين،

(١) «الضوء اللامع» ٤: ١١٣.

(٢) «هدية العارفين» ١: ٥٣٠.

(٣) «الضوء اللامع» ٤: ١١٣، و«هدية العارفين» ١: ٥٣٠، وسمّاه «نكت على الحاوي الصغير» للقزويني في الفروع.

(٤) «الضوء اللامع» ٤: ١١٣، «طبقات المفسرين» ص ٣٢٢، و«هدية العارفين» ١: ٥٣٠، وسمّاه «رسالة الكبائر والصغائر».

(٥) «الضوء اللامع» ٤: ١١٣، و«طبقات المفسرين» للأذنه وي ١: ٣٢٢.

(٦) وقد بنى على ترجمته هذه أخوه علّم الدين وزاد عليها زيادات كثيرة، بإشارة من الحافظ ابن حجر رحمه الله كما في «الجواهر والدرر» للسخاوي (١: ٣١٦، ٣: ١٢٧١). وترجمة العلّم لأبيه هذه قيد التحقيق والنشر في أروقة للدراسات - الأردن.

(٧) «الضوء اللامع» ٤: ١١٣، و«هدية العارفين» ١: ٥٣٠.

وذكره الأدنه وي وصاحب «هدية العارفين»<sup>(١)</sup>، وهي مطبوعة باسم «الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخنا الإسلام».

١٠- نظم ابن الحاجب الأصلي، ذكر السَّخاوي<sup>(٢)</sup> أنه رحمه الله التزم لكلِّ مَنْ حفظه بخمس مئة. سَمَّاهُ الباباني «نظم منتهى السُّؤل والأمل».

١١- جواب الأسئلة المغربية.

١٢- جواب الأسئلة المكيَّة.

١٣- جواب الأسئلة اليمينية. ذكر الأول والثالث السخاوي، وذكر الثلاثة الباباني<sup>(٣)</sup>.

هذا ما أمكَّني الوقوف عليه من مصنَّفات له، ولا أدري ما وجه التوفيق بين هذا العدد الضَّئيل ممَّا ذكَّرْتُهُ المصادرُ، وبين قول السَّخاوي: «وتصانيفه كثيرة»<sup>(٤)</sup> إلَّا أن يكون بقيَّة ما صنَّفه من جُملة ما فُقد من كتب التراث، أو أنه لم يكشف عنه بعدُ، والله تعالى أعلمُ.

**الباعث على المصنَّف لهذا الكتاب:**

لقد استهلَّ رحمه الله تعالى كتابه بمقدِّمة موجزة أشار فيها إلى بعض المصنَّفات التي تناولت موضوع الخصائص النبويَّة الشريفة، وذكر منها «الشفاء

(١) «الضوء اللامع» ٤: ١١٣، و«طبقات المفسرين» ص ٣٢٢، و«هدية العارفين» ١: ٥٣٠.

(٢) «الضوء اللامع» ٤: ١١٣، وله ذكرٌ في «هدية العارفين» ١: ٥٣٠.

(٣) «الضوء اللامع» ٤: ١١٣، و«هدية العارفين» ١: ٥٣٠.

(٤) «الضوء اللامع» ٤: ١١٣.

بتعريف حقوق المصطفى «للقاضي عياض، و«توثيق عُرى الإيمان في تفضيل حبيب الرحمن» لشرف الدين أبي القاسم هبة الله بن عبد الرحيم المعروف بابن البارزي الشافعي، وذكر أن الإمام الشافعي رضي الله عنه وأصحابه قد وضعوا هذا الباب في كتاب النكاح من مصنفاتهم لكثرة الخصائص فيه، وقال: «وجرى على ذلك الإمامان المتأخران الرافعي والتووي تبعاً للغزالي في الوجيز»، ثم ذكر أنه كان قد تكلم في هذا ضمن تلخيصه كتاب «الفوائد المحضه» لوالده شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني، ثم أفرَدَ ذلك في هذا الكتاب، وقد أوضح هذا السبب بقوله: «ثم سألتني بعض إخواني في الدين أفراد ذلك، لتحصلُ الفرصةُ بهذه القُرْبَة، فأجبتُه إلى سؤاله؛ تعجيلاً للنفع له ولأمثاله».

### منهجه في هذا الكتاب:

في ضوء تحقيقي ومراجعتي لهذا الكتاب، ودراستي له، أمكنتني حصرُ أهمِّ ملامح المنهج الذي سار عليه المصنف فيما يأتي:

أولاً: حَرَصَ رحمه الله على جمع الأقوال والآراء والمذاهب في المسألة الواحدة، مع عزوه لكل نَقْلٍ إلى ناقلِهِ في غالب مباحث الكتاب، وأمثلة ذلك أكثر مما تُحصى.

ثانياً: سعى جاهداً إلى تحرير المسائل وتقريرها وفق المنهج العلمي الصحيح، من خلال إيرادهِ للأقوال الواردة فيها وتحريرها بعيداً عن التعصُّب المَحْقيت، وبموضوعية عالية، مع ذكر الأدلة ومناقشتها، ثم الشُّروع في تنفيذ الآراء المجانبَة - من وجهة نظره - للصواب، مهما كان مقام صاحب هذا

القول، ولا أدلّ على ذلك من ردّه لأقوال والده شيخ الإسلام سراج الدين، ولأقوال غيره من أئمة وشيوخ المذهب.

ومن أمثلة ذلك قوله ص ٩٤، ٩٥ متعقباً للإمام النووي فيما نقله عن صاحب «البيان في مذهب الإمام الشافعي» العُمَراني: «لو مات رجلٌ وعليه دينٌ لا وفاء له، ففي قضائه من سهم الغارمين وجهان؛ ولم يُيَنَّ الأصحّ، والأصحُّ الأشهر: لا يُقضى» قال الإمام جلال الدين: «وما قاله إنه الأشهر متعقبٌ، فقد صحَّح أبو الفرج الزَّاز في تقديمه في باب اللقيط خلافَ ما ادَّعى...»، في كلام طويل ساقه للدلالة على صحّة ما ذهب إليه.

مثال آخر يظهر فيه بوضوح تجرُّدُ المصنّف رحمه الله من المحاباة والتعصّب حتى لأقرب الناس إليه، وهو والده شيخ الإسلام العلامة سراج الدين البلقيني ومن قبله إمام الحرمين الجويني، قال رحمه الله في سياق تعقبه له ص ١١٧، ١١٨: «وفي حواشي الرّوضة لشيخنا رضي الله عنه - يعني والده - ما صحّحه من أنه لا يحرم طلاقهنّ - يعني طلاق زوجات النبي ﷺ بعد تخييرهنّ، واختيارهنّ الله ورسوله - أتبع فيه تصحيح الإمام - يعني الجويني - ولم يتعقبه وهو متعقبٌ، فالذي يقتضيه كلامُ الشافعي رضي الله عنه في «الأمّ» تحريم طلاقهنّ...» ثم قال رحمه الله تعالى: «وقد راجعتُ النصّ في «الأمّ» فلم أجد فيه في (باب ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه) ما يقتضي ذلك، وإنّا قال ما يقتضي الجواز»، ثم شرع في سقّ الأدلّة الدالّة على ما ذهب إليه في هذه المسألة.

هذا ما كان عليه رحمه الله من التجرُّد التام، والموضوعية الخالية تماماً

من التعصّب والتقليد، حيث كان يُجِيلُ النَّظْرَ فِي كُلِّ الْأَقْوَالِ وَالْآرَاءِ وَيُنَاقِشُهَا حَتَّى يَخْلُصَ إِلَى الْقَوْلِ الْفَضْلِ فِيهَا، كُلُّ ذَلِكَ مُسْتَنْدَاً عَلَى الْأَدَلَّةِ الدَّامِغَةِ فِيهَا.

مثال آخر: يظهر فيه إلى جانب تعقُّبه تأدُّبه مع مَنْ سَبَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالرُّسُوخِ فِي الْمَذْهَبِ كَالْغَزَالِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، حِينَمَا أورد قوله الذي ذكره في «الوسيط في المذهب»<sup>(١)</sup>: «وَقَالُوا: إِذَا وَقَعَ بَصَرُهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - عَلَى امْرَأَةٍ فَوَقَعَتْ مِنْهُ مَوْقِعاً، وَجَبَ عَلَى الزَّوْجِ تَطْلِيقُهَا لِقِصَّةِ زَيْدٍ، وَلَعَلَّ السَّرَّ فِيهِ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ امْتِحَانُ إِيْمَانِهِ بِتَكْلِيفِهِ التَّزْوُلَ عَنْ أَهْلِهِ، وَمِنْ جَانِبِهِ ﷺ ابْتِلَاؤُهُ بِبَلِيَّةِ الْبَشَرِيَّةِ، وَمَنْعُهُ مِنْ خَائِنَةِ الْأَعْيُنِ، وَمِنْ إِضْصَارِ مَا يُخَالِفُ الْإِظْهَارَ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، وَلَا شَيْءَ أَدْعَى إِلَى غَضِّ الْبَصَرِ وَحِفْظِهِ عَنْ لَمَحَاتِهِ الْإِتْفَاقِيَّةِ مِنْ هَذَا التَّكْلِيفِ، وَهَذَا مِمَّا يُورِدُهُ الْفُقَهَاءُ فِي صَنْفِ التَّخْفِيفِ، وَعِنْدِي أَنَّ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ غَايَةُ التَّشْدِيدِ، إِذْ لَوْ كَلَّفَ بِذَلِكَ أَحَادَ النَّاسِ لَمَّا فَتَحُوا أَعْيُنَهُمْ فِي السُّوَارِعِ وَالطَّرَاقَاتِ خَوْفاً مِنْ ذَلِكَ...». انتهى كلام الغزالي.

قال رحمه الله في ردّه عليه ص ٢٧٣، ٢٧٩: «وهو كلامٌ عجيبٌ لا يليقُ بمثل الغزالي». ثم شرع في تفنيد بعض ما جاء في كلامه، في أسلوب هادئ ورزين، يمكن الرجوع إليه والوقوف عليه في موضعه<sup>(٢)</sup>.

(١) «الوسيط» لحجة الإسلام الغزالي ٥: ١٩.

(٢) وينظر تعقُّبه له أيضاً ص ٣١٢، وفي آخره قوله: «وجزمه بذلك عجيبٌ جداً، وليتِ شِعْري من أين له ذلك؟!»

ثالثاً: عند إيراده للأحاديث كان يلتزم بعزوها للكتب التي أخرجتها، وقد يسوقها بأسانيدها، وهو في الغالب يذكر الباب الذي وردت فيه، مع بيانه لدرجة الحديث إذا كان خارج «الصَّحَّاحِينَ» من حيث الصَّحَّةُ والضعفُ، وقد يسرِّد بعض طرق الأحاديث إذا دعت الضرورة لذلك، وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة، وسأكتفي بإيراد مثال واحد على ذلك:

قال في ص ١٩٥: «وفي البخاري في (باب ما يُذكر في الفخذ) حدَّثنا يعقوبُ بنُ إبراهيمَ الدَّورقيُّ، قال: حدَّثنا إسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ» فساقه بتمام إسناده إلى صحابيه مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

ثم قال: «وأخرجه مسلم في (النكاح) عن زهير بن حربٍ عن إسماعيل ابن عُلَيَّةَ. وأخرج مسلم في (النكاح) من طريق حمَّاد بن سلمة عن ثابت عن أنس»، وهكذا سار في أغلب كتابه عند إيراده للأحاديث.

وقال في ص ٨٢: «وروى الترمذي في «جامعه» في التفسير من طريق عبد بن حميد - كذا ذكر «من طريق» ويريد «عن»، وهي طريقة جرى عليها بعض أهل الحديث والمصنِّفين فيستعملون لفظ: «من طريق» بدلاً من: «عن فلان» - قال: حدَّثنا مسلم بن إبراهيم» ثم ساق الإسناد بتمامه إلى عائشة رضي الله عنها، قالت: «كان رسول الله ﷺ يُجرس حتى نزلت هذه الآية: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]...» إلى آخر الحديث. قال: «وفي إسناده الحارث بن عُبَيْد، أبو قدامة الإيادي العَصْرِيُّ، قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل عن أبيه: مُضْطَرَب الحديث، وقال أبو طالب أحمد بن حميد: سألتُ



أحمد بن حنبل عنه، فقال: لا أعرفه»، ثم نقل بقية أقوال أهل الجرح والتعديل في الراوي كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن معين وأبي حاتم والنسائي، ثم قال ص ٨٣: «وعلى الجملة فقد استشهد به البخاري متابعاً في موضعين من كتابه، وروى له في «الأدب المفرد»، وروى له مسلم وأبو داود والترمذي، فقدّموا التعديل على الجرح غير المفسّر، فإنّ عبد الرحمن بن مهدي - وناهيك به - قال: ما رأينا إلّا خيراً. انتهى. فحينئذ ما قرّرناه نحن من الدليل أقوى». وهذه هي طريقة أهل التحقيق التي أشرت إليها سابقاً، فقد ظهرت عنده من خلال عرضه رحمه الله لهذا الجزء من المسألة الذي نهجه في سائر مسائل الكتاب، ويبدو فيها بوضوح قوّة وقوفه على الإسناد موقف الناقد البصير، وبالتالي يقبل الرواية أو يردّها، ثم يصرّح برأيه فيها.

رابعاً: رجوعه المتكرّر إلى «السنن الكبرى» للبيهقي، وإفادته من عناوين الأبواب الواردة فيها، وبعد ذلك يسوق بعض الأحاديث الواردة تحت هذه العناوين، مع التزامه الدائم بذكر ما ذيل به البيهقي في آخر الحديث من الإشارة إلى رواية الشيخين البخاري ومسلم أو أحدهما لهذه الأحاديث إن كانت عندهما، ويوضّح ذلك ما ذكره أصحاب التراجم عنه أنه: «سمع اتفاقاً بنزول اليسير من «السنن الكبرى» للبيهقي على الشيخ عليّ بن أيوب. هذا ما ذكره السخاوي<sup>(١)</sup>، وأضاف: «هكذا قرأته بخطّ شيخنا وبخطّ الحافظ ابن موسى المراكشي ما نصّه: ومن مشايخه بالسّماع والدّه والحافظ البهاء عبد الله ابن محمد بن خليل، والزّين أبو الحسن عليّ بن محمد بن عمر الأيوبي الأصبهاني،

(١) «الضوء اللامع» ٤: ١٠٧.

سمع منه الكثير من «سنن البيهقي»، أنا به العز محمد بن إسماعيل ابن عمر الحموي بسنده. انتهى»<sup>(١)</sup>.

وقد انسحب هذا النهج عنده في تناوله لأغلب المسائل الواردة في الكتاب.

مثال ذلك: قوله ص ٨٥: «وذكر البيهقي هذا الحكم في قسم المحرمات فقال في (باب لم يكن له إذا سمع بمنكر ترك المنكر)، وأخرج ما رواه «الصحيحان» عن عروة عن عائشة أنها قالت: ما خير رسول الله ﷺ في أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً...» الحديث.

مثال آخر: قال في ص ٢١٧: «وما ذكرناه في الحكم والشهادة لنفسه وولده، فقد ترجم البيهقي على ذلك في (باب ما أبيح له من الحكم لنفسه...)، ثم أخرج في الباب المذكور عن الزهري قال»، ثم أتبع ذلك بقوله: «وفي البخاري في تفسيره سورة الأحزاب ما يدل على ذلك من قول زيد بن ثابت».

خامساً: حرصه على إضافة فوائد هامة، قل من يتمهر بها ويقف عليها إلا من له قدرة على كشف المشتبه، وتوضيح الملتبس، سيما إذا كانت استدراكات على من عرف عنهم اختصاصهم بلون معين من العلوم.

قال في ص ١٠٥: «وفات صاحب الأطراف»<sup>(٢)</sup> أن ينسب ذلك إلى مسلم، فالحديث في مسلم كما تقدم، والأمر كما ذكر رحمه الله.

(١) «الضوء اللامع» ٤: ١٠٧.

(٢) هو الحافظ جمال الدين المزي. رحمه الله رحمة واسعة.

ونحو ذلك قوله ص ١٢٠، ١٢١: «ومن الأوهام في ذلك ما حكاه في «أسد الغابة» عن أبي عبيد أنه تزوّجها سنة اثنتين من التاريخ، وقال المزيّ: تزوّجها سنة ثلاث عند الواقدي وخليفة بن خياط وعليّ بن المديني، وقيل: سنة اثنتين» ثم قال: «والسكوت على هذا القول عجيب...» إلى آخر كلامه الذي يظهر فيه قدرة عالية على استدراك ما وقع عند البعض من أخطاء وأوهام.

وقال في ص ٢٧٨: «ونتعجّب من الحافظ المزيّ حيث قال في ترجمة حمّاد بن زيد عن ثابت... ورواه الترمذي في التفسير» إلى أن قال: «فإنّ ما ذكره من البخاريّ صحيح... وأما الترمذي فقد عرفت لفظه، وأنه ليس بموافق لما في البخاريّ البتّة».

سادساً: اعتماده في قبول أو ردّ رؤوس المسائل أو فروعها على ما ورد أولاً في القرآن الكريم من آيات شريفة، فإن لم يكن فبالأحاديث النبوية وبآثار الصحابة مدعماً ذلك بأقوال الأئمة في الاستدلال على المسائل.

قال في ص ١٤٦، ١٤٧ في سياق مناقشته لمسألة تحريم الخطّ والشعر عليه ﷺ: «وأما الخطّ، فنُصّ في القرآن على عدم وقوعه، فقال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِمِصْرٍ﴾ [العنكبوت: ٢٨]، وأما ما وقع في الحديبية من أنّ النبيّ ﷺ كَتَبَ ذلك، فذلك قولٌ بالأمر، وذلك في البخاريّ في (أبواب الصلح) في (باب كيف يكتب: هذا ما صالح عليه عليه فلان ابن فلان)» ثم يبدأ بذكر الأحاديث ليشرّع بعدها في بيان المراد منها،

وتوجيه ذلك للوصول إلى الاستدلال على الحكم الذي أطلقه، لأجل التوفيق بين الآية الواردة والأحاديث التي يبدو في ظاهرها أنها متعارضة مع الآية الكريمة، مستعيناً بذلك كله بالأثار والأقوال الواردة في هذه المسألة.

وقال في ص ٣٤٥: «وما ذكراه من تفضيل زوجاته على سائر النساء، دليله قوله تعالى: ﴿يَنْسِلَ إِلَيْكَ لَيْسَ قَدْرُكَ عِنْدِي مِثْلَ قَدْرِ غَيْرُكَ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، قال ابن عباس: يُريدُ ليس قَدْرُكَ عِنْدِي مِثْلَ قَدْرِ غَيْرُكَ مِنَ النِّسَاءِ الصَّالِحَاتِ، أَنْتَنَ أَكْرَمُ عَلَيَّ، وَثَوَابُكَنَّ أَعْظَمُ لَدَيَّ».

سابعاً: إحاطته الواسعة بالأقوال والآراء الواردة في المذهب، بدليل ذكر أصحابها مع الإشارة إلى شدوذ أو ضعف بعضٍ منها وتعقبها، مورداً بذلك القول الراجح والصحيح المعتمد فيها.

قال في ص ٣١١: «وما ذكراه عن الحَنَاطِيِّ من الاحتمالِ ممنوعٍ لمعارضَةِ الآيةِ الشَّرِيفَةِ. وما ذكراه من الوجهِ في نِكَاحِ الْمُعْتَدَةِ باطلٌ، كما ذكره في زيادة «الرَّوْضَةِ»، ودليله حديثُ صَفِيَّةَ السَّابِقُ: «أَنَّهُ سَلَّمَهَا إِلَى أُمِّ سُلَيْمٍ».

وقال في ص ٣١٥، ٣١٦: «وما ذكراه من الخلافِ في الجمعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ خَالَتِهَا، مِنَ الْكَلَامِ فِي الْخِصَائِصِ بِالْاجْتِهَادِ، وَهُوَ بَاطِلٌ وَلَمْ يَقَعْ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ الْقَاصِّ فِي «التَّلْخِصِ»، وَلَا الْقَفَّالُ وَلَا غَيْرُهُمَا، وَالرَّافِعِيُّ إِنَّمَا نَسَبَ ذَلِكَ لِمَا رَأَاهُ فِي خَطِّ بَعْضِ الْمُفْتِينَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَقْتَدَى بِهِ، فَالْصَّوَابُ الْقَطْعُ بِإِبْطَالِ هَذَا».

وقال في ص ٣١٨ في سياق مناقشته قصّة زواجه ﷺ من صَفِيَّةَ

رضي الله عنها: «وذكرَ القمُولي في «الجواهر» وجهاً رابعاً: وهو أنه أَعْتَقَهَا على أن يَتَزَوَّجَهَا فَوَجَبَ له عليها قِيمَتُهَا فتَزَوَّجَهَا على القِيَمَةِ وهي مَجْهُولَةٌ، وليس لِغَيْرِهِ أن يُصَدِّقَ القِيَمَةَ المَجْهُولَةَ». قال رحمه الله: وهذا أيضاً باطلٌ، والمُعْتَمَدُ ما اقْتَضَتْهُ الأحاديثُ، وهو ما رَجَّحناه.

ثامناً: اقتصر في رجوعه إلى التفسير على كتابي «معالم التنزيل» للإمام البَغَوِيّ، و«البحر المحيط» لأبي حَيَّان، مستفيداً بما ورد فيهما من مسائل متنوعة؛ متعلقة عند الأول بالحديث الشريف وشرحه، ولما عُرف عنه من إعراضه عن ذكر المناكير وما لا يَلِيْقُ بحال التفسير، وهو في الجملة - كما هو معلوم عند أهل التحقيق - من أحسن وأسلم كتب التفسير بالمأثور، وعند الثاني بما عُرف من غَلَبَةِ الصناعة النحويّة في تفسيره مع عدم إهمال ما عداها من النواحي التي لها اتصال بالتفسير، إلى جانب قدرته الفائقة على الكلام في المعاني اللغوية للمفردات والقراءات الواردة مع توجيهها. وليس هذا الجانب يبعد عن كلام الحافظ ابن حجر عندما أشار إلى تركيز جلال الدين على هذين الكتابين حينما يقول: «وصار يعمل المواعيد، ويقرأ عليه في تفسير البغويّ، وكان يكتب على كلّ ذلك دروساً مفيدة، ويبحث في فنون التفسير في كلام أبي حَيَّان والزَّخَشَرِيّ، ويُبدي في كلّ فنٍّ منه ما يُدهش الحاضرين». انتهى كلام الحافظ<sup>(١)</sup>. وعلى ما ذكره الحافظ جرى رحمه الله في كتابه هذا موظفاً ما حصَّله من هذين المرجعين، ومستفيداً مما وقع فيها.

(١) «رفع الإصر عن قضاة مصر» ص ٢٢٨.

قال في ص ٦٣: «وجرى البغوي في التفسير على الوجوب، فقال في تفسير سورة سبحان: وكانت صلاة الليل فريضةً على النبي ﷺ في الابتداء وعلى الأمة؛ لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الْمُزْمِلُ \* قُرْآنٌ لَّيْلٌ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ١-٢]، ثم نزل التخفيف فصار الوجوب منسوخاً في حق الأمة بالصلوات الخمس وبقي الاستحباب، قال تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَنْزِلُ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، وبقي الوجوب في حق النبي ﷺ...». ثم ساق حديث عائشة السابق إلى آخره.

وقال في ص ٢٥٢، ٢٥٣: «وقال الشيخ أبو حيان في «تفسيره»: وقرأ الجمهور: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً﴾ [الأحزاب: ٥٠]، بالنصب ﴿إِنْ وَهَبَتْ﴾ بكسر الهمزة، أي: أحللناها لك إن وهبت، إن أراد، فها هنا شرطان، والثاني في معنى الحال، شرط في الإحلال هبته نفسها،...، وإذا اجتمع شرطان فالثاني شرط في الأول متأخر في اللفظ، متقدم في الوقوع ما لم تدل قرينة على الترتيب...».

تاسعاً: امتياز بتنوع مصادره التي اعتمد عليها في المسائل التي تناوها هذا الكتاب، فقد استفاد إلى جانب رجوعه إلى دواوين السنة من كتب المذهب والتفاسير، ومن مصادر عديدة ومتنوعة، ككتب الجرح والتعديل والغريب والمعاجم وغيرها. فكثيراً ما كان يرجع إلى «تهذيب الكمال» للمزي ويستدرك عليه في بعض مواضع، ينظر ص ١٢٠، ومثل ذلك يقال في كتابه «تحفة الأشراف» فقد استدرك عليه في عدة مواضع، ينظر مثلاً: ص ١٠٤، ٢٧٤، ٤٢٣.

وأما رجوعه إلى التراجم والرجال والعلل، ينظر مثلاً: ص ٥٢ وص ١١٠  
وص ١٢١ وص ١٩٠، وص ٢٩٧.  
وفي كتب الغريب والمعاجم، ينظر مثلاً: ص ٦٩ وص ٩٦ وص ٩٧.  
وصف المخطوطة:

لقد اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة خطية محفوظة في (مكتبة  
الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء).

عدد لوحاتها ثمان وتسعون لوحة، في كل لوحة صفحتان، ومجموع  
صفحاتها مئة وست وثمانون ورقة.

وتحتوي كل صفحة منها على ثلاثة وعشرين سطراً، ويتراوح عدد  
الكلمات في السطر الواحد ما بين (ثلاث عشرة كلمة إلى خمس عشرة كلمة  
تقريباً). وليس في آخرها ما يشير إلى أنها كُتبت بخط ناسخ معين.

الصفحة الأولى كتب عليها: «هذا كتاب الإبريز الخالص عن الفضّة  
في إبراز معاني خصائص المصطفى ﷺ التي في الروضة، لجلال الدّين  
عبد الرحمن الكناني البلقيني رحمه الله».

وفي آخر سطر: «وكان الفراغ منها يوم الخميس المبارك سادس شهر  
شوّال المبارك سنة تسع عشرة وثمانمئة، على يد العبد الفقير إلى الله تعالى محمد  
ابن أبي بكر بن أبيك المشرف الشرفي الأزكشي، حامداً ومصلئاً ومسلماً».

وهي نسخة جيدة، واضحة الخطّ، لم تَحُلْ من بعض التصحيفات  
والأخطاء القليلة، قمت بالإشارة إليها وتصويبها.

## منهج التحقيق:

١- قمت بضبط النَّصِّ كاملاً بما يخدم القارئ، وتقسيمه إلى فقرات توضّح معانيه وتساعد على فهمه، وحرّصتُ على سلامته من السَّقَط والتحرّيف والتصحيف.

٢- قمت بتخريج الأحاديث والآثار وأقوال السلف والأئمة العلماء من مظانّها، وقد بذلت جهداً كبيراً بالرجوع إلى بعض المصادر التي أشار إليها المصنف رحمه الله إشارة دون التصريح بذكر أصحابها، وخصوصاً فيما يتعلّق بالمسائل الفقهية.

٣- أثبتُّ درجة الأحاديث من حيث الصّحة والضعف ممّا كان يسكت عنه المصنّف.

٤- شرحت بعض المفردات الغريبة، وقمت بتعريف بعض المصطلحات الفقهية الواردة في المسائل المطروحة مع بيان مراد المصنف منها.

٥- ترجمت للأعلام الواردة في النَّصِّ، مع مراعاة الإيجاز، وإذا تكرّر اسم العلم قمت بالتنويه إلى موضعه السابق، وتركت التعريف بمن تُغني شهرتهم عن ترجمتهم.

٦- عزّوتُ الآيات القرآنية إلى مواضعها من كتاب الله، مع الإشارة إلى ذكر القراءات المتعدّدة لبعض الآيات، مع الإحالة إلى المصادر الواردة فيها.

٧- قمت بالتعقيب على بعض المسائل بالقدر الذي تدعو إليه الضرورة،



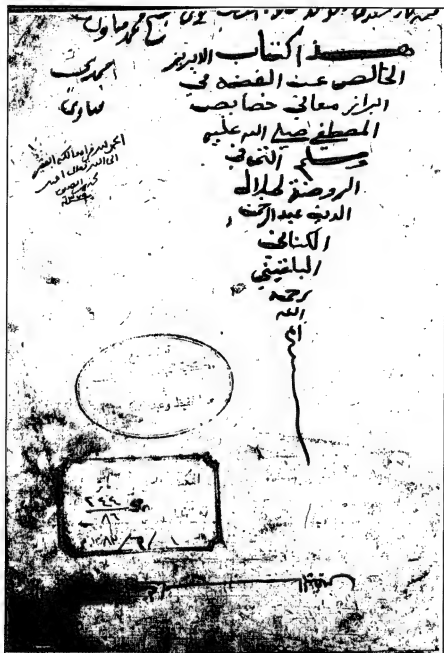
بما تتطلبه الأمانة العلمية، وقد تجنبت الإطالة والإكثار من ذلك خشية التدخل في مسار الكتاب والخروج به عن غاياته.

٨- عرّفت بالكتب الواردة أسماؤها على وجه الاختصار، ونسبتها إلى مؤلفيها.

٩- قمت بوضع عناوين لكل المسائل الرئيسة بحسب موضعها تسهيلاً للقارئ.







صفحة الغلاف للمخطوط المعتمد في التحقيق

فطاع من اهل الامتثال للخصائص واطهر الدلائل الشرعية لذلك  
 الامكان مما فادلك الان الحاصل ومن هذا المذكور مما تبينه عليه ما اول  
 الصغار والمشاخران في حاشي السطره وسلمهم الفضائل والاكرام  
 ما لا يحيط به الاذهان والله تعالى السوء ان يجعلنا من امنه عوان  
 جنته وانى زمرته انه ولي لك والقادر عليه وهو الذي لا يطلب الا  
 منه ولا يتوكل الا عليه وحسبنا الله ونعم الوكيل **صلى الله على**  
**عليه** سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمات الله اجمعين ابد الى يوم الدين  
 وكان الفرج منها يوم الخميس المبارك سادس شهر شوال المبارك سنة  
 تسع عشرين وثمان مائة على يد العبد الفقير الى الله تعالى محمد بن ابي بكر  
 المشرف الشرفي الارمني محمد بن محمد ومصلينا ومصلينا

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

و قد اذنت اليه في تاريخ اليوم هذا والسنة هذا  
 في يوم الاثنين في ربيع الثامن عشر من شهر ربيع  
 الثاني سنة ١٢٠٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الصفحة الأخيرة من المخطوط المعتمد في التحقيق

# الأبوين

الخالص عن الفضّة  
في إبراز معاني

خصائص المصطفى صلى الله عليه وسلم

التي في الروضة

تأليف

الإمام الحافظ قاضي القضاة

جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني

٧٦٣ - ٨٢٤ هـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

سليمان محمد عامر





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما توفيقى إلا بالله

الحمد لله الذي خَصَّ خيرَ العبادِ بِعُموماً دَلَّ عليها مَنْطوقُ المنصوص،  
وخصوصاتٍ أَوْضَحَهَا بَيِّنُ الخطابِ وواضحُ النصوص، فهي في وَجْهِ الدَّهْرِ  
عُرَّةٌ في تاجِ الدِّينِ، كأعلى الجواهرِ والفُصوص، فالسَّعِيدُ مَنْ اشْتَغَلَ بِهَا وَلَمْ  
يَزَلْ عَلَى دُرِّهَا في بحارِ الفِكرِ يغوصُ.

أَحْمَدُهُ عَلَى أَنْ جَعَلَنَا مِنْ أُمَّتِهِ الَّذِينَ حَصَلَ لَهُم بِالْعُمُومَاتِ فَضْلٌ  
بِالْخُصُوصِ، وَأَشْكُرُهُ عَلَى أَنْ أَخْلَصَنَا لخدمَةِ شَرِيعَتِهِ، فَفَزْنَا بِذَلِكَ الْخُلُوصِ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، شَهَادَةٌ نَافِعَةٌ يَوْمَ الْفَزَعِ  
وَالشُّخُوصِ، وَأَشْهَدُ أَنْ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، الْهَادِي إِلَى طَرِيقِ الْإِيمَانِ  
بَعْدَ إِعْرَاضِ الْخَلْقِ عَنْهُ وَالنُّكُوصِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ  
جَاهَدُوا عَنْ دِينِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانُ مَرْصُوعٍ، وَعَلَى مَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَهُوَ  
عَلَى الْخَيْرِ مَقْصُورٌ، مِنَ الشَّرِّ مَنْقُوصٌ.

أَمَّا بَعْدُ،

فَقَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ فِي خِصَائِصِ خَيْرِ الْبَشَرِ، وَأَبَدُوا فِي ذَلِكَ الْفَوَائِدَ

الغُرر، فحصل من ذلك «الشِّفاء» و«توثيقُ عُرَى الإيمان»<sup>(١)</sup> بتقريرها وتحريرها في الأذهان، وقد وَضَعَهَا الإمام الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه وأصحابُه في باب النكاح لكثرة الخصائص فيه، وجرى على ذلك الإمامان المتأخرانِ الرافعيُّ والنَّوويُّ تَبَعاً للغزاليِّ في «الوجيز»، وقد تكلَّمتُ على الخصائصِ المذكورة في الكتَّابَيْن المذكورَيْن في ضمن «تلخيصِ الفوائدِ المَحْضَةِ»<sup>(٢)</sup>، ثم سألتني بعضُ إخواني في الدِّينِ أفرادَ ذلك؛ لِتَحْصُلِ الْفُرْصَةُ بهذه القُرْبَةِ، فأجبتُه إلى سؤاله تعجيلاً لِلنَّفْعِ له ولأمثاله، وسمَّيْتُه:

### الإبريز الخالص عن الفَضَّة

في إبراز معاني الخصائص التي في الرِّوْضَةِ

واللهَ تعالى أسأَلُ أن ينفعَ به الطلاب، وأن يجعله ذخيراً ليوم العَرَضِ والحساب، آمين، والحمدُ لله ربَّ العالمين.



(١) يشير المؤلف بكلامه هذا إلى كتابي: «الشِّفاء» للقاضي عياض، و«توثيقُ عُرَى الإيمان» للإمام شرف الدين البارزي، الأول مطبوعٌ سائر، الثاني يعمل على تحقيقه بعض الباحثين.

(٢) «الفوائد المحضة على الرافعي والروضة» كتابٌ لوالده شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، و«التلخيص» من عمل المصنِّف الإمام جلال الدين البلقيني.



[خصائص الرسول ﷺ في النكاح وغيره:

وهي على أربعة أضرب]

قال في «الروضة» في كتاب النكاح:

فيه أبواب:

الأول: في خصائص رسول الله ﷺ في النكاح وغيره، قال الأئمة: هي أربعة أضرب:

أحدها: اختص به رسول الله ﷺ من الواجبات، والحكمة فيه زيادة الزلفى والدرجات، فلن يتقرب المتقربون إلى الله بمثل أداء ما افترض عليهم. قلت: قال الإمام هنا<sup>(١)</sup>: «قال بعض علمائنا: يزيد ثوابها على ثواب النافلة بسبعين درجة، واستأنسوا فيه بحديث» تمت زيادته<sup>(٢)</sup>.

[الضرب الأول: ما اختص به ﷺ من الواجبات،

وبيان الحكمة فيه، وفيه مسائل:]

قال سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الإسلام جلال الدين البلقيني الشارح أبقاه الله تعالى:

(١) والمراد به: إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، وسيأتي العزو

إلى كتابه، وينظر: «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي ٧: ٣.

(٢) يعني: زيادة الإمام النووي على أصل «الروضة».

قلت: ما ذكراه من الحكمة نقله الإمام عن الأئمة، فقال: «قال الأئمة: حُصَّ ﷺ بإيجابِ أشياء عليه لتعظيمِ ثوابها، فإنَّ ثوابَ الفرضِ يزيدُ على ثوابِ المندوبات، قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَتَقَرَّبُ الْمُتَقَرَّبُونَ إِلَيَّ بِمِثْلِ أَدَاءِ فَرَائِضِهِمْ»، وقال ﷺ: «يقولُ اللهُ تَعَالَى: عَبْدِي، أَذْ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْكَ تَكُنْ عَبْدَ النَّاسِ، وَانْتَهَ عَمَّا نَهَيْتُكَ عَنْهُ تَكُنْ أَوْرَعَ النَّاسِ، وَارْضَ بِمَا قَسَمْتُ لَكَ تَكُنْ أَغْنَى النَّاسِ، وَتَوَكَّلْ عَلَيَّ تَكُنْ أَكْفَى النَّاسِ».

وقال بعضُ علمائنا: الفريضةُ يزيدُ ثوابها على ثوابِ النافلةِ بسبعينَ درَجَةً، وتَمَسَّكوا بما رواه سلمانُ الفارسيُّ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال في شهرِ رمضان: «مَنْ تَقَرَّبَ فِيهِ بِخُصْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ خُصَائِلِ الْحَيْرِ، كَانَ كَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيهَا سِوَاهُ، وَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيهِ، كَانَ كَمَنْ أَدَّى سَبْعِينَ فَرَضًا فِيهَا سِوَاهُ»، فَقَابَلَ الثَّقَلُ فِيهِ بِالْفَرَضِ فِي غَيْرِهِ، وَقَابَلَ الْفَرَضَ فِيهِ بِسَبْعِينَ فَرَضًا مِنْ غَيْرِهِ، فَأَشْعَرَ هَذَا أَنَّ الْفَرَضَ يَزِيدُ عَلَى النَّافِلَةِ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً مِنْ طَرِيقِ الْقَحْوَى». انتهى كلامُ الإمام<sup>(١)</sup>. وهذا هو الذي أشارَ إليه في «الروضة» من زياداته بقوله: «واشتأنسوا فيه بحديث»؛ ولنخرِجَ الأحاديثَ المذكورة، ثم صَحَّحَ مع الإمام<sup>(٢)</sup> فيها أدعاه.

أَمَّا الْأَوَّلُ مِنْهَا: وهو الذي اقتصرَ على الإشارةِ إليه النَّوَوِيُّ تَبَعًا

(١) «نهاية المطلب في دراية المذهب» لإمام الحرمين الجويني، بتصرف في بعض ألفاظه

(٢) كذا وقع سياق الكلام في الأصل!

لأصله<sup>(١)</sup>، فأخرجَه البخاريُّ في كتاب الرِّقاق، في باب التَّواضع<sup>(٢)</sup> من طريق محمد بن عثمان، قال: حدَّثنا خالد بن مخلد، قال: حدَّثنا سليمان بن بلال، قال: حدَّثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر؛ عن عطاء، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيدَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ».

انفرد به البخاريُّ عن بَقِيَّةِ السَّنة، وشيخُه فيه هو محمد بن عثمان بن كرامة.

وأخرجَه المزيُّ في «تهذيب»<sup>(٤)</sup> بإسناده عن محمد بن مخلد بن حفص العطار، عن محمد بن عثمان بن كرامة، ثم قال: رواه البخاريُّ في «الصحيح» عن ابن كرامة<sup>(٥)</sup>، وليس له عنه في «الصحيح» غيرُه، وهو من غرائب

(١) يعني به كتاب «فتح العزيز شرح الوجيز» المعروف بالشرح الكبير، للإمام أبي القاسم الرافعي ٤٣٠: ٧.

(٢) برقم (٦٥٠٢)، وينظر: «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر ١١٧: ٣.

(٣) في المطبوع من الصحيح وشروحه: «يمشي بها» دون حكاية خلاف بين رواة «الصحيح» فيها.

(٤) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ٩٦: ٢٦، ٩٧.

(٥) وقع بعده في المطبوع من «تهذيب الكمال» ٩٧: ٢٦: فوافقناه فيه بعلو.

«الصحيح»، مما تفرّد به شريك بن عبد الله ابن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، وانفرد به خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال. انتهى.

وأخرجه البيهقي في «الزهد الكبير»<sup>(١)</sup> من طريق أبي العباس محمد بن إسحاق الثقفي - هو السراج -، عن محمد بن عثمان بن كرامة بالسند السابق، ثم قال البيهقي<sup>(٢)</sup> أنه سئل أبو عثمان - يعني الحيري - عن معنى هذا الخبر، قال: معناه كنت أسرع إلى قضاء حوائجه من سمعه في الاستماع، وبصره في النظر، ويده في اللمس، ورجله في المشي. انتهى.

وقد يظهر أن يكون معناه: كنت مُعيناً له في السمع والبصر، والبطش والمشي.

ووجه إدخال هذا الحديث في الترجمة: أنه لما تواضع لأوامر الله بأن تعاطى الفرائض، وتقرّب بالنوافل، رفعه الله بأن أعانه في هذه الحواس.

وأما الحديث الثاني في كلام الإمام: فأخرج الخرائطي بعضه في كتاب «قمع الحرص بالقناعة» من طريق علي بن حرب، قال: حدثنا أسباط بن محمد، قال: حدثنا الحسن بن عمرو الفقيمي، عن الحسن بن علي، قال: يقول الله تبارك وتعالى: إذا عملت بما افترضت عليك فأنت من أعبد الناس، وإذا اجتنب ما نهيتك عنه فأنت من أوع الناس، وإذا قنعت بما رزقتك فأنت من أغنى الناس<sup>(٣)</sup>.

(١) برقم (٦٩٦).

(٢) «الزهد الكبير» (٧٠٠).

(٣) كتاب «قمع الحرص» لم أقف عليه مطبوعاً، وهذا الحديث ذكر بعضه ابن أبي الدنيا في «القناعة والتعفف» (١٣٠) عن الحسن بن علي ولم يُسنده.

وأما الحديث الثالث عن سلمان: فأخرجَه ابنُ خزيمةَ في «صحيحه»<sup>(١)</sup> وقال: «إنَّ صحَّ الخبر». وفي إسناده عليُّ بنُ زيد بن جُدعان، وهو ضعيفٌ. وذكره الأصبهانيُّ في «الترغيب والترهيب»<sup>(٢)</sup> من طريق عليِّ بن زيد، عن سعيد بن المسيَّب، عن سلمانَ الفارسيِّ، قال: حَطَبْنَا رسولَ اللَّهِ ﷺ آخِرَ يومٍ من شعبان، فقال: «أيُّها الناس، إنَّكم قد أَظْلَلْتُمْ شهرَ عظيمٍ، شهرَ مباركٍ، شهرٌ فيه ليلةٌ خيرٌ من ألفِ شهرٍ، جعلَ اللَّهُ تعالى صِيَامَهُ فريضةً، وقيامَ ليلِهِ تطوُّعاً، مَنْ تَقَرَّبَ فِيهِ بِخَصْلَةٍ من خِصَالِ الخيرِ» فذكره<sup>(٣)</sup>.

وأما البحث مع الإمام فيقال له: لا يلزَمُ ما ذكرتَ مِنَ الاستدلال، وليس هذا من طريق الفَحْوَى في شيء؛ لأنَّ هذه خُصُوصِيَّةٌ لرمضانَ لا يلزَمُ منها أنْ كُلَّ فرضٍ مفعولٌ في غيره أن يزيَدَ ثوابه على ثواب النافلة بسبعين درجَةً، والدليلُ على هذا أنَّ ليلةَ القَدْرِ خيرٌ من ألفِ شهرٍ، فالعاملُ في ليلة القَدْرِ فريضةٌ خيرٌ من عاملها في ألفِ شهرٍ غيرِها، وكذلك عاملُ نافلةٍ فيها خيرٌ من عاملها في ألفِ شهرٍ غيرِها، فلا يلزَمُ من ردِّ ذلك ترجيحُ الفرضِ على النافلةِ بهذا المقدار.

(١) في (باب فضائل شهر رمضان إن صحَّ الخبر)، برقم (١٨٨٧).

(٢) ٢: ٣٤٩، برقم (١٧٥٣) لإسماعيل بن محمد بن الفضل بن عليِّ القرشيِّ الطُّليحي التِّيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السُّنة.

(٣) وأخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» في (باب فضل شهر رمضان) برقم

(٣٢١)، وابن أبي الدنيا في فضائل رمضان في (باب ذكر شهر رمضان وفضله) برقم

(٤١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» في (باب فضائل شهر رمضان) ٣: ٣٠٥ من طرق

عن عليِّ بن زيد، به.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أول «قواعده»<sup>(١)</sup> ما نصّه:  
 وإذا كانت الحسنة في ليلة القدر أفضل من ثلاثين ألف حسنة في غيرها، مع  
 أن تسيححه تسبيح غيرها، وصلاتها صلاة غيرها، وقراءتها كقراءة غيرها،  
 عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْضَلُ عَلَى عِبَادِهِ فِي بَعْضِ الْأَزْمَانِ بِمَا لَا يَفْضَلُ بِهِ فِي  
 غَيْرِهِ.

وجه ذلك: أَنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ،  
 وَأَلْفُ شَهْرٍ يَكُونُونَ أَلْفَ يَوْمٍ، فَالْحَسَنَةُ فِيهَا أَفْضَلُ مِنْ ثَلَاثِينَ أَلْفًا فِي غَيْرِهَا،  
 فَحِينَئِذٍ مَا ادَّعَاهُ الْإِمَامُ وَأَقَرَّهُ عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ غَيْرُ مُسَلِّمٍ. انتهى.

فَمِنْ ذَلِكَ صَلَاةُ الصُّحَى، وَمِنْهُ: الْأُضْحِيَّةُ، وَالْوُتْرُ، وَالتَّهَجُّدُ، وَالسُّوَاكُ،  
 وَالْمُشَاوَرَةُ، عَلَى الصَّحِيحِ فِي الْخَمْسَةِ، وَالْأَرْجَحُ أَنَّ الْوُتْرَ غَيْرُ التَّهَجُّدِ.

قلت: جمهور الأصحاب على أَنَّ التَّهَجُّدَ كَانَ وَاجِبًا عَلَى النَّبِيِّ  
 ﷺ، قَالَ الْقَفَّالُ<sup>(٢)</sup>: وَهُوَ أَنْ يُصَلِّيَ بِاللَّيْلِ وَإِنْ قَلَّ. وَحَكَى الشَّيْخُ

(١) «القواعد الكبرى» ١: ٤٥. ط دار الفكر.

(٢) الإمام الجليل عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن عبد الله، شيخ الشافعية، أبو بكر المروزي  
 الخراساني، المعروف بالقفال الصغير، شيخ الخراسانيين، وليس هو القفال الكبير، فهذا  
 الأخير يُعرف بالقفال الشاشي الكبير واسمه محمد بن علي بن إسماعيل، يتكرر ذكره في  
 كتب التفسير، والحديث والأصول، والكلام والجدل، ويشترك القفالان في أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ  
 منهما: أبو بكر القفال الشافعي، ولكن يتميزان بأن القفال الصغير غالب شهرته بالفقه،  
 فهو الذي يتردد اسمه في كتب الفقه الشافعي كالوسيط، والنهاية، والتهذيب، وغيرها،  
 كما يتميزان أيضاً بالنسب، فالكبير شاشي، والصغير مروزي، والكبير إذا أُطلق قُيِّدَ  
 بالشاشي.

أبو حامد<sup>(١)</sup>: أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نَصَّ عَلَى أَنَّهُ نُسَخَ وَجُوبُهُ فِي حَقِّهِ ﷺ، كَمَا نُسَخَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ أَوْ الصَّحِيحُ، فَنُفِيَ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ»<sup>(٢)</sup> عَنْ عَائِشَةَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>.

### [المسألة الأولى: القول في وجوب صلاة الضُّحَى في حَقِّهِ ﷺ]

قلت: احتجَّ في الشَّرْحِ<sup>(٤)</sup> على وجوب صلاة الضُّحَى بما رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ قال: «كُتِبَتْ عَلَيَّ رَكْعَتَا الضُّحَى وَهِيَ لَكُمْ سُنَّةٌ»، ويُقال عليه: هذا قطعة من حديث رواه الإمام أحمد والدارقطني والبيهقي<sup>(٥)</sup> من طريق ابن عباس، أَنَّ

= وقد برع صاحب الترجمة بالفقه، وصار يُضرب به المثل، وهو صاحب طريقة الخراسانيين في الفقه. كان غوّاصاً على المعاني الدقيقة، كبير الشأن، دقيق النظر، تخرَّج به جماعة كثيرة صاروا أئمة في البلاد، توفي سنة ٤١٧ هـ. رحمه الله رحمة واسعة. تنظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٧: ٤٠٥، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ١٧: ٤٠٥.

(١) العلامة شيخ الإسلام أبو حامد الإسفراييني، أحمد بن محمد بن أحمد، شيخ طريقة العراقيين، وجبل من جبال العلم، انتهت إليه رئاسة المذهب، وهو صاحب التعليقة المشهورة، قال النووي: تعليقة الشيخ أبي حامد في نحو من خمسين مجلداً، ذكر فيها مذاهب العلماء، وسط أدلتها والجواب عنها، تفقه عليه جماعة، منهم: أبو علي السنجي، وقد تفقه السنجي على القفال أيضاً، وهما شيخان طريقتي العراق وخراسان، وعنهما انتشر المذهب، توفي أبو حامد سنة ٤٠٦ هـ. ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ٢: ١٠٨-١١٠، و«سير النبلاء» ١٧: ١٩٣، و«طبقات الشافعية الكبرى» ٤: ٦١.

(٢) سيأتي لفظه مع تحريجه في سياق شرح المصنّف قريباً.

(٣) «روضة الطالبين» ٧: ٣، ٤.

(٤) أي: الرافعي في «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٤: ٢٤١.

(٥) الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٥٠)، والدارقطني في «السنن» في (باب صفة الوتر وأنه =

رسول الله ﷺ قال: «ثلاثٌ هي<sup>(١)</sup> عليّ فرائض، ولكم تطوُّع: النَّحْرُ والوِثْرُ وركعتا الضُّحَى» ضَعَّفَهُ البيهقيُّ في «الخلافيات»<sup>(٢)</sup>، فإنَّ في إسناده أبا جَنَابِ الكَلْبِيِّ يَحْيَى بنَ أَبِي حَيَّةٍ وليس بالقويَّ<sup>(٣)</sup>.

واختارَ شيخنا الوالدُ رضي الله عنه القولَ بَعْدَ وجوبها، واحتجَّ له بما رَوَاهُ مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> عن عبد الله بنِ شَقِيقٍ، قال: قلت لعائشة: هل كان النبيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قالت: لا إلَّا أن يجيءَ من مَغِيْبِهِ. وبما رواه مسلمٌ<sup>(٦)</sup> أيضاً عن عروة، عن عائشة أنَّها قالت: ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قطُّ، وإني لأُسَبِّحُها، وإنَّ كانَ رسولُ الله ﷺ لَيَدْعُ العَمَلَ وهو يُحِبُّ أن يعملَ به، خَشْيَةً أن يعملَ الناسُ به فيُفْرَضَ عليهم.

= ليس بفرض) برقم (١٦٣١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» في (باب ذكر البيان أن لا فرض في اليوم واليلة من الصلوات أكثر من خمس، وأن الوتر تطوُّع) ٤٦٨: ٢، وفي (باب الأضحية سنة نُحِبُّ لزومها ونكره تركها) ٩: ٢٦٤ من طرقٍ عن أبي جَنَابِ الكَلْبِيِّ عن عكرمة عن ابن عباس، به.

(١) في مصادر التخريج: «هَنَّ»، ووقع عند أحمد بلفظ: «وصلاة الضُّحَى»، وعند الدارقطني بلفظ: «وركعتا الفجر».

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «الخلافيات»، ولكن قال في «الكبرى» ٤٦٨: ٢: أبو جَنَابِ الكَلْبِيِّ اسمه يَحْيَى بنَ أَبِي حَيَّةٍ ضعيف، وكان يزيد بن هارون يُصدِّقُه ويرميه بالتدليس. (٣) وضعَّفه ابن سعد ويحيى بن سعيد القطان وابن معين وأبو حاتم وغيرهم كما في «تهذيب الكمال» ٣١: ٢٨٦.

(٤) وهو في «التدريب» ٣: ١٦. ط دار القبلتين، تحقيق نشأت كمال المصري.

(٥) في (باب استحباب صلاة الضُّحَى) برقم (٧١٧).

(٦) في الباب المذكور برقم (٧١٨).



وروى البخاري<sup>(١)</sup> أوّلَه، قالت: ما رأيت رسولَ الله ﷺ يُصليُّ سُبْحَةَ الضُّحَى قطُّ، وإنِّي لأُسَبِّحُهَا. وقال البخاريُّ بعد حديث أنسٍ في قصّة عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ: وقال فلانُ ابنُ فلانٍ بنِ جَارُودٍ لَأَنْسٍ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصليُّ الضُّحَى؟ قال: ما رأيتهُ صليًّا غيرَ ذلك اليَوْمِ<sup>(٢)</sup>. وهذا المُبْهَمُ يُقال: هو عبدُ المجيد<sup>(٣)</sup> بنُ المنذرِ بنِ الجارودِ، وله ترجمةٌ.

وبما رَوَاهُ «الصَّحِيحَانِ»<sup>(٤)</sup> عن عبد الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي لَيْلَى قال: ما أَخْبَرَنِي أَحَدٌ [أَنَّهُ] رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصليُّ الضُّحَى إِلَّا أُمُّ هَانِيٍّ، فَلَمَّا حَدَّثْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ، فَصَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى قطُّ أَخَفَّ مِنْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ.

وروى مسلم<sup>(٥)</sup> أيضاً عن عبد الله بنِ الحارثِ بنِ نوفلٍ، قال: سألتُ وَحَرَصْتُ عَلَى أَنْ أَجِدَ أَحَدًا يُخْبِرُنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَّحَ سُبْحَةَ الضُّحَى،

(١) في «صحيحه» (باب مَنْ لَمْ يَصِلْ الضُّحَى وَرَأَاهُ وَاسْعَأَ) برقم (١١٧٧) بلفظ: «ما رأيت رسولَ الله ﷺ سَبَّحَ سُبْحَةَ الضُّحَى قطُّ».

(٢) «صحيح البخاري» كتاب التهجد، (باب صلاة الضُّحَى في الخضر) برقم (١١٧٩).

(٣) كذا في الأصل، وصوابه «عبد الحميد» بالخاء المهملة بعدها ميم، له ترجمة في: «تهذيب الكمال» ١٦: ٤٦٠ (٣٧٢٩). وقال الحافظ في «الفتح» ١: ٢٦٢: هو عبد الحميد بن المنذر بن الجارود العبدي.

(٤) البخاري في (باب مَنْ تَطَوَّعَ فِي السَّفَرِ فِي غَيْرِ دُبُرِ الصَّلَوَاتِ وَقَبْلَهَا) برقم (١١٠٣)، ومسلم في (باب تَسْتُرُ الْمُغْتَسِلِ بِثَوْبٍ وَنَحْوِهِ) برقم (٣٣٦)، واللفظ له. وما بين المعقوفين من «الصحيحين».

(٥) في (باب عدد ركعات الضُّحَى) برقم (٣٣٦) (٨١) يائز (٧١٩).

فلم أجد أحداً يُخبرني ذلك، غير أنَّ أُمَّ هَانِي بنتَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَتْنِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَعْدَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَأَتَى بِثَوْبٍ فَسُتِرَ عَلَيْهِ، فَاعْتَسَلَ ثُمَّ قَامَ فَرَكَعَ ثِمَانِي رَكَعَاتٍ، لَا أُدْرِي أَقِيَامُهُ فِيهَا أَطْوَلُ أَمْ <sup>(١)</sup> رُكُوعُهُ، أَمْ سُجُودُهُ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ مُتَقَارِبٌ، قَالَتْ: فَلَمْ أَرَهُ سَبَّحَهَا قَبْلُ وَلَا بَعْدُ. انْتَهَى. هَذِهِ الْأَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ.

### [المسألة الثانية: القول في وجوب الأضحية في حقه ﷺ]

وَاحْتِجَّ عَلَى وَجُوبِ الْأُضْحِيَّةِ بِمَا رُوِيَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ كُتِبَتْ عَلَى وَلَمْ تُكْتَبْ عَلَيْكُمْ: السَّوَاكُ وَالْوِتْرُ وَالْأُضْحِيَّةُ» هَذَا هُوَ الْحَدِيثُ السَّابِقُ، قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ لَفْظَهُ: «النَّحْرُ وَالْوِتْرُ وَرَكَعَتَا الضُّحَى» فَالسَّوَاكُ لَيْسَ فِيهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَإِذَا كَانَ ضَعِيفاً فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ <sup>(٢)</sup>.

قَالَ: وَفِي «الْجُرْجَانِيَّاتِ» لِأَبِي الْعَبَّاسِ الرُّوْيَانِيِّ <sup>(٣)</sup> وَجْهٌ آخَرُ أَنَّهُمَا لَمْ تَكُنْ

(١) فِي الْأَصْلِ: «مَنْ» بَدَلَ «أَم»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «الصَّحِيحِ».

(٢) وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، فَقَالَ فِي «التَّلْخِصِ الْحَيْرِ» ٣: ١١٩: «وَلَمْ أَجِدْهُ هَكَذَا، وَالْمَخْتَصُّ بِالْأُضْحِيَّةِ يَوْجَدُ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ طَرِيقٍ فِيهَا ذِكْرُ الْأُضْحَى وَالنَّحْرِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوِتْرُ وَالسَّوَاكُ، فَسَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ»، وَهُوَ بِذَلِكَ قَدْ تَابَعَ أَيْضاً شَيْخُهُ ابْنُ الْمَلَكَيْنِ فِي «الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» ٧: ٤٣٦ فِي قَوْلِهِ: «هَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَإِنْ غَايَرَ الرَّافِعِيُّ بَيْنَهُمَا، وَلَمْ أَرِ فِيهِ السَّوَاكَ».

(٣) الْإِمَامُ الْكَبِيرُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ، عِمَادُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ الرُّوْيَانِيُّ الطَّبْرِيُّ، جَدُّ صَاحِبِ «الْبَحْرِ» أَي: «بَحْرِ الْمَذَاهِبِ». وَشَرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ، قَالَ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْغَزِيِّ فِي «دِيْوَانِ الْإِسْلَامِ» ٢: ٣٤٥: «الْفَقِيهَ الْمُتَبَحَّرَ، الْقَاضِيَّ عِمَادَ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ الطَّبْرِيُّ الشَّافِعِيُّ، =

واجبةً عليه. وهذا هو الوجه الذي ينبغي أن يُرَّجَحَ.

وأما قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] فليست صريحة في إيجاب الأضحية. وقد اختلف المفسرون في ذلك: فقال عكرمة وعطاء وقتادة: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ صلاة العيد، ﴿وَأَنحَرْ﴾ نُسُكَكَ.

وقال سعيد بن جبير ومجاهد: فصلُّ الصَّلَاةِ المفروضة بجمع وانحر البدن بمنى.

وقال محمد بن كعب القرظي: إنَّ العرب كانوا يُصَلُّونَ لغير الله وينحرون لغير الله، فأمر الله تعالى نبيه أن يصلي وينحر لربه عز وجل.

وروي عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس قال: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾: صَعَّ اليمين على الشمال في الصَّلَاةِ عند النحر<sup>(١)</sup>.

فحينئذ إذا فُسِّرَ ذلك بالذبح لله تعالى مطلقاً لا كما يفعل عبَادُ الأصنام،

= مصنف «الرجائيات» وغيرها في الفقه، توفي سنة خمسين وأربع مئة. وحفيدة عبد الواحد ابن إسماعيل بن أحمد، الإمام الحبر، البحر، فخر الإسلام أبو المحاسن الطبري، الشافعي، صاحب المصنفات الحافلة في المذهب كالبحر والكافي والحلية، وابن عمه شريح بن عبد الكريم بن أحمد ابن الإمام الفقيه الحبر القاضي أبو نصر الطبري. وستأتي ترجمة حفيده ص ٧٢.

وقال ابن قاضي شعبة: ورويان: من بلاد طبرستان غير مهموز، تكرر نقل الرافعي عنه، خصوصاً في أوائل النكاح وتعليقات الطلاق. ينظر: «طبقات الشافعية» ١: ٢٢٣.

(١) تنظر جملة التأويلات المذكورة عن ابن عباس وقتادة وابن جبير وسواهم في: «تفسير عبد الرزاق» ٣: ٤٦٦-٤٦٧، و«جامع البيان» لابن جرير الطبري ٢٤: ٦٥١-٦٥٦.

أو بوضع اليمين على الشمال، أو بنحر الهدي ونحوه، لا يدل ذلك على الأضحى.

وإن فُسِّر بالأضحى فلفظة: «أفعل» تُصرف من الوجوب إلى الندب بالعربية، ومن القرينة ذكرها مع الصلاة، ولم يقل أحد بوجوب صلاة عيد النحر على النبي ﷺ، بل ذلك مَسْنُونٌ له ولأُمَّته، فكذلك الأضحى.

### [المسألة الثالثة: القول في وجوب صلاتي

#### التهجد والوتر في حقه ﷺ:]

واحتج الرَّافِعِيُّ على إيجاب التهجد والوتر بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩]، أي: زيادة على الفرائض، وعن عائشة رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «ثَلَاثُ هُنَّ<sup>(١)</sup> عَلَيَّ فَرَايِضٌ، وَلَكُمْ سُنَّةٌ: الْوِتْرُ وَالسَّوَاكُ وَقِيَامُ اللَّيْلِ»، وفي قيام الليل وجه: أَنَّهُ نُسَخَ وجوبه في حقه كما في حق الأمة، وهذا ما أورده الشيخ أبو حامد. وفي الوتر أيضاً وجه حكاؤه الروياني: أَنَّهُ لم يكن واجباً عليه. انتهى كلامه<sup>(٢)</sup>.

وحديث عائشة رواه البيهقي وُضعفه<sup>(٣)</sup> وقال: ولم يثبت في هذا إسناد. وذكر في إسناده موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وقال: موسى بن عبد الرحمن هذا ضعيف.

(١) في الأصل: «هي»، والتصويب من مصادر التخريج المذكورة.

(٢) ينظر: «فتح العزيز بشرح الوجيز» للرافعي ٤: ٢٤٠، بمعناه ملخصاً.

(٣) في «السنن الكبرى» ٧: ٣٩.

واختار شيخنا<sup>(١)</sup> رضي الله عنه، كما اختار النووي أن التهجد غير واجب عليه، وأنه وجب عليه وعلى أمته حولاً كاملاً ثم نسخ، فصار تطوعاً في حقه وحقهم<sup>(٢)</sup>.

وجرى البعوي في «التفسير»<sup>(٣)</sup> على الوجوب، فقال في تفسير سورة «سبحان»: وكانت صلاة الليل فريضة على النبي ﷺ في الابتداء وعلى الأمة؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ \* قِرْ أَيْلَ إِلَّا قَيْلًا﴾ [المزمل: ١-٢]، ثم نزل التخفيف فصار الوجوب منسوخاً في حق الأمة بالصلوات الخمس وبقي الاستحباب، قال الله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، وبقي الوجوب في حق النبي ﷺ.

ثم ساق حديث عائشة السابق، ثم قال: وقوله: ﴿نَافِلَةٌ لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩]، أي: زيادة لك؛ يريد: فريضة زائدة على سائر الفرائض، فرضها الله تعالى عليك. وذهب قوم إلى أن الوجوب صار منسوخاً في حقه كما في حق الأمة، فصار نافلة، وهو قول قتادة ومجاهد، لأن الله تعالى قال: ﴿نَافِلَةٌ لَّكَ﴾ ولم يقل: عليك<sup>(٤)</sup>. انتهى.

وقال<sup>(٥)</sup> في سورة «المزمل»: كان قيام الليل فريضة في الابتداء،

(١) يعني به والده شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني في «التدريب» ٣: ١٨.

(٢) ينظر: «روضة الطالبين» ٧: ٣.

(٣) المسمى: «معالم التنزيل» ٣: ١٤٩.

(٤) المصدر السابق ٣: ١٤٩، ١٥٠.

(٥) القائل هو محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البعوي في تفسيره «معالم التنزيل»

وَيَبِّئُ<sup>(١)</sup> قَدْرَهُ فَقَالَ: ﴿يُصَفُّهُ، أَوْ أَنْقَضَ مِنْهُ قَلِيلاً﴾ إِلَى الثَّلَاثِ ﴿أَوْزَدَ﴾ [المزمل: ٣-٤] عَلَى النِّصْفِ إِلَى الثَّلَاثِينَ؛ خَيْرُهُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَنَازِلِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَقُومُونَ عَلَى هَذِهِ الْمَقَادِيرِ، فَكَانَ الرَّجُلُ لَا يَدْرِي مَتَى ثُلُثُ اللَّيْلِ، وَمَتَى النِّصْفِ، وَمَتَى الثَّلَاثَانَ، فَكَانَ يَقُومُ حَتَّى يُصْبِحَ مَخَافَةً أَنْ لَا يَحْفَظَ الْقَدْرَ الْوَاجِبَ، وَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ حَتَّى انْتَفَخَتْ أَقْدَامُهُمْ، فَرَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَخَفَّفَ عَنْهُمْ وَنَسَخَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُئٌ﴾ [المزمل: ٢٠]، وَكَانَ بَيْنَ أَوَّلِ السُّورَةِ وَآخِرِهَا سَنَةٌ. ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، حَدِّثِيْنِي عَنْ خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: أَلَسْتَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَتْ: فَإِنَّ خُلُقَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ الْقُرْآنَ، فَقُلْتُ: فَقِيَامُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَتْ: أَلَسْتَ تَقْرَأُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَرْمَلُ﴾ [المزمل: ١]؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَتْ: فَإِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ الْقِيَامَ فِي أَوَّلِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ حَوْلًا حَتَّى انْتَفَخَتْ أَقْدَامُهُمْ وَأُمْسِكَ خَاتَمُهَا اثْنِي عَشَرَ شَهْرًا فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ التَّخْفِيفَ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ، فَصَارَ قِيَامُ اللَّيْلِ تَطَوُّعًا بَعْدَ فَرِيضَةٍ. انْتَهَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup> مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالَّذِي فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ»: «ثُمَّ يَبِّئُ».

(٢) فِي (بَابِ جَامِعِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ نَامَ عَنْهُ أَوْ مَرَضَ)، بِرَقْمِ (٧٤٦).

ورواه أبو داود في الصلاة<sup>(١)</sup> عن حفص بن عمر الحَوْضِيِّ، عن همام، عن قتادة، عن زُرَّارَةَ بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن عائشة. فهذا حديثٌ صحيحٌ فتعيَّن المصيرُ إليه؛ لأنَّ مثل ذلك لا يُقالُ بالاجتهاد، فيُحملُ على أنه مرفوعٌ عن النبي ﷺ.

وأما الوتر، فاختار شيخنا<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه: أنه لم يكن واجباً عليه لأنه صحَّ أنه كان يُوتر على بعيره، وبذلك احتجَّ الشافعيُّ رضي الله عنه على عدم وجوب الوتر على الأمة، فدلَّ على أنَّ مذهب الشافعيُّ رضي الله عنه: أنَّ الوتر تطوُّعٌ في حقِّه ﷺ، كما هو في حقِّ الأمة.

وأخرج البخاريُّ في أبوابِ الوتر<sup>(٣)</sup> عن سعيد بن يسار، قال: كنتُ أسيرُ مع عبد الله بن عمر بطريق مكة، فقال سعيدٌ: فلما خَشِيتُ الصُّبحَ نزلتُ فأوترتُ ثم لحقته، فقال عبدُ الله بنُ عمر: أين كنت؟ فقلتُ: خَشِيتُ الصُّبحَ، فنزلتُ فأوترت، فقال عبدُ الله: أليس لك في رسولِ الله ﷺ أسوةٌ حسنة؟ فقلتُ: بلى والله، قال: فإنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُوتر على بعيره<sup>(٤)</sup>. وأخرجه مسلمٌ في أبوابِ القُصر في باب التنفُّل على الرَّاحلة<sup>(٥)</sup>. وأخرج

(١) في «سننه» في (باب في صلاة الليل) برقم (١٣٤٢).

(٢) في «التدريب» ٣: ١٩.

(٣) في (باب الوتر على الدابة) برقم (٩٩٩) من «صحيحه».

(٤) في المطبوع من «الصحيح»: على البعير.

(٥) في المطبوع من «الصحيح»: (باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت)

برقم (٧٠٠) (٣٦).

البخاري<sup>(١)</sup> عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان النبي ﷺ يُصلي في السفر على راحلته حيث توجَّهت، ويومئُ إيماءً صلاةً الليلِ إلَّا الفرائض، ويوتر على راحلته.

وروى مسلمٌ في «الصَّحيح»<sup>(٢)</sup> عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، قال: كان رسولُ الله ﷺ يُوتر على راحلته. وعن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ يُسبح على راحلته قَبْلَ أيِّ وجهٍ توجَّه، ويوتر عليها، غيرَ أنه لا يُصلي عليها المكتوبة<sup>(٣)</sup>. انتهى.

قال البيهقيُّ في «الخلافيات»<sup>(٤)</sup>: وقد صحَّ أن رسولَ الله ﷺ كان يُوتر على الراحلة، ولو كان واجباً لَمَّا فعله عليها، وذلك في «الصَّحيحين» من حديث ابنِ عمر. انتهى.

قال الرافعيُّ: «واعلم أنَّ مقتضى الخبر الذي نقلناه عن رواية عائشة رضي الله عنها، وكلام الأئمة هاهنا كونُ الوتر غيرَ التهجدِ المأمور به، وذلك يُخالف ما مرَّ في بابِ صلاةِ التطوُّع أنه يُشبه أن يكون الوترُ هو التهجدُ، ويعتَضد به الوجه المذكور هناك عن رواية القاضي الرُّوياني، وكأنَّ التغايرَ أظهرُ».

(١) في «صحيحه»: (باب الوتر في السفر) برقم (١٠٠).

(٢) في الباب المذكور قبل التعليق السابق برقم (٧٠) (٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، (باب ينزل للمكتوبة) برقم (١٠٩٨)، ومسلم كما في

الباب السابق برقم (٧٠) (٣٩) كلاهما عن سالم، به.

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من «الخلافيات».



وقال الرافعي في باب صلاة التطوع في قول الغزالي: «ويُشبه أن يكون الوتر هو التهجد»، هذا قريب من لفظ الشافعي رضي الله عنه في «الأم»<sup>(١)</sup> و«المختصر»<sup>(٢)</sup>.

قال الشارحون: معناه أن الله أمر نبيه بالتهجد وأوجبه عليه، قال: ﴿وَمِنْ أَيْلٍ فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup> [الإسراء: ٧٩]، ويُشبه أن يكون المراد من هذا الأمر الوتر؛ لأن النبي ﷺ كان يُحيي الليل بوتره، وكان الوتر واجباً عليه<sup>(٤)</sup>، وهذا الذي ذكروا<sup>(٥)</sup> يبين أنه ليس قوله، ويُشبه أن يكون الوتر هو التهجد لِحَضَرِ التهجد في الوتر حتى يكون كل تهجد وترًا، وإنما الذي يلزم منه أن يكون كل وتر تهجدًا مأمورًا به. ويجوز أن يُعلم ذلك بالواو؛ لأن الروياني حكى أن بعضهم قال: الوتر غير التهجد. وأول<sup>(٦)</sup> كلام الشافعي.

واعلم أن حمل التهجد في الآية على الوتر مع ما سبق أن التهجد إنما يقع على الصلاة بعد النوم مقدمتان يلزم منهما اشتراط كون الوتر بعد النوم، ومعلوم

(١) ١: ٨٧ و١٦٧.

(٢) «مختصر المزني» ٨: ١١٣ و١١٤ لإسماعيل بن يحيى المزني.

(٣) وقع بعده في «فتح العزيز شرح الوجيز» ٤: ٢٤٠: «وقوله: ﴿فَافْلَةٌ لَّكَ﴾ أي: زيادة لك، وفضيلة لك».

(٤) وقع بعده في «فتح العزيز» ٤: ٢١١: روي أنه ﷺ قال: «كُتِبَ عَلَى الْوَتْرِ، وَهُوَ لَكُمْ سُنَّةٌ، وَكُتِبَ عَلَى رَكْعَتَا الضُّحَى وَهُمَا لَكُمْ سُنَّةٌ». انتهى. وهذا الحديث سلف تخريجه قريباً ص ٥٩.

(٥) كذا في الأصل، ووقع في المطبوع من «فتح العزيز» ٤: ٢٤١: «ذكره»، وما وقع في الأصل هو الصواب، والمراد: الذي ذكره الشراح.

(٦) في المطبوع من «فتح العزيز» ٤: ٢٤٢: «وَأَوَّلُوا» والوجهان محتملان.

أنه ليس كذلك، فلنترك إحدى الدعوتين في الآية. انتهى كلامُ الرافعي<sup>(١)</sup>.

ومقتضاهُ حملُ كلام الشافعيّ على أن الوترَ في حقِّ النبيّ ﷺ هو التَّهَجُّدُ وغيره، لا يقتضي ذلك بيانَ حكمه في حقِّ الأُمَّة، وخرج من كلامه أن الوترَ والتهجد بالنسبة إلى النبيّ ﷺ يفرقان افتراق الأعمِّ والأخصِّ، فكلُّ وترٍ زمن النبيّ ﷺ تهجدٌ مأمورٌ به، وليس كلُّ تهجدٍ من النبيّ ﷺ وترًا، والذي يظهر تعميمُ الخلاف في حقِّ النبيّ ﷺ والأُمَّة، وأنها يفرقان افتراق الخاصِّين، فإنَّ الوترَ لا يعتبر في حقيقته أن يكونَ بعدَ<sup>(٢)</sup> النوم، والتهجدُ يُعتبر في حقيقته أن يكونَ بعدَ النوم.

وقوله: «فلنترك إحدى الدعوتين في الآية» متعقب، فإنَّ تركَ مدلولِ اللغة من أنَّ التهجدَ إنما يكونُ بعدَ النوم لا يمكن، فالأولى بالتركِّ هو القولُ بأنَّ الوترَ هو التهجدُ، فقد يوترُّ الإنسانُ قبلَ أن ينام، وفي «لسان العرب»: وَتَهَجَّدَ الْقَوْمُ: إِذَا اسْتَيْقَظُوا لِلصَّلَاةِ أَوْ غَيْرِهَا، وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزُ: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال الجوهريُّ: هَجَدَ وَتَهَجَّدَ، أَي: نَامَ لَيْلًا، وَهَجَدَ وَتَهَجَّدَ، أَي: سَهَرَ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَمِنْهُ قِيلَ لَصَلَاةِ اللَّيْلِ التَّهَجُّدُ<sup>(٣)</sup>.

(١) «فتح العزيز» ٤: ٢٤٠-٢٤٣.

(٢) في الأصل: «بعدم» والجماعة ما أثبت، وينظر: «فتح العزيز شرح الوجيز» ٤: ٢٤٣، و«تحفة المحتاج في شرح المنهاج» لأحمد بن حجر الهيتمي ٢: ٢٢٩.

(٣) إلى هنا ينتهي كلام ابن منظور في «اللسان»، مادة (هجد). وينظر: «الصَّحاح» للجوهري المادة نفسها ٢: ٥٥٥.

ثم قال الأزهرى: «وأما التهجد فهو القائم لصلاة الليل من النوم، وكأنه قيل له مُتَهَجِّدٌ لإلقائه الهُجُودَ عن نفسه، كما يُقال للعباد: مُتَحَنِّتٌ لإلقائه الحَنَّتَ عن نفسه». انتهى<sup>(١)</sup>.

وما ذكره عن لفظ الشافعي في «المختصر» هو قوله: «والتطوع وجهان: أحدهما صلاة جماعة ولا أجيز تركها لمن قدر عليها، وهي صلاة العيدين وكسوف الشمس والقمر، والاستسقاء، وصلاة منفرد، وبعضها أوكد من بعض، فأوكد ذلك الوتر، ويُشبه أن يكون صلاة التهجد»<sup>(٢)</sup>.

قال الساوردي في «الحاوي» في قول المزملي: «يُشبه أن تكون صلاة التهجد»: لأصحابنا فيه تأويلان:

أحدهما: أن صلاة التهجد هي الوتر نفسها، وقد صرح به الشافعي في كتاب «الأُم»، وقال المزملي في «جامعه الكبير»: وأوكد ذلك الوتر، ويُشبه أن تكون هي صلاة التهجد.

والتأويل الثاني: أن صلاة التهجد غير الوتر، وهي صلاة يُصلِّيها الإنسان في الليل ورداً له، وأصل التهجد في «اللسان»<sup>(٣)</sup>: من الأضداد، يُقال: تَهَجَّدْتُ: إِذَا نِمْتُ، ويُقال: تَهَجَّدْتُ: إِذَا سَهَرْتُ، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ آتَلَ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء: ٧٩]، فالتهجد على هذا أن يَصَلِّيَ في

(١) تهذيب اللغة» للأزهري ٦: ٢٦.

(٢) مختصر المزملي ٨: ١١٤.

(٣) «لسان العرب»، مادة (هجد).

وقت يكون الناس نياماً، فعلى هذا التأويل: هل تكون صلاة التهجد على قوله الجديد أوكد من ركعتي الفجر أم لا؟ على وجهين:

أحدهما: أن صلاة التهجد أوكد لأن قيام الليل كان نائباً عن الفرائض، فوجب أن يكون أوكد من ركعتي الفجر التي لم تنب عن فرض قط، وقول الشافعي: [«ويُشبه أن يكون صلاة التهجد»] <sup>(١)</sup> معناه: ويُشبه أن يكون الذي يتبع الوتر في التأكيد صلاة التهجد.

والوجه الثاني وعليه أصحابنا: أن ركعتي الفجر آكد <sup>(٢)</sup> من صلاة التهجد <sup>(٣)</sup>.

وأسقط الروياني <sup>(٤)</sup> في «البحر» حكاية هذا الخلاف، وإنما ذكر التأويلين،

(١) ما بين المعقوفين من «الحاوي الكبير» ٢: ٢٨٦، وسقط من الأصل، ولا بد منه.

(٢) كذا في الأصل، والذي في «الحاوي الكبير» «أوكد» وهما بمعنى.

(٣) إلى هنا ينتهي كلام الماوردي في «الحاوي الكبير» ٢: ٢٨٦.

(٤) هو عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد، أبو المحاسن الروياني، أحد أئمة الإسلام، ومن أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي، تفقه على جده أبي العباس أحمد بن محمد الروياني السالفة ترجمته ص ٦٢، روى عنه، برع في المذهب جداً، حتى كان يقول: لو أحرقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي، ولهذا كان يقال له: شافعي زمانه. له كتاب «بحر المذهب»، وهو من المطولات الكبار، و«الكافي» قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ٢: ٢٧٧ فيما نقله عن ابن الصلاح: هو في «البحر» كثير النقل، قليل التصريف والتزييف والترجيح، وفعل في «الحلية» ضد ذلك، فإنه أمعن في الاختيار حتى اختار كثيراً من مذهب العلماء غير الشافعي. قُتل سنة اثنتين وخمس مئة، قتلته الملاحدة. =

أحدهما: أن المراد أن الوتر هو التهجد، والثاني: أن المراد أن الذي يتبع الوتر في التأكد هو التهجد. واقتضى كلامه تعلُّق ذلك بالنبي ﷺ، فلذلك نقل الرافعي ذلك عن الشارحين، وخرج من كلام الماوردي أن الخلاف في أن التهجد غير الوتر بالنسبة إلى النبي ﷺ، وبالنسبة إلى الأمة، والحق تغايرهما كما قرَّزناه، فمن أوتر قبل أن ينام، ثم قام وَتَهَجَّدَ لا يُقال: إنه أتى بالوتر، إذ لا وتران في ليلة، وهل ينقُص الوتر؟ خلافٌ. الصحيح: لا ينقُصه، ومن نام قبل أن يوتر، ثم قام فصلّى، فهذا تهجد، والوتر يقع بعده، ومما يفرّق النية، فإنه ينوي بالتهجد قيام الليل، أو ينوي فعل الصلاة، فإنه نافلة مطلقة، وينوي بالوتر الوتر، فكيف ساعَ الخلاف، وقد قال الرافعي في مسائل النية: وفي الوتر ينوي سنة الوتر<sup>(١)</sup>، وإذا زاد على واحدة ينوي بالجميع الوتر، كما ينوي في جميع ركعات التراويح. وحكى الروائي وجوهاً آخر:

أحدها: أنه ينوي بما قبل الواحدة صلاة الليل.

والثاني: ينوي سنة الوتر.

والثالث: مقدّمة الوتر<sup>(٢)</sup>. فحينئذٍ إنّما يقع الاشتراكُ تفريعاً على أنه في غير الركعة الواحدة ينوي صلاة الليل، وعلى أنه ينوي في غيرها مقدّمة الوتر، وقد طال العمل في هذه المسألة، لكن فيه تحقيقٌ.

= رحمه الله رحمةً واسعة. وله ترجمة في: «طبقات الشافعيين» لابن كثير ١: ٥٢٤، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٩: ٢٦٠.

(١) وقع بعده في «فتح العزيز»: «ولا يُضيفها إلى العشاء، فإنّها مستقلة بنفسها».

(٢) إلى هنا ينتهي كلام الرافعي في «فتح العزيز» ٣: ٢٦٣.

### [المسألة الرابعة: القول في وجوب السَّوَاكِ عليه ﷺ:]

واحتجَّ الرافعيُّ على إيجاب السَّوَاكِ بالخبر السابق، وقد تقدّم أنه ضعيفٌ، ولكن احتجَّ شيخنا في «التدريب»<sup>(١)</sup> لذلك بما رواه أبو داود في «سننه»<sup>(٢)</sup> بإسناده إلى محمد بن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان، أنه قال لعبد الله بن عبد الله بن عمر: أ رأيتَ توضؤَ ابنِ عمرَ لكلِّ صلاةٍ طاهراً وغيرَ طاهرٍ<sup>(٣)</sup>، عمّ ذلك؟ قال: حدَّثنيهِ أسماءُ بنتُ زيدِ بنِ الخطابِ: أنَّ عبدَ الله بنَ حنظلةَ بنِ أبي عامرٍ، حدَّثها أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، طاهراً وغيرَ طاهرٍ، فلمَّا شقَّ ذلك عليه، أَمَرَ بالسَّوَاكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فكان ابنُ عمرَ يرى أنَّ به قوَّةً، فكان لا يدعُ الوضوءَ لكلِّ صلاةٍ. وأخرجه البيهقيُّ<sup>(٤)</sup> من طريق أحمد بن خالد الوهبيِّ، عن ابن إسحاق، وهي طريق أبي داود، ومن طريق سعيد بن يحيى اللَّخمي، عن ابن إسحاق، وقال عن اللفظ السابق: هذا لفظُ حديثِ أحمد بن خالد الوهبيِّ. وقال سعيدٌ في حديثه: «عن عبيد الله

(١) يعني به والده الإمام العلامة سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني، في كتابه «التدريب في الفروع» ٣: ١٤، وبلغ به إلى كتاب الرضاع ولم يتمه، وأمه ابنه علم الدين البلقيني.

(٢) في (باب السَّوَاكِ)، برقم (٤٨).

(٣) كذا في «السنن» لأبي داود، ومثل ذلك في «السنن الكبرى» للبيهقي ١: ٣٧، ووقع في الأصل: «أو غير طاهر»، ونحو ذلك وقع عند الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١: ٤٢ ولكن بلفظ: «طاهراً كان أو غير طاهر».

(٤) في «السنن الكبرى» ١: ٣٧.

ابن عبد الله»، وقال: «فلما شقَّ ذلك عليهم»، قال أبو داود: إبراهيم بن سعد رواه عن ابن إسحاق، قال: «عبيد الله بن عبد الله».

قال المزي في «الأطراف»: رواه علي بن مجاهد، وسلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن محمد بن يحيى بن حبان<sup>(١)</sup>. انفرد به أبو داود من بين الستة.

قال المُنذِرِيُّ في «حواشي السنن»<sup>(٢)</sup>: في إسناده محمد بن إسحاق، وقد اختلفت الأئمة في الاحتجاج بحديثه. انتهى. وأيضاً ففيه الاختلاف على ابن إسحاق في أنه عبد الله مكبراً، أو عبيد الله مصغراً، وهما ثقتان أخوان سالم<sup>(٣)</sup>، والاختلاف على ابن إسحاق في أنه يرويه عن محمد بن يحيى بن حبان، أو يرويه عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عنه.

وعبد الله بن حنظلة أمه جميلة بنت عبد الله بن أبي ابن سلول، علقت به أمه ليلة أُحُد، واستشهد أبوه بها، ولما توفي رسول الله ﷺ كان له سبع سنين، وقد روى عن النبي ﷺ، روى عنه: عبد الله بن يزيد الخطمي، وأسما بنت زيد بن الخطاب، وعبد الله ابن أبي مُليكة وغيرهم.

(١) إلى هنا ينتهي كلام المزي في «تحفة الأشراف» ٤: ٣١٥، برقم (٥٢٤٧).

(٢) كما في «حاشية» ابن القيم على «سنن أبي داود» ١: ٥٠.

(٣) ولكن نصَّ أبو داود في «سننه» بإثر هذا الحديث على أنَّ رواية إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق عن عبيد الله مصغراً. وروايته عند أحمد في «المسند» (٢١٩٦٠)، فقد أخرجه عن يعقوب - وهو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري - عن أبيه إبراهيم عن ابن إسحاق، به.

ولم يُورد البيهقي الحديث في هذا الباب مسنداً، إنما قال: باب ما رُوِيَ عنه من قوله: «أمرت بالسَّوَاكِ حتَّى خِفْتُ أَنْ يُدْرِدَنِي»<sup>(١)</sup>، فأخرج<sup>(٢)</sup> من طريق الحاكم بإسناده إلى أبي ثُمَيْلَةَ يَحْيَى بنِ وَاضِحٍ، قال: حَدَّثَنَا خَالِدُ بنِ عُيَيْدٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ما زال جبريلُ يُوصيني بالسَّوَاكِ حتَّى خَشِيتُ عَلَى أَضْرَاسِي»، قال البخاريُّ: هذا حديثٌ حسنٌ<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ<sup>(٤)</sup>: وقد رَوَيْنَا في كتاب الطهارة عن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بالسَّوَاكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، طَاهِراً أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَمَرَ بالسَّوَاكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ. ثُمَّ أَخْرَجَ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ عَبْدِ اللَّهِ بنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ الْمُطَّلِبِ، عَنْ ابْنِ<sup>(٥)</sup> عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ لَزِمْتُ السَّوَاكَ حتَّى

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي ٤٩: ٧. وقوله ﷺ: «أَنْ يُدْرِدَنِي» أي: يُذْهَبُ بِأَسْنَانِي. وَالدَّرْدُ: سَقُوطُ الْأَسْنَانِ. ينظر: «غريب الحديث» للخطابي ١: ١٠٣.

(٢) في «السنن الكبرى» في (باب ما رُوِيَ عنه من قوله: «أمرت بالسَّوَاكِ حتَّى خِفْتُ أَنْ يُدْرِدَنِي»<sup>(١)</sup>) ٤٩: ٧. وهو عند الطبراني في «الكبير» ٢٣: ٢٥١ (٥١٠) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن محمد بن حميد، عن أبي ثُمَيْلَةَ، به. ويُنظر تَمَتُّةُ تَحْرِيجِهِ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ: «البدْر المنير» لابن الملقن ٢: ٦-٩، و«التلخيص الحبير» للمحافظ ابن حجر ١: ٦٧.

(٣) كما في «البدْر المنير» ٧: ٤٣٦.

(٤) يعني بذلك البيهقي في «سننه الكبرى» ٧: ٤٩، بإثر الحديث (١٣٧٠٩).

(٥) في الأصل: «مَوْلَى الْمُطَّلِبِ عَنْ الْمُطَّلِبِ» وَلَا يَصِحُّ، وَالمُثَبَّتُ هُوَ الصَّوَابُ الْمُوَافِقُ لَهَا فِي «السنن الكبرى» ٧: ٤٩.



تَخَوَّفْتُ أَنْ يُدْرِدَنِي». انتهى<sup>١</sup>. يعني: أَنْ يُذْهَبَ أَسْنَانِي. ورواية المَطْلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ عَنْ عَائِشَةَ مَرْسَلَةٌ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: نَرْجُو أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهَا<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الشَّيْخُ فِي «التَّدْرِيبِ» عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ: إِنَّ إِسْنَادَهُ جَيِّدٌ<sup>(٣)</sup>، قَالَ فِي «الشرح»: وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ: أَنَّهُ كَانَ مُسْتَحَبًّا كَمَا فِي حَقِّ الْأُمَّةِ<sup>(٤)</sup>، وَذَكَرَ فِي «النِّهَايَةِ»<sup>(٥)</sup> الْإِشَارَةَ إِلَى الْخِلَافِ فَقَالَ: وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي السَّوَالِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ. انتهى.

[المسألة الخامسة: القول في إيجاب مُشَاوَرَةِ الرَّسُولِ ﷺ أَصْحَابِهِ،

وَفِي كَوْنِهَا وَاجِبَةً أَوْ مُسْتَحَبَّةً:]

وَاحْتِجَّ عَلَى إِيْجَابِ الْمُشَاوَرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾

(١) وَذَلِكَ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُهُ فِي «المراسيل» ص ٢١٠ (٧٨٤) قَالَ: قَالَ أَبِي: الْمَطْلَبُ لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) كَمَا فِي «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٨: ٣٥٩، وَيَنْظُرُ: «تاريخ دمشق» لابن عساكر ٥٨: ٣٦١، وَ«مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ ٤: ١٢٩، وَ«تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمَزِينِيِّ ٢٨: ٨٤. (٣) «التَّدْرِيبُ» ٣: ١٤.

(٤) «فتح العزيز شرح الوجيز» ٧: ٤٣٢.

(٥) «نهاية المطلب في دراية المذهب» ١٢: ٦-٧ لِإِمَامِ الْحَرَمِيِّ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوْنِيِّ، قَالَ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، (بَابُ مَا جَاءَ فِي أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ فِي النِّكَاحِ) ١٢: ٦: «وَفِي وَجُوبِ السَّوَالِ خِلَافٌ» دُونَ الْإِشَارَةِ إِلَى ذِكْرِ اخْتِلَافِ الْأَصْحَابِ، وَقَالَ فِي (بَابِ السَّوَالِ) ١: ٤٩: اسْتَحْبَبْنَا لَهُ أَنْ يَسْتَاكَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَطَهَّرُ.

[آل عمران: ١٥٩]، قال: وهل كانت واجبة، أو مستحبة؟ فيه وجهان، أظهرهما أولهما.

وأخرج البيهقي في باب ما أمره الله تعالى به من المشاورة فقال: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ من طريق الحاكم<sup>(١)</sup>، قال: أخبرنا أبو العباس محمد ابن يعقوب، قال: أخبرنا الربيع بن سليمان، قال: أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا ابن عيينة، عن الزهري، قال: قال أبو هريرة رضي الله عنه: «ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ». انتهى.

وهذا الحديث رواه عبد الرزاق في «مصنفه»<sup>(٢)</sup>، والإمام أحمد في «مسنده»<sup>(٣)</sup> عنه في ضمن قصة الحديبية الذي رواه الزهري عن عروة بن الزبير، عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم، الذي فيه قال النبي ﷺ: «أشيروا علي»، قال الزهري: وكان أبو هريرة يقول: ما رأيت أحداً أكثر

(١) كذا ذكر رحمه الله، وليس صحيحاً، فهذا الحديث إنما رواه البيهقي في «السنن الكبرى» ٧: ٤٥ (١٣٦٨٤) عن أبي زكريا يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى، عن أبي العباس محمد بن يعقوب، به. وأما الذي أخرجه من طريق الحاكم فهو الأثر الوارد عقب هذا الحديث برقم (١٣٦٨٥) قال: «وفياً أجاز لي أبو عبد الله الحافظ روايته عنه، عن أبي العباس، عن الربيع، عن الشافعي رضي الله عنه، قال: قال الحسن البصري: إن كان النبي ﷺ لغنياً عن المشاورة، ولكنه أراد أن يستن بذلك الحكم بعده، والله أعلم». وهذا الأثر وحديث أبي هريرة الذي قبله أخرجهما الشافعي في «الأم» ٧: ١٠٠، وسيأتي كلام المصنف رحمه الله على إسناد الحديث.

(٢) برقم (٩٧٢٠) عن معمر، عن الزهري، به.

(٣) برقم (١٨٩٢٨).

مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ. وفي هذا الحديث إرسال<sup>(١)</sup>؛ لأن رواية الزهري عن أبي هريرة مرسلة، وقد ذكر الترمذي في كتاب الجهاد في «باب ما جاء في المشورة»<sup>(٢)</sup> عن أبي عبيدة، عن عبد الله، قال: لما كان يوم بدر وحيء بالأسارى، قال رسول الله ﷺ: «ما تقولون في هؤلاء الأسارى؟» وذكر قصة طويلة، قال: وفي الباب عن عمر وأبي أيوب وأنس وأبي هريرة، وهذا حديث حسن، وأبو عبيدة لم يسمع عن أبيه، ويروى عن أبي هريرة، قال: ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من النبي ﷺ. انتهى.

وحديث عمر في قصة بدر في «صحيح مسلم» من طريق ابن عباس عنه، وفيه: أنه لما أسروا الأسارى قال النبي ﷺ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما: «ما ترون في هؤلاء الأسارى؟» الحديث بطوله، رواه مسلم في كتاب «السيرة»<sup>(٣)</sup> من طريق أبي زميل<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس، عن عمر رضي الله عنهم.

وروى البيهقي<sup>(٥)</sup> عن الربيع، عن الشافعي: قال الحسن البصري: إن

(١) هو مرسل عند من لم يفرقوا بين المرسل والمنقطع: وهو ما لا يتصل إسناده من أي وجه كان، إلا أن أكثر المحدثين على التغاير، فيطلقون المرسل على الحديث الذي رواه التابعي عن النبي ﷺ دون ذكر الواسطة، والمنقطع ما سقط منه راوٍ فأكثر كحال الحديث المذكور هنا. وينظر: «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» للمحافظ ابن حجر، ص ٦٧.

(٢) برقم (١٧١٤).

(٣) في (باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم) برقم (١٧٦٣).

(٤) وهو سهاك بن الوليد الحنفي.

(٥) في «السنن الكبرى» ٧: ٤٦ (١٣٦٨٥).

كان النبي ﷺ لَغْنِيًّا عن المُشَاوَرَةِ، ولكنّه أرادَ أن يَسْتَنَّ بِذلكَ الحُكَّامَ بعده.

وأخرج البيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(١)</sup> عن ابنِ طاووسٍ، عن أبيه، عن ابنِ عباسٍ، قال: لَمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] قال رسولُ الله ﷺ: «أما إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ غَنِيَانِ عنها، ولكنْ جعلها اللهُ رَحْمَةً لأُمَّتِي، فَمَنْ شَاوَرَ مِنْهُمْ لم يُعْذَمْ رُشْدًا، وَمَنْ تَرَكَ الْمَشُورَةَ مِنْهُمْ لم يُعْذَمْ غِيًّا»<sup>(٢)</sup>، وقال: بعضُ هذا المتنِ يُروى عن الحسنِ من قوله، وهو مرفوعاً غريبٌ<sup>(٣)</sup>. انتهى.

والخلافُ الذي ذَكَرَهُ الرافعيُّ في المُشَاوَرَةِ ذَكَرَهُ الإمامُ<sup>(٤)</sup> فقال: ومِمَّا يُرَدُّ فِيهِ الأصحابُ مُشَاوَرَةَ ذَوِي الْأَحْلَامِ، فَصَارَ صَائِرُونَ إِلَى أَنَّهُا كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ تَعْلُقًا بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، وَذَهَبَ ذَاهِبُونَ إِلَى أَنَّهُا لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً وَإِنَّمَا أَمْرُهُ بِهَا نَدْبًا، اسْتِعْظَافًا لِلْقُلُوبِ.

---

(١) برقم (٧٥٤٢).

(٢) كذا في الأصل، ومثله في «البدر المنير» ٩: ٦٠٣، ووقع في المطبوع من «شعب الإيمان»: «عَنَاءٌ».

(٣) وفي إسناده عباد بن كثير الرَّمْلِي ضعيف كما في «التقريب» (٣١٣٩)، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ٤: ٣٣٧ وقال: وهذه الأحاديث التي ذكرتها لِعَبَادِ الرَّمْلِيِّ غير محفوظة.

(٤) يطلق لقب الإمام في كتب الفقه الشافعي مطلقاً دون تقييد ويراد به إمام الحرمين الجويني، وينظر ما نقل عنه في: «نهاية المطلب في دراية المذهب» له ١٢: ٧ مع تغيير طفيف في بعض ألفاظه.

وفي «جواهر القمُولي»<sup>(١)</sup>: ومنه مُشاوَرَةُ ذَوِي الأحلام في الأمور، فهو واجبٌ عليه في أظهرِ الوجْهين، وقيل: مُستَحَبٌّ كما في حقِّ غيره. وحكى عن النص، قال الماوردِيُّ: واختلَفَ فيما يُشاوَرُهم فيه، فقيل: في الحربِ ومُكابِدَةِ العدوِّ<sup>(٢)</sup> خاصَّةً، وقيل: في أمور الدُّنيا دونَ الدِّين، وقيل: في أمور الدِّين. انتهى<sup>(٣)</sup>. وما ذَكَرَه في الزِّيادة قد قَدَّمنا الكلامَ عليه فيما سَبَق. انتهى.

وكانَ عليه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إذا رأى مُنكَراً أن يغيِّرَه؛ لأنَّ الله وعَدَه العِصْمَةَ<sup>(٤)</sup>.

قلت<sup>(٥)</sup>: قد يُقال: ليس هذا من الخصائص، بل كُلُّ مكَلَّفٍ تَمَكَّنَ من

(١) المسمَّى «جواهر البحر في تلخيص البحر المحيط في شرح الوسيط» للإمام الفقيه أحمد ابن محمد ابن أبي الحزم، نجم الدِّين القَمُولِي، المتوفى سنة سبع وعشرين وسبع مئة، وكتابه هذا في الأصل شرحٌ لكتاب «الوسيط» للغزالي، في مجلَّدات كثيرة، قال الصَّفدي: وفيه نقولٌ عزيزة، ومباحث مفيدة، سمَّاه «البحر المحيط» ثم جَرَّدَ نَقُولَه في مجلَّدات وسمَّاه «جواهر البحر في تلخيص البحر المحيط في شرح الوسيط». ينظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي ٨: ٦١، وله ترجمة وافية في: «طبقات الشافعية» للسبكي ٩: ٣٠، ومثله لابن قاضي شهبة ٢: ٢٥٤.

ولم أقف على هذا الكتاب مطبوعاً، وتوجد نسخة خطية منه في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في المملكة العربية السعودية، رقم التسلسل (١٩٩٠).  
(٢) كذا في الأصل، ومثله في «أسنى المطالب» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ٣: ٩٩ فيما نقله عن الماوردِي، ووقع في «الحاوي الكبير» للماوردِي ٩: ٥٧: «ومكائد العدو».  
(٣) «الحاوي الكبير» ٩: ٥٧.

(٤) في «روضة الطالين»: بالعصمة.

(٥) القائل: «قلت» هو الإمام النَّوَوِيُّ في زياداته على أصل «الروضة».

إِزَالَتِهِ لَزِمَهُ تَغْيِيرُهُ، وَيُجَابَ عَنْهُ: بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ [عَنْهُ] لِلْخَوْفِ، فَإِنَّهُ مَعْصُومٌ بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

وَكَانَ عَلَيْهِ ﷺ مُصَابِرَةٌ الْعَدُوِّ وَإِنْ زَادَ عَدَدُهُمْ.

وَكَانَ عَلَيْهِ ﷺ قَضَاءُ دَيْنٍ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مُعْسِرًا، وَقِيلَ: كَانَ يَقْضِيهِ تَكْرُمًا. وَفِي وُجُوبِ قَضَاءِ دَيْنِ الْمُتَّيِّعِ عَلَى الْإِمَامِ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَجِهَانِ.

وَقِيلَ: كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ ﷺ إِذَا رَأَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ أَنْ يَقُولَ: «لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشَ الْآخِرَةِ»<sup>(١)</sup>.

[المسألة السادسة: القول فيما إذا كان من الواجب عليه ﷺ

أنه إذا رأى منكراً أن يغيره]

قُلْتُ: مَا ذَكَرَاهُ مِنْ إِجْبَابِ تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، دَلِيلُهُ: أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ عَلَيْهِ ﷺ لَا سْتُفِيدَ مِنْ تَقْرِيرِهِ أَنَّهُ جَائِزٌ، لِأَنَّ السُّنَّةَ كَمَا تُؤْخَذُ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ تَوْخَذَ مِنَ التَّقْرِيرِ، فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ الْمُنْكَرِ لِهَذَا الْمَعْنَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُمَا: «لَأَنَّ اللَّهَ وَعَدَهُ الْعِصْمَةَ» فَالِدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ خَاصٌّ؛ لِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْوُجُوبَ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ نُزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، وَهَذِهِ السُّورَةُ مَدَنِيَّةٌ.

وفي «صحيح البخاري» و«مسلم» عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن عائشة، قالت: أَرَقَ النَّبِيُّ ﷺ ذاتَ لَيْلَةٍ فقال: «لَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ أَصْحَابِي يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ» إِذْ سَمِعْنَا صَوْتَ السَّلَاحِ، فقال: «مَنْ هَذَا؟» فقال: أنا سعدُ ابنُ أبي وقاصٍ، جِئْتُ لِأَحْرُسَكَ، فَنَامَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى سُمِعَ غَطِيطُهُ. رواه في الجهاد والتَّمَنِّي البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلمٌ في فضائل سعد<sup>(٢)</sup>.

وروى الترمذي في «جامعه» في التفسير<sup>(٣)</sup> من طريق عبد بن حميد، قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عُيَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحْرُسُ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَاللَّهُ يَعَصُمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، فَأَخْرَجَ رَأْسَهُ مِنَ الثَّيْبَةِ فَقَالَ لَهُمْ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، انصَرَفُوا، فَقَدْ عَصَمَنِي اللَّهُ». قال: هذا حديثٌ غريبٌ. وروى بعضهم هذا الحديث عن الجريري عن عبد الله بن شقيق، قال: كان رسولُ الله ﷺ يُحْرُسُ، ولم يذكروا فيه: «عن عائشة». انتهى. في إسناده الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي البصري، قال عبدُ الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: مضطرب الحديث، وقال أبو طالب أحمد بن حميد: سألتُ أحمدَ ابنَ حنبلٍ عنه، فقال: لا أعرفه. وقال عمرو بن علي: سمعتُ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ مَهْدِيٍّ يَحْدِّثُ عَنْ أَبِي قُدَامَةَ، وَقَالَ: كَانَ مِنْ شُيُوخِنَا، مَا رَأَيْتُ إِلَّا خَيْرًا،

(١) كتاب الجهاد، (باب الحراسة في الغزو في سبيل الله) برقم (٢٨٨٥)، وفي كتاب التَّمَنِّي، (باب قوله ﷺ: ليت كذا وكذا) برقم (٧٢٣١)، والسياق المذكور ملقٌ منها.

(٢) برقم (٢٤١٠) من كتاب الفضائل، في الباب المذكور.

(٣) في (باب: ومن سورة المائدة) برقم (٣٠٤٦).

وقال عباسُ الدُّوريُّ وعبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ عن يحيى بنِ معِين: ضعيفُ الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يُكتب حديثُه ولا يُحتجُّ به، وقال النسائيُّ: ليس بذاك القوي<sup>(١)</sup>.

وعلى الجُملة فقد استشهد به البخاريُّ مُتابعاً في موضعين من كتابه، وروى له في «الأدب المفرد»، وروى له مسلمٌ وأبو داودَ والترمذيُّ، فقدّموا التَّعديلَ على الجرحِ غيرِ المفسِّر<sup>(٢)</sup>، فإنَّ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ مَهْدِيٍّ - وناهيك به - قال: ما رأينا إلَّا خيراً. انتهى. فحيثُ ما قرَّرناه نحن من الدَّلِيلِ أُولَى، وقد رأيتُ «الشامل» لابنِ الصَّبَّاحِ<sup>(٣)</sup> وفيه ذلك، فقال: وَوَجَبَ عليه إذْ رأى

(١) تُنظر جملة هذه الأقوال المذكورة في الحارث بن عبيد الإيادي «تهذيب الكمال» للمحافظ المزيّ ٥: ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) لا يُسلمُ له بهذا القول - وأعني قوله رحمه الله: «فقدّموا التعديل على الجرح غير المفسِّر» لأن مسلماً تحديداً إنها أخرج له حديثين، الأول: في العلم (٢٦٦٧) (٣) وقد توبع عليه عنده، تابعه همام (٤)، وهو ثقة، والثاني في صفة خيام الجنة (٢٨٣٨) (٢٣) وقد توبع عليه عنده أيضاً، تابعه عبد الصمد العمي (٢٤) وهو من الثقات؛ فتبيّن أنّ مسلماً انتقى من حديثه ما توبع عليه، لا أنّه قدّم التعديل على الجرح غير المفسِّر، وهذا واضحٌ وجليٌّ في منهج الإمام مسلم في «صحيحه».

(٣) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد ابن الصَّبَّاح، تكرر ذكره في «الروضة»، كان يُضاهي الشيخ أبا إسحاق الشيرازي، وتقدّم عليه في معرفة المذهب، ومن مصنفاته كتاب «الشامل» في الفقه، وهو من أجود كُتبه، وأصحّها نقلاً، وأثبتها أدلةً فيما ذكر غيرُ واحد كابن خُلّكان في «وفيات الأعيان» ٣: ٢١٧. ووصفه الذهبي بقوله: «الإمام العلامة، شيخ الشافعية، مصنف كتاب «الشامل» و«الكامل» وكتاب «تذكرة العالم والطريق السالم»، دَرَسَ بالنظامية بعد أبي إسحاق. توفي سنة سبع وسبعين وأربع مئة. رحمه الله رحمة واسعة». ينظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٤٦٤.



منكراً إنكاره وإظهاره إذا كان إقراره على ذلك يُوجبُ جَوَازَه، فإنَّ اللهَ تعالى ضَمِنَ له النُّصرةَ والإظهارَ.

وقد تعرَّض ابنُ الحاجبِ تَبَعاً لِلْأَمَدِيِّ لِلْمَسْأَلَةِ فِي مَسَائِلِ السُّنَّةِ فَقَالَا مَا مَلَخَّصُهُ: إِذَا فَعَلَ وَاحِدٌ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ فِعْلاً، أَوْ فَعَلَهُ فِي عَصْرِهِ وَعَلِمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يُنْكِرْهُ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ قَادِراً عَلَىٰ إِنْكَارِهِ، بَلَّ سَكَتَ عَنْهُ وَقَرَّرَهُ مِنْ غَيْرِ تَنْكِيرٍ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُسْلِمًا، أَوْ أَنْ لَا يَكُونَ مُسْلِمًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا كَمَا لَوْ رَأَىٰ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَافِرًا يَمْضِي إِلَىٰ كَنِيسَةٍ وَسَكَتَ عَنْهُ وَلَمْ يُنْكِرْهُ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ قَادِراً عَلَىٰ إِنْكَارِهِ، لَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَىٰ جَوَازِهِ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي نَفُوسِ الْأُمَّةِ تَحْرِيمُ النَّبِيِّ ﷺ الْكُفْرَ وَأَعْمَالَهُ، وَتَقَرَّرَ فِي نَفُوسِهِمْ إِصْرَارُ الْكَافِرِ عَلَىٰ فِعْلِهِ وَاعْتِقَادِهِ، وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُسْلِمًا فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَسْبِقَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ تَحْرِيمُ ذَلِكَ الْفِعْلِ أَوْ لَا يَسْبِقُ، فَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ مِنْهُ تَحْرِيمُهُ فَسُكُوتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَدُلُّ عَلَىٰ جَوَازِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ جَائِزاً لَكَانَ تَقَرُّرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَ تَحْرِيمِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَىٰ إِنْكَارِهِ حَرَاماً عَلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ فِي حَقِّهِ، وَإِنْ سَبَقَ تَحْرِيمُ ذَلِكَ الْفِعْلِ، فَسُكُوتُهُ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَىٰ نَسْخِهِ عَنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ، وَإِلَّا لَزِمَ ارْتِكَابُ حَرَمٍ؛ لِأَنَّ سُكُوتَهُ عَلَىٰ الْحَرَامِ حَرَامٌ لَا سِيَّما السُّكُوتُ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِبَيَانِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ. انْتَهَى<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: «الإحكام في أصول الأحكام» لأبي الحسن علي بن أبي علي الأمدي ١: ١٨٨، ١٨٩، و«بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» لمحمود بن عبد الرحمن الأصفهاني

وذكر البيهقي هذا الحكم في قسم المحرمات فقال: «باب لم يكن له إذا سمع بمنكر ترك المنكر»<sup>(١)</sup>، وأخرج فيه ما رواه «الصحيحان»<sup>(٢)</sup> عن عروة، عن عائشة أنها قالت: ما خير رسول الله ﷺ في أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإذا كان إثماً كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تهتك حرّمات الله فينتقم الله بها.

وما ذكره في «الروضة» من السؤال، وجوابه مرتّب على الدليل الذي ذكره، وإذا أخذنا في الدليل كون الشكوت تقريراً وهو لا يُقرُّ على محرّم، لثلاث يُعتقد إباحته لمدعي السؤال.

وقوله: «أنه لا يسقط عنه للخوف، فإنه معصوم، بخلاف غيره»<sup>(٣)</sup> قد يفهم منه: إما يفسد الخوف بالخوف على النفس من القتل<sup>(٤)</sup>، أو إطلاق الخوف من أي وجه كان.

(١) الذي في «السنن الكبرى» أن هذا الحديث في (باب ما أمره الله تعالى به من أن يدفع بالتي هي أحسن السيئة) ٧: ٤٤، والحديث ٧: ٤٥ برقم (١٣٦٨٣).

(٢) البخاري في (باب إقامة الحدود والانتقام لحرّمات الله) برقم (٦٧٨٦)، ومسلم في (باب مباعدته ﷺ للأثام واختياره من المباح أسهله، وانتقامه لله عند انتهاك حرّماته) برقم (٢٣٢٧).

(٣) وقع في الأصل: «أنه لا يسقط عنه للخوف بخلاف غيره، فإنه يسقط» وهو خلط واضطراب، والتصويب من «روضة الطالين» ٧: ٤.

(٤) أي: أنه لا يقع منه ﷺ خوف على نفسه بعد إخبار الله تعالى له بعصمته وحمايته في قوله: «وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ» [المائدة: ٦٧]، هذا معنى قوله: «يُفسد الخوف بالخوف على النفس» إذ لا مكان لوجود «الخوف على النفس» بعد إخبار الله تعالى له بأنه معصوم من قَبْلِهِ جَلَّ وَعَلَا.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَقَوْلِهِ: «لَأَنَّ اللَّهَ وَعَدَهُ بِالْعَصْمَةِ»؛ يعني: من القتل، فالخوف من ذلك.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَقَدْ أَوْضَحَ حُكْمَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ «السِّيَرِ»<sup>(١)</sup> فَقَالَ مِنْ زِيَادَاتِهِ: أَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، أَوْ يَخَافَ عَلَى غَيْرِهِ مَفْسَدَةً أَعْظَمَ مِنْ مَفْسَدَةِ الْمُنْكَرِ الْوَاقِعِ.

[المسألة السابعة: القول في وجوب مصابرة العدو ﷺ]

وإن كثر عددهم:]

وَمَا ذَكَرَاهُ مِنْ إيجابِ مُصَابِرَةِ الْعَدُوِّ الْكَبِيرِ<sup>(٢)</sup>، لَا يُعْلَمُ مِنْهُ هَلْ هُوَ مَعَ الْجَيْشِ، أَوْ وَحْدَهُ؟ وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلًا، وَقَدْ وَقَعَ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ أَنَّ الْكُفَّارَ كَانُوا مَا بَيْنَ الْأَلْفِ وَالتَّسْعِ مِثَّةٍ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ ثَلَاثَ مِثَّةٍ وَبِضْعَةَ عَشَرَ<sup>(٣)</sup>، وَفِي غَزْوَةِ أُحُدٍ كَانَ الْكُفَّارُ ثَلَاثَةَ آلَافٍ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ انْخِذَالِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَبْعِ مِثَّةٍ، وَقَدْ صَابَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ بَعْدَ أَنْ أُفْرِدَ فِي اثْنِي عَشَرَ رَجُلًا كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٤)</sup> عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ،

(١) يعني كتاب السِّيَر من «روضة الطالبين» ١٠: ٢٢١.

(٢) كما في «روضة الطالبين» ٧: ٤، ففيه: وَكَانَ عَلَيْهِ ﷺ مُصَابِرَةً الْعَدُوِّ وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُهُمْ.

(٣) في الأصل: «وبضعة وعشرون»، ولا يصحُّ من جهة النُّقْلِ وَاللُّغَةِ.

(٤) في (باب ما يُكره من التنازع والاختلاف في الحرب، وعقوبة مَنْ عصَى إمامه) مطوَّلًا برقم (٣٠٣٩)، ومختصرًا في (باب قوله: ﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَانَكُمْ﴾

[آل عمران: ١٥٣]) برقم (٤٥٦١).

وقال الواقدي: أربعة عشر رجلاً<sup>(١)</sup>. فصابر يوم حنين بعد أن أفرد في عشرة كما قاله عمه العباس في شعره<sup>(٢)</sup>، وقد تقدّم إليهم وقال:

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب<sup>(٣)</sup>

وأخذ كفّاً من حصي فرماه في وجوههم وقال: «شاهت الوجوه»<sup>(٤)</sup>، وقال البراء: لما سُئِلَ: يا أبا عمارة أوليتم يوم حنين؟ [قال:] أمّا رسول الله ﷺ فلم يؤل<sup>(٥)</sup>. وكلّ هذه الوقائع لا تدلّ على الوجوب إنّما تدلّ على شجاعة

- (١) «مغازي الواقدي» ١: ٢٤٠، ومحمد بن عمر الواقدي متروك، كما في «التاريخ الكبير» للبخاري ١: ١٧٨، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٨: ٢١، فلا يعول على مروياته.  
(٢) وذلك قوله:

نصرنا رسول الله في الحرب تسعة  
وعاشرنا لاقى الحمام نفسه  
وقد قرّ من قد قرّ عنه وأفسعوا  
بما مسّه في الله لا يتوجّع

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٨: ٣٠: ولعلّ هذا هو الثبّت، ومن زاد على ذلك يكون عجل في الرجوع، فعّد فيمن لم ينهزم. وينظر: «تفسير القرطبي» ٤: ٢٣١٣، و«سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» لمحمد بن يوسف الشامي ٥: ٣٤٩.

(٣) وقع ذلك في «الصحاحين» البخاري، (باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿عَفُوًّا رَحِيمًا﴾ [التوبة: ٢٥-٢٧]) برقم (٤٣١٥)، ومسلم في (باب في غزوة حنين) برقم (١٧٧٦) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، وليس فيه عندهما قوله بعد ذلك: «وأخذ كفّاً من حصي...».

(٤) أخرجه مسلم في (باب في غزوة حنين) برقم (١٧٧٧) من حديث إياس بن سلمة عن أبيه سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري في (باب من قال: خذها وأنا ابن فلان) برقم (٣٠٤٢)، وفي (باب =

النبي ﷺ وشدة إقدامه على قتال الكفار وجهاد أعداء الله، أعداء الدين، ولذلك قال أنس فيها رواه «الصحيحان»<sup>(١)</sup>: كان رسول الله ﷺ أجود الناس، وكان أشجع الناس، ولقد فرغ أهل المدينة ذات ليلة فانطلق ناس قبل الصوت، فتلقاهم النبي ﷺ راجعاً وقد سبقهم إلى الصوت وقد استبرأ لهم الخبر<sup>(٢)</sup> وهو على فرس عزي لأبي طلحة في عنقه السيف وهو يقول: «لم ترأعوا، لم ترأعوا».

وروى ابن ماجه<sup>(٣)</sup> عن علي رضي الله عنه، قال: كنا إذا حمي البأس، ولقي القوم، اتقينا برسول الله ﷺ، فما يكون منا أحد أدنى إلى القوم منه. وللإمام أحمد<sup>(٤)</sup> عن علي، قال: لقد رأيتنا يوم بدر ونحن نلوذ برسول الله ﷺ

= قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٥-٢٧] برقم (٤٣١٥).

(١) البخاري في (باب الشجاعة في الحرب) برقم (٢٨٢٠)، ومسلم في (باب في شجاعة النبي عليه الصلاة والسلام وتقدمه في الحرب) برقم (٢٣٠٧).

(٢) في البخاري (باب الحمايل وتعليق السيف بالعنق) برقم (٢٩٠٨) بلفظ: «وقد استبرأ الخبر» دون قوله: «لهم»، وفي «مسند أحمد» برقم (١٢٤٩٤): «قد استبرأ لهم الصوت»، ولم يقع عند مسلم.

(٣) لم يخرجه ابن ماجه، وهو عند أحمد في «المسند» (١٠٤٢)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٨٥) من طريقين عن أبي إسحاق - هو ابن يونس بن أبي إسحاق - عن حارثة بن مضرب، عن علي، به. وإسناده صحيح.

(٤) في «المسند» برقم (٦٥٤) عن وكيع بن الجراح، عن إسرائيل، بالإسناد المذكور في التعليق السابق.

وهو أقربنا<sup>(١)</sup> إلى العدو، وكان من أشد الناس يومئذ بأساً. انتهى. فيحتاج في إثبات وجوب ذلك إلى دليل قوي.

وفي «الحاوي» للهاوردي<sup>(٢)</sup> فيما خص به من فرض، ومنها: أنه كان إذا بارز رجلاً في الحرب لم ينكف عنه قبل قتله، ومنها: أنه لا يفر من الرّخف، ويقف بإزاء<sup>(٣)</sup> عدوه وإن كثروا.

وقد يقال في الدليل على ذلك أن فرار الإنسان وتولّيه عن الرّخف هو من الخوف من القتل، وذلك غير جائز على الأنبياء، من جهة أن الأنبياء عليهم السّلام من العلم بالله تعالى بأعلى مكان، فيعلمون أن لا يتعجل شيء عن وقته، ولا يتأخر عن وقته، بخلاف غيرهم من المكلفين، فليس لهم مثل هذا الإيهان ولا مثل هذا اليقين.

### [المسألة الثامنة: أنه كان عليه ﷺ قضاء دين

من مات من المسلمين مُعسراً:]

وأما إيجاب قضاء دين الميت المُعسر المسلم، فأخرج البخاري في «الصحيح»<sup>(٤)</sup> في الفرائض في باب قول النبي ﷺ: «من ترك مالا فإلهه»: حدّثنا عبدان، قال: أخبرنا عبد الله، قال: أخبرنا يونس، عن ابن شهاب،

(١) في الأصل: «وأقرب»، والتصويب من «المسند».

(٢) «الحاوي الكبير» ٩: ٢٨.

(٣) كذا في الأصل، ومعناه: بحذائه، ووقع في المطبوع من «الحاوي»: «بارزاً» وهو تحريف.

(٤) برقم (٦٧٣١).

قال: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَتْرُكْ وَفَاءً فَعَلَيْنَا قَضَاؤَهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ».

وأخرج الحديث مسلمٌ في «صحيحه» في الفرائض أيضاً<sup>(١)</sup>، وفيه قصةٌ، فقال: حَدَّثَنَا زهيرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ، عَنْ يُونُسَ الْأَيْلِيِّ، ح، وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ<sup>(٢)</sup> - وَاللَّفْظُ لَهُ -، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ [الْمَيْتِ]<sup>(٣)</sup> الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لَدَيْنَهُ قِضَاءً؟»<sup>(٤)</sup>، فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلِيَّ قِضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ»، وَقَدْ خَصَّصَتِ الْوَاقِعَةُ قَوْلَهُ: «مَنْ تَرَكَ دَيْنًا» فَالْمَرَادُ الْمَعْسِرُ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ الَّذِي كَانَ يَمْتَنِعُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ.

وما ذكرناه<sup>(٥)</sup> عن الإمامِ عبارته في «النهاية»<sup>(٦)</sup>: وَكَانَ ﷺ يَقْضِي دَيْنَ

(١) في (باب مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ) برقم (١٦١٩).

(٢) هو ابن يحيى كما في «الصحيح».

(٣) زيادة في «الصحيح» وسقط من الأصل.

(٤) في «الصحيح»: «مَنْ قِضَاءً».

(٥) يعني بهما الإمامين الرافعي في كتابه «فتح العزيز» ١٠: ٣٥٧، والإمام النووي في كتابه

«روضة الطالبين» ٧: ٤.

(٦) «نهاية المطلب في دراية المذهب» لإمام الحرمين الجويني ١٢: ٦.

من يموت معيراً لِمَا اتَّسع المال، والذي ذهب إليه الجمهورُ أنَّ ذلكَ كان واجباً عليه، وقد أشعرَ به قوله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ كَلَالاً فَلَيْ، وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَلُورَتِهِ»، ومن أصحابنا من قال: كان ذلك تَكْرُماً منه، ولم يكن واجباً عليه، وهذا غيرُ سديد، فَإِنَّ وَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صِدْقٌ، وقوله حقٌّ.

وقوله: «مَنْ تَرَكَ دِيناً فَعَلِيٌّ» لا يجوزُ تقديرُ خلافه، ولا يمكنُ حلُّ هذا على الضَّمانِ المجهول، فَإِنَّ مَنْ أَجَارَ ضَمَانَ المجهولِ لا يُجوزُ هذا<sup>(١)</sup>. انتهى.

وما ذَكَرَهُ الإمامُ من الجمعِ في الحديثِ بَيْنَ قوله: «كَلَالاً فَلَيْ، أَوْ دِيناً فَعَلِيٌّ» لم نَرَهُ هكذا مجموعاً في «الصَّحِيحِينَ» إنما الرواية السابقة من طريق يونسَ عن ابنِ شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: «فَمَنْ تُوِّفِّيَ وعليه دَيْنٌ فَعَلِيٌّ قِضَاؤُهُ» هذا لفظُ مسلم، والمرادُ: المُعْسِرُ؛ لقَرِينَةِ القِصَّةِ كما تقدَّم، ولفظُ البخاري: «فَمَنْ مات وعليه دَيْنٌ ولم يتركْ وَفَاءً فَعَلَيْنَا قِضَاؤُهُ»، وروى البخاري في «الفرائض» في (بابِ ابْنِي عَمِّ: أَحَدُهُمَا أَخٌ لَأُمِّ)<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مات وتركَ مَالاً فَمَالُهُ لِمَوَالِي العُصْبَةِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلَالاً أَوْ ضَيَاعاً فَأَنَا وَلِيُّهُ، فَلَا دُعَى لَهُ»، وأخرج مسلم<sup>(٣)</sup> نحوَ هذه الرواية عن الأعرج، عن أبي هريرة، وعن همام بن مُنْبَهٍ، عن أبي هريرة، وأخرج من طريق أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ

---

(١) وذلك لِمَا يتضاعف فيه من جهالة الجنس والقَدَر، والصفة، وَمَنْ لَهُ، وعليه. قاله الإمام الجويني في «نهاية المطلب» ٦: ١٢.

(٢) برقم (٦٧٤٥).

(٣) في (باب من ترك مالا فلورثته) برقم (١٦١٩).



أنه قال: «مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِنَّا»<sup>(١)</sup>، فهذا هو الواقعُ في «الصحيحين».

وروى أبو داود والنسائي<sup>(٢)</sup>، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن جابر، قال: كان رسولُ الله ﷺ لا يُصَلِّي على مَنْ مَاتَ وعليه دَيْنٌ، فَأُتِيَ بِمَيِّتٍ فَقَالَ: «أَعْلِيهِ دَيْنٌ؟»، قالوا: نعم ديناران، قال: «صَلُّوا على صاحبِكُم»، قال أبو قتادة: هُما عليّ يا رسولَ الله، فصلّى عليه رسولُ الله ﷺ، فلَمَّا فَتَحَ اللهُ على رسولِهِ قال: «أنا أُولَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلِيَ قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ».

وما ذكراهُ من الخِلافِ في وجوبِ قِضاءِ دَيْنِ المَيِّتِ المُعْسِرِ المسلمِ على الإمام، حكاَهُ الإمامُ في «النهاية»<sup>(٣)</sup> فقال: وذكرَ الشيخُ أبو عليٍّ وجهَيْن: في

(١) هذه الروايات الثلاث جميعها في (باب: مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ)، الأولى: وهي رواية الأعرج - وهو عبد الرحمن بن هرمز - عنده برقم (١٦١٩) (١٥)، والثانية: وهي رواية همام عنده برقم (١٦١٩) (١٦)، والثالثة: وهي رواية أبي حازم - وهو سلمة بن دينار الأعرج - عنده برقم (١٦١٩) (١٧).

(٢) أبو داود في (بابُ في التَّشْدِيدِ في الدَّيْنِ) برقم (٣٣٤٣) عن محمد بن المتوكل العسقلاني، والنسائي في «المجتبى» (باب الصلاة على مَنْ عليه دَيْنٌ) برقم (١٩٦٢)، وفي «الكبرى» (٢١٠٠) عن نوح بن حبيب، كلاهما عن عبد الرزاق، به. هو عند أحمد في «المسند» (١٤١٥٩) عن عبد الرزاق، به. وإسناده صحيح، وهو عند البخاري في (باب إن أحَالَ دَيْنُ المَيِّتِ على رجلٍ جاز) برقم (٢٢٨٩) من حديث يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوخ رضي الله عنه، وفيه: أَنَّ على المَيِّتِ ثلاثةُ دنائير.

(٣) «نهاية المطلب في دراية المذهب» للإمام الجويني، كتاب النكاح، باب ما جاء في أمر رسول الله ﷺ وأزواجه في النكاح ١٢: ٦-٧ مع اختلاف يسير في بعض ما نقله عنه هنا.

أنه هل يجب على الإمام قضاء ديون المعسرين من سهم المصالح؟ وهذا فيه نظرٌ يؤدي إلى تفصيل، وإن أطلق الشيخ ذكر الوجهين، وذلك أن من مات وعليه دينٌ ولم يملك في حياته ما يؤديه، ولم يركن إلى المطل والتسويق، فهذا يلقي الله عز وجل ولا مظلمة عليه، قالت عائشة رضي الله عنها: «لأن أموت وعليّ مئة ألفٍ وأنا لا أملك قضاءها، أحب إلي من أن أخلف مثلها»<sup>(١)</sup>، فإذا كان كذلك فلا معنى لصرف مال بيت المال إلى دينه، وإن كان صدر منه مطلٌ ظلم به ثم أعسر ومات، فالاختلاف محتمل، والأوجه أن مال بيت المال لا يُصرف إلى هذه الجهة، ويجوز أن يقال: إذا ثبت جواز الصرف إلى هذه الجهة فيقضي أيضاً دين من لم يظلم ليكون ذلك ترغيباً لأرباب الأموال لإسعاف المستقرضين، ثم إذا صرنا إلى هذا على التعميم أو على التخصيص، فشرطه أن يتسع المال ويفضل عن مصالح الأحياء، ووجه الرأي يبينها المجتهد الممارس ليستمع. انتهى كلام الإمام.

وما ذكره أولاً من القطع في صورة أن لا يملك قط وفاء ممنوع، ففي القضاء عنه فك لرهانه، وقد عاد إليه آخرأ، والأولى إطلاق الخلاف، ومحل هذا في موت من لا حق له في بيت المال، أما من له حق في بيت المال من الغزاة ونحوهم، فهذا لا يقال أنه لم يخلف، وقائل قد خلف وفاء بحقه الذي له في بيت المال، وظاهر الحديث أن قضاء النبي ﷺ ذلك كان من سهم المصالح الذي كان خاصاً به ﷺ؛ لأن سياق القصة يقتضي أن هذا القول إنما كان عند الاتساع بكثرة الفتوحات، وسهم المصالح هو خمس الخمس في الغنيمة والفَيْء،

(١) لم أقف على أثر عائشة فيما بين يدي من المصادر.

ولا يصح أن يكون قضاءه من سهم الغارمين في الزكاة لقول النبي ﷺ: «فعلي»، وليس للنبي ﷺ في الزكاة شيء بل كانت محرمة عليه، وكذلك النفل أيضاً على الأظهر، فلم يبقَ إلا أن يكون من خمس الخمس الذي كان له ﷺ، ولذلك حكى الأصحاب الخلاف في قضاء من بعد ذلك من سهم المصالح.

وفي «الروضة»<sup>(١)</sup> من زياداته في كتاب قسم الصدقات: قال صاحب «البيان»<sup>(٢)</sup>: لو مات رجلٌ وعليه دينٌ لا وفاء له، ففي قضائه من سهم الغارمين وجهان، ولم يبين الأصح، والأصح الأشهر: لا يُقضى منه. وما قال: إنه الأشهر، متعقب، فقد صحح أبو الفرج الزاز<sup>(٣)</sup> في تعليقه في باب اللقيط

(١) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٢: ٣٢٠.

(٢) وهو «البيان في مذهب الإمام الشافعي» لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمري اليمني الشافعي، المتوفى سنة ثمان وخمسين وخمس مئة، وما نقله النووي عنه هنا هو في كتابه المذكور ٣: ٤٢٤.

(٣) وقع في الأصل ما نصّه: «فقد صحح الرافعي أبو الفرج الزاز» وفي هذا خلطٌ وتصحيفٌ، أما الخلط، فلا وجه لذكر الرافعي هنا لما سألناه لاحقاً، وأما التصحيف، فوقع في كلمة «الزاز» فجعلت في الأصل «الزار» بالراء المهملة في آخره، وهذا قد تكرر كثيراً في العديد من المصنفات المطبوعة في الفقه الشافعي، فمرة تقع تسميته «بالبزار» كما في «فتح العزيز» للرافعي ٣: ٤٩٥ و ٤: ٣١٤، وكما في «نهاية المحتاج» ٦: ٤٦٥، و«أسنى المطالب» لتركيب الأنصاري ٢: ٣٧٤، ومرة أخرى تقع تسميته بالبزاز بزاءين معجمتين، كما في «فتح العزيز» للرافعي ٨: ٢٢٧، وفي «روضة الطالبين» للنووي ٣: ٤١٧، و«تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي ٨: ٥٩ و ٦٠، وأشنع من ذلك كله ما وقع في «المجموع شرح المهدب» للنووي ٩: ٦٣١: «قال الإمام أبو الفرج الرار - براءين معجمتين» فيكفي لعدم الوقوع في الخطأ أو التصحيف قول الإمام النووي بعد ذلك: «معجمتين»، ومع ذلك يأبى القائمون على طباعة هذا الكتاب إلا كتابتها «برائين» مهملتين!! =

خلاف ما ادَّعى فقال: مسألة الإقراض للقيط: حتى لو مات اللقيط قبل قضائه فعلى أظهر الوجهين يجب قضاؤه من سهم الغارمين من مال الزكاة. نقله شيخنا رحمه الله في «حواشي الروضة»<sup>(١)</sup>، ثم قال: وينبغي أن يكون محل الوجهين فيما إذا لم يكونوا محصورين، فإن وجبت وهم محصورون ومات أخذ نصيبه وقضى منه دينه، فأما إذا لم يكونوا محصورين، فإن حصل الموت بعد الحول، فالأرجح ما قاله أبو الفرج، وإن كان قبله فالأصح ما صححه المصنف.

وقد رأيت كلام أبي الفرج في تعليقه على «المختصر»<sup>(٢)</sup>، واحتج لما رجحه بقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يترك في الإسلام مفرح» وضبط هذه اللفظة أنها بضم الميم وفتح الراء، وبالحاء المهملة، قال في «لسان العرب» في

= وأبو الفرج الزاز هو من جلة علماء الشافعية في وقته، ووقعت له تراجم عديدة في عدة مصادر، وقد وصفه الذهبي فقال: «أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن زاز السرخسي الشافعي، فقيه مرو، ويعرف بالزاز. كان يضرب به المثل في حفظ المذهب، اشتهرت كتبه، وكثرت تلامذته، وقُصد من النواحي، تفقه بالقاضي حسين، ومات قبل تحل الرواية، فقل ما خرج عنه.

صنف كتاب «الإملاء» في المذهب، وانتشر في البلاد، وكان من أئمة الدين، وكان عديم النظير في الفتوى، توفي في سنة أربع وتسعين وأربع مئة، عن نيف وستين سنة، رحمه الله رحمة واسعة». «سير أعلام النبلاء» بتصرف ١٩: ١٥٤، ١٥٥، وينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ١٠١: ١٠٤.

والرافعي إنها توفي سنة ثلاث وعشرين وست مئة، ولهذا قلت: لا وجه لذكر الرافعي هنا.

(١) المسألة بـ «الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخنا الإسلام» ٢: ٢١٣.

(٢) يعني: «مختصر المزني» الكتاب المشهور.

مادة «فرح»: بالفاء والراء المهملة والحاء<sup>(١)</sup>: وأفرحه الشيء والدَّيْنُ: أثقله، والمُفْرَحُ: المُنْقَلُ بالدين، ورجلٌ مُفْرَحٌ: محتاجٌ مغلوب، وقيل: فقيرٌ لا مالَ له، وفي الحديث أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لا يُتْرَكُ في الإسلامِ مُفْرَحٌ»؛ أي: لا يُتْرَكُ في أخلافِ المسلمين حتى يُوسَّعَ عليه، ويُحَسَّنَ إليه، قال أبو عبيد: المُفْرَحُ: الذي قد أفرحه الدَّيْنُ والغُرم، أي: أثقله، ولا يجد قضاءه، وقيل: أثقل الدَّيْنُ ظهره. ثم ذكر ما يقتضي أن الهمة فيه للإزالة، كأشكاه: أزال شكواه، فمعنى أفرحه: أزال فرحه، أي: غمّه. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحديث لم أقف على إسناده، وذكر لي أنه في «غريب» أبي عبيد القاسم بن سلام<sup>(٣)</sup> من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جدّه<sup>(٤)</sup>.

(١) «لسان العرب» مادة (فرح) ٢: ٥٤١، وأوردها أيضاً في مادة (فرج) بالجيم، ونقل عن الأصمعي قوله: هو مُفْرَحٌ، بالحاء، وقال: ويُنكر قولهم: مُفْرَجٌ بالجيم.

(٢) ولكن ذكر الراغب في «المفردات» ١: ٦٢٩ بعد أن أورد هذا الحديث أن الإفراح يستعمل في الجلب والإزالة، فقال: فكانَّ الإفراح يُستعمل في جلب الفرح، وفي إزالة الفرح، كما أنَّ الإشكاء يُستعمل في جلب الشكوى وفي إزالتها، يعني: أنه من الأضداد.

(٣) هو في «غريبه» ١: ٣٠ دون إسناده في المطبوع منه. وأورده في مادة (فرج) بالجيم وعرفه بقوله: «المُفْرَجُ: هو الرجل يكون في القوم من غيرهم، فحقَّ عليهم أن يَعْقِلُوا عنه» إلا أنه ذكر أنه يروى بالحاء المهملة فقال: «ويروى أيضاً مُفْرَحٌ بالحاء».

(٤) الحديث أخرجه ابن أبي شيبه كما في «إتحاف الخيرة» للبوصيري ٣: ٣٧٨ (٢٩٣٣)، و«المطالب العالية» للمحافظ ابن حجر ٧: ٣٦٨ (١٤٤٢)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٧: ٢٤ (٣٦) كلاهما عن حفص بن غياث عن كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف المزني عن أبيه عن جدّه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لا يُتْرَكُ مُفْرَجٌ في الإسلام»، وقال البوصيري والمحافظ ابن حجر: هذا إسناده ضعيف لضعف كثير بن عبد الله.

[المسألة التاسعة: فيما قيل من أنه كان يحبُّ عليه ﷺ إذا رأى

ما يُعجبه أن يقول: لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ]

وما ذكَّره<sup>(١)</sup> من قولٍ مَنْ قال: إنه كان يحبُّ عليه إذا رأى شيئاً يُعجبه أن يقول: «لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ» فهذا الوجه لم أرَ مَنْ ذكَّره، وإنما قال البيهقيُّ في «الخصائص» من «السنن»<sup>(٢)</sup>: وكان إذا رأى شيئاً يُعجبه، قال: «لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ»، فأخرج<sup>(٣)</sup> بإسناده عن الربيع، عن الشافعي، قال: أخبرنا سعيد، عن ابن جريج، قال: أخبرني حميدُ الأعرج، عن مجاهد أنه قال: كان النبيُّ ﷺ يُظهر من التَّليَّة: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريكَ لكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لكَ وَالْمُلْكَ، لا شريكَ لكَ» قال: حتى إذا كان ذاتَ يوم والنَّاسُ يُصْرَفُونَ عنه كأنه أعجبه ما هو فيه، فزادَ فيها: «لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ»، قال ابنُ جريج: وحَسِبْتُ أن ذلك كان يومَ عرفة، قال البيهقيُّ: هذا مُرسل، وقد رُوِيَ موصولاً مختصراً عن عكرمة، عن ابن عباس، وهذه كلمةٌ صدرت من النبيِّ ﷺ في أنعم حاله يومَ حجِّ بعرفة، وفي أشدِّ حاله يومَ الخندق، فأخرج<sup>(٤)</sup> من طريق أبي حازم عن سهل بن سعيد،

(١) «روضة الطالين» ٧: ٤.

(٢) «السنن الكبرى» (باب: كان إذا رأى شيئاً يُعجبه قال: «لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ»)

٤٨: ٧.

(٣) «السنن الكبرى» في الباب المذكور ٧: ٤٨.

(٤) المصدر السابق ٧: ٤٨.

قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْخَنْدَقِ وَهُوَ يَحْفِرُ، وَنَحْنُ نَنْقُلُ، فَبَصُرَ بَنَا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(١)</sup>. انتهى. فحيثُ لا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ.

والمُرَادُ بِالْأَعْجَابِ هُنَا الْإِعْجَابُ الْآخِرِيُّ، يَعْنِي أَعْجَبَهُ مَا هُوَ فِيهِ مِنْ كَثْرَةِ الدَّاخِلِينَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، وَظُهُورُ الْإِسْلَامِ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَانْتِصَارُ دِينِ الْإِسْلَامِ. انتهى.




---

(١) في (باب: لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ) برقم (٦٤١٤) من طريق أبي حازم، به.

[ومن هذا الباب: خصائصه ﷺ في النكاح

القسم الأول: وفيه مسائل:

الأولى: اختصاصه ﷺ بوجوب تخيير نسائه

وإمساك مختارته تحريم طلاقها:]

وأما في النكاح، فأوجب الله سبحانه وتعالى عليه تخيير نسائه بين مفارقتة واختياره<sup>(١)</sup>... إلى الضرب الثاني.

قلت: حديث التخيير أخرجه «الصحيحان» عن عائشة؛ البخاري في «التفسير» في سورة الأحزاب<sup>(٢)</sup>، فقال: حدثنا أبو اليمان، قال: حدثنا شعيب، عن الزهري، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته أن رسول الله ﷺ جاءها حين أمره الله أن يُخَيَّرَ أزواجه، فبدأ بي رسول الله ﷺ فقال: «إني ذاكرك لكَ أمراً، فلا عليك أن تستعجلي حتى تستأمرني أبويك» - وقد علم أن أبوي لم يأمراني بفراقه - ، قالت: ثم قال: «إن الله عز وجل قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُحِدْنَ الْحَيَاةَ

(١) «روضة الطالبين» ٧: ٤.

(٢) في (باب قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُحِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَتَرْكُنَّ النَّارَ﴾

أَمْ تَحْذَرْنَ وَأَسْرِتُمْ سَرَائِجَكُمْ ﴿[الأحزاب: ٢٨] برقم (٤٧٨٥).



الدُّنْيَا وَزَيْنَتَهَا ﴿ إِلَىٰ ﴾ ﴿ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٢٧-٢٨]، قالت: فقلتُ له: ففي أيِّ هذا أَسْتَأْمِرُ أَبِي؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ، وفي رواية<sup>(١)</sup>: قالت: ثم فعل أزواجهُ مثل ما فعلتُ.

وأخرج مسلمٌ الحديثَ في أبوابِ الطلاقِ<sup>(٢)</sup> من طريق أبي الطاهرٍ وحرَملة، قالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قال: أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عن ابنِ شهابٍ، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ قالت: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بتخييرِ أزواجهِ بدأ بي فقال: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، فلا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبُوكَ»، قالت: قد عَلِمَ أَنَّ أَبِيَّ لم يَكُنْ لِيَأْمُرَانِي بِفراقِهِ، قالت: ثم قال: «إِنَّ اللَّهَ قال: ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلٌّ لَّا زَوْجَكَ إِن كُنْتَن تَرُدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيْنَتَهَا فَعَلَّالَيْنِ أُمْتَعَكُنَّ وَأُسْرَحَكُنَّ سَرَلَمًا جَمِيلًا ﴾ وَلَئِنْ كُنْتَن تَرُدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩]»، قالت: فقلتُ: في أيِّ هذا أَسْتَأْمِرُ أَبِي؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ، قالت: ثم فعل أزواجهُ مثل ما فعلتُ.

وأخرج مسلمٌ<sup>(٣)</sup> حديثَ التَّخْيِيرِ تَلَوَّ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي سؤَالِهِ عَمَرَ عَنِ الْمَرَاتِنِ الْمُتَظَاهِرَتَيْنِ وَحَلْفِهِ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا، من طريق عبد الرزاق، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ

(١) في «صحيحه»: تَلَوَّ الْحَدِيثِ السَّالِفَ قَبْلَهُ، برقم (٤٧٨٦).

(٢) في (بَابُ بَيَانِ أَنَّ تَخْيِيرَ امْرَأَتِهِ لَا يَكُونُ طَلَاقًا إِلَّا بِالسَّيِّئَةِ) برقم (١٤٧٥) (٢٢).

(٣) في (بَابُ فِي الْإِيْلَاءِ، وَاعْتِزَالِ النِّسَاءِ وَتَخْيِيرِهِنَّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾

[التحریم: ٤] برقم (١٤٧٥) يَأْثُرُ (١٤٧٩).

أنه قال: قال الزُّهْرِيُّ: فأخبرني عُرْوَةُ، عن عائشة، قالت: لَمَّا مَضَى تِسْعُ وعَشْرُونَ لَيْلَةً، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَدَأَ بِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّكَ <sup>(١)</sup> دَخَلْتَ مِنْ تِسْعِ وَعَشْرِينَ، أَعْدُهُنَّ، قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعُ وَعَشْرُونَ»، ثُمَّ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنِّي ذَاكِرٌ لِكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ إِلَّا تَعَجَّلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيَّ الْآيَةَ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾»، قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ عَلِمَ [وَاللَّهُ] <sup>(٢)</sup> أَنْ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوْفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ؟ فَلَمَّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ، قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَا تُخْبِرْ نِسَاءَكَ أَنِّي اخْتَرْتُكَ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَلَمْ يُرْسَلْنِي مُتَعَتًّا». انتهى.

وهذا من المواضع التي ذكرها مسلمٌ غير مُسْنَدَةٍ <sup>(٣)</sup>، فإنَّ أَيُّوبَ لم يُدْرِكْ عائشةَ، والصوابُ في معنى ما قاله أَيُّوبُ. وسيأتي عن جابر أنَّ عائشةَ لم تقصِّدْ بذلك الاستبدادَ عليهنَّ بالانفرادِ عند النبي ﷺ، إِنَّمَا قَصَدَتْ أَنْ يُدْرِكَنَّ فضيلةَ الاجتهادِ، ووقع في «النهاية» <sup>(٤)</sup> في ذلك شيءٌ متعقِّبٌ، فإنه قال: وطلبتُ أَنْ يُخْتَرَنَ الدُّنْيَا لِيُقَارِقَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. انتهى. وهذا ممنوعٌ كما تقدَّم <sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: «وإنما» والتصويب من «الصحيح».

(٢) ما بين المعقوفين من «الصحيح» وسقط من الأصل.

(٣) حيث أخرجه معلقاً.

(٤) يعني في «نهاية المطلب في دراية المذهب» لإمام الحرمين الجويني ١٢: ١٠.

(٥) وهذا الذي ذكره وقع مثله أيضاً في «الوسيط» كما ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح»

٥٢٢: ٨، فقال: «وقع في «النهاية» و«الوسيط» التصريح بأنَّ عائشةَ أرادت أن يُختارَ =

واعلم أنَّ البخاريَّ لما أخرج طريقَ أبي اليمانِ السَّابِقَةَ، قال بعدها:  
وقال الليثُ: حدَّثني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني أبو سلمة بنُ  
عبد الرَّحْمَنِ، عن عائشة؛ فساقَ نحوَ السَّيَاقَةِ الأولى، وفي آخرها: ثُمَّ فَعَلَ  
أزواجه مثلَ ما فعلتُ، ثم قال: تابعهُ موسى بنُ أعينَ، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهريِّ،  
قال: أَخْبَرَنِي أبو سلمة، وقال عبدُ الرزاقِ وأبو سفيانُ المَعْمَرِيُّ: عن مَعْمَرٍ،  
عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة.

ورواية الليثِ موصولةٌ من طريقِ عبد الله بنِ صالحٍ كاتبه في «الزُّهرياتِ»  
للذهليِّ، ومُتابعهُ موسى بنُ أعينَ في النسائيِّ<sup>(١)</sup>.

وأما حديثُ عبد الرزاقٍ، فقال بعضُ الشُّراحِ أنه رواه ابنُ ماجه من  
طريقِ محمد بنِ يحيى، عنه<sup>(٢)</sup>. وفاتهُ أنَّ ذلك في مسلمٍ، فإنَّ مقتضى قولِ  
مسلمٍ: قال الزُّهريُّ إنَّ عبدَ الرزاقٍ قال ذلك عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهريِّ، فخرج  
من ذلك أنَّ مسلماً روى هذه الطريقةَ عن إسحاق بنِ إبراهيم الحنْظَلِيِّ وابنِ  
أبي عمَرَ، عن عبد الرزاقٍ، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة<sup>(٣)</sup>.

= نساؤه الفراق، فإن كانا ذَكَرَاهُ فَمَا فِيهَا مِنْ السَّيَاقِ فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَمْ أَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ  
الحديثِ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ.

(١) في «المجتبى» (باب ما افترض الله عزَّ وجلَّ على رسوله عليه السلام وحرَّمه على خَلْقِهِ  
لِيَزِيدَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ قُرْبَةً إِلَيْهِ) برقم (٣٢٠١)، وفي «الكبرى» برقم (٥٢٩١).

(٢) يعني: عن عبد الرزاق عن معمر؛ وقوله: «بعضُ الشُّراحِ» يعني بذلك الحافظ زين الدين  
ابن العراقي في كتابه «طرح الشريب في شرح التقريب» ٧: ١٠١.

(٣) ومثل ذلك قال الحافظ في «الفتح» ٨: ٥٢٣، بعد أن عزا رواية عبد الرزاق لمسلم  
وابن ماجه وغيرهما: «وَقَصَّرَ مَنْ قَصَّرَ تَخْرِيجَهَا عَلَى ابْنِ مَاجَهٍ» والإشارة بذلك التقصير =

وقال بعض الشراح<sup>(١)</sup> بعد نقل ذلك عن ابن ماجه: وَلِمَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ وَمُوسَى ابْنِ عُثَيْبٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، [عَنْ عَائِشَةَ]<sup>(٢)</sup> قَالَ: هَذَا خَطَأٌ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الثَّقَاتِ تَابَعَ مَعْمَرًا عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

وأفاد ابنُ عساكر أن معاويةَ بنَ يحيى الصَّدَقِيُّ رواه عن الزُّهْرِيِّ، عن عروة، قال الدارقطني: وكذا رواه محمد بنُ ثور، وابنُ المبارك. انتهى. وذكر محمد بنُ ثورٍ بكَرْبٍ فَإِنَّهُ كَذَلِكَ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْهُ، وَهَذَا مِنْ مُتَابِعَانٍ لِعَبْدِ الرَّزَاقِ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ مَعْمَرٍ.

وفي «الأطراف» للِمِزِّي في ترجمة أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة في سياق كلام الترمذي<sup>(٣)</sup>: «وقد رُوِيَ هَذَا أَيْضًا عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ،

= إلى الزين العراقي كما ذكرت سابقاً. والأمر كما ذكرنا، فرواية عبد الرزاق عن معمر عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن عائشة عند مسلم في موضعين، الأول في (باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنيّة) برقم (١٤٧٥)، والثاني في (باب في الإيلاء واعتزال النساء...) برقم (١٤٧٥) (٣٥) يابن (١٤٧٩). وعند ابن ماجه في (باب الرجل يعخير امرأته) برقم (٢٠٥٣).

(١) والقائل هو الزين العراقي نفسه في «طرح التثريب» ٧: ١٠١، ١٠٢، وهو بذلك إنما ينقل في آخر كلامه قول النسائي بعد إخراجه للروايتين المذكورتين في (باب التوقيت في الخيار) برقم (٣٤٣٩) و(٣٤٤٠).

(٢) ما بين المعقوفين من المصادر، وسقط من الأصل.

(٣) في «جامعه» في (باب: ومن سورة الأحزاب) يابن الحديث رقم (٣٢٠٤).

عن عائشة<sup>(١)</sup> ثم قال<sup>(٢)</sup> في ترجمة الزهري عن عروة، عن عائشة حدثت: لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ بِدْأَ بِي، الْحَدِيثُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا فِي التَّفْسِيرِ عَقِبَ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبُو سَفْيَانَ الْمَعْمَرِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، بِهِ. وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي الطَّلَاقِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ بِنَحْوِهِ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٢٩]، الْحَدِيثُ، وَقَالَ: هَذَا خَطَأٌ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الثَّقَاتِ تَابِعَ مَعْمَرًا عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ. وَقَدْ رَوَاهُ مُوسَى بْنُ أُعَيْنٍ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ ثَوْرٍ ثَقَّةً. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، بِهِ، قَالَ زِيَادَةُ: وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى الصَّدِّقِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ. انْتَهَى.

وقد رأيت كلام النسائي في «المجتبى»<sup>(٢)</sup> فقال بعدما نقله عنه المزي: ويُسَبِّه أن يكون هذا من معمر. وفات صاحب «الأطراف» أن ينسب ذلك إلى مسلم، فالحديث في مسلم كما تقدّم، وقد أخرج مسلم<sup>(٣)</sup> حديث التخيير عن أبي الزبير، عن جابر، وفي أوله: أن عمر قال له: لو رأيت ابنة خاتجة سألتني النفقة، فقمّت إليها، فوجأت عنقها. وفي هذا نظر، فإن بنت خاتجة كانت تحت الصديق لا تحت عمر، وفي «مسند أحمد»<sup>(٤)</sup>: لو رأيت ابنة زيد

(١) والقائل هو المزي في «تحفة الأشراف» ١٢: ٨٧ (١٦٦٣٢).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع منه.

(٣) في (باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية) برقم (١٤٧٨).

(٤) برقم (١٤٥١٥).

امراً عمر سألته النفقة. وكذلك أخرجها أبو عوانة في «مستخرجه على مسلم»<sup>(١)</sup>.

وفي «طبقات ابن سعد»<sup>(٢)</sup> من طريق أبي سعيد: صَكَكْتُ جَمِيلَةَ بِنْتَ ثَابِتٍ صَكَّةً أَلْصَقْتُ خَدَّهَا بِالأَرْضِ. وهذه ظاهرة، فإنه كَانَ زَوْجَهَا، وَأَتَتْ مِنْهُ بِعَاصِمِ بْنِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَفِي آخِرِ حَدِيثِ جَابِرٍ<sup>(٣)</sup> بَعْدَ ذِكْرِ اخْتِيَارِهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ: لَا تُخْرِجُ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ، قَالَ: «لَا تَسْأَلُنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْثُنِي مُعْتَتًا، وَلَكِنْ بَعْثَنِي مُعَلِّمًا مَيَّسِرًا». وَفِي الشَّرْحِ<sup>(٤)</sup>: وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ ﷺ أَثَرٌ لِنَفْسِهِ الْفَقْرَ وَالصَّبْرَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَ بِتَخْيِيرِ هُنَّ كَيْ لَا يَكُونَ مُكْرِهًا هُنَّ عَلَى الضَّرِّ وَالْفَقْرِ. وَذَكَرَ الْخَنَاطِيُّ وَجْهًا أَنَّ التَّخْيِيرَ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا كَانَ مَنْدُوبًا، وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ. انْتَهَى<sup>(٥)</sup>.

ويحتاج صاحبُ هذا الوجه إلى دليلٍ يَصْرِفُ ظَاهِرَ الْأَمْرِ فِي مِثْلِ الَّذِي هُوَ لِلْوُجُوبِ إِلَى النَّدْبِ، وَلَعَلَّهُ يَقُولُ: هَذَا أَمْرٌ إِرْشَادٍ فِي مَصَالِحِ الدُّنْيَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوُجُوبِ، فَإِنَّ صِغَةَ «أَفْعَلْ» تَرُدُّ لِلنَّدْبِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، كَمَا فِي

(١) فِي (بَابِ بَيَانِ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى إِجْبَابِ النِّفْقَةِ لِلنِّسَاءِ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ) بِرَقْمِ (٤٥٨٦).

(٢) فِي (ذِكْرِ مَا هَجَرَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ وَتَخْيِيرَهُ إِيَّاهُنَّ) ٨: ١٧٩ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ

الْخُدْرِيِّ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٣) فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ سَابِقًا.

(٤) يَعْنِي «فَتْحُ الْعَزِيزِ بِشَرْحِ الْوَجِيزِ» لِلرَّافِعِيِّ ٧: ٤٣٤.

(٥) يَنْظُرُ: «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» ٧: ٤. وَالْخَنَاطِيُّ: هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

الْفَقِيهِ الطَّبْرِيِّ، يُعْرَفُ بِالْخَنَاطِيِّ. قَالَ السَّبْكِ: وَوَفَاةُ الْخَنَاطِيِّ فِيمَا يَظْهَرُ بَعْدَ الْأَرْبَعِ مِثَّةَ

بَقِيلٍ، أَوْ قَبْلَهَا، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ. «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى» ٤: ٣٦٧، ٣٦٨.

قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ولا يجبُ الإِشهادُ في البيعِ إلّا في بيع الوكيلِ المشروطِ عليه فيه الإِشهاد.

[المسألة الثانية: تحريم الله تعالى على رسوله ﷺ

التَّزْوِجَ على نسائه بعدما اختَرَنه والدارَ الآخرة:]

ثم قال في «الشرح»<sup>(١)</sup>: ثم إن رسول الله ﷺ لمَّا خيَّرَه الدارَ الآخرةَ، فحرَّم الله تعالى على رسوله التَّزْوِجَ عليهنَّ، والتبدُّلَ بهنَّ، مكافأةً لهنَّ على حُسنِ صَنِيعِهِنَّ، فقال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، ثم نُسِخَ ذلك لِتَكُونَ السِّمْنَةُ لرسولِ الله ﷺ بِتَرْكِ التَّزْوِيجِ عليهنَّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]. قالت عائشة رضي الله عنها: ما مات رسول الله ﷺ حتى أُحِلَّ له النساءُ<sup>(٢)</sup>، يعني: اللاتي حُظِرْنَ عليه.

ونُتِبَ في ذلك على أن هذا الموضع مما يُقدَّم فيه في التَّلَاوةِ الناسُخُ على المنسوخِ<sup>(٣)</sup>، كآتي عِدَّةِ الوفاةِ في سورة البقرة ﴿مَتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ

(١) «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٧: ٤٣٤، وينظر: «روضة الطالبين» ٧: ٤.

(٢) سيأتي تخريجُه قريباً ص ١١٠.

(٣) قال النحاس في «الناسخ والمنسوخ» له ص ٦٢٨: وكان هذا على قول من أجاز أن يُنسخ القرآن بالسُّنة. وقال السَّخَاوِيُّ: وأخبار الأحاد لا تنسخ القرآن، لأنَّ القرآن العزيز مقطوعٌ به، وخبر الواحد ليس كذلك، فكيف يُزال ما قطع به بما لم يُقطع به؟ وقيل: الناسخُ قوله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، =

﴿إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] مع قوله: ﴿يَرَىٰ صَنَافًا مِّنْ أَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، ولا ثالثَ لهما<sup>(١)</sup>، والقول بأنَّ نزولَ آيةِ التحريمِ كان بعد التخييرِ نقله الشافعيُّ عن بعضِ أهل العلم، فقال: قال بعضُ أهلِ العلم: نَزَلَتْ عليه بعدَ تَخْيِيرِهِ أَزْوَاجَهُ<sup>(٢)</sup>.

وأخرج البيهقي<sup>(٣)</sup> ذلك عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: لَمَّا

= قالوا: هي من الأعاجيب نَسَخَهَا بِآيَةٍ قَبْلَهَا فِي النَّظْمِ. ينظر: «جمال القراء وكمال الإقراء» له ١: ٤٤٨.

(١) وقد أجاب الإمام الرازي عن هذه الإشكالات في سياق شرحه لهذه الآية فقال: «النسخُ خلافُ الأصل، فوجب المصير إلى عَدَمِهِ بقدر الإمكان» وذكر وجهاً آخر فقال: «الثاني: أن يكون الناسخ متأخراً عن المنسوخ في النزول، وإذا كان متأخراً عنه في النزول، كان الأحسنُ أن يكون متأخراً عنه في التلاوة أيضاً؛ لأنَّ هذا الترتيبُ أحسنُّ، فأما تقدُّمُ الناسخ على المنسوخ في التلاوة، فهو وإن كان جائزاً في الجملة إلا أنه يُعَدُّ من سوء الترتيب، وتنزيهُ كلامِ الله تعالى عنه واجبٌ بقدر الإمكان، ولَمَّا كانت هذه الآية متأخرة عن تلك التلاوة، كان الأولى أن لا يُحْكَمَ بكونها منسوخةً بتلك»، ثم ذكر وجهاً ثالثاً وخلص بعده إلى القول: «هذه الآية من أولها إلى آخرها تكون جملة واحدة شرطية، فالشرطُ هو قوله ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْوَلَدِ﴾ غيرَ إخْرَاجٍ ﴿فهذا كُلُّهُ شرطٌ. والجزءُ هو قوله: ﴿فَإِنْ خَرَجْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ في مَا قَعَلْتَ فِي أَنفُسِهِمْ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ فهذا تقرير قول أبي مسلم - وهو محمد بن بحر الأصفهانِي من علماء التفسير - وهو في غاية الصَّحَّة». ينظر: «مفاتيح الغيب» ٦: ٤٩٢، ٤٩٣.

(٢) «الأم» للإمام الشافعي ٥: ١٥٠.

(٣) في «السنن الكبرى» في (باب كان لا يجوز أن يُبدل أزواجه أحداً ثم نُسَخ) ٧: ٥٣.



خَيْرَهُنَّ اخْتَرَنَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَصَرَهُ عَلَيْهِنَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ [الأحزاب: ٥٢]. وأخرج<sup>(١)</sup> عن السَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: فَخَيْرُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُنَّ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ [الأحزاب: ٥٢]. انتهى.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَالْكُلُّ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ<sup>(٢)</sup>، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ. وَقَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: كَأَنَّهَا تَعْنِي اللَّاتِي حُظِرْنَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، قَالَ: وَأَحْسِبُ قَوْلَ عَائِشَةَ: أُحِلَّ لَهَا النِّسَاءُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

ثُمَّ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٣)</sup> مِنْ طَرِيقِ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ [الأحزاب: ٥٢]، قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَحَدَّثَنِي عَطَاءٌ

(١) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي الْبَابِ السَّابِقِ ٧: ٥٣.

(٢) وَهُوَ ابْنُ عَيْنَةَ، التِّرْمِذِيُّ فِي (بَابِ: وَمِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ) بِرَقْمِ (٣٢١٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» فِي (بَابِ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَحَرَّمَهُ عَلَى خَلْقِهِ لِيَزِيدَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ قُرْبَةً إِلَيْهِ) بِرَقْمِ (٣٢٠٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكُبْرَى» فِي (بَابِ كَانَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبْدُلَ مِنْ أَزْوَاجِهِ أَحَدًا ثُمَّ تُنْسخ) ٧: ٥٤.

(٣) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنْ «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٧: ٥٤.

عن عُبيد بن عُمر، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: ما تُوفي رسول الله ﷺ حتى أُحِلَّ له أن يتزوَّج. انتهى، وهذه الرواية تقتضي أنَّ بين عطاء وبين عائشة عُبيد بن عُمر اللَّيْثِيَّ.

وفي «العلل»<sup>(١)</sup> للدارقطني: سُئِلَ عن حديث عُبيد بن عُمر عن عائشة: ما مات رسول الله ﷺ حتى أُحِلَّ له أن ينكح ما شاء، فقال: يرويه ابن جريج، واختلف عنه؛ فرواه هشام بن يوسف ووهيب وعبد الله بن رجاء المكي عن ابن جريج، عن عطاء، عن عُبيد بن عُمر، عن عائشة. ورواه أبو عاصم وعبد الرزاق عن ابن جريج، عن عطاء، عن عائشة. قلت: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قال: حَسِبْتُ عُبيد بن عُمر<sup>(٢)</sup>. ورواه عمرو بن دينار، عن عطاء، عن عائشة، لم يذكر بين عطاء وعائشة أحداً، قاله سفيان بن عُيينة عن عمرو، وقيل: عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عمرو، عن عطاء، عن عائشة، مثل قول ابن عُيينة، والصحيح حديث هشام بن يوسف وَمَنْ تَابَعَهُ.

تنبيه: الظاهر أن هذا التَّخْيِيرَ كان قبل موتِ أمِّ رومان والدَةِ عائشة رضي الله عنها، فإنَّ فيه: «حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ»<sup>(٣)</sup>، وقيل: اسمُها زينب. وفي موتِ أمِّ رومان خلاف:

قال المِزِّيُّ في «التهذيب»<sup>(٤)</sup>: قيل: إنَّها توفيت سنة أربع أو خمسٍ،

(١) «العلل للدارقطني» ١٥: ١٠٤ (٣٨٦٥).

(٢) من قوله: «ورواه أبو عاصم وعبد الرزاق...» إلى هنا ليس في المطبوع من «العلل».

(٣) سلف تخريجيه قريبا ص ١٠١.

(٤) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ٣٥: ٣٥٩.

وقال الواقدي والزبير بن بكار: توفيت في ذي الحجة سنة ست، ووقع في كتاب البخاري: أنه روي حديث الإفك عن مسروق، وقال: حدثني أم رومان، وقد عد ذلك غير واحد من الأوهام، وقد قيل فيه: عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود، عن أم رومان، وقال الخطيب: فيه إرسال؛ لأن مسروقاً لم يدرك أم رومان، وكانت وفاتها على عهد رسول الله ﷺ، وكان مسروق يرسل رواية هذا الحديث عنها ويقول: سئلت أم رومان - يعني بالبناء لِمَا لم يُسم فاعله، فوهم حصين الراوي عن أبي وائل، عن مسروق إذ جعل السائل مسروقاً، اللهم إلا أن يكون بعض النقلة قال: «سألت» بالالف، فإن بعض الناس من يجعل الهمزة في الخط ألفاً وإن كانت مكسورة أو مرفوعة، فيبرأ حصين حينئذ من الوهم فيه، على أن بعض الرواة رواه عن حصين على الصواب، قال: وأخرج البخاري هذا الحديث في «صحيحه» فروى فيه عن مسروق، قال: سألت أم رومان. ولم تظهر له علته. انتهى<sup>(١)</sup>.

ووقع في «سيرة»<sup>(٢)</sup> ابن سيد الناس قال<sup>(٣)</sup>: في السنة التاسعة إيلؤه عليه السلام من نسائه. وكذلك ذكره الدِّمَاطِيّ في «السيرة»، والحافظ مغلطاي، وهذا يقتضي أن يكون التخيير في التاسعة؛ لأنه قد تقدم في رواية

(١) إلى هنا ينتهي كلام الحافظ جمال الدين المزي من «تهذيب الكمال» ٣٥: ٣٥٩-٣٦١، مع بعض التوضيحات التي أدخلها المصنف في أثناء كلام المزي.

(٢) المسمى: «عيون الأثر في فنون المغازي والشئال والسير» لمحمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس اليعمري ٢: ٣٥٤.

(٣) في الأصل: «أن قال» بزيادة «أن» قبل «قال» وحذفها أفضل، إلا أن تكون: أنه قال.

مسلم أنه لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ تِسْعِ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً قَالَ لَهَا ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ أُمُّ رُومَانَ عَاشَتْ إِلَى التَّاسِعَةِ.

وقيل في تأييد ذلك: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ قَبْلَ الْفَتْحِ، قَالَ سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ خَرَجَ فِي فِتْنَةٍ مِنْ قَرِيشٍ، هَاجَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْفَتْحِ، قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: إِنَّ فِيهِمْ مَعَاوِيَةَ<sup>(١)</sup>. انتهى. وعليُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ ضَعِيفٌ.

وقد أخرج البخاريُّ في حديث الأضياف - الذي فيه: يا غُنْثَرُ<sup>(٢)</sup> - بَيْتَ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ - مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ وَعَلَى أُمِّهِ، أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ ذَلِكَ عَنْهُ فِي بَابِ «عَلَامَاتِ النَّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ»<sup>(٣)</sup>، وَأُمُّهُ أُمُّ رُومَانَ؛ لِأَنَّهُ شَقِيقُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَأَخَّرَتْ وَفَاتَتْهَا إِلَى مَا بَعْدَ السَّادِسَةِ، لَا كَمَا ذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ.

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٣: ٤٧٤ من طريق سفيان بن عيينة، به، دون قوله في آخره: «وأحسبه قال: إنَّ فيهم معاوية»، وذكره البيهقي في «الكبرى» في (باب ذكر من صار مسلماً بإسلام أبويه أو أحدهما من أولاد الصحابة رضي الله عنهم) ٦: ٢٠٤.

(٢) يعني: قولُ أبي بكر رضي الله عنه لابنه عبد الرحمن: يا غُنْثَرُ؛ بعدما رجع من عند النبي ﷺ بعد صلاة العشاء، وفيه قوله لامرأته: «أَوْ عَشَّيْتِهِمْ؟» قالت: أبوا حتى تجيء، قد عَرَضُوا عَلَيْهِمْ فَعَلَّبُوهُمْ» أي: الحَدَمَ والأهل، فأبى الأضيافُ العشاء. قال عبد الرحمن: «فذهبتُ فاختبأتُ، فقال: يا غُنْثَرُ، فجدِّعْ وَسَبِّ، وقال: كُلُوا مِنْ...» الحديث. ومعنى: «يا غُنْثَرُ»: يا ثقیل، أو: يا جاهل. والحديث في «الصحيح» عند الباب المذكور برقم (٣٥٨١).

(٣) برقم (٣٥٧١).

ووقع في كتاب مسلم<sup>(١)</sup> من طريق عمر بن يونس، عن عكرمة بن عمار، عن أبي زُمَيْلٍ، عن ابن عباس: أَنَّ الحَلْفَ عَلَى عَدَمِ الدُّخُولِ شهراً كان قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِالْحِجَابِ، ولم يتكلم الشيخ النووي على هذه اللفظة، وهي مُشْكِلَةٌ، وقد أسقطها أبو عَوَانَةَ<sup>(٢)</sup> في رواية النَّضْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عن عكرمة بن عمار، وفي هذه القصة نزول: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ﴾ [التحريم: ٥].

وقد اتفق «الصَّحِيحَانِ»<sup>(٣)</sup> عن عائشة أَنَّ نزولَ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ [التحريم: ١] كان بسبب شُرْبِ العَسَلِ عند زينب بنت جحش رضي الله عنها، واتفق «الصَّحِيحَانِ»<sup>(٤)</sup> عن أنس أَنَّ نزولَ الحِجَابِ كان في دُخُولِهِ بَرِزْنَبَ.

تنبيه: آخِرُ آيَةِ الإِحْلَالِ فيها ما يقتضي أنها نزلت بعد الفتح، قال البيهقي في «السُّنَنِ الْكَبِيرِ»<sup>(٥)</sup> تَلَوَ حَدِيثَ عَائِشَةَ السَّابِقِ: وَإِنَّمَا أُحِلَّ لَهُ مِنَ اللَّاتِي هَاجَرَنَ مَعَهُ، وَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي الْآيَةِ، ثُمَّ أَخْرَجَ بِإِسْنَادِهِ<sup>(٦)</sup> إِلَى السُّدِّيِّ عَنْ

(١) في (باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهنَّ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحريم: ٤]) برقم (١٤٧٩).

(٢) في «المستخرج» في (باب الخبر المبيِّن أن الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لَامْرَأَتَهُ: اخْتَارِي، أَوْ خَيْرَهَا فِي فِرَاقِهَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا) برقم (٤٥٧٢).

(٣) البخاري في (باب) ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١] برقم (٥٢٦٧)، ومسلم في (باب وجوب الكفارة على من حرَّم امرأته، ولم يَنْوِ الطَّلَاق) برقم (١٤٧٤).

(٤) البخاري في (باب) ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣] برقم (٤٧٩١) و(٤٧٩٢)، ومسلم في (باب

زواج زينب بنت جحش، ونزول الحِجَابِ، وإثبات وليمة العرس) برقم (١٤٢٨).

(٥) في (باب كان لا يجوز أن يُبدَّلَ من أزواجه أحدًا ثم تُسَخَّخَ) ٧: ٥٤ (١٣٧٣١).

(٦) ٧: ٥٤ (١٣٧٣٢).

أبي صالح، عن أم هانئ، قالت: خطبني النبي ﷺ فاعتذرت إليه فعذرني، وأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ إلى قوله: ﴿الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، قالت: فلم أكن أجل له، لم أهاجر معه، كنت من الطلقاء<sup>(١)</sup>. انتهى. وأبو صالح هذا هو مولد أم هانئ، متكلم فيه، واسمه باذام، وليس بأبي صالح السمان الثقة المشهور ذكوان. والفتح في السنة الثامنة، فيكون النبي ﷺ خطبها بعد الفتح وقت أن كان التزوج له حلالاً، فاعتذرت إليه فعذرها، ثم إن الله أمره بتخييره أزواجه فخيرهن فاخترن الله ورسوله في التاسعة، ثم قصره الله عليهن، ثم أباح له ذلك بهذه الآية، وخص الحل بمن هاجر معه من أقاربه ﷺ.

وفي «الحاوي» للماوردي<sup>(٢)</sup>: فإذا ثبت نسخ الحظر بما ذكرنا فقد اختلف أصحابنا في الإباحة، هل هي عامة في جميع النساء أو مقصورة على المسميات في الآية إذا هاجرن معه؟ على وجهين، أحدهما: أن الإباحة مقصورة على المسميات في الآية، وهذا قول أبي بن كعب. والوجه الثاني، وهو أظهرهما: أن الإباحة عامة في جميع النساء؛ لأن الإباحة رفعت ما تقدمها من الحظر، فاستباح بها ما كان مستباحاً قبل الحظر.

---

(١) والحديث أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٨: ١٥٣، وابن راهويه في «مسنده» (٢١٢٠)، والترمذي في «جامعه» (٣٢١٤) من طرق عن إسرائيل - وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي - عن السدي - وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة - به. والعزو إليهم أولى!

(٢) «الحاوي الكبير» ٩: ١٤، ١٥.

وما ذَكَرَاهُ من الخلافِ في أنه هل كَانَ يَحْرُمُ عليه طلاقُهنَّ بعدَ اختيارِه؟ هو من الكلامِ في الخصائصِ بالاجتهاد، وهو الذي مَنَعَ منه ابنُ خَيْرَانَ<sup>(١)</sup> كما سيأتي، ولا يقوِي الدليلُ على المنعِ من ذلك، وقد ذكر إمامُ الحرمين نحوَ ما قلناه، فقال: وذكرَ صاحبُ «التلخيص»<sup>(٢)</sup> في هذه الخاصيةِ: أَنَّهُنَّ لَمَّا اخْتَرْنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فهل حَرُمَ عليه طلاقُهنَّ؟ وهل وجبَ عليه الاستِسْمَاكُ بهنَّ؟ فعلى وجهين:

أحدهما: أَنَّ ذلكَ وَجِبَ عليه فيهنَّ، وقد يدلُّ عليه تحريمُ التبدُّلِ لهنَّ، فَإِنَّ التبدُّلَ معناه مفارقتُهنَّ أولاً والتزوُّجَ بأمثالهنَّ بدلاً عنهنَّ.

والثاني: لم يَحْرُمُ عليه<sup>(٣)</sup> طلاقُهنَّ، وهذا هو الظاهرُ فَإِنَّ سبيلَ الكلامِ في الخصائصِ الاقتصارُ على القَدَرِ المنقولِ من غيرِ مزيدٍ عليه، فادِّعَاءُ اطِّرادِ حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في الطلاقِ الذي لا يدخلُ تحتَ الحَجَرِ بعيدٌ، وقد رأيتُ في كلامِ بعضِ الشارحين أَنَّ هذا الخلافَ في صورةٍ مخصوصةٍ، وهو أنه لو طَلَّقَهنَّ على الإطلاقِ بآثَرِ اختيارِهِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، هل كَانَ يجوزُ ذلكَ أم لا؟ فهو على الخلافِ الذي تقدَّم، فأما منْعُهُ من الطلاقِ بعدَ تَصَرُّمِ

(١) ابن خيران: هو أبو علي، الحسين بن صالح بن خيران، كان من جَلَّةِ فقهاء الشافعية، توفي سنة عشرين وثلاث مئة. له ترجمة في: «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح ٤٥٩: ١، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي ٥٨: ١٥.

(٢) «التلخيص» في الفروع، لأبي العباس أحمد بن محمد بن يعقوب الطبري، المعروف بابن القاصِّ الطبري الشافعي، المتوفَّى سنة خمسٍ وثلاثين وثلاث مئة.

(٣) في الأصل: «عليهن» ولا يصحُّ في هذا السياق.

التَّخْيِير<sup>(١)</sup>، وأمره فلا سبيلَ إليه، وهذا التفصيلُ لا حاجةَ إليه، والوجهُ القطعُ باختيار الرسول ﷺ في الطلاق متى شاء. انتهى.

وفي «حواشي الروضة» لشيخنا رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> ما صحَّحه من أنه لا يَحْرُمُ طلاقهنَّ، اتَّبَعَ فيه تصحيحَ الإمام ولم يتعقَّبْهُ وهو متعقَّب، فالذي يقتضيه كلامُ الشافعي رضي الله عنه في «الأم»<sup>(٣)</sup> تحريمَ طلاقهنَّ، وبه جَزَم الماوردي<sup>(٤)</sup>، وصحَّحه أبو الفرج الزازي في تعليقه، وهو أقرب. انتهت.

وقد راجعتُ النَّصَّ في «الأم» فلم أجِدْ فيه في (باب ما جاء في أمرِ رسولِ الله ﷺ وأزواجه)<sup>(٥)</sup> ما يقتضي ذلك، وإنما قال ما يقتضي الجواز، ولفظه: «وأمر الله عزَّ وجلَّ رسولَه أن يُخَيِّرَ نساءَهُ فقال: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾»، إلى قوله: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩]، فخيرهنَّ رسولُ الله ﷺ فاخترته، فلم يكنِ الخيارُ إذ

(١) أي: بعد مُضيِّه.

(٢) المسألة: «الاعتناء والاهتمام بفرائد شيعي الإسلام» ٦: ٤.

(٣) «الأم» للشافعي ٥: ١٥٠.

(٤) فقال في «الحاوي الكبير» ٩: ١٣ بعد نقله لكلام الإمام الشافعي: وذلك أن الله تعالى لما أوجب على نبيه ﷺ تخييرَ نسائه فاخترته، حَظَرَ الله تعالى عليه طلاقهنَّ، وحَظَرَ عليه أن يتزوَّج عليهنَّ استبدالاً بهنَّ، فخصَّه بتحريم طلاقهنَّ، وتحريم التزوُّج عليهنَّ تغليظاً عليه، ومكافأةً لهنَّ على صبرِهِنَّ معه على ما كان من ضيقٍ وشدةٍ.

(٥) «الأم» للإمام الشافعي ٥: ١٥٠.



اخْتَرَنَهُ طَلَاقًا، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يُحْدِثَ لَهْنَ طَلَاقًا إِذَا اخْتَرَنَهُ، فَهَذَا النَّصُّ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحْدِثَ لَهْنَ طَلَاقًا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى الْوُجُوبَ، وَأَمَّا مَا قَالَهُ عَنِ الْمَاوَرِدِيِّ فَهُوَ قَوْلُهُ: وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهَا أَوْجَبَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ تَخْيِيرَ نِسَائِهِ فَاخْتَرَنَهُ، حَظَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ طَلَاقَهُنَّ، وَحَظَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ اسْتِبْدَالًا بِهِنَّ، فَخُصَّ بِتَحْرِيمِ طَلَاقِهِنَّ وَتَحْرِيمِ التَّزْوُجِ عَلَيْهِنَّ مُكَافَأَةً لَهْنَ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ عَائِشَةَ: مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أُحِلَّ لَهُ النِّسَاءُ، قَدْ ذَكَرْنَا مَا حَظَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ مِنْ طَلَاقِ نِسَائِهِ بَعْدَ تَخْيِيرِهِنَّ، وَتَحْرِيمِ نِكَاحِ النِّسَاءِ عَلَيْهِنَّ، فَأَمَّا تَحْرِيمُ طَلَاقِهِنَّ فَقَدْ كَانَ بَاقِيًا عَلَيْهِ إِلَى أَنْ قَبَضَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَمَا كَانَ مِنْ طَلَاقِهِ لِحَفْصَةَ وَارْتِجَاعِهَا، وَإِزْمَاعِهِ عَلَى طَلَاقِ سَوْدَةَ حَتَّى وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، فَإِنَّمَا كَانَ قَبْلَ التَّخْيِيرِ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَلَى النِّكَاحِ.

وَفِي «حَوَاشِي الْمَاوَرِدِيِّ» لِشَيْخِنَا: [مَا] <sup>(١)</sup> يَدُلُّ عَلَى أَنَّ طَلَاقَ حَفْصَةَ كَانَ قَبْلَ التَّخْيِيرِ مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ الْأَوْسَطِ» <sup>(٢)</sup> مِنْ طَرِيقِ مُوسَى ابْنِ أَبِي سَهْلٍ الْمَصْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ الْكِرْمَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ حَفْصَةَ، فَاغْتَمَّ النَّاسُ مِنْ ذَلِكَ، وَدَخَلَ عَلَيْهَا خَالُهَا عَثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ وَأَخُوهُ قُدَامَةُ، فَبَيْنَمَا هُمَا <sup>(٣)</sup> عِنْدَهَا وَهُم مُّغْتَمُّونَ، إِذْ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَفْصَةَ، فَقَالَ: «يَا حَفْصَةُ، أَتَانِي جَبْرِيلُ

(١) مَا بَيْنَ الْمُعْتَقَيْنِ زِيَادَةُ مُقْتَضَاةٍ لَمْ تَرِدْ فِي الْأَصْلِ.

(٢) بِرَقْمِ (١٥١).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «هَمَّ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

أَيْنَفًا فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُقَرِّتُكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ لَكَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ، فَإِنَّهَا صَوَامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَهِيَ زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ»، قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: «لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، تَفَرَّدَ بِهِ مُوسَى بْنُ أَبِي سَهْلٍ». أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِيمَنْ اسْمُهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ خَالِدِ بْنِ حَبَانَ الرَّقِّيُّ. قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي سَهْلٍ الْمَصْرِيُّ فَذَكَرَهُ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ تَوَفَّى فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَقِيلَ: بَعْدَ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ شَهْرًا مِنَ الْهَجْرَةِ، وَقِيلَ: مَاتَ عَلَى رَأْسِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا مِنَ الْهَجْرَةِ بَعْدَ شَهْوَدِهِ بِدْرًا. وَعَلَى الْأَقْوَالِ كُلِّهَا يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ طَلَقُهَا قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ جَمَلَةٍ مَن دَخَلَ إِلَيْهَا وَهِيَ مَطْلُوقَةٌ مِنْهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالتَّخْيِيرُ إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ سَنَةِ ثَمَانٍ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: إِنَّ إِيْلَاءَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نِسْوَتِهِ كَانَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَتْ الْحَاشِيَةُ.

وَأَقُولُ: هَذَا الْحَدِيثُ وَهْمٌ فِي ذِكْرِ عَثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ لِأَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ أَحَدٍ بِلَا خِلَافٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا تَزَوَّجَ حَفْصَةَ بَعْدَ تَأْيِيمِهَا مِنْ زَوْجِهَا حُنَيْسِ بْنِ حُذَافَةَ، وَحُنَيْسُ ابْنُ حُذَافَةَ مَاتَ بَعْدَ أَحَدٍ مِنْ جُرْجٍ أَصَابَهُ بِأَحَدٍ، وَكَانَتْ أَحَدًا عَلَى رَأْسِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ شَهْرًا مِنْ مُهَاجَرِهِ ﷺ وَلَا بَدَّ مِنْ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ لِقَضاءِ الْعِدَّةِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ بَعْدَ مَوْتِ عَثْمَانَ بِكَثِيرٍ، فَبَطُلَ هَذَا الْمَدْعَى مِنْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا فِي حَيَاتِهِ، وَقَدْ وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي «مُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ»<sup>(١)</sup> فِي تَرْجِمَةِ حَفْصَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الشَّافِعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سُلَيْمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عِمْرَانَ

الجوني، عن قيس بن زيد، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ بِنْتَ عَمْرٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا خَالَاهَا قُدَامَةُ وَعَثْمَانُ ابْنَا مِطْعُونٍ، فَبَكَتْ، [وَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا طَلَّقَنِي عَنْ شَيْعٍ] <sup>(١)</sup> وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «قَالَ لِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَاجِعْ حَفْصَةَ، فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَإِنَّهَا زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ». وَفِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» <sup>(٢)</sup>: قَيْسُ بْنُ زَيْدٍ مَجْهُولٌ، قِيلَ: إِنَّهُ مِمَّنْ سَكَنَ الْبَصْرَةَ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، وَلَا تَصِحُّ لَهُ صُحْبَةٌ وَلَا رُؤْيُ، وَيُقَالُ: إِنَّ حَدِيثَهُ مُرْسَلٌ، وَحَدِيثُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ بِنْتَ عَمْرٍ، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ، فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَإِنَّهَا زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ.

وَفِي «تَجْرِيدِ الصَّحَابَةِ» لِلدَّهْمِيِّ: قَيْسُ بْنُ زَيْدٍ نَزَلَ الْبَصْرَةَ، رَوَى عَنْهُ أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ، لَكِنْ حَدِيثُهُ مُرْسَلٌ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ. انْتَهَى.

وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ <sup>(٣)</sup> حَدِيثَ أَنَسٍ بِدُونِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ طَرِيقِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ تَطْلِيقَةً، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ، فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، طَلَّقْتَ حَفْصَةَ وَهِيَ صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَهِيَ زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ، فَرَاغِهَا». انْتَهَى.

وَمِنَ الْأَوْهَامِ فِي ذَلِكَ مَا حَكَاهُ فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» <sup>(٤)</sup> عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: إِنَّهُ تَزَوَّجَهَا سَنَةً اثْنَتَيْنِ مِنَ التَّارِيخِ، وَقَالَ الْمِزِّي فِي «التَّهْذِيبِ» <sup>(٥)</sup>: تَزَوَّجَهَا سَنَةً

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ «الْمُسْتَدْرَكِ» وَسَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) (٤: ٤٠٢)، تَرْجُمَةُ رَقْمِ (٤٣٤٩).

(٣) فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ٤: ١٥.

(٤) ٧: ٦٧، وَأَبُو عُبَيْدٍ الْمَذْكُورُ: هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، وَوَقَعَ فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ»: أَبُو عُبَيْدَةَ، وَلَا

يَصِحُّ.

(٥) «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» ٣٥: ١٥٣.

ثلاث عند الواقدي وخليفة بن خياط، وعلي بن المدني، وقيل: سنة اثنتين.  
والسكوت على مثل هذا القول عجب، فإن زوجه خنيساً كما تقدّم  
مات بعد أحد، ولا بد من انقضاء العدة، فكيف يصح أن يكون تزوجها سنة  
اثنتين؟ وما ذكره شيخنا عن أبي الفرج السرخسي الزاز<sup>(١)</sup> فهو قوله في تعليقه  
على «المختصر».

أما من اختار منهنّ المقام فهل كان يجب عليه قبولها، فيحرم عليه  
مفارقتها؟ فعلى وجهين: أصحهما، وهو قول أبي إسحاق: أنه كان يجب عليه  
إمسакها مجازاة لها على حسن صنيعها في اختيارها، والثاني: أنه لم يجب، بل  
كان أمرها منفي على ما كان قبل التخيير.

وما ذكرناه من أنه لو فرض أن واحدة منهنّ لو اختارت الدنيا... إلى  
آخره<sup>(٢)</sup>، كلام حسن بإدخال «لو» التي لا تقتضي الوقوع، فإنه قد ثبت في  
«الصحيحين»<sup>(٣)</sup> عن عائشة: أن أزواج النبي ﷺ فعَلْنَ ما فعَلَتْ عائشة،

---

(١) في الأصل: «الزار» بالراء المهملة في آخره، وهو تصحيف وخطأ، وقد سلفت ترجمته  
وبيان الصواب في اسمه ص ٩٥، ٩٦.

(٢) وتام الكلام كما في «الروضة» ٧: ٥: «ولو فرض أن واحدة منهنّ اختارت الدنيا، فهل  
كان يحصل الفراق بنفس الاختيار؟ وجهان، أصحهما: لا».

(٣) البخاري في (باب قوله: ﴿وَلَمَّا كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ  
لِ الْمُحْسِنِينَ مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٩]) برقم (٤٧٨٦)، ومسلم في (باب بيان  
أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية) برقم (١٤٧٥)، وفي آخره عندهما قول عائشة  
رضي الله عنها: ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت.

ووقع في «الحاوي»<sup>(١)</sup> للماوردی في حِکایة التَّخیر: ثُمَّ دخل علی فاطمة بنت الضَّحاکِ الْکِلَابِيَّة، وكانت من أزواجِهِ، فتلا عليها الآية، قالت<sup>(٢)</sup>: قد اخترتُ الحیاةَ الدُّنْیا وزینتها، فسرَّحها، فلمَّا كان في زمنِ عمر، وَجِدَتْ تَلْقُطُ الْبَعْرَ وهي تقول: اخترتُ الدنیا علی الآخره، فلا دُنْیا ولا آخره. انتهى.

وهذا الذي قاله الماوردی أَخَذَهُ من ابن إسحاق، وقد ردَّ الناسُ عليه، ففي «أسد الغابة»<sup>(٣)</sup>: فاطمة بنت الضَّحاکِ الْکِلَابِيَّة، قال ابن إسحاق: تزوَّجها رسولُ اللَّهِ ﷺ بعدَ وفاةِ ابنتِهِ زینبَ، وخیرَها حين نزلت آيةُ التَّخیرِ، فاخترتِ الدُّنْیا، ففارَقها رسولُ اللَّهِ ﷺ، فكانت بعدَ ذلك تَلْقُطُ الْبَعْرَ وتقولُ: أنا الشَّقِیَّةُ، اخترتُ الدُّنْیا. هكذا قال، وهذا باطلٌ؛ لأنَّ الحديثَ الصَّحیحَ عن عائشة: أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ حين خیرَ أزواجَهُ بدأ بها، فاخترتِ اللَّهُ ورسولَهُ، وتتابعَ أزواجُ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُنَّ علی ذلك، وقال قتادةٌ وعِكرمةُ: كان عنده تسعُ نِسوةٍ حين خیرهنَّ، وهنَّ اللاتي تُوفِّيَ عنهنَّ. انتهى. وهذا أيضاً ردٌّ علی الماوردی في قوله: تزوَّجَ صَفِيَّةَ بعد التَّخیرِ<sup>(٤)</sup>.

والخلافُ الذي ذَكَرَهُ ذَكَرَهُ الإمامُ في «النهاية»، فقال: واختلفَ أصحابنا في أنَّ واحدةً منهنَّ لو اخترتِ الدُّنْیا، هل كانت تَبِينُ بنفسِ اختيارِها الدُّنْیا، أم ما كانت تَبِينُ، بل كانَ يَجِبُ علی النَّبِيِّ ﷺ أن يفارِقَها؟ فَمِنْ أصحابنا من قال: كانت تَبِينُ بنفسِ اختيارِ الدُّنْیا.

(١) «الحاوي الكبير» ٩: ١١.

(٢) في المصدر السابق ٩: ١١: «فلما تلا عليها الآية فقالت».

(٣) ٧: ٢٢٢.

(٤) «الحاوي الكبير» ٩: ١٥.

وأعلَّ بعض مَنْ صارَ إلى ذلك بأنَّ هذا لو جرى، لكان ينزل منزلة ما لو قال الواحدُ منا لزوجته: اختاري - ونوى تفويض الطلاق إليها - فقالت: اخترت نفسي، ونوت الطلاق، ولو اتَّفَقَ ذلك، لطلَّقتُ بنفس اختياريها نفسَها مع القصدِ الصَّحيحِ في الفراقِ، وهذا غير مَرَضِيٍّ في التَّوجيه، فإنَّ الآيةَ مشتملةٌ على التَّخِيرِ بين الدُّنيا وزَهرتها وبين الآخرة، ولا نظيرَ لمثل ذلك فيما يجري بين الزَّوجينِ مَنَّا، فالأوَّلُ أن نقولَ في توجيه ذلك: لو اختارت واحدةٌ منهنَّ الدُّنيا لكان ذلك في حُكم المُضادِّ لصحبة رسولِ الله ﷺ. والدليلُ عليه: أن هذا القائلَ يقولُ: [لو اختارتِ الدُّنيا] <sup>(١)</sup> كان يجبُ على النبي ﷺ أن يفارقَها، والفرقةُ إذا وَجَبَتْ وَقَعَتْ عندنا، ولهذا استدلَّنا بوجودِ الفراقِ في اللِّعانِ على وقوعه.

ومن أصحابنا مَنْ قال: لا يقع، لكن كان يجبُ على النبي ﷺ أن يفارقَ المختارةَ للدُّنيا، فإنَّا إنما صرنا إلى هذا تلقياً من مقتضى الخطاب، وظاهره دالٌّ على ذلك، فإنه عزَّ من قائلٍ قال في اللّوأي تَخَيَّرَ الدُّنيا: ﴿فَنَعَالَيْكَ أُمِّتَعُكُنَّ وَأَسْرَحُكُنَّ سَرَاحَ جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٨]، وهذا ظاهرٌ في إنشاء الفراقِ، وليس يسوغُ إثباتُ خصائصِ رسولِ الله ﷺ بالأقيسة التي تُنْاطُ بها الأحكامُ العامَّةُ في النَّاسِ، ولكن الوجهَ ما جاء به الشَّرْعُ من غيرِ ابتغاءٍ مزيدٍ عليه. انتهى كلامُ الإمام <sup>(٢)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين من «نهاية المطلب» ١٢: ١٠، وسقط من الأصل.

(٢) «نهاية المطلب في دراية المذهب» للإمام الجويني ١: ١٠، ١١ بتصرفٍ ومع اختلافٍ يسيرٍ في بعض ألفاظه عما هو في المطبوع منه.

وَأَمَّا الْمَاوَرِدِيُّ فَحَكَى فِي ذَلِكَ خِلَافًا، تَفْرِيعًا عَلَى خِلَافِ ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي كَيْفِيَّةِ التَّخْيِيرِ، فَقَالَ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهَا خَيْرُهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَلَى قَوْلَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ خَيْرُهُنَّ بَيْنَ اخْتِيَارِ الدُّنْيَا فَيُقَارِفُهُنَّ، وَبَيْنَ اخْتِيَارِ الْآخِرَةِ فَيُمَسِّكُهُنَّ، وَلَمْ يُخَيِّرْهُنَّ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْمُقَامِ، وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ.  
والثاني: أَنَّهُ خَيْرُهُنَّ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْمُقَامِ مَعَهُ، وَهَذَا قَوْلُ عَائِشَةَ وَمُجَاهِدٍ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ.

ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَيْرُهُنَّ بَيْنَ اخْتِيَارِ الدُّنْيَا فَيُقَارِفُهُنَّ وَبَيْنَ اخْتِيَارِ الْآخِرَةِ فَيُمَسِّكُهُنَّ: لَمْ يَقَعْ بِهَذَا الْاخْتِيَارِ طَلَاقٌ حَتَّى يُطَلَّقَهُنَّ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُطَلَّقَهُنَّ إِنْ اخْتَرَنَ الدُّنْيَا، فَأَمَّا إِذَا قِيلَ بِالْأَظْهَرِ مِنَ الْقَوْلَيْنِ: إِنَّهُ خَيْرُهُنَّ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْمُقَامِ، فَتَخْيِيرُ غَيْرِهِ مِنْ أُمَّتِهِ يَكُونُ كِنَايَةً تَرْجِعُ إِلَى نِيَّةِ الزَّوْجِ فِي تَخْيِيرِهَا، وَإِلَى نِيَّةِ الزَّوْجَةِ فِي اخْتِيَارِهَا، وَأَمَّا تَخْيِيرُ النَّبِيِّ ﷺ فَفِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنَّهُ كِنَايَةٌ لِتَخْيِيرِ غَيْرِهِ، يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى نِيَّتِهَا.

والثاني: أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ لَا يُرَاعَى فِيهِ النِّيَّةُ بِخُرُوجِهِ مَخْرَجِ التَّغْلِيظِ. انْتَهَى كَلَامُ الْمَاوَرِدِيِّ<sup>(١)</sup>. وَفِيهِ مَخَالَفَةٌ فِي الْإِيرَادِ لِلْخِلَافِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْإِمَامُ مِنْ أَنَّهَا هَلْ كَانَتْ تَبَيَّنُ بِنَفْسِ الْاخْتِيَارِ، أَمْ لَا بَدَّ مِنْ إِنْشَاءِ فِرَاقٍ؟ وَأَنَّ

(١) «الحاوي الكبير» ٩: ١٠، ١١ بتصرف.

إِبَانَتَهَا بِنَفْسِ الْاِخْتِيَارِ هَلْ تُعْتَبَرُ فِيهِ النِّيَّةُ أَوْ لَا؟ لِأَنَّهُ<sup>(١)</sup> وَجَبَ الْفِرَاقُ، وَالْوُجُوبُ يَقْتَضِي الْوُقُوعَ كُفْرَةً لِلْعَانِ، وَالْمَاوَرِدِيُّ قَالَ عَلَى مَا ادَّعَى أَنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ: أَنَّ تَخْيِيرَهُ هَلْ هُوَ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ أَمْ كِنَايَةٌ؟ وَقَدْ يُدْعَى عَلَى أَنَّ وُجُوبَ الْفِرَاقِ هُوَ مَعْنَى الْوَجْهِ الَّذِي حَكَاهُ الْمَاوَرِدِيُّ مِنْ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الطَّلَاقِ، وَقَدْ يُنْمَعُ بِأَنَّ الْمَاوَرِدِيَّ عَيْنَهُ لِلطَّلَاقِ، وَكَلَامُ الْإِمَامِ مُحْتَمِلٌ لِلْفُسْخِ بِتَشْبِيهِهِ بِاللَّعَانِ.

### [المسألة الثالثة: في اعتبار جواب أزواجه ﷺ]

#### في مسألة التَّخْيِيرِ عَلَى الْفَوْرِ:

وما ذكرناه من الْخِلَافِ فِي اعْتِبَارِ الْفَوْرِ عِبَارَةً الشَّرْحِ<sup>(٢)</sup> فِيهِ، وَهَلْ يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُهُنَّ عَلَى الْفَوْرِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي حُصُولِ الْفِرَاقِ بِنَفْسِ الْاِخْتِيَارِ، فَإِنْ قُلْنَا بِحُصُولِهِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْفَوْرِ، وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَحْصُلُ، جَازَ فِيهِ التَّرَاخِي، وَهَذَا مَا أوردَهُ ابْنُ كَعَجٍ<sup>(٣)</sup>، وَاحْتَجَّ لِهَذَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَوْ لِأَنَّهُ وَجِب...»، وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الصَّوَابُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

(٢) يَعْنِي: «شَرْحُ الْوَجْهِ» لِلْإِمَامِ الرَّافِعِيِّ ٧: ٤٣٥؛ وَنَحْوُ هَذَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى أَصْلِ «الرَّوْضَةِ» ٧: ٥. حَيْثُ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي سِيَاقِ شَرْحِهِ لِفَرْضِيَّةٍ مَا إِذَا اخْتَارَتْ إِحْدَى زَوْجَاتِهِ ﷺ الدُّنْيَا، قَالَ: «فَهَلْ يَحْصُلُ الْفِرَاقُ بِنَفْسِ الْاِخْتِيَارِ؟ وَجْهَانِ أَصْحَهُمَا: لَا، وَقَالَ: «وَهَلْ كَانَ جَوَابُهُمَا مُشْرُوطًا بِالْفَوْرِ؟ وَجْهَانِ، أَصْحَهُمَا: لَا». وَسَيَأْتِي الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُنَا عَلَى تَفْصِيلِ مَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي «الرَّوْضَةِ» فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ص ١٢٧.

(٣) الْقَاضِي الْعَلَامَةُ أَبُو الْقَاسِمِ يَوْسُفُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ كَعَجٍ الدِّيْنُورِيُّ، تَلْمِيزُ أَبِي الْحَسَنِ ابْنِ الْقَطَّانِ، يُضْرَبُ بِهِ الْمِثْلُ فِي حِفْظِ الْمَذْهَبِ، لَهُ تَصَانِيفٌ عَدِيدَةٌ، مِنْهَا: «التَّجْرِيدُ»



الوجه بأن النبي ﷺ لما نزلت آية التخيير بدأ بعائشة رضي الله عنها، وقال: «إني إذا أمرتُك أمراً فلا تُبادريني بالجوابِ حتى تستأمرني أبويك»<sup>(١)</sup>، واعتراض الشيخ أبو حامد بأن النبي ﷺ صرح بمَدِّ خيارها إلى مراجعة الأبوين؛ والكلام في التخيير المطلق<sup>(٢)</sup>. انتهى.

ويقال على هذا اعتبارُ الفورِ على أن الفراق محصلٌ بنفس الاختيار، ينبغي أن يُبنى على التعليلين اللذين ذكرهما الإمام، فإن عللنا ذلك بمُشابهته لتخيير الواحد منا فنعتبرُ الجوابَ على الفور، بناءً على أنه تملكٌ وهو الأظهر، وعلى أنه توكيلٌ لا يُشترط. والرافعي جزم بأنه على هذا الوجه يُعتبر الفور وليس كذلك، وإن عللنا بأن ذلك مضادٌ لصحبة النبي ﷺ، وأن ذلك واجبٌ للوقوع، فوقع لفرة اللعان، فلا يجبُ الجوابُ على الفور وأن التعليل

= في المهمات في الفقه، كان بعضهم يقدمه على الشيخ أبي حامد الإسفراييني الآتي ذكره بعد أسطر، فقال: ذاك رفعته بغداد، وحطت مني الدينور، قال ذلك عندما قال له تلميذ: يا أستاذ، الاسم لأبي حامد، والعلم لك. توفي سنة خمس وأربع مئة. له ترجمة في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٧: ١٨٣، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٤: ٣٥٩.

(١) سلف تخريجه مراراً في أول هذا الكتاب.

(٢) وقد نقل الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» ٣: ١٢٤ اعتراض أبي حامد - وهو الإسفراييني - المذكور هنا، فقال: «واعترض الشيخ أبو حامد بأنه صرح لعائشة بالإمهال إلى مراجعة الأبوين»، ثم نقل عن ابن الرِّفعة قوله: «وفي طرد ذلك في بقية أزواجه نظرٌ لاحتمال أن يكون ذلك خاصاً بعائشة، لِمَلِكِهَا إليها وصغر سنّها، فكأنّه قال لها: لا تُبادريني بالجواب، خشية أن تتبدّر فتختار الدنيا، وعلى هذا فلا يطرد ذلك في غيرها» قال الحافظ: ولا يخفى ما فيه!

الأول من تعليل الإمام يُناسب ما حكاه الماوردي من أن التخيير كناية، والثاني من تعليله يقرب مما حكاه الماوردي من أن التخيير صريح في الطلاق لكنه قد يخالفه من جهة أنه فسخ.

وفي «النهاية» ما يؤيد ما قلناه من حكاية الخلاف في التملك والتوكيل، فإنه قال: ثم بنوا على الخلاف الذي ذكره: جوابهن لما خيرهن رسول الله ﷺ كان على الفور أم على التراخي؟ وقالوا: إن كن اخترن الدنيا، فأجوبتهن لا تكون على الفور، وإن قلنا: لو اخترن الدنيا لوقع الفراق، فهذا كان بتزويل جوابهن منزلة ما لو قال الزوج لزوجته: طلقي نفسك، ففي كون جوابها على الفور أم على التراخي قولان نذكرهما في الطلاق إن شاء الله تعالى، وهذا التصرف عندنا في نهاية الضعف، وقد نقلنا أن رسول الله ﷺ قال لعائشة لما خيرها: «لا تبأدريني حتى تستأمرى أبوك»، وهذا تصريح بالتأخير، فإن قال متكلف: ما كان ما جرى من رسول الله ﷺ تخيراً ناجزاً في حقها، قلنا: فلم اكتفى النبي ﷺ باختيارها الله ورسوله، ورأه جواباً للتخيير؟ فلا حاصل لذكر الخلاف في ذلك. انتهى (٢).

ولم يذكر الإمام هنا التعقب بتعليله، والتعقب به ظاهر كما قدمناه، فليس هذا من التخيير المشابه لتخيير الواحد من زوجته.

وأما الماوردي فإنه قال: ثم تخيير الواحد من أمته يُراعى فيه اختيار

(١) كذا في «نهاية المطلب» ١٢: ١١، ووقع في الأصل: «إن كن لا بين باختيار»!

(٢) المصدر السابق ١٢: ١١، ١٢.

الزوجة على الفور، فإن تراخى اختيارها بطل؛ لأنه جرى مجرى الهبة في تعجيل قبولها على الفور، فأما تحيير النبي ﷺ هن في هذه الحال، ففيه وجهان: أحدهما: أنه يُراعى فيه تعجيل الاختيار على الفور، فإن تراخى بطل حكمه؛ لِمَا ذُكرناه من اعتباره بقبول الهبة.

والوجه الثاني: اختيارهنَّ على التراخي<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ النبي ﷺ قال لعائشة حين خيرها: «استأمرى أبوك»، فلو لا أنه على التراخي لكان بالاستئثار بطل الاختيار. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وفي «الشامل» لابن الصبَّاح: وكان هذا التَّخْيِيرُ منه كنايةً عن الطلاق إنِ اخْتَرَنَ الحياةَ الدُّنيا كان طلاقاً، وهل كان على الفور أو التراخي؟ من أصحابنا من قال أنه كان على التراخي؛ لأنه قال لعائشة حين خيرها: «لا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرى أبوك»، والثاني: على التراخي كتخيير أمته نساءهم، وإنما جعله لعائشة على التراخي، وإنما كلامنا في المطلق ما ذكره من الخلاف فربحاً على الفور في امتداد المجلس أو هو ما يعده جواباً في العرف<sup>(٣)</sup>، حكاه الرافعي عن حكاية القاضي أبي سعد الهروي<sup>(٤)</sup>، وفيه نظر؛ لأنه تفرع

(١) وقع بعده في المطبوع من «الحاوي الكبير» ٩: ١٢: لِمَا اخْتَصَصَ بِهِ.

(٢) «الحاوي الكبير» للهاوردي ٩: ١٢.

(٣) ينظر: «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٧: ٥.

(٤) هو محمد بن أبي أحمد بن محمد بن أبي يوسف القاضي، أبو سعد الهروي، كان أحد الأئمة، له «شرح أدب القضاء» للعبادي، وهو المسمى: بالإشراف على غوامض الحكومات، قال ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» ١: ٢٩٢: «نقل الرافعي عنه في عُيُوب المبيع =

على الفور عدم الفور؛ لأنَّ المتمدَّ امتدادَ المجلس ليس فوراً، والصحيح الثاني، علَّقناه عن شيخنا إملاء، بل هو الصواب على ما عليه التفرُّع.

[المسألة الرابعة: ذكر الخلاف في اعتبار قول إحدى زوجاته ﷺ:

اخترت نفسي، صريحاً في الفراق

وما إذا كان يحلُّ له ﷺ التزويج بها بعد الفراق:]

وما ذكرأه من الخلاف في أنه هل كان قولها: اخترت نفسي، صريحاً في الفراق<sup>(١)</sup>. هذا قد ذكره الماوردي؛ لأنه حكى وجهاً: أن تخيير النبي ﷺ صريح، ومعناه أنه إذا انضمَّ تخييره مع قولها كان صريحاً ولا حاجة إلى النية من الجانبين؛ لأنَّ نفس التخيير ليس طلاقاً بدليل أن المختار أن الله ولرسوله لم يُطلقن<sup>(٢)</sup>، وفيما علَّقناه عن شيخنا ترجيح أنه كناية.

وما ذكرأه من الخلاف في أنه هل كان يحلُّ له التزوُّج بمن اختارت الدنيا بعد الفراق<sup>(٣)</sup>. حكاه الماوردي فقال: إنه إذا طلق أقلَّ من ثلاث - يعني

= والإقرار والغضب والدعاوى، ويالغ في الاعتماد على شرحه المذكور والتقليد له. وله ترجمة في: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٥: ٣٦٥. رحمه الله رحمة واسعة.

(١) وتام الكلام كما في «الرَّوضة» ٧: ٥: «وهل كان قولها: اخترت نفسي، صريحاً في الفراق؟ فيه وجهان»

(٢) ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي ١٠: ١٧٢، ١٧٣.

(٣) وتام الكلام كما في «الرَّوضة» ٧: ٥: «وهل كان يحلُّ له ﷺ التزويج بعد الفراق؟ وجهان».

لِمَنْ اخْتَارَتِ الدُّنْيَا - فهل يَقَعُ طَلاقاً بَائِناً لَا يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةُ، أَمْ لَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أنه يكونُ رجعيّاً كطلاقٍ غيرِهِ من أَمَّتِهِ.

والثاني: أنه يكونُ بائناً لَا رجعةَ فِيهِ، وَفِي تَحْرِيمِهَا بِذَلِكَ عَلَى التَّأْيِيدِ وَجْهَانِ:

أحدهما: لَا يَحْرُمُنَّ عَلَى التَّأْيِيدِ، لِيَكُونَ سَراحاً جَمِيعاً.

والوجه الثاني: أَنَّهُنَّ حَرُمُنَّ عَلَى التَّأْيِيدِ؛ لِأَنَّهُنَّ قَدْ اخْتَرْنَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَزْوَاجِهِ فِي الْآخِرَةِ<sup>(١)</sup>.

وَنَقَلَ شَيْخُنَا فِي «حَوَاشِي الرَّوْضَةِ»<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي الْفَرَجِ الزَّازِ وَجْهًا: أَنَّ الْفُرْقَةَ فُرْقَةٌ فَسَخٍ، قَالَ: وَحَيْثُ يُدْخَلُ فِي الْفُرْقَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ، قَالَ: وَلَمْ يَذْكُرُوا عَلَى الطَّلَاقِ الرَّجْعِيَّ وَلَا عَلَى الْفَسْخِ خِلَافًا فِي تَحْرِيمِ الْمَفَارِقَةِ أَبَدًا، وَذَكَرُوهُ عَلَى الطَّلَاقِ الْبَائِنِ، وَقِيَاسُهُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَحَيْثُ يُدْخَلُ فِي ذَلِكَ سِتَّةُ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: فُرْقَةُ فَسْخٍ وَتَحْلٌ، وَالثَّانِي: فُرْقَةُ فَسْخٍ وَلَا تَحْلٌ، وَالثَّلَاثُ: طَلَاقٌ رَجْعِيٌّ وَتَحْلٌ، وَالرَّابِعُ: رَجْعِيٌّ وَلَا تَحْلٌ، وَالخَامِسُ: بَائِنٌ وَتَحْلٌ، وَالسَّادِسُ: بَائِنٌ وَلَا تَحْلٌ. انْتَهَى.

وَيُقَالُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا: الْوَجْهُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْفَرَجِ الزَّازِ، هُوَ

(١) «الحاوي الكبير» للماوردي ١٢: ٩.

(٢) الْمَسْأَلَةُ: «الاعتناء والاهتمام بفوائد شَيْخِي الْإِسْلَام» ٤: ٦.

الوجه الصائر إلى أنها تبين بنفس الاختيار، وهذا قد ذكره الرافعي والنووي، وذكر مقابله أنه لا بد من إنشاء فراق عليهما، ففي الحِلِّ وجهان، ولم يذكر كونهُ طلاقاً بائناً أو رجعيّاً إذا وقع بلفظ الطلاق، وإنما ذكره الماوردي.

وذكر الماوردي عَوْضَ القول بأنَّ الفراقَ يَحْصُلُ بنفس الاختيار: أنَّ الاختيارَ صريحٌ في الطلاق، وعبرة أبي الفرج الزَّاز في ذلك: وإذا خَيْرَ واحدةً كما وَجَبَ عليه، فلو اختارَتِ الفراقَ كان ذلك على جهةِ الفسخِ فينفسخُ النكاحُ باختيارها، أم على جهة الطلاقِ حتَّى يقفَ حصولُ الفراقِ على تطبيقه إياها؟ فعلى وجهين؛ أصحُّهما، وهو المنصوصُ عليه في كتابِ «أحكام القرآن»<sup>(١)</sup> أنه على جهةِ الطلاقِ بدليلِ قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى أُمْتَعَكَ وَأُسْرَتَكَ سِرْلاً جَمِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٨]. انتهى<sup>(٢)</sup>؛ فحيثُ قولُ شيخنا أنهم لم يذكروا الخلافَ في الحِلِّ تفرعاً على الفسخ، متعقَّب، فقد ذكره الرافعي مطلقاً فشمل الوجهين في كيفية الفراق.

(١) للإمام الشافعي ١: ٢٢٢، قال رحمه الله تعالى: «ذكر الله عزَّ وجلَّ الطلاق في كتابه بثلاثة أسماء: الطلاق، والفراق، والسَّراح، فقال جلَّ ثناؤه: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتْكُمْ﴾ [الطلاق: ١]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِذَا بَلَغَ لَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [الطلاق: ٢]، وقال لنبينا ﷺ في أزواجه: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا فَعَلَيْكُمْ أُمْتَعَكَ وَأُسْرَتَكَ سِرْلاً جَمِيلاً﴾ [الأحزاب: ٢٨]، فمن خاطَبَ امرأته، فأفردَ لها اسماً من هذه الأسماء: لزمه الطلاقُ ولم يُنَوِّ في الحكم، ونوَّيناهُ فيما بينه وبين الله عزَّ وجلَّ»، وذكر مثل ذلك في «الأم» ٥: ٢٧٦.

وينظر: «الإبهاج في شرح المنهاج» للبيضاوي ٢: ١٨٧.

(٢) «الحاوي الكبير» للماوردي ٩: ١٠.

وأما الماوردي فذكر الطلاق الرجعي البائن وذكر الوجهين في التحريم على التأييد، وينبغي أن يكون محلها إذا قلنا: إنه طلاق بائن أو فسخ، أما إذا قلنا: إنه رجعي فنقطع بأنها لا تحرّم على التأييد، إذ لا معنى للرجعي إلا ثبوت الرجعة فيه، والذي نقوله في ذلك أننا إن قلنا: إن الفراق يحصل بنفس الاختيار احتمل وجوهاً:

أحدها: أنه فرقة فسخ، وهو ما جزم به أبو الفرج الزاز.

والثاني: أنه صريح في الطلاق، كما حكاه الماوردي<sup>(١)</sup> وجهاً، فلا حاجة إلى النية منها<sup>(٢)</sup>. وبحث الإمام<sup>(٣)</sup>: أنه وجب الفراق على ما عليه التفريع محتمل للتقليد.

والثالث: أنه كناية في الطلاق، فلا بد من النية منها.

وإن قلنا: لا بد من إنشاء طلاق، فهل يكون ذلك الطلاق المنشأ إذا كان دون الثلاث، فيمن لم يقع عليها قبل ذلك شيء بائناً أو رجعيّاً؟ وجهان حكاها الماوردي.

وحيث قلنا: رجعي فله ارتجاعها قطعاً، إذ هو فائدة الحكم بكونه رجعيّاً، وحيث قلنا: فسخ أو طلاق بائن، ففي التحريم وجهان. انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) في «الحاوي الكبير» له ٩: ١٢.

(٢) أي: من الزوج والزوجة.

(٣) أي: الإمام الجويني كما في «نهاية المطلب في دراية المذهب» له ١٤: ٩٨.

(٤) «الحاوي الكبير» ٩: ١٦٩.

## الضرب الثاني

ما اختصَّ به من المحرّمات... إلى الضرب الثالث<sup>(١)</sup>

[الضرب الثاني: ما اختصَّ ﷺ به من المحرّمات، وهي قسمان:

أحدهما: المحرّمات في غير النكاح، وفيه مسائل:

الأولى: تحريم الزكاة عليه ﷺ]

قلت: أمّا تحريم الزكاة فلما رواه «الصحيحان» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما تمرّة من تمر الصدقة، فجعلها في فيه، فقال رسول الله ﷺ: «كخ كخ»؛ ليطرّحها، ثم قال: «أما شعرت أنا لا نأكل الصدقة» رواه البخاري عن آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، ومسلم عن عبيد الله بن معاذ، قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا شعبة، وقال: «كخ كخ، أزم بها، أما علّمت أنا لا نأكل الصدقة»<sup>(٢)</sup>،

---

(١) وتام الكلام كما في «الروضة» ٧: ٥: «الضرب الثاني: ما اختصَّ به من المحرّمات، وهي قسمان، أحدهما: المحرّمات في غير النكاح، فمنها: الزكاة، وكذا الصدقة على الأظهر».

(٢) البخاري في (باب ما يُذكر في الصدقة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) برقم (١٤٩١)، ومسلم في (باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله، وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم) برقم (١٠٦٩) (١٦١).



قال<sup>(١)</sup>: «وحدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب جميعاً عن وكيع، عن شعبة، بهذا الإسناد، وقال: «أنا لا نحِلُّ لنا الصدقة».

وروى مسلم في «صحيحه»<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إني لأنقلبُ إلى أهلي فأجدُ التمرة ساقطةً على فراشي، ثم أرفعها لأكلها، ثم أخشى أن تكون صدقةً فألقيها».

وروى مسلم في «صحيحه» في الزكاة<sup>(٣)</sup> عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي وجدَ تمرَةً فقال: «لولا أن تكونَ من الصدقة لأكلتها»، أخرجه من طريق يحيى بن يحيى، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن طلحة بن مصرف، عن أنس بن مالك، وأخرجه البخاري في البيوع<sup>(٤)</sup> عن قبيصة بن عقبة، وفي «المظالم»<sup>(٥)</sup> عن محمد بن يوسف، كلاهما عن سفيان، عن منصور.

فهذه الأحاديث الظاهر أن المراد بها الزكاة المفروضة؛ لأنها التي تُسمَّى

(١) يعني: مسلماً، في الباب المذكور برقم (١٠٦٩).

(٢) في الباب المذكور، برقم (١٠٧٠).

(٣) في الباب نفسه، برقم (١٠٧١) (١٦٤).

(٤) إنها أخرجه باللفظ المذكور في كتاب اللقطة من «صحيحه» في (باب إذا وجد تمرَةً في الطريق) عن محمد بن يوسف عن سفيان، به، برقم (٢٤٣٦)، وحديث قبيصة الذي في البيوع في (باب ما يُتَنَزَّهُ من الشبهات) برقم (٢٠٥٥) بلفظ: «لولا أن تكون صدقة لأكلتها».

(٥) لم يخرجها في «المظالم» عن محمد بن يوسف ولا عن غيره، وقد أشرتُ في التعليق السابق أنه في كتاب اللقطة.

الصَّدَقَةُ بِالْتَّعْرِيفِ، وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُحْمَلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِتُفَرَّقَهَا عَلَى وُجُوهِهَا الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا.

### [المسألة الثانية: صدقة التطوع عليه ﷺ:]

وَأَمَّا تَحْرِيمُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، فَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْهِبَةِ <sup>(١)</sup> عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ: «أَهْدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟» فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا» وَلَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ ضَرَبَهُ بِيَدِهِ ﷺ فَأَكَلَ مَعَهُمْ. انْفَرَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ مِنْ بَيْنِ السَّنَةِ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُنْذَرِ، عَنْ مَعْنٍ ابْنِ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، فَذَكَرَهُ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلَامٍ الْجُمَحِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ، بِمَعْنَاهُ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي (بَابِ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ، وَتَنَزَّ عَنْهُ مِنَ الصَّدَقَةِ) <sup>(٣)</sup> بِلَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ، وَنَسَبَهُ إِلَى مُسْلِمٍ، وَالْمَرَادُ أَصْلُهُ لَا هَذَا اللَّفْظُ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ بِهِزٌ: ذَكَرَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ: «أَهْدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟» فَإِنْ

(١) فِي (بَابِ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ) بِرَقْمِ (٢٥٧٦).

(٢) فِي (بَابِ قَبُولِ النَّبِيِّ ﷺ الْهَدِيَّةَ وَرَدَّ الصَّدَقَةَ) بِرَقْمِ (١٠٧٧).

(٣) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٧: ٣٩ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ، بِهِ.

قالوا: هَدِيَّةٌ بَسَطَ يَدَهُ، وَإِنْ قَالُوا: صَدَقَةٌ، قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا»<sup>(١)</sup>.

وَأَخْرَجَهُ فِي (أَبْوَابِ الصَّدَقَاتِ)<sup>(٢)</sup> عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدُّورِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، فَذَكَرَهُ. وَأَخْرَجَ فِي (أَبْوَابِ الْهَبِيَةِ)<sup>(٣)</sup> عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِجَفْنَةٍ مِنْ خُبْزٍ وَلَحْمٍ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ يَا سَلْمَانُ؟»، قُلْتُ: صَدَقَةٌ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ «كُلُوا»، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِجَفْنَةٍ مِنْ خُبْزٍ وَلَحْمٍ فَقَالَ: «مَا هَذِهِ يَا سَلْمَانُ؟» قُلْتُ: هَدِيَّةٌ، فَأَكَلَ وَقَالَ: «إِنَّا نَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».

وَفِي «شرح الرافعي»<sup>(٤)</sup> هُنَا: «فَمِنْهَا: الزَّكَاةُ، وَيُشَارِكُهُ فِي حُرْمَتِهَا أُولُو الْقُرْبَى، لَكِنْ التَّحْرِيمُ عَلَيْهِمْ بِسَبَبِهِ أَيْضًا، فَالْخَاصَّةُ عَائِدَةٌ إِلَيْهِ، وَمِنْهَا الصَّدَقَةُ عَلَى أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي قَسَمِ الصَّدَقَاتِ. وَحَكَى فِي قَسَمِ الصَّدَقَاتِ الْقَوْلَيْنِ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَالْقَفَّالِ<sup>(٥)</sup>. انْتَهَى<sup>(٦)</sup>.

(١) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٧: ٤٠، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٨٨٠٤) مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِهِ. وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥١٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٢) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٧: ٤٠، وَهُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ فِي «الْمَجْتَبَى» فِي (بَابِ الصَّدَقَةِ لَا تَحِلُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ) بِرَقْمِ (٢٦١٣)، وَفِي «الْكُبْرَى» (٢٤٠٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ وَاصِلٍ عَنْ بِهِزِ بْنِ حَكِيمٍ، بِهِ. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٥: ٣٢٧.

(٤) «شرح الوجيز» ٧: ٤٣٦.

(٥) سَلَفَتْ تَرْجُمَتُهُمَا فِي ص ٥٨، ٥٩.

(٦) يَنْظُرُ: «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» ٥: ٧.

وفي «الحاوي»<sup>(١)</sup> للهاوردي في المحرمات، ومنها: «مَنَعُهُ مِنَ الصَّدَقَاتِ»، وأُطْلِقَ ولم يَحِكِ الخلاف في ذلك، وهو حسنٌ، وإثباتُ الخلافِ في صدقة التطوُّع بعيدٌ جداً.

وأوماً البيهقي<sup>(٢)</sup> إلى الخلاف، فقال في أبواب الصدقات: (باب ما كان النبي ﷺ يقبل باسم الهدية، ولا يقبل باسم الصدقة، إما تحريماً وإما تطوعاً)<sup>(٣)</sup>.

وفي «النهاية»<sup>(٤)</sup>: «فَمَّا حُرِّمَ عَلَيْهِ دُونَ أُمَّتِهِ وَإِنْ شَارَكَهُ فِيهِ ذَوُو الْقُرْبَى الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ، وَالتَّرْتِيبُ الْمَعْرُوفُ أَنَّ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ كَانَتْ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ، وَفِي تَحْرِيمِهَا عَلَى ذَوِي الْقُرْبَى خِلَافٌ قَدَّمَتُ ذِكْرَهُ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ»<sup>(٥)</sup>.

وذكر القاضي<sup>(٦)</sup> عن بعض الأصحاب: أَنَّ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ مَا كَانَتْ

(١) «الحاوي الكبير» ٩: ٢٩.

(٢) في «السنن الكبرى» ٧: ٣٣.

(٣) كذا في الأصل، وأما في «السنن الكبرى»: «وإِذَا تَوَرَّعًا»، وهو الصحيح.

(٤) «نهاية المطلب في دراية المذهب» ١٢: ١٢.

(٥) كذا في الأصل، وأما سياق الكلام في المطبوع من «نهاية المطلب» فهو على هذا النحو: «وكذا صدقة التطوُّع على المذهب المعروف، وفي تحريمها على ذَوِي الْقُرْبَى خِلَافٌ تَقَدَّمَ».

(٦) يعني به: القاضي حسين بن محمد بن أحمد السمرودي، شيخ الشافعية بخراسان، ويُقال له أيضاً المَرُودِي نسبةً إلى مَرُو الرُّود، يُقال كما في «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٦١: إِنَّ إِمَامَ الْحَرَمِينَ تَفَقَّهَ عَلَيْهِ. وقال التَّوَوِي في «تهذيب الأسماء واللغات» ١: ١٦٥: واعلم أنه متى أُطْلِقَ في كتب متأخري الخراسانيين كالنَّهْيَةِ، وَالتَّمَةِ، وَالتَّهْذِيبِ، وَكُتِبَ الْغَزَالِي وَنَحْوُهَا، فَالْمُرَادُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ.

محرمَةٌ ولكنه كان يأنف من أخذها تعفُّفاً، وهذا بعيدٌ ولم أره لغيره. انتهى.  
فقد استبعد الإمام هذا وجهاً، فهو من أن يكون قولاً أبعد.

ومَن حكى القولين ابنُ الصَّبَّاحِ في «الشامل»، وخرَّجَتْ قديماً على المنع أنه كان يحرمُ عليه أن يُوقفَ عليه معيَّناً؛ لأنَّ الوقفَ صدقةٌ تطوُّعٌ، وأمَّا المنذورةُ فإنَّها حرامٌ عليه وكذلك الكفَّارة؛ لأنَّ ذلك مُلحَقٌ بالفرض.

وفي «الجواهر»<sup>(١)</sup> للقَمُولِيِّ في قَسَمِ الصَّدَقَاتِ ما يؤيِّدُ بها بحثه فقال:  
إنَّ صدقةَ التطوُّعِ كانت حراماً على النَّبِيِّ ﷺ على الصحيح، وعن ابن أبي هريرة: أنَّ صدقاتِ الأعيانِ كانت حراماً عليه دونَ العامةِ كالمساجِدِ ومياهِ الآبارِ، وهو وجهٌ ثالثٌ.

وأبدى الماورديُّ وجهاً رابعاً اختاره: أنَّ ما كان منها أموالاً متقوِّمةً كانت محرَّمةً دونَ ما كان غيرَ متقوِّمٍ، فخرج صلاتُهُ في المساجدِ، وشُرْبُهُ ماءً زمزمٍ وبئرِ رومةٍ<sup>(٢)</sup>. وما ذَكَرَهُ من تعدادِ هذه الأوجهِ بعيدٌ.

والذي نقولُ: إنَّ القولَ بالحِلِّ مطلقاً مردودٌ، وأمَّا من قال: إنَّ المُسْبَلَ للعمومِ لا يَحْرُمُ عليه، ويَحْرُمُ عليه غيره فهو تقييدٌ لإطلاقِ الأصحِّ، أو الصَّوابِ، وهو التحريمُ. وأمَّا من قال: يَحْرُمُ عليه ما كان متقوِّماً دونَ ما لم يكنْ متقوِّماً، فإنَّ أريدَ بِهِ معَ العمومِ فهو تقييدٌ، وإنَّ أريدَ به معَ الخصوصِ فهو ممنوعٌ، فالصَّوابُ لتعظيمِهِ: يَحْرُمُ أنْ يأكلَ صدقةَ التطوُّعِ ولو كانت غيرَ متقوِّمة.

(١) المسمَّى: «جواهر البحر في تلخيص البحر المحيط في شرح الوسيط» لنجم الدين أحمد بن محمد القَمُولِيِّ الشافعي؛ وقد سبقت الإشارة إليه ص ٨١.

(٢) «الحاوي الكبير» للماوردي ٨: ٥٣٩.

### [المسألة الثالثة: يحرم عليه ﷺ الأكل مَتَكْنًا:]

وَأَمَّا قِصَّةُ الْأَكْلِ مَتَكْنًا<sup>(١)</sup>، فالحديث في ذلك أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٢)</sup> عن علي بن الأَقَمَرِ، عن أبي جُحَيْفَةَ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَلَا أَكُلُ مَتَكْنًا»، كذا رواه مِسْعَرٌ ومنصورٌ<sup>(٣)</sup> وسفيان الثوري وشريك، عن علي بن الأَقَمَرِ<sup>(٤)</sup>.

ورواه محمد بن عيسى بن الطَّبَّاعِ، عن أبي عَوَانَةَ، عن رَقَبَةَ بن<sup>(٥)</sup> مَصْقَلَةَ، عن علي بن الأَقَمَرِ، عن عَوْنِ بن أبي جُحَيْفَةَ، عن أبيه<sup>(٦)</sup>.

(١) وتام الكلام كما في «الروضة» ٧: ٥: «وَأَمَّا الْأَكْلُ مَتَكْنًا، وَأَكُلُ الثُّومَ وَالْبَصَلَ وَالْكَرَّاثِ، فَكَانَتْ مَكْرُوهَةً لَهُ ﷺ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: مُحَرَّمَةٌ».

(٢) في (بَابُ الْأَكْلِ مَتَكْنًا) برقم (٥٣٩٨) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن مسعر بن كدام عن علي ابن الأَقَمَرِ الهَمْدَانِي، به. ولفظه: «لَا أَكُلُ مَتَكْنًا» دون قوله في أوله: «أَمَّا أَنَا»، وهذا اللفظ إنما وقع في رواية شريك - وهو ابن عبد الله النَّخَعِي - عن علي بن الأَقَمَرِ، به. وهو عند الترمذي في «جامعه» في (باب ما جاء في كراهية الأكل مَتَكْنًا) برقم (١٨٣٠)، والنسائي في «الكبرى» في (باب الأكل مَتَكْنًا) برقم (٦٧٠٩)، وسيسير المصنّف رحمه الله قريباً إلى روايته ورواية غيره.

(٣) رواية منصور - وهو ابن المعتمر - عند البخاري في «صحيحه» في الباب المذكور، تَلَوَّ رواية مسعر برقم (٥٣٩٩).

(٤) رواية سفيان عند أحمد في «المسند» (١٨٧٥٤)، وأبي داود في «سننه» (باب في الأكل مَتَكْنًا) برقم (٣٧٦٩).

ورواية شريك سلف تخريجها والإشارة إليها في التعليق قبل السابق.

(٥) في الأصل: «رَقَبَةُ عَنْ» وهو خطأ.

(٦) رواية محمد بن عيسى الطَّبَّاعِ عن أبي عَوَانَةَ عند الطبراني في «الكبير» ٢٢: ١٠٣ (٢٥٤)، =

وأخرج البيهقي<sup>(١)</sup> بعد ذلك عن الزهري، عن محمد بن عبد الله بن عباس، قال: كان ابنُ عباسٍ يحدثُ أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أرسلَ إلى نبيِّه ﷺ ملكاً من الملائكةِ معه جبريلُ عليه السلامُ، فقال الملكُ لرسولِ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ يُخَيِّرُكَ بين أن تكونَ عبداً نبياً وبين أن تكونَ ملكاً نبياً» فالتفت النبي ﷺ إلى جبريلَ كالمُستشيرِ له، فأشارَ جبريلُ إلى النبي ﷺ أن تواضع، فقال رسولُ الله ﷺ: «بَلْ أَكُونُ نَبِيًّا عَبْدًا»<sup>(٢)</sup>، فما أَكَلَ بعدَ تلكَ الكلمةِ طعاماً متَّكئاً حتى لقيَ رَبَّهُ عزَّ وجلَّ. انتهى.

وفي الرافعي<sup>(٣)</sup>: وَرَوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «أَنَا أَكَلْتُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وَأَجْلَسْتُ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ»، وهذا قد رواه البيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٤)</sup> من رواية يحيى بن أبي الأزهرٍ مرسلًا، وفي «طبقات ابن سعد»<sup>(٥)</sup> ذَكَرَ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُرْسَلًا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ

= وفي «الأوسط» (٣٦٨٤)، وقال في «الأوسط»: لم يُدْخَلْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيْنَ عَلِيٍّ بَنِ الْأَقْمَرِ وَبَيْنَ أَبِي جُحَيْفَةَ عَوْنُ بَنِ أَبِي جُحَيْفَةَ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى الطَّبَّاعُ، وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ عَنْ رَقَبَةَ، عَنْ عَلِيٍّ بَنِ الْأَقْمَرِ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ.

(١) في «السنن الكبرى» في (باب ما روي عنه قوله: «أَنَا أَنَا فَلَا أَكُلُ مَتَكئًا») ٤٩: ٧.

(٢) في «السنن الكبرى»: «عبدًا نبياً».

(٣) «فتح العزيز شرح الوجيز» ٤٣٧: ٧، وفي المطبوع منه «العبيد» جمعاً في الموضعين، وما هاهنا موافق لما في «السنن الكبرى» للبيهقي ٢٨٣: ٧.

(٤) في (باب الأكل متَّكئاً) برقم (٥٩٧٥)، وينظر تمام تخريجه والتعليق عليه في: «التلخيص الخبير» للمحافظ ابن حجر ١٢٥: ٣.

(٥) «الطبقات الكبرى» ١: ٣٨٠.

مَلَكَ لَمْ يَأْتِهِ قَبْلَهَا وَمَعَهُ جَبْرِيلُ، فَقَالَ لَهُ الْمَلَكُ وَجَبْرِيلُ صَامِتٌ: «إِنَّ رَبَّكَ يُخَيِّرُكَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ نَبِيًّا مَلِكًا، أَوْ نَبِيًّا عَبْدًا» فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى جَبْرِيلَ كَالْمُسْتَأْمِرِّ لَهُ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ تَوَاضَعَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَلْ نَبِيًّا عَبْدًا»، قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَزَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْكُلْ مِنْذُ قَالَهَا مُتَكِنًا حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا.

ثم أخرج<sup>(١)</sup> عن هاشم بن القاسم، قال: حدثنا أبو معشر، عن سعيد المقبري، عن عائشة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «يَا عَائِشَةُ، لَوْ شِئْتُ لَسَارَتْ مَعِيَ جِبَالُ الذَّهَبِ، أَنَا نِي مَلِكٌ وَإِنْ حُجِرَتْهُ لَتَسَاوَى الْكَعْبَةُ، فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ لَكَ: إِنَّ شِئْتَ نَبِيًّا مَلِكًا، وَإِنْ شِئْتَ عَبْدًا، فَأَشَارَ إِلَيَّ جَبْرِيلُ: ضَعْ نَفْسَكَ، فَقُلْتُ: نَبِيًّا عَبْدًا»، قَالَتْ: فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَأْكُلُ مُتَكِنًا، وَيَقُولُ: «أَكُلْ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وَأَجْلِسْ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ».

### [المسألة الرابعة: القول في أَكْلِهِ ﷺ الْبَصَلُ

#### وَالْفُجْلَ وَالْكُرَاتِ وَالثُّومَ]

وَأَمَّا أَكْلُ الثُّومِ وَالْبَصَلِ وَالْكُرَاتِ، فَأَخْرَجَ «الصَّحِيحَانِ» عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا وَلْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ»، وَأَنَّهُ أُتِيَ بِبَدْرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنَ الْبُقُولِ فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ عَنْهَا، فَأُخْبِرَ بِهَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ، فَقَالَ: «قَرَّبُوهَا»، فَقَرَّبُوهَا إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ كَانَ مَعَهُ، فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا، قَالَ: «كُلْ فَإِنِّي أَنَا جِي

(١) في «الطبقات الكبرى» في (باب ذكر صفته في مأكله ﷺ) ١: ٣٨٠.



مَنْ لَا تُنَاجِي»، رواه البخاري في «الاعتصام»<sup>(١)</sup> عن أحمد بن صالح، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: حدثني عطاء بن أبي رباح: أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: فَذَكَرَهُ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ وَغَيْرِهِ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ. انْتَهَى.

وَالْبَذَرُ فَسَّرَهُ ابْنُ وَهْبٍ بِالطَّبَقِ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ<sup>(٣)</sup>، وَكَذَا فِي مُسْلِمٍ<sup>(٤)</sup>، «بِقَدْرِ»، وَ«بِيدْرِ» أَصُوبٌ<sup>(٥)</sup>، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الاعتصام» لِأَجْلِ أَنَّ الْأَحْكَامَ تُوجَدُ مِنْ تَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْفِعْلِ، فَلَمَّا أُكِّلَ هَذَا بِحَضْرَتِهِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ رَائِحَةٌ مُؤْذِيَةٌ.

(١) فِي (بَابِ الْأَحْكَامِ الَّتِي تُعْرَفُ بِالذَّلَائِلِ، وَكَيْفَ مَعْنَى الدَّلَالَةِ وَتَفْسِيرُهَا) بِرَقْم (٧٣٥٩)، وَأَخْرَجَهُ قَبْلَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ مِنْ «صَحِيحِهِ»، فِي (بَابِ مَا جَاءَ فِي الثُّومِ النَّسِيِّ وَالْبَصَلِ وَالْكُرَّاثِ) بِرَقْم (٨٥٥) عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَفِيرٍ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، بِهِ. وَإِنْ كَانَ الْعَزْوُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَوْلَى، وَلَكِنْ سَيَذَكُرُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سَبَبَ إِخْرَاجِ الْبُخَارِيِّ لَهُ فِي الْاِعْتَصَامِ أَيْضاً.

(٢) فِي (بَابِ تَنْهَى مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا أَوْ كُرَّاثًا أَوْ نَحْوَهَا) بِرَقْم (٥٦٤).

(٣) فِي كِتَابِ الْاِعْتَصَامِ مِنْ «صَحِيحِهِ» فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ، بِإِثْرِ الْحَدِيثِ (٧٣٥٩) قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عُفَيْرٍ - يَعْنِي سَعِيدٌ - الَّذِي أَخْرَجَ عَنْهُ فِي الْأَذَانِ - عَنْ ابْنِ وَهْبٍ: «بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ».

(٤) فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ بِرَقْم (٥٦٤).

(٥) وَكَذَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شرح صحيح مسلم» ٥: ٥٠، فَذَكَرَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي نُسْخِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» كُلِّهَا «بِقَدْرِ»، وَأَشَارَ إِلَى رَوَايَةِ الْبَاءِ الَّتِي عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ وَصَوَّبَهَا. ثُمَّ قَالَ: وَفَسَّرَ الرُّوَاةُ وَأَهْلُ اللُّغَةِ وَالْغَرِيبُ الْبَذَرُ بِالطَّبَقِ، قَالُوا: سُمِّيَ بَدْرًا لِاسْتِدَارَتِهِ كَاسْتِدَارَةِ الْبَذَرِ.

وفي «شرح الرافعي»<sup>(١)</sup>: في الأكل مَكَّنًا، وهل كان ذلك حراماً عليه أو مكروهاً في حق الأمة، فيه وجهان أشبههما الثاني. وقال في أكل الثوم ونحوه: وهل كان حراماً عليه؟ فيه وجهان أشبههما لا، وإنما كان يمتنع منه كي لا يتأذى الملك به. انتهى. فلم يصرح الرافعي في أكل الثوم والبصل والكراث بالكراهة كما صرح به في الأكل مَكَّنًا. والماوردي قال: ومنها منعه من أكل ما تؤذي رائحته من البقول هبوط الوحي عليه<sup>(٢)</sup>. وهذا يقتضي الجزم بالتحريم، ولذلك قال القموي في «الجواهر»: وهل كان ذلك حراماً عليه؟ فيه وجهان: أحدهما - وجزم به الماوردي -: نعم، وأشبههما لا، لكنّه يُكره.

وأما الأكل مَكَّنًا، فحكى القموي في «الجواهر» عن صاحب «التلخيص»<sup>(٣)</sup> الجزم بالتحريم.

قال الخطابي: والمراد بالمُتَكَّنَى هنا: المتمكّن في جلوسه من التّربع،

(١) «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٧: ٤٣٦.

(٢) «الحاوي الكبير» ٩: ٢٩.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن أحمد، المعروف بابن القاص، الطبري الشافعي، إمام عصره، تفقّه على أبي العباس بن سريج وإنما قيل لأبيه: القاصّ؛ لأنّه دخل بلاد الدّيلم فقصّ على الناس ورغّبهم في الجهاد، وقادهم إلى الغزاة، ودخل بلاد الرّوم غازياً، فبينما هو يقصّ لحقه وجدّ وعُشية فمات رضي الله عنه. وكتابه «التلخيص» قال عنه النووي: لم يُصنّف قبله ولا بعده مثله في أسلوبه، وقد اعتنى الأصحاب بشرحه، فشرحه أبو عبد الله الحُتْن، ثم القفال، ثم صاحبه أبو علي السّنجي، وآخرون، ومن مصنفاته: «المفتاح» وكتاب «أدب القاضي». توفي بطرسوس سنة خمس وثلاثين وثلاث مئة، رحمه الله، ينظر «تهذيب الأسماء واللغات» ٢: ٢٥٣، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٣: ٥٩.

وَشِبْهُهُ الْمُعْتَمِدُ عَلَى الْوِطَاءِ، وَكُلُّ مَنْ يَسْتَوِي قَاعِدًا عَلَى وَطَاءٍ فَهُوَ مُتَكَيٍّ، وَمَعْنَاهُ: لَا أَجْلِسُ لِلْأَكْلِ جُلُوسَ مَنْ يَرِيدُ الْاِسْتِكْثَارَ مِنَ الطَّعَامِ، بَلْ أَجْلِسُ لَهُ مُسْتَوْفِرًا<sup>(١)</sup>، وَأَكُلُ قَلِيلًا<sup>(٢)</sup>.

### [المسألة الخامسة: في تحريم الخطِّ والشَّعرِ عليه ﷺ]:

وما ذَكَرَاهُ فِي تَحْرِيمِ الْخَطِّ وَالشَّعْرِ جَزَمَ بِهِ الْمَاورِدِيُّ<sup>(٣)</sup> وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَالتَّوَلَّى<sup>(٤)</sup>: وَالشَّعْرُ قَدْ نُصَّ فِي الْقُرْآنِ عَلَى تَحْرِيمِهِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٧].

وَأَمَّا الْخَطُّ فَنُصَّ فِي الْقُرْآنِ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَسْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي

(١) وَالْمُسْتَوْفِرُ: الَّذِي قَدْ رَفَعَ أَلْيَتَيْهِ وَوَضَعَ رُكْبَتَيْهِ. «اللسان»: (وفز). وَقَدْ تَحَرَّفَتْ فِي الْأَصْلِ إِلَى: «المستوقر» بِالْقَافِ قَبْلَ الزَّاي.

(٢) يَنْظُرُ: «مَعَالِمُ السَّنَنِ» لِلْخَطَّابِيِّ ٤: ٢٤٣.

(٣) وَتَمَامُ الْكَلَامِ كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ٥: «وَمَا عُدَّ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ: الْخَطُّ وَالشَّعْرُ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي الْقَوْلُ بِتَحْرِيمِهَا تَمَّ يَقُولُ: إِنَّهُ ﷺ كَانَ يُحْسِنُهَا، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ، فَقِيلَ: كَانَ يُحْسِنُهَا لَكِنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنْهَا، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ كَانَ لَا يُحْسِنُهَا»، وَيَنْظُرُ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِلْمَاورِدِيِّ ٩: ٢٩.

(٤) ابْنُ الصَّبَّاحِ: أَبُو نَصْرِ عَبْدِ السَّيِّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ، صَاحِبُ «الشَّامِلِ»، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ. وَقَدْ سَلَفَتْ تَرْجُمَتُهُ ص ٨٤.

وَالْتَوَلَّى: هُوَ أَبُو سَعْدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفُ بِالتَّوَلَّى، الشَّافِعِيُّ النِّسَابِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ «السُّمَّةِ» الَّذِي تَمَّمَ بِهِ «الْإِبَانَةَ» لِشَيْخِهِ أَبِي الْقَاسِمِ الْفُورَانِيِّ، فَجَاجَلَتْهُ الْمَيِّتَةُ عَنْ تَكْمِيلِهِ، انْتَهَى فِيهِ إِلَى الْحُدُودِ، تَوَفَّى بِبَغْدَادٍ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ. رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً. يَنْظُرُ: «سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» ١٨: ٤٦٥ و ١٨: ٥٨٥.

الحُدَيْبِيَّةِ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ، فَذَلِكَ قَوْلُ بِالْأَمْرِ، وَذَلِكَ فِي الْبَخَارِيِّ فِي (أَبْوَابِ الصُّلْحِ) فِي (بَابِ كَيْفَ يَكْتُبُ: هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ)<sup>(١)</sup>، فَأُخْرِجَ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ: فَلَمَّا كَتَبُوا الْكِتَابَ كَتَبُوا: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالُوا: لَا نُقَرُّ بِهَا، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعْنَاكَ، وَلَكِنْ أَنْتَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ»، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ: «أَمَحُ رَسُولَ اللَّهِ» فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَحْوَكُ أَبَدًا، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ فَكَتَبَ: «هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ»، الْحَدِيثُ، وَهَذَا يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُهُ بِالْأَمْرِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ أَمَرَ عَلِيًّا فَكَتَبَ؛ لِمَا رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ فِي (أَبْوَابِ الْحِزْيَةِ) عَنْ يَوْسَفَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ<sup>(٢)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْبَرَاءِ، قَالَ: فَأَخَذَ يَكْتُبُ الشَّرْطَ بَيْنَهُمَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ نَمْنَعَكَ وَلَتَابَعْنَاكَ<sup>(٣)</sup>، وَلَكِنْ اكْتُبْ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَنَا وَاللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَنَا وَاللَّهِ رَسُولُ اللَّهِ»، قَالَ: وَكَانَ لَا يَكْتُبُ، قَالَ: فَقَالَ لِعَلِيٍّ: «أَمَحُ رَسُولَ اللَّهِ» فَقَالَ عَلِيٌّ: وَاللَّهِ لَا أَحْمَاهُ أَبَدًا، قَالَ: «فَارِنِيهِ»، فَأَرَاهُ يَأْهُ فَمَحَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) برقم (٢٦٩٩).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «السَّيِّعِيُّ» وَهُوَ خَطَا ظَاهِر.

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ عَنِ الْكُشَيْبِيِّ فِي مَا ذَكَرَ الْقُسْطَلَانِي فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» ٥: ٢٤٥، وَرَوَايَةُ الْبَاقِينَ: «وَلَتَابَعْنَاكَ» بِالْمَوْحَدَةِ بَعْدَ اللَّامِ كَمَا فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ».

(٤) «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» (بَابُ الْمَصَالِحَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ وَقْتٍ مَعْلُومٍ) بِرَقْمِ (٣١٨٤).

وفي رواية البيهقي في رواية إسرائيل السابقة: فأخذ رسول الله ﷺ الكتابَ وليس يُحسِنُ يَكْتُبُ. وهذا يتعيّن نسبة تأويل «فَكْتُبَ» على معنى: «أمر»، وَنَسَبَ<sup>(١)</sup> هذه الرواية للبخاري، وهو كذلك.

ووقع في مسلم<sup>(٢)</sup> في رواية زكريّا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن البراء: فَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَمْحَاهَا، فقال عليٌّ: لا والله لا أمحأها، فقال رسول الله ﷺ: «أَرِنِي مَكَائِهَا» فأراه مَكَائِهَا فَمَحَاهَا، وكتب: ابنُ عبد الله. انتهى. وهذا أيضاً تأويله متعيّن على معنى: وكتب الكاتب، أي: عليٌّ رضي الله عنه.

قال البيهقي<sup>(٣)</sup>: وأما الحديث الذي رواه مجالد بن سعيد، قال: حدثني عون بن عبد الله، عن أبيه، قال: ما مات رسول الله ﷺ حتى كتبَ وقرأ، قال مجالد: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلشَّعْبِيِّ فقال: قد صدّق، قد سمعتُ من أصحابنا يذكرون ذلك. فهذا حديث منقطع، وفي روايته جماعة من الضعفاء والمجهولين<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) يعني البيهقي في «الكبرى» في (باب لم يكن له أن يتعلّم شعراً ولا يكتب) ٧: ٤٢، بعد أن أخرج الحديث من الطريق المذكور، وهو في «صحيح البخاري» في (باب عمرة القضاء) برقم (٤٢٥١) واللفظ المذكور عنده وليس عند البيهقي.

(٢) في (باب صلح الحُدَيْبِيَّة في الحُدَيْبِيَّة) برقم (١٧٨٣).

(٣) في «السنن الكبرى» في (باب لم يكن له أن يتعلّم شعراً ولا يكتب) ٧: ٤٢. وينظر كلام الحافظ ابن حجر في هذه المسألة «التلخيص الحبير» ٣: ١٢٦ وتوجيهه لبعض الروايات الواردة فيها.

(٤) فضلاً عن ضعف مجالد نفسه. قال عنه الحافظ في «التقريب» (٦٤٧٨): ليس بالقوي.

## [ما كتب رسول الله ﷺ ولا قرأ قبل موته]

وما ذكرناه من أنه: «إنما يتجه القول بتحريمهما ممن يقول: [إنه ﷺ] كان يُحسِنُهما، وقد اختلف فيه... إلى آخره»<sup>(١)</sup>، الخلاف في ذلك ضعيف جداً مع ما تقدّم من النصّ على عدم علم الشعر بقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩]، وعلى عدم وقوع الخطّ في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، وقد أخرج البيهقي<sup>(٢)</sup> عن الحكم بن عتيبة، عن مجاهد، عن عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ﴾ [العنكبوت: ٤٨]، قال: لم يكن رسول الله ﷺ يقرأ ولا يكتب.

ثم أخرج<sup>(٣)</sup> حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ»، والحديث في «الصحيحين»<sup>(٤)</sup>. ثم أخرج<sup>(٥)</sup> حديث البراء السابق الذي فيه، قال: وكان لا يكتب، ثم قال: رواه البخاري في «الصحيح»<sup>(٦)</sup>

(١) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٧: ٥، وما بين المعقوفين منه، وقد سلف ذكر تمام الكلام من «الروضة» قريباً ص ١٤٣ هامش (٣).

(٢) في «السنن الكبرى» في (باب لم يكن له أن يتعلّم شعراً ولا يكتب) ٧: ٤٢.

(٣) في «السنن الكبرى» في (الباب نفسه، ٧: ٤٢).

(٤) البخاري في (باب قول النبي ﷺ: «لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ» برقم (١٩١٣)، ومسلم في (باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال) برقم (١٠٨٠).

(٥) أي: البيهقي، في «الكبرى» في (الباب نفسه، ٧: ٤٢).

(٦) في (باب المصالحة على ثلاثة أيام، أو وقت معلوم) برقم (٣١٨٤).

عن أحمد بن عثمان الأودي. وأخرجه مسلم<sup>(١)</sup> من حديث زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق بمعناه. وأخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، وقال في الحديث: فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب، وليس يُحسَنُ يَكْتُب. ثم أخرجه<sup>(٣)</sup> بسنده إلى عبيد الله بن موسى. انتهى.

فقد اتَّفَق ابنُ عباسٍ والبراءُ الذي حديثُهُ في «الصَّحَّاحِينَ» على أنه كان لا يَكْتُبُ، وحديثُ ابنِ عمرَ أيضاً دالٌّ على ذلك، والخلافُ في ذلك حكاؤه البَغَوِيُّ في «التهذيب»<sup>(٤)</sup>، فقال: وقيل: كان يُحسِنُ الخطَّ ولا يَكْتُبُ، ويُحسِنُ الشَّعَرَ ولا يقولُهُ، والأصحُّ أنه كان لا يُحسِنُهَا، ولكن كان يُمَيِّزُ بينَ جيِّدِ الشَّعَرِ ورَدِيئِهِ. انتهى. والقولُ بأنه كان يُحسِنُ الشَّعَرَ غلطٌ عظيمٌ من قائلِهِ مخالفٌ لنصِّ القرآنِ.

### [المسألة السادسة: في تحريم نزع لَأَمَّتِهِ ﷺ]

#### إذا لَبَسَهَا للحرب: ]

وما ذكرَاهُ من أنه «كان يَحْرُمُ عليه إذا لبسَ لَأَمَّتَهُ أن ينزعَهَا حتى يلقى

(١) في (باب صلح الحُدَيْيَةِ في الحُدَيْيَةِ) برقم (١٧٨٣).

(٢) في (باب عمرة القضاء) برقم (٤٢٥١).

(٣) يعني: البيهقي في «السنن الكبرى» في الباب نفسه ٧: ٤٢.

(٤) يعني: «التهذيب في الفقه» له ٥: ٢١٧، ونقله عنه أيضاً الحافظ ابن حجر في «التلخيص

الْعَدُوُّ»<sup>(١)</sup>، أخرجهُ البيهقي<sup>(٢)</sup> أولاً من حديث ابنِ لَهِيعَةَ، عن أبي الأسود، عن عروة في ذِكْرِ قِصَّةِ أَحَدٍ وإِشارةِ النَّبِيِّ ﷺ على المسلمين بِالْمُكْثِ في المَدِينَةِ، وأنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ أَبَوْا إِلَّا الْخُرُوجَ إِلَى الْعَدُوِّ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ، وَعَظَ النَّاسَ وَذَكَرَهُمْ وَأَمَرَهُمْ بِالْجِدِّ وَالْاجْتِهَادِ، ثُمَّ انْصَرَفَ مِنْ خُطْبَتِهِ وَصَلَاتِهِ فِدَعَا بِأَمَّتِهِ فَلَبَسَهَا، ثُمَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ بِالْخُرُوجِ، فَلَمَّا أَبْصَرَ ذَلِكَ رَجُلًا مِنْ ذَوِي الرَّأْيِ قَالُوا: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَمُكُّثَ بِالْمَدِينَةِ، فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْنَا الْعَدُوُّ قَاتَلْنَاهُمْ فِي الْأَزَقَّةِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِاللَّهِ وَبِمَا نُرِيدُ، وَيَأْتِيهِ الْوَحْيُ مِنَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اشْخَصْنَاهُ، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَنْمُكُّثُ كَمَا أَمَرْتَنَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ إِذَا أَخَذَ لَأَمَّةِ الْحَرْبِ، وَأَذَّنَ فِي النَّاسِ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْعَدُوِّ أَنْ يَرْجِعَ حَتَّى يُقَاتَلَ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ: وَهَكَذَا رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ شَيْوَخِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَغَازِي، وَهُوَ عَامٌّ فِي أَهْلِ الْمَغَازِي، وَإِنْ كَانَ مُنْقَطِعًا، وَقَدْ كَتَبْنَاهُ مُوَصُولًا بِإِسْنَادٍ حَسَنِ.

(١) وتام الكلام كما في «الرَّوْضَةُ» ٧: ٥: «وكان يَحْرُمُ عَلَيْهِ ﷺ إِذَا لَبَسَ لَأَمَّتَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا حَتَّى يَلْقَى الْعَدُوَّ وَيُقَاتَلَ، وَقِيلَ: كَانَ مَكْرُوهًا لَا مُحَرَّمًا، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ. وَقِيلَ: بَنَاءٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتَدَبَّعُ تَطَوُّعًا إِلَّا لَزِمَتْهُ إِتْمَامُهُ».

(٢) في «السنن الكبرى» في (باب لم يكن له إذا لبس لأَمَّتَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا حَتَّى يَلْقَى الْعَدُوَّ وَلَوْ بِنَفْسِهِ) ٧: ٤٠، ٤١.

وأخرجه أحمد في «المستد» (١٤٧٨٧)، والدارمي في «سننه» (٢١٥٩) من طريق حماد ابن سلمة عن أبي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَيُنْظَرُ تَمَامُ تَحْرِيجِهِ فِي: «التلخيص الحبير» للحافظ ابن حجر ٣: ١٢٩.



فأخرج من طريق الحاكم بإسناده إلى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، قال: تَنَقَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِيقَهُ ذَا الْقَعَارِ يَوْمَ بَدْرٍ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا جَاءَهُ الْمُشْرِكُونَ يَوْمَ أُحُدٍ كَانَ رَأْيُهُ أَنْ يُقِيمَ بِالْمَدِينَةِ فَيَقَاتِلَهُمْ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ نَاسٌ لَمْ يَكُونُوا شَهِدُوا بَدْرًا: تَخْرُجْ بَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْهِمْ فَنَقَاتِلُهُمْ بِأُحُدٍ. وَرَجَوْا أَنْ يُصِيبُوا مِنَ الْفُضَيْلَةِ مَا أَصَابَ أَهْلَ بَدْرٍ، فَمَا زَالُوا حَتَّى لَبَسَ أَدَاتَهُ، ثُمَّ نَدِمُوا وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقِمْ فَالرُّؤْيَى رَأْيُكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَنْبَغِي لَنَبِيِّ أَنْ يَضَعَ أَدَاتَهُ بَعْدَ أَنْ لَبَسَهَا حَتَّى يَحْكَمَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوِّهِ». انتهى.

وهذا قد يقرر دليلاً من جهة المعنى بما قدّمناه في المُصَابَرَةِ من أن نَزَعَ اللّامَةَ بَعْدَ لُبْسِهَا جُبْنَ عَنِ الْقِتَالِ، وذلك من صَعْفِ اليَقِينِ، وهو غيرُ جائزٍ على الأنبياء.

وما ذكرناه من الوجه الصّائر إلى أنه «كان مكروهاً لا محرماً»<sup>(١)</sup> حكاة الإمام في «النهاية»<sup>(٢)</sup>، فقال بعد ذكر التحريم: وذكر الشيخ أبو علي<sup>(٣)</sup>: أن

(١) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٧: ٥، وسلف ذكر تمام الكلام في هذا في أول هذه المسألة.

(٢) «نهاية المطلب في دراية المذهب» لإمام الحرمين الجويني ١٢: ١٤.

(٣) يعني: الشيخ أبا علي السنجي. وهو الحسين بن شعيب المروزي، فقيه عصره، وعالم خراسان، وهو أول من جمع بين طريقتي العراق وخراسان، وهو والقاضي حسين أنجب تلامذة أبي بكر القفال، وهو أكبر أصحابه، فقد تفقه على شيخ العراقيين الشيخ أبي حامد ببغداد، وعلى شيخ الخراسانيين القفال بمرو، وهو أخص به. وصنف «شرح المختصر» =

مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ رَأَى ذَلِكَ مَكْرُوهاً فِي حَقِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَرَهُ مُحَرَّماً، وَهَذَا بَعِيدٌ غَيْرُ مَوْثُوقٍ بِهِ. انْتَهَى.

وَذَكَرَ الْمَاوَرْدِيُّ<sup>(١)</sup> هَذَا فِيما خُصَّ بِهِ مِنَ الْفَرَائِضِ، فَقَالَ: وَمِنْهَا إِذَا لَبَسَ لَأَمَةً سَلَاحَهُ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ لِقَاءِ عَدُوِّهِ. وَكَذَلِكَ جَزَمَ بِالْتَحْرِيمِ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي «الشَّامِلِ»، وَالْمَتَوَلَّى فِي «السَّمَةِ»، وَمَا ذَكَرَهُ فِي «الرَّوْضَةِ»<sup>(٢)</sup> مِنْ قَوْلِهِ: «وَقِيلَ: بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا يَبْتَدِئُ تَطَوُّعاً إِلَّا لَزِمَهُ إِتِمَامُهُ» عِبَارَةٌ غَيْرُ وَافِيَةٍ بِمَرَادِ الرَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الرَّافِعِيِّ: وَقِيلَ: بَنَى عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَبْتَدِئُ تَطَوُّعاً إِلَّا لَزِمَهُ إِتِمَامُهُ<sup>(٣)</sup>. فَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ بَنَى عَلَى تَحْرِيمِ نَزْعِ لَأَمَتِهِ حَتَّى يَقَاتِلَ، أَنَّهُ يَلْزِمُهُ إِتِمَامُ التَّطَوُّعَاتِ، وَالَّذِي فِي «الرَّوْضَةِ» يَقْتَضِي أَنَّ الْقَوْلَ بِالْتَحْرِيمِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَلْزِمُهُ إِتِمَامُ التَّطَوُّعَاتِ، وَهُوَ عَكْسُ مَا فِي الرَّافِعِيِّ، وَهَذَا الَّذِي فِي الرَّافِعِيِّ أَخَذَهُ مِنَ «التَّهْذِيبِ»<sup>(٤)</sup> وَلَفْظُهُ: وَكَانَ يَلْزِمُهُ بَلْبُسُ اللَّأَمَةِ مَا يَلْزَمُ غَيْرَهُ بِالتَّقَاءِ الزَّخْفَيْنِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَرْبِ أَحَدٍ: «لَا يَنْبَغِي لَنَبِيِّ إِذَا

= وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ بِالْمَذْهَبِ الْكَبِيرِ وَ«شرح تلخيص» ابن القاص. توفي سنة سبع وعشرين وأربع مئة. وقيل: سنة ثلاثين. له ترجمة في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٥٢٦: ١٧، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ٢٠٧، ٢٠٨.

(١) فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» ٩: ٢٩.

(٢) «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ وَعَمْدَةُ الْمُفْتِينَ» ٧: ٥.

(٣) وَهَذَا اللَّفْظُ بَعِينُهُ هُوَ الَّذِي فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ٥. وَأَمَّا لَفْظُهُ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ كَمَا فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «فَتْحِ الْعَزِيزِ» ٧: ٤١ فَهُوَ «وَقَدْ قِيلَ بِنَاءٌ عَلَيْهِ: إِنَّهُ كَانَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَا يَبْتَدِئُ تَطَوُّعاً إِلَّا لَزِمَهُ إِتِمَامُهُ».

(٤) «التَّهْذِيبُ» لِلْبَغَوِيِّ ٥: ٢١٧.

لَيْسَ لِأَمَّتِهِ أَنْ يَضَعَهَا حَتَّى يَقَاتِلَ»، وقيل: على هذا المعنى كان لا يبتدئ تطوعاً إلا لزِمَهُ إتمامه. انتهى.

ويقال على البغوي والرافعي: الجهادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ. وقد حكى الرافعي وجهاً أنه كان في عهد النبي ﷺ فَرَضَ عَيْنٍ، ولكنه مردود، بل إذا دَخَلَتِ الْكُفَّارُ إِلَى بَلَدِ الْإِسْلَامِ يَكُونُ فَرَضٌ عَيْنٍ، وهم قد دخلوا بَلَدَ الْإِسْلَامِ فِي غَزْوَةِ أَحَدٍ، فَكَيْفَ سَمِّيَاهُ تَطَوُّعاً؟ فكان صوابُ العبارة أن يقولوا: وقيل بنى عليه أنه لا يبتدئ فرض كفاية إلا لَزِمَهُ إتمامه، وقد حَكَوْا وَجْهَيْنِ فِي الشَّارِعِ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَتَعَلَّمَ الْعِلْمُ، وَصَحَّحَا فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ لُزُومَهَا بِالشَّرْعِ فِيهَا، يَعْنِي بِالْإِحْرَامِ، وَصَحَّحَا فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْإِتْمَامُ، وَقَالَا عَنِ الْغَزَالِيِّ: إِنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْعِلْمَ وَسَائِرَ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ لَا يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ.

### [المسألة السابعة: في تحريم مد العين عليه ﷺ]

#### إلى ما مُتَّعَ بِهِ غَيْرُهُ

وَأَمَّا تَحْرِيمُ مَدِّ الْعَيْنِ إِلَى مَا مُتَّعَ بِهِ النَّاسُ<sup>(١)</sup>، فَهُوَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنْ الْأَمْثَالِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ \* لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾ [الحجر: ٨٧-٨٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقَ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٣١]، هَذَا النَّهْيُ يُرَادُّ بِهِ الدَّوَامُ وَالِاسْتِمْرَارُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى زَهْرَةِ

(١) وتمام الكلام كما في «روضة الطالبين» ٧: ٥: «وكان يحرم عليه ﷺ مد العين إلى ما مُتَّعَ بِهِ النَّاسُ».

الدُّنيا أصلاً. وقد أخرج البيهقي في باب ما أمره الله تعالى به من اختيار الآخرة على الأولى، ولا يَمُدُّ عينيه إلى زهرة الحياة الدنيا<sup>(١)</sup>، فقال: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ﴾ [طه: ١٣١] الآية، بإسناده من طريق الحاكم إلى زهير بن حرب، قال: حدثنا عمر بن يونس، قال: حدثنا عكرمة بن عمار، قال: حدثني أبو زميل سَمَاكُ الحَنَفِيُّ، قال: حدثني عبد الله بن عباس، قال: حدثني عمر بن الخطاب؛ فذكر الحديث في اعتزال النبي ﷺ نساءه، قال: فدخلتُ على رسول الله ﷺ وهو مُضْطَجِعٌ على حَصِيرٍ، فجلستُ، فإذا عليه إزاره وليس عليه غيره، وإذا الحَصِيرُ قد أُثِّرَ في جنبه. فنظرتُ في خِزَانَةِ رسولِ الله ﷺ فإذا أنا بقبْضَةٍ من شعير نحو الصَّاع ومثلها قَرْظٌ<sup>(٢)</sup> في ناحية العُرْفَةِ، وإذا أَفِيقٌ<sup>(٣)</sup> مُعَلَّقٌ، قال: فابتدرتُ عيناى، فقال: «ما يُبْكِيكَ يا ابنَ الخطاب؟»، قلتُ: يا نبيَّ الله، وما لي لا أبكي وهذا الحَصِيرُ قد أُثِّرَ في جَنَبِكَ، وهذه خِزَانَتُكَ لا أرى فيها إلَّا ما أرى، وذلك قِصْرٌ وكِسْرٌ في الثَّمارِ والأنهار، وأنتَ رسولُ الله وصفوته، وهذه خِزَانَتُكَ، فقال: «يا ابنَ الخطاب، ألا ترَضَى أن تكونَ لنا الآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟»، قلتُ: بلى، وذكر الحديث.

قال: رواه مسلمٌ في «الصحيح»<sup>(٤)</sup> عن زهير بن حرب، ثم قال:

(١) في «السنن الكبرى» في الباب المذكور ٤٦: ٧.

(٢) والقَرْظُ: وَرَقُ السَّلَمِ يُدْبَغُ به الأَدَمُ. «اللسان»: (قرظ).

(٣) والأَفِيقُ: الجِلْدُ أو الأديم إذا فُرِغَ من دِباغِهِ. «العين» ٥: ٢٢٧.

(٤) في (باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخييرهنَّ، وقوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾

[التحريم: ٤] برقم (١٤٧٩) (٣٣).

وأخرجاه<sup>(١)</sup> من حديث عبيد الله بن عبد الله - يعني ابن أبي ثور - عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ في هذه القصة: «أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا».

ثم أخرج<sup>(٢)</sup> من طريق يونس، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لو أن لي مثل أحد ذهباً ما سررتني أن يأتي علي ثلاث ليالٍ وعندي منه شيء، إلا شيء أرصده لدين»، قال: أخرجه البخاري في «الصحيح»<sup>(٣)</sup> من حديث يونس.

وأخرج<sup>(٤)</sup> من طريق أبي أسامة، عن الأعمش، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً»، قال: رواه مسلم في «الصحيح»<sup>(٥)</sup> عن أبي سعيد الأشج، عن أبي أسامة.

(١) البخاري في (باب الغرفة والعُلَّة المُشرقة وغير المُشرقة في السُّطوح وغيرها) برقم (٢٤٦٨)، ومسلم في (باب الإيلاء واعتزال النساء وتخيرهن، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ

تَظَهَّرَ عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤]) برقم (١٤٧٩) (٣٤).

(٢) يعني: البيهقي في «الكبرى» في الباب نفسه ٤٦: ٧.

(٣) في موضعين من «صحيحه»، الأول: في (باب أداء الدين) برقم (٢٣٨٩)، والثاني: في (باب قول النبي ﷺ: «ما أحبُّ أن لي مثل أحد ذهباً» برقم (٦٤٤٥).

(٤) يعني: البيهقي في «الكبرى» في (باب الدليل على أن أزواجه ﷺ من أهل بيته في الصلاة عليهن) ٢: ١٥٠.

(٥) في كتاب الزهد والرفائق، برقم (١٠٥٥) (١٩) بلفظ: «كفافاً» بدل: «قوتاً».

وأخرجاه<sup>(١)</sup> من حديث فضيل بن غزوان، عن عُمارة. وأخرج أحاديث كثيرة في معيشة النبي ﷺ دالة كلُّها على اختياره الآخرة على الدنيا.

### [المسألة الثامنة: أنه يَحْرُمُ عليه ﷺ خائنة الأعين:]

وأما تحريمُ خائنةِ الأعين<sup>(٢)</sup>، فقد أخرج البيهقي<sup>(٣)</sup> في (باب ما حرّم عليه من خائنةِ الأعينِ دونَ المَكيدةِ في الحربِ) بإسناده عن أسباطِ بنِ نضرِ الهمداني، قال: رَعمَ السُّديُّ عن مصعبِ بنِ سعدٍ، عن أبيه، قال: لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ، أَمَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ إِلَّا أَرْبَعَةً نَفَرٍ وَامْرَأَتَيْنِ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ؛ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ فَإِنَّهُ اخْتَبَأَ عِنْدَ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ إِلَى الْبَيْعَةِ جَاءَ بِهِ حَتَّى أَوْفَقَهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَايَعُ عَبْدَ اللَّهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَنَظَرَ إِلَيْهِ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَأْبَى، فَبَايَعَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «أَمَا فِيكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ يَقُومُ إِلَى هَذَا حَيْثُ رَأَيْتُ قَدْ كَفَفْتُ يَدَيَّ عَنْ بَيْعَتِهِ فَيَقْتُلُهُ؟»، قَالُوا: مَا يُدْرِينَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا فِي نَفْسِكَ، هَلَّا أَوْمَأْتَ إِلَيْنَا بِعَيْنَيْكَ، قَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِنَبِيِّ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ».

(١) البخاري في (باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه وتخليهم من الدنيا) برقم (٦٤٦٠)، ومسلم في كتاب الزهد والرقائق، برقم (١٠٥٥) (١٨).

(٢) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ٥ «ويَحْرُمُ عليه خائنةِ الأعينِ، وهي الإيذاء إلى مُباحٍ من قَتْلٍ أو ضَرْبٍ على خلافِ ما يُظْهَرُهُ ويُشْعِرُهُ به الحال».

(٣) في «السنن الكبرى» ٧: ٤٠.

وهذا الحديث قد أخرجه أبو داود في «سُنَّته» في الجهاد<sup>(١)</sup>، وأخرجه أيضاً البزار في «مُسْنَدَه»<sup>(٢)</sup>، فيما روى السُّدِّي، عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، كلاهما من طريق أحمد بن المفضل، قال: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ فَذَكَرَهُ، وهي الطريقُ التي أخرَجَها منه البيهقي، وقال البزارُ فيه: قالوا: يا رسولَ الله، لَوْ أومأتَ إلينا بعَيْنِكَ، فقال: «إِنَّه لا ينبغي لِنبيٍّ أن تكونَ له خائِنَةُ الأَعْيُنِ»، قال: هذا الحديث لا نعلمُه يُروى بهذا اللَّفظِ إلَّا عن سعدٍ، بهذا الإسنادِ.

وفي «طبقات ابن سعد»<sup>(٣)</sup> في غزوة الفتح: أخبرنا عَفَّانُ بنُ مسلم، قال: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بنُ سلمة، عن عليِّ بنِ زيد، عن سعيد بنِ المسيَّب أن النبي ﷺ أمرَ بِقَتْلِ ابنِ أبي سَرحَ يومَ الفتحِ وابنِ الزُّبَيْرِ، وابنِ خَطْلٍ؛ أمَّا ابنُ خَطْلٍ فأتاه أبو بَرزة وهو متعلِّقٌ بأستارِ الكعبةِ فبَقَرَ بطنَه، وكانَ رجلٌ من الأنصارِ قد نَذَرَ إنْ رأى ابنَ أبي سَرحَ أن يقتلَه، فجاءَ عثمانُ وكانَ أخاه من الرِّضاعة، فشفَعَ له إلى النبي ﷺ وقد أخذ الأنصاريُّ بقائمِ السيفِ ينتظرُ النبيَّ متى يَوْمِيءُ إليه أن يقتلَه، فشفَعَ له عثمانُ حتَّى تَرَكَه، ثم قال رسولُ الله ﷺ

(١) في (باب قتل الأسير ولا يُعرض عليه الإسلام) برقم (٢٦٨٣) وهو عنده في كتاب الحدود، في (باب الحكم فيمن ارتد) برقم (٤٣٥٩) وهو عند النسائي في «المجتبى» في (باب الحكم في المرتد) برقم (٤٠٦٧)، وفي «الكبرى» (٣٥١٦) عن القاسم بن زكريا ابن دينار، عن أحمد بن المفضل به، وهو حديث صحيح.

(٢) برقم (١١٥١).

(٣) «الطبقات الكبرى» ٢: ١٤١.

للأنصاري: «هَلَّا وَفَيْتَ بِنَذْرِكَ؟» فقال: يا رسول الله، وضعتُ يدي على قائم السيفِ أنتظرُ متى تُومئُ فأقتله، فقال النبي ﷺ: «الإيأاءُ خيانةٌ، ليس لِنبيٍّ أن يُومئَ». انتهى. وهذا مرسل، وفي إسناده عليُّ بنُ زيد - وهو ابن جُدعان - وهو ضعيفٌ كما سبق.

وفي «دلائل النبوة»<sup>(١)</sup> للبيهقي عن قتادة، عن أنس، قال: أَمَنَ رسولُ الله ﷺ الناسَ يومَ فتحِ مَكَّةَ إلَّا أربعةً من الناسِ: عبدُ العزى بنُ خطَل، ومقيسُ ابنِ صُبابة، وعبدُ الله ابنُ سعدِ بنِ أبي سَرح، وأُمُّ سارَةَ، فأما عبدُ العزى بنُ خطَل فإنه قُتِلَ وهو آخِذٌ بأستارِ الكعبة، قال: ونَذَرَ رجلٌ من الأنصارِ أن يقتَلَ عبدَ الله بنَ سعدٍ إذا رآه، وكان أخا عثمانَ من الرِّضاعة، فأتى به رسولُ الله ﷺ يشفعُ له، فلَمَّا بَصُرَ به الأنصاريُّ اشتَمَلَ على السَّيفِ، ثم أتاَهُ فوجدَهُ في حلقةِ النبي ﷺ، فجَعَلَ الأنصاريُّ يتردَّد، ويكرهُ أن يَقْدَمَ عليه؛ لأنَّهُ في حلقةِ النبي ﷺ، فبَسَطَ النبي ﷺ يدهُ فبايَعَهُ، ثم قال للأنصاري: «قد انتظرتُكَ أن تُوفِّيَ نَذْرَكَ»، قال: يا رسولَ الله هَبْتُكَ، أفلا أَوْمَضْتُ<sup>(٢)</sup> إليّ، قال: «إنَّهُ ليس لِنبيٍّ أن يُومِضَ».

(١) في (باب مَنْ أَمَرَ رسولُ الله ﷺ بقتله يومَ فتحِ مَكَّةَ ولم يدخل فيما عقد من الأمان) ٦٠: ٥.

(٢) أَوْمَضْتُ: أي هَلَّا أَشْرَتَ إليّ إشارةً خفيفةً. يقال: أَوْمَضَ البَرْقُ، وَوَمَضَ إيماضاً وَوَمِضاً: إذا لمعَ لمعاً خفياً ولم يعترض. «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٥: ٢٣٠. ووقع في المطبوع من «الدلائل»: «أَوْمَات» وكلا الكلمتين جاءت بها المصادر، ينظر: «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي ٢: ١٣٠.



ورأيتُ في كتاب «مِرآة الزمان»<sup>(١)</sup> لِسَبْطِ ابْنِ الْجُوزِيِّ: أَنَّ الَّذِي قَالَ فِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَّا أَوْمَأَتَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ لِنَبِيِّ خَائِنَةٍ الْأَعْيُنِ» هُوَ عَبَادُ بْنُ بَشِيرٍ، وَقِيلَ: عَمْرُ ابْنُ الْخَطَّابِ. انْتَهَى. وَالظَّاهِرُ أَنَّ عَبَادَ بْنَ بَشِيرٍ هُوَ النَّاذِرُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ، وَمُرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

### [المسألة التاسعة: القول فيما قيل

#### بتحريم أن يَخْدَعَ ﷺ في الحرب:]

وما ذَكَرَاهُ<sup>(٢)</sup> عَنْ صَاحِبِ «التَّلْخِصِ» مِنْ أَنَّهُ «لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَخْدَعَ فِي الْحَرْبِ»، قَدْ أَشَارَ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٣)</sup> فِي التَّرْجُمَةِ إِلَى الرَّدِّ عَلَيْهِ، فَقَالَ: دُونَ الْمَكِيدَةِ فِي الْحَرْبِ.

وَأَخْرَجَ<sup>(٤)</sup> مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ

(١) ص ١٦٤.

(٢) يَعْنِي: الْإِمَامَيْنِ الرَّافِعِيَّ فِي «فَتْحِ الْعَزِيزِ بِشَرْحِ الْوَجِيزِ» ٧: ٤٤٢، وَالنُّوْيِيَّ كَمَا فِي «رُوضَةِ الطَّالِبِينَ» ٧: ٦، وَصَاحِبِ «التَّلْخِصِ» فِي الْفُرُوعِ، هُوَ أَحَدُ ابْنِ أَبِي أَحَدٍ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْقَاصِّ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيِّ، وَقَدْ سَلَفَتْ تَرْجُمَتُهُ وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مَرَارًا، وَمَا نَقَلَهُ عَنْهَا أَعْقَبَهُ الرَّافِعِيُّ بِالْقَوْلِ: «وَخَالَفَهُ الْمُعْظَمُ»، بَيْنَمَا قَالَ النُّوْيِيُّ: وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ.

(٣) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٧: ٤٠. وَنَحْوُ ذَلِكَ ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» ٣: ١٣١ فَقَالَ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ قَوْلَ الرَّافِعِيِّ عَنْ صَاحِبِ «التَّلْخِصِ»: مَرْدُودٌ بِهَا اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «الْحَرْبُ خَدْعَةٌ».

(٤) أَيِ: الْبَيْهَقِيِّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» فِي (بَابِ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ مِنْ خَائِنَةِ الْأَعْيُنِ دُونَ الْمَكِيدَةِ فِي الْحَرْبِ) ٧: ٤٠.

ابن عبد الله، عن النبي ﷺ، أنه قال: «الحَرْبُ خَدْعَةٌ»، وقال: رواه البخاري<sup>(١)</sup> عن صدقة بن الفضل، ورواه مسلم عن علي بن حُجر، وزهير<sup>(٢)</sup>، كلهم عن ابن عُيينة.

ثم أخرج<sup>(٣)</sup> حديث كعب بن مالك حين تخلف عن رسول الله ﷺ، فذكر الحديث، قال: ولم يكن رسول الله ﷺ يريد غزوة يغزوها إلا ورىٰ بغيرها، رواه البخاري ومسلم<sup>(٤)</sup>.

ثم أخرج<sup>(٥)</sup> من طريق سفيان بن عُيينة، عن عمرو، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ؟»، فقال محمد بن مسلمة: يا رسول الله، أتحبُّ أن أقتله؟ قال: «نعم»، قال: فأذن لي فأقول، قال: «قَدْ أَذْنُتُ لَكَ» فذكر القصة في احتياله في قتل كعب بن الأشرف، قال: فَلَمَّا اسْتَمَكَّنَ مِنْهُ قَتَلُوهُ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ، فقال رسول الله ﷺ: «الْحَرْبُ خَدْعَةٌ».

---

(١) في (باب الحرب خدعة) برقم (٣٠٣٠).

(٢) وهو ابن حرب، وعن عمرو الناقد أيضاً، ثلاثهم عن ابن عُيينة، في «صحيحه» في (باب جواز الخداع في الحرب) برقم (١٧٣٩).

(٣) يعني: البيهقي في «الكبرى» ٩: ١٥٠.

(٤) البخاري في (باب مَنْ أَرَادَ غَزْوَةً فَوَرَىٰ بِغَيْرِهَا، وَمَنْ أَحَبَّ الْخُرُوجَ يَوْمَ الْخُمَيْسِ) برقم (٢٩٤٧) و(٢٩٤٨)، ومسلم في (باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه) برقم (٢٧٦٩).

(٥) في «السنن الكبرى» في (باب ما حرّم عليه من خائنة الأعين دون المكيدة في الحرب) ٤٠: ٧.

قال: أخرجاه في «الصحيح»<sup>(١)</sup> من حديث ابن عُيَيْنَةَ، وهذه الزيادة في قوله: فقال رسولُ الله ﷺ: «الحربُ خَدْعَةٌ»، ليست في «الصحيحين» مجموعة مع ما قبلها، إنَّما الذي في البخاري: فلَمَّا اسْتَمَكَنَ منه قال: دُونَكُمْ، فقتلوه، ثم أتوا النبي ﷺ فأخبروه. وفي مسلم قال: فاستمكَنَ من رأسه، ثم قال: دُونَكُمْ، قال: فقتلوه.

فالمرادُ حينئذٍ أصلُ الحديث، فأما هذا اللَّفْظُ وهو قوله: «الحربُ خَدْعَةٌ»، فقد تقدَّم أنَّها أخرجاه مقتطعا عن هذه القصَّة من حديثِ سفيان، عن عمرو، عن جابر.

### [المسألة العاشرة: فيما قيل: إنه يحرم عليه ﷺ]

أن يصليَ على مَنْ عليه دَيْنٌ:]

وما ذكره عن «الجرَّانيات» من الخلاف في «أنه هل كان له أن يصليَ على مَنْ عليه دَيْنٌ؟»<sup>(٢)</sup> يُقالُ عليه الذي في الأحاديثِ إنَّما هو عدَمُ الوقوع، وذلك لا يدلُّ على أنه كان محرَّماً، وقال البيهقيُّ في «السُّنن»<sup>(٣)</sup>: (باب كان لا يصلي على مَنْ عليه دَيْنٌ، ثم نُسخ).

وأخرج<sup>(٤)</sup> الحديث السابق عن رواية «الصَّحيحين» في قضاء دَيْنٍ

(١) البخاري في (باب قتل كعب بن الأشرف) برقم (٤٠٣٧)، ومسلم في (باب قتل كعب ابن الأشرف طاغوت اليهود) برقم (١٨٠١).

(٢) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٦: ٧.

(٣) في «السُّنن الكبرى» ٧: ٥٣.

(٤) المصدر السابق ٧: ٥٣.

الْمَيِّتِ الْمُعْسِرِ الْمُسْلِمِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمَتَوَفَّى، عَلَيْهِ الدِّينُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟»، فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً، صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ، قَامَ فَقَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تَوَفَّى مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَتَرَكَ دِينًا فَعَلِيَ قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَا لَهُ فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ». انتهى.

وقد جاء بمعنى حديث أبي هريرة عن امتناعه من الصلاة على مَنْ عليه دين، ولا ضامن له ولا وفاء عن أبي قتادة في الترمذي وابن ماجه<sup>(١)</sup>، وجابر ابن عبد الله في أبي داود<sup>(٢)</sup>، وقد تقدّم، وسلمة بن الأكوع في «صحيح البخاري» من ثلاثياته<sup>(٣)</sup> عن أبي عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عنه، وأسماء بنت يزيد في «الطبراني الكبير»<sup>(٤)</sup>، وذكر ذلك الترمذي بعد سياق حديث أبي قتادة الذي فيه الضمان<sup>(٥)</sup>.

وقد روي ذلك أيضاً عن أبي سعيد الخدري، رواه البيهقي في «السنن

(١) الترمذي في (باب ما جاء في الصلاة على المديون) برقم (١٠٦٩)، وابن ماجه في (باب الكفالة) برقم (٢٤٠٧).

(٢) في «السنن» في (باب في التشديد في الدين) برقم (٣٣٤٣).

(٣) والثلاثيات: هي الأحاديث التي فيها بين المصنف وبين رسول الله ﷺ ثلاثة من رجال الإسناد. وللحافظ ابن حجر جزء أطلق عليه «ثلاثيات البخاري» عدّه فيه ما ينيف عن عشرين حديثاً، وهذا الحديث منها، أخرجه في (باب مَنْ تَكْفَل عَنْ مَيِّت دِيناً، فليس له أن يرجع) برقم (٢٢٩٥).

(٤) ١٨٤: ٢ (٤٦٦).

(٥) بإثر الحديث (١٠٦٩) وقد سلف تخريجه قريباً.

الكبير»<sup>(١)</sup> بإسنادٍ ضعيفٍ، ومن طريق ابنِ عمرَ رواه الطبرانيُّ في «الأوسط»<sup>(٢)</sup>، لكن في إسناده ضَعْفٌ، ومن طريق أبي أُمَامَةَ رواه الطبرانيُّ في «الكبير»<sup>(٣)</sup>، والضامِنُ مُبْهَمٌ في بعض الأحاديث، وفي بعضها بتَّعِينِ أبي قتادة، وفي حديثِ أبي سعيدٍ الخُدْريِّ أَنَّ الضامِنَ عليٌّ، وكلُّ ذلك لا يدلُّ على التَّحريمِ، فالأظهرُ الجواز، لكنَّه كان يَمْتَنِعُ من ذلك.

وقيل في امتناعه من ذلك: أنه تأديبٌ للأحياء؛ لئلا يَسْتَأْكِلُوا أموالَ الناسِ فتَذْهَبَ، قيل: وهذه عقوبةٌ في أمورِ الدِّينِ أصلُها المال، فلمَّا جازَ أن يُعاقَبَ في طريقِ دينه على سبيلِ المالِ، جازَ أن يُعاقَبَ في المالِ على سبيلِ الدِّينِ كما توعَّدَ ﷺ مَنْ لم يَخْرُجْ إلى المسجدِ أن يُحْرِقَ بَيْتَهُ، يعني: وقد انتسخ الأُمْران، انتهى<sup>(٤)</sup>.

وأبعدَ بعضُهم فقال: إنَّه إنَّما كان يَمْتَنِعُ من دَيْنٍ غيرِ جائزٍ. وروى الحازميُّ في «الناسخ والمنسوخ»<sup>(٥)</sup> وقال: إنَّه غير محفوظٍ من حديثِ حسينِ

(١) في (باب وجوب الحق بالضمان) ٦: ٧٣، وفي إسناده عُبيد الله بن الوليد الوصافي، أبو إسحاق الكوفي، ضَعَفَهُ أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم، وقال عنه النسائي: متروك الحديث، وشيخه عطية بن سعد العوفي ضعيف. ينظر: «تهذيب الكمال» ١٩: ١٧٥.

(٢) برقم (٣٤٦٩)، وفي إسناده حكيم بن نافع، قال عنه أبو زُرْعَةَ كما في «لسان الميزان» ٢: ٣٤٤ ليس بشيء، وعن أبي حاتم: ضعيف، منكر الحديث.

(٣) ٨: ١٠٥ و(٧٥٠٦) و(٧٥٠٨).

(٤) قاله ابن بطلان في «شرح صحيح البخاري» له ٦: ٤٢١، ونقل بعضه عنه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الخبير» ٣: ١٣١.

(٥) المسمَّى بـ«الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» ص ١٢٨، وقال بإثْرِهِ: هذا الحديث بهذا السِّياق غير محفوظٍ، وهو جيّدٌ في باب المتابعات.

ابن قيس، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ لا يُصلي على مَنْ ماتَ وعليه دين، فمات رجلٌ من الأنصار، فقال النبي ﷺ: «أَعْلَيْهِ دَيْنٌ؟» قالوا: نعم، فقال: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فنزل جبريلُ فقال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يقولُ: إِنَّمَا الظَّالِمُ عِنْدِي فِي الدُّيُونِ الَّتِي حُمِلَتْ فِي الْبَغْيِ وَالْإِسْرَافِ وَالْمَعْصِيَةِ، فَأَمَّا الْمُتَعَفِّفُ ذُو الْعِيَالِ فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ أُوَدِّيَ عَنْهُ، فَصَلُّوا عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وقال بعد ذلك: «مَنْ تَرَكَ ضِيَاعاً أَوْ دِيناً فَلَيٌّْ عَلَيَّ، وَمَنْ تَرَكَ مِرَاثاً فَلَا هِلَهَ»، وصَلَّى ﷺ عليه.

### [المسألة الحادية عشرة: في صلاة النبي ﷺ]

على مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مَعَ وُجُودِ الضَّامِنِ:]

وما ذَكَرَاهُ مِنَ الْوَجْهَيْنِ فِي أَنَّهُ «هَلْ كَانَ يُصَلِّي مَعَ [وُجُودِ الضَّامِنِ]»<sup>(١)</sup> مردودٌ، فقد صحَّ الحديثُ بِالصَّلَاةِ مَعَ الضَّامِنِ مِنْ طَرِيقِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ فِي الْبُخَارِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَلَفْظُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟» قالوا: لا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أُتِيَ بِأُخْرَى فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» فقالوا: نعم، فقال: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فقال أَبُو قَتَادَةَ: دَيْنُهُ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

وَتَقَدَّمَ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ جَابِرٍ<sup>(٣)</sup> نَحْوَ ذَلِكَ، إِذْ فِيهِ: فَأَتَيْتُ بِمَيِّتٍ، فَقَالَ:

(١) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٦: ٧، وما بين المعقوفين منه، وسقط من الأصل.

(٢) سلف تخريجيه قريباً ص ١٦٠، وذكر أنه من ثلاثيات البخاري.

(٣) وعزاه هناك لأبي داود (٣٣٣٤)، وهو أيضاً عند أحمد في «المسند» (١٤١٥٩)، والنسائي

في «الكبرى» (٢١٠٠)، وإسناده صحيح.

«عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قالوا: نعم، ديناران، قال: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فقال أبو قتادة: هُمَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ووقع في «الناسخ والمنسوخ» للحازمي<sup>(١)</sup> أنه قال في حديث جابر: هذا حديثٌ صحيح، متفقٌ عليه. وهو متعقبٌ، فإنه يُوهَّمُ أَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي «الصَّحِيحِينَ» وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ فِي أَبِي دَاوُدَ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ. وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ<sup>(٢)</sup>، عَنْهُ، أَنَّهُ لَمَّا قَالَ: هُوَ عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِالْوَفَاءِ؟»، قَالَ: بِالْوَفَاءِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ فِيهَا ذِكْرُ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

ووقع في ابن ماجه<sup>(٤)</sup> في حديث أبي قتادة: أَنَّ الدَّيْنَ كَانَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا أَوْ تِسْعَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ فِي أَبِي دَاوُدَ: أَنَّ الدَّيْنَ دِينَارَانِ ضَمِنَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ، وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ<sup>(٥)</sup>: أَنَّ الدَّيْنَ دِينَارَيْنِ<sup>(٦)</sup>.

(١) ص ١٢٧.

(٢) في (باب ما جاء في الصلاة على المديون) برقم (١٠٦٩)، وقد سلف تخريجه وعزاه هناك أيضاً لابن ماجه، وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٥٧٣)، والنسائي في (باب الصلاة على مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ) برقم (١٩٦٠) و(٤٦٩٢)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) يريد أن فيها الضامن لسداد الدين، وليس اللفظ بعينه.

(٤) في (باب الكفالة) برقم (٢٤٠٧).

(٥) سلف تخريجه قريباً ص ١٦٠، وعزاه للطبراني في «الكبير» ٢٤: ١٨٤ (٤٦٦).

(٦) في الأصل: «ديناران»، والجادة ما أثبت، إلا أن يكون جرى في ذلك على الحكاية، فوقعت بالرفع، وهذا يرده أنه لم يُعْمَلِ الحكاية في قوله بعد ذلك: «فَمَنْ رَوَى دِينَارَيْنِ»، والله تعالى أعلم وأحكم.

ضَمِنَهَا أَبُو قَتَادَةَ. فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعَتَيْنِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ فِي الْأَصْلِ دِينَارَانِ، ثُمَّ وَفِيَ مِنْهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ أَوْ سِتَّةٌ، فَمَنْ رَوَى «دِينَارَيْنِ» فَهُوَ عَلَى الْأَصْلِ، وَمَنْ رَوَى «ثَمَانِيَةَ عَشَرَ» أَوْ «تِسْعَةَ عَشَرَ» كَانَ عَلَى مَا بَقِيَ؛ لِأَنَّ الدِّينَارَ إِذْ ذَاكَ كَانَتْ قِيمَتُهُ اثْنِي عَشَرَ<sup>(١)</sup>، وَفِي الْبُخَارِيِّ فِي الْحَوَالَةِ<sup>(٢)</sup> عَنْ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ: أَنَّ الدِّينَ كَانَ ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ وَضَمِنَهَا أَبُو قَتَادَةَ.

وَلَقَدْ أَصَابَ الشَّيْخُ مُحْيِي الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَغْلِيظِ حِكَايَةِ الْخِلَافِ بِقَوْلِهِ: «الصَّوَابُ الْجَزْمُ بِجَوَازِهِ، مَعَ الضَّامِنِ»<sup>(٣)</sup>، وَأَسْقَطَ فِي «الرَّوْضَةِ» مِنَ الرَّافِعِيِّ قَوْلَهُ فِي ضِمْنِ كَلَامِ «الْجُرْجَانِيَّاتِ»، قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَمْنُنَ لَيْسَتْ كَثِيرٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، أَي: لَا تُعْطِ شَيْئاً لَتَأْخُذَ أَكْثَرَ مِنْهُ، قَالَ الْمَفْسَّرُونَ: وَهَذَا خَاصَّةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ<sup>(٤)</sup>.

## [القسم الثاني من المحرّمات المتعلّقة بالنكاح، وفيه مسائل:

### المسألة الأولى: إمساك من كرهت نكاحه ﷺ:]

وما ذكره في القسم الثاني المتعلّق بالنكاح من تحريم إمساك كارهة

(١) يعني: اثني عشر درهماً.

(٢) في (باب إن أحال دين الميت على رجلٍ جاز) برقم (٢٢٨٩).

(٣) «روضة الطالبين» ٧: ٦.

(٤) قال ابن جرير الطبري في «جامع البيان» ٢٠: ١٠٥: وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ فَهَذَا

لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةٌ، لَمْ يَكُنْ أَنْ يُعْطِيَ إِلَّا لِلَّهِ، وَلَمْ يَكُنْ يُعْطَى لِيُعْطَى أَكْثَرَ مِنْهُ. وَنَحْوُ ذَلِكَ

قَالَ الْبَيْضاوي فِي «أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ» ٥: ٢٥٩.



نكاحه<sup>(١)</sup>، إنما يجيء في المَخِيرَاتِ على أَنَّ الفُرْقَةَ لا تقع بنفس اختيار الحياة الدنيا.

وقد ذَكَرَ البَغَوِيُّ ذلك في المَخِيرَاتِ، فإنه قال في مسألة تحريم طلاق مَنْ اختارَتْهُ: واختلفوا في أنه هل كان لرسول الله ﷺ مفارقتُهُنَّ بعدما اختَرَتْهُ والدار الآخرة؟ منهم مَنْ قال: كان يجوزُ كواحدٍ منّا لو أرادَ تطليقَ زوجته كانَ له ذلك، ومنهم مَنْ قال: كان لا يجوزُ كما لو اختارت واحدةً منهنَّ الدنيا، ورَغِبَتْ عنه لم يكن يحلُّ له إمساكُها، وهذا من خصائصه أيضاً، فإنَّ الواحدَ منّا لو خيَّرَ زوجته ولم ينوِ الطلاق، ورَغِبَتْ عنه: لا يجبُ عليه تطليقُها، وكان يجبُ عليه ذلك؛ لأنَّ الله تعالى وَعَدَهُنَّ أَنَّهُ يُطَلِّقُهُنَّ لو اخْتَرْنَ الدنيا؛ ولأنَّ كُلَّ مَنْ رَغِبَتْ عنه وَجَبَ عليه تركُها، لِما رُوي أَنَّهُ تزوج امرأةً فقالت: أَعُوذُ بالله منك، فقال: «عُذْتُ بِعَظِيمٍ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ». انتهى كلامُه<sup>(٢)</sup>. وهذا الحديثُ ثابتٌ في «الصحيح»<sup>(٣)</sup>، ومثله لا يُقال فيه: رُوي!

أخرج البيهقيُّ في (باب التَّخْيِيرِ)<sup>(٤)</sup> من حديث الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، قال: سألتُ الزُّهريَّ: أيُّ أزواجِ النبي ﷺ استعاذتْ منه؟ فقال:

(١) كما في «روضة الطالين» ٧: ٦، وتام الكلام فيه: «القسم الثاني: المحرَّمات المتعلِّقة بالنكاح، فمنها: إمساك مَنْ كَرِهَتْ نكاحَه على الصحيح. وقيل: إنما كان يُفارِقُها تَكْرُماً».

(٢) «التهذيب في الفروع» ٥: ٢١٩.

(٣) في «صحيح البخاري» (باب مَنْ طَلَّقَ، وهل يواجه الرَّجل امرأته بالطلاق) برقم (٥٢٥٤) من رواية عروة عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) يعني في (باب ما وَجَبَ عليه ﷺ من تخيير النساء) من «سننه الكبرى» ٧: ٣٩.

حدَّثني عُرْوَةُ، عن عائشةَ أَنَّ ابْنَ الْجَوْنِ الْكِلَابِيَّةَ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ،  
قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، قَالَ: «لَقَدْ عُدَّتْ بِعَظِيمٍ، الْحَقِيقِي بِأَهْلِكَ»، رواه  
البخاريُّ في «الصحيح» عن الحميدي، عن الوليدِ بنِ مسلم. انتهى. وهو  
كذلك في أبوابِ الطَّلَاقِ، لكن لم يَقُلْ: الْكِلَابِيَّةَ.

وأخرج<sup>(١)</sup> بعده قوله: حدَّثنا أبو نُعَيْمٍ، قال: حدَّثنا عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ غَسِيلٍ،  
عن حمزةَ بنِ أَبِي أُسَيْدٍ، قال: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى انْطَلَقْنَا إِلَى حَائِطٍ يُقَالُ لَهُ  
الشُّوْطُ، حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى حَائِطَيْنِ، فَجَلَسْنَا بَيْنَهُمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اجْلِسُوا  
هَاهُنَا»، وَدَخَلَ وَقَدْ أُنِيَ بِالْجَوْنِيَّةِ، فَأَنْزَلَتْ فِي بَيْتٍ فِي نَخْلٍ، فِي بَيْتِ أُمَيْمَةَ بِنْتِ  
النُّعْمَانِ بنِ شَرَّاحِيلَ، وَمَعَهَا دَائِيَّتُهَا حَاضِنَةٌ لَهَا، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ:  
«هَبِي نَفْسُكِ لِي؟» قَالَتْ: وَهَلْ تَهَبُ الْمَلِكَةَ نَفْسَهَا لِلشُّوْقَةِ، قَالَ: فَأَهْوَى بِيَدِهِ  
يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهَا لِتَسْكُنَ، فَقَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ: «قَدْ عُدَّتْ بِمَعَاذِ»،  
ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «يَا أَبَا أُسَيْدٍ، اكْسُهَا رَازِقَيْنِ وَأَلْحِقْهَا بِأَهْلِهَا».

وقال الحسين بنُ الوليدِ النِّسَابُورِيُّ، عن عبدِ الرَّحْمَنِ، عن عَبَّاسِ بنِ  
سهلٍ، عن أبيه وأبي أُسَيْدٍ، قَالَا: تَزَوَّجَ أُمَيْمَةَ بِنْتَ شَرَّاحِيلَ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ  
عَلَيْهِ بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا فَكَأَتْهَا كَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ أَنْ يُجَهِّزَهَا وَيَكْسُوَهَا  
ثَوْبَيْنِ رَازِقَيْنِ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ مُحَمَّدٍ، قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ أَبِي الْوَزِيرِ،  
قال: حدَّثنا عبدُ الرَّحْمَنِ عن حمزة، عن أبيه، وعن عَبَّاسِ بنِ سهلٍ [بنِ سعدٍ،  
عن أبيه] بهذا<sup>(٢)</sup>.

(١) يعني: البخاري، في «صحيحه» برقم (٥٢٥٥) في الباب نفسه.

(٢) «صحيح البخاري» في الباب نفسه، برقم (٥٢٥٦)، وما بين المعقوفين منه.

فهذه الأحاديث عن عائشة وأبي أسيد وسهل بن سعد تقتضي أنه كان تزوج المُستعيذة، وأنه طلقها ومتَّعها.

وفي البخاري في أبواب الأُشربة في (باب الشرب من قَدَحِ النبي ﷺ)<sup>(١)</sup>:  
 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ  
 سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةً مِنَ الْعَرَبِ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ  
 أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَقَدِمَتْ فَنَزَلْتُ فِي أَجْمِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَخَرَجَ  
 النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى جَاءَهَا فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا امْرَأَةٌ مُتَكِّسَةٌ رَأْسَهَا، فَلَمَّا كَلَّمَهَا  
 النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ: «قَدْ أَعَذْتُكَ مِنِّي»، فَقَالُوا لَهَا: أَتَدْرِينَ  
 مَنْ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا، قَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ لِيُخْطِبَكَ، قَالَتْ: أَنَا كُنْتُ  
 أَشْقَى مِنْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>. ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الشُّرْبِ مِنَ الْقَدَحِ الَّذِي كَانَ عِنْدَ سَهْلٍ.  
 انتهى.

فهذا يقتضي أنه لم يتزوج بالمُستعيذة وإنما خطبها، وهذه القصة في  
 مسلم أيضاً في «كتاب الأُشربة»<sup>(٣)</sup>، والحمل على أنها واقعتان يُزيل الإشكال،  
 فتكون المُستعيذة ثنتان: واحدة مخطوبة، وأخرى معقود عليها، ويدل عليه  
 أن في تلك: متَّعها بالكسوة، وهذه لم يُذكر فيها ذلك، واللفظ الذي ذكره

(١) برقم (٥٦٣٧).

(٢) لفظه في «البخاري»: «كنت أنا أشقى من ذلك»، واللفظ المذكور في الأصل هو لفظ

مسلم.

(٣) في (باب إباحة النبيذ الذي لم يشدد ولم يصبر مُسكرًا) برقم (٢٠٠٧).

الرَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> في الحديث من قوله: «وَأَسْتَشْهِدُ لَهُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ امْرَأَةً ذَاتَ جَمَالٍ، فَلَقْنَتْ أَنْ تَقُولَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، وَقِيلَ لَهَا: إِنَّ هَذَا كَلَامٌ يُعْجِبُهُ، فَلَمَّا قَالَتْ لَهُ ذَلِكَ قَالَ: «لَقَدْ اسْتَعَذْتُ بِمَعَاذِ الْحَقِّ بِأَهْلِكَ»، فَذَكَرَهُ الْحَاكِمُ<sup>(٢)</sup> فِي ذِكْرِ الصَّحَابِيَّاتِ فِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْوَاقِدِيِّ بِإِسْنَادٍ فِيهِ إِسْرَافٌ.

وَالْخِلَافُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «الرَّوْضَةِ»<sup>(٣)</sup> حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْفَافِظِ «الْوَجِيزِ» عَنْ «شَرْحِ الْجَوْنِيِّ» فَقَالَ: إِنَّ فِي «شَرْحِ الْجَوْنِيِّ» ذِكْرَ وَجْهِ غَرِيبٍ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِمْسَاكُ مَنْ كَرِهَتْ نِكَاحَهُ وَإِنَّمَا كَانَ يُفَارِقُهَا تَكَرُّمًا<sup>(٤)</sup>.

(١) في «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٧: ٤٤٣.

(٢) في «المستدرک» ٤: ٣٧، وهو عند ابن سعد في «الطبقات» ٨: ١٤٥، وإليها عزاه الحافظ في «التلخيص الخبير» ٣: ١٣٢، ونقل عن ابن الصَّلاح قوله: «هذا الحديث أصله في البخاري من حديث أبي أسيد الساعدي دون ما فيه أنَّ نساءه علَّمنها ذلك، قال: وهذه الزيادة باطلة، وقد رواها ابن سعد بسند ضعيف»، قال الحافظ: «قلت: فيه الواقدي وهو معروف بالضعف، ومن الوجه المذكور أخرجه الحاكم»، ثم ساق لفظه وقال: «وعنده - أي عند البخاري - وعند مسلم من حديث سهل بن سعد نحوه، وسماها أُمَيمة بنت النُّعْمَانِ بْنِ شَرَاهِيلَ، وفي ظاهر سياقه مخالفة لسياق أبي أسيد، ويمكن الجمع بينهما، وهو أولى من دعوى التعدد في الجونية».

(٣) «روضة الطالين» ٧: ٦.

(٤) «فتح العزيز» ٧: ٤٤٥.

و«شرح الجويني» هو شرح لمختصر الجويني في الفقه، لعثمان بن محمد بن أبي أحمد المصعبي. قال السبكي: أراه فيما أحسب من أهل أذربيجان، ونقل عنه قوله: «سَمِيَتْهُ =

واعلم أن الكراهية إن كانت لذاته فهي كافرة مُرتدة عن الإسلام فلا تحل له، ولا لأحد نكاحها لما بينت في «الصحيح»<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين»، وإن كانت كرهت نكاحه فقط مع أنها محبة لذاته الشريفة، فهذه هي محل الخلاف، وما قالوه من التحريم لا يقوم عليه دليل قوي، وهذا الوجه الذي استغربه له قوة ولم يذكر الإمام في «النهاية»<sup>(٢)</sup> دليلاً على ذلك، إنما قال: وإطلاق الآية أنه كان يحرم عليه استدامة نكاح امرأة تكرهه صحبتته، ويشهد لذلك حديث المستعينة. وساق الحديث بنحو سياقه الرافعي.

ويقال عليه: هذا لا حجة فيه لإحتمال أن يكون فارقها تكرماً لا أنه واجب عليه.

= «شرح مختصر الجويني» لأبي جريث على ترتيب مختصر الشيخ أبي محمد - يعني والد إمام الحرمين - فضلاً فضلاً وزدت ما لا يستغني الفقيه عن معرفته، فمن تأمله عرف صرّف همتي إليه، وبذل جهدي فيه» وقال السبكي: هذا ملخص ما في الخطبة، وينقل في هذا الشرح كثيراً عن إمام الحرمين، وما أظنه أدركه، وإنما هو فيما أحسب وأظن ظناً، وليس بالمتيقن في أثناء هذا القرن، لعله في حدود الخمسين والخمس مئة أو بعدها. ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» ٧: ٢٠٩، ٢١٠.

(١) البخاري في (باب: حب الرسول ﷺ من الإيثار) برقم (١٥)، ومسلم في (باب وجود محبة رسول الله ﷺ أكثر من أهل والولد والوالد والناس أجمعين، وإطلاق عدم الإيثار على من لم يحبّه هذه المحبة) برقم (٤٤)، واللفظ للبخاري.

(٢) «نهاية المطلب في دراية المذهب» ١٢: ١٤.

## [المسألة الثانية: القول في نكاحه ﷺ الحرّة الكتابيّة:]

وما ذكرناه من الخلاف في نكاح الكتابيّة<sup>(١)</sup>، احتجّ الرافعي للحلّ بقوله: كما للأمة وكما كان محلّ له ذبائح أهل الكتاب. وللتّحريم: بأنها تكره صحبته، ولأنه أشرف من أن يَصَعَ ماءه في رَحِمِ كافرة، ولأنه ﷺ قال: «زوّجاني في الدُّنيا زوّجاني في الآخرة». انتهى. والجنّة محرّمة على الكافرين، لكنّ القائل الأوّل قال: لو نكحت كتابيّة لَهْدَيْتُ إلى الإسلام كرامة للنبي ﷺ. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحديث الذي ذكره رواه الحاكم<sup>(٣)</sup> من رواية عبد الله بن أبي أوفى بلفظ: «سألتُ ربّي أن لا أزوّج أحداً من أمتي ولا أتزوّج إلّا كان معي في الجنّة فأعطاني»، وقال: صحيح الإسناد. وفي «النهاية»: ومما تردّد فيه الأصحاب أن قالوا: هل كان محرّم عليه نكاح الحرّة الكتابيّة، فعلى وجهين: أحدهما: أنها كانت لا تحرّم، فإنّ النكاح كان أوسع عليه منه على غيره.

(١) ولفظ ما ذكرناه كما في «روضة الطالبين» ٧: ٦: «ومنها: نكاح الكتابيّة على الأصحّ، وبه قال ابن سريج والقاضي أبو حامد الإصطخريّ. وقال أبو إسحاق - يعني الشّيرازيّ -: ليس بحرام».

(٢) «نهاية المطلب في دراية المذهب» لإمام الحرمين الجويني ١٢: ١٥ مع اختلاف في بعض الألفاظ الواردة في المطبوع.

(٣) في «المستدرک» ٣: ١٣٧، وقال الحافظ في «التلخيص الخبير» ٣: ١٣٣ عن الحديث المذكور في «نهاية المطلب»: «لم أجده بهذا اللفظ»، ثم ساق الحديث الذي ذكره المصنّف هنا وقال: وفي ملاقاته لحديث الباب تكلف.

والثاني: كان يحرّم عليه نكاح الحرّة الكافرة؛ لأنّ الغالب أنّها تكرهه صاحبته ديناً. وقد قال أيضاً ﷺ: «زَوَّجَاتِي فِي الدُّنْيَا زَوَّجَاتِي فِي الْآخِرَةِ»، وهذا لا يُحكّم به في الآخرة، وأيضاً فإنّ قدره العالي لا يقتضي أن يضع مائه في كافرة. انتهى<sup>(١)</sup>.

### [المسألة الثالثة: ذكر الخلاف في تَسْرِيهِ ﷺ بِالْأَمَةِ الْكِتَابِيَّة:]

ثم حكى الخلاف في التَّسْرِي بِالْأَمَةِ الْكِتَابِيَّة، فقال: واختلف الأصحاب في أنه هل يجوز له ﷺ أَنْ يَتَسَرَّى بِالْأَمَةِ الْكِتَابِيَّة؟<sup>(٢)</sup> وهذا يُقَرَّبُ مِنْ اختلافهم في أنه هل كان يَحْرُمُ عليه نكاح الحرّة الكتابيّة. ولم يرجح الإمام في التَّسْرِي بِالْأَمَةِ الْكِتَابِيَّة مَا رَجَّحَاهُ مِنَ الْحِلِّ<sup>(٣)</sup>. والتعليل بكَراهة الصُّحْبَةِ جَارٍ فِيهَا، وكذلك تعظيم مقداره الشريف في أَنْ يَضَعَ مائه في كافرة جَارٍ فِيهَا أيضاً، فَرَجَّحُ الْحِلَّ فِيهَا بِمُقْتَضَى ذَلِكَ بَعِيدٌ.

وقد وقع أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَى جُوزَيْرَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ الْمُصْطَلَقِيَّة، وَوَقَعَتْ فِي سَهْمِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ، فَكَاتَبَهَا وَأَدَّى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا كِتَابَتَهَا وَتَزَوَّجَهَا. وَمَا فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ إِسْلَامِهَا قَطْعاً؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ كِتَابِيَّةً، بَلْ هِيَ

(١) «نهاية المطلب في دراية المذهب» ١٢: ١٥.

(٢) المصدر السابق ١٢: ١٥.

(٣) ولفظ ما ذكره عنها كما في «روضة الطالبين» ٧: ٦ هو: «ويجري الوجهان في التَّسْرِي بِالْأَمَةِ الْكِتَابِيَّة وَنِكَاحِ الْأَمَةِ الْمُسْلِمَةِ، لَكِنْ الْأَصَحُّ فِي التَّسْرِي بِالْكِتَابِيَّة: الْحِلُّ. وَفِي نِكَاحِ الْمُسْلِمَةِ: التَّنْهِي».

مِنَ الْعَرَبِ، وَكَذَلِكَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ ابْنِ أَخْطَبَ سَبَّاهَا لَكِنَّهَا كَانَتْ كِتَابِيَّةً وَإِنَّمَا تَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَ إِسْلَامِهَا، وَأَعْتَقَهَا وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا. وَكَانَتْ قَدْ وَقَعَتْ فِي سَهْمِ دُخْيَةَ، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسٍ، كَمَا ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup> مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَسَنَدُكُرٍّ مِنْ «سِيرَةِ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ»<sup>(٢)</sup>: أَنَّهُ إِنَّمَا تَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ. وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ يُقَالُ: إِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ ﷺ، وَأَمَّا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِ أَمْ غَيْرَ مُحَرَّمٍ؟ هَذَا لَا تَتَكَلَّمُ فِيهِ، وَقَدْ اخْتَارَ ذَلِكَ شَيْخُنَا فِي «التَّدْرِيبِ»<sup>(٣)</sup> فَقَالَ: وَأَمَّا نِكَاحُ الْأُمَّةِ وَالْكِتَابِيَّةِ وَانْحِصَارُ طَلَاقِهِ فِي ثَلَاثٍ فَلَا نَتَعَرَّضُ لَهُ، فَالْكَلَامُ فِي الْخَصَائِصِ بِالْاجْتِهَادِ صَعْبٌ؛ وَلِذَلِكَ مَنَعَ مِنْهُ ابْنُ خَيْرَانَ<sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ مَانِعًا مِنَ الْكَلَامِ فِي الْخَصَائِصِ مُطْلَقًا كَمَا وَقَعَ فِي «الرَّوْضَةِ». انْتَهَى.

وَمَا ذَكَرَاهُ مِنَ الْخِلَافِ فِي نِكَاحِ الْأُمَّةِ، حَكَاهُ فِي «النِّهَايَةِ»<sup>(٥)</sup>، فَقَالَ: وَيَجُوزُ لِلوَاحِدِ مَنَّا نِكَاحُ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ عِنْدَ فَقْدَانِ طَوْلِ الْحُرَّةِ وَخَوْفِ الْعَنْتِ. وَهَلْ كَانَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَحْرُمُ، فَإِنَّ نِكَاحَ الْإِمَاءِ مَشْرُوطٌ بِخَوْفِ الْعَنْتِ وَهُوَ الزَّئِنُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُعْصُومًا.

(١) فِي (بَابِ فَضِيلَةِ إِعْتَاقِهِ أُمَّتَهُ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا) بِرَقْمِ (١٣٦٥).

(٢) سَيَأْتِي النُّقْلُ عَنْهُ قَرِيبًا ص ١٧٨.

(٣) «التَّدْرِيبُ» ٣: ٢٥.

(٤) هُوَ الْإِمَامُ أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ صَالِحِ الْبَغْدَادِيِّ، وَقَدْ سَلَفَتْ تَرْجُمَتُهُ ص ١١٥.

(٥) «نِهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ» ١٢: ١٥.



والوجه الثاني: أنه كان يحلُّ له نِكَاحُ الأُمّةِ، والشَّرْطُ الذي ذَكَرْنَاهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ فِي حَقِّ الأُمّةِ - وَكَانَ شَيْخِي يَرَدُّدُ فِي التَّفْرِيعِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فِي اشْتِرَاطِ فَقْدَانِ الطَّوْلِ فِي حَقِّهِ وَيَذْكُرُ وَجْهًا: أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَا يَثْبُتُ فِي حَقِّهِ، وَأَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ وَلَا حَجَرَ، كَمَا لَا عَدَدٌ يُعْتَبَرُ فِي نِسَائِهِ، وَيَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ نِكَاحُ عَدِيدِ مِنَ الْإِمَاءِ وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرِ فَقْدَانُ الطَّوْلِ، فَنِكَاحُ الأُمّةِ فِي حُكْمِ مَا يُبَاحُ عِنْدَ الْحَاجَةِ فَلَا مَزِيدَ عَلَى الْوَاحِدَةِ. انْتَهَى.

وَيُقَالُ عَلَيْهِ: الشَّرْطُ أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ نَحْتَهُ حُرَّةٌ صَالِحَةٌ لِلِاسْتِمْتَاعِ. وَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ تَرْوُجِهِ لَخْدِيجَةَ مَتَزَوِّجًا، وَبَعْدَ خَدِيجَةَ نَكَحَ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَعَائِشَةَ، وَيُظْهَرُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ وَلَا يَقَعْ؛ لِأَنَّهُ يُنْسَبُ مُتَعَاطِيهِ إِلَى اتِّضَاعِ شَرَفِهِ، وَإِنْ كَانَ حَلَالًا لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعِلًا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الدُّنْيَا، فَكَيْفَ يَلْتَفِتْ إِلَى نِكَاحِ الأُمّةِ الَّتِي هِيَ كَأَكْلِ المَيْتَةِ الَّتِي لَا تُبَاحُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ، وَكَمَا لَا يُقَالَ: أَكَانَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُ المَيْتَةِ إِذَا اضْطَرَّ؟ لَا يُقَالَ: أَكَانَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحُ الأُمّةِ؟ وَلَا يُتَصَوَّرُ قَطُّ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ اضْطِرَارُّ إِلَى الْمَأْكُولَاتِ؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ طَعَامَ الْمُحْتَاجِ، وَعَلَى صَاحِبِهِ دَفْعُهُ لَهُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي حَقِّهِ قَطُّ اضْطِرَارُّ إِلَى نِكَاحِ الأُمّةِ بَلْ لَوْ أَعْجَبَتْهُ أُمَةٌ وَجَبَ عَلَى مَالِكِهَا بَذْلُهَا إِلَيْهِ هِبَةً، قِيَاسًا عَلَى الطَّعَامِ<sup>(١)</sup>.

(١) وَهَذَا الْكَلَامُ نَقْلُهُ عَنِ الْمُصَنِّفِ جَلَالُ الدِّينِ السِّيُوطِي فِي كِتَابِهِ: «أَنْمُودَجِ اللَّيْبِ فِي خَصَائِصِ الْحَبِيبِ» ص ١٥٩، وَسُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبُجَيْرِمِيُّ صَاحِبُ «تَحْفَةِ الْحَبِيبِ عَلَى شَرْحِ الْخَطِيبِ» ٣: ٣٦٩.

وأعجب من ذلك حكاية الخلاف في اشتراط الشروط، فإنَّ تحريم ذلك عليه ﷺ تخصيص للقرآن العظيم في قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾... إلى آخر الآية [النساء: ٢٥] بالقياس لشرف منصبه.

وأما إباحة ذلك بلا شرط فمن أين؟ وقد أهمل في «الروضة» حكاية هذا الخلاف وهو في الراجح، فإنه قال: وهل له نكاح الأمة المسلمة؟ فيه وجهان:

أحدهما - ويحكى عن ابن أبي هريرة<sup>(١)</sup> -: نعم كما تحل للأمة، وأصحهما: المنع، وقد قطع به قاطعون. ووجه المنع: بأن نكاح الأمة مشروط بالخوف من العنت، والنبى ﷺ معصوم، ويفقدان طول الحرّة، ونكاحه ﷺ مستغن عن المهر ابتداءً وانتهاءً، وبأن من نكح أمة كان ولده منها رقيقاً، ومنصب النبى ﷺ يتنزه عن مثل ذلك. لكن من جوّز له نكاح الأمة قال: خوف العنت إنما يشترط في حق الأمة وفي اشتراط فقدان الطول تردّد عن الشيخ أبي محمد<sup>(٢)</sup> وغيره.

(١) الفقيه الشافعيّ أبو عليّ الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، أخذ الفقه عن أبي العباس ابن سريج وأبي إسحاق المروزيّ، شرح «مختصر المزنيّ» وعلّق عنه الشرح أبو عليّ الطبريّ، وله مسائل في الفروع، وانتهت إليه إمامة العراقيّين. توفي سنة خمس وأربعين وثلاث مئة. رحمه الله رحمة واسعة. له ترجمة في: «سير أعلام النبلاء» ١٥: ٤٣٠، و«وفيات الأعيان» ٢: ٧٥.

(٢) يعني: أبا محمد الجوينيّ، والد إمام الحرمين.

وأما رُقُّ الولد ففي التزامه وجهٌ مُستبعدٌ، والصَّحيحُ أنه لو نكحَ أمةً لا يُرُقُّ ولدهُ منها، وإن قلنا بِجَرَّانِ الرُّقِّ على العرب، وفيه قولان يُذكران في موضعيهما. وعلى هذا فعن أبي عاصم العبادي<sup>(١)</sup>: أن عليه القيمةَ رعايةً لحقِّ المولى، وعن القاضي حُسين: أنه لا يلزمه قيمةُ الولدِ بخلافِ ولدِ المَغْرورِ<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ هناك فاتَ الرُّقُّ بكونه ظاناً، وهاهنا لا يُمكنُ تقديرُ الرُّقِّ. ويوافق هذا ما حكاه الإمام: أنه لو قُدِّرَ نكاحُ غُرورٍ<sup>(٣)</sup> في حقِّ النبي ﷺ لم يلزمه قيمةُ الولد؛ لأنَّه مع العلمِ لا يَنعَقِدُ رَقِيقاً، فلا يَتَهَضُّ الظنُّ دافعاً للرُّقِّ. وطَرَدَ الحَنَاطِيُّ<sup>(٤)</sup> الوجهَيْن في أنه هل كان يَحِلُّ له نِكَاحُ الأَمةِ الكِتَابِيَّةِ. انتهى. وهذا كلُّه تَحَرُّصٌ على «الخصائص» فلا يُلْتَفَتُ إليه ولا يُعوَّلُ عليه.

(١) هو القاضي محمد بن أحمد بن محمد، أبو عاصم العبادي الهَرَوِيُّ الفقيه الشافعي، له كتاب «المبسوط» و«الهادي» و«طبقات الفقهاء» وغيرها، توفي سنة ثمانٍ وخمسين وأربع مئة، رحمه الله رحمةً واسعةً. «طبقات الشافعيين» للحافظ ابن كثير ص ٤٣٣.

(٢) يعني: المغرور بحرية أمة. وهذا نقله محمد بن يوسف الصالحي الشامي صاحب «سبل الهدى والرشاد» ١٠: ٤٢٢ عن المصنّف، فكثيراً ما ينقل عنه من كتابنا هذا، رحمه الله رحمةً واسعةً. ولعلَّ ما نقله عنه من التوضيح المذكور سقط من أصل النسخة الخطية.

(٣) أي: نكاح باطل. الغرور بالضم: الأباطيل. «اللسان»: (غرر).

(٤) الشيخ الإمام الكبير الحسين بن محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الحَنَاطِيُّ الطَّبْرِيُّ، قال السُّبْكِيُّ: ولعلَّ بعضَ آبائه كان يبيع الحِنطة. وقال: كان الحَنَاطِيُّ إماماً جليلاً، له المصنّفات والأوْجُه المنظورة، وقال فيما نقله عن القاضي أبي الطَّيْب: كان الحَنَاطِيُّ رجلاً حافظاً لكتب الشافعيّ ولكتب أبي العباس. وقال النووي: من أصحابنا أصحاب الوجوه. وله مصنّفات نفيسة كثيرة الفوائد والمسائل الغريبة المهمة. ينظر: «تهذيب الأسماء واللغات» ٢: ٢٥٤، و«طبقات الشافعية الكبرى» ٤: ٣٦٧.

وقوله: «فلا يُتَهَضُّ الظنُّ دافعاً للرَّقِّ» كلامٌ متعقَّبٌ، وصوابه: إذا كان مع العلم لا يَرِقُّ، فكيف مع الظنِّ، فإنَّ عَدَمَ انتِهاضِ الشيءِ للدَّفْعِ هو أنه لا يَقْدِرُ على دَفْعِهِ، وهذا من الأصلِ مدفوعٌ.

وأما الماورديُّ فجعلَ هذه المسألةَ وأنظارَها مُفَرَّعةً على جوازِ الاجتهادِ في «الخصائص» فقال: قد اختلفَ أصحابنا في جوازِ الاجتهادِ، فيما يجوزُ أن يكونَ مخصوصاً به في مناصبِهِ من طريقِ الاجتهادِ دونَ النصِّ<sup>(١)</sup>، فكان أبو عليُّ بنُ خيرانَ يمتنع من جوازِ الاجتهادِ لِتَقْضِيهِ<sup>(٢)</sup>، وكذلك في الإمامة - يعني ما اختصَّ به في الإمامة - من أنه يحكُمُ لنفسِهِ ولوليدِهِ، ونحو ذلك، قال: لأنَّ الاجتهادَ إنَّما يجوزُ عندَ الضَّرورةِ في النِّوازِلِ الحادثة. وذهب سائرُ أصحابنا إلى جوازِ الاجتهادِ في ذلك لِيُتَوَصَّلَ به إلى معرفة الأحكام، وإن لم تدعُ إليها ضَرورةٌ، كما اجتهدوا فيما لم يحدث من النوازلِ، فاجتهدوا في سبع مسائلٍ، فقال من جملتها: فصلٌ. والمسألةُ الثانيةُ: اختلفوا هل له نِكَاحُ الأُمّةِ الكِتابِيَّةِ أم لا؟ على وجهين:

أحدهما: لم يكن له ذلك لقوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وقوله ﷺ: «أزواجي في الدنيا هنَّ أزواجي في الآخرة» وهذان الأمران

(١) في «الحاوي الكبير» ٩: ٢٣: «الاجتهاد والنص» وبإو العطف، وما هاهنا هو الصواب.

(٢) كذا في الأصل على الصواب، ويُفسَّرُ ما وقع في «روضة الطالبين» ٧: ١٧: «لأنه أمرٌ

انقضى فلا معنى للكلام فيه»، ووقع في المطبوع من «الحاوي الكبير» ٩: ٢٣: «لنقصه»

بالصاد المهملة، وهو تحريف لا معنى له في هذا السياق.

يَتَفَيَّانِ عَنِ الْمُسْلِمَاتِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَطَ فِيهَا أَبَاحَهُ لِرَسُولِهِ مِنْ بَنَاتِ عَمِّهِ وَعَمَّاتِهِ هُوَ الْهِجْرَةُ، فَقَالَ: ﴿الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فَلَمَّا حُظِرَ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> مَنْ لَمْ تُهَاجِرْ، فَكَيْفَ يَسْتَبِيحُ مَنْ لَمْ تُسَلِّمْ وَلَمْ تُهَاجِرْ.

والوجه الثاني: يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ؛ لِأَنَّ حَكْمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي النِّكَاحِ أَوْسَعُ مِنْ حَكْمِ أُمَّتِهِ: فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ مَا يَحِلُّ لِأُمَّتِهِ؛ وَلِأَنَّهُ ﷺ اسْتَمْتَعَ بِأَمْتِهِ رِيحَانَةَ بِنْتِ عَمْرِو بْنِ مِلْكَ يَمِينِهِ، وَكَانَتْ يَهُودِيَّةً مِنْ سَبِي بَنِي قُرَيْظَةَ، وَعَرَضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامَ فَأَبَتْ ثُمَّ أَسْلَمَتْ مِنْ بَعْدُ، فَلَمَّا بُشِّرَ بِإِسْلَامِهَا سُرَّ بِهِ، وَالْكَفَرُ فِي الْأُمَّةِ أَغْلَظُ مِنْهُ فِي الْحُرَّةِ؛ لِأَنَّ نِكَاحَ الْأُمَّةِ الْكِتَابِيَّةِ حَرَامٌ، وَنِكَاحُ الْحُرَّةِ الْكِتَابِيَّةِ مُبَاحٌ، وَلَمَّا لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْكِتَابِيَّةُ فَأَوْلَى أَنْ لَا تَحْرُمْ عَلَيْهِ الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ، فَعَلَى هَذَا إِذَا نَكَحَ الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةَ فَهَلْ عَلَيْهِ تَخْيِيرُهَا فِي الْآخِرَةِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنْ عَلَيْهِ تَخْيِيرُهَا.

والوجه الثاني: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَا خَيْرَ رِيحَانَةَ، وَقَدْ عَرَضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامَ فَأَبَتْ وَأَقَامَ عَلَى الْإِسْتِمْتَاعِ بِهَا.

وَأَمَّا الْأُمَّةُ فَلَمْ يَخْتَلِفْ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَإِنْ جَازَ أَنْ يَسْتَمْتَعَ بِهَا بِمِلْكِ يَمِينٍ؛ لِأَنَّ نِكَاحَ الْأُمَّةِ مَشْرُوطٌ بِخَوْفِ الْعَنْتِ، وَهَذَا غَيْرُ مَجْزُوزٍ عَلَيْهِ. انْتَهَى كَلَامُهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) وقع بعده في المطبوع من «الحاوي الكبير» ٩: ٢٣: من المسلمات.

(٢) «الحاوي الكبير» ٩: ٢٣-٢٤.

وخرج منه الجُزْمُ بمنع نكاح الأمة المسلمة، والجُزْمُ بجواز التَّسْرِي بالكافرة، وقد تقدّم ما في ذلك.

وما ذكره من الاحتجاج لنكاح الكتابيّة بالاستمتاع بها بمِلْكِ اليمِين، وأنَّ الكُفْرَ في الأمّة أغلظُ منه في الحرّة فاسدٌ؛ لأنَّ ذلك في الأمّة التي يتزوَّج الإنسانُ بها. أمّا مُلْكُ اليمِينِ فليس الكُفْرُ فيها أغلظُ بل ولا غليظاً.

وما ذكره في رِيحانة، - والمعروفُ أنّها بنتُ شمعونَ - وقيل: بنتُ زيدِ ابنِ شمعونَ - ليس بصحيح<sup>(١)</sup>، وقد ذَكَرَ ابنُ سيّدِ الناسِ<sup>(٢)</sup>: أنّها وقعت في سَبِي بني قُرَيْظَةَ، فكانتُ صَفِيَّـةَ رسولِ اللهِ ﷺ، فخيَّرَها بين الإسلامِ ودينِها، فاختارتِ الإسلامَ فأعتَقَها وتزوَّجها وأصدَقَها اثنتي عشرة أوقيةً ونشأ. وبني في المحرمِ سنة ستّ في بيتِ سلمى بنتِ قيسِ النجارية بعد أن حاضتْ حيضةً وضربَ عليها الحجاب، فغارتُ عليه غيرةً شديدةً فطلقَها تطليقةً، فأكثرتِ البُكاءَ، فدخلَ عليها وهي في تلك الحالِ فراجَعها، ولم تزَلْ عنده حتى ماتَ مَرَجِعَهُ من حجّةِ الوداعِ سنة عشر. وقيل: كانت مَوْطوءةً له بمِلْكِ اليمِين. والأوّلُ أثبتُ عند الواقدي. انتهى.



(١) الذي ليس بصحيح ما ذكره الماورديُّ من قوله: «ريحانة بنت عمرو»، هذا مراده من هذا الكلام الذي أدخل فيه الصواب في اسم ريحانة قبل حكمه على كلام الماوردي.

(٢) في «عيون الأثر في فنون المغازي والشهائل والسير» له ٣: ٣٧٣.

## [الضَرْبُ الثالث: التَّخْفِيفَاتُ والمُبَاهَاتُ،

وما أُبَيِّحَ لَهُ ﷺ دُونَ غَيْرِهِ قِسْمَانِ:]

القسم الأول: متعلِّقٌ بغير النِّكَاحِ، وفيه مسائل:

[المسألة الأولى: أَنَّهُ أُبَيِّحَ لَهُ ﷺ الوِصَالُ فِي الصَّوْمِ:]

قُلْتُ: أَمَّا الوِصَالُ<sup>(١)</sup>؛ فَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ فِي إِبَاحَتِهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَاخْتِصَاصِهِ  
بِذَلِكَ عَنْ أَنَسٍ وَسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ سَنَانٍ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عَمْرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ فَرَوَاهُ «الصَّحِيحَانِ» الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ،  
وَمُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ.

(١) وَتَسَامُ الْكَلَامُ كَمَا فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» ٧: ٧: «وَمَا أُبَيِّحَ لَهُ ﷺ دُونَ غَيْرِهِ قِسْمَانِ،  
أَحَدُهُمَا: مُتَعَلِّقٌ بِغَيْرِ النِّكَاحِ، فَمِنْهُ الْوِصَالُ فِي الصَّوْمِ، وَاصْطِفَاءُ مَا يَخْتَارُهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ  
قَبْلَ الْقِسْمَةِ مِنْ جَارِيَةٍ وَغَيْرِهَا، وَيُقَالُ لِذَلِكَ الْمَخْتَارِ الصَّفِيَّ وَالصَّفِيَّةَ، وَالْجَمْعُ:  
الصَّفَايَا».

(٢) فِي (بَابِ الْوِصَالِ، وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ فِي اللَّيْلِ صِيَامٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَزَوَّجُوا الصِّيَامَ إِلَى  
الْأَيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧])، بِرَقْم (١٩٦١).

(٣) فِي (بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْوِصَالِ فِي الصَّوْمِ) بِرَقْم (١١٠٤).

ولفظ البخاري عن أنس رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُوَاصِلُوا»، قالوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: «لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى» أَوْ: «إِنِّي أَبِيتُ وَأُطْعَمُ وَأُسْقَى».

وأما حديثُ أبي سعيدٍ فرواه البخاري<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن خَبَّابٍ، عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُوَاصِلُوا فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ»، قالوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيِّتِكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ لِي مُطْعَمٌ يُطْعِمُنِي وَسَاقٍ يَسْقِينِي». وأخرجه أبو داودَ أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وأما حديثُ عبدِ الله بنِ عمرَ فقد اتَّفقا<sup>(٣)</sup> على إخراجِه عن مالك، عن نافع، عن عبدِ الله بنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ، قالوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى» رواه البخاريُّ عن عبدِ الله بنِ يوسفَ، ومسلمٌ عن يحيى بنِ يحيى، كلاهما عن مالك<sup>(٤)</sup>.

وأما حديثُ أبي هريرةَ، فقد اتَّفقا على إخراجِه عن ابنِ شهابٍ، عن أبي

(١) في موضعين من صحيحه، الأول في الباب المذكور في التعليق قبل السابق، برقم (١٩٦٣)، والثاني في: (باب الوصال إلى السَّحَر) برقم (١٩٦٧).

(٢) في (باب في الوصال) برقم (٢٣٦١).

(٣) البخاري في (باب الوصال) ومَن قال: ليس في الليل صيام... برقم (١٩٦٢)، ومسلم في (باب النهي عن الوصال في الصَّوْم) برقم (١١٠٢) (٥٥).

(٤) وهو في «موطئه» ١: ٤٠٤ (٨٢٧) برواية يحيى بن يحيى الليثي، (ط دار الغرب الإسلامي) بتحقيق أستاذنا الدكتور بشار عواد معروف حفظه الله.



سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، قالوا: نهى رسول الله ﷺ عن الوصال في الصوم، فقال له رجل من المسلمين: إِنَّكَ تُوَصِّلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قال: «وَأَيْكُمْ مِثْلِي، إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي»، فلما أبوا أَنْ يَنْتَهُوا عن الوصال؛ واصل بهم يوماً، ثم يوماً، ثم رأوا الهلاك، فقال: «لو تأخَّر لَزِدْتُمْ»؛ كالمُنْكَلِّ لهم حينَ أبوا أَنْ يَنْتَهُوا. رواه البخاري<sup>(١)</sup> من طريق أبي اليمان، عن شعيب، عن الزهري، ومسلم<sup>(٢)</sup> من طريق حرمله بن يحيى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرنا يونس، عن الزهري. وأخرج البخاري من طريق يحيى، غير منسوب<sup>(٣)</sup>.

وفي «الأطراف» للمزي<sup>(٤)</sup> قيل: إنه يحيى بن موسى، قال: حدثنا عبد الرزاق عن معمر، عن همام أنه سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ والوِصَالُ» مَرَّتَيْنِ، قيل: إِنَّكَ تُوَصِّلُ، قال: «إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ، فَالْكَفُّوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ»<sup>(٥)</sup>.

(١) في (باب التنكيل لِمَنْ أَكْثَرَ الْوِصَالِ) برقم (١٩٦٥).

(٢) في (باب النهي عن الوصال في الصوم) برقم (١١٠٣).

(٣) هذا في رواية الأكثر من رواية «الصحيح» وقع عندهم «يحيى» فحسب، غير منسوب، وأما الذي في المطبوع منه ففيه «يحيى بن موسى» على مقتضى رواية أبي ذر الهروي فيما ذكر الحافظ في «الفتح» ٤: ٢٠٦، ومثله في «عمدة القاري» للعيني ١١: ٧٥، و«إرشاد الساري» للقسطلاني ٣: ٣٩٨. وزاد العيني: «يحيى بن موسى بن عبد ربّه ابن سالم، أبو زكريّا السّختياني الحُدائيّ البَلْخِيّ، يقال له: خت».

(٤) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» له ١٠: ٤٠٥ (١٤٧٣٠).

(٥) «صحيح البخاري» (باب التنكيل لِمَنْ أَكْثَرَ الْوِصَالِ) برقم (١٩٦٦).

وأما حديث عائشة، فاتفقا على إخراجِه عن عثمان بن أبي شيبة، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ - هو ابنُ سليمان - عن هشام بن عروة، عن عائشة، قالت: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ رَحْمَةً لَهُمْ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تُوَصِّلُ. قال: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي». قال البخاريُّ بعد إخراجِه عن عثمان ابن أبي شيبة ومحمد: غيرُ منسوبٍ. - وقال في «الأطراف»<sup>(١)</sup>: إنه ابن سلام: لم يذكر عثمان «رحمة لهم»<sup>(٢)</sup>.

وقد أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup> عن إسحاق بن إبراهيم وعثمان بن أبي شيبة، وساق اللفظَ لهما، وفيه: نهاهم عن الوصالِ رحمة لهم.

واختلفَ العلماءُ في قوله ﷺ: «إِنِّي أَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَأُسْقَى»، قال الشيخُ النوويُّ في «شرح مسلم» في قوله ﷺ: «إِنِّي أَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي» معناه: يجعلُ الله لي قوَّةَ الطَّاعِمِ وَالشَّارِبِ، وقيل: هو على ظاهرِه وأنه يُطْعَمُ مِنْ طَعَامِ الْجَنَّةِ كَرَامَةً لَهُ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لأنه لو أَكَلَ حَقِيقَةً، لَمْ يَكُنْ مُوَاصِلًا، وَمَا يَوْضَحُ هَذَا التَّأْوِيلَ وَيَقْطَعُ كُلَّ نِزَاعٍ قَوْلُهُ ﷺ فِي رَوَايَةٍ: «إِنِّي أَظَلُّ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي»، وَلَفْظُهُ: «ظَلٌّ» لَا تَكُونُ إِلَّا فِي النَّهَارِ، وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ الْحَقِيقِيُّ فِي النَّهَارِ بِلَا شَكٍّ. انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي ١٢: ١٧٥ (١٧٠٤٧).

(٢) «صحيح البخاري» (باب الوصال، ومن قال: ليس في الليل صيام... برقم (١٩٦٤)، والجملة الأخيرة هي قول البخاريِّ يَأْثُرُ هَذَا الْحَدِيثُ.

(٣) في (باب النَّهْيِ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ) برقم (١١٠٥).

(٤) «شرح النووي على صحيح مسلم» ٧: ٢١٢، ٢١٣.

وهذه اللَّفْظَةُ فِي الْبُخَارِيِّ فِي (أَبْوَابِ السَّحُورِ) فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ<sup>(١)</sup>،  
وَهِيَ فِي مُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup> فِي حَدِيثِ أَنَسٍ مِنْ طَرِيقٍ ثَابِتٍ.

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَمَّا قَالَ الشَّيْخُ النَّوَوِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ حَقِيقَةً لَكَانَ مُفْطِرًا: بِأَنَّ طَعَامَ الْجَنَّةِ لَا يُفْطَرُ<sup>(٣)</sup>، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِطْعَامُ اللَّهِ لَا يُفْطَرُ،  
بَدِيلٌ أَنَّ النَّاسِي إِذَا أَكَلَ لَا يُفْطَرُ. وَقَدْ عَلَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّمَا  
أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ بَعْضُ سُرَّاحِ الْبُخَارِيِّ: فِيهِ تَأْوِيلَاتٌ، أَصَحُّهَا: أَنَّهُ يُعَانُ عَلَى  
الصَّوْمِ وَيَقْوَى عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ أَطْعِمَ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: «أُظِّلُّ» وَلَا يَكُونُ إِلَّا نَهَارًا.  
وِثَانِيهَا: أَنَّهُ يَأْكُلُ حَقِيقَةً كَرَامَةً لَهُ مِنَ اللَّهِ. وَأَنْكَرَهُ بَعْضُهُمْ لِانْتِفَاءِ الْوَصَالِ  
إِذَا، وَكَانَ مُفْطِرًا.

(١) فِي (بَابِ بَرَكَةِ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِجْبَابٍ) بِرَقْمٍ (١٩٢٢)، وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ إِنَّمَا وَقَعَتْ عِنْدَهُ  
مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مِنْ طَرِيقٍ ثَابِتٍ الْبَنَانِيِّ عَنْهُ، فِي (بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوِّ) بِرَقْمٍ (٧٢٤١)  
وَلَيْسَتْ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ.

(٢) فِي (بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ) بِرَقْمٍ (١١٠٤) (٦٠).

(٣) عَزَا الْمَلَّا عَلِيُّ الْقَارِي فِي شَرْحِهِ «لِلشَّفَا» لِلْقَاضِي عِيَّاضَ ١٧٤: ٢ هَذَا الْقَوْلَ لِابْنِ الْمَلْقَنِ.  
وَرَدَّهُ بِالْقَوْلِ: الْمُرَادُ بِالطَّعَامِ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْقُوَّةِ.

(٤) جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (بَابِ الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرَبَ نَاسِيًا) بِرَقْمٍ  
(١٩٣٣)، وَمُسْلِمٍ فِي (بَابِ أَكْلِ النَّاسِ وَشُرْبِهِ وَجَمَاعُهُ لَا يُفْطَرُ) بِرَقْمٍ (١١٥٥) مِنْ  
طَرِيقَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ  
وَشَرَبَ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ» لَفْظُ الْبُخَارِيِّ. وَأَوَّلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ:  
«مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ وَشَرِبَ، فَلَيْتَمَ...».

أو يخلُقُ الله له من الشَّبَعِ والرِّيِّ كالطاعِمِ والشَّارِبِ، واستُبْعِدَ بأنه عليه السلامُ كان يجوعُ أكثرَ ممَّا يشبعُ.

وثالثها: أنَّ ذلك كان في المنام. انتهى<sup>(١)</sup>. وهذه الخصوصيةُ إنما تحيُّ على أنَّ الوِصَالَ حَرَّمَ على الأُمَّة.

وقال الشيخ النَّوويُّ في «شرح مسلم»<sup>(٢)</sup>: اتَّفَقَ أصحابنا على النَّهي عن الوِصَالِ، وهو صومُ يومَيْنِ فصاعداً من غيرِ أَكَلٍ أو شُرْبٍ بينهما، ونَصَّ الشافعيُّ وأصحابنا على كراهته، ولهم في هذه الكراهة وجهان، أصحُّهما: أنها كراهةٌ تحريم، والثاني: كراهةٌ تنزيه، وبالنَّهي عنه قال جمهورُ العلماء، وقال القاضي عياض: اختلفَ العلماءُ في أحاديثِ الوِصَالِ، فقليل: النَّهي عنه رحمةٌ وتخفيفٌ، فمَنْ قَدَّرَ فلا حَرَجَ، وقد واصلَ جماعةٌ من السَّلَفِ الأيَّامَ، وقال: وأجازَهُ ابنُ وهبٍ، وذهب أحمدٌ وإسحاقُ إلى التَّحريمِ، ثم حُكِيَ عن الأكثرينَ كراهته. وقال الخطابيُّ من أصحابنا: الوِصَالُ من الخصائصِ التي أُبِيحَتْ لرسولِ الله ﷺ وحُرِّمَتْ على الأُمَّة.

واحتُجَّ لِمَنْ أباحه بقوله في بعضِ طُرُقِ مسلم: نهاهُم عن الوِصَالِ رحمةً لهم. وفي رواية: لَمَّا أَبَوْا أَنْ يَتَّهُوا وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ

(١) ينظر: «شرح صحيح البخاري» لابن بطال ٤: ١١٠-١١١، و«طرح الشريب في شرح

التقريب» لزين الدين العراقي ٤: ١١٢، ١٣٣، و«فتح الباري» لابن حجر ٤: ٢٠٧،

٢٠٨.

(٢) ٧: ٢١١.

فقال: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لِرِذْئِكُمْ»، واحتجَّ الجمهورُ بعمومِ النهي بقوله ﷺ: «لَا تُوَصِّلُوا». وأجابوا عن قوله: «رَحْمَةٌ لَهُمْ»: بأنه لا يمنع ذلك كونه منهيّاً عنه للتحريم، وسببُ تحريمه المشقة عليهم لئلا يُكَلَّفُوا ما يَشُقُّ عليهم.

وأما الوصالُ بهم يوماً، ثم يوماً، فاحتُمِلَ للمصلحة في تأكيد زجرهم وبيان الحكمة في نهيهم، والمفسدة المترتبة على الوصال وهي الملل من العبادة والتعرُّض للتقصير في بعض وظائف الدين من إتمام الصلاة بخشوعها وأذكارها وآدابها، وملازمة الأذكار وسائر الطاعات المشروعة في نهاره وليله، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

### [المسألة الثانية: في اصطفاء ما يختاره ﷺ]

#### من الغنيمة قبل القسمة:

وأما إباحة الصَّفيِّ<sup>(٢)</sup> من الغنيمة قبل القسمة<sup>(٣)</sup>، فقال البيهقيُّ في (بابِ ما أُبيحَ له من سَهْمِ الصَّفيِّ)<sup>(٤)</sup>: أخبرنا أبو عليُّ الرُّوذباريُّ، قال: أخبرنا

(١) إلى هنا ينتهي كلام الإمام النووي المنقول عنه من «شرح صحيح مسلم» ٧: ٢١١، ٢١٢، وينظر: «إكمال المعلم شرح صحيح مسلم» للقاضي عياض ٤: ١٩.

(٢) والصَّفيُّ: ما كان يأخذه رئيس الجيش ويختاره لنفسه من الغنيمة قبل القسمة، ويقال له: الصَّفيَّة، والجمع: الصَّفايا. «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير ٣: ٤٠.

(٣) وتام الكلام في هذا كما في «الرَّوضة» ٧: ٧: «ومنه - أي من الضَّرْب الثالث الوارد في التخفيفات والمباحات: اصطفاء ما يختاره من الغنيمة قبل القسمة من جارية ونحوها، ويُقال لذلك المُختار: الصَّفيُّ والصَّفيَّة، والجمع: الصَّفايا».

(٤) في «السنن الكبرى» ٧: ٥٨.

محمد بن بكر، قال: حدَّثنا أبو داود، قال: حدَّثنا مُسلم بن إبراهيم، قال: حدَّثنا قُرَّة، قال: سمعتُ يزيد بن عبد الله ابنِ الشَّخِيرِ قال: كُنَّا بِالْمَرْبِدِ فجاءَ رجلٌ أشعثُ الرَّأسِ بيدهِ قطعةٌ أديمٍ أحمر، فقلنا: كَأَنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ؟ قال: أَجَلٌ، قلنا: ناولنا هذه القطعةَ الأديمَ، فناولناها فقرَأنا ما فيها فإذا فيها: «من محمد رسول الله ﷺ إلى بني زهير بن أقيش، إنَّكُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَقَمْتُمْ الصَّلَاةَ، وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ، وَأَدَيْتُمُ الْحُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ، وَسَهْمَ النَّبِيِّ، وَسَهْمَ الصَّفِيِّ، فَأَنْتُمْ آمِنُونَ بِأَمَانِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، فقلنا: مَنْ كَتَبَ لَكَ هَذَا؟ قال: رسولُ الله ﷺ. انتهى كلامُ البيهقي.

وفي «الأطراف»<sup>(١)</sup> للمزي: في المُبْهَمِينَ: يزيد بن عبد الله بن الشَّخِيرِ، أبو العلاء العامري، عن رجلٍ من أصحابِ النبي ﷺ يُقال له: النَّمِرُ بنُ تَوَلِّبِ الشاعر، حديث: كُنَّا بِالْمَرْبِدِ فجاءَ رجلٌ أشعثُ الرَّأسِ بيدهِ قطعةٌ من أديمٍ أحمر... الحديث. رواه أبو داود في «الخراج»<sup>(٢)</sup> عن مسلم بن إبراهيم، عن قُرَّة بن خالد، عنه بقصة الكتاب فقط.

ورواه النسائي<sup>(٣)</sup> في قَسَمِ الْفَيِّ عن عمرو بن الحارث، عن محبوب بن موسى، عن أبي إسحاق الفزاري، عن سعيد الجُريري، عن يزيد بن عبد الله؛ بمعناه.

(١) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» ١١: ٢١٣، ٢١٤، (١٥٦٨٣).

(٢) في (باب ما جاء في سهم الصَّفيِّ) برقم (٢٩٩٩).

(٣) في «المجتبى» برقم (٤١٤٦).

قال المِزِّي: رواه خالد بن قُرّة بن خالد، عن أبيه، عن أبي العلاء بن الشَّخِير. وسمي الرجل النَّمِر بن تَوَلَب، وكذلك رواه بعضهم عن سعيد الجريري.

والحديث في «السُّنن الكبرى»<sup>(١)</sup> في كتاب قَسَم الخُمُس، ولفظه: عن يزيد بن الشَّخِير، قال: بينا أنا مع مُطَرِّف بالمرَبَد، إذ جاء رجلٌ معه قطعةٌ أديم، فقال: كَتَبَ لي [هذه] رَسولُ اللهِ ﷺ، فهل أحدٌ منكم يقرأ؟ قال: قلت: أنا أقرأ، فإذا فيها: «مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ لِبَنِي زُهَيْرِ بْنِ أَيْسَ: أَتَمَّ هُمْ إِنْ شَهِدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ، وَفَارَقُوا الْمُشْرِكِينَ، وَأَدُّوا الْخُمُسَ فِي غَنَائِهِمْ»<sup>(٢)</sup> وسهم النبي وَصَفِيَّه، فَأَنْتُمْ آمَنُونَ بِأَمَانِ اللهِ وَرَسُولِهِ».

وأخرج<sup>(٣)</sup> مثل ذلك عن عمرو، قال: حَدَّثَنَا مَحْبُوبٌ، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عن مُطَرِّفٍ قال: سُئِلَ الشَّعْبِيُّ عن سَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَفِيَّه، قال: أما سهم النبي ﷺ فَكَسَهُمْ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا [سَهْمُ] الصَّفِيِّ فَعَرَّةٌ تُخْتَارُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ شَاءَ. انتهى.

وما ذكره عن الشَّعْبِيِّ في تفسير سَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ هو رأيي له، والظاهر أن

(١) للنسائي ٤: ٣٣١، برقم (٤٤٣٢)، وما بين المعقوفين منه، وسقط من الأصل.

(٢) كذا في الأصل كما في بعض النسخ المطبوعة في «المجتبى» و«الكبرى»، ووقع في بعضها بلفظ: «وَأَقْرَأُوا بِالْخُمُسِ» بدل: «وَأَدُّوا الْخُمُسَ».

(٣) في «المجتبى»، كتاب قَسَمِ الْفِيء، برقم (٤١٤٥)، وفي «الكبرى» ٤: ٣٣٠ برقم (٤٤٣١)،

وما بين المعقوفين منها، وسقط من الأصل.

سَهْمُ النَّبِيِّ ﷺ هو المنصوص عليه في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلِلرَّسُولِ﴾<sup>(١)</sup>، وهو خُمُسُ الخُمُسِ من الغَنِيمةِ، والفَيءُ يكونُ عَطْفُهُ على الخُمُسِ من بابِ عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ للاهتمامِ بِهِ. ويدلُّ عليه ذِكْرُهُ في هذا الحديث؛ لأنَّه إنما يجبُ له سهمٌ كواحدٍ من المسلمين إذا شهد القتالَ، وهذا كتابٌ لِمَنْ بَعَدَ عنه، فَلَهُ الخُمُسُ وإنْ لم يحضِرِ القتالَ، انتهى. والذي رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> عن الشَّعْبِيِّ، قال: كان لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سهمٌ يُدْعَى الصَّفِيَّ، إنْ شاءَ عَبْدًا، أو أُمَّةً، أو فَرَسًا، يَخْتَارُهُ قَبْلَ الخُمُسِ.

وعن ابنِ عَوْنٍ قال: سألتُ مُحَمَّدًا - هو ابنُ سِيرِينَ - عن سَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ والصَّفِيَّ، قال: كان يُضْرَبُ له مَعَ المسلمين بِسَهْمٍ وإنْ لم يَشْهَدْ، والصَّفِيَّ يُؤْخَذُ له من رَأْسِ الخُمُسِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ. أَخْرَجَهُ أَبُو داودَ<sup>(٣)</sup>.

وعن قَتَادَةَ قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا غزا بِنَفْسِهِ كانَ له سَهْمٌ صَافٍ يأخُذُهُ من حيثُ شاءَ، فَكَانَتْ صَفِيَّةٌ من ذلك السَّهْمِ، وكانَ إذا لم يَغْزُ بِنَفْسِهِ ضُرِبَ له بِسَهْمٍ ولم يُخَيَّرْ. أَخْرَجَهُ أَبُو داودَ<sup>(٤)</sup>. وعن عائشةَ قالت: كانت صَفِيَّةٌ من ذلك الصَّفِيَّ. أَخْرَجَهُ أَبُو داودَ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الوارد في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية، [الأنفال: ٤١].

(٢) في «السنن» في (باب ما جاء في سهم الصَّفِيَّ) برقم (٢٩٩١).

(٣) في «سننه» في الباب المذكور، برقم (٢٩٩٢).

(٤) في «سننه» في الباب نفسه، برقم (٢٩٩٣).

(٥) في «سننه» في الباب نفسه، برقم (٢٩٩٤).



وقد ذَكَرَ ابنُ الأَثِيرِ في «أسد الغابة»<sup>(١)</sup> النَّمِرَ بْنَ تَوَلِّبِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ أَقْيَشٍ فقال: إِنَّ النَّمِرَ وَقَدَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. ثم أَخْرَجَ مِنْ «مسند أحمد»<sup>(٢)</sup>، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ بْنِ الشَّخِيرِ قَالَ: كُنَّا مَعَ مَطَرٍ فِي سُوقِ الْإِبِلِ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ مَعَهُ قِطْعَةُ أَدِيمٍ أَوْ جِرَابٍ، فَقَالَ: مَنْ يَقْرَأُ؟ أَوْ: فَيَكُفُّ مَنْ يَقْرَأُ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، فَأَخَذَتْهُ فَإِذَا فِيهِ: «بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ لِبَنِي زُهَيْرِ بْنِ أَقْيَشٍ حَيٍّ مِنْ عُكْلٍ، لِيَنْهَى عَنْ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَفَارَقُوا الْمُشْرِكِينَ وَأَعْطُوا الْخُمْسَ مِمَّا غَنِمُوا، وَأَقْرَأُوا بِسْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَفِيَّهِ، فَإِنَّهُمْ آمِنُونَ بِأَمَانِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ». انتهى.

قال<sup>(٣)</sup>: وَلَمْ يُسَمِّهِ الْجُرَيْرِيُّ، وَسَمَاهُ غَيْرُهُ. وَرُوِيَ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى الْمَرْبِدَ وَذَكَرَ نَحْوَهُ، فَلَمَّا مَضَى سَأَلْنَا: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: النَّمِرُ بْنُ تَوَلِّبِ. أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ، يَعْنِي: أَبُو نَعِيمٍ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ مَنْدَه<sup>(٤)</sup>.

وَفِي الرَّافِعِيِّ<sup>(٥)</sup>: وَمِنْهُ اصْطَفَاءُ مَا يَخْتَارُهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ جَارِيَةً وَغَيْرَهَا، وَيُقَالُ لِذَلِكَ الْمَخْتَارِ الصَّفِيُّ وَالصَّفِيَّةُ، وَالْجَمْعُ: الصَّفَايَا،

(١) ٣٣٦: ٥.

(٢) ٣٤٠: ٣٤٠، حديث رقم (٢٠٧٣٧).

(٣) والقاتل: هو ابن الأثير في «أسد الغابة» ٣٣٦: ٥.

(٤) أبو نعيم في «معركة الصحابة» ٥: ٢٧٠٦ برقم (٦٤٦٨)، وابن عبد البر في «الاستيعاب»

٤: ١٥٣٢، ولم أقف عليه عند ابن منده.

(٥) «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٧: ٤٤٥، ٤٤٦، وينظر: «روضة الطالبين» ٧: ٧.

ومن صفاياها ﷺ صفيّة بنت حُيَيٍّ، اضطفاها وأعتقها وتزوجها، وذو الفقار انتهى.

أما قصّة صفيّة فتقدّم حديث عائشة في أبي داود: أنّها كانت من الصّفيّ. وقد وقع فيها روايات، ففي «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup>: في غزوة خيبر عن الزّهرريّ بن عمرو مولى المطّلب، عن أنس بن مالك، قال: قدّمنا خيبر، فلما فتح الله الحصن ذُكر له جمال صفيّة بنت حُيَيٍّ بن أخطب قد قُتل زوجها وكانت عروساً، فاضطفاها النبي ﷺ لِنَفْسِهِ، فخرج بها حتى بلغ سدّ الصّهباء حلّت، فبنى بها رسول الله ﷺ، الحديث. وأخرجه أبو داود أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وأخرج<sup>(٣)</sup> قبل ذلك عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس: وكان في السّبي صفيّة، فصارت إلى دحية الكلبيّ، ثم صارت إلى النبي ﷺ، فجعل عتقها صداقها. وأخرجه النسائي أيضاً<sup>(٤)</sup>.

وفي البخاريّ في كتاب الصّلاة في (باب ما يذكر في الفخذ)<sup>(٥)</sup>: حدّثنا

(١) في (باب غزوة خيبر) برقم (٤٢١١).

(٢) في (باب ما جاء في سهم الصّفيّ) برقم (٢٩٩٥).

(٣) يعني: البخاريّ في الباب نفسه، عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، به، برقم (٤٢٠٠).

(٤) في «الكبرى» في (باب الغارة والبيات) ٨: ١٤ برقم (٨٥٤٣)، وفاته رحمه الله أن يعزوه لمسلم، فهو في «صحيحه» من الطريق نفسه، في (باب فضيلة إعتاقه أمّته، ثم يتزوجها) برقم (١٣٦٥) (٨٥).

(٥) برقم (٣٧١).

يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: حدثنا إسماعيل بن عُلَيْة، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ، الْحَدِيثَ. وَفِيهِ: فَجُمِعَ السَّبِيُّ فَجَاءَ دَحِيَّةُ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ، فَقَالَ: «أَذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً» فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُبَيْي، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ دَحِيَّةَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُبَيْي سَيِّدَةَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ، لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: «أَذْعُوهُمَا». فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ غَيْرَهَا»، قَالَ: فَأَعْتَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَتَزَوَّجَهَا، الْحَدِيثَ.

وأخرجهُ مسلمٌ في «النكاح»<sup>(١)</sup> عن زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُلَيْةَ. وأخرج مسلمٌ في «النكاح»<sup>(٢)</sup> ما قدَّمناه من طريقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ دَحِيَّةَ بِسَبْعَةِ أَرُوسٍ. وقال الشيخ النَّوَوِيُّ<sup>(٣)</sup>: قال المازريُّ<sup>(٤)</sup> وغيره: يَحْتَمِلُ ما جرى مع دَحِيَّةَ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن يكونَ رَدُّهُ الْجَارِيَةَ بِرِضَاهُ وَأَذِنَ لَهُ فِي غَيْرِهَا.

(١) في (باب فضيلة إعتاقه أمته، ثم يتزوَّجها) برقم (١٣٦٥) (٦٤).

(٢) في (الباب نفسه، برقم (١٣٦٥) (٨٧).

(٣) في «شرح صحيح مسلم» ٩: ٢٢٠.

(٤) تحرف في الأصل إلى «الماوردي»، والمازريُّ: هو الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن عليّ ابن عمر ابن محمد التميميُّ المازريُّ المالكيُّ، مصنفُ كتاب «المُعَلِّم بِفَوَائِدِ شَرْحِ مُسْلِمَ»، وكان بصيراً بعلم الحديث، حدَّث عنه القاضي عياض. تنظر تمام ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٢٠: ١٠٤-١٠٧.

والثاني: أنه إنما أذن له في جارية من حشو السبي لا أفضلهن، فلما رأى النبي ﷺ أنه أخذ أفضلهن وأنفسهن وأجودهن نسباً وشرفاً في قومها وجمالاً، استرجعها؛ لأنه لم يأذن فيها، ورأى في إنفاله لدحية مفسدة لتمييزه بمثلها على باقي الجيش، ولما فيه من انتهاكها مع مرتبتها ولكونها بنت سيدهم، ولما يخاف من استعلائها على دحية بسبب مرتبتها، ورُبما يترتب على ذلك شقاق أو غيره، فكان أخذه ﷺ إيّاها لنفسه قاطعاً لكل هذه المفاسد المخوفة، ومع هذا فعوّض دحية عنها.

وقوله في الرواية الأخرى: «أنتها وقعت في سهم دحية فاشتراها رسول الله ﷺ بسبعة أرؤس»، يُحتمل أن المراد: وقعت في سهمه، أي: حصلت له بالإذن في أخذ جارية ليوافق ما في الروايات.

وقوله: «اشتراها»، أي: أعطاه بدلها سبعة أرؤس تطيباً لنفسه لا أنه جرى عقد بيع، وعلى هذا تتفق الروايات. انتهى<sup>(١)</sup>. ولم يتكلم الشيخ على الرواية التي اصطفاها لنفسه لأنها ليست في «مسلم»، وهي مؤولة على معنى: أنه بعد إرضاء دحية اصطفاها لنفسه لا أنه وقع ذلك ابتداءً؛ حتى توافق بقية الروايات.

وذكر الشافعي رضي الله عنه في «سير الأوزاعي»: أن الجارية التي أعطاه النبي ﷺ لدحية هي أخت كنانة بن أبي الحقيق زوج صفية، وهذا

(١) «شرح النووي على مسلم» ٩: ٢٢٠.

النَّقْلُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ فِي أَوَّلِ سِيرِهِ مِنْ «الْأُمِّ»<sup>(١)</sup> فِي ضَمْنِ كَلَامِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَلَفْظُهُ: وَتَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَيْرٍ حِينَ افْتَتَحَهَا صَفِيَّةً، وَقَتْلَ كِنَانَةَ بْنِ الرَّبِيعِ وَأَعْطَى أُخْتَهُ<sup>(٢)</sup> دِحْيَةَ، وَعَنْ أَبِي الْأَسودِ عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَى صَفِيَّةً وَبَنَتْ عَمَّهَا، فَأَعْطَى بَنَتَ عَمِّهَا لِدِحْيَةَ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ فِي ضَمْنِ كَلَامِ ابْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّهُ أَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ حِصْنِ أَبِي الْحَقِيقِ صَفِيَّةَ بَنَتِ حُمَيٍّ بْنِ أَخْطَبَ وَكَانَتْ عِنْدَ كِنَانَةَ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَبِي الْحَقِيقِ وَبَنَتْ<sup>(٤)</sup> عَمَّ لَهَا، فَاصْطَفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَفِيَّةً لِنَفْسِهِ

(١) ٧: ٣٥٢.

(٢) يعني: أُخْتُ كِنَانَةَ بْنِ الرَّبِيعِ، وَوَقَعَ فِي الْأَصْلِ «أُخْتِهِ» بِمَعْجَمَتَيْنِ فَوْقَانِيَّةٍ وَتَحْتَانِيَّةٍ!

وَوَقَعَ فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعِ مِنْ «الْأُمِّ»: «أُخِيهِ» بِالْيَاءِ! وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ الصَّوَابُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَالَةِ النُّبُوَّةِ» ٤: ٢٣١، ٢٣٢، وَسَيَشِيرُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ قَرِيباً مَعْرُوضَةً لِلْبَيْهَقِيِّ.

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلِ كَمَا فِي «عَيُونِ الْأَثَرِ» لِابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ ٢: ١٧٥، تَبَعًا لِمَا وَقَعَ فِي «السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ» لِابْنِ هِشَامٍ ٢: ٣٣١ فِيمَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَمِثْلُهُ فِي «الرُّوَضِ الْأَنْفِ» لِلْسَّهْلِيِّ ٦: ٥٠٢، وَفِي أَغْلَبِ كُتُبِ السِّيَرِ، مَنْصُوبَةً، وَظَاهِرُ السِّيَاقِ رَفْعُهَا، فَمَا كَانَ مِنْ مُحَقِّقٍ «عَيُونِ الْأَثَرِ» إِلَّا أَنْ أَثْبَتَ مِنْ كَيْسِهِ «وَبَنَتْ» مَرْفُوعَةً، وَقَالَ فِي الْهَامِشِ: «وَفِي الْأَصْلِ: بَنَتْ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ» ظَانًّا سَاعَهُ اللَّهُ أَنْ مَا أَثْبَتَهُ هُوَ الصَّوَابُ، جَاهِلًا أَنَّهُ أَفْسَدَ الرِّوَايَةَ بِسُوءِ صَنِيعِهِ، فَالصَّحِيحُ رَوَايَةُ النَّصَبِ عَلَى تَقْدِيرِ فَعَلَ مَحذُوفٍ؛ أَيِ: وَأَصَابَ - يَعْنِي الرُّسُولَ ﷺ - بَنَتِي عَمَّ لَهَا. وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ فِي الرِّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ هُنَا وَمِثْلُهُ عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» ٨: ١٢٠، ١٢١ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسَى وَأُمَّ سَنَانَ الْأَسْلَمِيَّةِ، دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ، قَالَتْ: «لَمَّا غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ =

وَجَعَلَهَا عِنْدَ أُمِّ سُلَيْمٍ حَتَّى اعْتَدَتْ وَأَسْلَمَتْ ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا، وَكَانَ دِحْيَةُ بْنُ خَلِيفَةَ الْكَلْبِيِّ قَدْ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَفِيَّةَ، فَلَمَّا اصْطَفَاهَا لِنَفْسِهِ أَعْطَاهُ ابْنَتِي عَمَّهَا، وَقِيلَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَبَهَا لَهُ ثُمَّ ابْتَاعَهَا بِسَبْعَةِ أَرُؤْسٍ<sup>(١)</sup>.

وَأَخْرَجَ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ»<sup>(٢)</sup> لِلْبَيْهَقِيِّ مَا قَدَّمَاهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لُحَيْعَةَ، وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَى صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ بْنِ أَخْطَبَ وَابْنَةَ عَمَّهَا، وَكَانَتْ تَحْتَ كِنَانَةَ بْنِ أَبِي الْحَقِيقِ، فَأَعْطَى ابْنَةَ عَمَّهَا دِحْيَةَ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَدَّهَا دِحْيَةَ وَأَمْسَكَ صَفِيَّةَ [وَسَبَاهَا] وَهِيَ عُرُوسٌ، فَلَمَّا دَخَلَتْ بَيْتَهَا وَعَرَضَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمَتْ فَاصْطَفَاهَا لِنَفْسِهِ وَدَخَلَ بِهَا، وَلَمْ يَشْعُرْ بِذَلِكَ رَجَالٌ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطِيَهَا إِيَّاهُ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُعْرِضُوا عَنْهَا.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٣)</sup> عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، قَالَتْ صَفِيَّةُ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَبْغَضِ النَّاسِ إِلَيَّ، قَتَلَ زَوْجِي وَأَبِي، فَمَا زَالَ يَعْتَدِرُ إِلَيَّ وَيَقُولُ: «إِنَّ أَبَاكَ أَلَبَّ عَلَيَّ الْعَرَبَ وَفَعَلَ وَفَعَلَ» حَتَّى ذَهَبَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِي. انْتَهَى. وَهَذَا لَعَلَّهُ

= خَيْرٌ وَغَنَمَهُ اللَّهُ أَمْوَالَهُمْ، سَبَى صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ وَبَنَتْ عَمَّهَا...»، وَمِثْلَ ذَلِكَ وَقَعَ فِي «الْمَحَبَر» ص ٩٠ لِأَبِي جَعْفَرِ الْبَغْدَادِيِّ، وَ«الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» لِابْنِ كَثِيرٍ ٢١٨.

(١) «عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير» ٢: ١٧٥.

(٢) (باب ما جرى بعد الفتح في الكنز الذي كتّمه واصطفاه صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيٍّ) ٤: ٢٣١،

٢٣٢.

(٣) فِي الْبَابِ نَفْسَهُ ٤: ٢٢٩، ٢٣٠.

قَبْلَ إِسْلَامِهَا، أَمَّا بَعْدَ إِسْلَامِهَا فَقَدْ زَالَتْ الْبَغْضَاءُ بِلَا شَكٍّ لَاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ  
الْإِسْلَامِ وَالْبُغْضِ لَهُ ﷺ.

وَأَمَّا قِصَّةُ ذِي الْفَقَارِ فَأَخْرَجَهَا التِّرْمِذِيُّ فِي «السِّيَرِ» فِي (بَابٍ فِي  
النَّفْلِ)<sup>(١)</sup>، فَقَالَ: حَدَّثَنَا هُنَادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ  
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَقَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ  
بَدْرٍ، وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ  
غَرِيبٌ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزِّنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي «الْجِهَادِ» فِي (تَرْجُمَةِ السَّلَاحِ)<sup>(٢)</sup> فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو  
كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الصَّلْتِ - يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ الصَّلْتِ أَبَا جَعْفَرٍ - عَنْ ابْنِ  
أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
تَنَقَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَالِلِ النُّبُوَّةِ»<sup>(٣)</sup> فِي (غَزْوَةِ أُحُدٍ) مِنْ طَرِيقِ  
ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ، وَإِسْنَادُهُ إِلَى ابْنِ وَهْبٍ مِنْ طَرِيقِ الْحَاكِمِ<sup>(٤)</sup>،  
وَإِبْنُ أَبِي الزِّنَادِ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ<sup>(٥)</sup>.

(١) مِنْ «جَامِعِهِ» يَأْتِي الْحَدِيثُ (١٥٦٢).

(٢) فِي «سُنَنِ» بِرَقْمِ (٢٨٠٨).

(٣) ٢٠٤: ٣.

(٤) وَهُوَ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» ١٢٨: ٢، ١٢٩.

(٥) ضَعَّفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَابْنُ الْمَدِينَةِ وَغَيْرُهُمْ، كَمَا فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» ١٧:

ويقال على ما ذكره الرَّافِعِيُّ: غَنَائِمُ بَدْرٍ كُلُّهَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ، والكلام في الصَّفِيِّ بعدَ فَرَضِ الحُمُسِ وإِعْطَاءِ الأُخْوَاسِ الأَرْبَعَةَ لِلْغَنَائِمِينَ، فلا دُخُولَ لذلك هنا. وإِنَّمَا قَالَ الرَّاوِي «تَنَقَّلَ»، وَإِنْ كَانَ الكُلُّ لَهُ عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ أُعْطِيَ غَيْرَهُ مِنْ مَالِ بَدْرٍ وَلَمْ يُعْطِهِمْ هَذَا السَّيْفُ، فَسَمَاءُ تَنَقَّلًا بِهَذَا الِاعْتِبَارِ، وَأَمَّا انْفِرَادُهُ بِحُمُسِ الحُمُسِ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ فَهُوَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ فِي الْغَنِيمَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]، فَسَهُمُ الرَّسُولِ ﷺ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا.

[المسألة الثالثة: القول في أَنَّ لَهُ ﷺ حُمُسُ حُمُسِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ،

وَأَرْبَعَةُ أُخْوَاسِ الْفَيْءِ:]

وَأَمَّا الْفَيْءُ<sup>(١)</sup>، فَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الحشر: ٧].

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي قِسْمَةِ الْفَيْءِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاْلْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ مَقْسُومٌ عَلَى خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ سَهْمًا، كَمَا أَنَّ الْغَنِيمَةَ كَذَلِكَ، وَفِي قَوْلٍ: مَقْسُومٌ عَلَى خَمْسَةِ أَخْذًا بِظَاهِرِ الْآيَةِ<sup>(٢)</sup>.

وَجَوَابُ الْمَذْهَبِ: أَنَّ الْآيَةَ إِنَّمَا تَعَرَّضَتْ لِقِسْمِ الحُمُسِ لَا لِلْجَمِيعِ كَمَا فِي آيَةِ الْغَنِيمَةِ لَمْ يُقَسَّمْ فِيهَا إِلَّا الحُمُسُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ أَضَافَ

(١) وتام الكلام كما في «الروضة» ٧: ٧: «ومنه: حُمُسُ حُمُسِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ، وَأَرْبَعَةُ أُخْوَاسِ الْفَيْءِ».

(٢) ينظر: «الأُمُّ» للإمام الشافعي ٤: ١٤٦.



الْفَيِّءَ لِرَسُولِهِ كَمَا أَضَافَ الْغَنِيمَةَ لِلْغَانِمِينَ، ثُمَّ اسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ الْخُمْسَ وَقَسَّمَهُ، كَمَا اسْتَنْتَى مِنَ الْغَانِمِينَ الْخُمْسَ وَقَسَّمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفَيِّءُ مَقْسُومًا كُلُّهُ عَلَى خَمْسَةٍ لَمْ يَكُنْ لِإِضَافَتِهِ لِلرَّسُولِ فَائِدَةٌ، فَدَلَّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ، وَعَلَى هَذَا الْمَشْهُورِ جَرَى الْمُصَنِّفَانِ هُنَا، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ لَهُ ﷺ مِنَ الْفَيِّءِ وَاحِدٌ وَعِشْرُونَ سَهْمًا.

وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(١)</sup> الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ بِحَضْرَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَعَلِيٍّ وَالْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: إِنَّ أَمْوَالَ بَنِي النَّضِيرِ كَانَتْ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِبِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بَيْعًا وَلَا رِكَابًا، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِصَةً يُنْفِقُ مِنْهَا عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ جَعَلَهُ فِي الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ هِيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، قَالَ: أَخْرَجَاهُ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُخْتَصَرًا.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ سُفْيَانَ فِي «التفسير»<sup>(٢)</sup> مُخْتَصَرًا، كَمَا ذَكَرَ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الجهاد»<sup>(٣)</sup> مُخْتَصَرًا فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ قِصَّةَ خَاصَّةٍ عَلِيٍّ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(١) في «السنن الكبرى» في (باب بيان مصرف أربعة أخماس الفَيِّء في زمان رسول الله ﷺ، وأنها كانت خالصة له دون المسلمين يضعها حيث أراه الله) ٦: ٢٩٥.

(٢) في (باب ﴿مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [الحشر: ٧]) برقم (٤٨٨٥).

(٣) في (باب حكم الفَيِّء) برقم (١٧٥٧) (٤٨).

وأخرج البخاري في (الخمسة) <sup>(١)</sup> ومسلم في «الجهاد» <sup>(٢)</sup> مطولاً من طريق مالك، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحذثان، عن عمر، وفيه: أنه حَصَرَ ذلك عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقاص وعلي والعباس رضي الله عنهم، قال عمر: فإنِّي أحدىكم عن هذا الأمر، إنَّ الله قد حَصَّ رسولَه ﷺ في هذا الفَيءِ بشيءٍ لم يُعطِه أحدٌ غيره، ثم قرأ: ﴿وَمَا آفَاءُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ﴾ إلى قوله: ﴿قَدِيرٌ﴾ [الحشر: ٦]، فكانت هذه خالصةً لرسولِ الله ﷺ، والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم، فأعطاكموها وبثَّها فيكم، حتى بقيَ منها هذا المال، فكان رسولُ الله ﷺ يُنفِقُ على أهله نفقةً سَتَيْهِمْ من هذا المال، ثم يأخذ ما بقيَ فيجعلُه لجعلِ مالِ الله، فعملَ رسولُ الله ﷺ بذلك حياته. أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك؟ قالوا: نعم، ثم قال لعلي وعباس: أنشدكما بالله هل تعلمان ذلك؟ الحديث.

ولفظ مسلم: قال عمر: إنَّ الله كان حَصَّ رسولَه ﷺ بخاصَّةٍ لم يُخصَّصْ بها أحدٌ غيره، قال: ﴿وَمَا آفَاءُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الحشر: ٧]، ما أدري هل قرأ الآية التي قبلها أم لا؟ وساق نحو ما تقدَّم. انتهى، فعلم من ذلك إجماعُ الصحابة على أنه كان له ﷺ من الفَيءِ أربعة أخماسه مُضافاً للخمسة المنصوص عليه؛ لأنَّ به النصرة.

فإن قيل: فقد روى الإمام مالك في «الموطأ» <sup>(٣)</sup>، والإمام أحمد

(١) برقم (٣٠٩٤).

(٢) برقم (١٧٥٧) (٤٩).

(٣) مالك في «الموطأ» برقم (١٣١٩) عن عبد ربه بن سعيد عن عمرو بن شعيب مرسلًا، =

وأبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ صَدَرَ مِنْ حُنَيْنٍ، وَهُوَ يُرِيدُ الْجِعْرَانَةَ، فَسَأَلَهُ النَّاسُ؛ الْحَدِيثَ. إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ تَنَاوَلَ [مِنَ الْأَرْضِ] وَبَرَةً مِنْ بَعِيرٍ، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا مِثْلَ الْخُمْسِ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ».

وروى الإمام أحمد<sup>(١)</sup> عن العزباض بن سارية أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ الْوَبْرَةَ مِنْ فَيْءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيَقُولُ: «مَا لِي مِنْ هَذَا إِلَّا مِثْلُ مَا لِأَحَدِكُمْ إِلَّا الْخُمْسَ وَهُوَ مَرْدُودٌ فِيكُمْ».

= ولا يصحُّ ضمُّ المصنّف - رحمه الله - رواية مالكٍ إلى رواية الآخرين؛ لأنَّ مالكاً أخرجه بالإسناد الذي ذكرته إلى عمرو بن شعيب فحسب مرسلاً، دون ذكر أبيه وجدّه. وعلى هذا قال ابن عبد البرّ في «التمهيد» ١٠: ٢٨: «لا خلاف عن مالكٍ في إرسال هذا الحديث عن عمرو بن شعيب، وقد رُوِيَ متصلاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن النبيّ ﷺ، بأكمل من هذا المساق وأتمّ ألفاظٍ من رواية الثقات».

قلت: وهو عند الإمام أحمد في «المسند» (٦٧٢٩)، وأبي داود (٢٦٩٤)، والنسائي في «المجتبى» (٣٦٨٨)، وفي «الكبرى» ٦: ١٧٧ (٦٤٨٢) من طريق عن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه (عمرو بن العاص) رضي الله عنها عن النبيّ ﷺ، وإسناده حسن، ابن إسحاق صرّح فيه بالتحديث عند الإمام أحمد في الحديث رقم (٧٠٣٧) فانفتت شبهة تدليسه، وما بين المعقوفين من «الموطأ».

وللحديث أصلٌ عند البخاري في «صحيحه» في المغازي (باب قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ إِلَى ﴿عَفُوًّا رَحِيمًا﴾) برقم (٤٣١٨) و(٤٣١٩) من حديث المسور ابن مخرمة ومروان بن الحكم.

(١) في «المسند» (١٧١٥٤) عن أبي عاصم - وهو الضّحاك بن مخلد - عن وهب بن خالد الحمصي، قال: حدّثني أمّ حبيبة بنت العزباض عن أبيها، فذكره. وإسناده حسن.

قلت: المراد بالفيء هنا الغنيمة؛ لأنَّ اسمَ كلِّ واحدٍ من المالئين يُطلق على الآخر إذا أُفردا، فإنَّ جُمعَ بينهما تخصيصاً بالذكرِ [افتراقاً] كاسمَي الفقير والمسكين<sup>(١)</sup>. وقال جماعة: اسمُ الفيءِ يشملُ المالئين، والغنيمة<sup>(٢)</sup> لا يتناول الفيء، وقيل: إنَّ في لفظ الشَّافعيّ في «المختصر»<sup>(٣)</sup> ما يُشعر به، ويدلُّ على أنَّ المراد الغنيمة أمران:

أحدهما: أنَّ في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص السابق<sup>(٤)</sup>: أنَّ ذلكَ كانَ في حنين، والذي كان في حنين غنيمة.

والثاني: حديث عمرو بن عبسة، قال: صَلَّى بنا رسولُ الله ﷺ إلى بَعيرٍ من المَغَنَم، فلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ البَعِيرِ ثُمَّ قال: «ولا يَحِلُّ لي مِنْ عَنَائِمِكُمْ مِثْلُ هذا إِلَّا الحُمْسُ، والحُمْسُ مَرْدُودٌ فيكُمْ»، رواه أبو داود<sup>(٥)</sup>.

وأما ما رواه مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(٦)</sup> من حديث هَمَّامٍ عن أبي هريرة،

(١) وهذا المعنى ذكره الإمام النووي في «روضة الطالبين» ٦: ٣٥٤ فيما نقله عن المسعودي وطائفة، وما بين المعوفين منه ولا بدَّ منه، فهو جواب الشرط لفعله المذكور قبله.

(٢) يعني: «واسمُ الغنيمة لا يتناولُ الأوَّل، وهو الفيء»، وهذا أيضاً نقله الإمام النووي في «روضة الطالبين» ٦: ٣٥٤ عن أبي حاتم القزويني وغيره.

(٣) يعني: «مختصر المزي» للإمام إسماعيل بن يحيى المزي، ويُنظر ما أشير إليه فيه ٨: ٢٤٧، ٢٤٨.

(٤) يعني: حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه السالف تحريجه قريباً عند الإمام أحمد وغيره.

(٥) في «سننه» في (باب في الإمام يستأثر بشيء من الفيء لنفسه) برقم (٢٧٥٥).

(٦) في (باب حُكْم الفيء) برقم (١٧٥٦).

قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا أَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَبَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ»، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْقَرْيَةِ الَّتِي عَصَبَتْ، يَعْنِي: الَّتِي لَمْ يُوجِبِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهَا بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، لَكِنْ جَلَتْ خَوْفًا مِنَ الْجَيْشِ، فَهَذِهِ تَكُونُ فَيْئًا، وَذِكْرُ الْخُمْسِ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَا يَنْفِي مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَخَاسِ الْأُخَرِ، بِدَلِيلِ الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ، وَتَكُونُ الْقَرْيَةُ الْأُولَى غَنِيمَةً، وَعَكَسَ الْقَاضِي عِيَاضٌ هَذَا فَجَعَلَ الْأُولَى فَيْئًا، وَالثَّانِيَةَ غَنِيمَةً، قَالَ: وَبِهِ احْتِجَّ مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْخُمْسَ فِي الْفَيْءِ بِهَذَا الْحَدِيثِ <sup>(١)</sup>. وَمَا قُلْنَاهُ أُولَى.

### [المسألة الرابعة: في حكم دخوله ﷺ مكة بغير إحرام]

وَأَمَّا دَخُولُهُ مَكَّةَ بَغَيْرِ إِحْرَامٍ <sup>(٢)</sup>، فَهَذَا إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ الْإِحْرَامُ، وَقَدْ قَسَمَ الْمُصَنِّفَانِ ذَلِكَ فِي الْحَجِّ تَبَعًا لِغَيْرِهِمَا إِلَى مَنْ لَا يَتَكَرَّرُ دَخُولُهُ وَإِلَى مَنْ تَكَرَّرَ، فَالْأُولَى فِي الْوُجُوبِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَلْزَمُهُ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْمَسْعُودِيِّ <sup>(٣)</sup> وَصَاحِبِ

(١) نقله عن القاضي عياض بنحو السياق المذكور الإمام النووي في «شرح مسلم» ١٢:

٢٩، وَيُنْتَظَرُ: «إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ ٦: ٣٦.

(٢) وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ٧: «وَدُخُولُ مَكَّةَ بَغَيْرِ إِحْرَامٍ، نَقَلَهُ صَاحِبُ

التَّلْخِيسِ وَغَيْرُهُ». وَصَاحِبُ «التَّلْخِيسِ»: هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي أَحْمَدَ الْقَاصِ،

الطَّبْرِيِّ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ الْقَاصِ. وَقَدْ سَلَفَتْ تَرْجُمَتُهُ ص ١٤٢.

(٣) هُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مَسْعُودِ الْمَسْعُودِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُرُوزِيُّ، =

«التهذيب»<sup>(١)</sup> في آخرين، واختارَه صاحبُ «التلخيص».

والثاني: يُستحبُّ، وهو الأظهرُ عند الشيخ أبي حامد ومُتابعيه، والشيخ أبي محمد<sup>(٢)</sup> والغزالي. زاد في «الروضة»: الأصحُّ في الجملة استحبُّه، وقد صحَّحه الرافعيُّ في «المحرر». وتمَّت زيادته<sup>(٣)</sup>. فحيثُذُ لَمَّا كان صاحبُ «التلخيص» من الموجِبين، حَسَنَ ذِكْرُ ذَلِكَ منه.

أَمَّا مَنْ يُرْجَّحُ عَدَمَ الوجوبِ فلا ينبغي أن يذكرَ ذلك، وكانَ ينبغي للنَّووي أن يقول: إنَّ أَوْجَبَهُ على غيره.

وفي الرافعيِّ بعدَ ذِكْرِ صاحبِ «التلخيص»: وفي حقِّ الأُمَّة خلافٌ مذكورٌ في الحجِّ<sup>(٤)</sup>. وفي «شرح التلخيص» للقفال: وليسَ مخصوصاً بذلك، وقد نصَّ الشافعيُّ على مَنْ دَخَلَ الحَرَمَ خائفاً لِقِتالٍ فَلَهُ أَنْ يَدْخُلَهُ غَيْرَ مُحَرَّمٍ<sup>(٥)</sup>، وبَوَّبَ البيهقيُّ (بابُ دُخُولِهِ الحَرَمَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ).

= أحد أئمة أصحاب الإمام أبي بكر القفال، شرح «مختصر المزني»، وتوفي سنة يئف وعشرين وأربع مئة. «طبقات الشافعية» لابن الصلاح ١: ٢٠٧، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٤: ١٧١.

(١) هو الإمام محيي السُّنة البغوي، ولم أقف عليه في «تهذيبه».

(٢) هو الإمام أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني، والد أبي المعالي إمام الحرمين، من تصانيفه «الفروق» و«التبصرة»، توفي سنة ثمان وثمانين وأربع مئة. «طبقات الشافعية» لابن كثير

ص ٣٩١.

(٣) يعني: زيادة الإمام النووي على أصل «الروضة» ٣: ٧٧.

(٤) «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٧: ٤٤٦.

(٥) «الأم» للإمام الشافعي ٢: ١٥٥.

ثم أخرج<sup>(١)</sup> فيه من طريق قُتَيْبَةَ بنِ سعيد، قال: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ الدُّهْنِيُّ، عن أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ. رواه مسلم في «الصَّحِيح»<sup>(٢)</sup> عن يَحْيَى بنِ يَحْيَى وَقُتَيْبَةَ. ثم أخرج<sup>(٣)</sup> عَنْ يَحْيَى بنِ يَحْيَى، قال: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ ابْنُ شَهَابٍ، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ مِغْفَرٌ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ حَظَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ»، رواه مسلم في «الصَّحِيح»<sup>(٤)</sup> عَنْ يَحْيَى بنِ يَحْيَى. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ أَوْجُهٍ عَنْ مَالِكٍ<sup>(٥)</sup>.

والاستدلال من الحديث الأول أقوى من قوله: «بِغَيْرِ إِحْرَامٍ»؛ لِأَنَّ لُبْسَ الْمَخِيطِ لَا يُثْنِي فِي الْإِحْرَامِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُحْرِمَ وَيَلْبَسَ الْمَخِيطَ وَيَقْتُلُوهُ، فَكَانَتْ الْأُولَى أَضَرَحَ.

### [المسألة الخامسة: أَنَّ مَالَهُ ﷺ لَا يُورَثُ،

### وكذلك الأنبياء عليهم السلام]

وَأَمَّا أَنَّهُ ﷺ لَا يُورَثُ<sup>(٦)</sup>، ففِي عَدِّ هَذَا مِنَ الْمُبَاحَاتِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ

(١) «السنن الكبرى» ٥٩: ٧ (١٣٧٥٤).

(٢) فِي (بَابِ جَوَازِ دُخُولِ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ) بِرَقْمِ (١٣٥٨).

(٣) يَعْنِي: الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبَابِ نَفْسَهُ ٥٩: ٧، بِرَقْمِ (١٣٧٥٥).

(٤) فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ فِي التَّعْلِيقِ قَبْلَ السَّابِقِ بِرَقْمِ (١٣٥٧).

(٥) وَمِنْهَا فِي (بَابِ دُخُولِ الْحَرَمِ وَمَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ) بِرَقْمِ (١٨٤٦) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، بِهِ.

(٦) وَتَمَامُ الْكَلَامِ كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ٧ فَهُوَ: (وَمَنْ: أَنَّهُ لَا يُورَثُ مَالُهُ، ثُمَّ حَكَى الْإِمَامُ =

هذا حكمٌ بعد وفاته ﷺ، فلا يكونُ مُباحاً له، بل إنَّما يُعدُّ هذا من الفضائل. وقد ذَكَرَ المصنِّفانِ في آخر كلامهما أنَّ الغزاليَّ هو الذي عدَّها من هذا الضَّرْبِ، والأكثرُونَ عدُّوها من الضَّرْبِ الرَّابِعِ، وهذا هو الصَّواب<sup>(١)</sup>.

قالوا: والحكمةُ في أنَّ الأنبياءَ لا يُورَثُونَ؛ لِئَلَّا يَظُنَّ بِهِمْ مُبْطِلٌ أَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا لَوَرَثَتِهِمْ، فَقَطَعَ اللَّهُ تَعَالَى ظَنَّ الْمُبْطِلِ وَلَمْ يَجْعَلِ لِلْوَرَثَةِ شَيْئاً.

وقال النوويُّ في «شرح مسلم»<sup>(٢)</sup>: قال بعضُ العلَّماءِ في الحكمةِ في أنَّ الأنبياءَ لا يُورَثُونَ: أنه لا يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْوَرَثَةِ مَنْ يَتَمَنَّى مَوْتَهُمْ فِيهِلِكَ، وَلِئَلَّا يَظُنَّ بِهِمُ الرَّغْبَةُ فِي الدُّنْيَا لِوَارِثَتِهِمْ فِيهِلِكَ بِذَلِكَ الظَّانُّ.

وفي الحديثِ السابقِ عن عمرَ رضي الله عنه: أنَّ عمرَ رضي الله عنه قال للرَّهْطِ - يَعْنِي عِثْمَانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزُّبَيْرَ وَسَعْدًا -: تَيْدَكُمُ أَنْشُدْكُمْ اللَّهَ الَّذِي يَأْذِنُهُ تَقَوْمُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً» يُرِيدُ: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ؟ قَالَ الرَّهْطُ: قَدْ قَالَ ذَلِكَ، فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ: أَنْشُدْكُمَا اللَّهَ، أَتَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

= وجهين، أحدهما: أنَّ ما تَرَكَهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِهِ، يُنْفَقُ مِنْهُ عَلَى أَهْلِهِ كَمَا كَانَ يُنْفَقُ فِي حَيَاتِهِ، قَالَ: وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ. والثاني: أَنَّ سَبِيلَ مَا خَلَفَهُ سَبِيلُ الصَّدَقَاتِ، وَبِهَذَا قَطَعَ أَبُو الْعَبَّاسِ الرَّوْيَانِيُّ فِي «الْجُرْجَانِيَّاتِ». ثُمَّ حَكَى وَجْهَيْنِ فِي أَنَّهُ هَلْ يَصِيرُ وَقْفاً عَلَى وَرَثَتِهِ؟ وَأَنَّهُ إِذَا صَارَ وَقْفاً، هَلْ هُوَ لِلْوَاقِفِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً؟» وَجِهَانِ.

(١) وَالضَّرْبُ الرَّابِعُ يَبْحَثُ فِيهَا اخْتِصَّ بِهِ ﷺ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالْإِكْرَامِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِيهِ بَعْدَ هَذَا الضَّرْبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.



قد قال ذلك؟ قالوا: قد قال ذلك. لفظ البخاري، وفي مسلم نحوه<sup>(١)</sup>.

وقد أخرج البخاري في الفرائض<sup>(٢)</sup> الحديث السابق من طريق الليث عن عُقيل، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الحَدَثَانِ، وذكر فيه ما تقدم.

وأخرج البخاري في الفرائض أيضاً<sup>(٣)</sup> عن عروة، عن عائشة أن فاطمة والعبّاس أتيا أبا بكرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهما حينئذٍ يَطْلُبَانِ أَرْضِيَهُمَا مِنْ فَدَكٍ وَسَهْمَهُمَا مِنْ خَيْبَرٍ، فقال لهما أبو بكرٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «لَا تُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ» قال أبو بكرٍ: والله لا أَدْعُ أمراً رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُهُ إِلَّا صَنَعْتُهُ. وأخرجه مسلم أيضاً في الجهاد<sup>(٤)</sup>.

وأخرج البخاري في الفرائض أيضاً<sup>(٥)</sup> عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَاراً، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْوَنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ». وأخرجه مسلم أيضاً في الجهاد<sup>(٦)</sup>.

(١) البخاري (٣٠٩٤)، ومسلم (١٧٥٧)، وقد سلف تخريجه قريباً ص ١٩٨، وقوله: «تَيْدَكُم» قال الحافظ ابن حجر فيما نقله عن ابن التين: أصلها تَيْدَكُم، والتَّوَدَةُ: الرَّفْقُ. «فتح الباري» ٦: ٢٠٦.

(٢) في (باب قول النبي ﷺ: «لَا تُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً») برقم (٦٧٢٨).

(٣) في (الباب نفسه، برقم (٦٧٢٥) و(٦٧٢٦).

(٤) في (باب قول النبي ﷺ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً») برقم (١٧٥٩) (٥٣).

(٥) في (باب قول النبي ﷺ: «لَا تُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً») برقم (٦٧٢٩)، وهو عنده في مواضع أخرى من «صحيحه» من الطريق نفسه.

(٦) في (الباب نفسه، برقم (١٧٦٠) (٥٥).

وما ذكرأه من الوجهين في أن ما خلّفه باقي على ملكه أو هو صدقة، ومن الوجهين تفرعاً على الثاني في: أنه هل يصير وقفاً على ورثته أم لا؟ الظاهر أن مُقابله يكون وقفاً على العموم، ومن الوجهين تفرعاً على الثاني من: أنه هل هو للواقف لقوله ﷺ: «ما تركنا»<sup>(١)</sup> صدقةً والظاهر أن مُقابله أن الله جعله وقفاً، وتعبّ النوي ذلك بأن الصواب الجزم بزوال ملكه، وأن ما تركه فهو صدقة على المسلمين لا يختص به الورثة.

يقال عليه: والصواب الإنفاق منه على زواجه كما أجمع عليه الصحابة بدليل قوله في حديث أبي هريرة: «ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤونة عاملي فهو صدقة»؛ ولأنهن محبوسات لحق رسول الله ﷺ؛ لأن الله حرم نكاحهن على هذه الأمة تعظيماً لهن. والظاهر أن المراد بالعاملي: من يعمل على هذه الصدقة، وهو معنى القيم عليها والتأطير في أمرها.

وقوله في حديث عائشة عن أبي بكر: «إنما يأكل آل محمد من هذا المال» الظاهر أن ذلك في حال حياته، ويجوز أن يراد بالآل: أهل بيته على أحد التفاسير في الآل، فيوافق رواية أبي هريرة: «ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤونة عاملي»، وعبارة «النهاية»: وما ذكره - يعني صاحب «التلخيص» - من خواصه ﷺ: أنه كان لا يورث، قال رسول الله ﷺ: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا صدقة»، ثم قال: «ما خلّفته» بقي على ما كان في حياته، وكان أبو بكر ينفق منه على أهله وخدمه، وكان يرى أنه باقي على ملك

(١) في الأصل: «تركناه»، وما أثبتته هو الصواب الموافق لما في مصادر تخريج الحديث، ولما في «روضة الطالبين» ٧: ٧ الذي ينقل المصنف منه.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَحْيَاءُ صَلَّوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَوَافِقُ لِسِيرَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهَا خَلْفَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: مَا خَلْفَهُ كَانَ سَبِيلَهُ سَبِيلَ الصَّدَقَاتِ، وَالشَّاهِدُ لِهَذَا مَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ». انْتَهَى كَلَامُ الْإِمَامِ<sup>(١)</sup>.

وهذه اللفظة، وهي قوله: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ» أخرجها النسائي في الفرائض<sup>(٢)</sup> في حديثِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعْدِ وَعِثَانَ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي قَامَتْ لَهُ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، أَسَمِعْتُمْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ»؟ قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ. وَقَالَ الرَّافِعِيُّ: ثُمَّ جَعَلَ صَاحِبُ الْكِتَابِ هَذِهِ الْخَصْلَةَ مِنَ التَّخْفِيفَاتِ<sup>(٣)</sup> كَأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ: أَنْ جَعَلَهُ صَدَقَةٌ تُورَثُ زِيَادَةَ الْقُرْبَةِ وَرِفْعَةَ الدَّرَجَةِ. انْتَهَى<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا لَا يَقْتَضِي عَدُّهُ مِنَ الْمُبَاحَاتِ، وَخَطَرُ لِي فِي عَدِّ

(١) «نهاية المطلب في دراية المذهب» ١٢: ٢١ لإمام الحرمين الجويني، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه.

(٢) في «الكبرى» في (باب ذكر موارث الأنبياء) برقم (٦٢٧٥)، ووقع عنده «معشر» بدل «معاشر».

(٣) في الأصل: «التحقيقات» بالحاء المهملة وبالقاف، وهو خطأ لا شك فيه، وما أثبتته موافق لما في «فتح العزيز بشرح الوجيز» للرافعي ٧: ٤٤٧ والمراد بالتخفيفات هنا: ما حُقِّفَ عَنْهُ ﷺ دون غيره.

(٤) «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٧: ٤٤٧

الغزاليّ ذلك من هذا الضَرْبِ<sup>(١)</sup>، أنَّ المعنى فيه: أنَّ غيرَ الأنبياءِ عليهم الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لا يُباحُ لهم الإيصاءُ بِكُلِّ ما لهم.

وعبارةُ الشَّرْحِ في ذلك: لا يَنْبغي أن يُوصيَ بِأَكْثَرِ من ثُلْثِ المالِ، لخبرِ سعدِ رضي الله عنه. انتهى. وهذه اللَّفْظَةُ قد تُطْلَقُ على الكَرَاهَةِ وعلى التَّحْرِيمِ، وأيُّها كانَ فهذا في غيرِ الأنبياءِ، فللأنبياءِ ذلكَ لأنَّهم لا يُورَثونَ، وإذا كانوا لا يُورَثونَ فيباحُ لهم التَّصَدُّقُ بِكُلِّ ما لهم بعدَ الموتِ بخِلافِ غيرِهِم، فليَتَأَمَّلْ ذلكَ.

### [المسألة السادسة: للرَّسول ﷺ أن يقضيَ بعِلْمِهِ]

وما ذَكَرَهُ من «أنه ﷺ: كانَ له أن يقضيَ بعِلْمِهِ. وفي غيره خلافٌ»<sup>(٢)</sup> أخرجَ البيهقيُّ<sup>(٣)</sup> فيه الحديثَ الثَّابِتَ في «الصَّحِيحِينَ»<sup>(٤)</sup> عن الزُّهريِّ، قال:

(١) والإشارة بذلك إلى ما وقع في «روضة الطالبين» ٧: ٧: «وهذه الحِصْلَةُ - وهي قوله ﷺ: «لا تُورث ما تركنا صدقة» - عدّها الغزاليُّ من هذا الضَرْبِ، وعدّها الأكثرون من الضَرْبِ الرابعِ».

(٢) وتَمَّام الكلام في «الروضة» ٧: ٧: «ومنه: أنه ﷺ كانَ له أن يقضيَ بعِلْمِهِ، وفي غيره خلافٌ».

(٣) في «السنن الكبرى» في (باب ما أُبِحَ له من القضاء بعِلْمِهِ، وفي قضاء غيره بعِلْمِ نفسه قولان) ٧: ٦٦.

(٤) البخاري في (باب مَنْ رأى القاضي أن يحكم بعِلْمِهِ في أمرِ الناسِ، إذا لم يَخَفِ الظُّنُونُ والثُّمَّةَ) برقم (٧١٦١) وفي مواضع أخرى من «صحيحه» يشير إلى بعضها المصنف قريباً، ومسلم في (باب قضيّة هِنْدَ) برقم (١٧١٤).

حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ ابْنِ رَبِيعَةَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ<sup>(١)</sup>، فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ حَرْجٍ أَنْ أُطْعِمَ مَنْ الَّذِي لَهُ عِيَالُنَا؟ فَقَالَ لَهَا: «لَا حَرْجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمِيهِمْ بِالْمَعْرُوفِ»، وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ بِذَلِكَ، وَوَجْهُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُطَالِهَا بِالْبَيْسَةِ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ فَحَكَمَ لَهَا بِأَخِذِ النَّفَقَةِ مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ، وَهَذَا هُوَ الْقَضَاءُ بِالْعِلْمِ، ذَكَرَ ذَلِكَ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ الْمُنْذَرِ<sup>(٢)</sup>، وَالْبَيْهَقِيُّ أَخَذَ هَذَا الْإِسْتِدْلَالَ مِنَ الْبُخَارِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ «الْأَحْكَامِ»: (بَابُ مَنْ رَأَى لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ فِي أَمْرِ النَّاسِ إِذَا لَمْ يَخَفِ الظُّنُونَ وَالتُّهْمَةَ) كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَهْنِدٍ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدُكِ بِالْمَعْرُوفِ» وَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَمْرًا مَشْهُورًا<sup>(٣)</sup>.

ثم أخرج الحديث من طريق أبي اليمان، قالت: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَذَكَرَهُ، وَلَفْظُهُ: أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ مِنْ حَرْجٍ مِنْ أَنْ أُطْعِمَ مَنْ الَّذِي لَهُ عِيَالُنَا؟<sup>(٤)</sup> قَالَ لَهَا: «لَا حَرْجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمِيهِمْ مِنْ مَعْرُوفٍ» انفرد بهذه الطَّرِيقَةَ مِنْ بَيْنِ السَّتَةِ.

(١) في «الكبرى» للبيهقي: «مُسِيكٌ»، واللفظ المذكور هو لفظ «الصحيحين».

(٢) ينظر: «الأوسط» ٦: ٥٥٢-٥٥٥، و«الإقناع» ٢: ٥١١ وكلاهما لابن المنذر، و«مختصر

اختلاف العلماء» للطحاوي ٣: ٣٦٩-٣٧٠.

(٣) سلفت الإشارة إليه وتخرجه.

(٤) في الأصل: «... من حَرَجَ من أطعم الذي له عندنا عياليا» وهو خلط وتحريف من

الناسخ، وما أثبتته من «صحيح البخاري» في الباب المذكور برقم (٧١٦١).

وَأَخْرَجَهُ فِي كِتَابِ «النَّفَقَاتِ» مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ مُقَاتِلٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ - قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ، فَهَلْ عَلَيَّ حَرْجٌ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ عِيَالُنَا؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ»، انْفَرَدَ بِهَا أَيْضاً عَنْ بَقِيَّةِ السَّنَةِ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ أَخْرَجَهُ<sup>(٣)</sup> مِنْ طَرِيقِ أُخْرَى بِاللَّفْظِ الَّذِي عَلَّقَهُ<sup>(٤)</sup> فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - هُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عُتْبَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ»، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٥)</sup> عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ طَرِيقَ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ، وَطَرِيقَ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ

(١) يعني: عن محمد بن مقاتل، في (باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها، ونفقة الولد) برقم (٥٣٥٩).

(٢) هذا ذهولٌ منه رحمه الله، فهذا اللفظ وهذه السياقة عند مسلم أيضاً (١٧١٤) (٩) ولكن من طريق ابن أخي الزُّهري - وهو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري - عن عمِّه، به.

(٣) في (باب إذا لم يُنفَقِ الرَّجُلُ، فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف) برقم (٥٣٦٤).

(٤) قبل الحديث (٧١٦١)، وقد ساق لفظه قريباً.

(٥) في «الكبرى» في (باب أخذ المرأة نفقتها من مال زوجها بغير إذنه) برقم (٩١٤٧).

مِنْ أَوْجُهُ فِي كِتَابِ (القضاء والشهادات)<sup>(١)</sup>. وأخرج البخاري أيضاً في كتاب «القضاء على الغائب»<sup>(٢)</sup> طريق هشام، عن محمد بن كثير، عن سُفيان، عنه، به.

وفي الرافعي في أول النفقات، استخرج الأصحاب من خبر هند فوائده، منها: أنه يجوز للقاضي أن يَقْضِيَ بعلمه على الغائب. وأجيب بأنه أفتى ولم يَقْضِ. انتهى.

وقد اختلف الأصحاب في هذا هل كان قضاءً أو إفتاءً؟ على وجهين، وقد جزم الرافعي والنووي في القضاء على الغائب بأنه قضاء، ورجحاً في نفقة الأقارب أنه إفتاء، وأما كونه كان غائباً فهو قول، وقيل: كان حاضراً يَسْمَعُ قَوْلَهَا وَيَضْحَكُ. وظاهر كلامهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي بعلمه مُطلقاً، سواء الحدود وغيرها<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ في قضاء غيره في الحدود بعلمه طريقين - المذهب: المنع - وهما أثبتنا ذلك في كُلِّ مَوْضِعٍ كان فيه، وفي<sup>(٤)</sup> حقَّ غيره خلاف.

(١) طريق الزُّهرى عن عروة عنده برقم (١٧١٤) (٨) و(٩)، وطريق هشام عن عروة برقم (١٧١٤) (٧)، وكلا الطريقين في (باب قضية هند).

(٢) يعني: في كتاب الأحكام من «صحيحه» في (باب القضاء على الغائب) برقم (٧١٨٠).  
(٣) في الأصل: «غيره»، ولا يصحُّ في هذا السياق، وينظر: «إمتاع الأسماع» للمقرئ (١٣: ١٦٤).

(٤) في الأصل: «في» بإسقاط الواو، وما أثبتته هو الصواب الموافق لما في «روضة الطالبين» ٧: ٧.

## [المسألة السابعة: في أن له ﷺ أن يحكم ويشهد لنفسه وولده وأن يقبل شهادة من يشهد له]

وما ذكرناه في الحكم والشهادة لنفسه وولده<sup>(١)</sup>، فقد ترجم البيهقي على ذلك في (باب ما أبيح له من الحكم لنفسه، وقبول شهادة من شهد له بقوله، وإذا جاز ذلك، جاز أن يحكم لولده وولد ولده<sup>(٢)</sup>)، ثم أخرج في الباب المذكور عن الزهري قال: حدثني عمار بن خزيمة: أن عمه أخبره - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - أن رسول الله ﷺ ابتاع فرساً من رجل من الأعراب، فاستتبعه ليقضيه ثمن فرسه، فأسرع رسول الله ﷺ المشي وأبطأ الأعرابي، فطفق رجال يعترضون الأعرابي، فساوموه بالفرس ولا يشعرون أن رسول الله ﷺ قد ابتاعه حتى زاد بعضهم في السوم على ثمن الفرس الذي ابتاعه رسول الله ﷺ، فلما زاده نادى الأعرابي رسول الله ﷺ فقال: إن كنت مبتاعاً هذا الفرس [فابتعه]<sup>(٣)</sup> أو لأبيعه، فقام رسول الله ﷺ حين سَمِعَ نداء الأعرابي حتى أتاه الأعرابي فقال له: «أولست قد ابتعتك منك؟» فقال الأعرابي: لا والله ما بعثك<sup>(٤)</sup>. قال: فقال رسول الله ﷺ: «بلى

(١) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ٧: «وأن يحكم لنفسه ولولده على المذهب، وأن يشهد لنفسه ولولده، وأن يقبل شهادة من يشهد له».

(٢) «السنن الكبرى» ٧: ٦٦.

(٣) ما بين المعقوفين في «السنن الكبرى» وسقط من الأصل.

(٤) في الأصل: «ما بعته منك»، والمثبت من «السنن الكبرى».



قَدْ ابْتَعْتُهُ مِنْكَ»، فَطَفِقَ النَّاسُ يُلَوِّذُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالْأَعْرَابِيِّ وَهُمَا يَتَرَجَعَانِ، وَطَفِقَ الْأَعْرَابِيُّ يَقُولُ: هَلُمُّ شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ أُنِّي بَايَعْتُكَ، فَقَالَ خُزَيْمَةُ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَايَعْتَهُ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى خُزَيْمَةَ، قَالَ: «بِمَ تَشْهَدُ؟» قَالَ: بِتَّصْدِيقِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهَادَةَ خُزَيْمَةَ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ. انْتَهَى. وَفِي الْبُخَارِيِّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَحْزَابِ <sup>(١)</sup> مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ وَجَدَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، الَّذِي جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهَادَتَهُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ. وَلَمْ يُسَمِّ الْبَيْهَقِي الْأَعْرَابِيَّ، وَهَذَا الْأَعْرَابِيُّ: هُوَ سَوَاءُ بْنُ قَيْسٍ الْمُحَارِبِيُّ، فَفِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» <sup>(٢)</sup> فِي تَرْجُمَةِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ذِي الشَّهَادَتَيْنِ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عِمَارَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى فَرَسًا مِنْ سَوَاءِ بْنِ قَيْسٍ الْمُحَارِبِيِّ، فَجَحَدَهُ سَوَاءٌ، فَشَهِدَ خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى الشَّهَادَةِ وَلَمْ تَكُنْ مَعَنَا حَاضِرًا؟»، فَقَالَ: صَدَّقْتُكَ بِمَا جِئْتُ بِهِ، وَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ إِلَّا حَقًّا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ لَهُ خُزَيْمَةُ أَوْ عَلَيْهِ فَحَسَبُهُ»، وَذَكَرَهُ فِي تَرْجُمَةِ سَوَاءِ بْنِ قَيْسٍ الْمُحَارِبِيِّ عَنْ أَبِي مُوسَى الْمَدِينِيِّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عِمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ابْتَاعَ فَرَسًا مِنْ سَوَاءِ بْنِ قَيْسٍ الْمُحَارِبِيِّ فَجَحَدَهُ فَشَهِدَ لَهُ خُزَيْمَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا حَمَلَكَ عَلَى

(١) فِي (بَابِ) «فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَجْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا» [الأحزاب: ٢٣]، بِرَقْمِ

(٤٧٨٤).

(٢) ٢: ١٧٠.

الشَّهَادَةِ وَلَمْ تَكُنْ مَعَنَا حَاضِرًا؟» قَالَ: صَدَقْتُكَ بِمَا جِئْتُ بِهِ وَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَا تَقُولُ إِلَّا حَقًّا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ لَهُ خُزَيْمَةٌ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ فَحَسْبُهُ».

فَخَرَجَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْحَدِيثَ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ، رَوَاهُ مَرَّةً عَنْ أَبِيهِ، وَمَرَّةً عَنْ عَمِّهِ، وَلَا يُضَرُّ ذَلِكَ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ رَوَاهُ عَنْهُمَا، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ تَصْرِيحٌ بِمَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ أَنَّهُ حَكَمَ لِنَفْسِهِ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا فِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ قَبِلَ شَهَادَةَ مَنْ شَهِدَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ قَبِلَ شَهَادَةَ خُزَيْمَةَ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ إِلَّا بِتَصَدِيقِهِ، لَا لِأَنَّهُ كَانَ حَاضِرًا، فَقَبُولُهُ شَهَادَةَ مَنْ حَضَرَ الْوَاقِعَةَ كَذَلِكَ.

وَالْحُكْمُ بِذَلِكَ إِنَّمَا يُوْخَذُ بِالِاسْتِنْبَاطِ وَاللُّزُومِ، إِذْ مَنْ جَازَ لَهُ قَبُولُ الشَّهَادَةِ جَازَ لَهُ الْحُكْمُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ صَرِيحًا، قَدْ يُقَالُ فِي الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ: إِنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُوْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، فَإِنَّ عُمُومَ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾ يَشْمَلُ قَضَاءَهُ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَلِغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَعْصُومُونَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُ الْهَوَىٰ، وَإِنَّمَا مَنَعَ الْحُكْمَ مِنْ حُكْمِهِ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ الْهَوَىٰ، فَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْمَعْصُومُ فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَجَازَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ لَهَا.

وَمَا ذَكَرَهُ فِي «الرَّوْضَةِ» مِنْ قَوْلِهِ: «فِي الْحُكْمِ لِنَفْسِهِ وَوَلَدِهِ عَلَى

المذهب»<sup>(١)</sup>، أشارَ به إلى ترجيح طريقة القَطْعِ بذلك، وأنَّ مِنَ الأصحابِ مَنْ حَكَى في ذلك خلافاً ضعيفاً، وذلك في الرافعيّ نقلاً عن أبي العباس الرويانيّ، فقال: ونقل أبو العباس الرويانيّ في حُكْمِهِ لِنَفْسِهِ وَلَوْلَدِهِ وَجَهَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

أَمَّا الشَّهَادَةُ لِنَفْسِهِ وَلَوْلَدِهِ، فَلأنَّ الحُكْمَ المُلْزَمَ أَعْلَى مِنْهَا، وإذا جازَ الأَعْلَى جازَ ما دُونَهُ، وهذا من الكلام في الخصائص بالاجتهاد.

### [المسألة الثامنة: القول في أنَّ له ﷺ

أن يحميَ السَّمَوَاتِ<sup>(٣)</sup> لِنَفْسِهِ،

وليس ذلك لسائر الأئمة من بعده]

وما ذَكَرَهُ من أَنَّهُ يَحْمِي السَّمَوَاتَ لِنَفْسِهِ<sup>(٤)</sup>، يَعْنِيَان: لَا لِنَعْمِ الصَّدَقَةِ. وَغَيْرُهُ<sup>(٥)</sup> مِنَ الْأئِمَّةِ: لَا يَحْمِي لِنَفْسِهِ بِلَا خِلَافٍ.

وذكر البيهقي<sup>(٦)</sup> في ذلك شيئاً آخرَ فقال: (باب الحِمَى له خاصّة في

(١) كذا في الأصل، وأما لفظه في المطبوع من «الرَّوْضَةِ» ٧: ٧ فهو: «وأنَّ يَحْكُمَ لِنَفْسِهِ وَلَوْلَدِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ».

(٢) «فتح العزيز» ٧: ٤٤٧.

(٣) والمراد بالسَّمَوَاتِ هنا: الأرض التي لم تُزْرَع ولم تُغَمَّر، ولا جَرَى عليها مَلِكٌ أَحَدٌ، وإحيائها: مباشرة عبارتها. ينظر: «لسان العرب» و«المصباح المنير» مادة (موت).

(٤) قالوا كما في «الرَّوْضَةِ» ٧: ٨: «وأنَّ يَحْمِي السَّمَوَاتَ لِنَفْسِهِ».

(٥) الضمير في قوله: «غَيْرُهُ» يعود على النبي ﷺ، والمراد: لا يجوزُ لغيره من بعده من الأئمة أن يَحْمُوا لأنفسهم الموات قطعاً وبلا خلاف.

(٦) في «السنن الكبرى» ٧: ٥٩.

أَحَدِ الْقَوَلَيْنِ)؛ يعني بذلك أَنَّ له أَنْ يَحْمِيَ لِنَعَمِ الصَّدَقَةِ بِلَا خِلَافٍ، وَأَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الْأَثْمَةِ لَا يَحْمِي لِنَعَمِ الصَّدَقَةِ عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَكِنَّهُ خِلَافُ الْمَشْهُورِ<sup>(١)</sup>، فَمَا تَجِبُ الْخُصُوصِيَّةُ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ الْمَشْهُورِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْمَصْنُفَانِ أَوَّلَى.

وفي «شرح التلخيص» للقفال، عن ابن القاص: والحمى له خاص في أَحَدِ الْقَوَلَيْنِ لقول النبي ﷺ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ»، ودوام الحمى له خاص، فليس لأحد من الخلفاء أَنْ يَحْمِيَ مَا حَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ يُغَيِّرَهُ، وقال الشيخ - يعني القفال -: كُلُّ ذَلِكَ مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَخْصُوصاً بِهِ. ولا فائدة في قوله: «ليس لأحد من الخلفاء أَنْ يَحْمِيَ مَا حَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»؛ لأنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَى مَا حَمَى لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا حَمَى وَاحِدٌ مِنَ الْخُلَفَاءِ مَا حَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهَا يَحْمِيهِ لِمَا هُوَ مُحَمَّى لَهُ، فلا فائدة في هذه العبارة، ولكن ينبغي أَنْ يَقُولَ: ليس لأحد من الخلفاء أَنْ يَقْطَعَ مَا حَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وأخرج البيهقي<sup>(٣)</sup> في ذلك حديث ابن عباسٍ عن الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ،

(١) ينظر: «الأم» للإمام الشافعي ٥٢: ٤.

(٢) وهذا الكلام نص عليه الإمام الشافعي فيما نقله عنه المزني في «مختصره» ٨: ٢٣٠، قال: «وليس لأحد أَنْ يُعْطَى، ولا أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الَّذِي هَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ أُعْطِيَ فَعَمَرَهُ تُقِضَتْ عِمَارَتُهُ» وحكاها عنه الماوردي، وزاد: «وهذا صحيح» «الحاوي الكبير» له ٤٨٥: ٧.

(٣) في «السنن الكبرى» في (باب ما جاء في الحمى) ١٤٦: ٦.

قال: قال رسول الله ﷺ: «لا حِمَى إِلَّا لله ولرسوله». قال: وبَلَّغْنَا أَنَّ رسول الله ﷺ حِمَى النَّقِيعِ، وَأَنَّ عَمَرَ حِمَى الشَّرَفِ وَالرَّبَذَةِ. رواه البخاري في «الصَّحِيح»<sup>(١)</sup>.

وهذا الحديث صالح للاحتجاج لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفَانِ عَلَى مَعْنَى: لَا حِمَى لِأَحَدٍ لِأَجْلِ نَفْسِهِ إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ الرَّائِي مِنْ قَوْلِهِ: «وَبَلَّغْنَا»، وَهَذَا مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ، وَجَعَلَهُ عَبْدُ الْحَقِّ<sup>(٢)</sup> مِنْ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ، قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: وَوَقَعَ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ<sup>(٣)</sup>: «وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» فَجَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ، وَذَكَرَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي «مَوْطَأِهِ» عَنْ يُونُسَ،

(١) فِي (بَابِ لَا حِمَى إِلَّا لله وَلِرَسُولِهِ ﷺ) بِرَقْم (٢٣٧٠). وَفِي الْمَطْبُوعِ مِنْهُ «الشَّرَفُ» بِالسِّينِ الْمَهْمَلَةِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: «حِمَى الشَّرَفِ وَالرَّبَذَةِ» كَذَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِسِينٍ مَهْمَلَةٍ، وَفِي «مَوْطَأِ ابْنِ وَهْبٍ»: «وَالشَّرَفُ» بِالشِّينِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ، وَكَذَا رَوَاهُ بَعْضُ رُوَاةِ الْبُخَارِيِّ أَوْ أَصْلَحَهُ، وَهُوَ الصَّوَابُ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْبَكْرِيِّ قَوْلَهُ: «وَالشَّرَفُ: مَاءُ لَبْنِي كَلَابٍ، وَقِيلَ: لِبَاهِلَةٍ»، وَأَمَّا «سَرَفٌ» فَلَا تَدْخُلُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ.

(٢) هُوَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْعَلَّامَةُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْحَقِّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْدِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ الْإِشْبِيلِيُّ، الْمَعْرُوفُ فِي زَمَانِهِ بِابْنِ الْخَرَّاطِ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: «صَنَّفَ التَّصَانِيفَ، وَاشْتَهَرَ اسْمُهُ، وَسَارَتْ بِهِ أَحْكَامُهُ الصَّغِيرَى» وَ«الْوَسْطَى» الرَّكْبَانُ، وَلَهُ «أَحْكَامُ كَبْرَى» قِيلَ: هِيَ بِأَسَانِيدِهِ، فَاللهُ أَعْلَمُ. كَانَ فَقِيهًا، حَافِظًا، عَالِمًا بِالْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ، عَارِفًا بِالرِّجَالِ، وَعَمِلَ «الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» بِإِسْنَادٍ عَلَى تَرْتِيبِ مُسْلِمٍ، وَأَتَقَنَهُ وَجُودُهُ. تَوَفِيَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً. يَنْظُرُ: «سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ٢١: ١٩٨، ١٩٩.

(٣) وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ فِيمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، وَأَضَافَ: «فَظَنَّ بَعْضُ الشُّرَاحِ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ الْمُصَنَّفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ» ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ مَا ذَكَرَهُ الْعَلَّامَةُ جَلَالُ الدِّينِ هُنَا.

والصواب ما تقدّم، فقد أخرج أبو داود<sup>(١)</sup> الحديث الذي في البخاريّ وقال في آخره: وقال ابن شهاب: «وبلّغني أن رسول الله ﷺ حمى النّقيع»، ولو كان الحمى مطلقاً خاصاً بالنبى ﷺ لم يحم عمر رضي الله عنه الشرف والرّبة.

وقد أخرج أبو داود في كتاب الخراج<sup>(٢)</sup> الحديث أيضاً عن سعيد بن منصور، قال: حدّثنا عبد العزيز بن محمّد، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن ابن شهاب، عن عبيد الله ابن عبد الله، عن عبد الله بن عباس، عن الصّعب ابن جثامة، أن النّبي ﷺ حمى النّقيع وقال: «لا حمى إلا الله عز وجل».

وقد أخرج الحاكم<sup>(٣)</sup> الحديث من طريق سعيد بن منصور بالسند السابق، وقال فيه: النّقيع، وقال: «لا حمى إلا الله ولرسوله»، وقال: قد اتّفقا على حديث يونس عن الزّهرى بإسناده: «لا حمى إلا الله ولرسوله»، ولم يُجرحاه هكذا، وهو صحيح الإسناد. انتهى.

وما ذكره على أنّهما اتّفقا على ذلك متعقب، فالحديث ليس في مُسلم، إنّما انفرد به البخاريّ، وأخرجه أبو داود والنّسائي<sup>(٤)</sup>. وقال البيهقيّ في كتاب إحياء الموات<sup>(٥)</sup> بعد سياق حديث سعيد بن منصور: قال البخاريّ: هذا وهم، قال الشيخ: لأنّ قوله: «حمى النّقيع» من قول الزّهرى.

(١) في (باب لا حمى إلا الله ولرسوله) برقم (٣٠٨٣).

(٢) في الباب المذكور، برقم (٣٠٨٤).

(٣) في «المستدرک» ٢: ٦١.

(٤) سلف تخريجه عند أبي داود، وهو في «الكبرى» للنّسائي، في (باب الحمى) برقم (٥٧٤٣).

(٥) في «السنن الكبرى» في (باب ما جاء في الحمى) ٦: ١٤٦.

وأخرج البيهقي<sup>(١)</sup> عن عبد الرزاق، عن معمر، قال الزهري: وقد كان لعمر بن الخطاب حمى بلغني أنه كان يحميه لإبل الصدقة.  
وأخرج البيهقي<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر: أن النبي ﷺ حمى النقيع لحبل المسلمين ترعى فيه.

[المسألة التاسعة: في أن له ﷺ أن يأخذ الطعام والشراب

من مالِكهما المحتاج إليهما،

وأن عليه البذل ويقدي بمهجته رسول الله ﷺ:]

وما ذكره من أن له أخذ طعام المحتاج وشرابه، وعلى صاحبهما البذل<sup>(٣)</sup>؛ استدلالاً بقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]. المراد بالمحتاج: المضطر، ويدل على أن المراد المضطر قوله: «ويقدي بمهجته مهجة النبي ﷺ»، ويسوغ للمضطر حينئذ أكل الميتة، ويلزمه الدفع بلا بدل.

وما ذكره النووي من زيادته عن الفوراني والمروذي<sup>(٤)</sup>، لم يتعقبه

(١) في «السنن الكبرى» ١٤٦: ٦ (١٢١٥١).

(٢) المصدر السابق ١٤٦: ٦ (١٢١٥٣).

(٣) وتام الكلام في «الروضة» ٧: ٨: «وأن يأخذ الطعام والشراب من مالِكهما المحتاج إليهما، وعلى صاحبهما البذل، ويقدي بمهجته مهجة رسول الله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿الَّذِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦].»

(٤) يشير إلى قول الإمام النووي في «الروضة» ٧: ٨ من زيادته على ما في الرافعي: «قلت: ومثله ما ذكره الفوراني وإبراهيم المروذي وغيرهما أنه لو قصده ظالم وجب على من =

وهو متعقب، فإن قاصِدَ نَفْسِهِ ﷺ كافرٌ، والكافرُ يَجِبُ دَفْعُهُ عن كُلِّ مسلمٍ، فلا خُصوصيَّةَ حينئذٍ.

وقد اختلفَ في الدَّفْعِ عن نَفْسِ الأَدميِّ إذا قُصِدَتْ:

فمنهم مَنْ قال: يَجِبُ الدَّفْعُ، حيث يَجِبُ عن النَفْسِ فيما إذا قَصَدَهَا كافرٌ أو بهيمةٌ.

ويُباح حيث يُباح فيما إذا قَصَدَهَا مسلمٌ، وهو ما صحَّحه المصنِّفان في كتاب الصِّيَالِ<sup>(١)</sup>، ومنهم من قال بالوُجوبِ مطلقاً؛ لأنَّ له الإيثارَ بحقِّ نَفْسِهِ دونَ حقِّ غيره، فلا خُصوصيَّةَ حينئذٍ على هاتين الطريقتين.

= حَصَرَهُ أن يَبْدُلَ نَفْسَهُ دُونَهُ ﷺ، والله أعلم». والمروزيّ: هو الإمام الفقيه العالم إبراهيم ابن أحمد بن محمد بن عليّ بن عطاء المروزي أو المروزودي، أبو إسحاق، تَفَقَّه على الحسن النيهي، والإمام أبي المظفر السَّمعانيّ، كان أحد أئمّة المسلمين، ومن كبار العلماء العاملين، وكان إماماً مُتَقَنّاً مُفْتِياً مُصِيباً ورعاً. قاله الشُّبكي، وأضاف: «وكان والدي لَمَّا تَوَفَّى فَوَضَّ النَّظَرَ في مصالحي إليه، وفي مصالحي أخِي وجَعَلَهُ وصيًّا»، وقال: «قُتِلَ في الوقعة الخوارزمية سنة ست وثلاثين وخمس مئة» رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» ٧: ٣١، ٣٢.

والفُورانيّ: هو الإمام الكبير عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفُورانيّ، أبو القاسم، كبير الشافعية، صاحب أبي بكر القفال، له المصنّفات الكبيرة في المذهب، وكان سيِّدَ فقهاء مَرُو، وهو شيخ الفقيه أبي سعيد المتولي صاحب «التَّمَّة»؛ يعني: تَمَّة كتاب «الإبانة»، وسمع منه أيضاً محيي السُّنة البَغَوِيّ. تَوَفَّى بِمَرُو سنة إحدى وستين وأربع مئة، رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٢٦٤ و«طبقات الشافعية الكبرى» ٥: ١٠٩.

(١) والصِّيَال: الوَثْبُ والسَّطُوطُ. والمُصَاوَلَةُ: المُوَابَّاتَةُ. وينظر: «الصَّحاح» مادة (صول).



وَذَكَرَ الْمَصْنُفَانِ طَرِيقاً ثَالِثاً بِالْمَنْعِ مِنَ الدَّفْعِ عَنِ الْغَيْرِ، وَقَالَا: نَسَبَهُ  
الإمامُ لِمُعْظَمِ الْأُصُولِيِّينَ؛ لِأَنَّ شَهْرَ السَّلَاحِ يُحْرَكُ الْفِتْنَةَ وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ  
شَأْنِ الْآحَادِ، وَإِنَّمَا هُوَ وَظِيفَةُ الْإِمَامِ، وَعَلَى هَذَا، هَلْ يَحْرُمُ أَوْ يَجُوزُ؟ فِيهِ  
خِلَافٌ عَنِ الْأُصُولِيِّينَ<sup>(١)</sup>، فَتَجِيءُ الْخُصُوصِيَّةُ عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ، لَكِنَّهُ أَوْعَفُ  
الطَّرِيقِ.

[المسألة العاشرة: القول في أن من خصائصه ﷺ:

أنه لا يُتَنَقَّضُ وُضُوؤُهُ بِالنَّوْمِ مُضْطَجِعاً]

وما ذَكَرَاهُ مِنْ عَدَمِ انْتِقَاضِ وُضُوئِهِ بِالنَّوْمِ مُضْطَجِعاً<sup>(٢)</sup>، فَذَلِكَ مِمَّا  
يُثْبِتُ مِنْ أَنَّ عَيْنِيهِ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ الْبِيهَقِيُّ<sup>(٣)</sup> (بَابُ كَانَ يَنَامُ وَلَا يَتَوَضَّأُ)، وَأَخْرَجَ فِيهِ حَدِيثَ  
كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَيَّتُ عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ  
وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي،  
فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، قَالَ: فَأَخَذَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ  
ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ نَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَفَخَ - وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ -

(١) «روضة الطالبيين» ١٠: ١٨٩.

(٢) وتام الكلام كما في «الروضة» ٧: ٨: «وكان لا يُتَنَقَّضُ وُضُوؤُهُ ﷺ بِالنَّوْمِ مُضْطَجِعاً،  
وحكى أبو العباس فيه وجهاً غريباً ضعيفاً، وحكى وجهين في انتقاض طهره باللمس».

(٣) في «السنن الكبرى» ٧: ٦٢ (١٣٧٦٨).

ثم أتاه المؤذن فخرج فصلّى ولم يتوضّأ، رواه البخاريّ ومسلم في «الصّحيحين»<sup>(١)</sup>.

وأخرج عن أبي سلّمة<sup>(٢)</sup> قال: سألت عائشة: كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟ فقالت: ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يُصليّ أربعاً، فلا تسأل عن حُسنهنّ وطولهنّ، ثم يُصليّ أربعاً، فلا تسأل عن حُسنهنّ وطولهنّ، ثم يُصليّ ثلاثاً، قالت عائشة: فقلت: يا رسول الله، أتناّم قبل أن تُوتر؟ فقال: «يا عائشة، إنَّ عينيّ تنامان ولا ينام قلبي». رواه «الصّحيحان»<sup>(٣)</sup>.

وأخرج<sup>(٤)</sup> عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، قال: سمعت أنس بن مالك يُحدّثنا عن ليلة أُسريّ برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة: أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يُوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام، فقال أوّلهم: إنه هو<sup>(٥)</sup>، وقال أوّسطهم: هو خيرهم، وقال آخرهم: أخذوا خيرهم، فكانت

(١) البخاري في (باب إذا قام الرّجل عن يسار الإمام فحوّله الإمام إلى يمينه، لم تفسد صلاتهما) برقم (٦٩٨)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في (باب الدّعاء في صلاة الليل وقيامه) برقم (٧٦٣) (١٨٤).

(٢) يعني: ابن عبد الرّحمن بن عوف، في «الكبرى» ٧: ٦٢ (١٣٧٦٩).

(٣) البخاري في (باب كان النّبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه) برقم (٣٥٦٩)، ومسلم في (باب صلاة الليل، وعدد ركعات النّبي ﷺ في الليل، وأنّ الوتر ركعة، وأنّ الرّكعة صلاة صحيحة) برقم (٧٣٨) (١٢٥).

(٤) يعني: البيهقيّ، في «الكبرى» ٧: ٦٢ (١٣٧٧٠).

(٥) في «السنن الكبرى» بلفظ: «فقال أوّلهم: هو هو».

تِلْكَ اللَّيْلَةُ<sup>(١)</sup>، فلم يَرَهُمْ حَتَّى أَتَوْهُ لَيْلَةً أُخْرَى فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ. رواه البخاري مطولاً ومسلم مختصراً<sup>(٢)</sup>، فخرج من ذلك كله الدليل على هذه الخصوصية عن الأمة.

وقول عائشة رضي الله عنها: أتنام قبل أن توتر؟ حكته بعد أن صلى ثلاثاً ولم يكن السؤال بعد أن صلى ثلاثاً؛ لأن من صلى ثلاثاً فقد أوتر، وإنما سألته عن نومه قبل الوتر مطلقاً.

قيل: وقولها: «أتنام قبل أن توتر» كأنها توهمت أن الوتر إثر الصلاة على ما شاهدته من أبيها؛ لأنه كان يوتر إثرها، فلما رأت منه خلاف ذلك سألته عن ذلك فأخبرها أن عينيه تنامان ولا ينام قلبه، وليس ذلك لأبيها<sup>(٣)</sup>. وما ذكره عن أبي العباس من الوجه في انتقاض الوضوء بالنوم، فهو باطلٌ مضادٌ للأحاديث الصحيحة.

(١) قوله: «الليلة» ليست في النسخ المطبوعة من «السنن الكبرى»، ووقعت في بعض المصادر الأخرى كما في «صحيح البخاري» (٧٥١٧)، قال الحافظ في «الفتح» ١٣: ٤٨٠: الضمير المستتر في «كانت» لمحذوف، وكذا خبر «كان»، والتقدير: فكانت القصة الواقعة تلك الليلة ما ذكر هنا. وقال العيني في «عمدة القاري» ٢٥: ١٧١: قوله: «وكانت» أي: كانت هذه القصة في تلك الليلة، لم يقع شيء آخر فيها.

(٢) البخاري في (باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه) برقم (٣٥٧٠)، ومسلم في (باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات) برقم (١٦٢) (٢٦٢).

(٣) قاله ابن بطال في «شرح صحيح البخاري» له ٣: ١٤٢.

وأما الخلاف في انتقاض وُضُوئِهِ بِاللَّمَسِ، فقد روى أبو داود في الطَّهَّارَةِ<sup>(١)</sup> عن إبراهيم بن مَخْلَدِ الطَّلَقَانِيِّ، عن عبد الرَّحْمَنِ بنِ مَغْرَاءَ، عن الأعمشِ سليمان بنِ مِهْرَانَ، قال: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ لَنَا عَنْ عُرْوَةَ الْمَزْنِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَرَوَاهُ<sup>(٢)</sup> عَنْ عَثْمَانَ بنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ - وَلَمْ يُنَسِّبْ عُرْوَةَ - قَالَ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>: رُويَ عَنْ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَا حَدَّثَنَا حَبِيبٌ إِلَّا عَنْ عُرْوَةَ الْمَزْنِيِّ؛ - يَعْنِي: لَمْ يُحَدِّثْهُمْ عَنْ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ<sup>(٤)</sup> - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَالَ يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ لِرَجُلٍ: اخْلُكْ عَنِّي هَذَا الْحَدِيثَ، شُبُهَ لَا شَيْءَ؛ يَعْنِي حَدِيثَ الْأَعْمَشِ هَذَا عَنْ حَبِيبٍ.

ورواه التِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup> عَنْ قُتَيْبَةَ وَهْنَادٍ وَأَبِي كُرَيْبٍ وَأَحْمَدَ بنِ مَنِيعٍ وَمُحَمَّدَ ابنِ عَلِيَّانَ وَأَبِي<sup>(٦)</sup> عَمَّارٍ، سَتَّهَتْهُمْ عَنْ وَكِيعٍ، بِهِ. وَقَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ

(١) في (باب الوضوء من القبلة) برقم (١٨٠).

(٢) في الباب نفسه، برقم (١٧٩).

(٣) بإثر الحديث (١٨٠).

(٤) والحديث ضعيف من علة وجوه، سيأتي المصنف على ذكر بعض منها، وعروة المزني هذا مجهول، قال عنه الذهبي في «الميزان» ٣: ٦٥: لا يُعرف، وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٧: ١٩٠: فعروة المزني على هذا شيخ لا يُدرى من هو، ولم أره في كتب مَنْ صَنَّفَ فِي الرِّجَالِ إِلَّا هَكَذَا، يُعَلِّلُونَ بِهِ الْأَحَادِيثَ، وَلَا يَعْرِفُونَ مِنْ حَالِهِ شَيْءًا.

(٥) في «جامعه» في (باب ترك الوضوء من القبلة) برقم (٨٦).

(٦) في الأصل: «ابن عمار»، وهو خطأ، وأبو عمار: هو حسين بن حُرَيْثِ الْخِزَاعِيِّ، مَوْلَاهُمْ، الْمُرُوزِيُّ، أَحَدُ شُيُوخِ التِّرْمِذِيِّ الثَّقَاتِ، «تقريب التهذيب» (١٣١٤).

إسماعيل يُضعِفُ هذا الحديث، وقال: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة.  
ورواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبة، وعلي بن محمد، كلاهما  
عن وكيع، به. وقال: «عروة بن الزبير».

وروى أبو داود<sup>(٢)</sup> عن محمد بن بشر، قال: حدثنا يحيى وعبد الرحمن،  
عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن عائشة: أن النبي ﷺ قبلها ولم يتوضأ.  
قال أبو داود: وهو مرسل<sup>(٣)</sup>، إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة.

وقد ذكر البيهقي في «الخلافيات»<sup>(٤)</sup> الحديثين في حجب الحنفية على  
عدم انتقاض الوضوء باللمس، الأول: من طريق<sup>(٥)</sup> وكيع عن الأعمش عن  
حبيب عن عروة عن عائشة، وقال: هذا حديث يُشَبَّهُ فسادُه على كثير ممن  
ليس الحديث من شأنه ويراؤه إسناداً صحيحاً، وهو فاسدٌ من وجهين:

أحدهما: أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير، فهو  
مرسلٌ من هذا الوجه، حكى ذلك يحيى بن سعيد، قال: سمعتُ سفيانَ  
الثوري يقول: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة شيئاً.

والوجه الآخر: يُقال: إنَّ عروة هذا ليس بابن الزبير، إنما هو شيخٌ  
مجهولٌ يُعرف بعروة المزني.

(١) في «سننه» (باب الوضوء من القبلة) برقم (٥٠٢).

(٢) في «سننه» (باب الوضوء من القبلة) برقم (١٧٨).

(٣) في الأصل: «وهي مرسلة»، يعني: الرواية، وما أثبتته من «السنن».

(٤) برقم (٤٣٥).

(٥) في الأصل: «طرق» بالجمع، وهو تحريف.

ثُمَّ ذَكَرَ الثَّانِي: وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي رَوْقٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التِّيمِيِّ عَنْ عَائِشَةَ، وَقَالَ: هَذَا أَيْضاً فَاسِداً مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُرْسَلٌ، إِبْرَاهِيمُ التِّيمِيُّ لَمْ يَلْقَ عَائِشَةَ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ أَبَا رَوْقٍ عَطِيَّةَ بْنِ الْحَارِثِ هَذَا لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: أَبُو رَوْقٍ لَيْسَ بِثِقَةٍ. انْتَهَى. وَسَاقَ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ لِلْحَنْفِيَّةِ، وَأَعْلَى ذَلِكَ كُلُّهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي أَجْوَدَةِ ذَلِكَ الْخُصُوصِيَّةَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى اتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ عَلَى أَنَّهُ لَا خُصُوصِيَّةَ فِي ذَلِكَ.

وَمَا ذَكَرَاهُ عَنْ صَاحِبِ «التَّلْخِصِ»، وَالْقَفَّالِ مِنْ دُخُولِهِ ﷺ الْمَسْجِدَ جُنُباً<sup>(١)</sup> وَهُوَ كَذَلِكَ فِي «شرح التلخيص» للقفَّال، فقال القفَّال: قال - يعني ابن القاص -: ودُخُولُ الْمَسْجِدِ جُنُباً، قال - يعني القفَّال -: هَذَا إِنَّمَا لَا أَعْرِفُهُ وَلَا إِخَالَهُ صَحِيحاً. وَتَرْجَمَ عَلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ (بَابُ دُخُولِ الْمَسْجِدِ جُنُباً. كَذَا قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاصِّ -، وَالصَّوَابُ إِنَّ صَحَّ الْخَبْرُ فِيهِ لُبُّهُ فِي الْمَسْجِدِ جُنُباً، فَالْعُبُورُ دُونَ اللَّبُّبِ جَائِزٌ لِلْكَافَةِ عَلَى الْجَنَابَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup>).

---

(١) وَغَامَ الْكَلَامُ فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ٨: «وَحَكَى أَيْضاً صَاحِبُ «التَّلْخِصِ»: «أَنَّهُ كَانَ يَحِلُّ لَهُ ﷺ دُخُولُ الْمَسْجِدِ جُنُباً، لَمْ يُسَلِّمْهُ الْقَفَّالُ لَهُ، بَلْ قَالَ: لَا أَظُنُّهُ صَحِيحاً». انْتَهَى. وَصَاحِبُ «التَّلْخِصِ» هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي أَحْمَدَ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ الْقَاصِّ الطَّبْرِيِّ، كَمَا سَبَقَ ذَكَرَ ذَلِكَ مَرَّاراً.

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقي ٧: ٦٥.

ثم أخرج<sup>(١)</sup> عن مَحْدُوجِ الذُّهْلِيِّ عن جَسْرَةَ عن أُمِّ سلمةَ قالت: خرج النبي ﷺ فَوَجَّهَ<sup>(٢)</sup> هذا المسجدَ فقال: «أَلَا لَا يَحِلُّ هذا المسجدُ لِجُنُبٍ وَلَا لِحَائِضٍ إِلَّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، أَلَا قَدْ بَيَّنْتُ لَكُمْ الْأَسْمَاءَ أَنْ لَا تَضَلُّوا». ثم أخرج بإسناده إلى البخاري أنه قال: في هذا الحديث نظر<sup>(٣)</sup>.

وقد أخرج ابنُ ماجه في الطَّهَّارَةِ<sup>(٤)</sup> حديثَ مَحْدُوجٍ عن جَسْرَةَ بلفظٍ: قالت: أَخْبَرْتَنِي أُمُّ سَلَمَةَ قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَرْحَةً<sup>(٥)</sup> هذا المسجدَ فنَادَى عَلِيٌّ بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «إِنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَحِلُّ لِجُنُبٍ وَلَا لِحَائِضٍ»، قال البيهقي: وقد رُوِيَ من وجهٍ آخَرَ عن جَسْرَةَ، وفيه ضَعْفٌ.

ثم أخرج<sup>(٦)</sup> عن إسماعيل بن أُمَيَّةَ عن جَسْرَةَ، عن أُمِّ سلمةَ قالت: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّ مَسْجِدِي حَرَامٌ عَلَى كُلِّ حَائِضٍ مِنَ النِّسَاءِ، وَكُلِّ جُنُبٍ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ: عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ»، قال: وقد رُوِيَ عن عطيةَ، عن أبي سعيد، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ لعلِّي: «يا

(١) يعني: البيهقي في «الكبرى» ٦٥: ٧ (١٣٧٨٣).

(٢) في الأصل: «تَوَجَّهَ»، والتصويب من «السنن الكبرى».

(٣) لأجل محدوج - وهو الباهلي - قال عنه الحافظ في «التقريب» (٦٤٩٨): مجهول.

(٤) في «السنن» (باب ما جاء في اجتناب الحائض المسجد) برقم (٦٤٥).

(٥) في الأصل: «بوجه»، والتصويب من «السنن»، والمراد بَصَرْحَة المسجد: ساحته، وصَرْحَة

الدار؛ أي: ساحتها. «اللسان» (صرح).

(٦) يعني: البيهقي في «الكبرى» ٦٥: ٧ (١٣٧٨٤).

عليّ، لا يَحِلُّ لأحدٍ يُجَنَّبُ في هذا المسجدِ غيري وغيْرِكَ»، وعطيّةُ بنُ سعيدٍ العوفيُّ غيرُ مُحْتَجٍّ به.

وحديثُ أبي سعيدٍ أخرجهُ الترمذِيُّ في «مناقب عليٍّ»<sup>(١)</sup> فقال: حدَّثنا عليُّ بنُ المنذر، قال: حدَّثنا ابنُ فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن عطية، عن أبي سعيدٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ لعليٍّ: «يا عليّ، لا يَحِلُّ لأحدٍ يُجَنَّبُ في هذا المسجدِ غيري وغيْرِكَ» قال عليُّ بنُ المنذر: قلتُ لضرارِ بنِ صُرْدٍ: ما معنىُ هذا الحديث؟ قال: لا يَحِلُّ لأحدٍ يَسْتَطِرُّهُ جُنْباً غيري وغيْرِكَ. قال الترمذِيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ لا نعرفُهُ إلا من هذا الوجه، وقد سَمِعَ مُحَمَّدُ بنُ إِسماعيلَ - يعني البخاريّ - مِنِّي هذا الحديثَ [واستغْرَبَهُ]<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وقولُ النَّوويِّ<sup>(٣)</sup>: وهذا التأويلُ الذي قالَهُ ضَرارٌ غيرُ مقبول. وهو معنى ما قاله البيهقيُّ<sup>(٤)</sup>: أَنَّ العُبُورَ دُونَ اللَّبْثِ جَائِزٌ لِلْكَافَّةِ. ولو قال قائلٌ: إِنَّ مَسْجِدَ رَسولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةٌ كَانَ يَحْرُمُ دُخُولُهُ عَلَى غَيْرِهِ وَغَيْرِ أَهْلِ بَيْتِهِ؛

(١) من «جامعه» برقم (٣٧٢٧).

(٢) ما بين المعقوفين من «جامع الترمذي» وسقط من الأصل، وهو ثابتٌ في جميع نسخ الترمذي المطبوعة وشرحها. وهذا الحديث اتفق الأئمة على تضعيفه، قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٢: ٢٧٥: حديث ضعيف لا يثبت، فإن سالماً - يعني ابن أبي حفصة - هذا متروكٌ، وشيخُه عطيةٌ ضعيف.

(٣) في زياداته على أصل «الرَّوضة» ٧: ٨.

(٤) في «السنن الكبرى» ٧: ٦٥.



لأنه لا عبور فيه إلا لأهل المساكن الذين فيه، ويكون معنى حديث أم سلمة تحريم عبوره على الجنب والحائض إلا على رسول الله ﷺ وأهل بيته، ويصح تأويل ضرار بن صرّ حيث لم يكن بعيداً، ويكون قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]، في غير مسجد رسول الله ﷺ، ويدل عليه قوله في الطريق الأول: «ألا لا يحل هذا المسجد»، وفي الطريق الثاني: «ألا إن مسجدي».

وقد اختلف الناس في تلك الآية في قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]، على قولين:

أحدهما: وهو الذي قاله ابن عباس وابن مسعود وعكرمة والنخعي وعمر بن دينار: هو المار في المسجد من غير لبث، وهو مذهب الشافعي وأحمد، وقال الليث: لا يجوز المرور فيه إلا لمن كان باه إلى المسجد<sup>(١)</sup>. وما قلناه يوافق قول الليث، وقال أحمد وإسحاق: إذا توضأ الجنب فلا بأس أن يقعد في المسجد.

والقول الثاني قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وابن عباس أيضاً، ومجاهد، والحكم<sup>(٢)</sup>: عابر السبيل: المسافر<sup>(٣)</sup>، فلا يحل لأحد أن يقرب

(١) نقل جملة هذه الأقوال وغيرها الطحاوي في «مختصر اختلاف العلماء» ١: ٨٤٩، وينظر: «المغني» لابن قدامة ١: ١٠٧.

(٢) هو الحكم بن عتيبة، عالم أهل الكوفة، أبو محمد الكندي مولاهم.

(٣) ينظر: «تفسير عبد الرزاق» ١: ٤٦٠، و«جامع البيان» لابن جرير الطبري ٨: ٣٧٩-

الصَّلَاةُ إِلَّا بَعْدَ الْاِغْتِسَالِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا فَإِنَّهُ يَتِمُّمُ، وهذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه قالوا: لا يدخل المسجد إلا طاهراً سواء أراد القعود فيه أو المرور، وهو مذهب مالك والثوري وجماعة<sup>(١)</sup>، ورُجِّحَ هذا القول بأن قوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٢)</sup>، يبقى على ظاهره وحقيقته، بخلاف تأويل مواضع الصَّلَاة، فإنه مجاز ولا يعدل إليه إلا عند تعذر الحقيقة، كذا نقل الشيخ أبو حيان في «تفسيره»<sup>(٣)</sup> عن مالك.

وفي «الحاوي»<sup>(٤)</sup> للماوردي عن مالك كقول الشافعي رضي الله عنه، فإنه قال: الجنب ممنوع من النوم في المسجد<sup>(٥)</sup>، ويجوز له الاجتياز فيه ماراً، وبه قال من الصحابة جابر، ومن التابعين: ابن المسيب والحسن، ومن الفقهاء: مالك<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي ١: ٤٩٩.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]، وموضع الشاهد فيها واضح.

(٣) المسمى بـ«البحر المحيط» ٣: ٦٥١.

(٤) «الحاوي الكبير» ٢: ٢٦٥.

(٥) كذا في الأصل، وأما لفظه في «الحاوي الكبير» فهو: «الجنب ممنوع من المقام في المسجد»، والظاهر أنه من كلام الماوردي، وليس من كلام الشافعي؛ لأن المنقول عنه في «الحاوي» قوله: قال الشافعي رضي الله عنه: «ولا بأس أن يمر الجنب في المسجد ماراً، ولا يقيم فيه...»، وهذا الكلام بحروفه نص عليه الإمام الشافعي في «الأم» ١: ٧١، وهو موافق لما نقله عنه المزي في «مختصره» ٨: ١١٢.

(٦) كما في «المدونة» لابن القاسم ١: ١٣٧.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز للجُنُبِ دخول المسجد لا مُقيماً ولا مازراً<sup>(١)</sup>. ونقل ابن قدامة في «المغني» عن مالك كقول الشافعي، فإنه نقل عن مذهبهم الرخصة في العبور، ثم قال: ومَن نُقِلَ عنه الرخصة في العبور: ابن مسعود وابن عباس وابن المسيب وابن جبير والحسن ومالك والشافعي، وقال الثوري وإسحاق: لا يمر في المسجد إلا أن لا يجد بداً فتيماً، وهو قول أصحاب الرأي<sup>(٢)</sup>.

ثم راجعت «مختصر ابن الحاجب»<sup>(٣)</sup> من المالكية، فوجدت الصواب مع الشيخ أبي حيان، فإنه قال: وتمنع<sup>(٤)</sup> القراءة على الأصح ودخول المسجد، وإن كان عابراً.

فحينئذ هذه المسألة تختلف فيها في أصل العبور، فمن العلماء من أباح العبور ومنهم من لم يبيحه، والذين أباحوه منهم لم يبيح بعض المكث مطلقاً وبعضهم أباحه بوضوء، ولم يذكروا الخصوصية. وشدد صاحب «التلخيص» فذكر الخصوصية في المكث، ويلزم منه أن يكون علي رضي الله عنه أيضاً خاصاً بذلك، وكل هذا غير معتبر، ولا يحتاج بالأحاديث الضعيفة في إثبات الأحكام، وجرى في «التدريب»<sup>(٥)</sup> على سياق حديث أبي سعيد وقال: في

(١) كما في «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي ١: ١٤٩، و«المبسوط» للسرخسي ١: ١١٨.

(٢) إلى هنا ينتهي كلام ابن قدامة في «المغني» ١: ١٠٧.

(٣) المشهور بـ «جامع الأمهات» للإمام عثمان بن عمر، أبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب ص ٦٢.

(٤) أي: الجنبات تمنع القراءة، كما في «جامع الأمهات» ص ٦٢.

(٥) «التدريب» ٣: ١٦، لوالده سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني.

إِسْنَادِهِ عَطِيَّةُ الْعَوْفِيِّ، وَقَدْ ضَعُفَ، وَإِنَّ مَعْنَى يُجَنِّبُ، أَي: يَمَكُثُ جُنُبًا، وَالْأَرْجَحُ طَرَحُ ذَلِكَ كُلِّهِ كَمَا قَالَ الْقَفَّالُ.

وَقَوْلُ النَّوَوِيِّ أَنَّ التِّرْمِذِيَّ «حَسَنَهُ، فَلَعَلَّهُ اعْتَصَدَ بِهَا اقْتِضَى حُسْنَهُ»<sup>(١)</sup>. هَذَا تَوْهُمٌ، وَالْأَحْكَامُ لَا تُقَرَّرُ بِالتَّوْهُمَاتِ.

وَقَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>: «فَظَهَرَ تَرْجِيحُ قَوْلِ صَاحِبِ التَّلْخِصِ»: هَذَا مَمْنُوعٌ إِلَّا إِنْ أَظْهَرَ أَنَّ لَهُ دَلِيلًا صَحِيحًا لَا كَمَا ادَّعَى إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ.




---

(١) إِلَى هُنَا يَنْتَهِي قَوْلُ النَّوَوِيِّ فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» ٧: ٨، وَذَكَرَهُ أَيْضًا فِي «تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللِّغَاتِ» لَهُ ١: ٤٠.

(٢) يَعْنِي قَوْلَ النَّوَوِيِّ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى أَصْلِ «الرَّوْضَةِ» ٧: ٩.

(٣) وَالْمَنْقُولُ عَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْجَوْنِيِّ ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى أَصْلِ «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» ٧: ٨ حَيْثُ نَقَلَ عَنْهُ قَوْلُهُ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ صَاحِبُ «التَّلْخِصِ» - يَعْنِي ابْنَ الْقَاصِّ - هُوَ لَا يَدْرِي مِنْ أَيْنَ قَالَهُ، وَإِلَى أَيْ أَصْلٍ أَسْنَدَهُ. قَالَ: فَالْوَجْهُ: الْقَطْعُ بِتَخَطُّطِهِ. انْتَهَى كَلَامُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ.

[القِسْم الثاني: وهو المتعلّق بالنكاح، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: أنه من خصائصه ﷺ المتعلّقة بالنكاح:

الزيادة على أربع نسوة يجمع بينهنّ،

وأنه غير مُنَحْصَرٍ في تسع:]

وما ذكرناه من الخلاف في أنّ نِكَاحَهُ هل كان مُنَحْصَرًا في تسع<sup>(١)</sup>،  
حكاؤه إمام الحرمين في «النهاية» فقال: واختلف أصحابنا في أنه هل كان  
يُنَحْصَرُ عَدَدُ مَنْكُوحَاتِهِ بِتِسْعٍ كما يَنْحَصِرُ عَدَدُ مَنْكُوحَاتِ أُمَّتِهِ بِأَرْبَعٍ؟ فمنهم  
من قال: كَانَ عَدَدُ التَّسْعِ بِلَا مَزِيدٍ، ومنهم من قال: كانت المَنْكُوحَاتُ في  
حَقِّهِ كَالسَّرَّارِي فِي حَقِّنَا. انتهى كلامه<sup>(٢)</sup>.

وظاهر النصّ مع الوجه الثاني، فينبغي أن يُقال: نصّ ووجه، قال  
الشافعيُّ بعدَ ذِكْرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ إلى قوله: ﴿خَالِصَةً  
لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]: فذكر الله عزَّ وجلَّ ما أحلَّ له،

(١) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ٩: «فمنه - أي من هذا القسم المتعلّق  
بخصائصه ﷺ في النكاح -: الزيادة على أربع نسوة. والأصحّ أنّه لم يكن مُنَحْصَرًا في  
تسع، وقطع بعضهم في هذا».

(٢) «نهاية المطلب في دراية المذهب» لإمام الحرمين الجويني ١٦: ١٢.

فذكر أزواجه اللاتي أتى أجورهنّ، وذكر بنات عمّه وبنات عمّاته وبنات خاله وبنات خالاته، وامرأة مؤمنة إنّ وهبت نفسها للنبيّ، قال: فدلّ ذلك على معنيين، أحدهما: أنه أحلّ له مع أزواجه من ليس له بزواج<sup>(١)</sup> يوم أحلّ له، وذلك أنه لم يكن عنده ﷺ من بنات عمّه ولا من بنات عمّاته ولا بنات خاله ولا بنات خالاته امرأة، وكان عنده عدد نسوة، وعلى أنه أباح [له] من العدّد ما حطّر<sup>(٢)</sup> على غيره، ومن لم يأتب<sup>(٣)</sup> بغير مهر ما حطّره على غيره. انتهى<sup>(٤)</sup>.

فأشار الشافعي رضي الله عنه إلى معنيين يدلّ عليهما قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، أحدهما: أنه أحلّ له نكاح من ذكر مع أزواجه وهنّ ذوات عدّد، والثاني: أن نكاحه لا ينحصّر في العدّد الذي في حقّ غيره، بل يجاوز العدّد الذي أبيح لغيره، فظهر من ذلك النصّ<sup>(٥)</sup>: أن نكاحه لا

(١) في الأصل: «زوج» بإسقاط حرف الجرّ، والتصويب من «الأم» ٥: ١٥١.

(٢) في الأصل: «خطر» بالخاء في أوله، والتصويب من «الأم».

(٣) في الأصل: «ومن أن يأتب» والتصويب من «الأم»، يقال: أتّهبّ، بتشديد التاء، افتعال من الهبة؛ أي: قبل الهبة، ومنه قوله ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٨٧) بإسناد صحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «لقد هممت أن لا أتّيب إلّا من قرشيّ، أو أنصاريّ، أو ثقيفيّ»، والمراد هنا: أن الله جلّ وعلا أباح له ﷺ حتى أولئك اللواتي وهبنّ له أنفسهنّ بغير مهر ولم يقبلهنّ.

(٤) إلى هنا ينتهي كلام الإمام الشافعي في «الأم» ٥: ١٥١.

(٥) في الأصل: «فظهر من ذلك أن النصّ أن» بتكرار «أن» قبل كلمة «النص»، ولا يصحّ معه المعنى المراد من سياق الكلام.

يَنْحَصِرُ، وقد ذكر البيهقي<sup>(١)</sup> الآية، وذكر بعدها لفظاً قريباً من النص، فقال: فاحْلَ له مع أزواجه وكُنْ ذواتٍ عَدَدٍ مَنْ ليس له بزواج يومٍ أُحِلَّ له من بناتِ عمِّه وبناتِ عمَّاتِه وبناتِ خالِه وبناتِ خالاتِه اللَّاتي هاجَرْنَ معه.

ثم أخرج<sup>(٢)</sup> من حديث قتادة عن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يدورُ على نِسائِه مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي السَّاعَةِ، وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ، قُلْتُ لِأَنْسٍ: هَلْ كَانَ يُطِيقُ ذَلِكَ؟ قَالَ: كُنَّا نَحْدُثُ أَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةَ ثَلَاثِينَ رَجُلًا.

رواه البخاري في «الصحيح» في (باب مَنْ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلِ واحدٍ)<sup>(٣)</sup> من أبواب الطَّهَّارَةِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هُشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ: إِنَّ أَنْسًا حَدَّثَهُمْ «تِسْعُ نِسْوَةٍ». انتهى.

وقد رواه البخاري في النكاح في (باب مَنْ طَافَ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلِ واحدٍ)<sup>(٤)</sup>، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنْسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلِ الْوَاحِدَةِ وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعُ نِسْوَةٍ. فاقْتَضَى إِخْرَاجَ الْبَيْهَقِيِّ لِهَذَا الْحَدِيثِ فِي التَّرْجَمَةِ: أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِي نِكَاحِهِ إِحْدَى عَشْرَةَ مَدْخُولَاتٍ بِهِنَّ.

وقد فَتَّشْنَا عَنْ كُلِّ ذَلِكَ فَلَمْ نَرَ فِي كَلَامِهِ الَّذِي جَمَعَهُ فِي أَزْوَاجٍ

(١) في «السنن الكبرى» في (باب ما أُبَيِّحَ له من النساء أكثر من أربع) ٧: ٥٤٠.

(٢) في «السنن الكبرى» في الباب نفسه ٧: ٥٤ (١٣٧٣٣).

(٣) برقم (٢٦٨)، وليس عنده ولا عند البيهقي قوله في آخره: «رجلاً».

(٤) برقم (٥٢١٥).

النَّبِيِّ ﷺ وكلام غيره غير تسع نسوة، اجتمعن عنده مدخولات بهن كما قاله سعيد، عن قتادة عن أنس. وكنت أولت حديث هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس: بأن المراتين الزائدتين سُرَّيتان، وهما مارية وريحانة على القول بأنهما ملك يمين حتى يتوافق مع رواية سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس: «تسع نسوة»، والتسع اللاتي اجتمعن عنده هن من توفي عنهن: عائشة وحفصة وسودة بنت زمعة وزينب بنت جحش وأم سلمة وأم حبيبة وميمونة وصفيّة وجويرية، والصواب عدم الانحصار، وليست شعري من قال بالانحصار في التسع ما مستنده؟! فالوجود لا يخصص.

وقد اختلف في ريحانة، وحكى الخلاف البيهقي<sup>(١)</sup> فقال: وكانت له سُرَّية قِطِيَّة يُقال لها مارية، فولدت له إبراهيم عليه السلام<sup>(٢)</sup>، فتوفي وقد ملأ المهد، وكانت له وليدة يُقال لها ريحانة بنت شمعون من أهل الكتاب من بني حنافة، وهم بطن من بني قُرَيْظَةَ، فأعتقها رسول الله ﷺ، ويزعمون أنها قد احتجبت، انتهى.

ويعني بهذا الثاني أنه تزوجها وضرب عليها الحجاب، وقد حكينا ذلك فيما سبق، فعلى من قال: هي زوجه يكون المجتمع عشرة. وقد ذكر الدِّمَاطِي<sup>(٣)</sup> ذلك في «سيرته» فقال: ثم تزوج ريحانة بنت زيد بن عمرو بن

(١) في «السنن الكبرى» ٧: ٧٢ (١٣٨٠٦).

(٢) كذا في الأصل، وأما لفظه في «الكبرى»: «فولدت له غلاماً يُقال له إبراهيم...».

(٣) عبد المؤمن بن خلف الدِّمَاطِي، أبو محمد، شرف الدين، من أكابر الشافعية، قال الذهبي: له تصانيف مُتَقَنَّة في الحديث والعوالي واللغة الفقه، وقال: أحد الأئمة =



خُنافة بن شمعون بن زيد، من بني النَّضِيرِ إخوة قُرَيْظَةَ، وذلك في ليالٍ من ذي القعدة سنة خمس من الهجرة، وكانت صَفِيَّ رسولِ الله ﷺ فخيرها بين الإسلام ودينها فاخترت الإسلام، فأعتقها وتزوجها وأصدقها اثنتي عشرة أوقية ونشأ<sup>(١)</sup> كما كان يُصدقُ نساءه، وأعرس بها في المحرم سنة ست في بيت أم المنذر سلمى بنت قيس النجارية بعد أن حاضت عندها حيضة وضرب عليها الحجاب، فغارت عليه غيرة شديدة، فطلّقها تطليقة، فأكثرَت البكاء فدخل عليها وهي في تلك الحال فراجعها، فكانت عنده حتى ماتت عنده مرجعه من حجة الوداع، فدفعها بالبيع.

وقيل: إنه لم يتزوجها وكان يطأها بملك اليمين، وأنه خيرها فقال: «إن أحببت أعتقتك وتزوجتك فعلت، وإن أحببت أن تكوني في ملكي»، فقالت: يا رسول الله، سأكون في ملكك أخف عليّ وعليك، فكانت في ملكه حتى توفّي عنها<sup>(٢)</sup>.

والقول الأول أثبت الأقاويل عند محمد بن عمر - يعني الواقدي - وهو الأمر عند أهل العلم.

= الأعلام وبقية نقاد الحديث. توفي سنة ثلاث عشرة وست مئة. رحمه الله رحمة واسعة.

«معجم الشيوخ الكبير» للذهبي ١: ٤٢٤.

(١) والنش: عشرون درهماً. وينظر: «المختصر الكبير في سيرة الرسول ﷺ» لابن جماعة، ص ١٠٠.

(٢) أخرجه الواقدي في «المغازي» ٢: ٥٢١، وابن سعد في «الطبقات» ٨: ١٣١ عن عبد الملك بن سليمان، عن أيوب بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، عن أيوب بن بشير المَعَاوِي، فذكره.

## [المسألة الثانية: أنه من خصائصه ﷺ]

## عَدَمُ انْحِصَارِ طَلَاقِهِ فِي الثَّلَاثِ:]

وما ذكرناه من الخلاف في انحصار طلاقه في الثلاث<sup>(١)</sup>: عبارة «الشرح» فيه: «وفي انحصار طلاقه في الثلاث وجهان كالوجهين في انحصار عدد زوجاته»<sup>(٢)</sup>. ورأى صاحب «التهذيب»<sup>(٣)</sup> يصحح الانحصار كما في حق الأمة. ويقال عليه لا استواء<sup>(٤)</sup> بينهما، فإن الخلاف في انحصار زوجاته إنما هو في التسع، وهذا لم يُشارِكْ فيه أحدٌ من الأمة، ولم يقل أحدٌ بأنه ينحصِرُ في أربع. وأمّا الطَّلَاقُ فَإِنَّ حَصْرَهُ فِي الثَّلَاثِ تُشَارِكُهُ فِيهِ الْأُمَّةُ، فَأَنَّى يَسْتَوِيَانِ!

والذي ظهر لي في مُدْرِكِ ذلك: أَنَّ الطَّلَاقَ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ كَانَ غَيْرَ مَنْحَصِرٍ فِي الثَّلَاثِ، ثُمَّ حُصِرَ فِي الثَّلَاثِ لِمَا قَصَدَ بَعْضُ النَّاسِ الْمُضَارَّةَ بِذَلِكَ، فَإِنَّ نَظَرَ إِلَى عُمُومِ اللَّفْظِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، حَصَرْنَا، وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى خُصُوصِ السَّبَبِ وَهُوَ قَصْدُ الْمُضَارَّةِ فَلَا حَصْرَ؛ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَبْرُؤُونَ مِنْ قَصْدِ الْمُضَارَّةِ، وَالْخِلَافُ فِي أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ أَوْ بِخُصُوصِ السَّبَبِ مشهورٌ.

(١) قال في «روضة الطالبين» ٧: ٩: «وَيَنْحَصِرُ طَلَاقُهُ ﷺ فِي الثَّلَاثِ».

(٢) «فتح العزيز» ٧: ٤٥٢.

(٣) يعني: البغوي في «التهذيب» ٥: ٢٢٢.

(٤) في الأصل: «لاستواء» ولا يصح في هذا السياق.

وقال بالتخصيص من الشافعية أبو ثور والمزني وأبو بكر الدقاق، كذا نقله الشيخ أبو إسحاق في «اللّمع»<sup>(١)</sup>.

وقد أخرج البيهقي في أبواب الطلاق<sup>(٢)</sup> عن يعقوب بن حميد بن كاسب، عن يعلى ابن شبيب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها، فإن طلقها مئة أو أكثر إذا رجعها قبل أن تنقضي عدتها، حتى قال رجل لامرأته: والله لا أطلقك فبينني ولا أؤوبك إليّ، قالت: وكيف ذاك؟ قال: أطلقك، فكلما هممت عدتك أن تنقضي ارتجعتك ثم أطلقك، فأفعل هكذا، فشكت المرأة ذلك إلى عائشة رضي الله عنها، فذكرت ذلك عائشة للنبي ﷺ، فسكت ولم يقل شيئاً حتى نزل القرآن: ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فاستأنف الناس الطلاق، من شاء طلق، ومن شاء لم يطلق.

قال البيهقي: ورواه أيضاً فتيبة بن سعيد والحُمَيدُ عن يعلى بن شبيب، وكذلك قال محمد بن يسار<sup>(٣)</sup> بمعناه، وروى نزول الآية عن هشام بن عروة، عن أبيه.

(١) «اللّمع في أصول الفقه» لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن الشيرازي، في (باب القول في اللفظ الوارد على سبب) ص ٣٨.

(٢) في «السنن الكبرى» في (باب ما جاء في إمضاء الطلاق الثلاث وإن كنَّ مجموعات) ٧: ٣٣٣ (١٥٣٤٥).

(٣) في الأصل: «بشار» وهو تحريف لِمَا أثبتته، حيث وقع في «الكبرى» قول البيهقي: وكذلك قال محمد بن إسحاق بن يسار بمعناه.

ثم أخرج<sup>(١)</sup> من طريق الربيع بن سليمان قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ، فَعَمَدَ رَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ لَهُ فَطَلَّقَهَا ثُمَّ أَهْلَهَا، حَتَّى إِذَا شَارَفَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا ارْتَجَعَهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أُؤْوِيكَ إِلَيَّ وَلَا تَحْلِينَ أَبَدًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُكُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُكُمْ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فاستقبل الناسُ الطلاقَ جديدًا من يومئذٍ، مَنْ كَانَ مِنْهُمْ طَلَّقَ أَوْ لَمْ يُطَلِّقْ. قال البيهقي: هذا مُرْسَلٌ، وهو الصَّحِيحُ، قاله البخاري وغيره. انتهى. فَقَدْ ظَهَرَ بِذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ عَدَمِ الانْحِصَارِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَتَقَرَّرَ الْمُدْرَكُ الَّذِي أَبْدَيْنَاهُ، وَالْأَرْجَحُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ.

### [المسألة الثالثة: أنه من خصائصه ﷺ]

#### [انعقاد نكاحه بلفظ الهبة:]

وما ذكرناه من الخلاف في انعقاد نكاحه بلفظ الهبة<sup>(٢)</sup>، ظاهر القرآن يقتضي الانعقاد به لقوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فقد

(١) في «الكبرى» في الباب نفسه ٧: ٣٣٣ (١٥٣٤٦)، وقوله قبله: «وروي نزول... الآية عن...» هو قول البيهقي.

(٢) وتام الكلام كما في «روضة الطالبين» ٧: ٩: «وينعقد نكاحه ﷺ على الأصح فيها، وإذا انعقد بلفظ الهبة، لم يجب مهر بالعقد ولا بالدخول، ويُسْتَرْطُ لَفْظُ النِّكَاحِ مِنْ جِهَتِهِ ﷺ عَلَى الْأَصَحِّ».

امتنَّ اللهُ تعالى عليه بهذه الخصوصية، فلو اشترطَ في إيجابِ نكاحها لفظُ الإنكاحِ والتزويجِ، لم يكنْ ذلكَ خالصاً له دونَ المؤمنينَ.

وقد أخرج البيهقيُّ في (بابِ ما أُبيحَ له من المَوهوبَةِ) <sup>(١)</sup> بعد أن ساقَ الآيةَ عن أبي سعيدٍ المؤدَّبِ عن هشامِ بنِ عروةَ عن أبيه عن عائشةَ قالت: التي وهبتَ نفسها للنبيِّ ﷺ خولَةُ بنتُ حَكِيمٍ، وقال: أشارَ البخاريُّ <sup>(٢)</sup> إلى هذه الرواية، وأخرجه من حديثِ محمدِ بنِ فضيلٍ عن هشامٍ عن أبيه قال: كانت خولَةُ من اللاتي وهبنَ أنفسهنَّ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فذكرَ هذه اللفظةَ من قولِ عروَةَ.

وما ذكره البيهقيُّ هو في البخاريِّ في أبوابِ النِّكاحِ في (باب: هل لِلْمَرَأَةِ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا؟) <sup>(٣)</sup> فقال: حدَّثنا محمدُ بنُ سَلامٍ، قال: حدَّثنا ابنُ فضيلٍ، قال: حدَّثنا هشامٌ عن أبيه، قال: كانت خولَةُ بنتُ حَكِيمٍ من اللاتي وهبنَ أنفسهنَّ للنبيِّ ﷺ، فقالت عائشةُ: أَمَا تَسْتَحْيِي الْمَرَأَةَ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ؟ فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿تَرْجِي مَن شَاءَ مِنْهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]، قلتُ: يا رسولَ اللهِ، ما أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ. رواه أبو سعيدٍ المؤدَّبُ، ومحمدُ بنُ يَسْرِ، وعبدُ اللهِ عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ، يزيدُ بعضهم على بعضٍ. انتهى. ولم يَقَعْ تَعْيِينُ خولَةَ من لفظِ عائشةَ إِلَّا في روايةِ أبي سعيدٍ المؤدَّبِ. وقد رَوَاهُ أيضاً ابنُ مَرَدَوَيْهِ في «تفسيره» <sup>(٤)</sup> عن أبي سعيدٍ المؤدَّبِ.

(١) في «السنن الكبرى» ٧: ٥٥ (١٣٧٣٥).

(٢) في (باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد؟) برقم (٥١١٣) من «صحيحه».

(٣) في الموضع المذكور قبله.

(٤) كما في «تغليق التعليق» للحافظ ابن حجر ٤: ٤١١.

ثم أخرج البيهقي<sup>(١)</sup> من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كنت أغارُ على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول: انتهب المرأة نفسها؟ فلما أنزل الله عز وجل: ﴿تُرْجَىٰ مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَقْوَىٰ إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١]، فقلت: والله ما أرى ربك إلا يسارع في هواك. رواه البخاري في «الصحيح» عن زكريا<sup>(٢)</sup>، ورواه مسلم<sup>(٣)</sup> عن أبي كريب، كلاهما عن أبي أسامة. انتهى. وهذا في البخاري في «التفسير» عن زكريا بن يحيى غير منسوب - وهو اللؤلؤي البلخي<sup>(٤)</sup>، وفي البخاري أيضاً زكريا بن يحيى الطائي الكوفي، وكلاهما يروي عن أبي أسامة حماد بن أسامة،

(١) في «السنن الكبرى» في (باب قوله: ﴿تُرْجَىٰ مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَقْوَىٰ إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ وَمَنِ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]) برقم (٤٧٨٨).

(٢) وهو ابن يحيى، في (باب قوله: ﴿تُرْجَىٰ مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَقْوَىٰ إِلَيْكَ مَن نَّشَاءُ وَمَنِ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]) برقم (٤٧٨٨).

(٣) في (باب جواز هبتها نوبتها لغيرها) برقم (١٤٦٤) (٤٩).

(٤) ونحو هذا ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٨: ٥٢٥. فذكر في المقدمة أن البخاري أخرج له في «الصحيح» ثلاثة أحاديث غير مكثى ولا منسوب، اثنان منها عنه عن عبد الله بن نمير، والآخر عنه عن أبي أسامة - وهو حماد بن أسامة - وقال: «وزكريا ابن يحيى في هذه المواضع الثلاثة هو البلخي، وليس لأبي الشكين عنه سوى الأول». وأبو الشكين: هو زكريا بن يحيى بن عمر بن حصين الطائي، من شيوخ البخاري. قال الحافظ: «تكلم فيه الدارقطني فقال مرة: ليس بالقوي، وقال مرة: متروك، وقال الحاكم: يخطئ في أحاديث، وقال الخطيب: ثقة. قلت: روى عنه البخاري في «الصحيح» حديثاً واحداً، وهو في العيدين (٩٦٦) عنه عن المحارب...» وقد أخرج شاهذه بعده برقم (٩٦٧).

لكن الثاني روايته في البخاري عن المحارب عبد الرحمن بن محمد في العيدين، كذلك عينه الكلاباذي<sup>(١)</sup>.

وأخرج البيهقي<sup>(٢)</sup> عن يونس بن بكير، عن زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي قال: وَهَبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاءً أَنْفُسَهُنَّ، فَدَخَلَ بَعْضُهُنَّ وَأَرْجَأَ بَعْضَهُنَّ وَلَمْ يَقْرَبْهُنَّ حَتَّى تُوْفِيَ وَلَمْ يَنْكِحْنَ بَعْدَهُ، مِنْهُنَّ أُمُّ شَرِيكٍ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿تُرْجَى مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتَقْوَى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمِنْ أَبْغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]، قال البيهقي: كذا قال الشعبي. ثم أخرج<sup>(٣)</sup> عن سمالك بن حرب عن عكرمة، عن ابن عباس قال: لم يَكُنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امرأةٌ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَهُ، قال: فعلى هذا إنَّ صَحَّ إِسْنَادُهُ فَإِنَّهُ<sup>(٤)</sup> ﷺ أَرْجَأَهُنَّ وَلَمْ يَقْبَلْهُنَّ وَإِنْ كُنَّ<sup>(٥)</sup> حَلَالًا. انتهى كلام البيهقي.

وفي «الحاوي» للماوردي في المباحات من النكاح: «فمن ذلك: أن

(١) أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، قال الذهبي فيما نقله عن المستغفري: هو أَحْفَظُ مَنْ بَا وَرَاءَ النَّهْرِ فِيمَا أَعْلَمُ. ونقل عن الحاكم قوله: من الحفاظ، حَسَنَ الْفَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، عَارِفٌ بِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ مُتَقَنٌ ثَبَتَ لَهُ مُصَنَّفٌ فِي مَعْرِفَةِ رِجَالِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» اسْمُهُ «الْإِرْشَادُ فِي مَعْرِفَةِ رِجَالِ الْبُخَارِيِّ»، تُوْفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ. «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٩٤، ٩٥.

(٢) في «السنن الكبرى» في (باب ما أُبِيحَ لَهُ مِنَ الْمُوهُوبَةِ) ٧: ٥٥ (١٣٧٣٧).

(٣) في «الكبرى» في الباب المذكور قبله ٧: ٥٥ (١٣٧٣٨).

(٤) كذا في الأصل، وأما في «الكبرى» ففيها: «كَأَنَّهُ».

(٥) في «الكبرى»: «وَإِنْ كَانَتْ».

أَبَاحَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَمْلِكَ نِكَاحَ الْحُرَّةِ بِلَفْظِ الْهِبَةِ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ يُذَكَّرُ مَعَ الْعَقْدِ وَلَا يَجِبُ مِنْ بَعْدُ، فَيَكُونُ مَخْصُوصاً فِيهِ مِنْ بَيْنِ أُمَّتِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَمْلِكَ الْحُرَّةَ بِلَفْظِ الْهِبَةِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ مِنْ أُمَّتِهِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَسْقُطَ عَنْهُ الْمَهْرُ ابْتِدَاءً مَعَ الْعَقْدِ وَانْتِهَاءً فِيهِ بَعْدَهُ<sup>(١)</sup>، وَغَيْرُهُ مِنْ أُمَّتِهِ يَلْزَمُهُ الْمَهْرُ فِيهِ بَعْدُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّمَا اخْتَصَّ بِسُقُوطِ الْمَهْرِ وَحَدَهُ، وَهُوَ وَأُمَّتُهُ سِوَاءٌ فِي جَوَازِ الْعَقْدِ بِلَفْظِ الْهِبَةِ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: إِنَّمَا خُصَّ بِسُقُوطِ الْمَهْرِ وَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنْ أُمَّتِهِ أَنْ يَعْقِدَ بِلَفْظِ الْهِبَةِ، وَبِهِ قَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

وَفِي الْآيَةِ قَرَاءَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: «أَنْ وَهَبْتُ»<sup>(٢)</sup> بِالْفَتْحِ - وَهُوَ خَبْرٌ عَمَّا مَضَى - ، وَالْقَرَاءَةُ الْأُخْرَى بِالْكَسْرِ - وَهُوَ شَرْطٌ<sup>(٣)</sup> فِي الْمُسْتَقْبَلِ - ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةٌ وَهَبَتْ لَهُ نَفْسَهَا بِحَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي هَاتَيْنِ الْقَرَاءَتَيْنِ؟ فَمَنْ قَرَأَ بِالْكَسْرِ وَجَعَلَهُ شَرْطاً مُسْتَقْبَلاً قَالَ: لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ مَوْهُوبَةً<sup>(٤)</sup>، وَبِهِ قَالَ مُجَاهِدٌ، وَمَنْ قَرَأَ بِالْفَتْحِ وَجَعَلَهُ خَبراً عَنْ مَاضٍ

(١) أي: فيما بعد ابتداء العقد، ووقع في الأصل: «بعد»، بدل: «بعده»، وما أثبتته من «الحاوي» وهو الأظهر للمفهوم من السياق.

(٢) وهي من القراءات الشاذة، وبها قرأ أبي بن كعب والحسن وعيسى بن عمر الثقفي، وسلام بن سليمان الطويل كما في «المحتسب في تبين وجود شواذ القراءات» لابن جني ١٨٢: ٢.

(٣) في «الحاوي»: «شروط»، ولا وجه للجمع هنا.

(٤) في الأصل: «موصوفة» وهو تحريف، والمثبت على الصواب من «الحاوي».



قال: كَانَ عِنْدَهُ امْرَأَةٌ وَهَبَتْ لَهُ نَفْسَهَا<sup>(١)</sup>. ثُمَّ سَأَلَ مَا سَنَدُكُوهُ عَنْهُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي تَعْيِينِهَا.

وقال الشيخ أبو حيان في «تفسيره»: وقرأ الجمهور: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً﴾ [الأحزاب: ٥٠]، بالنَّصْبِ ﴿إِنْ وَهَبَتْ﴾ بكسر الهمزة، أي: أَحْلَلْنَاهَا لَكَ إِنْ وَهَبَتْ، إِنْ أَرَادَ، فَهَاهُنَا شَرْطَانِ، والثاني في معنى الحال، شرط في الإحلالِ هِبَتُهَا نَفْسَهَا، وفي الهبة إرادة استنكاح النبي، كأنه قال: أَحْلَلْنَاهَا لَكَ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَسْتَنْكِحَهَا؛ لِأَنَّ إِرَادَتَهُ هِيَ قَبُولُ الْهَبَةِ وَمَا بِهِ تَتِمُّ، وهذان الشرطان نظير الشرطين في قوله: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، وإذا اجتمع شرطان فالثاني شرط في الأول متأخر في اللفظ، متقدّم في الوقوع ما لم تدلّ قرينة على الترتيب نحو: إِنْ تَزَوَّجْتُكَ أَوْ<sup>(٢)</sup> طَلَّقْتُكَ فَعَبْدِي حُرٌّ، وقرأ أبو حيوة: (وامرأة مؤمنة) بالرفع على الابتداء والخبر محذوف؛ أي: أَحْلَلْنَاهَا لَكَ، وقرأ أبي والحسن والشعبي وعيسى وسلام «أَنْ» بفتح الهمزة وتقديره: لِأَنَّ وَهَبَتْ نَفْسَهَا، وذلك حُكْمٌ فِي امْرَأَةٍ بَعَيْنِهَا، فهو فعلٌ ماضٍ، وقراءة الكسر استقبالي في كل امرأة كانت تَهَبُ نَفْسَهَا دُونَ وَاحِدَةٍ بَعَيْنِهَا، وقرأ زيد بن علي: (إِذْ وَهَبَتْ)، و«إِذْ» ظرفٌ لِمَا مَضَى، فهو في امرأة بَعَيْنِهَا، وقرأ الجمهور: ﴿خَالِصَةً﴾ بالنَّصْبِ، وهو مصدرٌ مُؤَكَّدٌ بِمَعْنَى خُلُوصًا، ويحيى المَصْدَرُ عَلَى فاعِلٍ وَفَاعِلَةٍ، وَقُرِئَ «خَالِصَةٌ

(١) إلى هنا ينتهي كلام الماوردي في «الحاوي» ٩: ١٥، ١٦، وقد نقله عنه المصنف بتصرف.

(٢) في الأصل: «إِنْ»، وهو تحريف، والمثبت من «البحر المحيط».

لَكَ» بِالرَّفْعِ، قَالَ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿خَالِصَةٌ لَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، مِنْ صِفَةِ الْوَاحِبَةِ نَفْسَهَا لَكَ، فِقِرَاءَةُ النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، قَالَهُ الزَّجَّاجُ، أَي: أَحْلَلْنَاهَا خَالِصَةً لَكَ، وَالرَّفْعُ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَي: هِيَ خَالِصَةٌ لَكَ، أَي: هِبَةُ النِّسَاءِ أَنْفُسَهُنَّ تَخْتَصُّ بِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَهَبَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا لِغَيْرِكَ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ لِغَيْرِهِ، وَيُظْهَرُ مِنْ كَلَامِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿خَالِصَةٌ لَكَ﴾، يُرَادُ بِهِ جَمِيعُ هَذِهِ الْإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ قُصِرُوا عَلَى مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعٍ. انْتَهَى<sup>(١)</sup>.

ثم قال الماوردي: واختلفوا فيها - يعني الواهبة - على أربعة أقاويل:

أحدها: أنها أم شريك بنت جابر بن صباب، وكانت امرأةً سالحةً، وهذا قولُ عروة بن الزبير.

والثاني: أنها خولة بنت حكيم، وهذا قولُ عائشة رضي الله عنها.

والثالث: أنها ميمونة بنت الحارث، وهذا قولُ ابن عباس.

والرابع: أنها زينب بنت خزيمة أم المساكين، امرأةٌ من الأنصار، وهذا قولُ الشعبي. انتهى كلامه<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ أبو حيان في «تفسيره»: قال ابن عباس وقتادة: هي ميمونة بنت الحارث، وقال علي بن الحسين والضَّحَّاكُ ومُقاتِلٌ: هي أم شريك، وقال عروة والشَّعْبِيُّ: هي زينب بنت خزيمة أم المساكين، امرأةٌ من الأنصار، وقال

(١) يعني: كلام أبي حيان في «البحر المحيط» ٨: ٤٩٣، ٤٩٤ بتصرف.

(٢) «الحاوي الكبير» ٩: ١٦، وهو في «النكت والعيون» له ٤: ٤١٤.

عُرُوهُ أَيْضاً: هِيَ خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمِ بْنِ الْأَوْقَصِ السَّلَمِيَّةِ، وَقِيلَ: الْوَاهِبَاتُ أَرْبَعٌ: مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ وَمَنْ ذُكِرَ مَعَهَا [قَبْلُ]، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ يَكُنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدٌ مِنْهُنَّ بِالْهَبَةِ. انْتَهَى<sup>(١)</sup>.

فَنَخْلُصُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْوَاهِبَةِ مِنَ الزَّوْجَاتِ قَوْلَانِ: مَيْمُونَةُ وَزَيْنَبُ بِنْتُ خُزَيْمَةَ، وَمِنْ غَيْرِ الزَّوْجَاتِ قَوْلَانِ: أُمُّ شَرِيكِ وَخَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أُمِّ شَرِيكِ هَذِهِ، فَقِيلَ: هِيَ الْعَامِرِيَّةُ وَاسْمُهَا غُزَيَّةُ<sup>(٢)</sup> أَوْ غُزَيْلَةُ، ذَكَرَهُ فِي «أَسَدِ الْغَابَةِ» فَقَالَ: أُمُّ شَرِيكِ الْقَرْشِيَّةُ الْعَامِرِيَّةُ. قِيلَ: إِنَّهَا الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَذَكَرَهَا بَعْضُهُمْ فِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَقِيلَ: أُمُّ شَرِيكِ الْأَنْصَارِيَّةُ، تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا؛ لِأَنَّهُ كَرِهَ غَيْرَ الْأَنْصَارِ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ أَيْضاً: هِيَ أُمُّ شَرِيكِ بِنْتُ جَابِرِ الْغِفَارِيَّةِ، ذَكَرَهَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمَصْرِيُّ فِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَخْرَجَهَا أَبُو عَمَرَ [ابْنُ] عَبْدِ الْبَرِّ مُخْتَصِراً. انْتَهَى<sup>(٤)</sup>.

(١) «البحر المحيط» لأبي حيان ٨: ٤٩٢ بتصرف وبتقديم وتأخير، وما بين المعقوفين منه.

(٢) كَذَا ضَبَطَهَا ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ الدِّمَشْقِيُّ فِي «تَوْضِيحِ الْمَشْتَبِه» ٦: ٤٢٦ قَالَ: غُزَيَّةٌ - بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَفَتْحُ الزَّاي - بِنْتُ الْأَعْجَمِ، أُمُّ شَرِيكِ الصَّحَابِيَّةِ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَبْصِيرِ الْمُتَبَيَّنِ بِتَحْرِيرِ الْمَشْتَبِه» ٢: ١٠٤٤: «بِالتَّصْغِيرِ غُزَيَّةٌ... وَهِيَ الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَيُقَالُ: اسْمُهَا غُزَيْلَةُ».

(٣) «أَسَدُ الْغَابَةِ» ٧: ٢٠٦ (٧١٥٨)، ٧: ٣٤٠ (٧٤٩٧) ط دار الكتب العلمية، و٦:

٢١١، و٦: ٣٥١ ط دار الفكر.

(٤) «أَسَدُ الْغَابَةِ» ٧: ٢٤٩ ط دار الكتب العلمية، و٦: ٣٥١ ط دار الفكر، وينظر: =

وقول الماوردي: أُمّ شريك بنت جابر بن صباب، هو قول في العامرية؛ لأنه قيل في نسب العامرية أنها أُمّ شريك بنت عوف بن عمرو بن جابر بن صباب، وقدم ابن الأثير أنها غزية أو غزيلة بنت داود بن عوف بن عمرو بن عامر، ولم يذكر في نسبها على هذا القول جابراً.

وقد أخرج النسائي في «عشرة النساء»<sup>(١)</sup> عن محمد بن عبد الله المخرمي<sup>(٢)</sup> عن يونس بن محمد عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابنه عن أُمّ شريك: أنها كانت فيمن وهبت نفسها للنبي ﷺ.

وفي «الأطراف»<sup>(٣)</sup> للمزي: ومن مسند أُمّ شريك العامرية ويقال: الأنصارية، عن النبي ﷺ، قيل: اسمها غزية أو غزيلة، ثم أخرج لها أربعة أحاديث<sup>(٤)</sup>.

= «الاستيعاب» لابن عبد البر ٤: ١٨٨٨ و١٩٤٢ ترجمة (٤٠٤٥) و(٤١٦٨) حيث ذكرها في موضعين، الأول: في باب الغين، والثاني: في باب الشين.

وأما أحمد بن صالح المصري المذكور، فهو أبو جعفر المعروف بابن الطبري، من الحفاظ المشهورين، وأحد شيوخ البخاري وأبي داود وغيرهما، توفي سنة ثمان وأربعين ومئتين. ينظر: «تهذيب الكمال» ١: ٣٤٠.

(١) كما في «السنن الكبرى» (٨٨٧٩).

(٢) تحرف في الأصل إلى: «المخرومي»، ووقع في «الكبرى» للنسائي: «محمد بن عبد الله بن المبارك»، وتماثل نسبه: القرشي المخرمي، أبو جعفر البغدادي السدائي، وهو أحد الحفاظ المشهورين. تنظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ٢٥: ٥٣٤.

(٣) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» ١٣: ٨٦.

(٤) المصدر السابق بالأرقام التالية: (١٨٣٣٠-١٨٣٣٣).

أَحَدُهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا بِقَتْلِ الْأَوْزَاعِ، رَوَاهُ «الصَّحِيحَانِ»،  
وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup>.

وَالثَّانِي: «لَيَقْرَنَّ النَّاسُ مِنَ الدَّجَالِ فِي الْجِبَالِ»، قَالَتْ أُمُّ شَرِيكَ: يَا  
رَسُولَ اللَّهِ، فَأَيْنَ الْعَرَبُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «هُمْ قَلِيلٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>.

وَالثَّلَاثُ: هَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

وَالرَّابِعُ: حَدِيثٌ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ عَلَى الْجِنَازَةِ بِفَاتِحَةِ  
الْكِتَابِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٣)</sup>.

وَفِي «حَاشِيَةِ الْأَطْرَافِ» بِخَطِّ شَيْخِنَا الْوَالِدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «فَائِدَةٌ: أُمُّ  
شَرِيكَ الْقَائِلَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَيْنَ الْعَرَبُ؟ وَهِيَ بِنْتُ أَبِي الْعَكْرِ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ  
مَاجَهَ فِي «سُنَنِهِ» فِي (بَابِ فِتْنَةِ الدَّجَالِ)<sup>(٤)</sup>، وَبِنْتُ أَبِي الْعَكْرِ لَيْسَتْ الْعَامِرِيَّةُ،  
وَالْعَامِرِيَّةُ كَانَتْ تَحْتَ أَبِي الْعَكْرِ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْإِسْتِيعَابِ»<sup>(٥)</sup>،

(١) الْبُخَارِيُّ فِي (بَابِ خَيْرِ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهِ شَعَفَ الْجِبَالِ) بِرَقْمِ (٣٣٠٧)، وَمُسْلِمٌ  
فِي (بَابِ اسْتِحْبَابِ قَتْلِ الْوَزْغِ) بِرَقْمِ (٢٢٣٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» فِي (بَابِ قَتْلِ  
الْوَزْغِ) بِرَقْمِ (٢٨٨٥)، وَفِي «الْكَبَرَى» (٣٨٥٤)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي (بَابِ قَتْلِ الْوَزْغِ) بِرَقْمِ  
(٣٢٢٨).

(٢) مُسْلِمٌ فِي (بَابِ فِي بَقِيَّةٍ مِنْ أَحَادِيثِ الدَّجَالِ) بِرَقْمِ (٢٩٤٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي (بَابِ فِي  
فَضْلِ الْعَرَبِ) بِرَقْمِ (٣٩٣٠)، كِلَاهُمَا بِلَفْظِ: «لَيَقْرَنَّ النَّاسُ» بِدَلِّ: «الْعَرَبُ».

(٣) فِي (بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجِنَازَةِ) بِرَقْمِ (١٤٩٦).

(٤) بِرَقْمِ (٤٠٧٧) فِي سِيَاقِ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَطْوُولِ.

(٥) ٤: ١٩٤٣، تَرْجُمَةُ رَقْمِ (٤١٦٩).

ولعله وُلِدَ له بنتٌ فكنّاها أمّ شريكٍ نظيرَ كُنيةِ زوجته، والواهبَةُ إنّما هي أمّ شريك بنت جابر الغفاريّة، ذكرها أحمدُ بنُ صالحٍ في زَوجاتِ النبي ﷺ، وهي التي يُقالُ فيها الأنصاريّةُ أو الدوسيّةُ، أمّا العامريّةُ فإنّها القرشيّةُ، وهي الراوية، والمُصنّفُ قد خلطَ في نسبِها في أحاديثها، فالحديثُ الأوّلُ: للقرشيّةِ العامريّةِ، والثاني: لبنتِ أبي العكرِ، والثالثُ: للواهبِ، وهي غيرُهما انتهت.

وما ذكره شيخنا فيه تعقّبٌ، وذلك أن أمّ شريك القائلة: أين العرب؟ فيما رواه مسلمٌ والترمذيُّ، قالته بعد قولِ النبي ﷺ: «كَيْفَرَنَّ النَّاسُ مِنَ الدَّجَالِ فِي الْجِبَالِ»، رواه عنها جابرُ بنُ عبد الله، وأمّا بنتُ أبي العكرِ فقالته عند قولِ النبي ﷺ في الحديث الطويل لأبي أُمَامَةَ الباهلي: «فَرَجَفُ الْمَدِينَةُ [بأهلها]»<sup>(١)</sup> ثلاثَ رَجَفَاتٍ، فلا يَبْقَى مُنَافِقٌ وَلَا مُنَافِقَةٌ إِلَّا خَرَجَ إِلَيْهِ، فَتَنَفَّى الْخَبَثَ مِنْهَا كَمَا يَنْفِي الْكِبْرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ، وَيُدْعَى ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْخِلَاصِ، قَالَتْ أُمّ شَرِيكَ بِنْتُ أَبِي الْعَكْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَيْنَ الْعَرَبُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «هُمُ يَوْمَئِذٍ قَلِيلٌ، وَجُلُّهُمْ بَيْتُ الْمُقَدَّسِ، وَإِمَامُهُمْ رَجُلٌ صَالِحٌ». انتهى. فأينَ هذه القِصَّةُ من تلكَ القِصَّةِ؟ لكن استَفَدْنَا أَنَّ فِي الصَّحَابَةِ أُمَّ شَرِيكَ بِنْتَ أَبِي الْعَكْرِ، وَلَمْ يُرْجَمْ لَهَا ابْنُ الْأَثَرِ وَلَا الذَّهَبِيُّ فِي «التَّجْرِيدِ»، وَقَدْ يُحْتَمَلُ تَصْحِيفُ «بَيْتٍ» بـ «بِنْتُ»؛ لِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُكْنَى عَنِ الزَّوْجَةِ بِالْبَيْتِ.

(١) ما بين المعقوفين من ابن ماجه (٤٠٧٧) وسقط من الأصل، وقد سلف تخريج هذا الحديث والأحاديث المشار إليها قبله قريباً.

وقد أخرج حديث أبي أمامة البیهقي في «البعث والنشور»، ولم ينسب أم شريك هذه، وكذلك تمام الرازي في «فوائده»<sup>(١)</sup> ولم ينسبها.

وقول شيخنا: «والواهبَةُ إنما هي أم شريك بنت جابر الغفاريَّة» ممنوع، فقد قال الماوردي: إنَّ الواهبَةَ هي بنت جابر بن صباب، وقد تقدّم أنَّها القرشيَّة العامريَّة على قولٍ في نسبها.

وقوله: «ويقال لها الأنصاريَّة والدَّوسِيَّة» ممنوع، فلم يقل ذلك في الغفاريَّة، وإنَّما أُفردت الدَّوسِيَّة بترجمة، وقيل في ترجمة أم شريك العامريَّة: إنه قيل: إنَّ من الزَّوجات أم شريك الأنصاريَّة، ولا يلزم من ذلك أن تكون العامريَّة أنصاريَّة ولا أن تكون الغفاريَّة أنصاريَّة، وكيف تكون غفاريَّة دوسِيَّة؟! هذا مما لا يمكن.

وقول شيخنا: «فالحديث الأوَّل للقرشيَّة العامريَّة» مسلم، «والثاني لبنت أبي العكر» ممنوع، «والثالث للواهبَةِ وهي غيرهما» ممنوع، فقد قيل في العامريَّة: إنَّها الواهبَةُ ولم يتكلَّم على الرابع، والرابع قال فيه شهر بن حوشب: حدَّثني أم شريك الأنصاريَّة، والظاهر أنَّ هذه غير القرشيَّة العامريَّة؛ لأنَّ الانتصارَ إنَّما تطلق على الأوس والحِزَج وحلفائهم، وأمَّا أم شريك التي أمر النبي ﷺ فاطمة بنت قيس أن تعتدَّ عندها كما ثبت في

(١) برقم (٢٦٧)، ولم أقف عليه في أيٍّ من مصنفات البيهقي، وهو عند نعيم بن حماد في «الفتن» (١٥٧٢) مختصراً، وبرقم (١٥٨٩) مطوَّلاً، وابن أبي عاصم في «الأحاديث والمثنوي» (١٢٤٩)، والطبراني في «الأحاديث الطوال» (٤٨)، ولم تقع منسوبة عندهم.

«صحيح مسلم»<sup>(١)</sup>، ثم قال: «تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِّي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ».

ففي «شرح مسلم»<sup>(٢)</sup> للنووي: قال العلماء: أُمُّ شَرِيكِ هَذِهِ قُرَشِيَّةٌ عَامِرِيَّةٌ، وَقِيلَ فِيهَا<sup>(٣)</sup>: أَنْصَارِيَّةٌ، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي آخِرِ الْكِتَابِ فِي حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ أَنَّهَا أَنْصَارِيَّةٌ وَاسْمُهَا غُزَيَّةٌ، وَقِيلَ: غُزَيْلَةُ بَغِيْنٍ مُعْجَمَةٌ مَضْمُومَةٌ، ثُمَّ زَايٍ فِيهَا، قِيلَ: إِنَّهَا الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَقِيلَ غَيْرُهَا. انْتَهَى.

وما ذُكِرَ عَنْ آخِرِ كِتَابِ مُسْلِمٍ<sup>(٤)</sup> هُوَ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْهَا الشَّعْبِيُّ فِي خَيْرِ الْجَسَّاسَةِ، وَلَفْظُهُ: وَأُمُّ شَرِيكِ امْرَأَةٌ غَنِيَّةٌ، مِنْ الْأَنْصَارِ، عَظِيمَةُ الثَّقَفَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَنْزِلُ عَلَيْهَا الضُّيْفَانُ، الْحَدِيثُ.

ووقع في «السنن الكبرى» للسنائي في (أبواب العِدَدِ في ترجمة الرُّخَصَةِ في خُرُوجِ الْمَبْتُوتَةِ مِنْ بَيْتِهَا)<sup>(٥)</sup> عَنْ مَخْلَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَاصِمٍ: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْتِ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ، فَذَكَرَ حَدِيثَ رَدِّهَا الثَّقَفَةَ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «انْطَلِقِي إِلَى أُمِّ مَكْتُومٍ فَاعْتَدِّي عِنْدَهَا»، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ أُمَّ مَكْتُومٍ امْرَأَةٌ يَكْتُمُ عَوَادُهَا، انْطَلِقِي إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ أَعْمَى»، الْحَدِيثُ، كَذَا وَقَعَ «انْطَلِقِي إِلَى أُمِّ

(١) في (باب المطلق ثلاثاً لا نفقة لها) برقم (١٤٨٠).

(٢) ٩٦: ١٠.

(٣) في «شرح صحيح مسلم»: وقيل: إنها أنصارية.

(٤) في (باب قصّة الجساسة) برقم (٢٩٤٢).

(٥) برقم (٥٧٠٨).



مَكْتُومٌ» وهو مخالفٌ لِمَا في «صحيح مسلم» من أَنَّهَا أُمُّ شَرِيكِ، ووَقعَ في «المُجتَبَى»<sup>(١)</sup> في هذا الحديثِ بهذا السندِ: «فانتَقِلِي إلى أُمِّ كُلْثُومٍ فاعتَدِّي عندها»، ثُمَّ قال: «إِنَّ أُمَّ كُلْثُومٍ يَكْثُرُ عَوَاذُهَا، فانتَقِلِي إلى عَبْدِ اللَّهِ ابنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ أَعْمَى»، الحديث. وهذا وجهٌ آخَرُ من الاختلاف.

وفي «تهذيب الكمال»<sup>(٢)</sup> لِلْمِزِّي: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَاصِمٍ بنِ ثَابِتٍ، حِجَازِيٌّ، رَوَى عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قِصَّةَ طَلَاقِهَا، رَوَى عَنْهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»، رَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ، وَقَدْ وَقعَ لَنَا حَدِيثُهُ عَالِيًا. فَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ قال: حَدَّثَنَا أَبِي، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قال: أَخْبَرَنَا عَطَاءٌ، قال: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَاصِمٍ: أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ. فَذَكَرَ حَدِيثَ رَدِّهَا النَّفَقَةَ وَأَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زَعَمَ أَنَّهُ شَيْءٌ تَطُولُ بِهِ، قال: «صَدَقَ»، وقال النَّبِيُّ ﷺ: «انتَقِلِي إلى مَنْزِلِ أُمِّ مَكْتُومٍ»، قال عَبْدُ اللَّهِ: قال أَبِي: وَقَالَ الْحَقَّافُ<sup>(٣)</sup>: «أُمُّ كُلْثُومٍ فَاعْتَدِّي عندها»، ثُمَّ قال: «إِلَّا أَنَّ أُمَّ كُلْثُومٍ يَكْثُرُ عَوَاذُهَا، وَلَكِنْ انتَقِلِي إلى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ أَعْمَى» الحديث.

وقد أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الكبير»<sup>(٤)</sup> عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

(١) برقم (٣٥٤٥).

(٢) ١٧: ١٩٤، ١٩٥، ترجمة (٣٨٦١).

(٣) هو عبد الوهاب بن عطاء الحَقَّاف، أحد رجال إسناده الإمام أحمد، وسيأتي المصنَّف على ذكره قريبًا.

(٤) ٢٤: ٣٧٥، برقم (٩٢٨).

عن عبد الرزاق، وفيه: «انتقلي إلى أم مكتوم»، والذي عند أحمد في «مسنده»<sup>(١)</sup>:  
عن عبد الرزاق كذلك، وعن عبد الوهاب الحفاف، عن ابن جريج: «أم  
كلثوم»، وقد رأيت «مسند عبد الرزاق»<sup>(٢)</sup>، وفيه كما رواه عنه أحمد والطبراني،  
ولفظه في (باب عِدَّةِ الْحُبْلِ وَنَفَقَتِهَا): ثم قال لها: «انتقلي إلى أم مكتوم،  
فاعتدي عندها»، ثم قال: «إلا أن أم مكتوم يكثر عَوَادُهَا، ولكن انتقلي إلى  
عبد الله بن أم مكتوم فإنه أعمى». انتهى. فقد جزم عبد الرزاق عن ابن جريج  
بأنها أم مكتوم.

وروى عنه عبد الوهاب الحفاف: «أم كلثوم»، وقد اختلفت الرواية عن  
مخلد ابن يزيد، فرواه عنه عبد الحميد بن محمد الحراني بلفظين، أحدهما:  
أم مكتوم، وهو ما في «السنن الكبرى»<sup>(٣)</sup>، والآخر بلفظ: «أم كلثوم» كما في  
«الضعري»<sup>(٤)</sup>، ولم أر في الصحابة أم مكتوم<sup>(٥)</sup>، وأما أم كلثوم فعنده ليس

(١) برقم (٢٧٣٣٦) بلفظ: «انتقلي إلى منزل ابن أم مكتوم» - وقال أبي - والقائل عبد الله ابن  
الإمام أحمد - وقال الحفاف: أم مكتوم - فاعتدي عندها.

(٢) يعني: «مصنفه» برقم (١٢٠٢١).

(٣) في (باب الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها في عِدَّتِهَا وَتَرَكْتُ سُكْنَاهَا) ٥: ٣١٤، برقم  
(٥٧٠٨).

(٤) في الباب المذكور قبله، برقم (٣٥٤٥).

(٥) ولكن ذكرها الحافظ في «الإصابة» ٨: ٣١١ برقم (١٢٢٦٨) ولم يذكر لها ترجمة إلا أنه  
قال: «أم مكتوم، لها ذكر في أواخر المجلد الثاني من أخبار مكة للفاكهي، وفي رواية  
عطاء عن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس» انتهى. قلت: وبحث في الموضع المذكور  
من «أخبار مكة» للفاكهي فلم أقف لها عنده في المطبوع منه على ذكر.

منهنَّ ما يُوافقُ هذه، فيُحتمَلُ أن يكونَ لأمِّ شريكٍ ثلاثُ كُنَى، وقد قيلَ مثلُ ذلك في أمِّ مبشَّرٍ وأمِّ مَعْبُدٍ، فإنَّ في مسلمٍ روايةٌ: أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ على أمِّ مبشَّرٍ حائِطاً<sup>(١)</sup>، وفي أخرى: دخلَ على أمِّ مَعْبُدٍ، فقالَ النوويُّ: إنَّ أمَّ مبشَّرٍ هي أمُّ مَعْبُدٍ، وهي أمُّ مبشَّرٍ، قيل: اسمُها خُلَيْدَة، ولم يصحَّ، وهي امرأةُ زيدِ ابنِ حارثةٍ، أسَلَمَتْ وبايَعَتْ. انتهى<sup>(٢)</sup>. فحيثُ لا [يُسْتَبْعَدُ]<sup>(٣)</sup> أن يدعى في أمِّ شريكٍ ذلك لِتَتَّفَقَ الرواياتُ.

ومن الواهبَاتِ التي جاءت لِتَهَبَ نَفْسَهَا في حديثِ سهلِ بنِ سعِدٍ، فلم يَقْبَلْهَا، فتزوَّجها رجلٌ من الصَّحابة:

رَوَى البُخَارِيُّ في أبوابِ النِّكَاحِ في (بابِ تزويجِ المُعْسِرِ)<sup>(٤)</sup> من طريقِ قُتَيْبَةَ قال: حدَّثنا عبدُ العزيز بنُ أبي حازمٍ، عن أبيه، عن سهلِ بنِ سعِدِ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قال: جاءَتِ امرأةٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقالت: يا رسولَ الله، جئتُ أن أَهَبَ لَكَ نَفْسِي، فنظَرَ إليها رسولُ الله ﷺ فصَعَدَ النَّظَرَ فيها وصَوَّيَ، ثم طَاطَأَ رسولُ الله ﷺ رأسَه، فلمَّا رأتِ المرأةُ أَنه لم يَقْضِ فيها شيئاً جَلَسَتْ،

(١) في (باب فضل الغرس والزرع) برقم (١٥٥٢) (٨) بلفظ: «دخل على أمِّ مبشَّرِ الأنصارية في نخلٍ لها»، وفي لفظ برقم (١٥٥٢) (١٠): «دخل النبيُّ ﷺ على أمِّ مَعْبُدٍ حائِطاً». وقد ذكر النوويُّ في «شرح مسلم» ١٠: ٢١٣ اختلاف الروايات في ذلك، فقال: هكذا هو في أكثر النُّسخ: «دخل على أمِّ مبشَّرٍ»، وفي بعضها: «دخل على أمِّ مَعْبُدٍ، أو أمِّ مبشَّرٍ».

(٢) «شرح صحيح مسلم» ١٠: ٢١٤.

(٣) كلمة: «يُسْتَبْعَدُ» ليست في الأصل، وأضفتها لعدم وضوح الكلمة التي في موقعها.

(٤) برقم (٥٠٨٧).

فقام رجلٌ من أصحابه فقال: يا رسول الله، إن لم يكن لك بها حاجةٌ فزوَّجنيها؟ فقال: «وهل عندك من شيء؟» قال: لا والله يا رسول الله، فقال: «اذهب إلى أهليك فانظر هل تجد شيئاً؟» فذهب ثم رجع فقال: لا والله ما وجدت شيئاً، فقال رسول الله ﷺ: «انظر ولو خاتماً من حديد»، قال: فذهب ثم رجع فقال: لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد، ولكن هذا إزارِي، قال سهل: ما له رداءٌ - فلها نصفه! فقال رسول الله ﷺ: «ما تصنع بإزارك إن ليستَ لم يكن عليها منه شيء، وإن ليستَ لم يكن عليك [منه] شيء» فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام، فرآه النبي ﷺ مؤلياً فأمر به فدعي، فلما جاء قال: «ماذا معك من القرآن؟» قال: معي سورةٌ كذا وسورةٌ كذا، عددها، قال: «تقرؤهن عن ظهر قلب؟» قال: نعم، قال: «اذهب فقد ملكتَها»<sup>(١)</sup> بما معك من القرآن. ورواه مسلمٌ أيضاً<sup>(٢)</sup>، وهذه ليست واحدةً بمن ذكر من غير الزوجات، ومن ذكر فيها شيئاً مما سبق من القولين في غير الزوجات فقد أخطأ خطأ فاحشاً.

وما ذكرناه من الخلاف في اشتراط لفظ النكاح أو التزويج من جهة النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، ورجحنا أنه لا بد منه، تعلقاً بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فيه نظر؛ لأن الله تعالى إنما شرط إرادة النبي ﷺ

(١) في الأصل: «ملكها»، والمثبت هو الصواب كما في «الصحيح»، وما بين المعقوفين قبله منه.

(٢) في (باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد....) برقم (١٤٢٥).

(٣) وتام الكلام في هذا كما في «روضة الطالين» ٧: ٩: «ويشترط لفظ النكاح من جهته ﷺ على الأصح».

نِكَاحَهَا، ومقتضى الآية أنه لو قال: أَرَدْتُ نِكَاحَكَ كَانَ ذَلِكَ كَافِيًا، ولم يتعرَّضِ الماورديُّ فيما سَبَقَ مِنْ كَلَامِهِ لذلك، بل لو قال قائلٌ: ظاهِرُ الآيةِ يقتضي أن لا يَشْتَرِطَ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِالْإِرَادَةِ، بَلْ لَوْ ظَهَرَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى كَانَ كَافِيًا، وَوَقَعَ فِي «الجواهر» لِلْقَمُوتِيِّ: وَهَلْ يُشْتَرِطُ لَفْظُ النِّكَاحِ مِنْ جِهَتِهِ ﷺ، أَوْ يَكْفِي لَفْظُ الْإِيهَابِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ، أَرْجَحُهُمَا عِنْدَ أَبِي حَامِدٍ []: أَنَّهُ يَكْفِي لَفْظُ الْإِيهَابِ<sup>(١)</sup>، وَالثَّانِي: وَمَا نَسَبَهُ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ يُخَالِفُ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ إِذْ فِيهِ: وَهَلْ يُشْتَرِطُ لَفْظُ النِّكَاحِ مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فِي وَجْهِ: لَا يُشْتَرِطُ، كَمَا لَا يُشْتَرِطُ مِنْ جِهَةِ الْوَاحِدَةِ، وَفِي وَجْهِ: يُشْتَرِطُ لظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا أَرْجَحُ عِنْدَ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ<sup>(٣)</sup>. وَقَدْ رَاجَعْتُ تَعْلِيْقَةَ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ، فَوَجَدْتُ كَلَامَهُ مُبْهِمًا، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنْهُ، فَقَالَ: وَأَمَّا النِّكَاحُ بِلَفْظِ الْهَيْبَةِ فَهَلْ أُبَيِّحُ لَهُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ ذَلِكَ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ: أَنَّهُ إِنَّمَا جَوَّزَهَا لَهُ إِذَا وَهَبَتْ نَفْسَهَا بِأَنْ يَسْتَنْكِحَهَا، فَلَوْ كَانَ يَجُوزُ لَهُ بِلَفْظِ الْهَيْبَةِ لَمَا احْتِيجَ مَعَ لَفْظِ الْهَيْبَةِ إِلَى الِاسْتِنْكَاحِ.

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وقد استدركته من «فتح العزيز» للرافعي ٧: ٤٥٣.

(٢) الوارد في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

(٣) إلى هنا ينتهي كلام الرافعي كما في «فتح العزيز» ٧: ٤٥٣.

والوجه الثاني، وهو الصحيح: أن ذلك جائزٌ بالآية، فلولا أن النكاح بلفظِ الهبةِ جائزٌ كما أخبرَ بأن قال: ﴿إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلَمَّا رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ<sup>(١)</sup>: أَنَّ امْرَأَةً آتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ. فَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ أَنَّهَا قَالَتْ: وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهَا، فَلَمَّا أَقْرَاهَا عَلَيْهِ دَلَّ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ بِلَفْظِ هِبَةٍ جَائِزٌ، وَالْآيَةُ حُجَّةٌ لَنَا وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فَأَخْبَرَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ الْإِيجَابَ الْوَاقِعَ بِلَفْظِ هِبَةٍ بِقَبُولِ لَفْظِ النِّكَاحِ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ بِلَفْظِ النِّكَاحِ إِيْجَاباً بِلَفْظِ هِبَةٍ ثَبَتَ مَذْهَبُنَا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ بِلَفْظِ هِبَةٍ يَقُولُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ بِلَفْظِ هِبَةٍ، وَكُلُّ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ بِلَفْظِ هِبَةٍ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بِلَفْظِ هِبَةٍ فِي الطَّرَفَيْنِ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا، فَدَلَّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ. انتهى.

وَوَجْهُ اشْتِبَاهِهِ أَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ أَخْبَرَ أَنَّ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ الْإِيجَابَ بِالْهِبَةِ بِلَفْظِ النِّكَاحِ، وَهَذَا مَعَ الرَّافِعِيِّ، وَقَوْلُهُ آخِراً: وَكُلُّ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ بِلَفْظِ هِبَةٍ، قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بِلَفْظِ هِبَةٍ فِي الطَّرَفَيْنِ، وَهَذَا مَعَ الْقَمُولِيِّ. وَالَّذِي أَرَاهُ مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ اللَّازِمُ مِنْ لَفْظِ الْآيَةِ.

وقوله في حديث سهل بن سعد: «إِنِّي وَهَبْتُ لَكَ نَفْسِي»، رواه النسائي في «المجتبى»<sup>(٢)</sup>، والذي في «الصحيح» كما سبق هو قولها: جِئْتُ أَهْبُ لَكَ

(١) حديث سهل رضي الله عنه سلف تخريجه قريباً عند البخاري بلفظ آخر، وسيأتي تخريجه بهذا اللفظ قريباً كما سيشير إلى هذا المصنف رحمه الله.

(٢) في (باب ذكر أمر رسول الله ﷺ في النكاح وأزواجه، وما أباح الله عز وجل لنبيه ﷺ)، =

نفسى، وفي البخاري في فضائل القرآن<sup>(١)</sup>: أُنْهِيَ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

وما ذكرناه من الخلاف في المهر<sup>(٢)</sup>، كلاهما فيه مضطرب، ومقتضى كلام الماوردي الجزم بسقوط المهر، وقد حكينا لفظه فيما سبق، وملخص ما قال: أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَا مَهْرَ قِطْعاً، وَهَلْ يَصِحُّ هَذَا النِّكَاحُ بِلَفْظِ الْهِبَةِ أَمْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِيجَابِ بِلَفْظِ النِّكَاحِ؟ وجهان، فقول الرافعي: «فعلى هذا - يعني على عدم اشتراط لفظ النكاح في الإيجاب -: لَا يَجِبُ الْمَهْرُ بِالْعَقْدِ وَلَا بِالْإِدْخَالِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ الْهِبَةِ»<sup>(٣)</sup>، يُقَالُ عَلَيْهِ: وَكَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِاشْتِرَاطِهِ لَا مَهْرَ أَيْضاً، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَسَوَاءٌ شَرَطْنَا أَمْ لَمْ نَشْرُطْهُ، لَا مَهْرَ قِطْعاً، ثُمَّ أَعْيَاهُ ذَلِكَ فَقَالَ: «قال الأصحاب: وَيَنْعَقِدُ نِكَاحُهُ بِمَعْنَى الْهِبَةِ حَتَّى لَا يَجِبَ الْمَهْرُ ابْتِدَاءً وَلَا انْتِهَاءً. وَفِي «مَجَرَّد» الْخَطَاطِيِّ وَغَيْرِهِ وَجْهٌ غَرِيبٌ: أَنَّهُ يَجِبُ الْمَهْرُ. وَخَاصِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ الْإِنْعِقَادُ بِلَفْظِ الْهِبَةِ»<sup>(٤)</sup>. وهذا يُوافق ما

= وَحَظَرَهُ عَلَى خَلْقِهِ زِيَادَةً فِي كِرَامَتِهِ وَتَنْبِيهاً لِفَضْلِهِ) برقم (٣٢٠٠)، وفي (باب هبة المرأة نفسها للرجل بغير صداق) برقم (٣٣٥٩)، وهو في «الكبرى» أيضاً (٥٢٨٩) و(٥٤٩٩)، وفاته رحمه الله أن يعزوه لأبي داود، فقد أخرجه في (باب في التزويج على العمل يعمل) برقم (٢١١١).

(١) في (باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه) برقم (٥٠٢٩).

(٢) وتام الكلام في هذا كما في «روضة الطالبين» ٧: ٩: «قال الأصحاب: وينعقد نكاحه ﷺ بمعنى الهبة، حتى لا يجب المهر ابتداءً ولا انتهاءً. وفي المجرد للخطاطي وغيره وجهٌ غريب: أنه يجب المهر».

(٣) «فتح العزيز» ٧: ٤٥٣.

(٤) المصدر السابق ٧: ٤٥٣.

قُلْنَاهُ مِنَ الْقَطْعِ، وكذلك صَنَعَ فِي «الرَّوْضَةِ»، وعليه التَّعَقُّبُ كما على الرَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: «وَإِذَا انْعَقَدَ بِلَفْظِ الْهَبَةِ لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ بِالْعَقْدِ وَلَا بِالْدُّخُولِ»<sup>(١)</sup>، وهذا متَعَقَّبٌ، بَلْ وَلَوْ انْعَقَدَ بِلَفْظِ النِّكَاحِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِ، وَكَانَتْ هِيَ وَاهِبَةً لَا مَهْرَ أَيْضًا.

وَمَا حَكَايَاهُ عَنِ الْحَنَاطِيِّ لَا يُعْرَفُ فِي الْمَذْهَبِ، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ: وَأُبَيِّحُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِلَا مَهْرٍ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً، فَكَانَ يَعْقِدُ بِلَا مَهْرٍ، وَلَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِالْدُّخُولِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فَأُخْبِرَ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَهَبُ نَفْسَهَا، وَالْهَبَةُ تَعْرَى<sup>(٢)</sup> عَنِ الْبَدَلِ، قَالَ: وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا.

وَفِي «التَّبَيُّنَةِ» لِلْمُتَوَلِّيِ الْجَرْمُ بِذَلِكَ، فَإِنَّهُ قَالَ: السَّابِعُ: كَانَ يَنْعَقِدُ نِكَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِلَفْظِ الْهَبَةِ دُونَ نِكَاحِ غَيْرِهِ عَلَى طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَعَلَى طَرِيقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مَا كَانَ يَنْعَقِدُ نِكَاحَهُ بِلَفْظِ الْهَبَةِ.

ثُمَّ قَالَ: الثَّامِنُ: كَانَ يُبَاحُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ النِّكَاحُ بِلَا مَهْرٍ حَتَّى لَا يَجِبَ الْمَهْرُ، لَا عِنْدَ الْعَقْدِ وَلَا عِنْدَ الدُّخُولِ، تَوْسِيعًا لِلْأَمْرِ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ. انْتَهَى، وَهَذَا الْجَرْمُ هُوَ الصَّوَابُ فِي الْوَاهِبَةِ.

وَوَقَعَ فِي «جَوَاهِرِ» الْقَمُولِيِّ شَيْءٌ مُتَعَقَّبٌ، فَإِنَّهُ قَالَ: وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ

(١) فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» ٧: ٩.

(٢) أَي: تَحُلُو. يُقَالُ: عَزَّوْ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ، كَمَا يُقَالُ: هُوَ خَلَّوْ مِنْهُ. «تَهْذِيبُ اللُّغَةِ» لِلْأَزْهَرِيِّ



ولم يُسمَّ مهرًا، هل يجب لها مهرٌ بالدُّخول؟ فيه وجهان، أشهرهما: لا، وثانيهما: نعم، والذي خُصَّ به انعقادُ نِكَاحِهِ بلفظِ اِهْبَةِ دونَ معناها.

ويُقال عليه: إن كانتِ المرأةُ واهِبَةً، فلا خلافَ في سُقوطِ المهرِ ابتداءً وانتهاءً إلا ما شَذَّ به الحنَاطِيُّ.

وإن كانتِ المرأةُ مُفَوَّضَةً لا واهِبَةً، فحِكَايَةُ الخِلافِ في ذلك له نوعٌ قوَّةٌ، والأرجحُ ما ذكره.

### [المسألة الرابعة: أنَّ من خصائصه ﷺ]

أنه لو رَغِبَ في نِكَاحِ امرأةٍ لَزِمَها الإِجابَةُ:]

وما ذكرناه من أنه لو رَغِبَ في نِكَاحِ امرأةٍ، فإن كانت خَلِيَّةً لَزِمَها الإِجابَةُ<sup>(١)</sup>، لم يَتَعَرَّضْ له الماوردِيُّ ولا الشَّيْخُ أبو حامِدٍ ولا ابنُ القاصِّ في «التَّلْخِصِ»، ولذلك لم يَتَرَجِّمْ له البيهقيُّ، لكن دليله ظاهرٌ، وذلك لأنه إذا خَالَفَتِ امرأةٌ كانت عاصِيَةً، وإذا خَالَفَتْ إِرَادَتَهُ وَرَغْبَتَهُ كانت غيرَ راضِيَةٍ بقوله وفِعْلِهِ، وذلك عِصْيَانٌ عَظِيمٌ، فَيَلْزِمُها الإِجابَةُ لا مَحَالَةٌ.

قوله في «الرَّوْضَةِ»: «على الصحيح»: فيه نظرٌ؛ لأنَّ الرَّافِعِيَّ إِنَّمَا قال: ومنه إذا رَغِبَ النَّبِيُّ ﷺ في نِكَاحِ امرأةٍ، فإن كَانَتْ خَلِيَّةً فَعَلَيْهَا الإِجابَةُ

(١) وتَمَامُ الكلامِ في هذا كما في «الرَّوْضَةِ» ٧: ٩: «ومنه: أنه ﷺ لو رَغِبَ في نِكَاحِ امرأةٍ، فإن كانت خَلِيَّةً لَزِمَها الإِجابَةُ على الصحيح، وَحَرُمَ على غيره خِطْبَتُهَا، وإن كانت مَزْوَجَةً وَجَبَ على زوجها طَلَاقُهَا لَيَنْكِحَهَا على الصحيح».

وَيَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ خِطْبُهَا. وفيه وجهٌ نَقَلَهُ ابْنُ كَعْبٍ<sup>(١)</sup>، وهذا قد يُشْعِرُ بَأَنَّ الْخِلَافَ خَاصٌّ بِالصُّورَةِ الثَّانِيَةِ، وَصَوْرَتُهَا أَنَّ مَجْرَدَ الرَّغْبَةِ وَلَمْ تَحْصُلْ خِطْبَةُ الْمَرْأَةِ وَعَلِمَ شَخْصٌ بِالرَّغْبَةِ، فَهَذِهِ قَدْ يُقَالُ هِيَ مَعْلُ الْخِلَافِ، أَمَّا نَفْسُ الْمَرْأَةِ إِذَا عَلِمَتْ بِالْخِطْبَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِجَابَةُ قِطْعاً، عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَطَعَ فِي «التَّمَّةِ»<sup>(٢)</sup> بِتَحْرِيمِ الْخِطْبَةِ فَقَالَ: إِنَّ كُلَّ امْرَأَةٍ رَغِبَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ خِطْبُهَا.

وفي غيره: تَكْرَهُ الْخِطْبَةُ وَلَا تَحْرُمُ. معناه: حيث لم يوجد خِطْبَةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّمَا وَجِدَتْ رَغْبَةً فَتَحْرُمُ خِطْبَةُ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ هَا، وفي حقِّ غيره مِنَ الْأُمَّةِ: إِذَا وَجِدَتْ الرَّغْبَةَ وَلَمْ تَوْجِدِ الْخِطْبَةَ لَا يَحْرُمُ.

وما ذَكَرَهُ مِنَ الْكَرَاهِيَةِ فِيهِ نَظَرٌ، لَكِنَّ كَلَامَ الرَّافِعِيِّ أَخيراً ظَهَرَ فِيهِ: أَنَّ الْوَجْهَ فِيهَا؛ فَإِنَّهُ لَمَّا حَكِيَ الْوَجْهَ فِي الْمَتَزَوِّجَةِ عَنْ «شرح الجويني» أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ طَلَاقُهَا، قَالَ: هَذَا كَوَجْهِ ابْنِ كَعْبٍ فِي الْحَلْيَةِ<sup>(٣)</sup>. وَالَّذِي نَقَطَ بِهِ: وَجُوبُ الْإِجَابَةِ لَمَّا قَدَّمَاهُ مِنَ الدَّلِيلِ، وَلَا حُجَّةَ لِمَنْ قَالَ بَعْدَهُ

(١) القاضي العلامة أبو القاسم يوسف بن أحمد الدينوري، وقد سلفت ترجمته ص ١٢٤.

(٢) «التَّمَّة» للعلامة شيخ الشافعية، المتوفى أبي سعيد عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري. سَمِيَ بِ«التَّمَّة» لِأَنَّهُ تَمَّمَ بِهِ «الإبَانَةَ» لشيخه أبي القاسم الفُورَانِي، فَعَاجَلَتْهُ الْمَيِّتَةُ عَنْ تَكْمِيلِهِ. انْتَهَى فِيهِ إِلَى الْحُدُودِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ. رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً. لِه تَرْجُمَةٍ فِي: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ١٠٧: ٥.

(٣) وَالْحَلْيَةُ مِنْ كُنَايَاتِ الطَّلَاقِ، وَمَعْنَاهَا: أَنَّهُا خَلَّتْ مِنْهُ وَخَلَا مِنْهَا، فَهِيَ خَلْيَةٌ، فَعِلَّةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ. «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري ص ٢١٣. وَيَنْظُرُ مَا نَقَلَهُ عَنِ الرَّافِعِيِّ «فتح العزيز» ٤٥٣: ٧.

وَجُوبِ الإِجَابَةِ فِي قَضِيَّةِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَإِنَّهَا لَمَّا خَطَبَهَا زَيْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: «مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئاً حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي»، لَأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهَا أَخَرَتْ ذَلِكَ لِلِاسْتِخَارَةِ، وَهَذَا لَا يَمْنَعُ الزُّوْمَ.

روى البيهقي<sup>(١)</sup> من طريق السري بن خزيمة قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَزَيْدٍ: «اذْهَبْ فَادْكُرْهَا عَلَيَّ» قَالَ زَيْدٌ: فَانْطَلَقْتُ، فَلَمَّا رَأَيْتُهَا وَجَدْتُهَا تُخَمِّرُ عَجِينَهَا، فَلَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا مِنْ عِظَمِهَا فِي صَدْرِي حِينَ عَرَفْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُهَا، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُكِ، قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئاً حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهَا بَغِيرِ إِذْنٍ، الْحَدِيثُ. قَالَ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» مِنْ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ الْمُغِيرَةِ. انْتَهَى.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في أبواب النكاح<sup>(٢)</sup> من طريق محمد بن حاتم بن ميمونٍ قال: حَدَّثَنَا بِهِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، فَذَكَرَهُ بِمَعْنَاهُ، وَزَادَ فِيهِ: فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي وَنَكَصْتُ عَلَى عَقْبِي. وَالباقِي نَحْوُهُ.

(١) في «الكبرى» في (باب ما أبيح له بتزويج الله، وإذا جاز ذلك جاز أن يعقد على امرأة بغير استئجارها) ٥٦: ٧ (١٣٧٤٢).

(٢) في (باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس) برقم (١٤٢٨).

وقد وقع في العلم بالرغبة قضية حفصة رضي الله عنها، أخرج البخاري في أبواب النكاح في (باب عرض الرجل ابنته أو أخته على أهل الحير)<sup>(١)</sup> من طريق عبد العزيز بن عبد الله قال: حدثنا إبراهيم بن سعيد، عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب، قال: أخبرني سالم بن عبد الله، أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، يحدث: أن عمر بن الخطاب حين تأيمت حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي، وكان من أصحاب رسول الله ﷺ، فتوفي بالمدينة، فقال عمر بن الخطاب: أتيت عثمان بن عفان فعرضت عليه حفصة فقال: سأنظر في أمري، فلبثت ليالي، ثم لقيني فقال: قد بدا لي أن لا أتزوج يومي هذا، فقال عمر: فلقيت أبا بكر الصديق فقلت: إن شئت زوجتك حفصة بنت عمر، فصمت أبو بكر فلم يرجع إلي شيئاً، وكنت أوجد عليه مني على عثمان، فلبثت ليالي، ثم خطبها رسول الله ﷺ فأنكحها إياه، فلقيني أبو بكر فقال: لعلك وجدت علي حين عرضت علي حفصة، فلم أرجع إليك شيئاً؟ قال عمر: قلت: نعم، قال أبو بكر: فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت علي إلا أنا كنت علمت أن النبي ﷺ قد ذكرها، فلم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ، ولو تركها رسول الله ﷺ قبلتها. ورواه النسائي<sup>(٢)</sup>.

وأما المروجة فقال الرافعي: وإن كانت ذات زوج وجب على الزوج

(١) برقم (٥١٢٢).

(٢) في «المجتبى» في (باب عرض الرجل ابنته على من يرضى) برقم (٣٢٤٨) من طريق عبد الرزاق عن معمر، عن ابن شهاب، به.

طلاقها لِنِكَاحِهَا<sup>(١)</sup>، وفي «شرح الجويني» وجه أنه لا يجب، وهذا كوجه القاضي ابن كَجَّ في الحَلِيَّة، واستشهد صاحب الكتاب في «الوسيط»<sup>(٢)</sup> على وجوب التَّطْلِيقِ عَلَى الزَّوْجِ بِقِصَّةِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: ولعلَّ السَّرَّ فيه من جانبِ الزَّوْجِ امتحانُ إيمانه بتكليفه التَّزْوَلُ عَنْ أَهْلِهِ.

وما ذكره عن «الوسيط» هو قوله: وقالوا: إذا وَقَعَ بَصَرُهُ عَلَى امْرَأَةٍ فَوَقَعَتْ مِنْهُ مَوْقِعًا وَجَبَ عَلَى الزَّوْجِ تَطْلِيقُهَا لِقِصَّةِ زَيْدٍ، ولعلَّ السَّرَّ فيه من جانبِ الزَّوْجِ امتحانُ إيمانه بتكليفه التَّزْوَلُ عَنْ أَهْلِهِ<sup>(٣)</sup>. ويُقالُ عَلَى ما ذكره الغزالي: ليس في قِصَّةِ زَيْدٍ ما يَقْتَضِي إيجابَ التَّطْلِيقِ عَلَيْهِ، لَا مِنَ الْقُرْآنِ وَلَا مِنَ السُّنَّةِ.

أما القرآن فقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ الآية [الأحزاب: ٣٧]، فليس في الآية ما يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَجَبَ الطَّلَاقُ عَلَى زَيْدٍ، بل ظاهرُ الآية أَنَّ زَيْدًا طَلَّقَهَا بِاخْتِيَارِهِ لقوله: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا﴾.

وأما السُّنَّةُ، فروى البخاريُّ مُنفَرِدًا بِهِ فِي التَّوْحِيدِ فِي (باب: ﴿وَكَانَ عَرَشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧])<sup>(٤)</sup>، عن أحمدَ غيرِ منسوب، ويُقال:

(١) «فتح العزيز» ٧: ٤٥٣، وينظر: «روضة الطالبين» ٧: ٩.

(٢) ويعني به حُجَّةُ الإسلام أبا حامد الغزالي، وينظر ما نقله عنه في: «الوسيط في المذهب»، له ١٨، ١٧: ٥.

(٣) إلى هنا ينتهي كلام الإمام الغزالي في «الوسيط في المذهب» ١٧، ١٨: ٥.

(٤) برقم (٧٤٢٠).

إنَّه ابن سَيَّارِ المَرْوَزِيُّ من الطبقة الثانية من أصحابِ الشَّافِعِيِّ رضي الله عنه، كذلك جزمَ به في «الأطراف»<sup>(١)</sup>، وذكره الذهبيُّ في «الكاشف»<sup>(٢)</sup> أيضاً، ونَقَلَ عن الحاكم بعضهم أنه أحمدُ بنُ النَّضْرِ بنِ عبد الوهابِ النَّسَابُورِيِّ، وهذا متعقَّب، فالذي ذكره الكلاباذيُّ «أحمد» غيرُ منسوب، حدَّث عن محمَّد ابنِ أبي بكرٍ المُقَدَّمِيِّ في كتاب التوحيد<sup>(٣)</sup>، وعن عبد الله بنِ معاذٍ في تفسير سورة الأنفال<sup>(٤)</sup>، يُقال: إنَّه أحمدُ بن سَيَّار، روى عن محمد بنِ أبي بكرٍ المُقَدَّمِيِّ. فأما الذي حدَّث عن عبيد الله بنِ معاذٍ، فقال لي أبو أحمدَ الحافظُ وأبو عبد الله ابنُ البيَّع: إنَّه أحمدُ بنُ النَّضْرِ بنِ عبد الوهاب. انتهى<sup>(٥)</sup>.

فَوَهَمَ هذا الشارحُ فاعتقد أنَّ كلامَ الحاكم على أحمدَ غيرِ المنسوبِ في التوحيد، وليس كذلك، قال<sup>(٦)</sup>: حدَّثنا محمدُ بنُ أبي بكرٍ المُقَدَّمِيُّ، قال: حدَّثنا حمادُ بنُ زيد، عن ثابت، عن أنسٍ، قال: جاءَ زيدُ بنُ حارثةَ يَشْكُو، فجعلَ النبيُّ ﷺ يقول: «اتَّقِ اللهَ وأْمِسْكَ عليكَ زوجَكَ»، قالت عائشةُ<sup>(٧)</sup>: لو كانَ

(١) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» لجمال الدين الجوزي ١: ١١٥ (٣٠٦).

(٢) «الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة» ١: ١٩٥ (٣٧)، وأضاف: «أبو الحسن، يُقاس بابن المبارك في زمانه... ففي البخاري: حدَّثنا أحمدُ، حدَّثنا محمد بن أبي بكر المُقَدَّمِيُّ، فهو هو إن شاء الله، مات سنة ثمانٍ وستين ومئتين».

(٣) يعني: الذي في «صحيح البخاري» برقم (٧٤٢٠).

(٤) برقم (٤٦٤٨) من «صحيح البخاري».

(٥) ونحو ذلك ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٢٥: ١١٤، والقسطلاني في «إرشاد الساري» ١٠: ٣٩٣.

(٦) يعني: أحمد بن سيار، فيما رواه البخاريُّ عنه في الموضع المذكور قريباً.

(٧) كذا في الأصل: «عائشة»، ووقع في بعض النسخ والشروح: «أنس» يعني: بجعلٍ =

رسول الله ﷺ كاتباً شيئاً لكتّم هذه، قال: فكانت زينب تفخر على أزواج النبي ﷺ تقول: زوّجكنّ أهاليكنّ وزوّجني الله من فوق سبع سماوات. فهذا ليس فيه ما يقتضي إيجاب الطلاق عليه.

وفي «مستدرک الحاکم»<sup>(١)</sup> في ترجمة أمّ المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها عن الواقدي: حدّثني عمر بن عثمان الجحشي، عن أبيه، قال: قدّم النبي ﷺ المدينة وكانت زينب بنت جحش ممّن هاجر مع النبي ﷺ، وكانت امرأة جميلة، فخطبها رسول الله ﷺ على زيد بن حارثة، فقالت: يا رسول الله، لا أرضاه لنفسي أنا أيم قريش، قال: «فإنّي قد رَضِيتُهُ لَكَ» فتزوجها زيد بن حارثة. قال الواقدي: فحدّثني عبد الله بن عامر الأسلمي، عن محمد بن يحيى بن حبان، قال: جاء رسول الله ﷺ بيت زيد بن حارثة يطلبه فلم يجدّه، فتقوم له زينب فتقول له: هنا يا رسول الله، فوالّي يَهْمُهُمْ ولا يُكادُ يَفْهَمُ عنه إلّا: «سبحان الله العظيم، سبحان مُصَرِّفِ الْقُلُوبِ»، فجاء زيد إلى منزله فأخبرته امرأته أنّ رسول الله ﷺ أتى منزله فقال زيد: ألا قلت له يدخل، قالت: قد عرضت ذلك عليه، فأبى، قال: فسَمِعْتُهُ يقول شيئاً، قالت: سَمِعْتُهُ يقول حين ولى، تكلم بكلام لا أفهمه، وسَمِعْتُهُ يقول:

= القول المذكور، وهو: «لو كان رسول الله ﷺ كاتباً...» من قوله، وهذا يرجع للاختلاف بين بعض رواة «الصحيح» في ذلك، فوقع عند بعضهم: «قالت عائشة»، وعند البعض الآخر كأيّ ذرّ الهروي: «قال أنس» كما في بعض النسخ المطبوعة، وينظر توجيه ذلك كلّ في: «فتح الباري» لابن حجر ١٣: ٤١١، و«إرشاد الساري» للقسطلاني ١٠: ٣٩٣.

«سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ، سُبْحَانَ مُصَرِّفِ الْقُلُوبِ»، قال: فخرج زيدٌ حتى أتى رسولَ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله، بَلَّغْنِي أَنَّكَ جِئْتَ مِنْزِلِي، فَهَلَا دَخَلْتَ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يا رسولَ الله، لَعَلَّ زَيْنَبَ أَعْجَبَتْكَ فَأُفَارِقُهَا، فيقولُ رسولُ الله ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»، [فما استطاعَ زيدٌ إليها سَبِيلًا بعدَ ذلك، ويأتي رسولُ الله ﷺ فيُخْبِرُهُ<sup>(١)</sup> فيقول: يا رسولَ الله أُفَارِقُهَا؟ فيقولُ رسولُ الله ﷺ: «أَحْبِسْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»، ففَارَقَهَا زيدٌ واعتَزَلَهَا وَحَلَّتْ؛ وساقَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ، وهذا مُرْسَلٌ، ومحمدُ بْنُ عَمَرَ الْوَاقِدِيُّ فِيهِ مَقَالَ، وليس فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِجْبَابِ الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: نَعَمْ، رَغِبْتُ فِيهَا وَيَجِبُ عَلَيْكَ طَلَاقُهَا، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَتْرُكُ بَيَانَ الْوَاجِبِ عَلَى أُمَّتِهِ، وَلَوْ تَعَلَّقَ بِهِ.

وفي التِّرْمِذِيِّ فِي التَّفْسِيرِ<sup>(٢)</sup>: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فِي شَأْنِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، جَاءَ زَيْدٌ يَشْكُو، فَهَمَّ بِطَلَاقِهَا، فَاسْتَأْمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ». قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. انْتَهَى. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ حُجَّةَ زَيْدٍ وَشِكَايَتَهُ وَقَعَا بَعْدَ نُزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ

(١) ما بين المعقوفات من «المستدرک»، وهو كذلك في «الطبقات الكبرى» لابن سعد

(٢) في (باب: ومن سورة الأحزاب) برقم (٣٢١٢).



مُبْدِيهِ وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ ﴿[الأحزاب: ٣٧]، فجاءَ حينئذٍ زيدٌ وهمَّ بطلاقها، فأعادَ عليه النبي ﷺ القولَ فطلقها زيدٌ، ثُمَّ نَزَلَ بعدَ ذلك قوله: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مَتْنَهَا وَطَرَا زَوْجَتُكَهَا﴾، وذلك لأنَّ جوابَ «لَمَّا» مُرْتَبٌّ عليها، وقد قال أنسٌ أنه لَمَّا نزلت: ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ جاءَ زيدٌ؛ فدلَّ ذلك على أن مجيءَ زيدٍ متأخِّرٌ عن ذلك، وهذا غيرُ محفوظ.

ونتعجَّبُ من الحافظِ المِزِّيِّ حيثُ قال في ترجمةِ حمَّادِ بنِ زيدٍ عن ثابتٍ، عن أنسٍ: «حديثٌ إنَّ هذه الآيةَ: ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ﴾ نزلتْ في زينبَ وزيدٍ، مختصراً، رواه البُخاريُّ في «التفسير» عن محمدِ بنِ عبدِ الرحيم، عن معلى بنِ منصور. ورواه الترمذيُّ في «التفسير» عن أحمدَ بنِ عبدَةِ الضَّبِّيِّ، وقال: صحيحٌ. ورواه النسائيُّ في «التفسير» عن محمدِ بنِ سُلَيْمانَ بنِ لُؤين، ثلاثتهم عنه، به»<sup>(١)</sup>. فإنَّ ما ذكره عن البُخاريِّ صحيحٌ، فإنَّ لفظَ البُخاريِّ في «التفسير»<sup>(٢)</sup> عن أنسٍ: أنَّ هذه الآيةَ: ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ نزلتْ في شأنِ زينبَ بنتِ جحشٍ وزيدٍ بنِ حارثة.

وأما الترمذيُّ فقد عرَّفَتْ لفظه وأنه ليس بموافقٍ لِمَا في البُخاريِّ ألبتَّةَ، وفي «الوسيط» بعدما سبقَ شيءٌ متعقِّبٌ نقله الرافعيُّ عنه، وأقره عليه، فقال بعد قوله: «ولعلَّ السرَّ فيه من جانبِ الزَّوجِ امتحانُ إيمانه بتكليفه

(١) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» ١: ١١٢ (٢٩٦).

(٢) في (باب) ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾

[الأحزاب: ٣٧] برقم (٤٧٨٧).

النُّزُولَ عَنْ أَهْلِهِ، وَمِنْ جَانِبِهِ ﷺ ابْتِلَاؤُهُ بِبَلِيَّةِ الْبَشَرِيَّةِ، وَمَنْعُهُ مِنْ خَائِنَةِ الْأَعْيُنِ، وَمِنْ الْإِضْهَارِ الَّذِي يُخَالِفُ الْإِظْهَارَ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وَلَا شَيْءَ أَدْعَى إِلَى غَضِّ الْبَصَرِ وَحِفْظِهِ عَنْ لَمَحَاتِهِ الْإِتْفَاقِيَّةِ مِنْ هَذَا التَّكْلِيفِ، وَهَذَا مِمَّا يُورِدُهُ الْفُقَهَاءُ فِي صِنْفِ التَّخْفِيفِ. وَعِنْدِي أَنَّ ذَلِكَ فِي [حَقِّهِ] غَايَةُ الشَّدَّةِ، إِذْ لَوْ كُفِّ بِذَلِكَ أَحَادُ النَّاسِ لَمَا فَتَحُوا أَعْيُنَهُمْ فِي الشَّوَارِعِ وَالطَّرِيقَاتِ خَوْفًا مِنْ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْفِي آيَةً لِأَخْفَى هَذِهِ. انْتَهَى كَلَامُهُ <sup>(١)</sup>، وَهُوَ كَلَامٌ عَجِيبٌ لَا يَلِيقُ بِوَسْطِ الْغَزَالِيِّ.

قَوْلُهُ: إِنَّ السَّرَّ فِي إِجْبَابِ طَلَاقِهَا عَلَى الزَّوْجِ اسْتِجَابُ الزَّوْجِ <sup>(٢)</sup>. هَذَا صَحِيحٌ لَكِنْ حَتَّى يَبْتُنَّ أَنَّهُ أَمْرٌ بِطَلَاقِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.

قَوْلُهُ: «وَمِنْ جَانِبِهِ ﷺ ابْتِلَاؤُهُ بِبَلِيَّةِ الْبَشَرِيَّةِ» كَلَامٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ سِرًّا إِجْبَابِ الطَّلَاقِ عَلَى الزَّوْجِ، إِنَّمَا هَذَا سِرٌّ وَقُوعِ هَذِهِ النُّظَرَةِ الْإِتْفَاقِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَمَنْعُهُ مِنْ خَائِنَةِ الْأَعْيُنِ»، يُقَالُ عَلَيْهِ: تَقَدَّمَ أَنَّهُ ﷺ يَحْرُمُ عَلَيْهِ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ - وَهِيَ الْإِبْيَاءُ - إِلَى مُبَاحٍ مِنْ صَرْبٍ وَقَتْلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَضِيَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، وَهَذَا

(١) «الوسيط في المذهب» حجة الإسلام الغزالي ٥: ١٩، ٢٠، وما بين المعقوفين منه، وسقط من الأصل.

(٢) هذا معنى كلام الغزالي، ولَا فَقْدَ سَلَفٍ نَقَلَهُ لِكَلَامِهِ بِحُرُوفِهِ كَمَا هُوَ فِي «الوسيط» ٥: ١٩.

ليس الأمر كذلك، فإن مقتضى الظاهر إبقاؤها في عصمة زيد، ولم تظهر رغبة رسول الله ﷺ لزيد حين أشار عليه بإمسакها، وليس في هذه الآية ما يدل على منع خاتنة الأعين، فليست اللمعة<sup>(١)</sup> من خاتنة الأعين أصلاً، ولا يدخل تحت التكليف.

وفي «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> عن جرير، قال: سألت النبي ﷺ عن نظرة الفجأة فقال: «أصرف بصرك»، وروى أبو داود والترمذي<sup>(٣)</sup> عن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «يا علي، لا تُتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الثانية»، والمعنى أنه معفو عنك في الأولى. ونظرة الفجأة لا تدخل في المكتسبات فلا ينهي عنها؛ لأنها تحيى معاوضة، وإنما الذي ينهي عنه القصد إلى النظرة وهو المراد بالثانية.

(١) واللمعة: النظرة بالعجلة. «اللسان» (لمح).

(٢) في (باب نظر الفجأة) برقم (٢١٥٩) ولكن بلفظ: سألت رسول الله ﷺ عن نظرة الفجأة، فأمرني أن أصرف بصري. وأما اللفظ المذكور فهو عند أبي داود في (باب ما يؤمر به من غص البصر) برقم (٢١٤٨).

(٣) أبو داود في (باب ما يؤمر به من غص البصر) برقم (٢١٤٩)، والترمذي في (باب ما جاء في نظر الفجأة) برقم (٢٧٧٧) من طريقين عن شريك، عن أبي ربيعة الإيادي عن ابن بريدة عن أبيه، به. وفي آخره عندهما بلفظ: «وليست لك الآخرة». وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك». قلت: وشريك: هو ابن عبد الله النخعي، وهو سيئ الحفظ، وابن ربيعة الإيادي قال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن حجر: مقبول، ولكن تابعه أبو إسحاق السبيعي عند أحمد في «المسند» (٢٣٠٢١)، ولكن الراوي عنه أيضاً شريك وفيه ما ذكرت، إلا أنه يشهد له حديث مسلم الوارد قبله.

وقوله: «وَمِنَ الْإِضْهَارِ الَّذِي يُخَالِفُ الْإِظْهَارَ»<sup>(١)</sup>، يُقَالُ عَلَيْهِ: لَيْسَ فِي الْآيَةِ الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ، إِنَّمَا فِيهَا الْإِعْلَامُ بِذَلِكَ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي أَمْرِ يُبَاحُ إِظْهَارُهُ وَكِتَابَتُهُ.

وقوله: «وَلَا شَيْءٌ أَدْعَى إِلَى غَضِّ الْبَصَرِ وَحِفْظِهِ عَنْ لِمَحَاتِهِ الْإِتِّفَاقِيَّةِ مِنْ هَذَا التَّكْلِيفِ»، يُقَالُ عَلَيْهِ: وَأَيْنَ التَّكْلِيفُ بِغَضِّ الْبَصَرِ وَحِفْظِهِ عَنْ لِمَحَاتِهِ الْإِتِّفَاقِيَّةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ؟

وقوله<sup>(٢)</sup>: «وَهَذَا مِمَّا يُورِدُهُ الْفُقَهَاءُ فِي صِنْفِ التَّخْفِيفِ، وَعِنْدِي أَنَّ ذَلِكَ فِي [حَقِّهِ] غَايَةُ الشَّدَّةِ.. إِلَى آخِرِهِ»، يُقَالُ عَلَيْهِ: الَّذِي يُورِدُهُ الْفُقَهَاءُ فِي صِنْفِ التَّخْفِيفِ: هُوَ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَحِلُّ لَهُ بِتَزْوِيجِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالَّذِي أَدْعَى أَنَّهُ فِي غَايَةِ الشَّدَّةِ هُوَ غَضُّ الْبَصَرِ وَحِفْظُهُ عَنْ لِمَحَاتِهَا الْإِتِّفَاقِيَّةِ، فَأَنَّى يَجْتَمِعَانِ؟! وَيُظْهَرُ أَنَّ الْغَزَالِيَّ اعْتَقَدَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] يَشْتَمِلُ عَلَى هَذَا التَّكْلِيفِ الَّذِي ادَّعَاهُ وَهُوَ مَمْنُوعٌ، فَإِنَّ الَّذِي قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ فِي ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: كَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْحَى إِلَيْهِ أَنَّ زَيْدًا سَيُطَلَّقُهَا، وَأَنَّهُ يَتَزَوَّجُ بِتَزْوِيجِ اللَّهِ إِيَّاهَا، فَلَمَّا سَكَى زَيْدٌ خُلُقَهَا وَأَتَمَّهَا لَا تُطِيعُهُ، وَأَعْلَمَهُ بِأَنَّهُ يُرِيدُ طَلَاقَهَا، قَالَ لَهُ: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، عَلَى طَرِيقِ الْأَدَبِ وَالْوَصِيَّةِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيُطَلَّقُهَا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَخْفَى<sup>(٣)</sup>

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ مَعْنَى مَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ، وَأَمَّا لَفْظُهُ فِي «الْوَسِيطِ» ٥: ١٩ فَهُوَ: «وَمِنَ إِضْهَارِ مَا يُخَالِفُ الْإِظْهَارَ».

(٢) أَي: قَوْلُ الْغَزَالِيِّ فِي «الْوَسِيطِ» ٥: ٢٠، وَمَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنْهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «وَهَذَا الَّذِي هُوَ أَخْفَى...»، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَصَادِرِ، يَنْظُرُ: «الْمَحْرَرُ =

في نفسه، ولم يُرد أن يأمره بالطلاق لما علم من أنه سيطلقها، وخشي رسول الله ﷺ أن يلحقه قول من الناس في زينب بعد زيد - وهو مولاه - وقد أمره بطلاقها فعاتبه الله على هذا القدر في شيء قد أباحه بأن قال: «أُمِسْكَ» مع علمه أنه يطلق، وأعلمه أن الله أحق بالخشية، أي: في كل حال. انتهى<sup>(١)</sup>.

قال الشيخ أبو حيان بعد حكاية ذلك: وهذا المروي عن علي بن الحسين هو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين كالزهرى، وبكر بن العلاء والقشيري والقاضي أبي بكر ابن العربي وغيرهم، والمراد بقوله: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾<sup>(٢)</sup> [الأحزاب: ٣٧] إنها هو إرجاف المنافقين في تزويج نساء الأنبياء، والنبي ﷺ معصوم في حركاته وسكناته. انتهى<sup>(٣)</sup>.

### [المسألة الخامسة: في انعقاد نكاحه ﷺ]

#### بغير ولي ولا شهود:

وما ذكره من «انعقاد نكاحه بغير ولي ولا شهود وفي حالة الإحرام

---

= الوجيز لابن عطية ٤: ٣٨٦، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي ١٤: ١٩٠، و«البحر المحيط» لأبي حيان ٤: ٣٤٩، وهو الذي ينقل عنه المصنف غالباً.

(١) «البحر المحيط» لأبي حيان ٨: ٤٨١، وينظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية ٤: ٣٨٦ الذي نقل عنه أبو حيان هذا الكلام.

(٢) قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ لم يرد في «البحر المحيط»، وقد وقع في هامش أصل النسخة الخطية لكتابنا هذا ما يشير إلى ذلك برسم خط فوق كل كلمة من الآية الكريمة.

(٣) «البحر المحيط» ٨: ٤٨٢.

على الأصح في الجميع»<sup>(١)</sup>. يُقال عليه: أمّا النّكاح بغير وليٍّ ولا شهودٍ، فالتّصحیح فيه مُسلمٌ.

وأما في حالة الإحرامِ فالتّصحیح فيه ممنوعٌ، ونحنُ نُبَيِّنُ ذلك فنقول: الدّليلُ على جوازِ نكاحه بغيرِ وليٍّ ولا شهودٍ ما أُبيحَ له من الواهبَةِ، فإنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿وَأَمْرًا مُّؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فلم يشرطُ في نكاحها إلّا هبتها، وإرادةُ النّبيِّ ﷺ نكاحها. وقال البيهقيُّ في «السنن الكبرى»<sup>(٢)</sup>: باب ما أُبيحَ له من النّكاحِ بغيرِ وليٍّ وبغيرِ شاهدين استبدلاً لا بجوازِ المؤهوبة.

ثمَّ أخرج<sup>(٣)</sup> من طريق عقّان، قال: حدّثنا حمّادُ بنُ سلمة قال: حدّثنا ثابتٌ، عن أنسِ بنِ مالك، قال: وقَعَ في سَهْمِ دُحْيَةٍ جَارِيَةٍ جَمِيلَةٍ<sup>(٤)</sup>، قال: فاشترّاها رسولُ الله ﷺ بسبعةِ أَرُوسٍ، ثم دَفَعَهَا إلى أُمِّ سُلَيْمٍ تَصْنَعُهَا<sup>(٥)</sup> وَتُهَيِّئُهَا، قال: وأَحْسَبُهُ قال: تَعْتَدُ في بَيْتِهَا - وهي صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيٍّ - فجعلَ رسولُ الله ﷺ وَلِيْمَتَهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ والسَّمْنَ، قال: فَحَصَتِ الأَرْضُ أَفَاحِيصَ<sup>(٦)</sup>، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ<sup>(٧)</sup> فَوُضِعَتْ فِيهَا، ثمَّ جِيءَ بِالْأَقِطِ والسَّمَنِ

(١) ولفظه كما في «روضة الطالبين» ٧: ٩: «ومنه: انعقادُ نكاحه ﷺ بغيرِ وليٍّ ولا شهودٍ، وفي حالِ الإحرامِ على الأصحِّ في الجميع».

(٢) ٥٦: ٧.

(٣) ٥٦: ٧ (١٣٧٤٠).

(٤) قوله: «جميلة» ليست في «السنن الكبرى» في هذا الموضع.

(٥) أي: لتحسين القيام بها وتزيينها له عليه الصلاة والسلام.

(٦) أي: حُفرت. والأفاحيص: جمع أفحوص القطاة، وهو موضعها الذي تجثم فيه وتبيض، =

فَشَبَعَ النَّاسُ، قَالَ: وَقَدْ قَالَ النَّاسُ: لَا نَذْرِي أَتَزَوَّجُهَا أَمْ أَتَّخِذُهَا أُمًّا وَلَدًا؟ قَالَ: فَقَالُوا: إِنْ حَجَبَهَا فَهِيَ أُمُّرَأَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ؟ فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَجَبَهَا حَتَّى قَعَدَتْ عَلَى عَجْزِ الْبَعِيرِ، فَعَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا. قَالَ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَفَانَ. انْتَهَى. وَهُوَ كَذَلِكَ.

وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّهُ لَوْ عَقَدَ بَوَلًى أَوْ شُهِدَ لَعَلِمَ حَالُهَا لَا سِيَّمَا عِنْد مَنْ يَشْتَرِطُ الْإِعْلَامَ وَلَا يَشْتَرِطُ الشُّهُودَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ نِكَاحَهُ يَصِحُّ بَغَيْرِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْإِسْتِدْلَالِ إِلَّا هَذَا.

وَفِي الْبَخَارِيِّ أَيْضاً حَدِيثٌ فِيهِ مِثْلُ هَذَا الْإِسْتِدْلَالِ، قَالَ فِي (بَابِ غَزْوَةِ خَيْبَرِ)<sup>(٣)</sup>: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِإِلَاقَةِ الْأَنْطَاعِ فَبُسِطَتْ، فَأُلْقِيَ عَلَيْهَا التَّمَرُ وَالْأَقِطُ وَالسَّمْنُ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ؟ فَقَالُوا: إِنْ حَجَبَهَا فَهِيَ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ مِمَّا

= كَأَنَّهَا تَمَحَّصُ عَنْهُ الثَّرَابُ؛ أَي: تَكْشِفُهُ. وَالْفَخْصُ: الْبَحْثُ وَالْكَشْفُ. «النهاية في غريب

الحديث والأثر» لابن الأثير ٣: ٤١٥.

(١) الأنطاع: جمع النطع، والمراد به هنا: البساط الذي يُفرش للطعام.

(٢) في (باب فضيلة إعتاقه أمته، ثم يتزوجها) برقم (١٣٦٥) (٨٧).

(٣) برقم (٤٢١٣).

مَلَكَتْ يَمِينَهُ، فَلَمَّا ارْتَحَلَ وَطَأَ لَهَا خَلْفَهُ وَمَدَّ الْحِجَابَ. انفردَ به البُخاريُّ من بين السَّيِّئَةِ<sup>(١)</sup>.

وأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْعِتْقِ<sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: وَقَعْتُ جُويرِيَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ ابْنِ الْمُصْطَلِقِ فِي سَهْمٍ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ، أَوْ ابْنِ عَمٍّ لَهُ فَكَاتَبْتُ نَفْسَهَا، وَكَانَتْ امْرَأَةً مُلَاحَةً<sup>(٣)</sup> تَأْخُذُهَا الْعَيْنُ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَجَاءَتْ تَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي كِتَابَتِهَا، فَلَمَّا قَامَتْ عَلَى الْبَابِ فَرَأَيْتُهَا كَرِهْتُ مَكَانَهَا، وَعَرَفْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَيَرَى مِنْهَا مِثْلَ الَّذِي رَأَيْتُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا جُويرِيَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ أَمْرِي مَا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ، وَأَنِّي وَقَعْتُ فِي سَهْمِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ شِمَاسٍ، وَإِنِّي كَاتَبْتُ عَلَى نَفْسِي، فَجِئْتُ أَسْأَلُكَ فِي كِتَابَتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَهَلْ لَكَ إِلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ؟» قَالَتْ: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أُودِّي عَنْكَ كِتَابَتِكَ وَأَتَزَوَّجُكَ» قَالَتْ: قَدْ فَعَلْتُ. قَالَتْ: فَتَسَامَعَ النَّاسُ<sup>(٤)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ

(١) هذا ذَهْوٌ مِنْ رَحِمَةِ اللَّهِ، فَقَدْ شَارَكَهُ فِي إِخْرَاجِهِ النَّسَائِيُّ فِي «الْمَجْتَبَى» فِي (بَابِ الْبِنَاءِ فِي السَّفَرِ) بِرَقْمِ (٣٣٨٢) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَهُوَ أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ - الْمَذْكُورِ فِي إِسْنَادِ الْبُخَارِيِّ، عَنْ حَمِيدٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَمِيدٍ الطَّوِيلِ - بِهِ. وَهَذَا الطَّرِيقُ وَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي (بَابِ الْبِنَاءِ فِي السَّفَرِ) بِرَقْمِ (٥١٥٩).

(٢) فِي (بَابِ فِي بَيْعِ الْمَكَاتِبِ إِذْ فُسِّخَتْ الْمُكَاتِبَةُ) بِرَقْمِ (٣٩٣١).

(٣) قَوْلُهَا: «امْرَأَةٌ مُلَاحَةٌ» هِيَ الْمَوْصُوفَةُ بِالْمُلَاحَةِ، قَالَ أَبُو عُيَيْدَةَ: الْعَرَبُ تُحَوِّلُ لَفْظَ «فَعِيلٍ» إِلَى «فَعَالٍ» لِيَكُونَ أَشَدَّ مِبَالِغَةً فِي التَّعْتِ. «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» لِلخَطَّابِيِّ ١: ٢٦٤.

(٤) فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: «فَتَسَامَعَ - يَعْنِي النَّاسُ -».



تَزَوَّجَ جُورِيَّةَ فَأَرْسَلُوا - يعني ما في أيديهم من السَّبِي - فَأَعْتَقُوهُمْ وَقَالُوا:  
أَصْهَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَمَا رَأَيْنَا امْرَأَةً كَانَتْ أَعْظَمَ بَرَكَةً عَلَى قَوْمِهَا مِنْهَا، أُعْتِقَ  
فِي سَبِيلِهَا<sup>(١)</sup> مِثْلُ أَهْلِ بَيْتٍ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حُجَّةٌ فِي  
[أَنْ]<sup>(٢)</sup> الْوَلِيِّ هُوَ يَزُوجُ نَفْسَهُ. انْتَهَى.

وَيُقَالُ عَلَى ذَلِكَ: هَذَا حُجَّةٌ فِي اخْتِصَاصِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup>.

(١) كَذَا فِي الْأَصْل: «سَبِيهَا» بَالِيَاءَ كَمَا فِي بَعْضِ الْمَوَادِدِ، وَمِنْهَا: «جَامِعُ الْأَصُولِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ  
١١: ٤١٩، و«الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ ٢: ٢٩٤  
(١٠٦١)، وَالَّذِي فِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: «سَبِيهَا» بِالْبَاءِ، وَكَلَا اللَّفْظَيْنِ جَاءَتْ بِهِ نَسْخٌ  
«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» كَمَا أَفَادَ الْعَظِيمُ أَبَادِي فِي «عَوْنِ الْمَعْبُودِ» ١٠: ٣١٥.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمَوْسُورِ، وَسَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُهُ، وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ: أَنَّ  
الْوَلَايَةَ شَرْطٌ فِي الْعَقْدِ، فَلَا يَكُونُ النَّاكِحُ مُنْكَحًا كَمَا لَا يَبِيعُ مِنْ نَفْسِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ  
اِخْتَلَفُوا فِي الْوَلِيِّ هَلْ يَزُوجُ نَفْسَهُ مِنْ وَلِيِّتِهِ إِذَا أُذِنَتْ لَهُ وَيُعْقَدُ النِّكَاحُ وَلَا يُرْفَعُ ذَلِكَ إِلَى  
السُّلْطَانِ؟ وَفِي هَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» ٩: ١٨٨ فِي سِيَاقِ شَرْحِهِ لِقَوْلِ  
الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ»: (بَابُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ؟ أَيُّ: النَّاكِحُ هُوَ الْخَاطِبُ)، قَالَ: الَّذِي  
يُظْهِرُ مِنْ صَنِيعِهِ أَنَّهُ يَرَى الْجَوَازَ، فَإِنَّ الْأَثَارَ الَّتِي فِيهَا أَمَرَ الْوَلِيُّ غَيْرَهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ لَيْسَ  
فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالْمَنْعِ مِنْ تَزْوِيجِهِ نَفْسَهُ، وَقَالَ: وَقَدْ اِخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ  
الْأَوْزَاعِيُّ وَرَبِيعَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ وَاللَّيْثُ: يَزُوجُ نَفْسَهُ،  
وَأَفْقَهُمْ أَبُو ثَوْرٍ، وَعَنْ مَالِكٍ: لَوْ قَالَتِ الْيَتِيمُ لَوَلِيَّهَا: زَوِّجْنِي بِمَا رَأَيْتُ، فَزَوَّجَهَا مِنْ  
نَفْسِهِ، أَوْ مِمَّنْ اخْتَارَ: لَزِمَتْهَا ذَلِكَ وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ عَيْنَ الزَّوْجِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَزَوِّجُهَا  
السُّلْطَانُ أَوَّلِيَّ آخَرُ مِثْلَهُ، أَوْ أَقْعَدُ مِنْهُ، وَوَافَقَهُ زُفَرٌ وَدَاوُدُ. انْتَهَى كَلَامُهُ. وَيَنْظُرُ:  
«الْمَغْنِي» لِابْنِ قِدَامَةَ ٧: ٢٥.

ووجه الاستدلال من هذه القصة أنه بعد قوله ﷺ: «أُودِّيَ عَنْكَ كِتَابَتِكَ وَأَتَزَوَّجُكَ»، وقولها: «قد فعلت». أُطلق التَّسَامُعُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد تَزَوَّجَهَا، فدلَّ على أنه لا يُشْتَرَطُ في نِكَاحِ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ، قَالَ الْمُنْذِرِيُّ فِي «اِخْتِصَارِ السُّنَنِ»: فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارَ، لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

والخلاف الذي ذكراه، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ فِي «التَّعْلِيقَةِ»<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: وَأَمَّا النِّكَاحُ بِلَا وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ، فَهَلْ أُبَيِّحُ لَهُ أَمْ لَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ»<sup>(٣)</sup> فَهُوَ عَلَى الْعُمُومِ، وَلَأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ شَرْطًا فِي نِكَاحٍ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

(١) وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى تَضْعِيفِ هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ جِهَةٍ مَا عُرِفَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ مِنْ كَوْنِهِ مَدْلَسًا، وَقَدْ عَنَّنَ فِي رَوَايَتِهِ عِنْدَ أَبِي دَوْدَ وَلَمْ يَصْرِّحْ فِيهِ بِالسَّعَاءِ، وَلَكِنْ فَاتَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْحَدِيثَ أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي «مُسْنَدِهِ» (٧٢٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٦٣٦٥)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَشْكَلِ» (٤٣٦٩)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٠٥٤) وَغَيْرُهُمْ مِنْ طُرُقٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، بِهِ. وَفِيهِ تَصَرُّيهِ بِالسَّعَاءِ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، فَانْتَفَتْ شُبْهَةٌ تَدْلِيسُهُ، وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ.

(٢) الْمَعْرُوفَةُ بِ«التَّعْلِيقَةِ الْكُبْرَى» فِي الْفُرُوعِ، لِلْإِمَامِ أَبِي حَامِدٍ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْإِسْفَرَايِينِي، الْمَتَوَقَّفُ سَنَةً سِتًّا وَأَرْبَعَةَ مِائَةٍ.

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (١٠٤٧٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَحْرَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِصْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» ١٨: ١٤٢ (٢٩٩) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، بِهِ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَحْرَرٍ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، فِيمَا ذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ وَالنَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمْ كَمَا فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ ٥٠٠: ٢ (٤٥٩١).

تَبَتَّ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا فِي نِكَاحِهِ، دَلِيلُهُ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي، وَهُوَ الصَّحِيحُ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ بَغَيْرِ وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ، وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَدَلَّةٍ:

أَحَدُهَا: مَا رُوِيَ أَنَّهُ خَطَبَ أُمَّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ لَهُ: لَيْسَ لِي وَلِيٌّ حَاضِرٌ، فَقَالَ لَهَا: «مَا لَكَ وَلِيٌّ حَاضِرٌ وَلَا غَائِبٌ إِلَّا وَهُوَ يَرْضَى بِي»، ثُمَّ قَالَ لِعُمَرَ ابْنِهَا - وَهُوَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ -: «قُمْ يَا غُلَامُ زَوِّجْ أُمَّكَ». قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ: هَكَذَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، وَالَّذِي أَرَاهُ فِي كُتُبِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا قَالَتْ هِيَ لِابْنِهَا: قُمْ يَا عَمْرُ فَرَوِّجْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَمَوْضِعُ دَلِيلِنَا أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا بَغَيْرِ وَلِيٍّ وَلَا شُهُودٍ، وَذَلِكَ أَنَّ عَمَرَ ابْنَهَا لَمْ يَكُنْ بِالْغَا، وَغَيْرُ الْبَالِغِ لَا يَكُونُ وَلِيًّا إِجْمَاعًا؛ وَلَآنَ عِنْدَنَا أَنَّ الْابْنَ لَا يَكُونُ وَلِيًّا لِأُمِّهِ يَزَوِّجُهَا، دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بَغَيْرِ وَلِيٍّ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ كَانَ ثُمَّ شُهُودٌ؛ وَلَآئِذَا عَتَقَ صَفِيَّةً، ثُمَّ تَزَوَّجَ بِهَا، وَعِنْدَنَا أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا عَتَقَ جَارِيَتَهُ كَانَ هُوَ وَلِيِّهَا - يَعْنِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ خَاصٌّ - وَالْمَزُوجُ لَهَا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَزَوِّجَهَا بِوَلَايَةِ نَفْسِهِ، فَلَمَّا تَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَبَتَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَغَيْرِ وَلِيٍّ؛ وَلَآنَ الْوَلِيَّ وَالشُّهُودَ إِنَّمَا اعْتَبِرَا فِي النِّكَاحِ لَغَرَضٍ، أَمَّا الْوَلِيُّ فَلَآنَ لَا تَضَعُ نَفْسَهَا فِي غَيْرِ كُفٍّ، وَهَذَا الْمَعْنَى

= وَيُرْوَى مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنْ طَرُقٍ ضَعِيفَةٍ اسْتَوْعَبَهَا وَذَكَرَهَا الذَّهَبِيُّ فِي «تَنْقِيحِ التَّحْقِيقِ» ٢: ١٦٩-١٧٢، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ» ٣: ١٥٦-١٥٧ قَالَ: وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْحَسَنِ مَرْسَلًا وَقَالَ - أَيُّ الشَّافِعِيِّ -: وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَنْقُطَعًا، فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ بِهِ.

مأمونٌ من جهة النبي ﷺ لأنه أكفأ الكفاة، وأما الشهود فلأجل استبانت العقد<sup>(١)</sup>، وحذراً من الجحود ونفي النسب، وكان هذا مأموناً من ناحيته ﷺ لأنه معصومٌ، فلم يحتج إلى وليٍّ ولا شهود.

وأما الجواب عما قالوه في الخبر فعامٌ يخصُّه بما ذكرنا من الخبر الذي هو أخصُّ منه، وعلى أن من أصحابنا من قال: ليس يدخل المخاطب في الخطاب لقوله ﷺ: «لا نكاح إلا بوليٍّ» لا يدخل هو فيه، وقولهم: «كل ما افتقر إليه نكاح غير الرسول وجب أن يفتقر إليه نكاح الرسول» فباطل بالعقد على الخامسة. ثم تكلم على النكاح بلفظ الهبة وقد تقدّم ما في ذلك. انتهى.

وحديث أم سلمة أخرجه البيهقي<sup>(٢)</sup> من طريق أبي يعلى الموصلي قال: حدثنا إبراهيم بن الحجاج السامي<sup>(٣)</sup> قال: حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني قال: حدثني ابن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أم سلمة قالت: ... فخطبني رسول الله ﷺ فقلت: [إنه] ليس لي أحدٌ من أوليائي شاهدٌ، قال:

(١) في الأصل: «وأما الشهود أريد والاستيثاق والعقد» وهذا خلطٌ وتحريف، والتصويب من «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» ١٠: ٤٤١ لمحمد بن يوسف الصالحي الشامي، حيث نقل عن المصنف هذا الكلام، وقد تكرّر منه ذلك في غير ما موضع في كتابه المذكور.

(٢) في (باب الابن يزوجه إذا كان عصباً لها بغير البتة) ٧: ١٣١ (١٤١٣٢).

(٣) في الأصل: «البيامي» وهو تحريف، وصوابه ما أثبتته، وينظر: «تهذيب الكمال» ٢: ٦٩

(١٦١) ففيه: إبراهيم بن الحجاج بن زيد السامي الناجي، أبو إسحاق البصري.

«إنه ليس أحدٌ منهم شاهدٌ ولا غائبٌ إلا سِرَّصِي»<sup>(١)</sup> بي، فقلتُ: يا عمرُ، قُمْ فزَوِّجْ رسولَ الله ﷺ.

والحديثُ أخرجهُ النسائيُّ في أبواب النِّكَاحِ في ترجمةِ (إنكاح الابنِ أمِّه)<sup>(٢)</sup> من طريق محمد بنِ إسماعيل بن إبراهيم بن عُلَيْيَةَ، قال: حدَّثنا يزيدُ - هو ابنُ هارون - عن حماد بنِ سلمَةَ، به. فذكرَ نحوه، وفيه مجهولٌ - وهو ابنُ عمر بنِ أبي سلمَةَ - قال المِزِّيُّ في «التهذيب»<sup>(٣)</sup>: روى يعقوبُ بنُ محمدٍ بنِ عيسى الزُّهريُّ عن عبد الرَّحْمَنِ بنِ محمد بنِ عمر بنِ أبي سلمَةَ عن أبيه عن جدِّه أحاديث، فيَحْتَمِلُ أن يكونَ هذا، واللهُ أعلم.

ثم قال البيهقيُّ<sup>(٤)</sup> بعد ذلك: قال الكلاباذيُّ: عمرُ بنُ أبي سلمَةَ توفِّيَ النبيُّ ﷺ وهو ابنُ تسعِ سنينَ، قال البيهقيُّ<sup>(٥)</sup>: وكان للنبيِّ ﷺ في بابِ النِّكَاحِ ما لم يكنْ لغيره. انتهى. فعلى هذا يكونُ عُمرُه وقتَ تزوِّجِ أمِّ سلمَةَ ثلاثِ سنينَ؛ لأنَّ أمَّ سلمَةَ تزَوَّجها رسولُ الله ﷺ في شِوَالِ سنةِ أربع، وقيل: بل زَوَّجها ابنُها سلمَةُ، ذكره الحافظُ قُطُبُ الدِّين في «شرح سيرة عبد الغني»<sup>(٦)</sup>،

(١) في الأصل: «يرضى»، والمثبت من «السنن الكبرى»، وما بين المعقوفين منه.

(٢) في «المجتبى» برقم (٣٢٥٤)، وفي «الكبرى» برقم (٥٣٧٥).

(٣) «تهذيب الكمال» ٣٤: ٤٦٤.

(٤) «السنن الكبرى» ٧: ١٣١ (١٤١٢٥).

(٥) المصدر السابق ٧: ١٣١ (١٤١٢٦).

(٦) المسمَّى: «المورد العذب الهني في الكلام على سيرة عبد الغني» للفقهاء الحافظ قُطُبُ الدِّين عبد الكريم بن عبد الثَّور الحلبي الحنفِي، المتوفَّى سنة خمسٍ وثلاثين وسبع مئة. =

وذكره في «أسد الغابة»<sup>(١)</sup> في ترجمة بنت حمزة عُمارة، وأن النبي ﷺ زوّجها سلمة بن أبي سلمة، وقال: «هل جَزِيْتُ سلمة؟» لأن سلمة هو الذي زوّج النبي ﷺ أمه. والمروئي ما تقدّم.

تنبيه: الذي خَطَبَ أم سلمة للنبي ﷺ عمر بن الخطاب، كذلك رواه النسائي<sup>(٢)</sup> في الحديث الذي نقلناه عنه بعد أن ذكر أن أبا بكر خَطَبَهَا لنفسه فلم تتزوَّجْه، وأن عمر خَطَبَهَا لنفسه فلم تتزوَّجْه، ورواه البيهقي<sup>(٣)</sup> من طريق الحاكم في الحديث السابق.

وقال مَنْ خَرَجَ أَحَادِيثَ الرَّافِعِيِّ<sup>(٤)</sup>: «إِنَّ فِي الدَّارِقُطِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

= وعبد الغني: هو الإمام العالم الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجَمَاعِي الخبلي، صاحب «الأحكام الكبرى» و«الصُّغرى»، المتوفى سنة ثلاثٍ وستٍ مئة، رحمهما الله رحمة واسعة. ينظر: «المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة» للحافظ ابن حجر ص ٣٩٨ (١٧٤٩)، و«المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» لإبراهيم بن مفلح ٢: ١٥٢.

(١) ترجمة عُمارة بنت حمزة فيه ٧: ١٩٦ (٧١١٩)، وليس فيه ما ذكر، وإنما وقع ذلك في ترجمة أُمَامَةَ بنت حمزة بن عبد المطلب ٧: ١٩ (٦٧٢٢).

(٢) في «المجتبى» في (باب إنكاح الابن أمه) برقم (٣٢٥٤)، وفي «الكبرى» (٥٣٧٥)، وقد سلف تخريجه قريباً.

(٣) في «الكبرى» ٧: ١٣١ (١٤١٢٣).

(٤) يقصد بذلك: الحافظ سراج الدِّين أبا حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المشهور بابن المُلقَّن، المتوفى سنة أربع وثمانٍ مئة، في كتابه: «خلاصة البدر المنير» ٢: ١٨٤ وهو مختصرٌ لكتابه الكبير «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير».

خطبها لِنَفْسِهِ، وفي مسلم: أنه خطبها على لسان حاطب بن أبي بلتعة، وما ذكره عن مسلم هو في الجناز في (باب ما يقول الرجل إذا مات له ميت) (١)، فقال: حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجير جميعاً عن إسماعيل بن جعفر، قال ابن أيوب: حدثنا إسماعيل قال: أخبرنا سعد بن سعيد عن عمر بن كثير ابن أفلح عن ابن سفيانة عن أم سلمة، أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله عز وجل: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرني في مصيبتي واخلف لي خيراً منها، إلا أخلف الله له خيراً منها»، قالت: فلما مات أبو سلمة، قلت: أي المسلمين خيراً من أبي سلمة؟ أول بيت هاجر إلى النبي ﷺ، ثم إني قلتها، فأخلف الله لي رسول الله ﷺ، قالت: أرسل إلي رسول الله ﷺ حاطب بن أبي بلتعة يخاطبني له، فقلت: إن لي بتاً، وأنا غيور، فقال: «أما ابتئها فأدعو الله أن يغنيها عنها، وأدعو الله أن يذهب بالغيرة». انتهى. ويمكن الجمع بأنه بعثها متفرقين.

وفي هذا الحديث مجهول وهو ابن سفيانة فإنه غير مسمى، ولما ذكره المزي في «الأطراف» (٢) عن مسلم فقط في ترجمة ابن سفيانة مولى أم سلمة، عن أم سلمة قال: كان لسفيانة من الولد إبراهيم وعبد الرحمن وعمر. انتهى. يعني: فلم يثبت تعيين هذا.

(١) في المطبوع من «صحيحه» (باب ما يقال عند المصيبة) برقم (٩١٨) (٣)، والباب المذكور

إنما هو عنوان باب ذكره أبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم» ٦: ٣ برقم (٢٩٣)

قبل الحديث (٢٠٥٥)، وسيأتي المصنف رحمه الله على ذكره قريباً.

(٢) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» ١٣: ٤٥ (١٨٢٤٨).

وكذلك أخرجه أبو نُعيم في «المستخرج» على إبهامه، فأخرجه من طريق ابن خزيمة عن علي بن حُجر، ومن طريق القاسم بن فُورك، قال: حدَّثنا أبو عمر الدُّوري، كلاهما عن إسماعيل بن جعفر بلفظه سواء.

وكذلك رواه أبو عَوانة في «مسنده» على كتاب مسلم على إبهامه، وأخرجه المزني في «تهذيب الكمال»<sup>(١)</sup> من «مسند أحمد» ولم يذكر فيه تسمية حاطب بن أبي بلتعة ثم قال: كَانَ لِسَفِينَةَ مِنَ الْوَلَدِ: عمرُ بْنُ سَفِينَةَ، وإبراهيمُ ابْنُ سَفِينَةَ، وعبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَفِينَةَ. وميَزُ الحافظُ عبدُ القادر الرُّهاوي في «الأربعين البلدانيات» له أنه عمرُ، وكذلك في «مختصر اللالكائي لرجال مسلم» ولفظه: قال أبو نصر الكلاباذي: سألتُ أبا عبد الله<sup>(٢)</sup> عنه فقال: هو عمرُ بْنُ سَفِينَةَ. انتهى<sup>(٣)</sup>.

### [القول فيما ورد أنه ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحَرَّم]

وأما النِّكاحُ في حالِ الإحرامِ فقد ترجمَ له البيهقيُّ (باب ما أُبيحَ له من النِّكاحِ في الإحرامِ)<sup>(٤)</sup>، ثم أخرجَ من طريقِ ابنِ أبي عمر، قال: حدَّثنا سفيانُ، قال: حدَّثنا عمروُ ابنُ دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابنِ عباس، أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَكَحَ وهو مُحَرَّمٌ، قال عمرو: فحدَّثْتُ ابنَ شهابٍ حديثَ أبي الشعثاء فقال:

(١) «تهذيب الكمال» ٣٤: ٤٤٦، ٤٤٧، وهو في «مسند أحمد» (٢٦٦٣٥).

(٢) يعني: أبا عبد الله محمد بن يحيى العبدِّي، الإمام الكبير الحافظ ابن منده.

(٣) كما في «نتائج الأفكار» للحافظ ابن حجر ٤: ٣١٣.

(٤) «السنن الكبرى» ٧: ٥٨.



حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ أَبِي غَسَّانَ<sup>(١)</sup>، عَنْ سُفْيَانَ دُونَ حَدِيثِ ابْنِ شَهَابٍ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ<sup>(٢)</sup> عَنْ سُفْيَانَ، وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ شَهَابٍ وَيَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ قَدْ رَوَاهُ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ<sup>(٣)</sup>، فَالرَّوَايَةُ مُخْتَلِفَةٌ فِي نِكَاحِهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَإِنْ صَحَّ أَنَّهُ نَكَحَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَقَدْ قَالَ: «لَا يُنْكَحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ» فَحَيْثُ يُتَصَوَّرُ التَّخْصِصُ. انْتَهَى كَلَامُ الْبَيْهَقِيِّ، وَلَمْ يَجِزْ فِي الْمَسْأَلَةِ بَشْيَءٌ، بَلْ تَوَقَّفَ.

وَفِي أَبْوَابِ الْحَجِّ ذَكَرَ مَا ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي تَقْدِيمَ قَوْلِ مَنْ قَالَ: نَكَحَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَأَخْرَجَ<sup>(٤)</sup> مِنْ طَرِيقِ الْحُمَيْدِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الشَّعْثَاءِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ وَهِيَ خَالَتُهُ. قَالَ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ سُفْيَانَ [إِلَى قَوْلِهِ: «وَهُوَ حَلَالٌ»]<sup>(٥)</sup>، وَيَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ لَمْ يَقُلْهُ عَنْ نَفْسِهِ إِنَّمَا حَدَّثَ بِهِ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ.

(١) وَهُوَ النَّهْدِيُّ، وَاسْمُهُ مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَسُفْيَانُ: هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَالحديث عنده في (باب نكاح المحرم) برقم (٥١١٤)، وسيأتي المصنف على ذكره قريباً مع طريق أخرى له.

(٢) إِنَّمَا أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ، ثَلَاثُهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، بِهِ، فِي (باب تحريم نكاح المحرم وكرهه خطبته) برقم (١٤١٠).

(٣) وَروايته عند مسلم، في الباب المذكور، برقم (١٤١١) (٤٨).

(٤) فِي «السنن الكبرى» فِي (باب المحرم لا ينكح ولا ينكح) ٦٦: ٥ (٩٤٢٥).

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعَقَّوفِينَ مِنْ «السنن الكبرى» وَلَا بَدَّ مِنْهُ، وَسَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ.

ثُمَّ أَخْرَجَ<sup>(١)</sup> مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو فَرْزَاةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، قَالَ: وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَهَ ابْنُ عَبَّاسٍ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ.

ثُمَّ أَخْرَجَ<sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ حَلَالًا، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا، وَكُنْتُ أَنَا الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا. وَالْحَدِيثُ الَّذِي نَسَبَهُ لِلْبَخَارِيِّ أَوْلَاهُ فِي النِّكَاحِ عَنْ أَبِي غَسَّانَ النَّهْدِيِّ مَالِكِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ<sup>(٤)</sup>.

وَلَهُ طَرِيقٌ آخَرُ مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَخْرَجَهَا الْبَخَارِيُّ فِي الْحَجِّ<sup>(٥)</sup> عَنْ أَبِي الْمَغِيرَةِ عَبْدِ الْقُدُّوسِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، وَالْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ فِي مُسْلِمٍ هُمَا فِي كِتَابِ النِّكَاحِ<sup>(٦)</sup>، وَحَدِيثُ أَبِي رَافِعٍ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٧)</sup>، قَالَ التِّرْمِذِيُّ

(١) فِي الْبَابِ نَفْسَهُ ٥: ٦٦ (٩٤٢٦).

(٢) فِي (بَابِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ وَكَرَاهَةِ خِطْبَتِهِ) بِرَقْمِ (١٤١١) (٤٨).

(٣) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٥: ٦٦ (٩٤٢٨)، وَفِي (بَابِ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ) ٧: ٢١١ (١٤٥٩٣).

(٤) فِي (بَابِ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ) بِرَقْمِ (٥١١٤)، وَقَدْ سَلَفَ تَخْرِيجُهُ قَرِيبًا.

(٥) فِي (بَابِ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ) بِرَقْمِ (١٨٣٧).

(٦) سَلَفَ تَخْرِيجُهَا قَرِيبًا.

(٧) التِّرْمِذِيُّ فِي (بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْمُحْرَمِ) بِرَقْمِ (٨٤١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي

«الْكُبْرَى» فِي (ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ فِي تَزْوِيجِ مَيْمُونَةَ) (٥٣٨١).

بعد أن رواه عن قُتيبة عن حماد بن زيد، عن مطرٍ الوراق، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سليمان بن يسار مولى ميمونة عن أبي رافع، وقال: حسنٌ لا نعلم أحداً أسنده غير حماد عن مطر. ورواه مالك عن ربيعة، عن سليمان: أنَّ النبي ﷺ. ورواه سليمان بن بلال عن ربيعة مُرسلاً. انتهى.

وأعلَّ حديثُ أبي رافع بالإرسال، وأعلَّ الترمذي أيضاً حديثَ يزيد ابن الأصم بعد أن قال: «غريبٌ» بالإرسال، فقال: روى غير واحد هذا الحديث عن يزيد بن الأصم مُرسلاً<sup>(١)</sup>.

وحكى في «الأطراف»<sup>(٢)</sup> في حديث أبي الشعثاء عن ابن عباس اضطراباً فقال: روى أبو حذيفة عن سُفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، وعن سُفيان عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، وتابعه عبد الملك بن عبد الرحمن الدماري عن سُفيان، عن عمرو، عن جابر ابن عبد الله. انتهى. وأبو حذيفة هذا موسى بن مسعود روى عنه البخاري، وروى له أبو داود والترمذي وابن ماجه، ويُقال له أبو حذيفة التَّهْدِي، وفيه مقال<sup>(٣)</sup>.

(١) يابتر الحديث (٨٤٥).

(٢) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ٤: ٣٧١ (٥٣٧٦)، وتصحف فيه «الدماري» إلى: «النَّاري».

(٣) قال عنه الحافظ في «التقريب» (٧٠١٠): «صدوق سيئ الحفظ، وكان يصحِّف»، وإنما هو صدوق حسن الحديث، نزل إلى هذه المرتبة بسبب سوء حفظه، وخطأ في حديثه، على أنه روى حديثاً كثيراً عن سُفيان، فوقع ما وقع من خطأ، وهو شيخ البخاري في =

وقال الشافعي في «الأم»<sup>(١)</sup> في أبواب النكاح بعد أن أخرج عن سليمان بن يسار: أن رسول الله ﷺ بعث أبا رافع مولاه ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج، ثم أخرج مرسل يزيد بن الأصم، ثم أخرج عن إسماعيل بن أمية عن ابن المسيب، [قال:] وهم<sup>(٢)</sup> الذي روى أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهو محرّم، ما نكحها إلا وهو حلال.

وفي «العلل» للدارقطني<sup>(٣)</sup>، وسُئِلَ عن حديث سليمان بن يسار عن أبي رافع: أن النبي ﷺ تزوج ميمونة حلالاً، فقال: يرويه ربيعة بن أبي عبد الرحمن، واختلف عنه، فرواه مطرُ الوراق عن ربيعة، عن سليمان بن يسار، عن أبي رافع متصلاً، وكذلك رواه بشر بن السري عن مالك بن أنس، عن ربيعة، عن سليمان بن يسار عن أبي رافع متصلاً. وكذلك رواه بشر بن السري عن مالك بن أنس عن ربيعة عن سليمان بن يسار عن أبي رافع. وخالفه أصحاب مالك عن ربيعة عن سليمان: أن النبي ﷺ بعث أبا رافع،

= «الصحيح»، وقال عنه أبو حاتم الرازي: «صدوق معروف بالثوري»، وكان يحيى بن معين يُحسن الرأي فيه، ويُفضله على محمد بن بشار (بُندار)، ووثقه ابن سعد والعجلي وابن حبان، وقال الذهبي: صدوق يهملهم، وقال: صدوق يُصحف، وقد ضعفه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وسواهم كما في «تحرير التقريب».

(١) ٥: ٨٤.

(٢) في الأصل: «أوهم» وهو خطأ، والتصويب من «الأم» ٥: ٨٤، وما بين المعقوفين منه.

(٣) ٧: ١٣ (١١٧٥).

مرسلاً<sup>(١)</sup>، وحديث مَطَرٍ وَبِشْرِ بْنِ السَّرِيِّ مَتَّصِلَانِ وَهُمَا ثِقَتَانِ، ورواه الدَّرَاوَزْدِيُّ عن ربيعة، عن سليمان بن يسار: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، مرسلاً. انتهى. فخرج من ذلك أَنَّهُ قد أُسْنِدَ من غير طريق حمادٍ عن مَطَرٍ لا كما ادَّعى التِّرْمِذِيُّ.

وفي «العلل» للدارقطني<sup>(٢)</sup>: وَسُئِلَ عن حديث يزيد بن الأصم، عن ميمونة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تزوّجها حلالاً، فقال: يرويه أبو فزارة، واختلف عنه؛ فرواه جرير بن حازم، عن أبي فزارة عن يزيد بن الأصم، قال: حَدَّثَنِي ميمونة<sup>(٣)</sup>. وخالفه حماد بن زيد، فرواه عن أبي فزارة عن يزيد بن الأصم مرسلاً، ثم قال: ورواه<sup>(٤)</sup> الزهري عن يزيد بن الأصم عن ميمونة، قاله إبراهيم بن بشارٍ وعبّاسُ الجُرَيْرِيُّ، عن ابن عُيينة، وقال الحميدي: عن ابن عُيينة عن عمرو عن الزُّهْرِيِّ عن يزيد بن الأصم؛ مرسلاً عن النبي ﷺ، والمرسلُ أشبه.

(١) في الأصل: «مرسل» وهو خطأ ظاهر.

(٢) ١٥: ٢٦٢ (٤٠١٣).

(٣) في «العلل»: «عن يزيد بن الأصم مرسلاً»، ورواية جرير بن حازم عند ابن أبي شيبة في «المصنف» ٣٣: ١٢٤، ومسلم برقم (١٤١١) (٤٨) عن يزيد بن الأصم قال: حَدَّثَنَا ميمونة. كما وقع عند المصنّف رحمه الله، وروايته الرسالة التي أشار إليها الدارقطني في «العلل» عند ابن أبي شيبة ٢٣: ١٢٤، ولعل الإشارة إلى الرواية الموصولة سقطت من المطبوع من «العلل»، والله تعالى أعلم.

(٤) من قوله: «وخالفه حماد بن زيد...» إلى هنا لم يرد في المطبوع من «العلل».

## [هل يَجِبُ الْقَسْمُ فِي حَقِّهِ ﷺ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ؟]

وما ذكرناه من الخلاف في وجوب القسم<sup>(١)</sup>، يُقال فيه: غالبُ الأحاديث يقتضي الوجوب.

روى مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(٢)</sup> عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس، قال: كان للنبي ﷺ تسع نسوة، فكان إذا قسمَ بينهما لا ينتهي إلى المرأة الأولى إلا في تسع، فكنَّ<sup>(٣)</sup> يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها، فكان في بيت عائشة، فجاءت زينب فمدَّ يدهُ إليها فقالت: هذه زينب، فكفَّ النبي ﷺ يدهُ، الحديث.

وروى «الصحيحان»<sup>(٤)</sup> عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة،

(١) وتام الكلام في هذا كما في «روضة الطالين» ٧: ١٠: «وفي وجوب القسم بين زوجاته ﷺ وجهان، قال الإصطخري: لا. والأصح عند الشيخ أبي حامد والعراقيين والبغوي: الوجوب. وأكثر هذه المسائل وأخواتها تتخرج على أصلٍ يختلف فيه الأصحاب، وهو أن النكاح في حقه ﷺ هل هو كالنسري في حقنا؟ إن قلنا: نعم، لم ينحصر عدد النكوحات والطلاق، وانعقد بالهبة ومعناها، وبلا ولي وشهود، وفي الإحرام، ولم يجب القسم ولا انعكس الحكم».

(٢) في (باب القسم بين الزوجات، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها) برقم (١٤٦٢).

(٣) في الأصل: «الكن» والتصويب من «الصحيح» وشرحه للنووي ١٠: ٤٧.

(٤) البخاري في (باب المرأة تهب يومها من زوجها لضررتها، وكيف يقسم ذلك) برقم (٥٢١٢)، ومسلم في (باب جواز هبتها نوبتها لضررتها) برقم (١٤٦٣) واللفظ له.

قالت: إِنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ لَمَّا كَبِرَتْ جَعَلْتُ نَوْبَتَهَا<sup>(١)</sup> مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَوْمَيْنِ، يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ.

وروى «الصَّحِيحَانِ»<sup>(٢)</sup> عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْعٌ، فَكَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ وَلَا يَقْسِمُ لَوَاحِدَةٍ. زَادَ مُسْلِمٌ: قَالَ عَطَاءٌ: الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبَ.

قال العلماء: هَذَا مِنْ وَهْمِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَلَى عَطَاءٍ، وَإِنَّمَا الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا سَوْدَةُ.

وروى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٣)</sup> عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ، سَبَعْتُ لِنِسَائِي»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(٤)</sup>.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَفْظُهُ فِي «الصَّحِيحِ»: «يَوْمَهَا».

(٢) الْبُخَارِيُّ فِي (بَابِ كَثْرَةِ النِّسَاءِ) بِرَقْمٍ (٥٠٦٧)، وَمُسْلِمٌ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ، بِرَقْمٍ (١٤٦٥).

(٣) فِي (بَابِ قَدَّرَ مَا تَسْتَحِقُّهُ الْبِكْرُ وَالْثَيِّبُ مِنْ إِقَامَةِ الزَّوْجِ عِنْدَهَا عَقِبَ الزَّفَافِ) بِرَقْمٍ (١٤٦٠) (٤١).

(٤) أَبُو دَاوُدَ فِي (بَابِ فِي الْمَقَامِ عِنْدَ الْبِكْرِ) بِرَقْمٍ (٢١٢٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكِبَرِ» فِي (بَابِ الْحَالِ الَّتِي يَخْتَلِفُ فِيهِ حَالُ النِّسَاءِ) بِرَقْمٍ (٨٨٧٦)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي (بَابِ الْإِقَامَةِ عَلَى الْبِكْرِ وَالْثَيِّبِ) بِرَقْمٍ (١٩١٧).

وروى البخاري في «الصحيح»<sup>(١)</sup> عن سليمان بن بلال، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يسأل في مرضه الذي مات فيه: «أين أنا غدا؟ أين أنا غدا؟» يريد يوم عائشة، فأذن له أزواجه يكون حيث شاء، فكان في بيت عائشة حتى مات عندها، قالت عائشة: فمات في اليوم الذي كان يدور عليّ فيه في بيتي، فقبضه الله وإن رأسه<sup>(٢)</sup> ليّن نحري وسحري، وخالط ريقه ريقِي.

وروى البخاري في سورة النور<sup>(٣)</sup> عن الزهري عن عروة بن الزبير في قصة الإفك عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين أزواجه، فأيتتهن خرج سهمها خرج بها رسول الله ﷺ معه، فأقرع بيننا رسول الله في غزوة غزاها، فخرج سهمي، فخرجت مع رسول الله ﷺ بعدما أنزل الحجاب، وذكر الحديث.

وروى «الصحيحان»<sup>(٤)</sup> حديث الإفك عن الزهري عن عروة بن الزبير،

(١) في (باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له) برقم (٥٢١٧).

(٢) في الأصل: «وإنه ليّن نحري وسحري»، والتصويب من «الصحيح»، ولم يذكر شراحه اختلافاً بين رواته في هذا الحرف، ينظر: «فتح الباري» للحافظ ابن حجر ٨: ١٤٥، و«عمدة القاري» للعيني ١٨: ٧٠، و«إرشاد الساري» للقسطلاني ٦: ٤٦٩.

(٣) هو هذا اللفظ وقع عنده في كتاب الشهادات، في (باب تعديل النساء بعضهن بعضاً) برقم (٢٦٦١)، والذي في التفسير، في سورة النور بنحوه برقم (٤٧٥٠).

(٤) البخاري (٤٠٢٥)، ومسلم في (باب من حديث الإفك وقبول توبة القاذف) برقم (٢٧٧٠).



وسعيد بن المسيّب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، من حديث عائشة حين قال لها أهل الإفك ما قالوا، فبرأها الله مما قالوا، وكُلُّ حَدَّثِي طائفةٌ من الحديث، وبعضُ حديثهم يُصدّق بعضاً، وإن كان بعضهم أوعى له من بعض. كذلك أخرجه البخاري في «المغازي»، ومسلم في كتاب التَّوْبَةِ، وفي ذلك إيهاً ما حدّثه كلُّ واحدٍ من الأربعة المذكورين، وأمّا البخاري في تفسير سورة النور، فإنّه عَيَّنْ عُرُوَّةَ، فبعدَ سياقِ رواية الزُّهريِّ عمَّنْ ذكرنا باللفظِ السابق قال: الذي حدّثني عروّة عن عائشة؛ فاقتضى كلامه في سورة النور أنَّ الحديثَ كُلَّهُ عن عروّة عن عائشة. انتهى.

وفي «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup> عن عائشة قالت: كان رسولُ الله ﷺ إذا أرادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نَسَائِهِ، فَأَيُّتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وروى أصحابُ السُّنَنِ الأربعة<sup>(٢)</sup> عن حمّاد بن سلمة، عن أبي قلابة،

(١) في موضعين من «صحيحه»، الأول: في (باب هبة المرأة لغير زوجها وعقتها...) برقم (٢٥٩٣)، والثاني: في (باب القرعة في المشكلات) برقم (٢٦٨٨)، الأول عن حبان بن موسى، والثاني عن محمد بن مقاتل، كلاهما عن عبد الله بن المبارك، عن يونس - وهو ابن يزيد الأيلي - عن الزهري، عن عروّة عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) أبو داود في (باب في القسّم بين النساء) برقم (٢١٣٤)، والترمذي في (باب ما جاء في التّسوية بين الصّرائر) برقم (١١٤٠)، وابن ماجه في (باب القسمة بين النساء) برقم (١٩٧١)، والنسائي في (باب مِيلَ الرَّجُلِ إِلَى بَعْضِ نَسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ) برقم (٣٩٤٣).

عن عبد الله ابنِ يزيدَ رَضِيَ عَائِشَةُ، عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ فَيَعْدِلُ ويقول: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيكَ أَمْلِكُ، فَلَا تَلُمْنِي فِيكَ تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ»، قال الترمذي والنسائي: رواه حمادُ بنُ يزيدَ عن أيوبَ، عن أبي قلابَةَ مرسلًا، قال الترمذي: وهذا أصحُّ.

وفي «العلل»<sup>(١)</sup> للدارقطني، وسُئِلَ عن حديث عبد الله بنِ يزيدَ، عن عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ، الحديث، فقال: يرويه أيوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، واختُلِفَ عنه، فرواهُ حمادُ بنُ سلمَةَ عن أيوبَ، عن أبي قلابَةَ، عن عبد الله بنِ يزيدَ، عن عَائِشَةَ، وأرسلَهُ عبدُ الوهابِ الثقفيُّ وابنُ عُليَّةَ عن أيوبَ، فقالا: عن أبي قلابَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ. قال: والمرسلُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ.

فظهرَ من هذه الأحاديثِ الوجوبُ، وتقدَّمَ حديثُ معاذِ بنِ هشامٍ الدَّسْتَوَائِيِّ، عن أبيه، عن قتادة، عن أنسٍ في أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً. وحديثُ يزيدَ بنِ زُرَّيعَ، عن سعيد، عن قتادة، عن أنسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلِ الْوَاحِدَةِ، وله يومئذٍ تِسْعُ نِسوةٍ، روى ذلك البخاريُّ والنسائيُّ<sup>(٢)</sup>. فهذا الحديثُ فيه شاهدٌ لِمَنْ قال: لَمْ يَكُنِ الْقَسْمُ واجِبًا، وهو رأيُ الإصطخريِّ، وتأوَّلَ النَّاسُ ذلكَ بِأَوْجُهٍ:

(١) ١٣: ٢٧٨، ٢٧٩، (٣١٧٦).

(٢) البخاري في (باب مَنْ طافَ على نِسائِهِ في غُسلٍ واحدٍ) برقم (٥٢١٥)، والنسائي في (باب ذكرَ أمرِ رسولِ اللَّهِ ﷺ في النِّكَاحِ وأزواجه...) برقم (٣١٩٨).

أحدها: أَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ إِقْبَالِهِ مِنَ السَّفَرِ حَيْثُ لَا قَسَمَ يَلْزَمُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا سَافَرَ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، فَإِذَا انْصَرَفَ اسْتَأْنَفَ الْقَسَمَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَمْ تَكُنْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ أُولَى مِنْ صَاحِبَاتِهَا بِالْبَدَاءَةِ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ حُقُوفُهُنَّ جَمَعَهُنَّ كُلَّهُنَّ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْقَسَمَ بَعْدَ ذَلِكَ.

الثاني: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِإِذْنِهِنَّ أَوْ بِرِضَاهُنَّ، أَوْ بِإِذْنِ صَاحِبَةِ النَّوْبَةِ وَرِضَاهَا، كَنَحْوِ اسْتِئْذَانِهِ لَهَا أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(١)</sup>.

الثالث: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي يَوْمٍ فَرَاغِهِ مِنَ الْقَسَمِ بَيْنَهُنَّ، فَيُقْرِعُ فِي هَذَا الْيَوْمِ لَهَا أَجْمَعٌ، ثُمَّ يَسْتَأْنَفُ الْقَسَمَ بَعْدَ ذَلِكَ، قَالَ الْمُهَلَّبُ شَارِحُ الْبَخَارِيِّ<sup>(٢)</sup>.

الرابع: ذَكَرَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالَكِيُّ فِي «شرح الترمذي»<sup>(٣)</sup>: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّ نَبِيَّهَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ بِأَشْيَاءَ فِي النِّكَاحِ، مِنْهَا أَنَّهُ أَعْطَاهُ سَاعَةً لَا يَكُونُ لِأَزْوَاجِهِ فِيهَا حَقٌّ حَتَّى يَدْخُلَ فِيهَا عَلَى جَمِيعِ أَزْوَاجِهِ، فَيَفْعَلُ مَا يُرِيدُ بِهِنَّ، ثُمَّ يَدْخُلُ عِنْدَ الَّتِي يَكُونُ الدَّوْرُ لَهَا، وَفِي كِتَابِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ تِلْكَ السَّاعَةَ كَانَتْ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَلَوْ اشْتَغَلَ عَنْهَا لَكَانَتْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ أَوْ غَيْرِهِ، فَلِذَلِكَ قَالَ فِي الْحَدِيثِ: فِي السَّاعَةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ. انْتَهَى.

(١) وكذا نقل عنه العيني في «عمدة القاري» ٣: ٢١٥، ولم أقف عليه فيما بين يدي من مصنفات أبي عبيد القاسم بن سلام.

(٢) هو المهلب بن أحمد بن أبي صُفْرَةَ الْأَسَدِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ: مُصَنِّفُ «شرح صحيح البخاري» المتوفى سنة خمس وثلاثين وأربع مئة. وهذا نقله عنه أيضاً العيني في «عمدة القاري» ٥: ٢١٥.

(٣) المسمى بـ «عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي» ٩: ١١١، ١١٢.

الحديث الذي ذكره عن ابن عباس في كتاب مسلم لم أقف عليه، لكن في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> عن عائشة في قصة شرب العسل: أن النبي ﷺ كان إذا صلى العصر دار على نسائه فيدثون منهن، الحديث. وليس في هذا ما يدل على ما ذكر.

ما ذكره من البناء وقع في «الروضة»<sup>(٢)</sup> مختلاً، وقد نبّه الناس على ذلك قديماً، فقوله: «إن أكثر هذه المسائل وأحواتها تتخرج على أن النكاح في حقه هل هو كالسري في حقنا أم لا؟ إن قلنا: لا، لم ينحصر عدد المنكوحات والطلاق، وانعقد بالهبة ومعناها، وبلا ولي وشهود، وفي الإحرام، ولم يجب القسم، وإلا انعكس الحكم». الصواب فيه: «إن قلنا: نعم»<sup>(٣)</sup>، وكذلك غير الرافعي: فإن قلنا: لا، معناه ليس كالسري، وهذا لا يناسبه ما ذكر من التفرع، ويتقدير ذلك كان ينبغي أن يقال: والترجيح مختلف، ففي مواضع جعل السري من جهة عدم انحصاره في التسع، وينعقد بالهبة لفظاً ومعنى، وينعقد بلا ولي ولا شهود، على الأصح في الأربعة، وفي مواضع يجعل النكاح في حقنا في انحصار طلاقه ثلاثة، وإيجاب القسم عليه، ولا

(١) البخاري في (باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر، وما نزل على النبي ﷺ في ذلك) برقم (٦٩٧٢)، ومسلم في (باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق) برقم (١٤٧٤) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها رضي الله عنها.

(٢) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» ٧: ١٠.

(٣) وكذا وقع في المطبوع من «الروضة» ٧: ١٠ على الصواب الذي ذكره، ولعل منشأ الاختلال الذي ذكره يعود لاختلاف النسخ، أو لخطأ في نسخه، والله تعالى أعلم.

يَنْعَقِدُ فِي الْإِحْرَامِ عَلَى الْأَصَحِّ فِي الثَّلَاثَةِ، وَالسِّرُّ فِي ذَلِكَ الْمَصِيرُ إِلَى قُوَّةِ الدَّلِيلِ وَضَعْفِهِ، فَقَوِيَ الدَّلِيلُ فِي عَدَمِ انْحِصَارِهِ فِي التَّسْعِ وَفِي الْإِنْعِقَادِ بِالْهَبَةِ وَعَدَمِ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ، وَضَعُفَ الدَّلِيلُ فِي عَدَمِ انْحِصَارِ الطَّلَاقِ وَعَدَمِ إِجْبَابِ الْقَسَمِ وَالْإِحْرَامِ، فَرَجَحَ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ.

### [المسألة السادسة: في أَنَّ لَهُ ﷺ تَرْوِيجَ الْمَرْأَةِ]

مِمَّنْ شَاءَ بغيرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا: ]

وما ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يُرَوِّجُ الْمَرْأَةَ مِمَّنْ شَاءَ بغيرِ إِذْنِهَا وَإِذْنِ وَلِيِّهَا<sup>(١)</sup>، فدلَّيْلُهُ حَدِيثُ أَبِي حَازِمٍ السَّابِقِ<sup>(٢)</sup>، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي الْوَاهِبَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ لِلَّذِي قَالَ: زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، قَالَ: «زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» وَلَمْ يَقُلْ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَهَا وَلَا اسْتَأْذَنَ أَوْلِيَاءَهَا، وَلَمْ يَقُلْ: أَلَهَا أَوْلِيَاءُ أَمْ لَا؟

فإِنْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا مِنْ وَقَائِعِ الْأَحْوَالِ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتَأْذَنَهَا وَاسْتَأْذَنَ أَوْلِيَاءَهَا، وَإِذَا تَطَرَّقَ الْإِحْتِمَالُ إِلَى وَقَائِعِ الْأَحْوَالِ يَسْقُطُ بِهَا الْإِسْتِدْلَالُ.

قُلْنَا: لَا نَسْأَلُ، بَلْ هَذَا مِنْ عِبَارَةِ الشَّافِعِيِّ الْأُخْرَى، وَهِيَ تَرْكُ الْإِسْتِفْصَالِ فِي وَقَائِعِ الْأَحْوَالِ يُنْزَلُ مِنْزَلَةُ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ، لِأَنَّ الْوَاقِعَ مِنْ

(١) وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٠: «وَكَانَ لَهُ ﷺ تَرْوِيجُ الْمَرْأَةِ مِمَّنْ شَاءَ بغيرِ إِذْنِهَا وَلَا إِذْنِ وَلِيِّهَا».

(٢) سَلَفَ تَحْرِيجِهِ.

النبي ﷺ لفظٌ يُحال عليه العموم، وهو إسنادُ الفعلِ إليه بقوله: «زَوَّجْتُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، فلم يَسْتَفْصِلِ النبي ﷺ، إذ قال ذلك بين أن يكون لها أولياء أم لا، ولا بين أن يأذن أم لا، كما لم يَسْتَفْصِلْ في قوله لِعِيلَانَ: «أَمْسِكْ مِنْهُنَّ»<sup>(١)</sup> أربعاً وفارق سائرهنَّ<sup>(٢)</sup> بين أن يَكُنَّ الْمُتَقَدِّمَاتِ أو المتأخرات، وقد وقع في اللَّفْظ الذي قاله النبي ﷺ رواياتٌ:

ففي رواية البخاري: «فقد مُلِكْتَهَا»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية فيه: «أَمْلَكْنَاكَهَا»<sup>(٤)</sup>،

(١) في الأصل: «عليك» وضَبَّ عليها، والتصويب من المصادر.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مالك في «الموطأ» (١٧١٧)، وعنه الشافعي في «الأم» ٤: ٢٨١

كلاهما عن ابن شهاب، قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجلٍ من ثقيف أسلم وعنده عشر نسوة حين أسلم الثقيفي: «أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعاً، وفارق سائرهنَّ». ويروى موصولاً أخرجه أحمد في «المسند» (٤٦٠٩)، والترمذي (١١٢٨)، وابن ماجه (١٩٥٣)، وابن حبان (١١٢٨) من طريق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه، بنحوه.

وقد صَوَّبَ الحُفَافُ الروايةَ المرسلة، فقد نقل الترمذي بإثر الحديث قول البخاري: «هذا حديث غير محفوظ» وصَحَّحَ روايةَ الزهري المرسلة. ونقل ابن أبي حاتم في «العلل» له ٣: ٧٠٧ (١١٩٩) عن أبي زرعة قوله: «مرسلاً أصحَّ»، ونحو ذلك ذكر الدارقطني في «علله» ١٣: ١٢٣ (٢٩٩٧) بعد أن ذكر فيه الاختلاف على الزهري، فقال عن الرواية المرسلة أنها أشبه بالصواب. ولكن الترمذي قال: والعمل على حديث غيلان بن سلمة عند أصحابنا، منهم الشافعي وأحمد وإسحاق.

(٣) كذا في الأصل، بكاف واحدة، ولم أقف عليها عند البخاري، ولا ذكرها الشُّرَاحُ في سياق الروايات الواردة في هذا الحديث، وهي عند مسلم (١٤٢٥)، وذكر النووي أنها في معظم نسخ «صحيح مسلم» وقال: وفي بعض النسخ بكافين، وكذا رواه البخاري.

(٤) «صحيح البخاري» (باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح) برقم (٥١٢١)، وتحرفت في الأصل إلى «أَمْلَكْنَاكَهَا» بالتاء.

وفي رواية فيه: «فقد مَلَكْتُكُهَا»<sup>(١)</sup>، وفي رواية مالك: «فقد زَوَّجْنَاكُهَا»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية سفيان بن عُيَيْنَةَ: «فقد أَنْكَحْتُكُهَا»<sup>(٣)</sup>، وأخرج مسلمٌ طريقاً: «فقد مَلَكْتُكُهَا»<sup>(٤)</sup>، وأخرج رواية: «انْطَلَقَ فَقَدْ زَوَّجْتُكُهَا فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ»<sup>(٥)</sup>، والظاهر - والله أعلم - أنَّ الواقع هو ما رواه عَالِمًا الْحِجَازِ مَالِكٌ وَسُفْيَانُ: الْإِنْكَاحَ أَوْ التَّزْوِيجَ، وَأَمَّا مَنْ رَوَاهُ بِمَعْنَى التَّمْلِيكِ فَهُوَ رَوَايَةٌ بِالْمَعْنَى لِأَنَّ النِّكَاحَ تَمْلِيكٌ الْإِسْتِمَاعَاتِ.

وُنُقِلَ عَنِ الطَّرْقِيِّ<sup>(٦)</sup>: أَنَّ «أَمْلَكْنَاكُهَا» رَوَايَةُ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: «مَلَكْتُكُهَا» إِلَّا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: «أَنْكَحْتُكُهَا»، وَالْباقُونَ قَالُوا: «زَوَّجْتُكُهَا». انْتَهَى. وَهَذَا مُتَعَقَّبٌ، فَرَوَايَةُ يَعْقُوبَ «مَلَكْتُكُهَا» لَا «مَلَكْتُكُهَا»، فَتِلْكَ رَوَايَةُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ

(١) فِي عِدَّةٍ مَوَاضِعٍ مِنْ «صَحِيحِهِ» مِنْهَا فِي (بَابِ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ) بِرَقْمِ (٥١٢٦)، وَيَنْظُرُ: (٥٠٣٠) وَ (٥٠٨٧) وَ (٥١٤١) وَ (٥٨٧١).

(٢) فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ «صَحِيحِهِ» الْأَوَّلِ: فِي (بَابِ وَكَالَةِ الْمَرْأَةِ الْإِمَامِ فِي النِّكَاحِ) بِرَقْمِ (٢٣١٠)، وَالثَّانِي: فِي (بَابِ السُّلْطَانِ وَبَيِّ) بِرَقْمِ (٥١٣٥) وَكِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» فِي (بَابِ التَّزْوِيجِ عَلَى الْقُرْآنِ وَبِغَيْرِ صَدَاقٍ) بِرَقْمِ (٥١٤٩).

(٤) سَلَفَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ فِي التَّعْلِيلِ الْأَوَّلِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَاتِ.

(٥) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ» فِي (بَابِ الصَّدَاقِ، وَجَوَازِ كَوْنِهِ تَعْلِيمَ قُرْآنٍ...) بِرَقْمِ (١٤٢٥).

(٦) الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ مُحَمَّدِ الْأَصْبَهَانِيِّ، أَبُو الْعَبَّاسِ الطَّرْقِيُّ، لَهُ كِتَابُ «أَطْرَافِ الْكُتُبِ الْخَمْسَةِ»، الْمَتَوَقَّفُ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ، لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي: «سِيرِ أَعْلَامِ

أبي حازم. انتهى. وقال الدارقطني: رواية من روى «مَلَكَتْهَا» وَهُمْ، وَمَنْ رَوَى «زَوَّجَتْهَا» فهو الصَّوَابُ<sup>(١)</sup>.

واعلم أن البخاري ذكر الحديث في أبواب الوكالة، فترجم عليه (باب وَكَالَةَ الْمَرْأَةِ الْإِمَامَ فِي النِّكَاحِ)<sup>(٢)</sup>، وقال الداودي شارحه: ليس في الباب ما بُوبَ عليه، فليس فيه أنه استأذنها ولا أنها وكلته، وقد قال تعالى: ﴿الَّتِي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وهذا اعتراض صحيح<sup>(٣)</sup>.

وما ذكره من أنه كان له ﷺ أن يُزَوِّجَ المرأةَ لنفسه ويتولى الطرفَينِ بغيرِ

(١) وكذا نقل النووي عنه في «شرح مسلم» ٩: ٢١٤، والعيني في «عمدة القاري» ١٢: ١٤١، ولم أقف على قوله هذا فيما بين يدي من مصنفاته. ولكن الذي عليه العلماء: أن كلا اللفظين جائز، قال النووي: قلت: ويحتمل صحّة اللفظين، ويكون جرى لفظُ التزويج أولاً فمَلَكَها، ثم قال له: «أذهب فقد مَلَكَتها» بالتزويج السابق، والله أعلم. (٢) قبل الحديث (٢٣١٠) من «صحيحه».

(٣) بل متعقّب بما أفاده الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٤: ٤٨٦ في سياق بيانه أن البخاري إنما يوبّ بهذا الباب كونه انتزع ذلك من بعض ألفاظ الحديث فقال راداً على الداودي: وكان المصنّف أخذ ذلك من قولها: «قد وهبتُ لك نفسي» فقَوِّضَتْ أمرها إليه، وقال الذي خطبها: «زَوَّجْنِهَا» فلم تُنكر هي ذلك، بل استمرت على الرضا، فكأنها قَوِّضَتْ أمرها إليه ليتزوّجها أو يُزَوِّجها لَمَنْ رأى، ووقع في هذه الرواية (٢٣١٠): «إني وهبتُ لك من نفسي» وحلّت أكثر الروايات عن لفظ: «مِنْ» فقال النووي: قول الفقهاء: وَهَبْتُ من فلانٍ كذا، مِمَّا يُنكر عليهم. وتُعقّب بأن الإنكار مردودٌ لاحتمال أن تكون زائدة على مذهب مَنْ يرى زيادتها في الإثبات من النحاة، ويحتمل أن تكون ابتدائية، وهناك حذفٌ تقديره: طَيِّبَةً، مثلاً. انتهى كلامه.



إِذْنَهَا وَإِذْنِ وَلِيِّهَا<sup>(١)</sup>. ثُمَّ يَذْكُرُ الرَّافِعِي فِيهِ دَلِيلًا، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، فَلَهُ تَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ.

وما ذَكَرَاهُ عَنِ الْحَنَاطِيِّ مِنَ الْإِحْتِمَالِ مَمْنُوعٌ لِمُعَارَضَةِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ<sup>(٢)</sup>.

وما ذَكَرَاهُ مِنَ الْوَجْهِ فِي نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ بَاطِلٌ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي زِيَادَةِ «الرَّوْضَةِ»، وَدَلِيلُهُ حَدِيثُ صَفِيَّةَ السَّابِقُ: «أَنَّهُ سَلَّمَهَا إِلَى أُمِّ سُلَيْمٍ، وَأَحْسَبُهُ قَالَ: تَعْتَدُّ فِي بَيْتِهَا»<sup>(٣)</sup>، وَمَا فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٤)</sup> أَيْضًا «أَنَّهَا لَمَّا بَلَغَتْ سَدَّ الصَّهْبَاءِ حَلَّتْ فَبَنَىٰ بِهَا»، فَيَطَّلُ هَذَا الْوَجْهَ بِالْكُلِّيَّةِ، وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَالْعِدَّةُ وَالِاسْتِبْرَاءُ وَضِعًا فِي الشَّرْعِ لِدَفْعِ اخْتِلَاطِ الْأَنْسَابِ، وَإِذَا كَانَ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الْمَسْبُوبَةِ مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْحَرْبِ، فَكَيْفَ يَمْنَعُ عَلَيْهَا عِدَّةٌ لَزَوْجٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَيَطْرُدُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَبْرَأَةِ أَيْضًا<sup>(٥)</sup>.

(١) وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٠: «وَتَزَوَّجَهَا لِنَفْسِهِ، وَتَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ بَغَيْرِ إِذْنِهَا وَلَا إِذْنِ وَلِيِّهَا. قَالَ الْحَنَاطِيُّ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ يَحِلُّ بِإِذْنِهَا، وَكَانَ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْمُعْتَدَّةِ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ».

(٢) وَسَبَقَهُ إِلَى تَغْلِيظِ الْحَنَاطِيِّ النَّوَوِيَّ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى أَصْلِ «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٠، فَقَالَ: وَهُوَ غَلَطٌ لَمْ يَذْكُرْهُ جَهْوَرُ الْأَصْحَابِ، وَغَلَطُوا مَنْ ذَكَرَهُ، بَلِ الصَّوَابُ الْقَطْعُ بِامْتِنَاعِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ: «مَمْنُوعٌ لِمُعَارَضَةِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ» يَرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَعَزَّيْمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٦٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٩٩٧)، وَقَدْ سَلَفَ تَخْرِيجُهُ.

(٤) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» فِي (بَابِ غَزْوَةِ خَيْرٍ) بِرَقْمِ (٤٢١١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) مِنْ قَوْلِهِ: «دَلِيلُهُ حَدِيثُ صَفِيَّةَ...» إِلَى هُنَا نَقَلَهُ عَنِ الْمُصَنِّفِ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الصَّالِحِيِّ =

ووقع في «خلاصة» الغزالي<sup>(١)</sup>: أنه كان له أن يتزوّج من وَجَبَ عَلَى رَوْحِهَا طَلَاقُهَا إِذَا رَغِبَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ من غير انقضاء عِدَّةٍ. وهذا من نَمَطِ ما ذَكَرَهُ مِنَ الْوَجْهِ فِي نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ، وَجَزَمَهُ بِذَلِكَ عَجِيبٌ جَدًّا، وَلَيْتَ شِعْرِي مِنْ أَيْنَ لَهُ ذَلِكَ؟

وما ذَكَرَهُ مِنَ الْخِلَافِ فِي إِيْجَابِ نَفَقَةِ أَزْوَاجِهِ عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى الْمَهْرِ<sup>(٢)</sup>، كَلَامٌ مُرَدُّودٌ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي إِيْجَابِ الْمَهْرِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْوَاحِدَةِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْمَهْرُ لَا فِي الْحَالِ وَلَا فِي الْمَالِ، وَقِيلَ: يَجِبُ الْمَهْرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ رَدُّهُ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْوَاحِدَةِ فَإِنَّهُ أَصْدَقُ نِسَاءً وَنُصَّ فِي الْقُرْآنِ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٣)</sup> عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتَيِ

= الشامي في كتابه «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» وعزاه له بقوله: «وقال القاضي جلال الدين» فساق كلامه إلى حيث أشرت، وكذا نقله عنه صاحب «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» العلامة شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي دون أن يعزوه له على خلاف عادته في كثير من مواضع كتابه، حيث ينقل عنه وعن والده سراج الدين البلقيني رحمهم الله رحمة واسعة.

(١) «الخلاصة» ص ٤٢٣.

(٢) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ١٠: «وهل كان يلزمه نفقة زوجاته؟ فيه وجهان بناءً على المهر».

(٣) في (باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد...) برقم (١٤٢٦)، وما بين المعقوفين منه.

عشرة أوقيةً ونشأ، قالت: أتندري ما النش؟ قال: [قلت: لا، قالت:] نصف أوقية، فذلك خمس مئة درهم، فهذا صدق رسول الله ﷺ لأزواجه. فكان ينبغي أن يكون الخلاف على مقتضى هذا البناء خاصاً بالواهيّة، وقد تقدّم قول رسول الله ﷺ: «ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة»، فإذا كان يجب أن ينفق مما تركه على زوجاته بعد وفاته؟ فكيف لا تجب النفقة لمن في حال حياته؟! فهذا الخلاف باطل.

وما ذكرناه من قصة زينب<sup>(١)</sup>، فقد بسطنا الكلام عليها فيما سبق، ومن قال: نكحها بنفسه، فهو باطل؛ لما ثبت في «صحيح مسلم»<sup>(٢)</sup> من حديث سليمان بن المغيرة عن ثابت، عن أنس، وقد تقدّم، وفي آخره: «فقامت إلى مسجدّها فنزل القرآن، وجاء رسول ﷺ فدخل عليها بغير إذن»، ولما ثبت في «صحيح البخاري»<sup>(٣)</sup> كما تقدّم من قول عائشة: وكانت تفخر على أزواج النبي ﷺ تقول: رَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ وَزَوَّجَنِي اللهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ. وما ذكرناه من التأويل لا يصح لمعارضة الأحاديث<sup>(٤)</sup>، والخلاف

(١) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ١١: «وكانت المرأة تسجل له ﷺ بتزويج الله تعالى، لقوله في قصة زينب امرأة زيد: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقيل: بل نكحها بنفسه، ومعنى الآية: أحللنا لك نكاحها».

(٢) في (باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس) برقم (١٤٢٨).

(٣) في (باب) ﴿وَكَانَ عَرَشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] برقم (٧٤٢٠).

(٤) يعني بذلك قولها في أصل «الروضة» ٧: ١٠: «ومعنى الآية: أحللنا لك نكاحها» في تأويل قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧].

المذكور حكاؤه القفال في «شرح التلخيص» فقال: اختلفوا في امرأة زيد، منهم من قال: الله زوجه منه، ولم يعقد وليها العقد مع رسول الله ﷺ، ومنهم من قال: إنها زوجه منه وليها.

ويقال عليه: هذا لو وقع لنقل، وكان لها أخوان<sup>(١)</sup>: عبد الله بن جحش وأبو أحمد ابن جحش الشاعر الأعمى؛ وعبد الله قتل في أحد وهو المجدع في الله، وأحد في شوال على رأس اثنين وثلاثين شهراً من مهاجره، وتزوجها كان لهلال ذي القعدة سنة أربع.

(١) كذا ذكر «أخوان» وسمّاهما على خطأ في تسمية الثاني، وفاته أن لهما أخاً ثالثاً على ما جاءت به المصادر، فالصحيح أن أُميمة بنت عبد المطلب ولدت لجحش بن رباب عبد الله وأبا أحمد الشاعر الأعمى واسمه عبد بن جحش، كذا (عبد) دون إضافة، وأخوهما هو عبيد الله بن جحش، وكان عبد الله المجدع وأخوه أبو أحمد بن جحش من المهاجرين الأولين، ممّن هاجر المهجرتين، وأمّا أخوهما عبيد الله بن جحش فقد تنصّر بأرض الحبشة، ومات بها نصرانياً، وبانت منه امرأته أم حبيبة بنت أبي سفيان، فتزوجها النبي ﷺ؛ ينظر: «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة ٢: ٨٢٣ (٣٥٤٥)، و«الاستيعاب» لابن عبد البر ٣: ٨٧٧.

وقال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» ١: ٢٦٢: فأما عبيد الله فتنصّر ومات بالحبشة نصرانياً، وهاجر عبد الله وأخوه أبو أحمد وأهله إلى المدينة، وأمره رسول الله ﷺ على سرية، وهو أول أمير أمره، وغنيمته أول غنيمه في الإسلام، ثم شهد بدرًا، واستشهد يوم أحد، وكان من دعائه يوم أحد أن يُقاتل ويُستشهد، ويُقطع أنفه وأذنه ويُمثل به في الله تعالى ورسوله ﷺ، فاستجاب الله دعاءه، واستشهد وعمل الكفار به ذلك، وكان يُقال له المجدع في الله تعالى، وكان عمره حين استشهد ثيفاً وأربعين سنة، ودُفن هو وخاله حمزة بن عبد المطلب في قبر واحد، رضي الله عنها. وينظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٨: ٣٧، و«الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر ٨: ٣٤.

### [المسألة السابعة: القول فيما إذا كان له وَاللَّهِ

أن يجمع بين امرأة وعمّتها أو خالتها:]

وما ذكرناه من الخلاف في الجمع بين المرأة وعمّتها أو بينها وبين خالتها<sup>(١)</sup>، من الكلام في الخصائص بالاجتهاد، وهو باطل ولم يقع مثل ذلك من النبي ﷺ، ولم يذكره<sup>(٢)</sup> ابن القاص في «التلخيص»، ولا القفال ولا غيرهما، والرافعي إنّما نسب ذلك لهما رآه في خطأ بعض المفتين<sup>(٣)</sup>، فقال: ورأيت بخط بعض المفتين عن أبي الحسين بن القطان في: أنه هل كان يجوز له الجمع بين المرأة وعمّتها أو خالتها بناءً على أن المخاطب هل يدخل في الخطاب. انتهى.

ومثل ذلك لا يقتدى به<sup>(٤)</sup>، فالصواب القطع بإبطال هذا.

وما ذكره في «الروضة»<sup>(٥)</sup> من قوله على المذهب: في تحريم الجمع بين

(١) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ١٠: «وهل كان يحل له الجمع بين امرأة وعمّتها أو خالتها؟ وجهان بناءً على أن المخاطب هل يدخل في الخطاب؟ ولم يكن يحل له الجمع بينها وبين أختها وأمّها وبنتها على المذهب. وحكى الحنّاطي فيه وجهين».

(٢) في الأصل: «يذكر» بالافراد، والتصويب من «إمتاع الأسع» للمقرزي ١٠: ٢٢٤ فيما نقله عن المصنّف.

(٣) كذا في الأصل، ووقع في «فتح العزيز» للرافعي ٧: ٤٥٦: «بعض المصنّفين»، ويؤيده ما وقع مثله في «إمتاع الأسع» ١٠: ٢٤٤.

(٤) في الأصل: «به الموجود» ولعل الصواب: بوجه من الوجوه، والله تعالى أعلم.

(٥) «روضة الطالبين» ٧: ١٠، وقد سلف نقله من «الروضة» قريباً.

الأُخْتَيْنِ وَالْأُمَّ وَالْبَنْتَ. أَشَارَ بِهِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ مِنْ قَوْلِهِ عَطْفًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَأَنَّهُ كَانَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ خُطَابُ اللَّهِ يَدْخُلُ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأُمُّهُ، وَذَكَرَ الْحَنَاطِيُّ وَجْهًا بَعِيدًا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ أَيْضًا، وَكَذَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُمِّ وَابْنَتِهَا.

وَيُقَالُ عَلَى الرَّافِعِيِّ: هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْحَنَاطِيُّ لَا تَحِلُّ حَكَايَتُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَرَحَ بِتَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ عَلَيْهِ، وَبِتَحْرِيمِ نِكَاحِ بَنَاتِ الزَّوْجَةِ الْمَدْخُولِ بِهَا، لِمَا ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(١)</sup> - وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ - عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، انكِحْ أُخْتِي عَزَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُحْبِبِينَ ذَلِكَ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ، وَأَحَقُّ مِنْ شَرِكَنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ ذُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: «بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَلْتُ لِي، إِنَّمَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ نُؤَيَّةُ، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بِنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ».

وما ذَكَرَاهُ مِنْ قِصَّةٍ صَفِيَّةَ<sup>(٢)</sup>، ثَابِتٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أَنَسٍ، رَوَاهُ

(١) البخاري في (باب «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» [النساء: ٢٣])

برقم (٥١٠٧)، ومسلم في (باب تحريم الرِّيبَةِ وَأَخِي الْمَرْأَةِ) برقم (١٤٤٩).

(٢) وتام الكلام في هذا كما في «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٠: «وَأَعْتَقَ ﷺ صَفِيَّةَ وَتَزَوَّجَهَا، وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا. فَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَعْتَقَهَا وَشَرَطَ أَنْ يَنْكِحَهَا، فَلَزِمَهَا الْوَفَاءُ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ.

وقيل: جَعَلَ نَفْسَ الْعَتِيقِ صَدَاقًا، وَجَازَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ».

عن أنسٍ ثابتٌ، وشُعيبُ بنُ الحُبَاب، وعبدُ العزيزِ بنُ ضُهَيْبٍ<sup>(١)</sup>، كلُّهم عن أنسٍ، عن النبي ﷺ: أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا. وفي بعضِ الرُّوَايَاتِ قال له ثابتٌ: يا أبا حمزة، ما أَصَدَقَهَا؟ قال: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا<sup>(٢)</sup>. وفي رواية: أَنَّهُ تَزَوَّجَ صَفِيَّةً وَأَصَدَقَهَا عِتْقَهَا<sup>(٣)</sup>. والمعاني التي ذَكَرَهَا المصنِّفَانِ لذلك، الأوَّلُ منها مردودٌ؛ لأنَّ اشْتِرَاطَ النِّكَاحِ عَلَى الْعِتْقِ يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ، وَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ، وَالْآخِرُ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ حَيْثُذِ وَاهِبَةً، وَهَذَا أَيْضاً غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنْ ادَّعَى النَّوَوِيُّ أَنَّهُ أَصَحُّ<sup>(٤)</sup>، وَالْأَوْسَطُ وَهُوَ الثَّانِي مِنَ الْمَعْنِيَيْنِ اللَّذَيْنِ اقْتَصَرَ عَلَيْهِمَا الرَّافِعِيُّ، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمُوَافِقُ لِلْأَحَادِيثِ<sup>(٥)</sup>.

(١) رواية ثابت - وهو البُتَائِي - عند البخاري في (باب غزوة خيبر) برقم (٤٢٠٠)، وأما رواية شُعيب بن الحُبَاب مَقْرُوناً مَعَ ثَابِتٍ، فَهِيَ عِنْدَهُ فِي (بَاب مَنْ جَعَلَ عِتْقُ الْأُمَةِ صَدَاقَهَا) برقم (٥٠٨٦)، وَهِيَ عِنْدَهُ مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبٍ وَحْدَهُ فِي (بَاب الْوَلِيمَةِ وَلَوْ بِشَاةٍ) برقم (٥١٦٩) (٨٥)، وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَجَمَعَ بَيْنَ رِوَايَاتِ الثَّلَاثَةِ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ فِي عِدَّةِ أَسَانِيدٍ فِي (بَاب فَضِيلَةِ إِعْتَاقِهِ أَمَّتُهُ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا) برقم (١٣٦٥).

(٢) وَقَعَ ذَلِكَ فِي سِيَاقِ حَدِيثٍ آخَرَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ ضُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (بَابِ مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَخْذِ) برقم (٣٧١)، وَمُسْلِمٌ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ، برقم (١٣٦٥) (٨٤). وَالْمَقْصُودُ بِأَبِي حَمْزَةَ الْمَذْكُورِ: هُوَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) وَقَعَ ذَلِكَ فِي نِهَايَةِ الْحَدِيثِ السَّالِفِ تَحْرِيمِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٣٦٥) (٨٥) مِنْ طَرِيقِ مُعَاذِ ابْنِ هِشَامٍ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّسْتَوَائِي - عَنْ أَبِيهِ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحُبَابِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: وَفِي حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ: تَزَوَّجَ صَفِيَّةً وَأَصَدَقَهَا عِتْقَهَا.

(٤) وَذَلِكَ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى أَصْلِ «الرَّوْضَةِ» ١١: ٧ قَالَ: «قُلْتُ: وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَعْتَقَهَا بِلَا عَوَضٍ، وَتَزَوَّجَهَا بِلَا مَهْرٍ لَا فِي الْحَالِ وَلَا فِيمَا بَعْدُ، وَهَذَا أَصَحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(٥) يَعْنِي: قَوْلُهُ: «وَجَعَلَ نَفْسَ الْعِتْقِ صَدَاقاً» كَمَا فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» ١١: ٧.

وذكرَ القمُولِيُّ في «الجواهر» وجهاً رابعاً: وهو أنه أعتَقَهَا على أنْ يتزوَّجَهَا  
فَوَجَبَ لَهُ عَلَيْهَا قِيَمَتُهَا فتزوَّجَهَا على القِيَمَةِ وهي مجهولةٌ، وليس لِغَيْرِهِ أَنْ  
يُصَدِّقَ القِيَمَةَ المجهولةَ إِلَّا في وَجْهِ سِيَّاتِي في موضِعِهِ. انتهى.

وهذا أيضاً باطلٌ، والمُعْتَمَدُ ما اقْتَضَتْهُ الأحاديثُ، وهو ما رَجَّحْنَاهُ.





[الضَرْبُ الرابع: وهو قسمان:

الأول: فيما اختَصَّ به ﷺ من الفضائل والإكرام

في أمور النِّكاح، وفيه مسائل:

الأولى: حُرمة نكاح نسائه ﷺ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ

مِنْ بَعْدِهِ عَلَى غَيْرِهِ أَبَدًا]

وما ذَكَرَاهُ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِحُرْمَةِ نِكَاحِ زَوَاجَاتِهِ اللَّاتِي مَاتَ عَنْهُنَّ<sup>(١)</sup>،  
دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا  
أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وهو  
إِجْمَاعٌ.

وقد أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٢)</sup> مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ،  
عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: لَوْ قَدْ

(١) وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ١١: «الضَّرْبُ الرَّابِعُ: مَا اخْتُصَّ بِهِ ﷺ مِنْ  
الْفَضَائِلِ وَالْإِكْرَامِ؛ فَمِنْهُ: أَنَّ زَوَاجَاتِهِ اللَّاتِي تُؤْفَى عَنْهُنَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ - مُحَرَّمَاتٌ عَلَى  
غَيْرِهِ أَبَدًا».

(٢) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (بَابُ مَا خُصَّ بِهِ مَنْ أَنَّ أَزْوَاجَهُ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّهُ يَحْرُمُ نِكَاحُهُنَّ  
مِنْ بَعْدِهِ عَلَى جَمِيعِ الْعَالَمِينَ) ٧: ٦٩ (١٣٨٠٠).

مات رسول الله ﷺ لتزوّجت عائشة وأمّ سلمة، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، أخرجّه من طريق الطبراني، وهذا المُبهم ذكر ابن بشكّوَال أنه طلحةُ ابنُ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّيْمِيّ، وليس بأحد العشرة المشهود لهم بالجنّة إنّما هو آخر. وفي «أسد الغابة»<sup>(١)</sup> بعد ذكر طلحة ابن عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عثمان الصحابي الجليل أحد العشرة، ذكر طلحة ابن عُبَيْدِ اللَّهِ ابنِ مُسَافِعٍ<sup>(٢)</sup>، وهو تَيْمِيّ أيضاً، قال: وَسُمِّيَ طَلْحَةَ الْخَيْرِ كَمَا سُمِّيَ طَلْحَةَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَأَشْكَلَ عَلَى النَّاسِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ الَّذِي نَزَلَ فِي أَمْرِهِ: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وذلك أنه قال: لَمَّا مَاتَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأَتَزَوَّجَنَّ عَائِشَةً؛ فَغَلِطَ لِذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ، فَظَنُّوا أَنَّهُ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الَّذِي مِنَ الْعَشْرَةِ؛ لَمَّا رَأَوْهُ أَنَّهُ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّيْمِيّ الْقُرَشِيُّ، وَهُوَ صَحَابِيٌّ، أَخْرَجَهُ أَبُو مُوسَى، وَنَقَلَ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ ابْنِ شَاهِينَ. وَذَكَرَ ابْنُ بَشْكُوَال الْحَدِيثَ الَّذِي فِيهِ الْمُبْهَمُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ زَيْدٍ فِيهِ رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ، وَذَكَرَ فِي تَفْسِيرِ الْمُبْهَمِ حَدِيثًا عَنِ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، وَهُوَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ.

وأخرج البيهقي أيضاً<sup>(٣)</sup> عن سعيد بن منصور قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ

(١) ٨٨: ٣.

(٢) في الأصل: «نافع» وهو تحريف، وصوابه ما أثبتّه كما في «أسد الغابة» ٨٨: ٣.

(٣) في «السنن الكبرى» في الباب نفسه ٧: ٦٩ (١٣٨٠١).

عمرو<sup>(١)</sup>، عن بَجَالَةَ<sup>(٢)</sup> أو غيره قال: مرَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه بِغُلامٍ وهو يَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ: (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) وهو أَبٌ لَهُمْ، فقال: يا غُلامُ حُكَّهَا، قال: هذا مُصْحَفُ أَبِي، فَذَهَبَ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ فقال: إِنَّهُ كَانَ يُلْهِينِي الْقُرْآنُ، وَيُلْهِيكَ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ.

وأخرج<sup>(٣)</sup> عن عطاءٍ عن ابن عباس: أنه كَانَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) وهو أَبٌ لَهُمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ، وأخرج عن أبي إسحاق<sup>(٤)</sup>، عن صِلَّةَ، عن حُذَيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: إِنَّ سَرَّكَ أَنْ تَكُونِي زَوْجَتِي فِي الْجَنَّةِ، فَلَا تَزَوَّجِي بَعْدِي، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ فِي الْجَنَّةِ لِأَخِيرِ أَزْوَاجِهَا فِي الدُّنْيَا؛ فَلِذَلِكَ حَرَّمَ عَلَىٰ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُنْكَحْنَ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُنَّ أَزْوَاجُهُ فِي الْجَنَّةِ.

وَحَكَى الْمَاورِدِيُّ<sup>(٥)</sup> فِي إِيْجَابِ الْعِدَّةِ عَلَيْهِنَّ بِوَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَهَيْنَ:

(١) هو ابن دينار المكي، ثقة ثبت. وسفيان الراوي عنه: هو ابن عيينة.

(٢) هو ابن عبدة التميمي العنبري، كاتب جزء بن معاوية، عمُّ الأحنف بن قيس، وثقه أبو زرعة، وقال عنه أبو حاتم: شيخ كما في «تهذيب الكمال» ٤: ٩، وقال عنه الدارقطني: لم يسمع من عمر، وإنما أخذ من كتابه، وهو حجة في قبول المكاتب ورواية الإجازة. ينظر: موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني ١: ١٤٤ (٦٢٨). وهذا الأثر أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» ٢: ١١٢ عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن بَجَالَةَ، به، وفي آخره عنده: فَسَكَتَ عُمَرُ.

(٣) في «السنن الكبرى» في الباب نفسه ٧: ٦٩ (١٣٨٠٢).

(٤) أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السبيعي، وصِلَّةُ: هو ابن زُفَرِ الْعَبْسِيِّ.

(٥) في «الحاوي الكبير» ٩: ١٩، ٢٠، وما بين المعقوفين منه.

أحدهما: ليس عليهنَّ عِدَّةٌ؛ لِأَنَّهُنَّ لَمَّا حُرِّمْنَ كَانَ كُلُّ زَمَانٍ عِدَّةً.  
والثاني: يَجِبُ عليهنَّ أَنْ يَعْتَدِدْنَ [تَعْبُدَا] عِدَّةَ الْوَفَاءِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا،  
لِمَا فِي الْعِدَّةِ مِنَ الْإِحْدَادِ وَلُزُومِ الْمَنْزِلِ.

قال: ثُمَّ نَفَقَاتُهُنَّ تَجِبُ بَعْدَ وَفَاتِهِ مِنْ سَهْمِهِ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ مِنَ الْفَيْءِ  
وَالْغَنِيمَةِ لِبَقَاءِ تَحْرِيمِهِنَّ. انتهى. وهذه تُسْتَسْنَى مِنْ عِدَّةِ نَفَقَةِ مُعْتَدَّةِ الْوَفَاءِ،  
فَيُقَالُ: لَا نَفَقَةَ لَهَا إِلَّا فِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الْعِدَّةِ.

وما ذَكَرَهُ مِنَ الْخِلَافِ فِيمَنْ فَارَقَهَا فِي الْحَيَاةِ<sup>(١)</sup>، قَالَ الرَّافِعِيُّ: كَالَّتِي  
وَجَدَ بِكَشْحِهَا<sup>(٢)</sup> بَيَاضًا وَرَدَّهَا وَكَالْمُسْتَعِيدَةِ<sup>(٣)</sup>. وَخَبَرُ الْمُسْتَعِيدَةِ قَدْ قَدَّمَاهُ  
مِنْ طَرِيقِ أَبِي أُسَيْدٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ.

(١) وَتَمَّامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ١١: «وَفِيمَنْ فَارَقَهَا فِي الْحَيَاةِ أَوْجُهُ». قَالَ ابْنُ  
أَبِي هُرَيْرَةَ: يَحْرُمُ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾  
[الْأَحْزَابُ: ٦]. وَالثَّانِي: يَحِلُّ، وَالثَّلَاثُ: يَحْرُمُ الدُّخُولُ بِهَا فَقَطْ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ:  
هُوَ الصَّحِيحُ.

وقوله: «وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» يَعْنِي: مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي  
كِتَابِهِ «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» ١: ١٦٧ جَمَعَ الْبَيْهَقِيُّ، قَالَ: «وَكَانَ مِمَّا خَصَّ اللَّهُ بِهِ نَبِيَّهِ ﷺ قَوْلُهُ:  
﴿الَّذِينَ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٦]، وَقَالَ: ﴿وَمَا كَانَتْ  
لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٥٣]،  
فَحَرَّمَ نِكَاحَ نِسَائِهِ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى الْعَالَمِينَ، وَلَيْسَ هَكَذَا نِسَاءُ أَحَدٍ غَيْرِهِ».

(٢) وَالْكَشْحُ: الْخَضَرُ.

(٣) «فَتْحُ الْعَزِيزِ» لِلرَّافِعِيِّ ٧: ٤٥٦.

وأما التي رأى بكشجها البياض، فقد أخرج حديثها الحاكم في «المستدرک»<sup>(١)</sup> من حديث كعب بن عُجرة، وفيه: أنها من بني غفار. وفي إسناده جميل بن زيد وهو ضعيف، وقال الحاكم: اسمها أسماء بنت النعمان.

وقال البيهقي<sup>(٢)</sup>: قال الزهري: [في] تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بني عمرو بن كلاب، إخوة أبي بكر بن كلاب، رَهْطُ زُفَر بن الحارث، فرأى بها بياضاً فطلّقها ولم يدخل بها، وقال البيهقي أيضاً<sup>(٣)</sup>: أنه تزوج العالية بنت ظبيان بن عمرو، من بني أبي بكر ابن كلاب ولم يدخل بها فطلّقها. وفي رواية يعقوب - يعني ابن سفيان -: فدخل بها فطلّقها. والخلاف حكاه الشيخ أبو حامد والماوردي، واحتج الشيخ أبو حامد لعدم الحلّ بالآية، وأن المعنى: أن العادة جرت أن الرجل إذا تزوج امرأة كان لها زوج قبله أن الثاني يُغض الأول، فلم يجز أن يتزوج هنّ لثلاً يُغضه الثاني فيكفر بغض النبي ﷺ، فلم يجز لثلاً يكون ذلك سبب كفره.

واحتج للحلّ بآية التخيير، قال: وموضع الدلالة: أن من كانت منهنّ تختار زينة الدنيا تختار فراقه لتحصل لها زينة الحياة الدنيا، وزينة الحياة الدنيا للمرأة زوجها، ولأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما لم يكونا يُنفقان على من

(١) ٤: ٣٤.

(٢) في «السنن الكبرى» في (باب تسمية أزواج النبي ﷺ وبناته وتزويجه بَنَاتِه) ٧: ٧٠.

(٣) (١٣٨٠٦)، وما بين المعقوفين منه.

(٣) في «السنن الكبرى» في الباب نفسه، ٧: ٧٠ (١٣٨٠٥).

كَانَتْ فَارَقَتْهُ قَبْلَ وَفَاتِهِ، وَلَوْ كُنَّ لَا يَحْلِلْنَ لِأَحَدٍ لَاسْتَحَقَّقْنَ<sup>(١)</sup> الْإِنْفَاقَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُنَّ يَحْلِلْنَ لغيره.

وصَحَّحَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ كَمَا ذَكَرَ الْوَجْهَ الْمَفْصَّلَ بَيْنَ الْمَدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِهَا، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ مَا رُوِيَ أَنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ الْكِنْدِيُّ تَزَوَّجَ بِالْكَلْبِيَّةِ الَّتِي فَارَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَهَمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِرَجْمِهِ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا، فَتَرَكَهُ، فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: تَرَكَهُ؛ يَعْنِي: تَرَكَ رَجْمَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تَرَكَهُ؛ يَعْنِي: تَرَكَهَا تَحْتَهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى هَذَا، وَكَانَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا، عَلِمَ أَنَّ الدُّخُولَ بِهَا هُوَ الْمَانِعُ مِنْ تَزْوِيجِهَا إِجْمَاعاً، وَعُلِمَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا لَا يَسْتَحِقُّ الرَّجْمَ لِتَجْوِيزِهِمْ ذَلِكَ لَهُ، وَلَا نَأْتِي إِنَّمَا مَنَعْنَا مَنْ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ حَدَرًا عَنْ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي يُبْغِضُ الْأَوَّلَ، وَهَذَا إِنَّمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ قَدْ دَخَلَ بِهَا. انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ<sup>(٢)</sup>.

وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ قِصَّةِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ ذَكَرَهُ أَيْضاً الْمَاوَرِدِيُّ<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ

(١) فِي الْأَصْلِ: «لَا يَسْتَحَقَّقْنَ»، وَهُوَ خَطَأٌ، وَصَوَابُهُ مَا أَثْبَتَهُ عَلَى مَقْتَضَى الْمَفْهُومِ مِنَ السِّيَاقِ، وَيَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِلْمَاوَرِدِيِّ ٩: ٢٠، حَيْثُ ذَكَرَ فِيهَا وَجْهَيْنِ، وَسَيَأْتِي الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى ذِكْرِ هُمَا ص ٣١٧.

(٢) وَهَذَا التَّفْصِيلُ الْمَنْقُولُ عَنْ أَبِي حَامِدٍ - وَهُوَ الْإِسْفَرَايْنِيُّ، رَأْسُ طَرِيقَةِ الْعِرَاقَيْنِ - نَقَلَهُ وَبَسَّطَ الْقَوْلَ فِيهِ أَبُو الْحُسَيْنِ يَحْيَى بْنُ أَبِي الْخَيْرِ الْعِمْرَانِيُّ الْيَمَنِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْبَيَانُ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ» ٩: ١٤٧، ١٤٨.

(٣) فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» ٩: ٢٠، ٢١.

يَصِفُهَا بِأَنَّهَا كَلْبِيَّةٌ، وَذَكَرَ الرَّافِعِيُّ فِي «الشرح»<sup>(١)</sup> الْقِصَّةَ الْمَذْكُورَةَ، وَهَذِهِ الْقِصَّةُ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ، وَذَكَرَ ابْنُ الصَّبَّاحِ قِصَّةَ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ<sup>(٢)</sup>: الَّذِي تَزَوَّجَ بِهَا مُهَاجِرُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، فَهَمَّ عَمْرُ بْنُ بَرَجَةَ<sup>(٣)</sup>، فَقِيلَ: إِنَّهُ مَا دَخَلَ بِهَا، يُرِيدُونَ: مُهَاجِرًا. انْتَهَى.

وقوله: «يُرِيدُونَ مُهَاجِرًا» وَهُمْ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ النَّبِيُّ ﷺ. ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قَالَ هَذَا الْقَائِلُ: الدُّخُولُ كَالْمَوْتِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا يُقَرَّرَانِ الْمَهْرَ، قِيلَ: إِنَّهُمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْعِدَّةِ، فَجَازَ اخْتِلَافُهَا.

وَصَحَّحَ الْمَوَارِدِيُّ مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ مِنَ التَّفْصِيلِ<sup>(٤)</sup>، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِأَنَّهُ كَالِإِجْمَاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ، رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ فِي سَنَةِ عَشْرِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، قَتِيلَةَ أُخْتِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَأَوْصَى فِي مَرَضِهِ أَنْ تُخَيَّرَ إِنْ شَاءَتْ، وَأَنْ يُضْرَبَ عَلَيْهَا الْحِجَابُ، وَتَحْرُمَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَيَجْرِي عَلَيْهَا مَا يَجْرِي عَلَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنْ شَاءَتْ

(١) «فتح العزيز» ٧: ٤٥٧.

(٢) يعني: الطبري، وهو العلامة الفقيه طاهر بن عبد الله بن عمر الشافعي، فقيه بغداد، صَفَّ في الخلاف والأصول والجدل كتباً كثيرة، وله «شرح مختصر المزني»، توفي سنة خمسين وأربع مئة، ينظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٦٦٨، و«طبقات الشافعية الكبرى» ٥: ١٢.

(٣) ومثل ذلك نقل العُمراني في «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٩: ١٤٩.

(٤) وجعله وجهاً ثالثاً من التفصيل المذكور، فقال: «والوجه الثالث: وهو الأصح، أنه إن لم يَكُنْ دَخَلَ بَيْنَ لَمْ يَحْرُمْنَ، وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بَيْنَ حَرُمْنَ صَيَانَةَ لُحُلُوهِ الرَّسُولِ ﷺ أَنْ تَبْدُو، فَإِنْ مِنْ عَادَةِ الْمَرَأَةِ أَنْ تَزَوَّجَتْ ثَانِيًا بَعْدَ الْأَوَّلِ أَنْ تَدُمَّ عِنْدَهُ الْأَوَّلُ إِنْ حَمَلَتْهُ، وَتَحْمَدُ عِنْدَهُ الْأَوَّلُ إِنْ ذَمَّتْهُ، وَلَأنَّهُ كَالِإِجْمَاعِ مِنْ جِهَةِ الصَّحَابَةِ». «الحاوي الكبير» ٩: ٢٠.

أَنْ تَنْكِحَ مَنْ شَاءَتْ نَكَحَتْ، فَاخْتَارَتِ النِّكَاحَ فَتَزَوَّجَهَا عِكْرَمَةَ بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ بِحَضَرَمَوْتٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُحَرِّقَ عَلَيْهَا، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هِيَ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، مَا دَخَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا ضَرَبَ عَلَيْهَا حِجَابًا، فَكَفَّ عَنْهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا قَدْ ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى<sup>(١)</sup>، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ.

وَرَوَى أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمَعْرِفَةِ»<sup>(٢)</sup> فِي تَرْجَمَةِ قُتَيْلَةَ مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> عَنِ الشَّعْبِيِّ مَرْسَلًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَتَزَوَّجَهَا عِكْرَمَةَ بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ، إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ نِسَائِهِ، لَمْ يُخَيَّرْهَا النَّبِيُّ ﷺ [وَلَمْ يَحْجُبْهَا]<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ بَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ بِالرَّدَّةِ، وَكَانَتْ قَدْ ارْتَدَّتْ مَعَ قَوْمِهَا ثُمَّ أَسْلَمَتْ<sup>(٥)</sup>، فَسَكَنَ أَبُو بَكْرٍ. وَهَذَا لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ أَيْضًا.

(١) فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ٤: ٣٨.

(٢) «مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ» ٦: ٣٢٤ (٧٤٨٢).

(٣) هُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، وَقَدْ اسْتَدْرَكَهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٥) قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَسْلَمَتْ» لَمْ يَرِدْ فِي الْمَصْدَرِ، وَهَذَا الْأَثَرُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ مَرْسَلِ عَامِرِ بْنِ شَرَاهِيلَ الشَّعْبِيِّ ابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ فِي «تَفْسِيرِهِ» ٢٠: ٣١٦، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ» ٢: ١٢٠ (٢٦٥٤)، وَلَمْ يَقَعْ عِنْدَهُمَا قَوْلُهُ: «ثُمَّ أَسْلَمَتْ»، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ بِإِثْرِهِ: «فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَرَادَ أَنْ يَقْتُلَ عِكْرَمَةَ لِمَا تَزَوَّجَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّاتِي كُنَّ حُرِّمَ عَلَى النَّاسِ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تُزَوِّجُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ﴾ [الْأَحْزَاب: ٥٣]، وَأَنْ عَمَرَ أَخْرَجَهَا مِنْ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرَدَّتْهَا الَّتِي كَانَتْ مِنْهَا؛ إِذْ كَانَ لَا يَصْلُحُ لَهَا مَعَهَا أَنْ تَكُونَ لِلْمُسْلِمِينَ أُمًّا».



وما جَزَمَ به الشيخ أبو حامد من وجوب النفقة على القول بالتحريم  
حكى الماوردي<sup>(١)</sup> فيه خلافاً فقال: فإن قلنا: إنها لا تحرّم لَمْ تَجِبْ نَفَقَتُهَا،  
وإن قلنا: إنها محرّمة، ففي وجوب نفقتها في سَهْمِ رسولِ الله ﷺ من الخمسِ  
وجهان:

أحدهما: تجبُّ كما تجبُّ نفقات مَنْ ماتَ عَنْهُنَّ بِتَحْرِيمِهِنَّ.

والوجه الثاني: لا تجبُّ لأنها لم تجب قَبْلَ الوفاةِ، فأولُّى أن لا تجب  
بعدها، ولأنَّها مَبْتُوتَةٌ العِصْمَةِ بالطلاق.

وما ذَكَرَاهُ من الوجهَيْنِ في الأَمَةِ التي وَطَّئَهَا ومَاتَ عَنْهَا أو بَاعَهَا<sup>(٢)</sup>، لم  
يَنْسِبُهَا الرافعي<sup>(٣)</sup>، وهي طريقةٌ ضعيفةٌ، والذي قاله الماوردي في ذلك القطعُ  
بِمَنْ مَاتَ عَنْهَا بِالتَّحْرِيمِ، وَأَمَّا مَنْ بَاعَهَا فهو محلُّ الخلاف.

قال الماوردي<sup>(٤)</sup>: فَصْل: فَأَمَّا مَنْ وَطَّئَهَا مِنْ إِمَائِهِ، فَإِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً عَلَى  
مُلْكِهِ إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ، مِثْلَ مَارِيَةَ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَرَّمَ نِكَاحَهَا عَلَى  
الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ لَمْ تَصِرْ كَالزَّوْجَاتِ أُمَّاً لِلْمُؤْمِنِينَ لِنَقْصِهَا بِالرُّقِّ، وَإِنْ كَانَ

(١) «الحاوي الكبير» ٩: ٢١١.

(٢) وتام الكلام في هذا في «الروضة» ٧: ١١: «فإن حرّمنا، ففي أمة يُنْفَرُهَا بالموت أو غيره  
بعد وطئها وجهان. ولو فرض أن بعض المخبرات اختارت الفراق، ففي حلّها لغيره  
طريقان. قال العراقيون: فيها الأوجه، وقطع أبو يعقوب الأيوبي<sup>(١)</sup> وآخرون بالحل؛  
لتحصّل فائدة التخيير، وهو التمكن من زينة الدنيا، وهذا اختيار الإمام والغزالي».

(٣) «فتح العزيز» ٧: ٤٥٧.

(٤) «الحاوي الكبير» ٩: ٢١١.

قد باعها وملكها مُشترَيها، ففي تحريمها عليه وعلى جميع المسلمين وجهان كالمطلقة. انتهى، وهذه الطريقة هي الصواب، وتكون هذه داخلة في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، فحرم نكاح هذه بعد وفاة رسول الله ﷺ، ويكون قوله: ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعُمُومِ، وَذَكَرُ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعُمُومِ لَا يُخَصَّصُ، واقتضى كلام الشيخ أبي حامد: أَنَّ الْمَخِيرَاتِ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ عَلَى الْحِلِّ؛ لِأَنَّهُ احْتَجَّ بِذَلِكَ لِحِلِّ الْمَفَارَقَةِ.

وفي «شرح الرافعي» بعد ذكر الأوجه السابقة: وهذه الأوجه في غير المخيرات، فأما المخيرات لو قُدِّرَ اخْتِيَارُ بَعْضِهِنَّ زِينَةَ الدُّنْيَا فَفَارَقَهَا، فَهَلْ نَحِلُّ لِلْأَزْوَاجِ؟ طَرَدَ أَصْحَابُنَا الْعِرَاقِيُّونَ فِيهَا الْأَوْجَةَ الثَّلَاثَةَ، وَقَالَ أَبُو يَعْقُوبَ الْأَيْبُورْدِيُّ<sup>(١)</sup> وَآخَرُونَ بِالْحِلِّ لَا مَحَالَةَ، وَإِلَّا لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ غَرَضِهَا فِي زِينَةِ الدُّنْيَا، وَلَمَّا كَانَ لِلتَّخْيِيرِ مَعْنَى، وَبِهَذَا أَخَذَ الْإِمَامُ<sup>(٢)</sup> وَصَاحِبُ الْكِتَابِ<sup>(٣)</sup>. انتهى.

(١) يوسف بن محمد، أبو يعقوب الأيبُوردي، أحد الأئمة، من أقران القفال، ومن مشايخ الشيخ أبي محمد الجويني، ومن صدور أهل خراسان علماً وتوقداً وذكاء. له كتاب «المسائل» في الفقه، تفزع إليه الفقهاء، وتتنافس فيه العلماء. كذا ترجم له السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» ٥: ٣٦٣، وأضاف: «وأحسبه توفي في حدود الأربع مئة إن لم يكن بعدها، قبلها بقليل». نُسِبَ إِلَى أَيْبُورْدٍ: بفتح أوله وكسر ثانيه وباء ساكنة وفتح الواو وسكون الراء ودال مهملة: مدينة بخراسان، ويقال لها أباورد. ينظر: «الأنساب» للسمعاني ١: ١٠٧ و ٢: ٢٦٨، و«معجم البلدان» للحموي ١: ٨٦.

(٢) يعني: الجويني، إمام الحرمين.

(٣) أي: الإمام الغزالي في «الوسيط»، فقال بعد أن ذكر الأوجه الثلاثة: «ولا شك في أن»

وَمِمَّنْ قَطَعَ بِالْحِلِّ الْقَاضِي حُسَيْنٌ، وَقَالَ: لَا خِلَافَ فِيهِ، لَكِنْ هَذَا فَرَضٌ لِمَا لَمْ يَقَعْ، فَقَدْ صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ جَمِيعَ أَزْوَاجِهِ فَعَلْنَ كَمَا فَعَلْتُ مِنْ اخْتِيَارِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالذَّارِ الْآخِرَةِ.

### [المسألة الثانية: أَنَّ أَزْوَاجَهُ ﷺ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ،

سِوَاءَ مَنْ مَاتَتْ تَحْتَهُ ﷺ، وَمَنْ مَاتَ عَنْهَا وَهِيَ تَحْتَهُ:]

وَأَمَّا كَوْنُ أَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ فَهَذَا بِنَصِّ الْقُرْآنِ<sup>(١)</sup>، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، وَمَا جَزَمَ بِهِ مِنْ تَحْرِيمِ النَّظَرِ؛ يَعْنِي: عَلَى غَيْرِ مُحَارَمَةٍ هُوَ الصَّوَابُ، وَفِي «الْجَوَاهِر» لِلْقَمُوتِيِّ: وَفِي جَوَازِ النَّظَرِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَشْهَرُهُمَا الْمَنْعُ، وَهَذَا الْخِلَافُ ذَكَرَهُ الْمَاوَرْدِيُّ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ: فِي تَحْرِيمِ النَّظَرِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِنَّ لِتَحْرِيمِهِنَّ كَأَلْأُمَّهَاتِ نَسَباً وَرِضَاعاً، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِنَّ حِفْظاً لِحُرْمَةِ رَسُولِهِ فِيهِنَّ، وَقَدْ كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِذَا أَرَادَتْ دُخُولَ رَجُلٍ عَلَيْهَا أَمَرَتْ أَسْمَاءَ أَنْ تُرْضِعَهُ حَتَّى

= الْمَخْيِرَاتِ لَوْ اخْتَارَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ الْفِرَاقَ لَحَلَّ لَهَا النِّكَاحُ؛ إِذْ بِذَلِكَ يَتِمُّ التَّمَكُّنُ مِنْ زِينَةِ الدُّنْيَا، يَنْظُرُ: «الْوَسِيطُ فِي الْمَذْهَبِ» لَهُ ٥ : ٢١. وَيَنْظُرُ مَا نَقَلَهُ عَنِ الرَّافِعِيِّ: «فَتَحَ الْعَزِيزُ» ٧ : ٤٥٧.

(١) وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا كَمَا فِي «الرُّوضَةِ» ٧ : ١١: «وَمِنْهُ: أَنَّ أَزْوَاجَهُ أُمَّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ، سِوَاءَ مَنْ مَاتَتْ تَحْتَهُ ﷺ، وَمَنْ مَاتَ عَنْهَا وَهِيَ تَحْتَهُ، وَذَلِكَ فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِهِنَّ وَوُجُوبِ احْتِرَامِهِنَّ وَطَاعَتِهِنَّ، لَا فِي النَّظَرِ وَالْحُلُوةِ».

(٢) «الْحَاوِي الْكَبِيرُ» ٩ : ١٩.

يَصِيرَ ابْنُ أُخْتِهَا، فَيَصِيرَ مُحَرَّمًا عَلَيْهَا<sup>(١)</sup>. انتهى. وهذا الوجه باطل مخالف للقرآن ولصريح الحديث.

أما القرآن فَلِقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ولو كَانَ النَّظَرُ جَائِزًا لَبَطَلَتْ فَائِدَةُ الْحِجَابِ، وأحاديث الحِجَابِ شَهِيرَةٌ، ومنها ما صَحَّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَدْخُلُ عَلَيْنَا الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، فَلَوْ أُمِرْتُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحِجَابِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ.

رواه البخاري<sup>(٢)</sup> عن مُسَدَّدٍ، عن يَحْيَى، عن مُجِيدٍ، عن أَنَسٍ، وهذا مختصرٌ مما طَوَّلَهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ<sup>(٣)</sup> حيث قَالَ: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِرِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، من طريق مُسَدَّدٍ، عن يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عن مُجِيدٍ، عن أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: وَافَقْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ، أَوْ وَافَقَنِي رَبِّي فِي ثَلَاثٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ اتَّخَذْتَ مِنْ مَقَامٍ<sup>(٤)</sup> إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى؟ وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، فَلَوْ أُمِرْتُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحِجَابِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ

(١) كذا فِي الْأَصْلِ، وَوَقَعَ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «الْحَاوِي الْكَبِيرِ»: «مَحَرَّمًا لَهَا» وَكَلَا اللَّفْظَيْنِ يَصْلُحُ فِي هَذَا السِّيَاقِ.

(٢) فِي (بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ...﴾ [الْآيَةُ] [الْأَحْزَابِ: ٥٣] بِرَقْم (٤٧٩٠). وَمُسَدَّدٌ: هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ، وَيَحْيَى: هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَمُجِيدٌ: هُوَ ابْنُ أَبِي حَمِيدٍ الطَّوِيلِ.

(٣) بِرَقْم (٤٤٨٣).

(٤) فِي «الصَّحِيحِ» بِلَفْظٍ: «لَوْ اتَّخَذْتَ مِنْ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ» دُونَ الْحَرْفِ «مِنْ» إِلَّا أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ كَمَا فِي «عَمَدَةِ الْقَارِي» ٤: ١٤٥، وَ«إِرْشَادِ السَّارِي» ٧: ١٣، ١٤، ٣٠٠.

آيَةَ الْحِجَابِ، قَالَ: وَبَلَغَنِي مُعَاتِبَةُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضَ نِسَائِهِ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِنَّ فَقُلْتُ: إِنْ انْتَهَيْتُنَّ أَوْ لَيْدَلْنَ اللَّهُ رَسُولَهُ خَيْرًا مِنْكُنَّ، حَتَّى أَتِيَتْ إِحْدَى نِسَائِهِ، فَقَالَتْ: يَا عُمَرُ، أَمَا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا يَعِظُ<sup>(١)</sup> نِسَاءَهُ حَتَّى تَعْظُهُنَّ أَنْتَ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾ الْآيَةُ [التحریم: ٥].

ووقع في «الأطراف»<sup>(٢)</sup> للمِزِّي إهمال هذا الموضع، فقال: رواه في «التفسير» عن مسدد، عن يحيى، عن حميد بقصة الحجاب فقط. وهذا في سورة الأحزاب، أما في سورة البقرة، ففيها ما ذكرناه.

وعن أنس رضي الله عنه: أنا أعلم الناس بهذه الآية، آية الحجاب: لَمَّا أَهْدَيْتَ زَيْنَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ مَعَهُ فِي الْبَيْتِ، صَنَعَ طَعَامًا وَدَعَا الْقَوْمَ، فَقَعَدُوا يَتَحَدَّثُونَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ ثُمَّ يَرْجِعُ وَهُمْ قُعُودٌ يَتَحَدَّثُونَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، فَضْرِبَ الْحِجَابُ، وَقَامَ الْقَوْمُ.

رواه البخاري<sup>(٣)</sup> عن سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن

(١) في الأصل: «تعظن» بالنون في آخره، ولم تقع عند أي من رواة «الصحيح» كما في اليونانية وشروحه.

(٢) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» ٨: ١٢ (١٠٤٠٩). والأمر عنده كما ذكر المصنف رحمه الله، ولم أر من نبه على ذلك من شراح «الصحيح».

(٣) في (باب) ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ الْآيَةُ [الأحزاب: ٥٣] برقم (٤٧٩٢).

أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس. وأخرجه مسلم<sup>(١)</sup> من وجه آخر من طريق عمرو الناقد قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثنا أبي، عن صالح، قال ابن شهاب: إن أنس بن مالك قال: أنا أعلم الناس بالحجاب، لقد كان أبي بن كعب يسألني عنه، قال أنس: أصبح عروساً بزَيْنَب بنت جحش، قال: وكان تزوجها بالمدينة، فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار، فجلس رسول الله ﷺ، وجلس معه رجالٌ بعدما قام القوم، حتى قام رسول الله ﷺ فمشى ومشيت معه حتى بلغ باب حُجرة عائشة، ثم ظن أنهم قد خرجوا، فرجع فرجعت معه، فإذا هم جلوسٌ مكائهم، فرجع فرجعت الثانية، حتى بلغ حُجرة عائشة، فرجع فرجعت فإذا هم قد قاموا، فضرب بيني وبينه بالسُّر، وأنزل الله آية الحجاب.

وأخرج البخاريُّ هذا الوجه في الأُطعمة<sup>(٢)</sup> عن عبد الله<sup>(٣)</sup> بن محمد - هو الجُعفي - عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، به.

وقد صحَّ عن عائشة رضي الله عنها أنَّ عبد الله بن زُمعة وسعد بن أبي وقاص اختصما إلى النبي ﷺ في ابن أمة زُمعة فقال سعد: يا رسول الله، أوصاني أخي إذا قدمت أن أنظر ابن أمة زُمعة فأقبضه، فإنه ابني، وقال ابن زُمعة: أخي وابن أمة أبي، وُلد على فراش أبي، فرأى النبي ﷺ شَبهاً بيئاً

(١) في (باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس) برقم (١٤٢٨) (٩٣).

(٢) في (باب قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ [الأحزاب: ٥٣]) برقم (٥٤٦٦).

(٣) في الأصل: «عبيد الله» بالتصغير، وهو خطأ.

بُعْتَبَةٌ<sup>(١)</sup>، فقال: «هو لك يا عبدُ بنَ زَمْعَةَ، الولدُ للفراش، واحتجبي منه يا سَوْدَةُ» رواه البخاري في أبواب الخصومات<sup>(٢)</sup> عن عبدِ الله بنِ محمد، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عن الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ عن عائشة.

وأخرجهُ مسلم<sup>(٣)</sup> أيضاً من طريق سعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبَةَ وعمرُو الناقد، قالوا: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، وأحاله على حديثِ اللَّيْثِ عن ابنِ شهاب، عن عُرْوَةَ، عن عائشة أنَّها قالت: اختَصَمَ سعدُ بنُ أبي وقاصٍ وعبدُ بنُ زَمْعَةَ في غلام، فقال سعدُ: هذا يا رسولَ الله ابنُ أخي عَتَبَةَ بنِ أبي وقاصٍ، عهدَ إليَّ أنه ابنُ، انظرَ إلى شَبَهِه، وقالَ عبدُ بنُ زَمْعَةَ: هذا أخي يا رسولَ الله، وُلِدَ علي فراشِ أبي من وَلِيدَتِهِ، فنظرَ رسولُ الله ﷺ إلى شَبَهِه فرأى شَبَهَا يَبِينُا بُعْتَبَةَ، فقال: «هو لك يا عبدُ بنَ زَمْعَةَ، الولدُ للفراش، وللعاهرِ الحَجَرُ، واحتجبي منه يا سَوْدَةُ بنتَ زَمْعَةَ»، قال: فلم تَرَهُ سَوْدَةُ قَطُّ. انتهى.

قال مسلمٌ: غَيْرَ أَنَّ [مَعْمَرًا، و] ابنَ عُيَيْنَةَ في حَدِيثِهِمَا<sup>(٤)</sup>: «الولدُ للفراش»، ولم يذكُرا: «للعاهرِ الحَجَرُ». انتهى. فحينئذٍ قد أمرَ رسولُ الله ﷺ سَوْدَةَ بالاحتِجابِ مِمَّنْ حَكَمَ بأنه أخوها في الظاهرِ احتِياطاً لِمَا عَظَّمَهُ الله

(١) في الأصل: «شَبَهَا بعينه» وهو خطأ، وما أثبتهُ هو لفظ «الصحيح».

(٢) في (باب دعوى الوصي للميت) برقم (٢٤٢١).

(٣) في (باب الولد للفراش، وتوقِّي الشبهات) برقم (١٤٥٧)، وحديث الليث عن ابن

شهاب برقم (١٤٥٧) (٣٦).

(٤) في الأصل: «غير أن ابن عُيَيْنَةَ في حديثه»، دون ذكر معمر، وبلفظ: «حديثه» و«يذكر»

بالإفراد، وما أثبتهُ هو لفظ «الصحيح».

تعالى من الحرمة، فكيف يصح أن يجيء وجهه بجواز النظر للأجانب، وقصة منع عائشة أفلح أبا أبي القعيس من الدخول عليها بعد الحجاب ثابت في «الصحيحين»<sup>(١)</sup> وأن النبي ﷺ قال لها: «إِنَّهُ عَمَّكَ فَلْيَلْجِ عَلَيْكَ»، الحديث.

وأما ما ذُكر عن عائشة رضي الله عنها من جواز رضاع الكبير، فهو رأي لها، وقد صحَّ أن سائر أزواج رسول الله ﷺ أُبَيِّنَ أن يُدْخَلَ عليهنَّ بهذه الرضاعة، وقالوا: إنَّ ذلك إنما كان رخصةً لسالم مولى أبي حذيفة، روى مسلم في «الصحيح»<sup>(٢)</sup> عن زينب بنت أم سلمة عن أمها أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها كانت تقول: أبى سائر أزواج النبي ﷺ أن يُدْخَلَ<sup>(٣)</sup> عليهنَّ أحداً بتلك الرضاعة، وقُلْنَ لعائشة: والله ما نرى هذا إلا رخصةً أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصةً، فما هو بداخل علينا أحدٌ بهذه الرضاعة، ولا رأيئنا. فالصوابُ إبطالُ هذا الوجه.

وما ذكرناه من أنه لا يقال: «بناتهنَّ أخوات المؤمنين... إلى آخره»<sup>(٤)</sup>،

(١) البخاري في (باب ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع) برقم (٥٢٣٩)، ومسلم في (باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل) برقم (١٤٤٥) من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) في (باب رضاعة الكبير) برقم (١٤٥٤) (٣١).

(٣) في الأصل: «يدخل»، وهذا اللفظ وقع عند النسائي (٣٣٢٤)، وما أثبتته هو لفظ مسلم.

(٤) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ١١: «ولا يقال: بناتهنَّ أخوات المؤمنين، ولا أبائهنَّ وأمهاتهنَّ أجدادٌ وجداتُ المؤمنين، ولا إخوتهنَّ وأخواتهنَّ أخوال المؤمنين وخالاتهم».



نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي «الْمَخْتَصَرِ»<sup>(١)</sup>: وَخَصَّهُ بِأَنْ جَعَلَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِهِمْ، قَالَ: وَأُمَّهَاتُهُمْ فِي مَعْنَى دُونَ مَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ نِكَاحُهُنَّ بِحَالٍ، وَلَمْ تَحْرُمْ بَنَاتُ<sup>(٢)</sup> لَوْ كُنَّ هُنَّ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ زَوَّجَ بَنَاتِهِ وَهُنَّ أَخَوَاتُ الْمُؤْمِنِينَ. انتهى.

وقال البيهقي<sup>(٣)</sup>: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تَزَوَّجَتْ - يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَمْعَةَ - وَأَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ تَزَوَّجَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، وَإِنَّ طَلْحَةَ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ الْأُخْرَى، وَهُمَا أُخْتَا أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ تَزَوَّجَ بِنْتَ جَحْشٍ - وَهِيَ أُخْتُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ زَيْنَبَ - يَعْنِي ابْنَةَ جَحْشٍ أُمَّ حَبِيبَةَ. وَذَلِكَ يَبِينُ فِي الْأَحَادِيثِ.

وَفِي كُلِّ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ صِرْنَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَمْ تَصِرْ بَنَاتُهُنَّ أَخَوَاتِهِمْ، وَلَا أَخَوَاتُهُنَّ خَالَاتِهِمْ. وَهَذَا اللَّفْظُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ هُوَ نَحْوُ لَفْظِ الشَّافِعِيِّ فِي «الْأُمِّ»<sup>(٤)</sup>، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ مِثْلُ مَا وَصَفْتُ مِنْ اتِّسَاعِ لِسَانِ الْعَرَبِ - فَقَوْلُهُ: أُمَّهَاتُهُمْ - يَعْنِي فِي مَعْنَى دُونَ مَعْنَى - وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُمْ نِكَاحُهُنَّ [بِحَالٍ]، لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ

(١) «مختصر المزني» ٥: ٢٦٣.

(٢) في الأصل: «ولا تحرم بناتهن»، والمثبت من «مختصر المزني» وهو الصواب على مقتضى السياق.

(٣) في «السنن الكبرى» ٧: ٧٣.

(٤) ٥: ١٥١.

نِكَاحُ بَنَاتٍ لَوْ كُنَّ لَهْنًا كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ [نِكَاحُ] بَنَاتِ أُمَّهَاتِهِم اللَّاتِي وَلَدَتْهُنَّ وَأَرْضَعْنَهُنَّ. قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ؟ فَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ ابْنَتَهُ فَاطِمَةَ وَهُوَ أَبُو<sup>(١)</sup> الْمُؤْمِنِينَ وَهِيَ بِنْتُ خَدِيجَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، زَوَّجَهَا عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَزَوَّجَ رُقَيْيَةَ وَأُمُّ كُلثُومِ عَثْمَانَ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ، وَأَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تَزَوَّجَتْ، وَأَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ تَزَوَّجَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّ طَلْحَةَ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ الْأُخْرَى وَهُمَا أُخْتَا أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ [بْنُ عَوْفٍ] تَزَوَّجَ ابْنَةَ جَحْشٍ أُخْتِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ زَيْنَبَ، لَا يَرِثُهُنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَلَا يَرِثْنَهُمْ كَمَا يَرِثُونَ أُمَّهَاتِهِمْ وَيَرِثْنَهُمْ، وَيُشَبِّهَنَّ أَنْ يَكُنَّ أُمَّهَاتٍ لِعِظَمِ الْحَقِّ عَلَيْهِمْ، مَعَ تَحْرِيمِ نِكَاحِهِنَّ. انْتَهَى نَصُّهُ. وَهَذِهِ الْبَنَاتُ الَّتِي تَزَوَّجَ بِهَا طَلْحَةُ لَمْ يُسَمَّهَا الْبِيهَقِيُّ وَهِيَ أُمُّ كُلثُومِ الَّتِي مِنْ بَنَاتِ خَارِجَةٍ.

قال ابنُ سعدٍ في «الطبقات»<sup>(٢)</sup>: فِي أَوْلَادِ طَلْحَةَ: وَزَكْرِيَا وَيُوسُفُ وَعَائِشَةُ وَأُمُّهُنَّ أُمُّ كُلثُومِ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأيضاً طَلْحَةُ تَزَوَّجَ حَمْنَةَ بِنْتَ جَحْشٍ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطبقات»<sup>(٣)</sup>: كَانَ لِطَلْحَةَ مِنَ الْوَلَدِ مُحَمَّدٌ هُوَ السَّجَّادُ، وَبِهِ كَانَ يُكْنَى قَبْلَ يَوْمِ الْجَمَلِ مَعَ أَبِيهِ<sup>(٤)</sup>، وَعِمْرَانُ ابْنُ طَلْحَةَ، وَأُمُّهُمَا حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ. انْتَهَى.

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَب»، وَمَا أُثْبِتَهُ عَلَى الصَّوَابِ مِنَ «الْأُمِّ»، وَمَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَاتِ مِنْهُ.

(٢) «الطبقات الكبرى» ٣: ٢١٤.

(٣) ٣: ٢١٤.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «مَعَ ابْنِهِ»، وَهُوَ خَطَأٌ، وَمَا أُثْبِتَهُ عَلَى الصَّوَابِ مِنَ «الطبقات الكبرى».

وما ذكرناه عن أبي الفرج الزَّاز<sup>(١)</sup>، هو في تعليقه<sup>(٢)</sup>، فإنه قال: وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، قال الشافعي: ﴿أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [يعني] في معنى دون معنى<sup>(٣)</sup>.

أمَّا المعنى الذي ثَبَّتَ فيه أُمُومَتُهُنَّ فهو تَحْرِيمُ نِكَاحِهِنَّ عَلَى التَّأْيِيدِ، وأمَّا المعنى الذي لَمْ تَثْبُتْ أُمُومَتُهُنَّ فيه شيان:

أحدهما: المَحْرَمِيَّةُ<sup>(٤)</sup> حتَّى لَمْ يَجْزُ لِأَحَادِ الْمُسْلِمِينَ الْخُلُوءُ بِهِنَّ وَلَا الدَّخُولُ عَلَيْهِنَّ بِغَيْرِ حِجَابٍ؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

والثاني: أنه لَمْ يُحَرِّمْ بَنَاتِهِنَّ عَلَى أَحَادِ الْمُسْلِمِينَ؛ بدليل أن عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه كَانَ قد نَكَحَ فَاطِمَةَ رضي الله عنها، وأنَّ عِشَانَ بنَ عَفَّانٍ رضي الله عنه قد تزَوَّجَ بِنْتَيْنِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ولكن هل يُطْلَقُ أَصْلُ الْأُخُوَّةِ عَلَى أَوْلَادِهِنَّ؟ فعلى وجهين:

(١) في الأصل: «الزار» بالراء في آخره، وهو خطأ، وما أثبتهُ هو الصواب، وقد سلفت ترجمته ص ٩٥، ٩٦، والتعليق على تكرار وقوع الخطأ في اسمه في كثير من المصادر.

(٢) وتام الكلام في هذا كما في «الرَّوْضَةُ» ٧: ١١: «وحكى أبو الفرج الزَّازُ وجهًا: أَنَّهُ يُطْلَقُ اسْمُ الْأُخُوَّةِ عَلَى بَنَاتِهِنَّ، واسمُ الْخُلُوءِ عَلَى إِخْوَتِهِنَّ وَأَخَوَاتِهِنَّ؛ لِثُبُوتِ حُرْمَةِ الْأُمُومَةِ لَهُنَّ، وهذا ظاهرٌ لفظٍ (المختصر)».

(٣) «الأم» ٥: ١٥١، و«مختصر المُرَوِّيِّ» ٥: ٢٦٣.

(٤) المَحْرَمِيَّةُ: نسبةٌ إِلَى المَحْرَمِ، والياءُ لِلنسبةِ، والمراد كونُ الرَّجُلِ مَحْرَمًا لِلْمَرْأَةِ، فيجوز لها السَّفَرُ معه، كولدها من النَّسَبِ أو من الرِّضَاعِ. «معجم لغة الفقهاء» ص ٤١١.

أحدهما: أنه يُطَلَّقُ لَأَنَّ زَوْجَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا كَانَتْ أُمًّا لَنَا، فَبَنَاتُهَا يَكُنَّ أَخَوَاتٍ لَنَا، فَإِنَّ بِنْتَ الْأُمِّ تَكُونُ أَخْتًا.

والثاني: أنه لا يُطَلَّقُ؛ لَأَنَّ فِي حَقِّ الْأُمِّ لَمْ يَخْلُ اسْمُ الْأُمُومِيَّةِ عَنْ فَائِدَتِهَا، وَهُوَ التَّحْرِيمُ عَلَى التَّائِيدِ، أَمَّا فِي حَقِّ بَنَاتِهَا فَلَيْسَ مِنْ أَحْكَامِ الْأَخَوَةِ، فَلَا مَعْنَى لِإِثْبَاتِ الْإِسْمِ خَالِيًا عَنْ فَائِدَةٍ، وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ، وَالْحَلْلُ فِيهَا نَقْلُ الْمُزْنِيِّ: «قَدْ زَوَّجَ بَنَاتِهِ وَهُنَّ أَخَوَاتُ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(١)</sup>، مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ لَا إِلَى الشَّافِعِيِّ، بَلْ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ: «قَدْ زَوَّجَ بَنَاتِهِ وَلَسْنَ بِأَخَوَاتٍ»<sup>(٢)</sup>، فَإِنَّا لَا نَظُنُّ بِأَنَّهُ جَعَلَ إِثْبَاتَ الْأَخَوَةِ عَلَةً لِإِبَاحَةِ النِّكَاحِ، وَكَذَلِكَ الْوَجْهَانِ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الْخَوُولَةِ عَلَى إِخْوَةِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى أَخَوَاتِهِنَّ، فَعَلَى قِيَاسِ اسْمِ الْأَخَوَةِ فِي حَقِّ أَوْلَادِهِنَّ. انْتَهَى<sup>(٣)</sup>.

وما ذَكَرَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُزْنِيِّ فِي الْحَلْلِ عَنْ لَفْظِ الشَّافِعِيِّ مُتَعَقِّبٌ، فَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَقُلْ: «وَلَسْنَ بِأَخَوَاتٍ»، قَدْ رَأَيْتُ لَفْظَ الشَّافِعِيِّ الَّذِي تَقَدَّمَ، وَفِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ زَوَّجَ ابْنَتَهُ فَاطِمَةَ وَهُوَ أَبُو<sup>(٤)</sup> الْمُؤْمِنِينَ.

(١) «مختصر المزني» ٨: ٢٦٣، وفيه عنده كما في بقيّة المصادر الناقلة عنه «أخوات المؤمنين» بدل «أخوات المسلمين».

(٢) سيأتي تعقّب المصنّف على هذا النقل عن الشافعيّ رحمه الله فورَ انتهائه من نقل كلام أبي الفرج الرّاز رحمه الله.

(٣) هذا آخر ما نقله المصنّف من تعلية أبي الفرج الرّاز رحمه الله تعالى.

(٤) في الأصل: «وهو أب»، وما أثبتّه على الصواب من «الأم» ٥: ١٥١.

فلم يُقَلِّ الشَّافِعِيُّ رضيَ الله عنه: «وَلَسَنَ أَخَوَاتٍ هُنَّ»، إِلَّا أَنَّ قُوَّةَ كَلَامِهِ تُعْطِي ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

وما ذَكَرَاهُ من أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي ذَكَرَهُ السَّرْحِيُّ<sup>(٢)</sup> هو ظَاهِرٌ لَفْظِ «المختصر» متعقَّبٌ، فقد عرفت أَنَّ السَّرْحِيَّ وَهَمَ الْمُزْنِيَّ في ذلك، فَلَمْ يَصِحَّ الاحتِجَاجُ له، وأيضاً فَإِنَّ الْمُزْنِيَّ إِنَّمَا ذَكَرَ ذلك في أولادِ النَّبِيِّ ﷺ، فلا يلزمُ طَرْدُ مثله في أولادِ زوجاتِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) هذا أحدُ الأوجه التي قيلت فيها وقع عند المزي في «مختصره» ٨: ٣٦٣ من قوله: «لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد زَوَّجَ بناته وَهُنَّ أخواتُ المؤمنين»، وقد تعقَّبَ في قوله: «وَهُنَّ أخواتُ المؤمنين» من قِيلَ البعض، وعلى هذا جاء قول الماوردي في «الحاوي الكبير» ٩: ٢١ في جملة الأقوال التي وردت في هذا النقل، فقال: «إِلَّا أَنَّ الْمُزْنِيَّ نقل عن الشافعي: ما زَوَّجَ بناته وَهُنَّ أخواتُ المؤمنين. فذهب أكثر أصحابنا إلى أنه غَلَطَ منه في النقل، وأنَّ الشافعيَّ قال في أحكام القرآن من «الأمِّ»: قد زَوَّجَ بناته وَهُنَّ غيرُ أخواتِ المؤمنين؛ فغَلَطَ في النقل، وذهب بعض أصحابنا إلى صحَّةِ نَقْلِ الْمُزْنِيَّ، وأنه على معنى النَّفْيِ والتَّقْرِيرِ، ويكون تقديره: أترى زَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ بناته وَهُنَّ أخواتُ المؤمنين؟». ونحو ذلك ذكر أبو الحسين يحيى العُمَرَانِيُّ في «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٩: ١٤٧، والسَّطَر الأخير في الكلام المنقول عن الماوردي في «الحاوي» منه: للاضطراب والخلل الموجود في «الحاوي». وينظر: «إمتاع الأسماع» للمقريزي ١٠: ٢٦٣.

(٢) المقصود بالسَّرْحِيِّ هنا: الإمام عبد الرَّحْمَنِ بن أحمد بن عبد الرَّحْمَنِ بن زاز بن أبي عبد الله السَّرْحِيُّ التَّبْرِيزِيُّ المعروف بأبي الفرج الزَّاز السَّالِفَ ذكره قريباً. وقد سلف أيضاً نقل ما حكياء عنه في «الرَّوْضَةِ» ٧: ١١ قريباً، وفي آخره قولهما: «وهذا ظاهِرٌ لفظ المختصر».

وما قاله في «الرَّوْضَةِ» من زياداته<sup>(١)</sup> عن البَغَوِيِّ هو في «تفسيره»<sup>(٢)</sup> في سورة الأحزاب فقال: واختلفوا في أَتَهَنَّ [هل] كُنَّ أُمَّهَاتِ النِّسَاءِ الْمُؤْمِنَاتِ؟ وقيل: كُنَّ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَمِيعاً، وقيل: كُنَّ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ دُونَ النِّسَاءِ. وروى الشَّعْبِيُّ عن مَسْرُوقٍ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِعَائِشَةَ: يَا أُمُّهُ، فَقَالَتْ: لَسْتُ لَكَ بِأُمٍّ، أَنَا أُمُّ رِجَالِكُمْ. انتهى.

وما ذكره عن عائشة أخرجه البيهقي<sup>(٣)</sup> من طريق أبي عوانة عن فراس، عن عامر، عن مسروق، وعن عائشة أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لَهَا: يَا أُمُّهُ، قَالَتْ: أَنَا أُمُّ رِجَالِكُمْ لَسْتُ بِأُمِّكَ.

وقوله في «الرَّوْضَةِ»<sup>(٤)</sup>: وهذا جَارٍ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا فِي الْأَصُولِ: أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَدْخُلْنَ فِي خِطَابِ الرِّجَالِ. ذَكَرَ مِثْلُهُ أَيْضاً فِي الطَّلَاقِ فِيمَا إِذَا قَالَ الْوَاعِظُ: طَلَّقْتُكُمْ [ثلاثاً]، وَكَانَتْ زَوْجَتُهُ فِيهِمْ، فَقَالَ: قَدْ عَلِمَ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا أَوْ جُمْهُورِهِمْ أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَدْخُلْنَ فِي خِطَابِ الرِّجَالِ إِلَّا

(١) يعني بذلك النَّوَوِيُّ الْقَائِلَ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى «الرَّوْضَةِ» ١٧: ١١: «قُلْتُ: قَالَ الْبَغَوِيُّ: كُنَّ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مِنَ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ وَهَذَا جَارٍ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْأَصُولِ: أَنَّ النِّسَاءَ لَا يَدْخُلْنَ فِي خِطَابِ الرِّجَالِ».

(٢) «معالم التنزيل» ٣: ٦٠٩، وما بين المعقوفين منه.

(٣) في «السنن الكبرى» في (باب ما خصَّ به من أَنَّ أَزْوَاجَهُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ) ٧: ٧٠ (١٣٨٠٤)، وهو عند ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٨: ٦٤ من طريق أبي عوانة، به. وأبو عوانة: هو وَضَّاحُ بْنُ عَامِرٍ الْيَشْكِرِيُّ، وَفَرَّاسٌ: هُوَ ابْنُ يَحْيَى الْهَمْدَانِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ: هُوَ عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ، وَمَسْرُوقٌ: هُوَ ابْنُ الْأَجْدَعِ، وَهَذَا إِسْنَادُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ.

(٤) «روضة الطالبين» ٧: ١٢.

بدليل، وقوله: طَلَّقْتُكُمْ، خِطَابٌ رِجَالٍ، فلا تَدْخُلُ امرأته فيه بغير دليل. انتهى<sup>(١)</sup>.

وقد ذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ<sup>(٢)</sup> في «المختصر» الخلافَ في الدُّخُولِ عن الحَنَابِلَةِ فقط<sup>(٣)</sup>، وَمِمَّا كَتَبَهُ شَيْخُنَا بِخَطِّهِ عَلَى حَاشِيَةِ «شرح الأصفهاني»<sup>(٤)</sup>: لم ينفرد الحَنَابِلَةُ بذلك، بل هو مذهبُ الإمامِ الشافعي رضي الله عنه المنصوصُ عليه في «الرسالة» في ترجمة ما نَزَلَ من القرآن عامَّ الظَّاهر، وهو يَجْمَعُ العامَّ والخصوصَ، فذَكَرَ من جملة ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]، وقوله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، قال الشافعي رضي الله عنه في آخر الترجمة: وهكذا التنزيلُ في الصَّومِ والصَّلَاةِ:

(١) «روضة الطالبين» - كتاب الطلاق - ٨: ٥٥، وما بين المعقوفين منه.

(٢) الإمام العلامة الأصولي الفقيه النحوي جمال الدين، أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس الكردي المالكي، صَنَّفَ مختصرًا في مذهبه، ومقدمة وجيزة في النحو، قال ابن خَلِّكان: «وصَنَّفَ في أصول الفقه، وكلَّ تصانيفه في نهاية الحُسن والإفادة، وخالف النُّحَاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تَبْعُدُ الإجابة عنها، وكان من أحسن خَلْقِ الله ذَهْنًا. توفي سنة ست وأربعين وست مئة» رحمه الله رحمة واسعة. «وفيات الأعيان» ٣: ٢٤٨، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي ١٦: ٤٣٠.

(٣) قال رحمه الله في «مختصره» كما في «بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب» لأبي القاسم محمود بن عبد الرحمن، شمس الدين الأصفهاني ٢: ٢٠٨: «مسألة: جمعُ المذكر السالم كـ«والمسلمين»، ونحو: «فَعَلُوا» مِمَّا يَغْلُبُ فيه المذكر لا يَدْخُلُ النساءُ فيه ظاهراً، خلافاً للحنابلة. لنا: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ولو كان داخلاً لَمَا حَسُنَ في كلام طويل ساقه للتدليل على صحَّة ما ذهب إليه في هذا الباب.

(٤) السالف ذكره في التعليق السابق.

على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ، ومن بلغ ممن غلب على عقله، ودون الحَيَضِ في أيام حيضهن<sup>(١)</sup>.

وهذا صريح في أن المذكورين خُصَّصوا بالدليل، وكولا دخول النساء في خطاب أن الصلاة كانت على المؤمنين ونحو ذلك، لم يصح حينئذ دعوى التخصيص، وقد نقل ابن بَرَهان<sup>(٢)</sup> وغيره عن الشافعي: أن خطاب الذكر لا يتناول خطاب المؤنث، فإن صحَّ هذا كان له قولان؛ والخلاف وجهان عند الشافعية، وإن لم يصحَّ أو صحَّ وحمل على خطاب المذكر الذي لا تغليب فيه، نحو: الرجال؛ فلا خلاف عنه، وعلى الجملة، فالأظهر الدخول خلافاً لمن صحَّ ذلك، وعلى هذا قلت في نظم «مختصر ابن الحاجب»:

ونحو جَمْعٍ لذكور سالم      ليس شمولاً لنساء العالم  
لكنه نص لنا في الأم      على العموم ظاهراً في الحكم

فإن «الرسالة» هي في مقدمة «الأم».

وفي «القواطع»<sup>(٣)</sup> لأبي المظفر السمعاني في مسائل الأمر: إن مذهب

(١) إلى هنا ينتهي كلام الإمام الشافعي كما في «الرسالة» ص ٥٦.

(٢) العلامة أبو الفتح أحمد بن علي بن بَرَهان الحمّامي البغدادي الشافعي، كان بارعاً في المذهب وأصوله، من أصحاب ابن عقيل الحنبلي، ثم تحول شافعيّاً، تفقه بالشاشي والغزالي، له مصنفات في أصول الفقه، منها: «الأوسط» و«الوجيز»، توفي سنة ثمان مائة وخمس مئة. رحمه الله رحمة واسعة. له ترجمة في: «سير أعلام النبلاء» ١٩: ٤٥٦، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٦: ٣٠.

(٣) «قواطع الأدلة في الأصول» لأبي المظفر منصور بن محمد المروزي السمعاني الحنفي ثم الشافعي ١: ١١٥.



الشافعي أن النساء لا يَدْخُلْنَ في خطابِ الرِّجالِ، وذهب أصحابُ أبي حنيفة إلى أنَّهنَّ يَدْخُلْنَ، وقالوا: قد دَخَلَ في أَكْثَرِ الأوامِرِ المطلقة في الشَّرْع، مثل الأمرِ بالصَّلَاةِ والزَّكَاةِ والحجِّ وغير ذلك، فدلَّ على أنَّ حقَّهنَّ الدُّخُولُ بصيغة الأمر. وأجاب عن ذلك بأنَّهنَّ إِنَّمَا دَخَلْنَ بدلالةٍ وقرينة.

وجزَمَ الشيخُ أبو إسحاق في «اللُّمَع» <sup>(١)</sup> بَعْدَ الدُّخُولِ، ونَسَبَ الدُّخُولَ إلى أبي بكر بن داودَ والحنفية، والظاهرُ ما رَجَّحَهُ شيخُنَا <sup>(٢)</sup>.

وما ذكرَهُ في «الرَّوْضَةِ» <sup>(٣)</sup> عن النصِّ في أَنَّهُ يُقَالُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَبُو الْمُؤْمِنِينَ، فَذَكَرَنَاهُ عَنِ نَصِّ «الْأُمِّ» <sup>(٤)</sup>.

(١) قال رحمه الله: «وأما النساء فإنَّهنَّ لا يَدْخُلْنَ في خطابِ الرِّجالِ، وقال أبو بكر بن داود وأصحابُ أبي حنيفة: يَدْخُلْنَ، وهذا خطأ؛ لأنَّ للنساء لفظاً مخصوصاً، كما أنَّ للرِّجال لفظاً مخصوصاً، فكما لم يَدْخُلِ الرِّجالُ في خطابِ النساء، لم تَدْخُلِ النساءُ في خطابِ الرِّجالِ». «اللُّمَعُ في أصولِ الفقه» لأبي إسحاق إبراهيم بن عليِّ الشَّيرازي ص ٢١.

(٢) يعني والده: شيخ الإسلام عمر بن رسلان، سراج الدِّين البلقيني رحمه الله تعالى رحمةً واسعة.

(٣) وتام كلام الإمام النَّووي في زيادته على «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٢ وذلك فيما نقله عن علي بن أحمد بن محمد أبي الحسين الواحدي، المفسِّر الأديب صاحب «الْبَسِيطِ» و«الْوَجِيزِ»، قال: «وقال الواحديُّ من أصحابنا: قال بعض أصحابنا: لا يجوز أن يُقال: هو أبو المؤمنين؛ لقول الله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، قال: نصُّ الشافعيِّ على أَنَّهُ يجوز أن يُقال: هو أبو المؤمنين؛ أي: في الحُرْمَةِ ومعنى الآية: ليس أحدٌ من رجالكم وَلَدَ صَلَّيْهِ، والله أعلم».

### [المسألة الثالثة: اختصاصه ﷺ]

#### [بتفضيل زوجاته على سائر النساء:]

وما ذكرناه من تفضيل زوجاته على سائر النساء<sup>(١)</sup>، دليله قوله تعالى: ﴿يَنْسَأَ الْبَنِيَّ لَسْتَنَّا كَأَحَدٍ مِنَ الْنِسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، قال ابن عباس: يريدُ ليس قدركنَّ عندي مثلُ قدرِ غيركنَّ من النساءِ الصالحاتِ، أنتنَّ أكرمُ عليّ، وثوابكنَّ أعظمُ لديّ<sup>(٢)</sup>، ولم يستثنِ أحدٌ من أصحابنا من ذلكَ فاطمة رضي الله عنها، وقد قال رسولُ الله ﷺ: «أَنتِ بَصْعَةٌ مِنْهُ»<sup>(٣)</sup>. وقد سئل ابنُ

(١) وغام الكلام في هذا كما في «الرَّوضة» ٧: ١٢: «ومنه: تفضيلُ زوجاته على سائر النساء».

(٢) يُنظر: «معالم التنزيل» للبيهقي ٣: ٦٣٥، و«زاد المسير» لابن الجوزي ٣: ٤٦١.

(٣) أخرجه البخاري في (باب مناقب فاطمة عليها السلام) برقم (٣٧٦٧)، ومسلم في (باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام) برقم (٢٤٤٩) من حديث عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «فاطمةُ بَصْعَةٌ مِنْي، فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي»، ولفظ مسلم: «يُرِينِي مَا رَأَيْتُهَا، وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا».

(٤) هو محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري، أبو بكر الأصبهاني، ابن الإمام داود الظاهري، له كتاب «الزهر» وفيه أحاديث عن عباس بن محمد الدوري وطبقته، قال الذهبي: «فكان أحد مَنْ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ بِذَكَائِهِ، تَصَدَّرَ لِلْفُتْيَا بَعْدَ وَالِدِهِ، وَكَانَ يُنَازِرُ أَبَا الْعَبَّاسِ بْنِ سُرَيْجٍ، وَلَا يَكَادُ يَنْقُطِعُ مَعَهُ، وَكَانَ يُشَاهِدُ فِي مَجْلِسِهِ أَرْبَعَ مِائَةِ صَاحِبِ حِجْرَةٍ، وَلَهُ مِنَ التَّأْلِيفِ: كِتَابُ «الْإِنْذَارِ وَالْإِعْذَارِ»، وَكِتَابُ «التَّقْصِيصِ» فِي الْفَقْهِ، وَكِتَابُ «الْفَرَائِضِ» عَاشَ ثَلَاثًا وَأَرْبَعِينَ سَنَةً. وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً. «سير أعلام النبلاء» ١٣: ١١٠.

أَيُّهَا أَفْضَلُ خَدِيجَةُ أُمِّ فَاطِمَةَ؟ فَقَالَ: الشَّارِعُ قَالَ: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي»، وَلَا أَعِدُّلُ بِبَضْعَةٍ مِنْهُ أَحَدًا.

وَفِي «التَّيْمَةِ»: تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي عَائِشَةَ وَفَاطِمَةَ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ وَالْأَوَّلَى بِالْقَائِلِ أَنْ لَا يَسْتَطِرِدَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ طَرِيقَ التَّفْضِيلِ الْإِجْمَاعُ، فَقَوْمٌ قَالُوا: فَاطِمَةُ أَفْضَلُ لِأَنَّهَا بَضْعَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْمٌ قَالُوا: عَائِشَةُ أَفْضَلُ.

وَحُكِيَ عَنِ الشَّيْخِ سَهْلِ الصُّعْلُوكِيِّ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ زَوْجَتَهُ وَابْنَتَهُ.

وَمَا ذَكَرَاهُ مِنْ جَعْلِ ثَوَابِهِنَّ وَعِقَابِهِنَّ مُضَاعَفًا<sup>(٢)</sup>، دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا \* وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٠-٣١]، وَهَذِهِ

---

(١) الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ الصُّعْلُوكِيِّ الْخَنْفِيُّ، مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ الْقَبِيلَةِ الْمَعْرُوفَةِ، الْعَجَلِيُّ الشَّافِعِيُّ، قَالَ النَّوَوِيُّ: الْإِمَامُ فِي الْفَقْهِ وَالْأَدَبِ وَغَيْرِهِمَا، ابْنُ الْإِمَامِ وَالنَّجِيبِ ابْنِ النَّجِيبِ، مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِنَا وَأَتَمَّتْهُمْ، أَصْحَابُ الْوُجُوهِ، تَكَرَّرَ فِي «الرَّوْضَةِ»، وَقَالَ السَّبْكِ: يُضْرَبُ الْمَثَلُ بِاسْمِهِ، وَتُضْرَبُ أَكْبَادُ الْإِبِلِ لِلرَّحْلَةِ إِلَى مَجْلِسِهِ، وَكَانَ يَلْقَبُ بِشَمْسِ الْإِسْلَامِ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِ مِائَةٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً، يَنْظُرُ: «تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» لِلنَّوَوِيِّ ١: ٢٣٨، وَ«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى» لِلْسَّبْكِ ٤: ٣٩٣.

(٢) وَتِمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٢: «وَجُعِلَ ثَوَابُهُنَّ وَعِقَابُهُنَّ مُضَاعَفًا، وَلَا يَحِلُّ أَنْ يَسْأَلَهُنَّ أَحَدٌ شَيْئًا إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ غَيْرَهُنَّ مُشَافَهَةً».

الآية يصير من يؤتى أجره مرتين أربعة، الثلاثة المنصوص عليها في الحديث وهم: المؤمن من أهل الكتابين الذي آمن بنبئه وبالنبي ﷺ، وهو منصوص عليه في القرآن أيضاً في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ﴾ الآية [القصص: ٥٢-٥٤]، والعبء الذي أدى حق الله تعالى وحق مواليه، والذي له أمة فأدبها فأحسن تأديبها ثم اعتقها وزوجها، وأزواج النبي ﷺ.

وما ذكرناه من تحريم السؤال لمن إلا من وراء حجاب، دليله القرآن، وقد تقدم ذكر ذلك في آية الحجاب.

أما ما ذكره في «الروضة»<sup>(١)</sup> من زيادته من أن أفضل زوجاته خديجة وعائشة، فدليله في خديجة ما رواه البخاري في «صحيحه» في باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها<sup>(٢)</sup> من طريق عبد الله بن جعفر، قال: سمعتُ علياً يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «خَيْرُ نِسَائِهَا مَرِيَمُ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ»، المراد بالضمير: الأرض؛ يعني: خير نساء الأرض فيما مضى مريم، وخير نساء الأرض في زمان النبي ﷺ خديجة.

ورواه مسلم في باب فضل خديجة<sup>(٣)</sup>، ولفظه قال: سمعتُ علياً بالكوفة يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «خَيْرُ نِسَائِهَا مَرِيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَخَيْرُ

(١) ٧: ١٢، قال: «قلت: وأفضل زوجاته ﷺ خديجة وعائشة رضي الله عنهما. قال المتولي: واختلفوا أيُّهنَّ أفضل، والله أعلم».

(٢) برقم (٣٨١٥).

(٣) برقم (٢٤٣٠).

نسائها خديجة بنت خويلد»، قال أبو كريب: وأشار وكيع إلى السماء والأرض. انتهى. يعني ما بينهما.

ومن دلائل فضلها الذي يحتج به من يرى تفضيلها مطلقاً، ما رواه «الصحيحان»<sup>(١)</sup> عن عائشة قالت: ما غرْتُ على امرأة للنبي ﷺ ما غرْتُ على خديجة، هلكت قبل أن يتزوجني بثلاث سنين، لما كنت أسمعُه يذكرُها، وأمره ربُّه عزَّ وجلَّ أن يُسَرَّها ببيت من قَصَبٍ في الجنة. وفي رواية البخاري: وأمره ربُّه أو جبريل أن يُسَرَّها ببيت في الجنة من قَصَبٍ.

وروى «الصحيحان»<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة قال: أتى جبريل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، هذه خديجة قد أتت معها إناءً فيه إدام أو طعام أو شراب، فإذا هي أتتك فاقرأ عليها السلام من ربِّها ومِنِّي، وبسرها بيت في الجنة من قَصَبٍ لا صَخَبَ فيه ولا نَصَبٍ.

وروى «الصحيحان»<sup>(٣)</sup> عن إسماعيل - هو ابنُ أبي خالد - قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى: بَسَّرَ النبي ﷺ خديجة؟ قال: نعم ببيت من قَصَبٍ لا صَخَبَ فيه ولا نَصَبٍ.

(١) البخاري في (باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رضي الله عنها) برقم (٣٨١٧)، وفي (باب حُسن العهد من الإيمان) برقم (٦٠٠٤)، ومسلم في (باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها) برقم (٢٤٣٥).

(٢) البخاري في (باب تزويج النبي ﷺ وفضلها) برقم (٣٨٢٠)، ومسلم في (باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها) برقم (٢٤٣٢).

(٣) البخاري في الباب المذكور، برقم (٣٨١٩)، ومسلم في الباب المذكور أيضاً، برقم (٢٤٣٣)، واللفظ للبخاري.

وأما عائشةُ فسَلَّمَ عليها جبريلُ، أخرج البخاريُّ في باب فَضْلِ عائشةَ<sup>(١)</sup> عن الزُّهريِّ: قال أبو سلمة: إِنَّ عائشةَ قالت: قال رسولُ الله ﷺ يَوْمًا: «يا عائشُ، هذا جبريلُ يُقرِّئك السَّلامَ»، فقلتُ: عليه السَّلامُ ورحمةُ الله وبركاته، ترى ما لا أرى؛ تُريدُ: رسولُ الله ﷺ. ورواهُ مسلمٌ أيضاً في فضلِ عائشة<sup>(٢)</sup>.

وأما دليلُ فَضْلِ عائشةَ المُطْلَق، فقد روى «الصَّحيحان»<sup>(٣)</sup> عن أبي موسى الأشعريِّ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كَمَلْ من الرِّجالِ كثيرٌ، وكَمْ يَكْمُلُ من النِّساءِ إلَّا مَرِيَمُ بنتُ عمرانَ، وآسِيَةُ امرأةُ فرعونَ، وَفَضْلُ عائشةَ على النِّساءِ كَفَضْلِ الثَّريدِ على سائرِ الطَّعامِ»<sup>(٤)</sup>.

وروى «الصَّحيحان»<sup>(٥)</sup> عن أنسِ بنِ مالكٍ قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «فَضْلُ عائِشَةَ على النِّساءِ كَفَضْلِ الثَّريدِ على سائرِ الطَّعامِ»، وبهذه الأحاديثِ الواردةِ فَضَّلَتْ خديجةٌ وعائشةُ على سائرِ أزواجه.

(١) برقم (٣٧٦٨).

(٢) برقم (٢٤٤٧) (٩١).

(٣) البخاري في (باب فضل عائشة رضي الله عنها) برقم (٣٧٦٩)، ومسلم في (باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها) برقم (٢٤٣١).

(٤) جاء بعده في الأصل: «انتهى، وبهذه الأحاديث الواردة...» وهو تكرار لما سيأتي في موضعه، ولا معنى له في هذا السياق هنا.

(٥) البخاري في (باب فضل عائشة رضي الله عنها) برقم (٣٧٧٠)، ومسلم في (باب في فضل عائشة رضي الله عنها) برقم (٢٤٤٦).

وقال المُتَوَلَّى: اختلفوا أيُّهما أَفْضَلُ؟ ولم يرجِّحْ في «الرَّوضة» شيئاً، وكنتُ أَسْمَعُ شَيْخَ الإسلامِ الوالدَ رحمه الله يَفْضَلُ خَدِيجَةَ<sup>(١)</sup>، وقد اسْتَبْطَأَ ابنُ داودَ تَفْضِيلَ خَدِيجَةَ من الحديثِ السابقِ في إقراءِ السَّلامِ عليها من رَبِّها وعائِشَةَ إقراءها سلامَ جبريلَ.

وتوقَّفَ ابنُ التَّيْنِ فقال: اللهُ أَعْلَمُ أَيُّهُما أَفْضَلُ، خَدِيجَةُ أُمُّ عائِشَةَ، ولم يتكلَّمَا على الأَفْضَلِ بَعْدَهُما، وظاهرُ كلامِهِما أَنَّهُنَّ مُستَوِيَّاتٌ، وَيَنْبَغِي أن يُقالَ: إِنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ أَفْضَلُ من بَقِيَّتِهِنَّ؛ لِأَنَّها زَوَّجَها اللهُ تعالى، وبَقِيَّتِهِنَّ زَوَّجَهُنَّ أَهاليهنَّ، وقد قالت عائِشَةُ: أَنَّها كانتُ تَفْخَرُ على أزواجِ النَّبِيِّ ﷺ بذلك<sup>(٢)</sup>، وهي أَسْرَعُ زَوجاتِهِ حُوقاً به؛ لِأَنَّها كانت كثيرةَ الصَّدَقَةِ، وهي صاحِبَةُ طُولِ اليَدِ المَعْنَوِيِّ في قِصَّةِ ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «الفتاوى» لوالده سراج الدين البلقيني، مسألة رقم (٨٩٦).

(٢) سلف تخريجه عند البخاري (٧٤٢٠) من حديث ثابتِ البُنانيِّ عن أنسٍ رضي الله عنه. والقائل: «كانت تَفْخَرُ على أزواج...» هو أنسٌ كما في «الصحيح» وليست عائِشَةُ كما ذكر رحمه الله.

(٣) لما ثبت عن عائِشَةَ رضي الله عنها قالت: إِنَّ بعضَ أزواجِ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَيُّنا أَسْرَعُ بك حُوقاً؟ قال: «أَطْوَلُكُنَّ يداً» فأخذوا قِصْبَةً يَذْرَعُونها، فكانت سودَةٌ أَطْوَلَهُنَّ يداً؛ فَعَلِمْنَا بَعْدَ أَنَّها كانت طُولَ يَدِها الصَّدَقَةُ، وكانت أَسْرَعَنَا حُوقاً به، وكانت تُجِبُّ الصَّدَقَةَ. أخرجه البخاري في (باب فضل صدقة الشحيح الصحيح) برقم (١٤٢٠) من حديث مسروق عن عائِشَةَ، ووقع عند مسلم في (باب من فضائل زينب أُمِّ المؤمنين رضي الله عنها) برقم (٢٤٥٢) من رواية عائِشَةَ بنتِ طلحة عن عائِشَةَ رضي الله عنها تسمية زينب رضي الله عنها، قالت: «... فكانت أطوَلُنا يداً زينب؛ لِأَنَّها كانت تعمل بيدها وتَصَدَّقُ».

## [القسم الثاني من الضرب الرابع:

فيما اختصَّ الله تعالى نبيه ﷺ من الفضائل والإكرام

في غير النكاح، وفيه مسائل:

الأولى: في كونه ﷺ خاتم النبيين:

وما ذكرناه في فضائله في غير النكاح<sup>(١)</sup>، فذلك كله ثابت بالنصوص الصحيحة وإجماع المسلمين.

أما أنه خاتم النبيين، فقال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وأخرج مسلم في الفضائل<sup>(٢)</sup> من طرق، منها: عن عمرو الناقد، قال: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بُيْتَانًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، فَجَعَلَ النَّاسُ يُطِيفُونَ بِهِ يَقُولُونَ: مَا رَأَيْنَا بُيْتَانًا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا إِلَّا هَذِهِ اللَّيْنَةُ، فَكُنْتُ أَنَا تِلْكَ اللَّيْنَةُ» انفرد بها عن البخاري<sup>(٣)</sup>.

(١) ومما قالاه في هذا الباب كما في «الروضة» ٧: ١٢: «ومنه في غير النكاح: أنه خاتم النبيين، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين...».

(٢) في (باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين) برقم (٢٢٨٦) (٢٠).

(٣) انفرد عنه بهذه الطريق، ولا فالحديث عند البخاري في (باب خاتم النبيين ﷺ) برقم =



ومنها عن محمد بن رافع قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: حدثنا معمر عن همام بن منبه، قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث، منها: وقال أبو القاسم ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ [مِنْ قَبْلِي] كَمَثَلِ رَجُلٍ ابْتَنَى بُيُوتًا فَأَحْسَنَهَا وَأَجْمَلَهَا وَأَكْمَلَهَا إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَاهَا، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيُعْجِبُهُمُ الْبُنْيَانُ يَقُولُونَ: أَلَا وَضَعْتَ هَاهُنَا لَبَنَةً فَيَتَمُّ بُنْيَانُكَ»، فقال محمد ﷺ: «فَكَنتُ أَنَا اللَّبَنَةُ»، انفرد مسلم<sup>(١)</sup> بها أيضاً عن البخاري.

ثم قال<sup>(٢)</sup>: وحدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر، قالوا: حدثنا إسماعيل - يعنون ابن جعفر - عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ [مِنْ قَبْلِي] كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بُنْيَانًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَاهُ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيُعْجِبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلَّا وَضَعْتَ هَذِهِ اللَّبَنَةَ»، قال: «فَأَنَا اللَّبَنَةُ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ»، وشاركه البخاري<sup>(٣)</sup> في هذه الطريقة، فرواها عن قتيبة بالسند السابق في صفة النبي ﷺ.

= (٣٥٣٤) من حديث سعيد بن مسيء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وبرقم (٣٥٣٥) من حديث أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، وسيأتي على ذكر هذا الأخير قريباً.

(١) في الباب المذكور قبله، برقم (٢٢٨٦) (٢١)، وما بين المعقوفين منه.

(٢) في الباب المذكور قبله، برقم (٢٢٨٦) (٢٢).

(٣) برقم (٣٥٣٥) وقد سلف تخريجه قريباً.

ثم أخرج نحوه<sup>(١)</sup> عن أبي سعيد منفرداً من طريق أبي بكر بن أبي شيبَةَ وأبي كُرَيْبٍ قالا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُ النَّبِيِّينَ»، فَذَكَرَ نَحْوَهُ، فَأَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّ الْحَدِيثَ عِنْدَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبَانَ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ وَأَبُو مَسْعُودَ الدَّمَشْقِيُّ<sup>(٢)</sup> حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ، فَقَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُ النَّبِيِّينَ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَاراً فَأَتَمَّهَا إِلَّا لَبِنَةً، فَجِئْتُ أَنَا فَأَتَمَمْتُ اللَّبِنَةَ».

وأخرج<sup>(٣)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَاراً فَأَتَمَّهَا وَأَكْمَلَهَا إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَدْخُلُونَهَا وَيَتَعَجَّبُونَ مِنْهَا وَيَقُولُونَ: لَوْلَا مَوْضِعُ اللَّبِنَةِ»، قَالَ

(١) «صحيح مسلم» في الباب المذكور، برقم (٢٢٨٧) (٢٣).

(٢) كما في «الجمع بين الصحيحين» للحميدي ٢: ٤٦٤ (١٨٠١)، وقول المصنّف رحمه الله: «وأبان أبو بكر البرقاني وأبو مسعود...» يعني: أبانا ما لم يذكره مسلم في رواية أبي صالح - ذكوان السّمان - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، حيث أدرجه على حديث أبي هريرة المذكور قبله في هذا المعنى، ولم يذكر من حديث أبي سعيد بعد الإسناد إلا قوله: «مَثَلِي وَمَثَلُ النَّبِيِّينَ»، ثم قال: فَذَكَرَ نحوه؛ فهو أنتم منه وأزید لفظاً ومعنى. هذا معنى ما ذكره الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» بإثر الحديث (١٨٠١).

(٣) في «صحيحه» في الباب المذكور، برقم (٢٢٨٧) (٢٣).

رسول الله ﷺ: «أَنَا مَوْضِعُ اللَّبَنَةِ، جِئْتُ فَخَتَمْتُ الْأَنْبِيَاءَ»، وَشَارَكَهُ  
الْبَخَارِيُّ<sup>(١)</sup> فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ، فَأَخْرَجَهَا فِي صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ،  
عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانَ إِلَى قَوْلِهِ: «لَوْلَا مَوْضِعُ اللَّبَنَةِ».

وَأَخْرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:  
«مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا فَأَحْسَنَهَا وَأَكْمَلَهَا، وَتَرَكَ فِيهَا مَوْضِعَ  
لَبَنَةٍ لَمْ يَضَعْهَا، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِالْبُنْيَانِ وَيَعْجَبُونَ مِنْهُ، وَيَقُولُونَ: لَوْلَا  
مَوْضِعُ<sup>(٣)</sup> هَذِهِ اللَّبَنَةِ، فَأَنَا فِي النَّبِيِّينَ مَوْضِعُ تِلْكَ اللَّبَنَةِ»، قَالَ التِّرْمِذِيُّ:  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»<sup>(٤)</sup> عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فُضِّلْتُ  
عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي  
الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً،  
وُحِّتَ بِيَ النَّبِيُّونَ»، رَوَاهُ فِي الصَّلَاةِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ،  
وَعَلِيَّ بْنَ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ  
أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(١) فِي (بَابِ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ ﷺ) بِرَقْم (٣٥٣٤).

(٢) الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» بِرَقْم (٢١٢٤٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» فِي (بَابِ فِي فَضْلِ

النَّبِيِّ ﷺ) بِرَقْم (٣٦١٣).

(٣) فِي «الْمُسْنَدِ» وَ«جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ»: «لَوْ تَمَّ مَوْضِعُ هَذِهِ اللَّبَنَةِ».

(٤) فِي (بَابِ جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا) بِرَقْم (٥٢٣).

## [المسألة الثانية: أَنَّ أُمَّتَهُ ﷺ خَيْرُ الْأُمَمِ:]

وَأَمَّا أَنَّ أُمَّتَهُ خَيْرُ الْأُمَمِ<sup>(١)</sup>، فَذَلِكَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وَأَحْسَنُ التَّفَاسِيرِ فِيهِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْأَفْضَلِيَّةَ مُطْلَقًا، وَمَا فِي الْبُخَارِيِّ<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قَالَ: خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ، تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ، حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ. فَذَلِكَ لَا يُبْقِي الْأَفْضَلِيَّةَ مُطْلَقًا، بَلْ هَذَا مِنْ دَلَائِلِ التَّفْضِيلِ مُطْلَقًا، وَقَدْ فَسَّرَ الْحَسَنُ ذَلِكَ بِمَا قُلْنَاهُ، فَعَنَاهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: نَحْنُ أَحْيَرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ<sup>(٣)</sup>. وَعَنِ الرَّبِيعِ: أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ اسْتِجَابَةً مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، فَمِنْ ثَمَّ قَالَ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وَمَا قَالَهُ الْحَسَنُ احْتِجَّ لَهُ الطَّبْرِيُّ<sup>(٤)</sup> بِحَدِيثِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُسَيْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَلَا إِنَّكُمْ وَفِيتُمْ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ»، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قَالَ: «أَنْتُمْ تُتِمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ»، أَخْرَجَهَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ،

(١) وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٢: «وَأُمَّتُهُ ﷺ - خَيْرُ الْأُمَمِ».

(٢) فِي (بَابِ) ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] بِرَقْمِ (٤٥٥٧).

(٣) يَرُودُ بِلَفْظِ: «أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ» أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»

١: ٢٥ مَعْلَقًا عَنْهُ بِإِثْرِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْآتِي تَخْرِيجُهُ بَعْدَهُ.

(٤) فِي «تَفْسِيرِهِ» ١: ٢٥ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، بِهِ. وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

عن بهز. وهذه الرواية أخرجه الترمذي عن عبد بن حميد، عن عبد الرزاق، عن معمر، عنه<sup>(١)</sup>، وقال: حسن، وقد روى غير واحد هذا الحديث عن بهز، ولم يذكروا فيه: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أَمَةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup> [آل عمران: ١١٠].

وروى الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> عن محمد بن علي - وهو ابن الحنفية - أنه سمع علي بن أبي طالب يقول: قال رسول الله ﷺ: «أُعْطِيَتْ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ»، فقلنا: يا رسول الله، ما هو؟ قال: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُعْطِيَتْ مَفَاتِيحُ الْأَرْضِ، وَسُمِّيَتْ أَحَدَ، وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا، وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الْأُمَمِ»، في إسناده عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو سيئ الحفظ، قال الترمذي: صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمدًا - يعني البخاري - يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحُمَيْدِيُّ يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَقِيلٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن جرير الطبري في «تفسيره» ٧: ١٠٤، والترمذي في «جامعه» (٣٠٠١)، وهو عند عبد الرزاق في «تفسيره» ١: ٤١٠ (٤٤٦).

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٠١٥) عن عفان بن مسلم الصَّفَّار عن حماد بن سلمة عن الجريري - وهو سعيد بن إياس - عن حكيم بن معاوية، به، دون أن يذكر الآية، وإسناده حسن.

(٢) ومنهم شيخ الترمذي، فوقع ما ذكره الترمذي عند عبد بن حميد في «المنتخب» (٤٠٩)، والإمام أحمد في «المسند» (٢٠٠٢٩) كلاهما عن يزيد بن هارون، عن بهز، به. وأخرجه الدارمي (٢٧٦٠)، وابن ماجه (٤٢٨٧) و(٤٢٨٨)، والبيهقي في «الكبرى» ٩: ٥ (١٨١٧٢) من طرق عن بهز، به.

(٣) في «المسند» (٧٦٣).

(٤) «جامع الترمذي» بإثر الحديث (٣).

### [المسألة الثالثة: في كون شريعته ﷺ]

مؤبّدة وناسخة لجميع الشرائع:]

وأما أنّ شريعته مؤبّدة وناسخة لجميع الشرائع<sup>(١)</sup>، فهذا أمر لا يحتاج إلى دليل.

### [المسألة الرابعة: في كون كتابه ﷺ معجزاً محفوظاً]

عن التحريف والتبديل،

وأنه أقيم بعده حجة على الناس،

وأن معجزات سائر الأنبياء انقرضت:]

وأما أنّ كون كتابه معجزاً محفوظاً عن التحريف والتبديل ... إلى آخره<sup>(٢)</sup>، فقال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فحفظه الله تعالى من التغيير والتبديل. وقال بعض العلماء: لَمَّا اسْتُحْفِظَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةُ غَيَّرُوا، وَلَمَّا حَفِظَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْكِتَابَ لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِ تَغْيِيرٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيْنِونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ الآية [المائدة: ٤٤].

(١) وتام الكلام في هذا الباب كما في «الرّوضة» ٧: ١٢: «وشريعته مؤبّدة وناسخة لجميع الشرائع».

(٢) وتام الكلام في هذا كما في «الرّوضة» ٧: ١٢، ١٣: «وكتابه معجز محفوظ عن التحريف والتبديل، وأقيم بعده حجة على الناس؛ ومعجزات سائر الأنبياء انقرضت».

## [المسألة الخامسة: في المعاني الواردة]

في قوله ﷺ في الحديث الصحيح:

«أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي:

نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ...» [الحديث:]

وَأَمَّا نَصْرُهُ بِالرُّعْبِ وَمَا بَعْدَهُ إِلَى قَوْلِهِ: «وَهُوَ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ»<sup>(١)</sup>،  
فَدَلِيلُهُ مَا رَوَاهُ «الصَّحِيحَانِ» عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ  
بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ  
أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي،  
وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ  
عَامَّةً» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالْحُمْسِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، وَفِي  
الطَّهَارَةِ أَيْضًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ النَّضْرِ<sup>(٢)</sup>، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ عَنْ يَحْيَى بْنِ  
يَحْيَى، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، أَرْبَعَتُهُمْ<sup>(٣)</sup> عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ،

(١) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة»: «وُنَصِرَ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لَهُ  
الْأَرْضُ مَسْجِدًا، وَتُرَابُهَا طَهُورًا، وَأُحِلَّتْ لَهُ الْغَنَائِمُ، وَتُشَفَّعُ فِي أَهْلِ الْكِبَايَرِ. وَبُعِثَ ﷺ  
إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَهُوَ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ...».

(٢) يعني: مقرونًا بمحمد بن سنان.

(٣) يعني: محمد بن سنان وسعيد بن النضر عند البخاري، ويحيى بن يحيى، وأبا بكر بن أبي  
شيبَةَ عند مسلم.

عن يزيد بن صُهَيْبٍ الْفَقِيرِ، عن جابر<sup>(١)</sup>.

وروى الإمام أحمد عن ابن عباسٍ نحوه<sup>(٢)</sup>، وكذلك روى عن أبي ذرٍّ وأبي موسى، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص<sup>(٣)</sup>، وفيه إفادةٌ تعيينٍ وقتِ هذا القولِ، وهو أنه قاله في غَزْوَةِ تَبُوكَ، وعن ابنِ عُمرَ رواه البزارُ

(١) البخاري في «الطهارة»، في كتاب التيمم، برقم (٣٣٥)، وفي كتاب الصلاة، (باب قول النبي ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» برقم (٤٣٨)، وفي كتاب فرض الحُمْسِ، في (باب قول الله تعالى: ﴿فَأَن يَلَّهُ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]) برقم (٣١٢٢)، ومسلم في (باب: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا») برقم (٥٢١).

(٢) في «المسند» برقم (٢٢٥٦) و(٢٧٤٢) من طريقين عن يزيد بن أبي زياد، عن مِقْسَمٍ - وهو أبو القاسم بن بَجْرَةَ مولى ابن عباس - عن ابن عباس رضي الله عنهما. وإسناده ضعيف لضعف يزيد ابن أبي زياد - وهو الهاشمي مولاهم - ولكن يشهد له ما سلف قبله في «الصحيحين» من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) حديث أبي ذرٍّ برقم (٢١٩٩٩) و(٢١٣١٤) و(٢١٤٣٤) بأسانيد صحيحة عنه رضي الله عنه، وأما حديث أبي موسى فهو في «مسنده» برقم (١٩٧٣٥) عن حسين بن محمد - وهو المروزي - موصولاً، و برقم (١٩٧٣٦) عن أبي أحمد الزُّبيري، كلاهما عن إسرائيل - وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبَّعي - عن أبي إسحاق عن أبي بُردة عن أبي موسى بالموضع الأول، وأما في الموضع الثاني فأرسله أبو بُردة ولم يُسنده إلى أبيه. وهذا الاختلاف في وصله وإرساله لا يضرُّ، فالحديث ثابت كما في «الصحيحين» من حديث جابر.

وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عنده برقم (٧٠٦٨) من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جدّه عبد الله بن عمرو، وإسناده حسن.

وهو عنده أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٧٢٦٦)، ومن حديث جابر المخزج في «الصحيحين» برقم (١٤٢٦٤) عن هشيم بالإسناد المذكور عندهما.



والطبراني<sup>(١)</sup>، وفيه مَنْ يُضَعَّف، وكلُّها على نَمَطِ حديثِ جابر. وروى الطبراني في «الأوسط»<sup>(٢)</sup> عن أبي سعيد الخدري نحو ذلك.

واشتمَلَت هذه الجملة في كلامهما على سبعة أشياء من خصوصيات النبي ﷺ على جميع الأنبياء ممَّا صُرِّح فيه بالأحاديث بإعطائه دون سائر الأنبياء:

الأول: خَتَمُ النَّبِيِّينَ به.

الثاني: كَوْنُ أُمَّتِهِ خَيْرُ الْأُمَمِ.

الثالث: نَصْرُهُ بِالرُّعْبِ مسيرة شهر.

الرابع: جَعْلُ الْأَرْضِ لَهُ مَسْجِدًا، وَثَرَابُهَا طَهْرًا.

الخامس: إِحْلَالُ الْغَنَائِمِ.

(١) البزار كما في «كشف الأستار» (٣١١)، والطبراني في «الكبير» ١٢: ٤١٣ (١٣٥٢٢) كلاهما عن سلمة بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدَّثني أبي، عن أبيه، عن سلمة بن كهيل، عن مجاهد بن جبر، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وإبراهيم ابن إسماعيل بن يحيى بن سلمة ابن كهيل ضعيف كما في «التقريب» (١٤٩) للحافظ ابن حجر. وزاد الهيثمي في «المجمع» ١: ٢٦١ فيما نقله عن ابن حبان: وفي روايته عن أبيه بعض المناكير.

(٢) برقم (٧٤٣٩) من طريق عامر بن مُدْرِك عن فضيل بن مرزوق عن عطية - وهو العوفي - عنه رضي الله عنه، وهو حديث صحيح، ولكن هذا إسناد ضعيف لضعف عامر بن مدرك - وهو ابن أبي الصَّفراء - قال عنه الحافظ في «التقريب» (٣١٠٨): لَيْسَ الْحَدِيثُ، وعطية بن سعد العوفي مجمع على تضعيفه كما في «تحرير التقريب» (٤٦١٦).

السادس: الشفاعة.

السابع: عموم الرسالة.

وبقي من ذلك خمسة أشياء مُصَرَّح فيها بعِثِل ذلك:

الأول: إتياء جوامع الكلم، وقد تقدّم في حديث أبي هريرة، وفي البخاريّ من طريق أيوب<sup>(١)</sup> عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ الْبَارِحَةَ إِذْ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ حَتَّى وُضِعَتْ فِي يَدِي»، قال أبو هريرة: فذهب رسول الله ﷺ وأنتم تَتَقَلَّبُونَهَا<sup>(٢)</sup>.

وأتفقاً<sup>(٣)</sup> على إخراجِه عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة بلفظ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدِي»، قال أبو عبد الله

(١) وهو السّخّتيانيّ، في (باب رؤيا الليل) برقم (٦٩٩٨).

(٢) في الأصل: «تبتلونها»، ولعلها كانت «تستلونها» فتحرفت بيد الناسخ، ومعنى: تستلونها، أي: تستخرجونها، وذلك كاستخراج خزائن كسرى، ودفائن قيصر، وأما «تتقلّبونها» فهو من الانتقال من مكان إلى مكان، وهذه رواية أبي ذرّ الهروي عن المُستَمَلّي، وأما «تستلونها» فهي روايته عن الحُمّوي كما أفاد القسطلاني في «إرشاد الساري» ١٠: ١٣٦، وهي رواية مسلم، وعليها شرح النووي ٥: ٥، وقد وردت روايات أخرى لهذا الحرف تتبّعها وذكرها الحافظ ابن حجر في «الفتح» ١٣: ٢٤٧، ٢٤٨.

(٣) البخاري في (باب المفاتيح في اليد)، برقم (٧٠١٣)، ومسلم في (باب جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً) برقم (٥٢٣) (٦).

البُخاري: بَلَّغَنِي أَنَّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ أَنْ يَجْمَعَ اللَّهُ لَهُ الْأُمُورَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي كَانَتْ تُكْتَبُ فِي الْكُتُبِ قَبْلَهُ فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ وَالْأَمْرَيْنِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. انْتَهَى.

ففي الأولى من هاتين الروايتين: ذُكِرَ مَفَاتِيحُ الْكَلِمِ، وفي الثانية: ذُكِرَ جَوَامِعُ الْكَلِمِ وَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ الْجَامِعَ يَتَفَتَحُ مِنْهُ الْاسْتِنْبَاطُ وَإِظْهَارُ الْأَدِلَّةِ، فَهُوَ جَامِعٌ، وَهُوَ مِفْتَاحٌ.

الثاني: إيتاءُ مَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَحَدِيثِ عَلِيِّ السَّابِقِ مِنْ «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد»<sup>(١)</sup>، وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٢)</sup> عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أُتِيتُ بِمَقَالِيدِ الدُّنْيَا عَلَى فَرَسٍ أَبْلَقَ، عَلَيْهِ قَطِيفَةٌ مِنْ سُندُسٍ».

الثالث: تَسْمِيَتُهُ أَحْمَدَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ «مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد»<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ.

الرابع: جَعْلُ صُفُوفِ أُمَّتِهِ كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَهَذِهِ سِتَائِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفَيْنِ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ، لَكِنْ قَدَّمْنَاهَا هَاهُنَا لِتَعْلُقِهَا بِمَا قَصَدْنَاهُ مِنَ التَّصْرِيحِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا بِالْخُصُوصِيَّةِ، فَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ

(١) برقم (٧٦٣)، وقد سلف تخريجه قريباً ص ٣٤٥.

(٢) في «المسند» (١٤٥١٣)، وفي إسناده أبو الزُّبَيْرِ الرَّاي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وثقه النسائي، وابن معين في رواية، وقال عنه في أخرى: صالح، وضعفه شعبة وأحمد بن حنبل، وقال عنه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. قلت: وهو مدلس وقد عُنْتَنَهُ. وينظر: «تهذيب الكمال» ٢٦: ٤٠٢ (٥٦٠٢).

(٣) سلف تخريجه قريباً ص ٣٤٥.

رسول الله ﷺ: «فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ [كُلُّهَا] مَسْجِداً، وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ»، وَذَكَرَ خِصْلَةً أُخْرَى، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ<sup>(١)</sup> عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، فَذَكَرَهُ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى مُسْلِمٍ»<sup>(٢)</sup> مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ سَفِيَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فُضِّلْتُ عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِداً وَطَهُوراً، وَجُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَأُوتِيتُ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مِنْ كُنْزٍ تَحْتَ الْعَرْشِ، لَمْ يُعْطَهُ مِنْهُ أَحَدٌ قَبْلِي، وَلَا بَعْدِي»، وَقَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ كَذَلِكَ أَيْضاً<sup>(٣)</sup>، فَاسْتَفَدْنَا مِنْ ذَلِكَ الْخِصْلَةَ الْأُخْرَى الَّتِي لَمْ يَذْكُرْهَا مُسْلِمٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهِيَ:

الخَامِسُ مِنَ الْأُمُورِ الْمَصْرَحِ فِيهَا بِالْخُصُوصِيَّةِ: إِيْتَاءُ آيَاتٍ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَهِيَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى آخِرِهَا [البقرة: ٢٨٤]، فَكَمَّلَ بِذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ.

(١) فِي (بَابِ جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً) بِرَقْمِ (٥٢٢) (٤)، وَمَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنْهُ.

(٢) بِرَقْمِ (١١٥٢).

(٣) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٧٩٦٨)، وَعِنْدَهُ بِلَفْظٍ: «لَمْ يُعْطَ مِنْهُ أَحَدٌ قَبْلِي، وَلَا يُعْطَى مِنْهُ أَحَدٌ

بَعْدِي» بِدَلٍّ: «لَمْ يُعْطَهُ مِنْهُ» كَمَا فِي «الْمُسْتَخْرَجِ».

وجاء تعيين الآياتِ في الطَّبْرَانِي «الأوسط»<sup>(١)</sup>؛ ولفظه: عن حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أُعْطِيَتْ آيَاتُ مَنْ [يَبْتَ] كُنْزٍ تَحْتَ الْعَرْشِ، لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي، وَلَا يُعْطَاهَا أَحَدٌ بَعْدِي» ثُمَّ قَرَأَ الْآيَاتِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، وَذَكَرَ الْحَصْلَتَيْنِ اللَّتَيْنِ فِي مُسْلِمٍ، وَزَادَ: «أُيِّدْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ».

وما اعترض به في «الرَّوْضَةِ» عَلَى الرَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ: «وَيُشْفَعُ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ»<sup>(٢)</sup>، اعْتِرَاضٌ صَحِيحٌ<sup>(٣)</sup>، وَلَعَلَّ الَّذِي اقْتَضَى الرَّافِعِيُّ قَوْلَ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَفَاعَتِي

(١) برقم (٧٤٩٣).

(٢) «فتح العزيز» ٧: ٤٥٨.

(٣) فِي زِيَادَاتِ النَّوَوِيِّ عَلَى «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٣، قَالَ فِي تَعْقِبِهِ عَلَى الرَّافِعِيِّ: «هَذِهِ الْعِبَارَةُ نَاقِصَةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، فَإِنَّ شَفَاعَتَهُ ﷺ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا لَيْسَتْ الشَّفَاعَةُ فِي مُطْلَقِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ، فَإِنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْقِيَامَةِ شَفَاعَاتٍ خَمْسًا» ثُمَّ ذَكَرَهَا.

(٤) أَبُو دَاوُدَ (٤٧٣٩) قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا بَسْطَامُ بْنُ حُرَيْثٍ عَنْ أَنَسٍ حَدَّثَنَا عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَالتِّرْمِذِيُّ فِي مَوْضِعَيْنِ، الْأَوَّلُ: فِي (بَابِ مَا جَاءَ فِي الشَّفَاعَةِ) بِرَقْمِ (٢٤٣٥) عَنِ الْعَبَّاسِ الْعَنْبَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ - وَهُوَ ابْنُ رَاشِدٍ - عَنْ ثَابِتٍ - وَهُوَ الْبُثْنَانِيُّ - عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَهُ. وَإِسْنَادُهُ وَإِسْنَادُ أَبِي دَاوُدَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِإِثْرِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ بِرَقْمِ (٢٤٣٦) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ثَابِتِ الْبُثْنَانِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ فَذَكَرَهُ، وَفِيهِ زِيَادَةُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ =

لأهل الكبائر من أمتي»، قال الترمذي: حديث غريب، لكن هذا لا يدل على اختصاص الشفاعة بذلك، فذكر بعض أفراد العموم لا يُخصّص؛ لأنّ في حديث جابر في «الصّحيحين»<sup>(١)</sup>: «وأعطيتُ الشّفاعَةَ»<sup>(٢)</sup>.

= والد جعفر بن محمد بن عليّ ابن الحسين: فقال لي جابر: يا محمد، مَنْ لم يكن من أهل الكبائر، فما له وللشفاعة؟ وإسناده ضعيف لأجل محمد بن ثابت البناني، فهو ضعيف، ضعفه ابن معين وقال: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال البخاري: فيه نظر، وضعفه أبو داود والنسائي كما في «تهذيب الكمال» ٢٤: ٥٤٧ (٥١٠٠). قلت: ولكن الحديث صحيح بما سلف من أسانيد صحيحة عند أبي داود والترمذي في الموضع الأول، وهو عند أحمد في «المسند» (١٣٢٢٢) عن سليمان بن حرب بإسناد حديث أبي داود، به.

وأخرجه ابن ماجه في (باب ذكر الشفاعة) برقم (٤٣١٠)، وابن حبان في «صحيحه» في (باب ذكر البيان بأنّ الشفاعة في القيامة إنّها تكون لأهل الكبائر من أمتي) برقم (٦٤٦٧) كلاهما من طريق زهير بن محمد العنبري عن جعفر بن محمد، بإسناد حديث الترمذي في الموضع الأول (٢٤٣٦)، وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» ٣: ١٤٠: «وشواهد كثيرة»، فلا معنى لإيراد المصنّف رحمه الله في هذا السياق قول الترمذي: «هذا حديث غريب» وفي ذلك إشارة منه لضعف الحديث بعد ثبوت صحته من طرق أخرى، مع توافر شواهد عديدة له.

(١) البخاري في (باب قول النبي ﷺ: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً) برقم (٤٧٨)، ومسلم في (باب جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً) برقم (٥٢١) من رواية يزيد الفقير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ١: ٤٣٨ فيما نقله عن القاضي عياض: قيل: الشفاعة لخروج مَنْ في قلبه مثقال ذرّة من إيمان؛ لأنّ شفاعة غيره تقع فيمن في قلبه أكثر من ذلك.

وأما ما ذكره في «الرَّوضة» من الشَّفاعَةِ العُظمَى من قوله: «كما ثَبَتَ في الحديثِ الصحيح؛ حديثُ الشَّفاعَةِ»<sup>(١)</sup>، فالواقفُ عليه يعتقِدُ أنَّ ذلك في الحديثِ الثَّابتِ في «الصَّحيحين» عن أنسٍ في الشَّفاعَةِ، حينَ يَتَدافعُ الأنبياءُ، وليسَ ذلكَ فيه، وكذلكَ الحديثُ الثَّابتُ في «الصَّحيحين» عن أبي هريرةَ في الشَّفاعَةِ: حينَ يَتَدافعُ الأنبياءُ أيضاً، وليسَ ذلكَ فيه<sup>(٢)</sup>، إنَّما فيهما: «يا ربَّ،

(١) تمام قوله في زيادته على أصل «الرَّوضة» ٧: ١٣: «أولاهُنَّ: الشَّفاعَةُ العُظمَى في الفَصْلِ بين أهل الموقف حينَ يَفزعون إليه بعدَ الأنبياء كما ثَبَت في الحديثِ الصحيح، حديث الشَّفاعَةِ».

(٢) لقد جَانَبَ المصنَّفُ رحمه الله الصوابَ فيما ذهب إليه في تفسير كلام الإمام النووي، فلا يُفهم من كلام النووي رحمه الله فيما نقله عنه المصنَّفُ هنا: «حينَ يَتَدافعُ الأنبياءُ» أن هذا بنصِّه وقع في سياق حديث أنسٍ أو غيره في «الصحيح». وإنَّما عبَّرَ بذلك كغيره من الذين سبقوه كالقاضي عياض - صاحب تقسيم الشَّفاعَةِ إلى خمسة أقسام - عمَّا وقع في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة المشهور الذي فيه: أنَّ الله يجمع الأولين والآخرين في صعيد واحد، وتدنو منهم الشمسُ، فيذهبون إلى أبيهم آدم عليه السلام، فيذكر معصيته في أكله من الشجرة التي نهاه الله تعالى عنها، فيقول لهم: اذهبوا إلى غيري، فيذهبون إلى نوح عليه السلام، فيذكر دعوته على قومه، فيطلب منهم الذهاب إلى إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهكذا يتدافع الأنبياء الشَّفاعَةِ حتى يصلوا إلى سيِّد الخلق سيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه، فينطلق حتى يأتي تحت العرش فيقع ساجداً لرَبِّه عزَّ وجلَّ، فيقول له جلَّ وعلا: «يا مُحَمَّدُ، ارفع رأسك، سَلِّ تَعَطُّةً، واشفَعْ تُشَفِّعُ». الحديث، أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) مطولاً من رواية أبي زرعة ابن عمرو بن جرير عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ونحوه وقع عند البخاري (٤٧١٨) من حديث آدم بن علي عن ابن عمر رضي الله عنهما، يقول: «إنَّ الناسَ يصيرون يومَ القيامة جثًّا، كُلُّ أُمَّةٍ تَتَّبِعُ نَبِيَّها يقولون: يا فلانُ اشفَعْ، =

أُمْتِي أُمْتِي» ولم نرَ للشفاعةِ العظمى، وهي القضاءُ بينَ الخلائقِ ذكراً في «الصَّحِيحِ»، إلَّا في حديثِ ابنِ عمرَ الذي رواه البخاريُّ في أبوابِ الزَّكَاةِ في (بابِ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ خيراً)<sup>(١)</sup>، فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ هَمَزَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْعَةٌ لَحْمٍ»، وَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ ثُمَّ بِمُوسَى ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ»، زَادَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: «فِي شَفْعٍ لِيَقْضِيَ بَيْنَ الْخَلْقِ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ الْبَابِ، فَيَوْمِئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَاماً مَحْمُوداً يُحَمَّدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ».

وأخرج البخاريُّ في تفسيرِ سورةِ الإسراءِ<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ [الإسراء: ٧٩]، عن إسماعيلَ بنِ أبانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ آدَمَ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَمْرٍو يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ

= يا فلانُ اشْفَعْ، حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللَّهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ. فهذا مرادُ النَّوَوِيِّ في قوله: «حِينَ يَتَدَاوَعُهَا الْأَنْبِيَاءُ»، ثُمَّ إِنَّ هَذَا النُّقْلَ عَنْهُ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي زِيَادَاتِهِ، وَإِنَّمَا فِيهِ: «حِينَ يَفْزَعُونَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ». كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ»، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «يَتَدَاوَعُهَا الْأَنْبِيَاءُ» فَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةٍ فِي تَفْسِيرِهِ «الْمُحَرَّرِ الْوَجِيزِ» ٣: ٤٧٩، وَكَذَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» ١٠: ٣١٠.

(١) برقم (١٤٧٤) و(١٤٧٥).

(٢) في (بابِ قَوْلِهِ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ [الإسراء: ٧٩]) برقم (٤٧١٨)، وَمَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنْهُ.



يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُثًّا، كُلُّ أُمَّةٍ تَتَّبِعُ نَبِيَّهَا، يَقُولُونَ: يَا فُلَانُ، اشْفَعْ [يا فُلَانُ، اشفَعْ] حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللَّهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ. رواه حمزة بن عبد الله عن أبيه، عن النبي ﷺ. انتهى. وأشار بذلك إلى ما رواه في الزكاة كما سبق<sup>(١)</sup>.

وأما الشَّفَاعَةُ الثَّانِيَةُ<sup>(٢)</sup>، فدلِيلُهَا ما رواه «الصَّحِيحَانِ» البخاريُّ في تفسِيرِ سورة الإسراء، ومسلمٌ في أوَّل الإِيْمَانِ<sup>(٣)</sup>، قال البخاريُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ

(١) كلام البخاري هذا وقع بإثر حديث ابن عمر (٤٧١٨) في غير رواية أبي ذر الهروي كما في أصل اليونينية، وإلا فهو في باقي الروايات إنما وقع بإثر حديث جابر (٤٧١٩)، كما في النسخ المطبوعة من «الصحيح» وشروحها مثل «عمدة القاري» ١٩: ٣٢، و«إرشاد الساري» للقسطلاني ٧: ٢١٠، وما ذكره المصنف هنا وقع مثله عند الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٨: ٤٠٠، وفي «تغليق التعليق» ٤: ٢٤٣، فقد وقع عنده هذا القول بإثر حديث ابن عمر، وقال: «رواه حمزة بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ في الزكاة» وهذا فيه إشكال، ووجه هذا الإشكال أن الحديث الذي في الزكاة (١٤٧٤) و(١٤٧٥) وإن كان من رواية حمزة بن عبد الله عن أبيه إلا أنه مغايرٌ للحديث الذي في التفسير من رواية آدم بن علي (٤٧١٨)، وعليه فلا يُفهم من عبارة البخاري أن ذلك إشارة منه إلى حديث حمزة بن عبد الله السالف في الزكاة، وإن كان كثيراً ما يشير بالروايات المعلقة التي يسوقها بإثر الأحاديث إلى وقوعها عنده موصولةً في مواضع أخرى، إلا أن هذا ليس مراده هنا للتغاير بين الحديثين، وعلى هذا قال العيني في «عمدة القاري» ١٩: ٣٢، والقسطلاني في «إرشاد الساري» ١٧: ٢١٠. وهذا المعلق رواه الإسماعيلي عن أبي معاوية...، فذكره. وقال القسطلاني: وصله الإسماعيلي.

(٢) قال النووي في زياداته على أصل «الروضة» ٧: ١٣: «والثانية: في جماعة، فيدخلون الجنة بغير حساب».

(٣) البخاري برقم (٤٧١٢)، ومسلم برقم (١٩٤).

ابنُ مقاتِل، قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ الْمُبَارَك - قال: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التِّيمِيُّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ - قَالَ: أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَلَحْمٍ فَرَفَعَ إِلَيْهِ الدَّرَاعَ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَهَشَّ مِنْهَا نَهْشَةً ثُمَّ قَالَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِيَ وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصْرَ، فَتَدْنُو الشَّمْسُ، فَيُلْغُ النَّاسُ مِنَ الْعَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ النَّاسُ: أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: عَلَيْكُمْ بِأَدَمَ، فَيَأْتُونَ أَدَمَ فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغْنَا؟ فَيَقُولُ أَدَمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، أَذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، أَذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ إِنَّكَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَقَدْ سَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، أَذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، أَذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ، أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا

نحن فيه، فيقول لهم: إِنَّ رَبِّي قد غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قد كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ - فذَكَرْهُنَّ أَبُو حَيَّانَ فِي الْحَدِيثِ - نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فيقولون: يَا مُوسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَضَلَّكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ عَلَى النَّاسِ، اشفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فيقول: إِنَّ رَبِّي قد غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قد قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُؤَمِّرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى، فَيَأْتُونَ عِيسَى فيقولون: يَا عِيسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ، وَرُوحٌ مِنْهُ، وَكَلَّمْتُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ [صَبِيًّا]، اشفَعْ لَنَا [إِلَى رَبِّكَ]، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فيقول عِيسَى: إِنَّ رَبِّي قد غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا، فيقولون: يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، اشفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقْعُ سَاجِدًا لِرَبِّي، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ حَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ يُقَالُ: ارفعْ رَأْسَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ادْخُلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَبْوَابِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِعِ الْجَنَّةِ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَحِمَيْرَ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى». انتهى.

ولفظ مسلمٍ بمعناه، وفيه تكريرٌ «نَفْسِي» مرّتين؛ وأما عدّها فقد اتَّفَقَ «الصَّحِيحَانِ» على رواية حديث ابن عباسٍ وأبي هريرة رضي الله عنهما<sup>(١)</sup>، وانفردَ مسلمٌ بحديث عمران بن حصين رضي الله عنه: أَتَمَّ سَبْعُونَ أَلْفًا<sup>(٢)</sup>، واتَّفَقَا على حديث سهل ابن سعد الساعدي: أَتَمَّ سَبْعُونَ أَلْفًا، أو سبعُ مئة ألفٍ، على الشَّكِّ<sup>(٣)</sup>.

وفي مسلمٍ أيضاً من حديث جابر: «فَتَنَجُّوا أَوَّلَ زُمْرَةٍ، وَجُوهُهُمْ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، سَبْعُونَ أَلْفًا لَا يُحَاسِبُونَ»<sup>(٤)</sup>.

وأما الشَّفَاعَةُ الثالثة<sup>(٥)</sup>؛ فَدَلِيلُهَا ما رواه مسلمٌ في «صحيحه» منفرداً فيه عن بَقِيَّةِ السَّنَةِ، في كتاب الإيمان<sup>(٦)</sup>، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ الْبَجَلِيُّ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُضَيْلٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ

(١) حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري في (باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب) برقم (٦٥٤١)، ومسلم في (باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب) برقم (٢٢٠).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري في الباب نفسه برقم (٦٥٤٢)، ومسلم في الباب نفسه برقم (٢١٦).

(٢) في الباب نفسه، برقم (٢١٨).

(٣) البخاري في الباب نفسه، برقم (٦٥٤٣)، ومسلم في الباب نفسه برقم (٢١٩).

(٤) في (باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها) برقم (١١٩١).

(٥) وتام كلام النووي في زيادته على أصل «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٣: «وَالثَّالِثَةُ فِي نَاسٍ اسْتَحَقُّوا دُخُولَ النَّارِ، فَلَا يَدْخُلُونَهَا».

(٦) في (باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها) برقم (١٩٥).

عن أبي هريرة، وأبو مالك عن رُبَيْعِ بْنِ خِرَاشٍ عن حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ، فيقومُ المؤمنونَ حتَّى تُرْلَفَ هُهمُ، فيأتونَ آدمَ فيقولونَ: يا أبانا، استفتَحْ لنا الجنةَ، فيقول: وهل أخرجَكُم من الجنةِ إلَّا حَطيئةُ أبيكُم آدمَ، لستُ بصاحبِ ذاكَ، اذهبوا إلى ابني إبراهيمَ خليلِ الله، قال: فيقولُ إبراهيمُ ﷺ: لستُ بصاحبِ ذاكَ، إِنما كنتُ خليلاً مِنْ وراءَ وَراءَ، اعمدوا إلى موسى الذي كلمه الله تكليماً، فيأتونَ موسى ﷺ فيقولُ: لستُ بصاحبِ ذاكَ، اذهبوا إلى عيسى كَلِمَةَ الله ورُوحه، فيقول عيسى: لستُ بصاحبِ ذاكَ، فيأتونَ محمداً، فيقومُ فيؤذَنُ له، وتُرسلُ الأمانةُ والرحمُ فتقومانِ جَنَبَتَي الصُّراطِ يميناً وشمالاً، فيمرُّ أولُكُم كالبرقِ» [قال: قلتُ: بأبي أنت وأُمِّي، أيُّ شيء كَمَرَ البرقُ؟ قال: «ألم تروا إلى البرقِ كيف يَمُرُّ ويرجعُ في طَرْفَةِ عَيْنٍ»، ثم كَمَرَ الرِّيحُ، ثم كَمَرَ الطَّيْرُ، وشَدَّ الرِّجَالُ، تجري بهم أعمالُهم ونبِيُّكُم قائمٌ على الصُّراطِ يقول: رَبِّ سَلِّمْ، رَبِّ سَلِّمْ، حتَّى تَعَجِزَ أعمالُ العبادِ، حتَّى يجيءَ الرَّجُلُ، فلا يستطيعُ السَّيْرَ إلَّا رَحْفاً] قال: «وفي حَافَتَي الصُّراطِ كَلالِيبُ مُعلَقةٌ مأمورةٌ تأخذُ مَنْ أَمَرَتْ به، فَمَكدُوشٌ ناجٍ، ومَكدُوشٌ في النارِ»، والذي نفسُ أبي هريرةَ بيده، إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ<sup>(١)</sup> خَريفاً. انتهى.

(١) كذا في الأصل: «لَسَبْعِينَ»، قال النووي بعد أن ذكر رواية «لَسَبْعُونَ» كما في المطبوع من «الصحيح»: ووقع في معظم الأصول والروايات «لَسَبْعِينَ» بالياء، وهو صحيح أيضاً. أما على مذهب مَنْ يحذف المضاف ويُبقي المضاف إليه على جرّه، فيكون التقدير: سَبْعُونَ سبعين، وأما على أَنَّ «قَعَرَ جَهَنَّمَ» مصدرٌ، يقال: قَعَرْتُ الشيءَ: إذا بَلَغْتَ قَعْرَه، ويكون «سبعين» ظرفُ زمانٍ، وفيه خبران، التقدير: أَنَّ بُلُوغَ قَعْرِ جَهَنَّمَ لكائنٌ في سبعين خريفاً. والخريفُ: السَّنةُ، والله أعلم.

فهذا المَجِيءُ إلى الأنبياءِ غيرُ ذلك المَجِيءِ لأنَّ ذاك المَجِيءَ من عمومِ النَّاسِ، وهذا المَجِيءُ من خصوصِ المؤمنينَ، وذلك المَجِيءُ للسُّؤالِ في الإِراحَةِ مِنْ كُرْبِ المَوْقِفِ، وهذا المَجِيءُ في السُّؤالِ لِفَتْحِ بابِ الجَنَّةِ، وأيضاً فليس في هذا المَجِيءِ إلى نوحٍ بينَ آدمَ وإبراهيمَ عليهم الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

وَوَجْهُ الاستِدلالِ من ذلك: أَنَّ استِفْتاحَ الجَنَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِإِمْنِ عُوْقٍ وَلَا تَعْوِيقٍ إِلَّا بِالذُّنُوبِ، وَقَدْ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ لذلك، وفي قِيَامِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ صَاحِبُ ذَلِكَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ لذلكَ بِمَا ثَبَتَ في «الصَّحِيحِ»<sup>(١)</sup> عن أَبِي هُرَيْرَةَ: لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُخْتَبِئَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي، فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً، فَهَذَا شَامِلٌ أَنْ يَشْفَعَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ. وَنَحْوُهُ عَنْ أَنَسٍ وَجَابِرٍ، وَكُلُّهَا فِي مُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup>.

وفي حديثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: «أَنَّ اللَّهَ قَالَ لِجِبْرِيلَ: اذْهَبْ إِلَى مُحَمَّدٍ فَقُلْ: إِنَّا سَنَرْضِيكَ فِي أُمَّتِكَ وَلَا نَسْؤُوكَ»<sup>(٣)</sup>، وَعَدَمُ دُخُولِ أُمَّتِهِ النَّارَ مِنْ رِضَاهُ، فَيَقَرَّرُ بِذَلِكَ أَمْرُ هَذِهِ الشَّفَاعَةِ، وَهِيَ الشَّفَاعَةُ فِي قَوْمِ اسْتَحَقُّوا دُخُولَ النَّارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَيُشْفَعُ لَهُمْ أَنْ لَا يَدْخُلُوهَا، وَأَنْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ.

(١) البخاري في (باب لكل نبي دعوة مستجابة) برقم (٦٣٠٤)، ومسلم في (باب اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأُمَّتِهِ) برقم (١٩٨) (٣٣٨)، وليس عند البخاري قوله ﷺ في آخره: «فهي نائلة...».

(٢) حديث أنس عنده برقم (٢٠٠)، وحديث جابر برقم (٢٠١) في الباب نفسه.

(٣) أخرجه مسلم في (باب دعاء النبي ﷺ لأُمَّتِهِ وَبُكَائِهِ شَفَقَةً عَلَيْهِمْ) برقم (٢٠٢).

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الرَّابِعَةُ<sup>(١)</sup>، فَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»<sup>(٢)</sup>، إِذْ فِيهَا فِي رَوَايَةِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ: فَأَشْفَعُ فَيُحَدُّ لِي حَدًّا فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ فِي ثَلَاثِ مَرَاتٍ، وَهَذَا الْحَدُّ الْمُبْهَمُ وَقَعَ مَبِينًا بِمَا مِنْهُ تَتَنَوَّعُ هَذِهِ الشَّفَاعَةُ بِاعْتِبَارِ مَا يُحِبُّهَا، فَفِي «الصَّحِيحِينَ»<sup>(٣)</sup> فِي رَوَايَةِ مَعْبُدِ بْنِ هَلَالٍ الْعَنَزِيِّ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ يُقَالُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي الْأُولَى: «انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ بُرَّةٍ أَوْ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأُخْرِجْهُ مِنْهَا، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ»، وَيُقَالُ لَهُ فِي الثَّانِيَةِ: «انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأُخْرِجْهُ مِنْهَا، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ»، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ: «انْطَلِقْ فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مِنْ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرَدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأُخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ».

وَأَمَّا الشَّفَاعَةُ الْخَامِسَةُ<sup>(٤)</sup>، فَرَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٥)</sup> عَنِ الْمُخْتَارِ

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى أَصْلِ «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٣: «وَالرَّابِعَةُ: فِي نَاسٍ دَخَلُوا النَّارَ فَيُخْرَجُونَ».

(٢) الْبُخَارِيُّ فِي (بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجُودٌ يُؤْمِرُ بِأَعْرَضٍ \* إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [الْقِيَامَةُ: ٢٢-٢٣]) بِرَقْم (٧٤٤٠)، وَمُسْلِمٌ فِي (بَابِ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا) بِرَقْم (١٩٣) (٣٢).

(٣) الْبُخَارِيُّ فِي (بَابِ كَلَامِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ) بِرَقْم (٧٥١٠)، وَمُسْلِمٌ فِي (بَابِ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا) بِرَقْم (١٩٣)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

(٤) وَتَمَامُ كَلَامِ النَّوَوِيِّ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى أَصْلِ «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٣: «وَالْخَامِسَةُ: فِي رَفْعِ نَاسٍ فِي الْجَنَّةِ، وَقَدْ أَوْضَحْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي كِتَابِ الْإِيْمَانِ مِنْ أَوَّلِ شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالشَّفَاعَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِهِ ﷺ هِيَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الثَّالِثَةُ وَالْخَامِسَةُ أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(٥) فِي (بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ وَأَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا») بِرَقْم (١٩٦).

ابنِ قُلْفُلٍ، عن أنسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أنا أوَّلُ شَفِيعٍ في الجَنَّةِ، لم يُصَدَّقْ نَبِيٌّ من الأنبياءِ ما صُدِّقْتُ، وإنَّ من الأنبياءِ نبيًّا ما يُصَدِّقُهُ من أُمَّتِهِ إِلَّا رَجُلٌ واحدٌ».

وَوَجْهُ الاستِدلالِ من ذلك: أنه جعلَ الجَنَّةَ ظَرْفًا لِلشَّفَاعَةِ، فَدَلَّ ذلكَ على أنه في رَفَعِ دَرَجَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، ولم يتعرَّض الشيخُ مُحْيِي الدِّينِ في «شرح مسلم» للاستِدلالِ على هذه الحَمْسَةِ كما ذَكَرْنَا لَكَنَّهُ قال أنه يُنَبِّهُ عليها في مواضعِها، ولم نَر ذلكَ فيه.

[المسألة السادسة: في أنه ﷺ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ،

وأنه أوَّلُ مَنْ تَنَشَّقُ عَنْهُ الْأَرْضُ:]

وَأَمَّا أَنَّهُ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ<sup>(١)</sup>، فهذا أَمْرٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، بَلْ سَيِّدُ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الثَّابِتِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»<sup>(٢)</sup> قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أنا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَوَجْهُ الاستِدلالِ مِنْهُ أَنَّهُ أَذْنَاهُمْ فِي الْآخِرَةِ، فَهُوَ سَيِّدُهُمْ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ الدَّارَ أَشْرَفُ، وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي «الْفَضَائِلِ»<sup>(٣)</sup> عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُرُوحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ

(١) وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٣: «وَبُعِثَ ﷺ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَهُوَ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَأَوَّلُ مَنْ تَنَشَّقُ عَنْهُ الْأَرْضُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَمُشَفِّعٍ».

(٢) الْبُخَارِيُّ (٤٧١٢)، وَمُسْلِمٌ (١٩٤)، وَقَدْ سَلَفَ تَحْرِيجُهُ قَرِيبًا.

(٣) فِي (بَابِ تَفْضِيلِ نَبِيِّنَا ﷺ عَلَى جَمِيعِ الْخَلَائِقِ) بِرَقْمِ (٢٢٧٨).



الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ الْقَبْرُ عَنْهُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشَفِّعٍ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ»<sup>(١)</sup>، وَهَذَا فِيهِ دَلِيلٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي «الرَّوْضَةِ» بَعْدَ ذَلِكَ.

[المسألة السابعة: فِي أَنَّهُ ﷺ أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ،

وَأَنَّهُ أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ أَتْبَاعًا:]

وَأَمَّا أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ، وَأَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ أَتْبَاعًا<sup>(٢)</sup>، فَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»<sup>(٣)</sup> عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ»، وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»<sup>(٤)</sup>: عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آتَى بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: أَنَا مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ إِلَّا أَفْتَحَ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ»، وَفِي «عِلَلِ الدَّارِقُطَنِيِّ»<sup>(٥)</sup> وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ: «آتَى بَابَ الْجَنَّةِ فَأَسْتَفْتِحُ»، الْحَدِيثَ، فَقَالَ: يَرْوِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ:

(١) فِي (بَابِ فِي التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) بِرَقْم (٤٦٧٣).

(٢) وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٣: «وَأَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ، وَهُوَ أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ أَتْبَاعًا».

(٣) فِي (بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ وَأَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا») بِرَقْم (١٩٦) (٣٣١).

(٤) فِي (بَابِ نَفْسِهِ، بِرَقْم (١٩٧).

(٥) (١٢) ٢٢ (٢٣٥٩).

فرواه أبو النَّضْرِ هاشمُ بنُ القاسمِ، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس.

ورواه ابنُ المبارك، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت، مُرسلاً، وهو أصحُّ<sup>(١)</sup>. انتهى. وروايةُ هاشم بن القاسم هي التي في مسلم، والإرسال في مثل هذا لا يقدح لِمَا تَقَرَّرَ من أَنَّ الْحُكْمَ لِلْوَاصِلِ<sup>(٢)</sup>.

### [المسألة الثامنة: أن أمة نبيِّنا محمد ﷺ

معصومةٌ لا تجتمع على ضلالةٍ:]

وَأَمَّا كَوْنُ أُمَّتِهِ مَعْصُومَةً لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ<sup>(٣)</sup>، فروى أبو داود<sup>(٤)</sup>

(١) وهذا المرسل أخرجه ابن المبارك في «الرَّهْد» - زوائدُ نعيم بن حماد ٢: ١١٩، عن عبد الله ابن المبارك، عن سليمان بن المغيرة، عن ثابت - وهو البناني - عن النبي ﷺ، ولم يذكر أنساً رضي الله عنه.

(٢) إذا كان حافظاً، وهاشم بن القاسم، أبو النَّضْرِ الليثي البغداديُّ من الحفاظ الأثبات، قال عنه أحمد بن حنبل: أبو النَّضْرِ شيخنا من الأمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، وقال: أبو النَّضْرِ من متبّيي بغداد. (تهذيب الكمال: ٣٠: ١٣٣، ١٣٤)، كما أنه معروف بالرواية عن سليمان بن المغيرة، ورواية عبد الله بن المبارك عن سليمان بن المغيرة المرسلة لا تقدح في وصله كما ذكر المصنّف رحمه الله تعالى، وكلاهما ثقات أثبات ولكن فيه إشعارٌ بحفظ مَنْ وصله عن سليمان دون مَنْ أرسله، والله تعالى أعلم.

(٣) ونصُّ الكلام في هذا كما في «الرَّوْضَةُ» ٧: ١٣: «وَأُمَّتُهُ مَعْصُومَةٌ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، وَصُفُوفُهُمْ كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ».

(٤) في (باب ذكر الفتن ودلائلها) برقم (٤٢٥٣)، وفي إسناده انقطاع بين شريح - وهو =

بإسناد فيه لين عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثٍ [خِلَالٍ]: أَنْ لَا يَدْعُو عَلَيْكُمْ نَبِيُّكُمْ فَتَهْلِكُوا جميعاً، وَأَنْ لَا يَظْهَرِ أَهْلُ الْبَاطِلِ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ، وَأَنْ لَا يَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ». وعن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَجْمَعُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا»، رواه الترمذي وقال: غريب من هذا الوجه<sup>(١)</sup>. انتهى. وفي إسناده من يُصَعَّفُ.

وروى البيهقي<sup>(٢)</sup> عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لَا يَجْمَعُ اللَّهُ أُمَّتِي - أو قال: هذه الأمة - عَلَى الضَّلَالَةِ أَبَدًا، وَيَدُّ اللَّهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ»، قال البيهقي: تفرد به إبراهيم بن ميمون العدني، وكان من العابدین المجتهدين.

وروى ابن أبي عاصم في «كتاب السنة»<sup>(٣)</sup> عن أنس قال: سمعتُ

= ابن عبيد الحضرمي المصري - وأبي مالك الأشعري رضي الله عنه، فإنه لم يُدرکه كما ذكر الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٤: ٣٢٩، وقال في «التقريب» (٢٧٧٥): وكان يرسل كثيراً. وعلى هذا جاء قول المصنف رحمه الله. بإسناد فيه لين.

(١) في (باب ما جاء في لزوم الجماعة) برقم (٢١٦٧)، بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ أُمَّتِي - أو قال: أُمَّة مُحَمَّدٍ ﷺ - عَلَى ضَلَالَةٍ، وَيَدُّ اللَّهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَدَّ شَدًّا فِي النَّارِ» وفي إسناده سليمان المدني، وهو سليمان بن سفيان التيمي، مولاهم، ضعيف كما في «التقريب» (٢٥٦٣).

(٢) في «الأسماء والصفات» في (باب ما جاء في إثبات اليمين صفتين لا من حيث الجارحة لورود الخبر الصادق به) ٢: ١٣٤ (٧٠٢).

(٣) في (باب ما ذكر عن النبي ﷺ من أمره بلزوم الجماعة) برقم (٨٤)، وإسناده ضعيف جداً لأجل أبي خلف الأعمى أحد رجاله إسناده: قال السوزي: قيل: اسمه حازم بن =

رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ الاختِلَافَ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، الْحَقُّ وَأَهْلُهُ». ورواه ابن ماجه أيضاً<sup>(١)</sup>، وفي إسناده معاذُ بن رِفاعَةَ - وهو ضعيفٌ - ويُمكنُ الاستِدلالُ على ذلك بما رواه «الصَّحِيحَانِ»<sup>(٢)</sup> عن المغيرة بن شُعْبَةَ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ».

وروى «الصَّحِيحَانِ»<sup>(٣)</sup> عن معاويةَ، قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يُضَرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ». وفي البابِ عن سعدِ بن أبي وقاصٍ، وثوبانٍ في مسلم<sup>(٤)</sup>، وعن قُرَّةَ بنِ إِيَّاسٍ الزُّنِّيُّ، رواه التِّرْمِذِيُّ

= عطاء، قال أبو حاتم: منكر الحديث، ليس بالقوي. وقال الحافظ ابن حجر: متروك، ورماه ابن معين بالكذب. ينظر: «تهذيب الكمال» ٣٣: ٢٨٦، و«تقريب التهذيب» (٨٠٨٣).

(١) في (باب السَّوَادِ الْأَعْظَمِ) برقم (٣٩٥٠).

(٢) البخاري في (باب قول النبي ﷺ: «لَا يَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، يُقَاتِلُونَ وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ») برقم (٧٣١١)، ومسلم في (باب قول النبي ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يُضَرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ») برقم (١٩٢١).

(٣) البخاري في (باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]) برقم (٧٤٦٠)، ومسلم في الباب المذكور في التعليق السابق، برقم (١٠٣٧).

(٤) في الباب نفسه، حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه برقم (١٩٢٥)، وحديث ثوبان رضي الله عنه برقم (١٩٢٠).

وابن ماجه<sup>(١)</sup>، وعن أبي هريرة رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>، وعن عمران ابن حصين رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>، وعن زيد بن أرقم رواه الإمام أحمد<sup>(٤)</sup>.

ووجه الاستدلال: أنه بوجود هذه الطائفة القائمة بالحق إلى يوم القيامة لا يحصل الاجتماع على الضلالة أبداً، وتقدم الكلام على جعل صفوفهم كصفوف الملائكة.

### [المسألة التاسعة: اختصاصه ﷺ بأنه كان لا ينام قلبه:]

وأما أنه ﷺ كان لا ينام قلبه<sup>(٥)</sup>، فقد تقدم الكلام عليه في انتقاض وضوئه بالنوم، وأن الأنبياء كذلك، فيكون ذلك مما اختص به عن الأنام.

### [المسألة العاشرة: أنه ﷺ كان يرى]

من وراء ظهره كما يرى من أمامه:]

وأما كونه يرى من وراء ظهره كما يرى من قدامه<sup>(٦)</sup>، فدليله ما ثبت في

(١) الترمذي في (باب جاء في الشام) برقم (٢١٩٢)، وابن ماجه في (باب أتباع سنة رسول الله ﷺ) برقم (٦)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) في الباب المذكور قبله، برقم (٧).

(٣) في (باب في دوام الجهاد) برقم (٢٤٨٤).

(٤) في «المسند» برقم (١٩٢٩٠).

(٥) وفي «الروضة» ٧: ١٣: «وكان لا ينام قلبه».

(٦) وفي «الروضة» ٧: ١٣: «ويرى من وراء ظهره كما يرى من قدامه».

«الصَّحِيحِينَ»<sup>(١)</sup> وغيرهما عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبَلَتِي هَاهُنَا، وَاللهُ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ، وَلَا خُشُوعُكُمْ، وَإِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»، وللإمام مالك وأحمد<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى مَا وَرَائِي كَمَا أَنْظُرُ إِلَى مَا بَيْنَ يَدَيَّ، فَسُوءُوا صُفُوفَكُمْ، وَأَحْسِنُوا رُكُوعَكُمْ وَسُجُودَكُمْ».

وروى مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(٣)</sup> عن المختار بن فلفل، عن أنس، قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ، أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي إِمَامُكُمْ فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ، وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ أَمَامِي وَمِنْ خَلْفِي»، ثُمَّ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ

---

(١) البخاري في (باب الخُشُوع في الصَّلَاة) برقم (٧٤١)، ومسلم في (باب الأمر بتحسين الصَّلَاة وإتمامها والخُشُوع فيها) برقم (٤٢٤).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من الموطآت، ولا في «التمهيد» لابن عبد البر معزواً للإمام مالك، ولعلَّ المصنّف رحمه الله أراد أن يعزو له الحديث السالف قبله المخرّج في «الصحيحين» من طريقه، وهو في «موطئه» برقم (٤٦٠) عن أبي الزناد، به، فعزا هذا الحديث له، وليس عنده، وهو في «المسند» للإمام أحمد برقم (٨٢٥٥) عن هاشم بن القاسم عن ابن أبي ذئب - وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة - عن عجلان - وهو مولى المشمعل - عن أبي هريرة، به، وإسناده حسن، من أجل عجلان، مولى المشمعل - قاله عنه الحافظ في التقريب: «لا بأس به» وباقي رجاله ثقات، ولكن معناه ثابت في «الصحيحين» كما سلف.

(٣) في (باب النّهْي عن سَبْق الإمام بِرُكُوع أو سُجُود ونحوهما) برقم (٤٢٦).

رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ لَصَحِحَّتُمْ قَلِيلاً وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيراً»، قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «الْجَنَّةَ وَالنَّارَ».

وروى البخاري<sup>(١)</sup> عن هلال بن عليٍّ، عن أنسٍ أيضاً، قال: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا آتَمَ رَقَى الْمِنْبَرَ فَقَالَ فِي الصَّلَاةِ فِي الرُّكُوعِ: «إِنِّي لَأُرَاكُمْ مِنْ وَرَائِي كَمَا أُرَاكُمْ»، وفي مسلم<sup>(٢)</sup> عن قتادة، عن أنسٍ، عن النبي ﷺ قال: «اتِمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأُرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي»، وربما قال: «من بعد ظَهري إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ».

### [المسألة الحادية عشرة: أن تطوَّعه ﷺ بالصلاة

قَاعِدًا كَتَطَوَّعِهِ قَائِمًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ:]

وَأَمَّا كَوْنُ تَطَوُّعِهِ بِالصَّلَاةِ قَاعِدًا كَتَطَوُّعِهِ قَائِمًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرًا، وَفِي حَقِّ غَيْرِهِ ثَوَابُ الْقَاعِدِ عَلَى التَّصْفِ<sup>(٣)</sup>، دَلِيلُهُ مَا ذَكَرَهُ فِي «الرَّوْضَةِ» مِنْ زِيَادَاتِهِ عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَمَا أَنْكَرَهُ الْقَفَالُ دَلَّ عَلَى عَدَمِ مَعْرِفَتِهِ بِالْحَدِيثِ، وَلَفْظُ الْقَفَالِ: قَالَ - يَعْنِي صَاحِبَ «التَّلْخِصِ»<sup>(٤)</sup> -:

(١) فِي (بَابِ عِظَةِ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي إِتِمَامِ الصَّلَاةِ وَذِكْرِ الْقِنَلَةِ) بِرَقْمِ (٤١٩).

(٢) فِي (بَابِ الْأَمْرِ بِتَحْسِينِ الصَّلَاةِ وَإِتِمَامِهَا وَالْحُشُوعِ فِيهَا) بِرَقْمِ (٤٢٥)، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ

فِي (بَابِ كَيْفِ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ) بِرَقْمِ (٦٦٤٤).

(٣) وَكَذَا هُوَ الْكَلَامُ فِي «الرَّوْضَةِ» ١٣: ٧.

(٤) وَهُوَ ابْنُ الْقَاصِّ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبْرِيُّ، وَشَارَحَهُ هُوَ الْقَفَالُ وَسَلَفَ التَّعْرِيفَ بِهِ مَرَارًا.

وَيَنْظُرُ: «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» ١٤: ٧.

وَصَلَوَاتُهُ التَّطَوُّعَ قَاعِدًا كَصَلَاتِهِ قَائِمًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ عِلَّةٌ؛ يَعْنِي: فِي الثَّوَابِ، لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، قَالَ الْمَعْلُوقُ عَنْهُ: قَالَ الشَّيْخُ<sup>(١)</sup>: هَذَا مِمَّا لَا أَعْرِفُهُ، وَمَا أَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ، بَلْ هُوَ وَغَيْرُهُ فِيهِ سَوَاءٌ. انْتَهَى.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٢)</sup> الْحَدِيثَ عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هَالِلٍ - يَعْنِي ابْنَ يَسَافٍ - عَنْ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ»، فَأَتَيْتُهُ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي جَالِسًا، فَوَضَعْتُ يَدَيَّ عَلَى رَأْسِي، فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو؟»، قُلْتُ<sup>(٣)</sup>: حَدَّثْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قُلْتَ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ»، وَأَنْتَ تُصَلِّي قَاعِدًا، فَقَالَ: «أَجَلْ، وَلَكِنْ لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ»، قَالَ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَرِيرٍ. انْتَهَى.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ الْحَدِيثَ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ فِي (بَابِ التَّنْفِيلِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَبَعْدَهَا)<sup>(٤)</sup> مِنَ النُّسخَةِ الْمُبَوَّيَّةِ، فَأَخْرَجَ أَوَّلًا الطَّرِيقَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْبَيْهَقِيُّ ثُمَّ قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ مَثْنَى، وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَثْنَى قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ،

(١) والمراد بالشيخ هنا: هو أبو علي السنجي، شارح «التلخيص» أيضاً. وقد سلفت ترجمته ص ١٤٩.

(٢) في «السنن الكبرى» في (باب صلاته التطوع قاعداً كصلاته قائماً وإن لم تكن به علة) ٦٢: ٧ (١٣٧٧١).

(٣) في الأصل: «قال»، والمثبت من مصادر التخريج.

(٤) في المطبوع من «صحيح مسلم» بلفظ: «باب جواز النافلة قائماً وقاعداً، وفعل بعض الركعة قائماً وبعضها قاعداً» برقم (٧٣٥).



قال: حَدَّثَنَا سَفِيان، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي يَحْيَى الْأَعْرَجِ. انْتَهَى. وَأَبُو يَحْيَى هَذَا: اسْمُهُ مِصْدَعٌ، وَيُلَقَّبُ بِالْمَعْرَقَبِ<sup>(١)</sup>. وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup> عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قُدَامَةَ بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ جَرِيرٍ، وَالنَّسَائِيِّ<sup>(٣)</sup> فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ. انْتَهَى. فَمَا كَانَ يَنْبَغِي لِلْقَالَ أَنْ يُبَادَرَ بِهَذَا الْإِنْكَارِ عَلَى ابْنِ الْقَاصِّ وَلَا أَنْ يَقُولَ: مَا أَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ، وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لِمُصَاحِبِ «الرَّوْضَةِ» أَنْ يَقُولَ: الْمُخْتَارُ الْأَوَّلُ<sup>(٤)</sup>، بَلْ يَقُولُ: الصَّوَابُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّ مُقَابَلَهُ غَلَطٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ صَدَرَ عَنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ بِالْحَدِيثِ.

[المسألة الثانية عشرة: أَنَّ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ: أَنَّهُ يُخَاطَبُهُ الْمُصَلِّيُ

بقوله: السلام عليك أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَلَا يُخَاطَبُ غَيْرُهُ:]

وَأَمَّا مُخَاطَبَةُ الْمُصَلِّيِ<sup>(٥)</sup>؛ فَهَذَا دَلِيلُهُ أَحَادِيثُ التَّشَهُّدِ، وَهَذِهِ مُخَاطَبَةُ

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» ٢٨: ١٤ (٥٩٧٨).

(٢) في (باب صلاة القاعد) برقم (٩٥٠).

(٣) في «المجتبى» في (باب فضل صلاة القائم على صلاة القاعد) برقم (١٦٥٩)، وفي «الكبرى» برقم (١٣٦٥).

(٤) وتَمَامُ كَلَامِ الْإِمَامِ التَّوَوِي الْمَعْنِي بِهَذَا الْكَلَامِ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى أَصْلِ «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٤: «قُلْتُ: هَذَا قَدْ قَالَهُ صَاحِبُ (التَّلْخِصِ)، وَتَابِعَهُ الْبَغَوِيُّ، وَأَنْكَرَهُ الْقَفَّالُ، وَقَالَ: لَا يُعْرَفُ هَذَا، بَلْ هُوَ كَغَيْرِهِ، وَالْمُخْتَارُ الْأَوَّلُ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَسَأَلْتُ الْحَدِيثَ بِتَمَامِهِ، وَقَالَ: «رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(٥) وتَمَامُ الْكَلَامِ فِي هَذَا كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٤: «وَيُخَاطَبُهُ ﷺ الْمُصَلِّيُ بقوله: السلام عليك أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَلَا يُخَاطَبُ سَائِرُ النَّاسِ».

واحد، هذا هو الصواب، وما وَقَعَ لبعض المتأخرين في ذلك متعقّب، فنقول: قال بعض المتأخرين<sup>(١)</sup> أنه: إن صح عن الصحابة ما وَرَدَ في «مسند أبي عوانة» عن ابن مسعود: فَلَمَّا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ: دَلَّ عَلَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي السَّلَامِ [بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ] غَيْرُ وَاجِبٍ، فَلَا يَكُونُ أَقْلَهُ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ»، قَالَ النَّاقلُ عنه: وَإِنَّمَا عُدَلَ إِلَى عَزْوِ ذَلِكَ إِلَى «مسند أبي عوانة» وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الْبَخَارِيِّ فِي بَابِ الْاسْتِئْذَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي الْبَخَارِيِّ صَرِيحاً.

وما ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ هُوَ فِي (بَابِ بَيَانِ إِجَابِ قِرَاءَةِ التَّشْهِيدِ عِنْدَ الْقَعْدَةِ)<sup>(٢)</sup>، فَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نُعَيْمٍ - هُوَ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ، أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشْهيدَ كَفِّي بَيْنَ كَفْيِهِ، كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَهُوَ بَيْنَ ظَهْرَانِنَا، فَلَمَّا قُبِضَ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ. انْتَهَى.

(١) وهو الإمام العلامة الحافظ تقي الدين الشبكي في كتابه «شرح المنهاج» فيما ذكر الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٢: ٣١٤، ونقله عن الحافظ طائفة من أهل العلم أمثال: القسطلاني في «إرشاد الساري» ٢: ١٣٣، وشهاب الدين الزرقاني المالكي في «شرحه على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» ١٠: ٣٨٢، ومحمد بن عبد الحلي اللكنوي في «التعليق الممجّد على موطأ محمد» ١: ٤٧٥.

(٢) في «المستخرج» ١: ٥٤١ (٢٠٢٦).

وأخرج أبو نعيم في «المستخرج على مسلم»<sup>(١)</sup> هذا أيضاً في باب التشهد، فأخرج من طريق عن أبي نعيم - هو الفضل بن دكين - قال: حدثنا سيف - هو ابن أبي سليمان المكي - سمعت مجاهداً يقول: حدثني عبد الله بن سخرية، سمعت ابن مسعود يقول: عَلَّمَنِي النَّبِيُّ ﷺ التَّشَهُدَ وَكَفِّي بَيْنَ كَفِّيهِ، كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَهُوَ بَيْنَ ظَهْرَانِنَا، فَلَمَّا قُبِضَ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ. قال: رواه مسلم عن أبي بكر ابن أبي شيبة. انتهى.

ولفظ مسلم<sup>(٢)</sup>: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قال: حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، قال: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْرِيَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُدَ، كَفِّي بَيْنَ كَفِّيهِ، كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ. وَاقْتَصَّ التَّشَهُدَ بِمِثْلِ مَا اقْتَصَّوْا، وَكَمَا لَمْ يُفَصِّحْ مُسْلِمٌ بِمَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَفْصَحَ بِهَا أَبُو عَوَانَةَ وَأَبُو نَعِيمٍ.

وَأَمَّا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ فَهُوَ فِي (بَابِ الْأَخْذِ بِالْيَدَيْنِ)<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قال: حَدَّثَنَا سَيْفٌ، قال: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

(١) «المستخرج على صحيح مسلم» برقم (٨٩٤).

(٢) في «صحيحه» (باب التشهد في الصلاة) برقم (٤٠٢) (٥٩).

(٣) برقم (٦٢٦٥).

سَخْبَرَةَ أَبُو معمرٍ قال: سمعتُ ابنَ مسعودٍ يقول: عَلَّمَنِي رسولُ اللَّهِ ﷺ وَكَفَّنِي بَيْنَ كَفْنَيْهِ التَّشَهُّدَ، كما يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وهو بَيْنَ ظَهْرَانِنَا، فَلَمَّا قُبِضَ قُلْنَا: السَّلَامُ - يعني - عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. انتهى.

ونقول: إِنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ إِسْقَاطُ الْخِطَابِ، بَلْ مَعْنَاهُ الَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّ الْخِطَابَ مُسْتَمِرٌّ بَعْدَ قَبْضِهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ ﷺ حَيٌّ، فَالْمَعْنَى ذِكْرُ صِغَةِ السَّلَامِ الَّتِي عَلَّمْنَاهَا فِي حَيَاتِهِ؛ لِئَلَّا يُظَنَّ ظَانٌّ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ انْقَطَعَ بِقَبْضِهِ، وَيَكْفِي فِي رَدِّ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ [مَمَّنْ] رَوَى الْمَذَاهِبَ الْمُعْتَمَدَةَ لَمْ يَقُلْ بِهِ وَلَمْ يُعَرِّجْ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يُسْقِطُ الصَّحَابَةُ صِغَةَ عَلَمِهَا لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمُجَرَّدِ الرَّأْيِ وَالاجْتِهَادِ؟! مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يُظَنَّ بِهِمْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ شُرَاحُ الْبُخَارِيِّ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَإِسْهَارُهَا وَإِظْهَارُهَا مُتَعَيَّنٌ لِأَجْلِ هَذَا الْخِيَالِ السَّقِيمِ.

وقد اختار الإمام مالكٌ تَشَهُّدَ عمرَ، فأخرجَه في «الموطأ»<sup>(١)</sup> فقال مالكٌ عن ابنِ شهاب، عن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشَهُّدَ يَقُولُ: قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الزَّائِكِيَّاتُ لِلَّهِ، الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ

(١) ١: ١٤٤ (٢٤٠) ط دار الغرب الإسلامي، بتحقيق أستاذنا الدكتور بشار عواد معروف

وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: ذَكَرَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ تَشْهَدُ عُمَرُ، وَرَجَّحَهُ عَلَى تَشْهَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَدًّا مُتَّصِلًا، وَتَشْهَدُ عُمَرُ مَوْقُوفًا؛ لِأَنَّ عُمَرَ كَانَ يَعْلَمُ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ بَيْنَ ظَهْرَانِي الصَّحَابَةِ الَّذِينَ مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ نَكِيرٌ، فَصَارَ إِجْمَاعًا عَلَى التَّرْجِيحِ<sup>(١)</sup>. فَتَقَرَّرَ بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ عَنْ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ أَصْلًا، كَيْفَ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي خِلَافَتِهِ يُعَلِّمُ النَّاسَ ذَلِكَ عَلَى الْمِنْبَرِ بَعْدَ وَفَاةِ الصُّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَوْ قُدِّرَ مَخَالَفٌ لَمْ يَقْدَحْ ذَلِكَ فِي الْإِجْمَاعِ.

### [المسألة الثالثة عشرة: في وجوب تعظيم أمره وتوقيره ﷺ]

بَعْدَ رَفْعِ الصَّوْتِ عَلَى صَوْتِهِ وَلَا يُنَادِيهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ:]

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ رَفْعُ صَوْتِهِ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(٢)</sup>؛ فَذَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]، نَهَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ رَفْعِ الْأَصْوَاتِ فَوْقَ صَوْتِهِ، وَشَدَّدَ النَّهْيَ بِقَوْلِهِ: ﴿أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾ لَا رِتَابَ لَكُمْ هَذَا الذَّنْبُ، فَدَلَّ ذَلِكَ

(١) ذكر نحو هذا الكلام ابن عبد البر في «الاستذكار» ١: ٨٣، والقاضي عياض في «إكمال

المعلم شرح صحيح مسلم» ٢: ١٦٢.

(٢) والكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ١٤: «ولا يجوز رفع صوته فوق صوته».

على أن هذا حرام، بل على أنه كبيرة؛ لأنه توعد على ذلك بإحباط العمل، وفي «الصحيحين» عن أنس بن مالك، أن النبي ﷺ افتقد ثابت بن قيس، فقال رجل: يا رسول الله، أنا أعلم لك علمه، فأتاه فوجده جالساً في بيته منكساً رأسه، فقال له: ما شأنك؟ قال: شر، كان يرفع صوته فوق صوت النبي ﷺ، فقد حبط عمله، وهو من أهل النار، فأتى الرجل النبي ﷺ فأخبره أنه قال كذا وكذا، فقال: فرجع إليه المرة الأخيرة بشارة عظيمة، فقال: «أذهب إليه فقل له: إنك لست من أهل النار، ولكنك من أهل الجنة»، أخرجه البخاري في «التفسير»<sup>(١)</sup> عن علي بن عبد الله، قال: حدثنا أزهر بن سعاد، قال: أخبرنا ابن عون، قال: أنبأني موسى بن أنس، عن أنس، فذكره، انفرد البخاري بهذا الطريق.

وأخرجه مسلم في «كتاب الإيمان»<sup>(٢)</sup>، وذكر الذي قال: أنا أعلم لك علمه معيناً ومُبهمًا، فأخرج أولاً<sup>(٣)</sup> من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ إلى آخر الآية، [الحجرات: ٢]، جلس ثابت بن قيس في بيته وقال: أنا من أهل النار، واحتبس عن النبي ﷺ فسأل النبي ﷺ سعد ابن معاذ فقال: «يا أبا عمرو، ما شأن ثابت اشتكى؟»، فقال سعد: إنه لجاري

(١) في (باب ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]) برقم (٤٨٤٦).

(٢) في (باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله) برقم (١١٩) (١٨٧).

(٣) برقم (١١٩) (١٨٧).

وما عَلِمْتُ له شَكْوَى، قال: فَأَتَاهُ سَعْدٌ فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: أَنْزَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ<sup>(١)</sup>، وَمِنْهَا: طَرِيقُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ<sup>(٢)</sup>، وَمِنْهَا: عَنْ سُلَيْمَانَ التِّمِيمِيِّ، عَنْ ثَابِتٍ<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي ذَلِكَ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ. انْتَهَى.

وَاسْتَشْكَلَ النَّاسُ قَدِيمًا هَذَا الْمَوْطِنَ مِنْ مُسْلِمٍ، وَذَلِكَ أَنَّ أَوَّلَ سُورَةِ الْحَجَرَاتِ نَزَلَتْ بِسَبَبِ اخْتِلَافِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَأْمِيرِ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ أَوْ الْقَعْقَاعِ بْنِ مَعْبِدٍ عَلَى مَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»<sup>(٤)</sup> مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُمْ، أَنَّهُ قَدِمَ رَكْبٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْرُ الْقَعْقَاعِ بْنِ مَعْبِدٍ، وَقَالَ عُمَرُ: [بَلْ] أَمْرُ الْأَقْرَعِ ابْنِ حَابِسٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا أَرَدْتُ إِلَّا خِلَافِي، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ، فَتَمَارِيَا حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا، فَتَزَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْعُدُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، حَتَّى انْقَضَتْ الْآيَةُ. انْتَهَى.

(١) برقم (١١٩) (١٨٨).

(٢) بإثر الرقم السالف قبله.

(٣) برقم (١١٩).

(٤) فِي (بَابِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُتَادُّونَكَ مِنْ ذُرِّيَةِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤])

برقم (٤٨٤٧).

وإذا كان كذلك فالوفودُ في سنة تسع، وموتُ سعدِ بنِ معاذٍ بعدَ قُرَيْظَةَ في سنة خمسٍ، فكيف يصحُّ هذا؟ والجوابُ الذي نزلَ في سنة الوفودِ هو بهذه الآية فقط، وأما آية: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا﴾ [الحجرات: ٢]، فإنها متقدِّمةُ الإنزالِ على ذلك، جمعاً بينَ الحديثين، وفي هذه السُّورة ما نزلَ قبلَ إسلامِ عبدِ الله بنِ أبيٍّ، وهو قوله تعالى: ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]، على ما في البخاريِّ ومسلمٍ عن أنسِ بنِ مالك.

وأما تحريمُ ندائه من وراءِ الحُجُرَاتِ<sup>(١)</sup>، فدلِيلُهُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ينادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ \* وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ٤-٥].

ووجهُ الاستِدلالِ من ذلك: أنَّ الله تعالى وَصَفَ فاعِلَ ذلك بعدَمِ العقلِ؛ على معنى عَدَمِ عَقْلِ الأحكامِ الشرعيَّةِ، فدَلَّ على أنَّ من الأحكامِ الشرعيَّةِ: أنه لا يُنادى من وراءِ الحُجُرَاتِ، ثم أرشدهم إلى ما هو خيرٌ لهم: وهو الصَّبْرُ إلى خروجه إليهم، وأتى بما يدلُّ على أنَّهم أذنبوا، بقوله: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ٥]، وذكر المفسِّرون أنَّها نزلت في وفدِ بني تميمٍ [وفيهما] الأقرعُ بنُ حابس - واسمُه فِرَاسٌ، والأقرعُ لقبٌ له<sup>(٢)</sup>،

(١) والكلام في هذا كما في «الرَّوضة» ٧: ١٤: «ولا أن يُناديَه من وراءِ الحُجُرَاتِ».

(٢) لِقَرَعِ برأسه، ذكر ذلك الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ١: ١٣٧ ونقل عن ابنِ دُرَيْدٍ أنَّ اسمه فِرَاسٌ، كما ذكر المصنِّف رحمه الله هنا، ولكن أفرَدَ ابنُ الأثير في «أسد الغابة» ٤: ٣٣٧ =



وَالزَّبْرَقَانُ بْنُ بَدْرٍ - واسمُهُ الْحُصَيْنُ، وَالزَّبْرَقَانُ لِقَبِّ لَهُ وَهُوَ الْقَمَرُ، وَقِيلَ: كَانَ اسْمُهُ الْقَمَرُ - وَعَمَرُوهُ بْنُ الْأَهْتَمِ وَغَيْرُهُمْ وَفَدُّوا وَدَخَلُوا الْمَسْجِدَ وَقَتَ الظَّهِيرَةِ وَالرَّسُولُ رَاقِدٌ، فَجَعَلُوا يُنَادُونَهُ بِجُمْلَتِهِمْ: يَا مُحَمَّدُ، اخْرُجْ إِلَيْنَا، فَاسْتَيْقِظَ فَخَرَجَ فَقَالَ لَهُ الْأَقْرَعُ ابْنُ حَابِسٍ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ مَدْحِي زَيْنٌ، وَذَمِّي شَيْنٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَيْلَكَ ذَلِكَ اللَّهُ تَعَالَى»<sup>(١)</sup>.

= (٤٢٠٧)، والحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٥: ٣٥٨ (٦٩٧٠) لفراس ترجمة مستقلة له على أنه أخو الأقرع، ونقلًا عن ابن إسحاق خبراً في قصة بَعَثَهُ ﷺ سَرِيَّةً عَلَيْهَا عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ بن حذيفة إلى بني العنبر، فأصاب منهم رجالاً ونساءً، فخرج منهم رجالاً من بني تميم، حتى قدموا على رسول الله ﷺ فيهم الأقرع وفراس ابنا حابس؛ وذكر القصة، قال ابن الأثير: «فبانَ بهذا أنه أخو الأقرع بن حابس»، والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» ٢: ٢٣١ عن معمر عن قتادة، وابن جرير الطبري في «تفسيره» ٢٢: ٢٨٤ من طرق عن قتادة ومجاهد وغيرهما. وأخرجه أحمد في «المسند» (١٥٩٩١) و(٢٧٢٠٣) من طريق موسى بن عقبة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن الأقرع بن حابس: أنه نادى رسول الله ﷺ من وراء الحُجُرَات، فذكره. وفيه انقطاع، فَإِنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وهو ابن عوف القرشي - لم يثبت سماعه من الأقرع بن حابس، فيما ذكر الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ١: ١٠٢ في ترجمة الأقرع بن حابس (٢٣١) قال: قال ابن منده: وروي عن أبي سلمة أن الأقرع بن حابس نادى؛ فذكره مرسلًا، وهو الأصح. وسيأتي المصنف على ذكره، مع بيان ذكر الانقطاع في إسناده قريباً.

وأخرجه الترمذي في (باب: ومن سورة الحُجُرَات) برقم (٣٢٦٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٥١) من طريقين عن الحسين بن واقد عن أبي إسحاق - وهو السَّيِّعِيُّ - عن البراء بن عازب رضي الله عنه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

وقد أخرج الطَّبْرِيُّ في «تفسيره»<sup>(١)</sup> عن أبي إسحاق السَّبْعِيِّ، عن البراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ [الحجرات: ٤]، قال: جاء رجلٌ فقال: يا محمد، إنَّ حمَّدي زَيْنٌ، وذمي شَيْنٌ، فقال: «ذاك الله عزَّ وجلَّ»، وأخرج<sup>(٢)</sup> عن عفَّان، عن وهيب، عن موسى بن عُقبة، عن أبي سلمة، قال: حدَّثني الأقرع بن حابس: أنه أتى النبي ﷺ فناده فقال: يا محمد، اخرج إلينا، فنزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ إلى آخر الآية [الحجرات: ٤].

وأخرج الإمام أحمد في «مسنده»<sup>(٣)</sup> عن عفَّان بن وهيب، عن موسى ابن عُقبة، قال: حدَّثني أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن الأقرع بن حابس، أنه نادى رسول الله ﷺ من وراء الحُجُرَات، فقال: يا رسول الله، فلم يُجِبْهُ رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنَّ حمَّدي زَيْنٌ، وإنَّ ذمي لَشَيْنٌ<sup>(٤)</sup>، فقال رسول الله ﷺ بما حدَّث أبو سلمة: «ذاك الله عزَّ وجلَّ».

وكذا رواه أبو بكر بن أبي عاصم<sup>(٥)</sup>، عن عفَّان، بما ذكره ابن الأثير في

(١) «جامع البيان» ٢٢: ٢٨٣.

(٢) في المصدر السابق ٢٢: ٢٨٣.

(٣) سلف تخريجه والتعليق عليه قريباً.

(٤) كذا في الأصل، وهو ما وقع في بعض أصول نسخ «المسند» على ما أشار أستاذنا العلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط وصحبه من محققي «المسند» ٢٥: ٣٦٩ (١٥٩٩١) و٤٥: ١٨٢ (٢٧٢٠٣).

(٥) في «الأحاديث والمثنائ» له ٢: ٣٨٨ (١١٧٨) عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن عفَّان - وهو ابن مسلم الصَّفَّار - بالإسناد المذكور عند أحمد.

«الصَّحَابَةُ»<sup>(١)</sup>. وهذا أَوْلَى أَنْ يَكُونَ مُحْفُوظاً مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ حَدَّثَنِي الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ<sup>(٢)</sup>، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ، عَنْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ سَنَةً فِي قَوْلِ ابْنِ سَعْدٍ<sup>(٣)</sup>، وَفِي قَوْلِ الْوَاقِدِيِّ سَنَةً أَرْبَعٍ وَمِئَةً<sup>(٤)</sup>، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ مَوْلِدُهُ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ فِي آخِرِ خِلَافَةِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ نُقِلَ عَنِ الشَّاطِبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: بَقِيَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ حَتَّى قُتِلَ بِالْيَزْمُوكِ فِي عَشْرَةِ مِنْ بَنِيهِ؛ وَجَدْتُ ذَلِكَ بِخَطِّ مُغْلَطَايَ الْحَافِظِ، عَنْ خَطِّ الشَّاطِبِيِّ عَلَى «حَاشِيَةِ أَسَدِ الْغَابَةِ»، وَالْيَزْمُوكُ كَانَتْ فِي سَنَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَقِيلَ: سَنَةُ خَمْسَ عَشْرَةٍ، وَفِي «أَسَدِ الْغَابَةِ»<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ عَلَى جَيْشٍ سَيَّرَهُ إِلَى خُرَاسَانَ، فَأُصِيبَ بِالْجُوزْجَانِ هُوَ وَالْجَيْشُ. وَلَعَلَّ هَذَا كَانَ فِي أَيَّامِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَلَى فَارَسَ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي تَرْجُمَتِهِ أَنَّهُ وَلَّاهُ عَثْمَانَ الْبَصْرَةَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ بَعْدَ أَبِي مُوسَى، وَوَلَّاهُ أَيْضاً بِلَادَ فَارَسَ بَعْدَ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، فَافْتَتَحَ خُرَاسَانَ كُلَّهَا وَأَطْرَافَ فَارَسَ وَسِجِسْتَانَ وَكَرْمَانَ وَزَابُلِسْتَانَ<sup>(٦)</sup> - وَهِيَ

(١) «أَسَدُ الْغَابَةِ» ١: ٢٦٤ (٧٤) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ، بِهِ.

(٢) يَعْنِي فِيهِ تَصْرِيحُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بِالسَّاعِ مِنَ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ سَمَاعٌ مِنْهُ عَلَى مَا يَبْتَنِيهِ قَرِيباً، وَعَلَى مَا سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا مِنْ تَأْكِيدِ الْإِنْقِطَاعِ فِي إِسْنَادِ رَوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

(٣) فِي «طَبَقَاتِهِ» ٥: ١٥٧، وَقَالَ: «وَهَذَا أَثْبَتَ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَةٍ» وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ مِنْهُ إِلَى قَوْلِ الْوَاقِدِيِّ الْآتِي ذَكَرَهُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) كَمَا فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» ٣٣: ٣٧٦.

(٥) ١: ٢٦٤.

(٦) قَالَ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ: بَعْدَ الْأَلْفِ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَضمُومَةٌ، وَلَا مَ مَكْسُورَةٌ، وَسِينَ مَهْمَلَةٌ =

أعمال غَزَنَة، أرسل الجيوش ففتح هذه الفتوح كلها، فعلى هذا القول يقرب أن يكون أبو سلمة أذكر الأقرع بن حابس، وذكر نزول الآية في الأول غريب ليس في الثاني، وإننا فيه أن: حمدي زين، وأن: دمي شين؛ فيكون ذلك تفسيراً للمُبهم في حديث أبي إسحاق<sup>(١)</sup> عن البراء.

وأما تحريم أن يُناديه باسمه<sup>(٢)</sup>، فدليله قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرُّسُلِ يَتَنَّكُمُ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ الآية [النور: ٦٣]، كذا فسرها مجاهد وقتادة<sup>(٣)</sup>، وأن الله عظمه فلم يُنادِه باسمه في الكتاب العزيز، بل إننا يقول: يا أيها النبي، يا أيها الرسول، يا أيها المزمّل، يا أيها المدثر، فيجب تعظيمه، ومن تعظيمه أن لا يُنادى باسمه. وأما ما وقع من ضمام بن ثعلبة من قوله: يا

= ساكنة وتاء مثناة من فوق، وآخره نون: كورة واسعة قائمة برأسها جنوبي بلخ وطاخرستان، وهي زابل، والعجم يزيدون السين وما بعدها في أسماء البلدان شيئاً بالنسبة، وهي منسوبة إلى زابل، جد رستم بن دستان، وهي البلاد التي قصبتها غَزَنَة البلد المعروف العظيم. «معجم البلدان» ٣: ١٢٥، وقد تصحّف في الأصل إلى «رايلستان» بالراء في أوله بدل الزاي. وينظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطري ص ٢٠٦.

(١) أبو إسحاق: هو السبيعي، وقد سلف تخريج روايته عن البراء بن عازب عند الترمذي (٣٢٦٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٥١)، وقول الترمذي فيه: حديث حسن غريب.

(٢) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ١٤: «ولا أن يُناديه باسمه فيقول: يا محمد، بل يقل: يا رسول الله، يا نبي الله».

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» ٢: ٦٦ عن معمر عن قتادة، وابن جرير الطبري في «تفسيره» ١٩: ٢٣٠ من طريق عبد الرزاق، به، ومن طرق أخرى عن مجاهد.

محمّد، فذلك كان قبل إسلامه، وهذه الطريقة في مُسلم<sup>(١)</sup>، وأمّا في البخاري<sup>(٢)</sup> ففيه: يا ابن عبدِ المطلب. وذلك أيضاً قبل إسلامه.

وقولُهما: «ولا أن يُنادِيَه باسمِه» يُوهِمُ أنه يجوزُ النِّداءُ بالكُنْيَةِ والنَّسَبِ، لكن قولُهما: «بل يقولُ يا نبيَّ الله، يا رسولَ الله» يا خَيْرُةَ الله، يقتضي المنعَ من النِّداءِ بالكُنْيَةِ والنَّسَبِ، والكُنْيَةُ محلُّ النَّظَرِ، وسيأتي في الكلامِ على مَسْأَلَةِ الكُنْيَةِ بأبي القاسمِ ما يقتضي أنه كان يجوزُ النِّداءُ بالكُنْيَةِ؛ لأنه لو كان حراماً لَمَا كانَ النبيُّ ﷺ يقولُ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكُنُّوا بِكُنْيَتِي»، وقد روى «الصَّحِيحَانِ»<sup>(٣)</sup> عن أنسٍ قال: كانَ النبيُّ ﷺ يوماً يَمْشِي بالبَقِيعِ، فَسَمِعَ قَائِلاً يَقُولُ: يا أبا القاسمِ، فَرَدَّ رَأْسَهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يا رَسولَ اللهِ، إني لم أَغْنِكَ إِنَّمَا دَعَوْتُ فَلاناً، فَقَالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكُنُّوا بِكُنْيَتِي».

أخرجه البُخاريُّ في كتابِ البيوعِ، في (باب ما يُذكرُ في الأسواقِ)<sup>(٤)</sup>

(١) في (باب تخفيف الصلاة والخطبة) برقم (٨٦٨)، وفيه «ضِداد» بالدال، بدل «ضِمام»، قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» ٣: ٤٨٦ في آخر ترجمته (٤١٨١) نقلاً عن ابن منده: يُقال فيه ضِمام وضِمام.

(٢) في (باب ما جاء في العلم، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [طه: ١١٤]) برقم (٦٣).

(٣) هو باللفظ المذكور عند المصنّف في «جامع الأصول» لابن الأثير ١: ٣٧٨ (١٧٠)

وعزاه للبخاري ومسلم والترمذي. وليس عند أحد منهم قوله: «فَرَدَّ رَأْسَهُ إِلَيْهِ»، ولا

عند أحد من أصحاب شروح «الصحيح» وانظر التخرّيج التالي.

(٤) برقم (٢١٢٠)، وفيه: «سَمَّوْا» بدل «تَسَمَّوْا».

من طريق آدم ابن أبي إياس، قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي السُّوقِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُؤْا بِكُنْيَتِي»، ثُمَّ قَالَ<sup>(١)</sup>: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ: دَعَا رَجُلٌ بِالْبَقِيعِ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: لَمْ أَعْنِكَ، فَقَالَ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُؤْا بِكُنْيَتِي».

وأخرجهُ مسلمٌ في «الأدب»<sup>(٢)</sup> من طريق أبي كُريب، وابن أبي عمَرَ - قال أبو كُريب: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ - يَعْنِيانِ الْفَزَارِيَّ - عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: نَادَى رَجُلٌ [رَجُلًا] بِالْبَقِيعِ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمْ أَعْنِكَ إِنَّمَا دَعَوْتُ فَلَانًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُؤْا بِكُنْيَتِي»، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ النِّدَاءِ بِالْكُنْيَةِ؛ لِأَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّكْنِي بِهَا لِثَلَا يَحْصُلَ الِاتِّفَاتُ مِنْهُ ﷺ وَالْمَرَادُ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا الْاسْمُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ النِّدَاءُ بِهِ لغيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُمَكِّنًا، إِلَّا أَنَّ الِاتِّفَاتَ مِنْهُ ﷺ لَا يَحْصُلُ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى الْعِبَادِ النِّدَاءُ بِالْاسْمِ، وَمِنَ الْمَنَاهِي فِي الْآيَةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَصْنُفَانِ التَّقْدِيمَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى مَعْنَى ذِكْرِ الرَّأْيِ بَيْنَ يَدَيْهِ بِأَنْ يُقَالَ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَا وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَفِي ذَلِكَ نَزَلَ صَدْرُ السُّورَةِ كَمَا

(١) برقم (٢١٢١)، وفيه: «تَكْنُؤْا» بدل «تَكْنُؤْا».

(٢) في (باب النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يُستحبُّ من الأسماء) برقم (٢١٣١).

قَدَمْنَاهُ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْنَى: لَا تَقْطَعُوا أَمْرًا إِلَّا بَعْدَمَا يُحْكَمُ بِهِ، وَيُؤَدَّنُ فِيهِ، وَقَالَ مجاهدٌ: لَا تَقْتَاتُوا عَلَيْهِ، وَمِنْ ذَلِكَ: الْجَهْرُ لَهُ بِالْقَوْلِ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ﴾ [الحجرات: ٢].

وقد أخرج البخاري في تفسير سورة الحجرات<sup>(١)</sup> عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، وقال ابن الزُّبَيْرِ: فما كانَ عمرُ يُسْمِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شيئاً حتى يَسْتَفْهَمَهُ؛ ولم يذكر ذلك عن أبيه؛ يعني: أبا بكر. ذكر ذلك في طريق نافع بن عمر الجمحي، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، ولم يذكر ذلك في طريق حجاج، عن ابن جريج، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ التي ذكرها في التفسير<sup>(٢)</sup>، ولا في طريق هشام بن يوسف عن ابن جريج التي ذكرها في المغازي<sup>(٣)</sup>.

وفي «تفسير الشيخ أبي حيان»<sup>(٤)</sup>: وَلَمَّا نَزَلَتْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا أَكَلِّمُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا السَّرَّارَ أَوْ أَخَا السَّرَّارِ حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ. وهذا رواه ابنُ مَرْدَوَيْهِ في «تفسيره» عن مُحَارِقٍ، عن طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عن أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]،

(١) في (باب) ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] برقم (٤٨٤٥).

(٢) في (باب) ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤] برقم (٤٨٤٧).

(٣) في (باب وفد بني تميم) برقم (٤٣٦٧).

(٤) «البحر المحيط» ٩: ٥٠٧.

قلتُ: يا رسولَ الله، أَلَيْتُ أَنْ لَا أُكَلِّمَكَ إِلَّا كَأَخِي السَّرَّارِ، حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ<sup>(١)</sup>.



(١) وأخرجه البزار في «مسنده» (٥٦)، والحاكم في «المستدرک» ٣: ٧٤ من طريق حصين ابن عمر الأحمسي، عن مُخَارِق، به. وقال الهيثمي في «المجمع» ٧: ١٠٨ بعد أن عزاه للبزار: وفيه حصين ابن عمر الأحمسي، وهو متروك، وقد وثقه العجلي، وباقي رجاله رجال الصحيح.

قلت: والعجليُّ معروف بتساهله، ويغني عنه ما وقع في «مسند أحمد» (١٦١٣٣)، والبخاري في «صحيحه» (باب ما يُكره من التعمُّق والتنازع في العلم) برقم (٧٣٠٢) من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مُليكة عن ابن الزبير، وفي آخره قوله: «فكان عمر بعدُ، ولم يذكر ذلك عن أبيه - يعني أبا بكرٍ - إذا حدَّث النبي ﷺ بحديث حدَّته كأخي السَّرَّارِ، لم يُسمِّعه حتى يَسْتَفْهَمَهُ» قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ١٣: ٢٧٩ هو موصولٌ بالسَّند المذكور قبله.



## [المسألة الرابعة عشرة: في أنه يجب على المصلي

إذا دعاه ﷺ أن يجيبه، ولا تبطل صلاته:]

وأما وجوب الإجابة على المصلي<sup>(١)</sup>، فدليله ما رواه البخاري في تفسير سورة الأنفال<sup>(٢)</sup> من طريق شيخه إسحاق - هو ابن منصور<sup>(٣)</sup> - كما صرح به أبو مسعود وخلف، قال: أخبرنا روح، قال: أخبرنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن، سمعت حفص بن عاصم يحدث عن أبي سعيد بن المعلي، قال: كنت أصلي فمر بي رسول الله ﷺ فدعاني فلم آتِه حتى صليت، ثم أتته، فقال: «ما منعك أن تأتي، ألم يقل الله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]»، ثم قال: «لأعلمتكم سورة أعظم سورة في القرآن قبل أن أخرج»، فذهب رسول الله ﷺ ليخرج، فذكرت له؛

(١) وتام القول في هذا كما في «الروضة» ٧: ١٤: «ويجب على المصلي إذا دعاه أن يجيبه، ولا تبطل صلاته، وحكى أبو العباس الروياني وجهاً أنه لا يجب، وتبطل به الصلاة».

(٢) في (باب ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]) برقم (٤٦٤٧).

(٣) وهو الكوسج، وما صرح به أبو مسعود الدمشقي وخلف الواسطي - على ما ذكره المصنف رحمه الله - من كونه ابن منصور الكوسج، نص عليه الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» ٩: ٢١٧ (١٢٠٤٧)، ولكن ذكر العيني في «عمدة القاري» ١٨: ٢٤٧ أنه: «في نسخة مروية عن طريق أبي ذر - وهو الهروي - إسحاق بن إبراهيم: هو ابن راهويه»، وقال القسطلاني في «إرشاد الساري» ٧: ١٣٤: «إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، أو ابن منصور».

وقال معاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُبَيْبٍ، سَمِعَ حَفْصاً، سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ؛ بهذا، وقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ هِيَ السَّعْيُ الْمَثَانِي.

وأَخْرَجَهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْحَجْرِ<sup>(١)</sup> مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

وَأَخْرَجَهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ<sup>(٢)</sup> عَنْ مُسَدَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى. فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ التَّعْلِيقَ عَنْ مُعَاذٍ<sup>(٣)</sup> لِإِبَانَةِ سَمَاعِ حَفْصِ ابْنِ عَاصِمٍ مِنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى، وَقَدْ اتَّفَقَ مِثْلُ هَذِهِ الْقِصَّةِ لِأَبِي بِنِ كَعْبٍ فِي التِّرْمِذِيِّ، فَأَخْرَجَ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ<sup>(٤)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبُيُّ» وَهُوَ يُصَلِّي، فَالْتَفَتَ أَبُو فُلَمَّ يُجِبُهُ، وَصَلَّى أَبُو فَخَفَفَ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، مَا مَنَعَكَ يَا أَبُيُّ أَنْ تُجِيبَنِي إِذْ دَعَوْتُكَ؟»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنْتُ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: «أَفَلَمْ تَحِذْ فِيمَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ أَنْ ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾

(١) فِي (بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَيْنَكَ سَبْعًا مِنْ الْمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]) بِرَقْم (٤٧٠٣).

(٢) فِي (بَابِ مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ) بِرَقْم (٤٤٧٤).

(٣) وَهُوَ مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، الْوَارِدُ ذَكَرَهُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ السَّالِفِ تَحْرِيجُهُ بِرَقْم (٤٦٤٧).

(٤) فِي (بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ) بِرَقْم (٢٨٧٥).

[الأنفال: ٢٤]، قال: بلى، ولا أعود إن شاء الله، ثم ذَكَرَ قِصَّةَ الْفَاتِحَةِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

فخرج من هذين الحديثين وجوب الإجابة، وكان شيخ الإسلام الوالد رضي الله عنه يحتج بهما على أن العام في الأشخاص عام في الأحوال والأزمنة، خلافاً للقرافي حيث ادَّعى أنه مُطلق<sup>(١)</sup>.

ووجه ذلك أن النبي ﷺ أنكر على أبي سعيد وأبي حيث لم يجباه في الصلاة، فلو كان العام في الأشخاص مُطلقاً في الأحوال، لكان صادقاً بصورة، وهي حالة أن لا يكون في الصلاة، فلما أنكر النبي ﷺ دل على عمومته في سائر الأحوال والأزمنة، وأما كونه لا تبطل به الصلاة فلأن النبي ﷺ أمره بالإجابة، ولو كان في صلاة مفروضة كانت أو نافلة؛ لأن ترك الاستيفصال في وقائع الأحوال يُنزّل منزلة العموم في المقال، فلو كان ذلك مُبطلاً للصلاة مُطلقاً لم يأمر به النبي ﷺ؛ لأن قطع الصلاة بعد الشروع فيها إذا كانت فرضاً حرام لقوله: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣]، ولم يتعرض الرافعي لهذا الاستدلال وإنما قال في كتاب الصلاة<sup>(٢)</sup>: ويسئني جواب النبي ﷺ لشرفه، ولهذا أمر النبي ﷺ المصلي أن يقول: السّلام عليك أيها النبي، ولا يجوز أن يقول ذلك لغيره. وقال في الخصائص<sup>(٣)</sup>: يجب على المصلي إذا دعاه أن يجيبه ولا تبطل صلاته؛ لما تقدّم في كتاب الصلاة. انتهى.

(١) ينظر: «الذخيرة» ٢: ١٣٩ لشهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي، الشهير بالقرافي.

(٢) في «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٤: ١١٥.

(٣) المصدر السابق ٧: ٤٦١.

وما قَرَّرْنَاهُ مِنَ الدَّلِيلِ أَحْسَنُ، وَذَكَرُ الْإِجَابَةِ بَيِّنٌ فِي حَدِيثِ أَبِي بِنٍ كَعْبٍ، وَأَمَّا حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى فِيهِ ذِكْرُ الْإِتْيَانِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِجَابَةِ، فَإِنَّ رِوَايَةَ مُسَدِّدٍ الَّتِي فِي تَفْسِيرِ الْفَاتِحَةِ<sup>(١)</sup>: عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى، قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ، فَيَكُونُ مَنْ رَوَى: «فَلَمْ آتِهِ»، رَوَى بِالْمَعْنَى فَقَصَّرَ، وَلَا فَمَتَى مَشَى فِي الصَّلَاةِ الْمَشْيِ الْمُبْطِلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي جَوَابِهِ إِذْ دَعَاهُ بَأَن يَقُولَ: نَعَمْ، أَوْ: كَبَيْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

فَلَوْ كَلَّمَهُ مُصَلٍّ مِنْ غَيْرِ دُعَاءٍ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ مُبْطِلًا لِلصَّلَاةِ؟ لَمْ تَرَ مَنْ تَعَرَّضَ لَذَلِكَ، وَقَدْ اتَّفَقَ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ، فَإِنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْسَيْتَ أَمْ قَصَّرْتَ [الصَّلَاةُ]؟ قَالَ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ»، فَقَالَ: «بَلَى قَدْ نَسَيْتَ»<sup>(٢)</sup>، قَالَ أَصْحَابُنَا: النَّبِيُّ ﷺ تَكَلَّمَ عَلَى اعْتِقَادٍ أَنَّهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ، فَيُحْتَجُّ بِهِ عَلَى أَنَّ كَلَامَ النَّاسِي لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ؛ وَهَذَا صَلَّيْ رَكَعَتَيْنِ ثَانِيًا عَلَى صَلَاتِهِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا عَلَى ذِي الْيَدَيْنِ، هَلْ اسْتَأْنَفَ أَوْ بَنَى؟ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدْ نَقَلَ عَنْهُ أَبُو هُرَيْرَةَ الْبَنَاءَ، وَأَمَّا ذُو الْيَدَيْنِ فَلَمْ يَنْقُلْ لَنَا مَا فَعَلَ.

وَيُقَالُ عَنْ ابْنِ حَبَّانَ أَنَّهُ قَالَ: إِخْبَارُ ذِي الْيَدَيْنِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) سلف تخريجها قريباً عند البخاري (٤٤٧٤).

(٢) أخرجه البخاري في (باب ما يجوز من ذكر الناس، نحو قولهم: الطويل والقصير) برقم (٦٠٥١).

تَكَلَّمَ [في صلاته] على أَنَّ الصَّلَاةَ قد تَمَّتْ، وذو اليَدَيْنِ تَوَهَّمُ أَنَّ الصَّلَاةَ رُذِّتْ إِلَى الفَرِيضَةِ الْأُولَى، فَتَكَلَّمَ على أَنَّهُ في غَيْرِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّ صَلَاتَهُ قد تَمَّتْ، فَلَمَّا اسْتَبَيَّتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَصْحَابَهُ، كَانَ مِنْ اسْتِثْبَاتِهِ على يَقِينٍ أَنَّهُ قد أَتَمَّهَا، وَجَوَابُ الصَّحَابَةِ [له] لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِمُ الْإِجَابَةُ وَإِنْ كَانُوا فِي صَلَاةٍ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَإِنْ تَكَلَّمَ الْإِمَامُ وَعِنْدَهُ أَنَّ الصَّلَاةَ قد تَمَّتْ بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ تَبْطُلْ، وَإِنْ سَأَلَ الْمَأْمُومِينَ فَأَجَابُوهُ بَطَلَتْ، وَإِنْ سَأَلَ بَعْضَ الْمَأْمُومِينَ الْإِمَامَ عَنْ ذَلِكَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ. انتهى<sup>(١)</sup>.

وهذا المَقُولُ عن ابنِ حَبَّانَ يَقْتَضِي أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ بَنَى وَأَنَّ الصَّحَابَةَ بَنَوْا، وَمَا ذَكَرَهُ فِي الصَّحَابَةِ يَخْرُجُ مِنْهُ فِرْعٌ حَسَنٌ: وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ شَخْصًا فِي الصَّلَاةِ عَنْ شَيْءٍ كَانَ ذَلِكَ مُنْزَلًا مُنْزَلَةً دُعَاؤُهُ لَوْ قَالَ لَهُ: يَا فُلَان. وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ عَنْ ذِي الْيَدَيْنِ فَإِنَّمَا يَتِمُّ فِي قَوْلِهِ: «أَنْسَيْتَ أَمْ قَصُرْتَ؟»، فَأَمَّا قَوْلُهُ بَعْدَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ»: «بَلَى قَدْ نَسِيتَ»، فَلَا يَتِمُّ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ بَعْدَ تَحْقِيقِهِ أَنَّ الصَّلَاةَ لَمْ تُقْصَرْ.

وقوله: «رُذِّتْ إِلَى الْفَرِيضَةِ الْأُولَى» مَاشٍ على قولِ عَائِشَةَ أَنَّ الصَّلَاةَ الرَّبَاعِيَّةَ فُرِضَتْ أَوَّلًا رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ: أَنَّهَا فُرِضَتْ أَرْبَعًا، غَرِيبٌ جَدًّا، وَأَنَّ صَلَاةَ السَّفَرِ رُخْصَةٌ.

(١) ينظر كلام الإمام محمد بن حبان البُستي في: «صحيحه» ٦: ٤٠٦، ٤٠٧، بإثر الحديث (٢٦٨٨)، وما نقله عنه المصنّف بتصرُّفٍ واختصارٍ يسير لبعض ألفاظه، وما بين المعقوفات منه.

وقول ابن حبان في كلام الإمام: «اليوم وإن سأل المأمومين فأجابوه بطلت». الظاهر أن مراده بطلت للمأمومين<sup>(١)</sup>، أما الإمام فلا؛ لأنه تكلم على اعتقاده أنه ليس في صلاة.

وما ذكره من الوجه الذي حكاه أبو العباس الروياني من عدم الوجوب والبطلان<sup>(٢)</sup>، باطل لمصادمته الحديث الصحيح والدليل الشرعي.

### [المسألة الخامسة عشرة: أنه من خصائصه ﷺ]

أنه يُستشفى به ويُتبرك ببوله ودمه:

وما ذكره في «الروضة» من التبرك والاستشفاء ببوله ودمه<sup>(٣)</sup>، مخالف لما في الرافعي الذي فيه: وكان يُستشفى به ويُتبرك ببوله ودمه<sup>(٤)</sup>. فكلام الرافعي يقتضي أن الاستشفاء: عام، والتبرك: بالبول والدم، فدخل في ذلك الاستشفاء بدعائه، والاستشفاء بلمس يده، والاستشفاء بريقه ونخامته، والاستشفاء بفضله وضوئه، ويكون ذكر التبرك بالبول والدم تنبيهاً على ما هو أعلى منهما من التبرك بشعره ﷺ، والتبرك بعرقه ﷺ.

(١) وهذا المعنى وقع مصرحاً به عند ابن حبان في «صحيحه» ٦: ٤٠٧ بإثر الحديث (٢٦٨٨) حيث فيه: «بطلت صلاتهم».

(٢) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ١٤: «وحكى أبو العباس الروياني وجهاً: أنه لا يحب، وتبطل به الصلاة».

(٣) قال في «الروضة» ٧: ١٤: «وكان يُتبرك ويُستشفى ببوله ودمه».

(٤) «فتح العزيز» ٧: ٤٦١.

وقد أخرج «الصحيحان»<sup>(١)</sup> عن السائب بن يزيد، قال: ذهبت بي خالتي إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن ابن أختي وجع، فمسح رأسي ودعالي بالبركة، وتوضأ فشربت من وضوئه، ثم قمت خلف ظهره فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه مثل زر الحجلة.

وقد أخرج البخاري في غزوة الطائف<sup>(٢)</sup> عن أبي موسى رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ أقبل على أبي موسى وبلال [كهية الغضبان]، ثم دعا يقدح فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه، ومج فيه، ثم قال: «اشربا وأفرغا على ووهكما ونحوركما وأبشرا»، فأخذ القدح ففعلا، فنادت أم سلمة من وراء الستر: أن أفصلا لأمكما، فأفصلا لها منه طائفة.

وفي البخاري في باب الشروط والجهاد والمصالحة مع أهل الحرب<sup>(٣)</sup> في حديث المسور بن مخرمة ومروان: أن عروة بن مسعود جعل يرمي أصحاب النبي ﷺ بعينه قال: فوالله ما تنخم رسول الله ﷺ نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم، فذلك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده، وما يُحدون إليه النظر تعظيماً له، فرجع عروة إلى أصحابه فقال: أي

(١) البخاري في (باب من ذهب بالصبي المريض ليُدعى له) برقم (٥٦٧٠)، ومسلم في (باب إثبات خاتم النبوة وصفته ومحلّه من جسده ﷺ) برقم (٢٣٤٥).

(٢) برقم (٤٣٢٨)، وهو في مسلم أيضاً في (باب من فضائل أبي موسى وأبي عامر الأشعريين رضي الله عنهما) برقم (٢٤٩٧).

(٣) برقم (٢٧٣١).

قوم، فوالله لقد وَفَدْتُ عَلَى الْمُلُوكِ وَوَفَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكَيْسَرٍ وَالنَّجَاشِيِّ،  
والله إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا يُعَظِّمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ مُحَمَّدًا، وَالله  
إِنْ تَنَحَّمْ نَخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهُهُ وَجِلْدُهُ، وَإِذَا  
أَمَرَهُمْ ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ، وَإِذَا تَوَضَّأُوا كَادُوا يَقْتِيلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا  
أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وَمَا يُحَدِّثُونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ. الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ.

وروى مسلمٌ في «صحيحه» في الفضائل<sup>(١)</sup> عن أنسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ:  
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ بَيْتَ أُمِّ سُلَيْمٍ فَيَنَامُ عَلَى فِرَاشِهَا وَلَيْسَتْ فِيهِ، فَجَاءَ  
ذَاتَ يَوْمٍ فَنَامَ عَلَى فِرَاشِهَا، فَأُتِيَتْ<sup>(٢)</sup> فَقِيلَ لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَائِمٌ فِي  
بَيْتِكَ عَلَى فِرَاشِكَ، فَجَاءَتْ وَقَدْ عَرِقَ وَاسْتَنْقَعَ عَرَقُهُ عَلَى قِطْعَةٍ أُدِيمٍ عَلَى  
الْفِرَاشِ، فَفَتَحَتْ عَيْنَيْهَا<sup>(٣)</sup> فَجَعَلَتْ تُنَشِّفُ ذَلِكَ الْعَرَقَ فَتَعَصِّرُهُ فِي قَوَارِيرِهَا،  
فَفَزِعَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا تَصْنَعِينَ يَا أُمَّ سُلَيْمٍ؟» فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَرَجُو  
بَرَكَتَهُ لَصِيَّانِنَا، قَالَ: «أَصَبْتَ».

وروى مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(٤)</sup> عن جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ  
النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْأُولَى، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَهْلِهِ وَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَاسْتَقْبَلَهُ وَلَدَانُ  
فَجَعَلَ يَمْسَحُ خَدَّيْ أَحَدِهِمْ وَاحِدًا وَاحِدًا، وَأَمَّا أَنَا فَمَسَحَ خَدَّيْ قَالَ:

(١) فِي (بَابِ طَيْبِ عَرَقِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّبَرُّكِ بِهِ) بِرَقْمِ (٢٣٣١).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «فَأُتِيَتْ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الصَّحِيحِ».

(٣) وَالْعَيْنِدَةُ: بوزن عَظِيمَةٍ: السَّلَّةُ أَوْ الْحَقُّ، وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْعَتَادِ: وَهُوَ الشَّيْءُ الْمُعْدُّ  
لِلْأَمْرِ الْمُهِّمِّ. قَالَه الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» ١١: ٧٢.

(٤) فِي (بَابِ طَيْبِ رَائِحَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَيْنِ مَسِّهِ وَالتَّبَرُّكِ بِمَسِّهِ) بِرَقْمِ (٢٣٢٩).



فوجدتُ لِيَدِهِ بَرْدًا وَرِيحًا فَكَأَنَّمَا أَخْرَجَهَا مِنْ جُؤْنَةٍ<sup>(١)</sup> عَطَار.

وروى البخاري في «الصَّحِيح» في كتاب الاستِئْذَانِ في (بَابِ مَنْ زَارَ قَوْمًا فَقَالَ عِنْدَهُمْ)<sup>(٢)</sup>، عن أنسٍ: أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ تَبْسُطُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نِطْعًا، فَيَقِيلُ عِنْدَهَا عَلَى ذَلِكَ النَّطْعِ<sup>(٣)</sup>، فإذا نَامَ النَّبِيُّ ﷺ أَخَذَتْ مِنْ عَرَقِهِ وَشَعْرِهِ فَجَمَعَتْهُ فِي قَارُورَةٍ ثُمَّ جَعَلَتْهُ فِي سُكٍّ<sup>(٤)</sup>، فلَمَّا حَضَرَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ الْوَفَاةَ أَوْصَى أَنْ يُجْعَلَ فِي حَنُوطِهِ مِنْ ذَلِكَ السُّكِّ، قال: فَجُعِلَ فِي حَنُوطِهِ.

وروى «الصَّحِيحَانِ»<sup>(٥)</sup> عن أَبِي جُحَيْفَةَ وَهَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّوَائِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَلْهَاجِرَةِ فَأَتَى بَوْضُوءَ فَتَوَضَّأَ وَنَحْنُ بِالْبَطْحَاءِ<sup>(٦)</sup>، فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ. وفي رواية<sup>(٧)</sup>: رَأَيْتُ النَّاسَ يَتَبَدَّرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ، مَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِْبْ مِنْهُ أَخَذَ مِنْ بَلَلٍ [يَدٍ] صَاحِبِهِ. وفي رواية أُخْرَى<sup>(٨)</sup>:

(١) الْجُؤْنَةُ: هِيَ السَّفَطُ الَّذِي يُعْبَأُ فِيهِ الطَّيْبُ.

(٢) برقم (٦٢٨١).

(٣) وَالتَّطْعُ: الْبِسَاطُ مِنَ الْجِلْدِ.

(٤) وَالسُّكُّ: نَوْعٌ مِنَ الطَّيْبِ.

(٥) البخاري في (بَابِ اسْتِعْمَالِ فَضْلِ الْوَضُوءِ) برقم (١٨٧)، ومسلم في (بَابِ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي) برقم (٥٠٣).

(٦) ليس عند البخاري قوله: «بِالْبَطْحَاءِ»، ولَفَظُ مُسْلِمٍ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَلْهَاجِرَةِ إِلَى الْبَطْحَاءِ فَتَوَضَّأَ...».

(٧) عند مسلم برقم (٥٠٣) (٢٥٠)، وما بين المعقوفين منه.

(٨) عند البخاري في (بَابِ صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ) برقم (٣٥٥٣).

وقامَ الناسُ فجعلوا يأخذونَ يَدَيْهِ وَيَمَسِّحُونَ بِهَا وُجُوهَهُمْ، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ فَوَضَعْتُهَا عَلَى وَجْهِهِ فَإِذَا هِيَ أَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ، وَأَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ. انتهى.

فإن قيل: ما وَجْهُ الْخُصُوصِيَّةِ فِي ذَلِكَ وَغَيْرُهُ ﷺ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ قَدْ يُسْتَشْفَى بِدُعَائِهِ وَلَمَسِ يَدَهُ، وَبَرِّقَهُ وَبَفَضْلٍ وَضُوءِهِ، وَيُتَبَرَّكُ بِشَعْرِهِ وَعَرَقِهِ، بِخِلَافِ الْبَوْلِ وَالْدَّمِ؟ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَنَاوُلُهُمَا مِنْ غَيْرِهِ، فَلَعَلَّ ذَلِكَ هُوَ السَّبَبُ فِي أَنْ حَوَّلَ فِي «الرَّوْضَةِ» ذَلِكَ لِمَا ذَكَرَهُ.

قلنا: الجوابُ عن ذلك أَنَّ الْمَرَادَ فِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ: أَنَّهُ يُتَيَقَّنُ الشَّفَاءُ بِذَلِكَ مِنْهُ ﷺ عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ مِنْ عُمُومِهِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيُنْظَرُ، فَالْخُصُوصِيَّةُ فِي الْيَقِينِ، وَقَدْ تَرَجَّمَ الْبِيهَقِيُّ فِي الْخَصَائِصِ (بَابُ قَسَمِ شَعْرِهِ بَيْنَ أَصْحَابِهِ). ثُمَّ أَخْرَجَ<sup>(١)</sup> حَدِيثَ أَنَسٍ فِي تَفْرِيقَةِ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَخَذَ أَبِي طَلْحَةَ مِنْهُ طَائِفَةً، رَوَاهُ «الصَّحِيحَانِ»<sup>(٢)</sup>.

وحديثُ أَنَسٍ أَيْضاً: لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَالْحَلَّاقُ يَحْلِقُهُ، وَقَدْ أَطَافَ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَمَا يُرِيدُونَ أَنْ يَقَعَ شَعْرُهُ إِلَّا فِي يَدِ رَجُلٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْبَوْلِ وَالْدَّمِ، ففِي «الشَّرْحِ» فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ<sup>(٤)</sup>: وَهَلْ يُحْكَمُ بِنَجَاسَةِ هَذِهِ الْفَضَلَاتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فِيهِ وَجْهَانِ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ

(١) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٧: ٦٧ (١٣٧٩١).

(٢) إِنَّمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي (بَابِ بَيَانِ أَنَّ السُّنَّةَ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَرْمِيَ، ثُمَّ يَنْحَرُ، ثُمَّ يَحْلِقُ) بِرَقْمِ (١٣٠٥)، وَلَمْ يَخْرِجْهُ الْبَخَارِيُّ.

(٣) فِي (بَابِ قُرْبِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ النَّاسِ وَتَبَرُّكِهِمْ بِهِ) بِرَقْمِ (٢٣٢٥).

(٤) «فَتْحُ الْعَزِيزِ بِشَرْحِ الْوَجِيزِ» ١: ١٧٨-١٨٤.

الترمذي<sup>(١)</sup>: لا، لأنَّ أبا طيبةَ الحاجِمَ شَرِبَ دَمَهُ ولم يُنَكِّرْ عليه، وروِيَ أَنَّ أُمَّ أَيْمَنَ شَرِبَتْ بَوْلَهُ فقال: «إِذَا لَا يَلِجُ النَّارَ بَطْنُكَ»، ولم يُنَكِّرْ عليها. ويُروى شَرِبَ دَمَهُ عن عليٍّ وابنِ الزُّبَيْرِ أيضاً. وقال معظمُ الأصحاب: حُكْمُهَا حُكْمُهَا من غيرِهِ قِياساً، وَحَمَلُوا الْأَخْبَارَ عَلَى التَّدَاوِي، وقد رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي طَيْبَةَ: «لَا تَعُدُّ الدَّمَ كُلَّهُ حَرَامًا».

وفي «التدريب» لشيخنا<sup>(٢)</sup> في الخصائص: وَشَرِبَ أَبُو طَيْبَةَ الْحَجَامَ دَمَهُ وَأُمُّ أَيْمَنَ وَأُمُّ يَوْسَفَ بَوْلَهُ، فلم يُنَكِّرْ عليهم. وذكرَ لهم خبراً، والأحاديثُ في ذلك معروفةٌ مُتَضَافِرَةٌ، وَالْخُصُوصِيَّةُ فِيهِ ظَاهِرَةٌ.

وفي «مشكل الوسيط» لابن الصَّلَاح قولُه: لِمَا رُوِيَ أَنَّ أبا طَيْبَةَ الْحَجَامَ شَرِبَ دَمَهُ فقال: «إِذَا لَا يَتَجَعُّ بَطْنُكَ أَبَدًا»، هذا الحديثُ غَرِيبٌ عِنْدَ

---

(١) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ، الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ التِّرْمِذِيُّ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ فِي الْعِرَاقِ قَبْلَ ابْنِ سُرَيْجٍ. قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: ثِقَةٌ مَأْمُونٌ نَاسِكٌ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: وَنَقَلَ الشَّيْخُ حَمِيْدُ الدِّينِ النَّوَوِيُّ: أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ جَزَمَ بِطَهَارَةِ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَقَدْ خَالَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ. قُلْتُ: يَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ الْقَطْعُ بِطَهَارَةِ ذَلِكَ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَخْلُقْ رَأْسَهُ، فَفَرَّقَ شَعْرَهُ الْمُطَهَّرَ عَلَى أَصْحَابِهِ إِكْرَامًا لَهُمْ بِذَلِكَ. فَوَالْهَيْفَى عَلَى تَقْبِيلِ شَعْرَةِ مِنْهَا.

وَقَالَ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ كَامِلٍ الْقَاضِي: لَمْ يَكُنْ لِلشَّافِعِيَّةِ بِالْعِرَاقِ أَرَأْسٌ وَلَا أَوْزَعٌ، وَلَا أَنْقَلَ مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ التِّرْمِذِيِّ. تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ. رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً. يَنْظُرُ: «سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ١٣: ٥٤٥-٥٤٧، و«طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى» لِلْسَّبْكِ ٢:

١٨٧، ١٨٨.

(٢) «التدريب» ٣: ١١.

أهل الحديث، لم أجده ما يثبت به، ولا ما روي أن ابن الزبير شرب دمه<sup>(١)</sup>.  
وقوله: لِمَا رُوِيَ أَنَّ أُمَّ أَيْمَنَ شَرِبَتْ بَوْلَهُ فلم يُنْكِرْ عليها، وقال: «إِذَا لَا يَلْجُ النَّارَ بِطَنُكَ»، هذا حديثٌ قد وردَ متلوًّا أَلْوَانًا ولم يُخْرَجْ في الكُتُبِ الْأَصُولِ، فَرُوِيَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ أُمِّمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ - إحدَى الصَّحَابِيَّاتِ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبُولُ فِي قَدَحٍ مِنْ عِيدَانٍ<sup>(٢)</sup>، وَيُوضَعُ تَحْتَ سَرِيرِهِ، فَبَالَ فِيهِ لَيْلَةً، فَوَضَعَ تَحْتَ سَرِيرِهِ، فَجَاءَ إِذَا الْقَدَحُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، فَقَالَ لَامْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا بَرَكَةٌ، كَانَتْ تَخْدُمُهُ، لَأُمِّ حَبِيبَةَ جَاءَتْ مَعَهَا مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ: «الْبَوْلُ

(١) لقد تكلّم الحافظ ابن حجر في «التلخيص الخبير» ١: ٣٠ على حديث أبي طيبة، وسرد أوجه الروايات الواردة في هذا الباب، وقال: «أما الرواية الأولى، فلم أر فيها ذكراً لأبي طيبة، بل الظاهر أن صاحبها غيره». ونحو ذلك قال في حديث ابن الزبير من حيث ضعف أسانيد هذه الروايات، فقد أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥٧٨)، والبخاري في «مسنده» (٢٢١٠) من طريق هُنيْد بن القاسم عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه، قال: احتجَمَ رسولُ الله ﷺ فأعطاني الدَّم، فقال: «اذْهَبْ فَعَيِّبْ» فذهبتُ ففَسَّرْتُهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «مَا صَنَعْتَ بِهِ؟» قُلْتُ: عَيَّيْتُهُ، قَالَ: «لَعَلَّكَ شَرِبْتَهُ؟» قُلْتُ: شَرِبْتُهُ.

وهو عند الحاكم في «المستدرک» ٣: ٥٥٤، وأبي نعيم في «الحلية» ١: ٣٣٠ من طريق موسى بن إبراهيم التَّبُودَكِيِّ عن الهُنيْد بن قاسم، به. وهُنيْد بن القاسم ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» ٨: ٢٤٩، وابن أبي حاتم في «الجرح التعديل» ٩: ١٢١ ولم يذكره فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولم يرو عنه غير موسى بن إسماعيل التَّبُودَكِيِّ. وأورده الهيثمي في «المجمع» ٨: ٢٧٠ وعزاه للطبراني والبخاري، وقال: رجال البزار رجال الصحيح، غير هُنيْد بن القاسم وهو ثقة!

(٢) هي طَوال النخل، واحدها عِيدَانَةٌ.

الذي كَانَ فِي الْقَدَحِ مَا فَعَلَ؟»، قَالَتْ: شَرِبْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. وَبَعْضُ رُؤَاتِهِ يَزِيدُ عَلَى بَعْضٍ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ: فَقَالَتْ: قُمْتُ وَأَنَا عَطْشَانَةٌ فَشَرِبْتُهُ وَأَنَا لَا أَعْلَمُ. وَفِي رَوَايَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنَدَةَ الْحَافِظِ، فَقَالَ: «لَقَدْ احْتَضَرْتُ مِنَ النَّارِ بِحِظَارٍ».

وَرَوَى أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ فِي كِتَابِهِ «حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ»<sup>(١)</sup> مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ سَفْيَانَ<sup>(٢)</sup> صَاحِبِ «الْمُسْنَدِ» بِإِسْنَادِهِ عَنْ أُمِّ أَيْمَنَ قَالَتْ: بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَيْتِ، فَقَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَبَالَ فِي فَخَّارَةٍ، فَقُمْتُ وَأَنَا عَطْشَى لَمْ أَشْعُرْ مَا فِي الْفَخَّارَةِ، فَشَرِبْتُ مَا فِيهَا، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا قَالَ: «يَا أُمَّ أَيْمَنَ أَهْرَيْقِي مَا فِي الْفَخَّارَةِ» فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ شَرِبْتُ مَا فِيهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَا يَتَّجِعُ»<sup>(٣)</sup> بَطْنُكَ بَعْدَهُ أَبَدًا، ذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ أَنَّ حَدِيثَ الْمَرْأَةِ الَّتِي شَرِبَتْ بَوْلَهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: هَذَا الْقَدْرُ مِنْهُ قَدْ اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الرُّوَايَاتُ، وَأَمَّا مَا اضْطَرَبَ فِيهِ فَالاضْطِرَابُ مَانِعٌ مِنَ الصَّحَّةِ.

(١) «حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ» ٢: ٦٧.

(٢) الْحَسَنُ بْنُ سَفْيَانَ بْنِ عَامِرٍ، أَبُو الْعَبَّاسِ الشَّيْبَانِيُّ النَّسَوِيُّ، رَوَى عَنْ أَحَدِ بْنِ حَنْبَلٍ، وَقَتِيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، وَيَحْيَى بْنَ مَعِينٍ وَغَيْرِهِمْ. سَمِعَ تَصَانِيفَ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شُبَيْبَةَ مِنْهُ، وَ«السَّنَنِ» مِنْ أَبِي ثَوْرٍ الْفَقِيهِ، وَتَفَقَّهَ بِهِ وَلاَزَمَهُ، وَبَرَعَ، وَكَانَ يُفْتِي بِمَذْهَبِهِ. تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِ مِائَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً. يَنْظُرُ: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» ١٤: ١٥٧.

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَمِثْلُهُ فِي «شَرَفِ الْمُصْطَفَى» لِأَبِي سَعِيدٍ الْخَرَكُوشِيِّ ٤: ٢٧٧ (٨٥)، وَوَقَعَ فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ «الْحِلْيَةِ»: «يَتَّجِعُ»، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» لِلْحَاكِمِ ٤: ٦٤.

قلت: فالاستدلال بذلك يحتاج إلى أن يُقال فيه: ولم يأمرها النبي ﷺ بغسل فَمٍ ولا نَهاها عن عَوْدَةٍ، وكونُ المرأة أُمَ أيمنَ مولاة رسول الله ﷺ قد يُظنُّ من حيث إنَّ اسمَها بَرَكة، وفي الحديث تسميَةُ الشَّارِبَةِ بَرَكة، ولا يثبت ذلك بذلك، بل في الصَّحَابِيَّاتِ أُخرى اسمُها بَرَكة بنتُ يسارٍ مولاة لأبي سُفيانَ بنِ حَرْبٍ، هاجرتُ إلى أرضِ الحبشة<sup>(١)</sup>، وما في الحديث من نسيها إلى أُمِّ حبيبة بنتِ أبي سُفيانَ يدلُّ على أنَّها بنتُ يسار، والله أعلم.

وفي «شرح المذهب»<sup>(٢)</sup> في باب الآنية: واستدلَّ من قال بِطَهَارَتِهَا بالحديثين المعروفين: أنَّ أبا طيبةَ الحَاجِمَ حَجَمَهُ ﷺ وشَرِبَ دَمَهُ ولم يُنْكَرْ عليه، وأنَّ امرأةً شَرِبَتْ بولَهُ ﷺ فلم يُنْكَرْ عليها، وحديثُ أبي طيبةَ ضعيفٌ، وحديثُ شُرْبِ المرأةِ البولَ صحيحٌ رواه الدارقطني، وقال: هو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وذلك كافٍ في الاحتجاج لكلِّ الفَضَلاتِ قياساً، وموضعُ الدَّلالةِ أنه ﷺ لم يُنْكَرْ عليها ولا أَمَرَهَا بِغَسْلِ الفَمِ ولا نَهاها عن العَوْدِ إلى مثله، ثم قال: إنَّ القاضي حُسَيْناً قال: الأصَحُّ القطْعُ بِطَهَارَةِ الجميع. انتهى. وهذا هو الذي أَرَجَّحُهُ أنا أيضاً.

وعَقَدَ البيهقيُّ في الخصائص باباً في (تَرْكِه الإنكارَ على من شَرِبَ بولَهُ

(١) ذكرها ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ٨: ١٩٤ (٤١٨٨) وقال: أسلمت بمكة قديماً وبايعت وهاجرت إلى أرض الحبشة الهجرة الثانية مع زوجها قيس بن عبد الله الأسدي، وكان يسار يُكنى أبا فُكيهة. وينظر: «أسد الغابة» ٧: ٣٥، و«الإصابة» ٥٣٢: ٧.

ودمه<sup>(١)</sup>، فأخرج من طريق يحيى بن معين قال: حدثنا حجاج عن ابن جريج قال: أخبرني حكيمة بنت أميمة عن أميمة أمها: أن النبي ﷺ كان يبول في قدح من عيدان، ثم وضع تحت سريريه فبال فوضع تحت سريريه، فجاء فأرادته فإذا القدح ليس فيه شيء، فقال لامرأة يقال لها بركة، كانت تخدمه لأتم حبيبة جاءت معها من أرض الحبشة: «أين البول الذي كان في هذا القدح؟» قالت: شربته يا رسول الله.

ثم أخرج<sup>(٢)</sup> بإسناده إلى عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: احتجَم رسول الله ﷺ وأعطاني دمه فقال: «اذهب فواره لا ييحث عنه سبع أو كلب ولا إنسان»، قال: فتتحيث فشربته، ثم أتيت النبي ﷺ فقال: «ما صنعت؟» فقلت: صنعت الذي أمرتني، فقال: «ما أراك إلا قد شربته»، قلت: نعم، قال: «ماذا تلقى أمتي منك؟»، قال البيهقي: ورؤي ذلك من وجه آخر عن أسماء بنت أبي بكر، وعن سلمان في شرب ابن الزبير دمه، ورؤي عن سفينة أنه شربه.

ثم أخرج<sup>(٣)</sup> بإسناده إلى ابن أبي فديك قال: حدثنا بريد بن عمر بن سفينة عن أبيه، عن جده قال: احتجَم النبي ﷺ قال لي: «خذ هذا الدم فاذفئه من الدواب والطير»، أو قال: «الناس والدواب» شك ابن أبي فديك، قال: فتغييت به فشربته، قال: ثم سألتني، فأخبرته أنني شربته فضحك.

(١) «السنن الكبرى» ٦٧: ٧ (١٣٧٨٨).

(٢) المصدر السابق ٦٧: ٧ (١٣٧٨٩).

(٣) برقم (١٣٧٩٠).

فخرج من كلام البيهقي في شارب الدّم اثنان: ابن الزبير وسفينه مولى<sup>(١)</sup> رسول الله ﷺ، وشرب البول بركة التي كانت تخدم أم حبيبة، وقد اضطرب في هذه كلام ابن الأثير<sup>(٢)</sup> فقال: بركة الحبشية قدمت مع أم حبيبة زوج النبي ﷺ من الحبشة وهي التي جاء ذكرها في حديث أميمة بنت رقيقة: أنها شربت بول النبي ﷺ، وقد تقدّم - يعني في ذكر أميمة بنت رقيقة - وقال<sup>(٣)</sup> في أم أيمن: وهي التي شربت بول النبي ﷺ فقال لها: «لا يتجّع بطنك أبداً»، وقيل: إن التي شربت بوله ﷺ بركة جارية أم حبيبة. انتهى.

ويظهر أن يقال: كلاهما شربت لأن حديث بركة روثه أميمة بنت رقيقة، وحديث أم أيمن رواه الحسن بن سفيان عن أم أيمن، وكذلك رواه الحاكم والدارقطني والطبراني<sup>(٤)</sup> من حديث أبي مالك النخعي، عن الأسود ابن قيس، عن نبيح العنزي، عن أم أيمن - وبركة كنيته أم يوسف.

روى عبد الرزاق، عن ابن جريج: أخبرني أن النبي ﷺ كان يبول في قدح من عيدان ثم يوضع تحت سريره، فجاء فإذا القدح ليس فيه شيء، فقال لامرأة يقال لها بركة كانت تخدم أم حبيبة، جاءت معها من أرض الحبشة: «أين البول الذي كان في القدح؟» قالت: شربته، قال: «صحّة يا أم يوسف»، وكانت تكنى أم يوسف، فما مرّضت قط حتى كان مرّضها الذي مات فيه.

(١) في الأصل: «مولاة» وهو خطأ ظاهر.

(٢) «أسد الغابة» ٧: ٣٥ (٦٧٧٠).

(٣) المصدر السابق ٧: ٢٩٠ (٧٣٧١).

(٤) سلف تخريجه قريباً.



انتهى. ولهذا قال في «التدريب»<sup>(١)</sup>: وَأُمُّ أَيْمَنَ وَأُمُّ يَوْسُفَ [شَرِبَتَا] <sup>(٢)</sup> بَوْلَهُ ﷺ. انتهى. وكِلَاهُمَا اسْمُهَا بَرَكَةٌ.

وفي «الشفاء»<sup>(٣)</sup> للقاضي عياض، في (فصل: وَأَمَّا نَظَافَةُ جِسْمِهِ، وَطِيبُ رِيحِهِ وَعَرَقُهُ، وَنَزَاهَتُهُ عَنِ الْأَقْدَارِ وَعَوْرَاتِ الْجَسَدِ، فَكَانَ قَدْ خَصَّصَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ بِخَصَائِصَ لَمْ تَوْجَدْ فِي غَيْرِهِ) مَا نَصَّهُ: وَمِنْهُ: شَرِبُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ دَمَهُ يَوْمَ أَحَدٍ وَمَصُّهُ إِيَّاهُ وَتَسْوِغُهُ ﷺ ذَلِكَ لَهُ، وَقَوْلُهُ: «لَنْ تُصِيبَهُ النَّارُ» مِثْلُهُ شَرِبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ دَمَ حِجَامَتِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «وَيْلَ لَكَ مِنَ النَّاسِ، وَوَيْلَ لَهُمْ مِنْكَ»، وَلَمْ يُنْكِرْهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ رُوِيَ نَحْوُ مِنْ هَذَا فِي امْرَأَةٍ شَرِبَتْ بَوْلَهُ فَقَالَ لَهَا: «لَنْ تَشْتَكِي وَجَعَ بَطْنِكَ أَبَدًا»، وَلَمْ يَأْمُرْ وَاحِدًا مِنْهُمْ بِغَسْلِ فَمٍّ، وَلَا نَهَاهُ عَنْ عَوْدَةٍ، وَحَدِيثُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ الَّتِي شَرِبَتْ بَوْلَهُ صَحِيحٌ أَلْزَمَ الدَّارَقُطْنِيُّ مُسْلِمًا وَالبُخَارِيَّ إِخْرَاجَهُ فِي «الصَّحِيحِ»، وَاسْمُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ بَرَكَةٌ، وَقِيلَ: هِيَ أُمُّ أَيْمَنَ، وَاخْتُلِفَ فِي نَسَبِهَا، وَكَانَتْ تَحْدُثُ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَتْ: وَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدَحٌ مِنْ عِيدَانٍ يُوضَعُ تَحْتَ سَرِيرِهِ وَيَبُولُ فِيهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَبَالَ

(١) «التدريب» ٣: ١٣.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة لم ترد في الأصل يقتضيها السياق، ويؤيده ما وقع في «التدريب» لوالده سراج الدين ٣: ١٣، وما نقله الملا علي القاري في «شرح الشفاء» للقاضي عياض فيما نقله عن والد المصنف شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني من كتابه «التدريب في الفروع»، قال: «وهذا يدل على أنها واقعتان وقعتا - كما قال ابن دحية - لبركة أم يوسف وبركة أم أيمن، وينضره ما في خصائص تدريب البلقيني أنها شَرِبَتَا».

(٣) ١: ٦١ و ٦٤-٦٥.

فيه ليلة، ثم إنه افتقده فلم يجد فيه شيئاً، فسأل بركة عنه، فقالت: قُمتُ وأنا عطشانة فشربته، وأنا لا أعلم. وروى حديثها ابن جريج وغيره. انتهى.

وقصة مص مالك بن سنان والد أبي سعيد الخدري دمه ذكرها أهل السير، قال ابن سيّد الناس في غزوة أحد: قال ابن هشام: وذكر لي ربيع<sup>(١)</sup> ابن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري: أن عبّ بن أبي وقاص رمى رسول الله ﷺ يومئذ فكسر رباعيته اليمنى السفلى وجرح شفته السفلى، وأن عبد الله بن شهاب الزهري شجّه في وجهه، وابن قميّة جرح وجنته فدخلت حلقتان من المغفر في وجنته، ووقع رسول الله ﷺ في حفرة من الحفر التي عمل أبو عامر ليضع فيها المسلمون وهم لا يعلمون، فأخذ علي بن أبي طالب يد رسول الله ﷺ ورفع طلحه بن عبّيد الله حتى استوى قائماً، ومص مالك بن سنان أبو أبي سعيد الخدري الدم من وجهه، ثم اذكّره فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَسَّ دَمِي دَمَهُ لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ». انتهى<sup>(٢)</sup>. فعلى هذا يكون ثالثاً لمن شرب الدم، وهم: ابن الزبير وسفينه ومالك بن سنان وأبو طيبة رابع عند من أثبتته على ضعفه.



(١) في الأصل: «ربيع»، والتصويب من المصادر.

(٢) «عيون الأثر في فنون المغازي والشمال السيرة» لابن سيّد الناس ٢: ٢٠، ٢١، وهو في

«السيرة النبوية» لابن هشام ٢: ٨٠.

## [المسألة السادسة عشرة: أنه من خصائصه ﷺ]

أنه يُكْفَرُ من زنى بحضرتِه، أو استهانَ به]

وما ذَكَرَهُ فِيمَنْ زَنِى بِحَضْرَتِهِ أو استهانَ به من الكُفْرِ<sup>(١)</sup>، دليله قوله تعالى في سورة الفتح: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا \* لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٧-٨]، قال المفسرون: معنى 'تُعَزِّرُوهُ'، أي: تَنْصُرُوهُ، و'تُوَقِّرُوهُ'، أي: تُعَظِّمُوهُ وَتُقَدِّمُوهُ، وهذه الضمائر راجعة إلى النبي ﷺ، وقوله: «وَتُسَبِّحُوهُ»، أي: وتُصَلُّوا له بُكْرَةً وَأَصِيلًا، فكما أن الرَسُولَ عليه أفضل الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مُرْسَلٌ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً لِيَأْمُرَهُم بِالْإِيمَانِ، كذلك هو مُرْسَلٌ إِلَيْهِمْ لِيَأْمُرَهُمْ بِنُصْرَتِهِ، وَتَوْقِيرِهِ، وَتَعْظِيمِهِ، فَمَنْ خَالَفَ مُوجِبَ ذَلِكَ كَفَرَ، فَمَنْ خَالَفَ الْإِيمَانَ كَفَرَ، وَمَنْ خَالَفَ التَّوْقِيرَ وَالتَّعْظِيمَ كَفَرَ.

وما ذَكَرَهُ فِي «الرَّوْضَةِ» من زياداته من النَّظَرِ فِي الزَّنى بِحَضْرَتِهِ<sup>(٢)</sup>، مُرَادُهُ بِذَلِكَ: أَنْ لَا يَكُونَ الزَّانِي قَاصِدًا لِلِاسْتِهَانَةِ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَصَدَ الْإِسْتِهَانَةَ كَفَرَ، وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ، وَلَا نَظَرَ. أَمَّا الزَّانِي الْخَالِي عَنْ قَصْدِ الْإِسْتِهَانَةِ، فَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا نَظَرَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ اسْتِهَانَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَاصِدًا لَهَا؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْإِسْتِحْيَاءِ مِنَ الشَّخْصِ اسْتِهَانَةٌ لَهُ، فَالْفِعْلُ نَفْسُهُ اسْتِهَانَةٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقَصْدِ مَعَهُ.

(١) قال في «الروضة» ٧: ١٤: «وَمَنْ زَنِى بِحَضْرَتِهِ، أو استهانَ به كُفِّرَ».

(٢) قال النَّوَوِيُّ في زياداته على أصل «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٤: «قُلْتُ: فِي الزَّنى نَظَرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

## [المسألة السابعة عشرة: من خصائصه ﷺ]:

## أن أولاد بناته يُنسبون إليه]

وما ذكرأه من أن أولاد بناته يُنسبون إليه<sup>(١)</sup>، ترجم عليه البيهقي ترجمة فقال: (بابُ إليه يُنسبُ أولادُ بناته)، ثم أخرج<sup>(٢)</sup> بإسناده إلى أبي خيثمة فقال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ - يَعْنِي الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ - وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، قَالَ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ جَمَاعَةٍ، عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ الْحَدِيثَ فِي (بَابِ مَنَاقِبِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ)<sup>(٣)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، عَنِ الْحَسَنِ، سَمِعَ أَبَا بَكْرَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ وَالْحَسَنُ إِلَى جَنْبِهِ، يَنْظُرُ إِلَى النَّاسِ مَرَّةً وَإِلَيْهِ مَرَّةً، وَيَقُولُ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وأخرجه في الصُّلح<sup>(٤)</sup> عن عبد الله بن محمد المُسَنَدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، وَسَاقَهُ فِي ضَمْنِ حَدِيثٍ طَوِيلٍ، قَالَ الْحَسَنُ: وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ وَهُوَ يُقْبَلُ

(١) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ١٤: «وأولاد بناته يُنسبون إليه، وأولاد بنات غيره لا يُنسبون إليه في الكفاءة وغيرها».

(٢) في «السنن الكبرى» ٧: ٦٣ (١٣٧٧٢).

(٣) برقم (٣٧٤٦).

(٤) في (باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما: «ابني هذا سيّد...») برقم (٢٧٠٤).

على الناس مرة، وعليه أخرى، ويقول: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، قال عليُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: إِنَّهَا ثَبَتَ لَنَا سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ أَبِي بَكْرَةَ هَذَا الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup>.

وأُخْرِجَهُ فِي الْفِتَنِ<sup>(٢)</sup> فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ أَبُو مُوسَى، لَقِيَهُ بِالْكُوفَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ قَالَ: لَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ، قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، جَاءَ الْحَسَنُ، فَقَالَ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، وَأَبُو مُوسَى هَذَا: هُوَ إِسْرَائِيلُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ، نَزَلَ الْهِنْدَ.

ثُمَّ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ إِلَى مُوسَى بْنِ هَارُونَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَحُسَيْنًا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي»، قَالَ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(٤)</sup> عَنْ قُتَيْبَةَ، وَقَدْ نَسَبَ هَذَا الْحَدِيثَ الْمِزِّيُّ فِي «الْأَطْرَافِ»<sup>(٥)</sup> لِلتِّرْمِذِيِّ، بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي

(١) فِي (بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ») بِرَقْم (٧١٠٩).

(٢) فِي (بَابِ الْمَذْكُورِ بِرَقْم (٧١٠٩).

(٣) فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» ٧: ٦٣ (١٣٧٧٥).

(٤) بِرَقْم (٢٤٠٤) فِي (بَابِ الَّذِي سَيَذْكُرُهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى).

(٥) «تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ بِمَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ» ٣: ٢٩١ (٣٨٧٥)، وَلَمْ يَعْزُهِ لِمُسْلِمٍ كَمَا ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ،

وَإِكْتَفَى بِعَزْوِهِ لِلتِّرْمِذِيِّ.

تفسير سورة آل عمران<sup>(١)</sup>، ولم ينسبه لمسلم، وهو في مسلم صَمْن حَدِيث طویل في فضائل علي رضي الله عنه، وقد نسبهُ في «الأطراف» قبل ذلك لمسلم والترمذي<sup>(٢)</sup>.

وما ذكرهُ صاحبُ «الرَّوضة»<sup>(٣)</sup> في زياداته على القفال، قاله في «شرح التلخيص»، ولفظُ المعلق عنه: قال الشيخ<sup>(٤)</sup>: هذا صحيحٌ وليس بمَخْصُوصٍ. انتهى. وإن لم يكنِ القفال يرجحُ أن بني البَينِ والبنات يدخلون في لَفْظِ البَينِ لِيَتِمَّ لَهُ أَنَّ هذا ليس بمَخْصُوصٍ، وإلا فقولُهُ ممنوعٌ، وفي «الشرح»<sup>(٥)</sup> في كتاب الوقفِ على البَينِ: وفي دُخُولِ بَنِي البَينِ والبناتِ الوجهان، وبوجه دُخُولِ بني البناتِ بقوله ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما: «إنَّ ابني هذا سيِّدٌ»، ومنهم من خصَّصَ الوجهَيْنِ بَنِي البَينِ، وجزمَ بأنَّ بني البناتِ لا يدخلون فيه. انتهى.

(١) برقم (٢٩٩٩).

(٢) «تحفة الأشراف» ٣: ٢٩١ (٣٨٧٢) معزوًّا لمسلم والترمذي.

(٣) قال النَّوَوِيُّ في زياداته على أصل «الرَّوضة» ٧: ١٥: «قلت: كذا قال صاحب «التلخيص» وأنكره القفال وقال: لا اختصاص في انتساب أولاد البنات، والله أعلم».

(٤) والمقصود بالشيخ هنا: الشيخ أبو علي السنجي، الحسين بن شعيب بن محمد السنجي. وحيثما ورد لفظ «الشيخ» في كتب المذهب الشافعي فهو المقصود به، وعلى هذا جاء قول السُّبكي في «طبقات الشافعية» ٤: ٣٤٤: «ومن مستحسن الكلام الشيخ والقاضي: زينة خراسان، والشيخ والقاضي: زينة العراق، وهم الشيخ أبو علي، والقاضي الحسين، والشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطَّيِّب» انتهى.

(٥) «فتح العزيز» ٦: ٢٧٩.

ويُقال للرافعي: إذا جعلت ذلك خاصاً بالنبِيِّ ﷺ فكيف يُحجَّج به إلى الوجهِ الصائرِ إلى أنهم يدخلون، فكلامك في الوقفِ يوافقُ كلامَ القفال، ولم يتعرَّض في «الروضة» لهذا الاستدلال، وإنما قال: الوقفُ على البنين لا يدخل فيه الحثي، وفي دخول أبناء البنين والبنات الأوجهُ الثلاثة<sup>(١)</sup>. ثم قال الرافعي بعد ذلك: ولو وقفَ على أولاده وأولادِ أولاده، دخلَ فيه أولادُ البنين والبنات، خلافاً لمالكٍ وأحمد في أولادِ البنات، فإن قال: على مَنْ يُنسبُ إليّ من أولادِ أولادي: خرجَ أولادُ البنات. وحكى ابنُ كُجٍّ وجهاً آخرَ أنهم يدخلون، كما مرَّ من حديثِ الحسنِ رضي الله عنه. انتهى. يُقال عليه: لا يصحُّ الاستدلالُ بحديثِ الحسنِ إلّا عن طريقِ القفال: أن ذلك ليس بخاصٍّ، والغرضُ أنك جزمتَ في الخصائص: أنه خاصٌّ به ﷺ. انتهى.

[المسألة الثامنة عشرة: أنه من خصائصه ﷺ:

أَنْ كُلُّ نَسَبٍ وَسَبَبٍ

يَنْقَطِعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا نَسَبُهُ ﷺ وَسَبَبُهُ]<sup>(٢)</sup>

وما ذكرأه من قوله ﷺ: «كُلُّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ يَنْقَطِعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا

(١) «روضة الطالين» ٥: ٣٣٦.

(٢) وتام الكلام في هذا كما في «الروضة» ٧: ١٥: «وقال ﷺ: «كُلُّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ مُنْقَطِعٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا سَبَبِي وَنَسَبِي» قيل: معناه: أن أُمَّتَهُ يَتَسَبَّوْنَ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأُمَمٌ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ لَا يُتَسَبَّوْنَ إِلَيْهِمْ. وقيل: يُتَفَعُّ يَوْمَئِذٍ بِالنَّسَبِ إِلَيْهِ، وَلَا يُتَفَعُّ بِسَائِرِ الْأَنْسَابِ. قال ﷺ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي».

سَبَّي وَنَسَبِي»، عَقَدَ لَهُ الْبِيهَقِيُّ فِي تَرْجَمَتِهِ فَقَالَ: (بَابُ الْأَنْسَابِ كُلُّهَا مُنْقَطِعَةٌ إِلَّا نَسَبُهُ)، فَأَخْرَجَ<sup>(١)</sup> مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُمَّ كُلثُومَ بِنْتَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَتَى مَجْلِسًا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ لِلْمُهَاجِرِينَ لَمْ يَكُنْ يَجْلِسُ فِيهِ غَيْرُهُمْ، فَدَعَوْا لَهُ بِالْبَرَكَةِ، فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ مَا دَعَانِي إِلَى تَزْوِيجِهَا إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ يَنْقَطِعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سَبَبِي وَنَسَبِي»، قَالَ الْبِيهَقِيُّ: وَهُوَ مَرْسَلٌ حَسَنٌ. انْتَهَى.

وَيَعْنِي بِالْمَرْسَلِ هُنَا الْمُتَقَطِّعُ، فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ لَمْ يُدْرِكْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ رُوِيَ مِنْ أَوْجُهُ أُخَرٍ مُوَصُولًا وَمُرْسَلًا، فَأَخْرَجَ<sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ رَوْحِ بْنِ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ حَسَنٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَبَ إِلَى عَلِيٍّ أُمَّ كُلثُومَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: إِنَّهَا تَصَغُرُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ عُمَرُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ مُنْقَطِعٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَبَبِي وَنَسَبِي»، فَأَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبَبٌ وَنَسَبٌ، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِحَسَنِ وَحُسَيْنَ: زَوِّجَا عَمَّكُمَا، قَالَ: هِيَ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسَاءِ تَخْتَارُ لِنَفْسِهَا، فَقَامَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُغْضِبًا، فَأَمْسَكَ الْحَسَنُ بِثَوْبِهِ وَقَالَ: لَا صَبَرَ عَلَى هُجْرَانِكَ يَا أَبَتَاهُ، قَالَ: فَزَوَّجَاهُ.

(١) فِي «السنن الكبرى» ٧: ٦٣ (١٣٧٧٦).

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٧: ٦٤ (١٣٧٧٧).



ثم أخرج<sup>(١)</sup> من طريق أحمد بن حنبل رضي الله عنه قال: حدثنا أبو سعيد، مولى بني هاشم، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا أم بكر بنت المسور بن مخرمة، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن المسور، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «فاطمة بضعة<sup>(٢)</sup> مني يقبضني ما يقبضها ويسطني ما يسطها<sup>(٣)</sup>، وإن الأنساب يوم القيامة تنقطع غير نسبي وسبي وصهري».

ثم رواه<sup>(٤)</sup> من طريق إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا إسحاق بن محمد القروي، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الزهري، عن أم بكر بنت المسور بن مخرمة، عن المسور بن مخرمة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ينقطع كل نسب إلا نسبي وسبي وصهري»، هكذا رواه جماعة عن عبيد الله بن جعفر دون ذكر ابن أبي رافع في إسناده.

وما ذكرناه من المعنيين في الحديث، لم ينسبهما الرافعي إلى أحد، ولم يرجح منهما شيئاً، والأول منها مردود بما ثبت في «صحيح البخاري» من طريق أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «يحيى نوح وأمته فيقول الله تعالى: هل بلغت؟ فيقول: نعم، أي رب، فيقول لأمته: هل بلغتكم؟ فيقولون: لا ما جاءنا من نبي، فيقول لنوح: من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته، فنشهد أنه قد بلغ، وهو قوله جل ذكره: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً

(١) «السنن الكبرى» برقم (١٣٧٧٨).

(٢) في المصدر السابق: «مضغة».

(٣) في المصدر السابق: «ما قبضها» و«ما بسطها».

(٤) في المصدر السابق برقم (١٣٧٧٩).

وَسَطًا لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴿البقرة: ١٤٣﴾، وَالْوَسْطُ: الْعَدْلُ، رواه في بَدْءُ الْخَلْقِ<sup>(١)</sup> من طريق موسى بن إسماعيل، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، فَذَكَرَهُ، فَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَى مَا قَالَهُ صَاحِبُ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، فَإِنَّ فِيهِ أَنَّهُ يُجِئُ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأُمَّتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْعَرَضِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَهَذَا انْتِسَابٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأُمَّةٍ نُوحٍ، وَلَيْتَ شِعْرِي مِنْ أَيْنَ لِهَذَا الْقَائِلِ مَا قَالَهُ؟! وَأَمَّا الْمَعْنَى الثَّانِي فَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ فِي مَعْنَى ذَلِكَ.

وفي «شرح التلخيص» للقفال، قال - يعني صاحب التلخيص<sup>(٢)</sup> -:  
وَالْأَنْسَابُ كُلُّهَا مَنْقُطَعَةٌ إِلَّا نَسَبُهُ، قَالَ الشَّيْخُ<sup>(٣)</sup>: هَذَا صَحِيحٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ هُوَ مَنَاسِبَةُ الْإِسْلَامِ لَا مَنَاسِبَةُ الْقَرَابَةِ. انْتَهَى. فَلَمْ يُصِرَّحْ عَلَى هَذَا بِأَنَّهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ لَيْسُوا كَذَلِكَ.

### [المسألة التاسعة عشرة: في حرمة التكني بكنيته ﷺ]

#### مع جواز التسمي باسمه:

وما ذكرناه من الحديث في النهي عن التكني بكنيته، فقد قدمنا طرقة.

(١) إنما أخرجه بهذا الإسناد في كتاب الأنبياء من «صحيحه» في (باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [نوح: ٤١] برقم (٣٣٣٩).

(٢) يعني: ابن القاص.

(٣) يعني: أبا علي السنجي، كما مرّ توضيح ذلك قريباً ص ٤١٠.

وما ذكره عن الشافعي رضي الله عنه<sup>(١)</sup>، نسبُه الرافعي إلى رواية الربيع عنه، وقولهما: «ومنهم مَنْ حَمَلَهُ»؛ يعني: الحديث لا كلام الشافعي؛ لأنَّ كلام الشافعي صريحٌ في النهي عن الجمع والإفراد، إنَّما المحتمل لهما هو الحديث.

وفي الترمذي في كتاب الآداب، (باب ما جاء في كراهية الجمع بين اسم النبي ﷺ وكُنْيَتِهِ)<sup>(٢)</sup>: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَجْمَعَ أَحَدٌ بَيْنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ، وَيُسَمِّي مُحَمَّدًا أبا القاسم. وفي الباب عن جابر، هذا حديثٌ صحيحٌ.

حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ الْحُسَيْنِ ابْنِ وَاqِدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَسَمَّيْتُمْ بِي فَلَا تَكْتُبُوا بِي»، هذا حديثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ اسْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَكُنْيَتِهِ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا فِي السُّوقِ يُنَادِي: يَا أَبَا الْقَاسِمِ،

(١) وتام الكلام في هذا كما في «الرَّوْضَةُ» ٧: ١٥: «وقال الشافعي رضي الله عنه: ليس لأحد أن يكتني بأبي القاسم، سواء كان اسمه محمدًا، أم لا، ومنهم مَنْ حَمَلَهُ عَلَى كَرَاهَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْكُنْيَةِ، وَجَوَّزَ الْإِفْرَادَ، وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَصَحَّ؛ لِأَنَّ النَّاسَ مَا زَالُوا يَكْتُبُونَ بِهِ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ».

(٢) برقم (٢٨٤١) من «جامعه».

(٣) «جامع الترمذي» برقم (٢٨٤٢)، وليس في المطبوع منه قوله: وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ... إِلَى آخِرِهِ.

فالتفت النبي ﷺ فقال: لم أعنك، فقال رسول الله ﷺ: «لا تَكُنُوا بِكُنْيَتِي»<sup>(١)</sup>.  
 حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ،  
 عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا. وَفِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَةِ أَنْ  
 يُكْنَى أَبُو الْقَاسِمِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا  
 فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُنْذِرٌ - وَهُوَ الثَّوْرِيُّ - عَنْ مُحَمَّدٍ - هُوَ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ -  
 عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ وَلَدِي بَعْدَكَ أُسْمِيهِ مُحَمَّدًا  
 وَأَكْنِيهِ بِكُنْيَتِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَكَانَتْ رُخْصَةً لِي. هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ  
 صَحِيحٌ<sup>(٢)</sup>.

وَفِي «مُسْنَدِ ابْنِ مَنِيْعٍ» عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:  
 «مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي فَلَا يَكْنِي<sup>(٣)</sup> بِكُنْيَتِي، وَمَنْ تَكْنَى بِكُنْيَتِي فَلَا يَتَسَمَّى  
 بِاسْمِي»، وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> أَيْضًا، وَذَلِكَ كُلُّهُ يَرْجِعُ مَا قَالَهُ  
 الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ أَشْبَهَ، فَحَيْثُ يُتَعَقَّبُ عَلَى صَاحِبِ «الرَّوْضَةِ» فِي زِيَادَاتِهِ، حَيْثُ  
 قَالَ: إِنَّ الَّذِي قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَاسْتَدَلَّ بِهِ، فِيهِ ضَعْفٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) «جامع الترمذي» بإثر الحديث (٢٨٤١).

(٢) المصدر السابق برقم (٢٨٤٣)، وفي المطبوع منه: هذا حديث صحيح.

(٣) في الأصل: «يكنى» و«يسمى» والمثبت من «مسند أحمد» والترمذي.

(٤) الإمام أحمد في «المسند» (١٤٣٥٧)، وأبو داود في (باب مَنْ رَأَى أَنْ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا)

برقم (٤٩٦٦)، وهو حديث صحيح.

(٥) كذا وقع سياق الكلام المنسوب للنووي، ولكن الذي في زياداته على «الروضة» في =

وما ذكره من زيادته في الاستدلال للجواز مُطْلَقاً وَجَعَلَ النَّهْيَ مُحْتَصَافاً  
بحياة رسول الله ﷺ بما ثبت في الحديث من سَبَبِ النَّهْيِ... إلى آخره<sup>(١)</sup>، يُقَالُ  
عليه الذي في «الصَّحِيحِينَ»: ليس فيه تعرُّض؛ لأنَّ اليهود فعلوا ذلك إظهاراً  
للأذى، وقد تقدَّمتِ الطُّرُقُ في ذلك في حديث أنس.

وروى «الصَّحِيحَانِ»<sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْتُبُوا بِكُنْيَتِي»، وللإمام أحمد<sup>(٣)</sup>، عنه،  
قال: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْتُبُوا بِكُنْيَتِي، وَمَنْ اكْتَنَى بِكُنْيَتِي فَلَا يَتَسَمَّى  
بِاسْمِي».

---

= المطبوع منه ١٥:٧ بلفظ: «قلت: وهذا الذي تأوله الرافعي واستبدل به فيها، ضعيف»  
وقد تناول الحافظ ابن حجر في «الفتح» ١٠: ٥٧٢ هذه المسألة، وذكر قول النووي،  
وتضعيفه لقول الرافعي، وتوسَّع في ذكر المذاهب والأقوال الواردة في هذه المسألة،  
وعَدَّ ما ذهب إليه النووي رحمه الله سَبَقَ قَلَمٍ مِنْهُ، وذهب في ذلك إلى ما ذهب إليه  
المصنَّف هنا.

(١) ينظر: «روضة الطالين» ١٥:٧، وقد سلف ذكر تمام قوله رحمه الله في أول هذه المسألة.  
(٢) البخاري في (باب كُتِبَ النَّبِيُّ ﷺ) برقم (٣٥٣٩)، ومسلم في (باب النَّهْيِ عَنِ التَّكْنِي) برقم (٢١٣٤) من حديث محمد بن سيرين  
عنه رضي الله عنه.

(٣) في «المسند» برقم (٨١٠٩) عن يحيى بن آدم، عن شريك عن سلم بن عبد الرحمن النخعي  
عن أبي زُرْعَةَ بن عمرو بن جرير، عنه رضي الله عنه، وإسناده ضعيف، شريك: هو ابن  
عبد الله النخعي سَيِّئُ الْخِفْظِ، وَلَكِنْ مَتَنُهُ صَحِيحٌ بِمَا سَلَفَ مِنْ وَجْهِ أُخْرَى فِي  
«الصَّحِيحِينَ» وَغَيْرِهِمَا.

وروى «الصحيحان»<sup>(١)</sup> عن جابر، قال: وَلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ فَسَمَاهُ الْقَاسِمَ، فَقُلْنَا: لَا تُكْنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ، وَلَا تُنْعِمَكَ عَيْنًا، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ فَقَالَ: «سَمِّ ابْنَكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ»، وَفِي رَوَايَةٍ<sup>(٢)</sup> قَالَ: وَلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ، فَقُلْنَا لَهُ: لَا تُكْنِيهِ أَبَا الْقَاسِمِ حَتَّى نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «تَسْمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي».

وفي «شرح مسلم» للنووي رحمه الله: اختلفَ الناسُ في هذه المسألة على مذاهب كثيرة جمعها القاضي وغيره:

أحدها: مذهبُ الشافعي رحمه الله وأهل الظاهر: أنه لَا يَحِلُّ التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ لِأَحَدٍ أَصْلًا، سِوَاءَ كَانَ اسْمُهُ مُحَمَّدًا أَوْ أَحْمَدَ أَمْ لَمْ يَكُنْ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

والثاني: أن هذا النَّهْيَ منسوخٌ، وأنَّ هذا الْحُكْمَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، لِهَذَا الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ - يَعْنِي الِاتِّفَاتِ - ثُمَّ نُسَخَ، قَالُوا: فَيُبَاحُ التَّكْنِي الْيَوْمَ بِأَبِي

(١) البخاري في (باب أحبَّ الأسماء إلى الله عزَّ وجلَّ) برقم (٦١٨٦)، وهذا اللفظ المذكور عند المصنّف ملفّقٌ من أكثر من حديث وقع عند البخاري، ينظر: (باب قول الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٤١]) برقم (٣١١٤) و(٣١١٥)، ولم يقع قوله: «سَمِّ ابْنَكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ» عند مسلم، فقد أخرجه في (باب النَّهْيِ عَنِ التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ) برقم (٢١٣٣) من عدة طرق عن أبي الجعد عن جابر دون اللفظ المذكور.

(٢) البخاري في (باب قول النبي ﷺ: «سَمُوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي» برقم (٦١٨٧)، ومسلم (٢١٣٣)، وعنده بلفظ: «حَتَّى تَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ».

القاسم، قال: لكلٍّ أحدٍ، سواءً من اسمه محمدٌ وأحمدٌ وغيره، وهذا مذهب مالكٍ رحمه الله، قال القاضي: وبه قال جمهورُ السلفِ وفقهاءُ الأمصارِ وجمهورُ العلماء، قالوا: وقد اشتهر أنَّ جماعةً تكتنوا بأبي القاسمِ في العصرِ الأوَّل، وفيما بعد ذلك إلى اليوم مع كثرة فاعلي ذلك، وعدم الإنكار.

والثالث: مذهب ابن جرير: أنه ليس بمنسوخ، وإنَّما كان النهيُ للتزْيهِ والأدب لا للتَّحريم.

الرابع: أنَّ النهيَ عن التَّكْنِي بأبي القاسمِ مُحْتَصٌّ بمن اسمه محمدٌ أو أحمدٌ، ولا بأس بالكُنية وحدها لمن لا يُسمَّى بواحدٍ من الاسْمَيْن، وهذا قول جماعةٍ من السلف، وجاء فيه حديثٌ مرفوعٌ عن جابر.

الخامس: أنه نهى عن التَّكْنِي بأبي القاسمِ مُطْلَقاً، ونهى عن التَّسْمِيَةِ بالقاسمِ؛ لِثَلَاثِ كُنَى أبوه أبو القاسم.

السادس: أنَّ التَّسْمِيَةَ بِمُحَمَّدٍ ممنوعةٌ مُطْلَقاً، سواءً كان له كُنيةٌ أم لا. انتهى<sup>(١)</sup>.

وهذا الخامس والسادس فيهما زيادةُ النهي عن التَّسْمِيَةِ بالقاسم وبمحمد، والأخيرُ مردودٌ بصريح الأدلَّةِ السابقة، في الأحاديث السابقة، والمشهورُ الثلاثةُ المذكورةُ في «الروضة»، وهل النهيُ للتَّحريم أو للتَّزْيهِ؟ جزم به النوويُّ كما تقدَّم بالأوَّل، فليس في مذهب الشافعي رضي الله عنه إلَّا الثلاثةُ.

(١) «شرح النووي على مسلم» ١٤: ١١٢، ١١٣ مع اختلافٍ يسيرٍ في بعض ألفاظه.

[المسألة العشرون: أَنَّ شَعْرَهُ ﷺ طَاهِرٌ،

وكذلك بَوْلُهُ وَدَمُهُ وَسَائِرُ فَضَلَاتِهِ كُلُّهَا طَاهِرَةٌ:]

وما ذَكَرَهُ فِي «الرَّوْضَةِ» مِنَ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّعْرِ<sup>(١)</sup>: بِاطِلٌ،  
وَالصَّوَابُ الْقَطْعُ بِذَلِكَ.

وَمَسْأَلَةُ الْبَوْلِ وَالدَّمِ وَسَائِرِ الْفَضَلَاتِ<sup>(٢)</sup>، قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأَرْجَحَ الْحُكْمُ  
بِالطَّهَارَةِ فِيهَا.

[المسألة الحادية والعشرون: أَنَّ لَهُ ﷺ قُبُولَ الْهَدِيَّةِ

بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْحُكَّام:]

وَأَمَّا الْهَدِيَّةُ<sup>(٣)</sup>، فَدَلِيلُهَا أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَى الْحُكَّامِ خَوْفَ الزَّيْغِ  
بَسَبَبِ ذَلِكَ عَنِ الشَّرِيعَةِ وَالْمِيلِ إِلَى الْخِصْمِ الْمُهْدِي، وَهَذَا الْمَعْنَى مَأْمُونٌ مِنْ  
سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَمِنْ سَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ.

وَأَمَّا إِعْطَاءُ جَوَامِعِ الْكَلِمِ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْخُصُوصِيَّاتِ الْإِثْنِي عَشَرَ عَنْ

(١) قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى أَصْلِ «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٦: «وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الضَّرْبِ أَنَّ  
شَعْرَهُ ﷺ طَاهِرٌ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَإِنْ نَجَسْنَا شَعْرَ غَيْرِهِ».

(٢) وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٥: «وَأَنَّ بَوْلَهُ وَدَمَهُ وَسَائِرَ فَضَلَاتِهِ طَاهِرَةٌ عَلَى أَحَدِ  
الْوَجْهَيْنِ كَمَا سَبَقَ».

(٣) وَتَمَامُ الْكَلَامِ فِي «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٦: «وَأَنَّ الْهَدِيَّةَ لَهُ حَلَالٌ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْحُكَّامِ  
وَوُلاَةِ الْأُمُورِ مِنْ رَعَايَاهُمْ، وَأَعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ».



الأنبياء عليهم السلام التي جمعناها عند قوله: ومنه في غير النكاح، فليُنظر هناك<sup>(١)</sup>.

### [المسألة الثانية والعشرون: أنه ﷺ كان يؤخذ عن الدنيا

عند تلقّي الوحي مع مطالبته بأحكامها عند الأخذ بها:]

وما ذكره عن صاحب «التلخيص»<sup>(٢)</sup> والقّال هو في «شرح التلخيص» للقفّال، فقال: قال - يعني صاحب «التلخيص» -: وكان يُؤخذ عن الدنيا عند تلقّي الوحي، وهو مُطالبٌ بأحكام الدنيا عند الأخذ عنها. قال المعلق عن القّفّال: قال الشيخ<sup>(٣)</sup>: هذا صحيحٌ، وكان يُؤخذ عن الدنيا في تلك الحالة، ولا تَسْقُطُ عنه الصّلاة وغيرُها، إلّا أنّ أوقات الصّلوات كانت تُحفظ عليه ولا يُوحى إليه في تلك الأحوال. انتهى.

وعقد البيهقيّ لذلك ترجمةً فقال: (كان يُؤخذ عن الدنيا عند تلقّي الوحي وهو مُطالبٌ بأحكامها عند الأخذ منها). ثم أخرج<sup>(٤)</sup> حديث مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أم المؤمنين: أنّ الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله

(١) «روضة الطالين» ١٢: ٧.

(٢) صاحب «التلخيص» هو ابن القاصّ الطبري، أبو العبّاس أحمد بن أحمد القاصّ. وينظر كلام شارحه القّفّال في: «الروضة» ١٦: ٧ بأنّم ذكره المصنّف هنا.

(٣) وهو أبو عليّ السّنجي، كما سلف توضيح ذلك أكثر من مرّة.

(٤) في «السنن الكبرى» ٥٢: ٧ (١٣٧٢٤).

ﷺ: «يَأْتِينِي أَحْيَانًا فِي مِثْلِ صَلَصلَةِ الجَرَسِ وهو أشدُّ عليَّ، فيُفَصِّمُ عَنِّي وقد وَعَيْتُ ما قال المَلَكُ، وأحياناً يَمَثُلُ لِي المَلَكُ رَجُلًا فَيَعْلَمُنِي فَأَعْيِي ما يقول»، وفي رواية: «فَيُكَلِّمُنِي فَأَوْعِي ما يقول»، قالت عائشة: ولقد رأيته ينزلُ عليه الوحيُّ في اليومِ الشَّدِيدِ البَرْدِ فيُفَصِّمُ وإنَّ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا. قال: رواه البخاريُّ في «الصحيح» عن عبد الله بن يوسف، عن مالك، وأخرجه مسلمٌ من أوجه عن هشام<sup>(١)</sup>.

ثم خرَّج<sup>(٢)</sup> عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أحدُ نُقباءِ الأنصارِ - وكان عَقِيًّا بَذْرِيًّا -: أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ إذا نَزَلَ عليه الوحيُّ كُرِبَ لذلك وتَرَبَّدَ وَجْهُهُ. قال: أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>.

ثم أخرج<sup>(٤)</sup> عن ابن عباس قال: كنتُ مع أبي عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ومع النَّبِيِّ ﷺ رجلٌ يُنَاجِيهِ، فكان كالمُعْرِضِ عن أبي، فخرَجْنَا من عنده فقال لي: ألم تَرَ إلى ابنِ عمِّكَ كان كالمُعْرِضِ عَنِّي. فقلتُ له: يا أبة، كانَ عنده رجلٌ يُنَاجِيهِ، قال: وكانَ أَحَدُ؟ قلت: نعم، فرَجَعْنَا، فقال: يا رسولَ الله، إنِّي قلتُ لعبدِ الله كذا وكذا، فقال لي كذا وكذا، فهل كانَ عندَكَ أَحَدٌ؟ فقال: «نعم،

(١) البخاري في (باب بدء الوحي) برقم (٢)، ومسلم في (باب عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي) برقم (٢٣٣٣).

(٢) في «السنن الكبرى» ٧: ٥٣ (١٣٧٢٥).

(٣) في (باب عرق النبي ﷺ في البرد وحين يأتيه الوحي) برقم (٢٣٣٤).

(٤) يعني: البيهقي في «السنن الكبرى» في (باب كان يؤخذ عن الدنيا عند تلقِّي الوحي، وهو مطالبٌ بأحكامها عند الأخذ عنها) ٧: ٥٣ (١٣٧٢٦).

رَأَيْتُهُ يَا عَبْدَ اللَّهِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «ذَاكَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، هُوَ الَّذِي شَغَلَنِي عَنْكَ». انْتَهَى.

وَبَقِيَ عَلَيْهِ أَيْضاً مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي الْحَجِّ<sup>(١)</sup> عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفِيَّةٌ<sup>(٢)</sup>، وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْخَلْقِ<sup>(٣)</sup>، أَوْ قَالَ: صُفْرَةٌ، فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسُتِرَ بِثَوْبٍ، وَوَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْوَحْيَ، فَقَالَ عُمَرُ: تَعَالَ، أُيَسِّرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْوَحْيَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَرَفَعَ<sup>(٤)</sup> طَرَفَ الثَّوْبِ فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ وَلَهُ عَظِيطٌ، وَأَحْسِبُهُ قَالَ: كَغَطِيطِ الْبَكْرِ، فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ فَاخْلَعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ وَاغْسِلِ الْخَلْقَ عَنْكَ، وَأَتِقِ الصُّفْرَةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ.

ورواه مسلم أيضاً<sup>(٥)</sup> عن عطاء بن يسار.

وَبَقِيَ أَيْضاً مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الرَّقَاقِ»<sup>(٦)</sup> عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ

(١) فِي (بَابِ: يَفْعُلُ فِي الْعُمْرَةِ مَا يَفْعُلُ فِي الْحَجِّ) بِرَقْم (١٧٨٩).

(٢) قَوْلُهُ: «صُوفٍ» لَيْسَتْ فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَلَا ذَكَرَهَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الشُّرُوحِ عَلَيْهَا.

(٣) الْخَلْقُ: نَوْعٌ مِنَ الطَّيْبِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «قُلْتُ: قَالَ: فَرَفَعَ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الصَّحِيحِ».

(٥) فِي (بَابِ مَا يُبَاحُ لِلْمُحْرِمِ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، وَمَا لَا يُبَاحُ وَبَيَانُ تَحْرِيمِ الطَّيْبِ عَلَيْهِ) بِرَقْم (١١٨٠).

(٦) فِي (بَابِ مَا يُحْذَرُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّنَافُسِ فِيهَا) بِرَقْم (٦٤٢٧).

أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَكْثَرَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ»، قيل: وما بَرَكَاتُ الْأَرْضِ؟ قال: «زَهْرَةُ الدُّنْيَا»، وقال له رجل: هل يأتي الخير بالشر؟ فصاح النبي ﷺ حتى ظننّا أنه نُزِّلَ عليه، ثم جعل يَمَسُّحُ عن جَبِينِهِ فقال: «أَيْنَ السَّائِلُ؟» قال: أنا، قال أبو سعيد: لقد حَمِدْنَاهُ حِينَ طَلَعَ ذَلِكَ، قال: «لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وَإِنْ كُلُّ مَا أَنْبَتَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلْمُ إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرَةِ، أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصَرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ، فَاجْتَرَّتْ وَثَلَطَتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ عَادَتْ فَأَكَلْتُ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ حُلْوَةٌ، مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ فَنِعَمَ الْمَعُونَةُ هُوَ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ».

ورواه مسلمٌ أيضاً<sup>(١)</sup>.

وما ذَكَرَهُ مِنْ قِصَّةِ فَوَاتِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَقَضَاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ<sup>(٢)</sup>، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّلَاةِ فِي (بَابِ إِذَا كَلَّمَ وَهُوَ يُصَلِّي فَأَشَارَ بِيَدِهِ، وَاسْتَمَعَ)<sup>(٣)</sup> عَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمُسَوَّرَ بْنَ مَحْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ

= قوله: «حَبَطًا» هو انتفاخٌ في البطن من داءٍ يُصِيبُ الْإِكِلَ مِنْ كَثَرَةِ الْأَكْلِ. و«أَكَلَةَ الْخَضِرَةِ»: الدَّابَّةُ الَّتِي تَأْكُلُ الْخَضِرَ فَقَط. و«يُلْمُ» أَي: يُقَرِّبُ مِنَ الْهَلَاكِ، وَ«ثَلَطَتْ»: أَلْقَتْ بَعْرَهَا رَقِيقًا، أَي: مَاتَعًا. وَيَنْظُرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ ١١: ٢٤٧.

(١) فِي (بَابِ تَخَوُّفٍ مَا يَخْرُجُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا) بِرَقْم (١٠٥٢).

(٢) وَتَمَامُ الْكَلَامِ كَمَا فِي «الرُّوْضَةِ» ٧: ١٦: «وَفَاتَهُ ﷺ رُكْعَتَانِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَقَضَاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ وَاطَبَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْعَصْرِ».

(٣) بِرَقْم (١٢٣٣).

أَزْهَرَ أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالُوا: اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنَّا جَمِيعًا، وَسَلِّمْهَا عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُلْ لَهَا: إِنَّا أَخْبَرْنَا أَنَّكَ تُصَلِّينَهُمَا وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُمَا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْهَا، فَقَالَ كُرَيْبٌ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَبَلَّغْتُهَا مَا أَرْسَلُونِي، فَقَالَتْ: سَلْ أُمَّ سَلَمَةَ، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِمْ فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا، فَرَدُّونِي إِلَى أُمَّ سَلَمَةَ بِمِثْلِ مَا أَرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ أُمَّ سَلَمَةُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُمَا، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ دَخَلَ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ فَقُلْتُ: قُومِي بِجَنِبِي فَقُولِي لَهُ: تَقُولُ لَكَ أُمَّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ، وَأَرَاكَ تُصَلِّيَهُمَا، فَإِنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ، فَفَعَلْتُ الْجَارِيَةَ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ، فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، سَأَلْتِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَإِنَّهُمَا أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ فَسَخَّلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ فَهُمَا هَاتَانِ»، رَوَاهُ مِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، فَذَكَرَهُ (١).

ورواه مسلمٌ في الصَّلَاةِ (٢) مِنْ طَرِيقٍ حَرَمَلَةَ بْنُ يَحْيَى التَّجَنِّيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو - هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - بِمَعْنَى مَا فِي الْبُخَارِيِّ إِلَى قَوْلِهِ: ثُمَّ رَأَيْتُهُ

(١) فِي (بَابِ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسِ) بِرَقْمِ (٤٣٧٠).

(٢) فِي (بَابِ مَعْرِقَةِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ يُصَلِّيَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ) بِرَقْمِ (٨٣٤)

يُصَلِّيْهَما، فقالت: أَمَّا حِينَ صَلَّاهُما فَإِنَّهُ صَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَصَلَّاهُما؛ وَالْباقِي بِمَعْنَاهُ، وفيه: أَنَا نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ بِالْإِسْلَامِ مِنْ قَوْمِهِمْ.

وروى مسلمٌ في «صحيحه»<sup>(١)</sup> من طريق يحيى بن أيوبٍ وقتيبةٍ وعليٍّ ابنِ حُجْرٍ، قال ابنُ أَيْوُبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وهو ابنُ جَعْفَرٍ - قال: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ - وهو ابنُ أَبِي حَرْمَلَةَ - أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيْهَما بَعْدَ الْعَصْرِ فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّيْهَما قَبْلَ الْعَصْرِ، ثُمَّ إِنَّهُ شَغِلَ عَنْهُمَا أَوْ نَسِيَهُمَا فَصَلَّاهُما بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ أَثْبَتَهُمَا، وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَثْبَتَهَا. انتهى. ومُرَادُها بقوله: كَانَ يُصَلِّيْهَما قَبْلَ الْعَصْرِ، يعني: فِي وَقْتِ الظُّهْرِ لِأَنَّهَا رَاتِبَةُ الظُّهْرِ الَّتِي بَعْدَهَا كَمَا فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ قَبْلَ الْعَصْرِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ، فَالْعَصْرُ لَا رَاتِبَةَ لَهَا عَلَى الْمَعْرُوفِ.

ثُمَّ أَخْرَجَ<sup>(٢)</sup> عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ.

ثُمَّ أَخْرَجَ<sup>(٣)</sup> عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: صَلَاتَانِ مَا تَرَكَهُمَا

(١) برقم (٨٣٤) (٢٩٨).

(٢) الحديث في «الصحيحين»، البخاري في (باب ما يُصَلَّى بعد العصر من الفوائت ونحوها) برقم (٥٩١)، ومسلم في «باب معرفة الرَكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ يُصَلِّيْهَما النَّبِيُّ ﷺ بعد العصر» برقم (٢٩٩).

(٣) مسلم في الباب نفسه برقم، (٨٣٥).

رسول الله ﷺ في بيتي قط، سرًا ولا علانية: ركعتين قبل الفجر، وركعتين بعد العصر. وعن الأسود ومسروق قالوا: تشهد على عائشة أنها قالت: ما كان يومه الذي كان يكون فيه عندي إلا صلاهما رسول الله ﷺ؛ يعني: الركعتين بعد العصر<sup>(١)</sup>.

وأخرج البخاري<sup>(٢)</sup> حديث الأسود عن عائشة في الصلاة عن موسى ابن إسماعيل، عن عبد الواحد بن زياد، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة. وأخرج البخاري حديث الأسود ومسروق عن عائشة في الصلاة أيضاً عن محمد بن عزة، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن الأسود ومسروق: أنها شهدا على عائشة<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وقد نص المصنف في «الروضة»<sup>(٤)</sup> الخلاف هنا في أن هذا من خصائصه أم لا؟ فمن قال من خصائصه قال: لا يسوغ لغيره، قال في «الروضة» تبعاً لأصله في كتاب الصلاة: ولو فاتت راتبة أو نافلة اتخذها وزداً فقضاها في هذه الأوقات، فهل له المداومة على [وقت] مثلها، وقت الكراهة؟ وجهان:

(١) في الباب نفسه برقم (٨٣٥) (٣٠١).

(٢) سلف تخريجه قريباً.

(٣) في (باب ما يُصلّى بعد العصر من الفوائت ونحوها) برقم (٥٩٣)، ولفظه عن أبي إسحاق، قال: رأيت الأسود ومسروقاً، شهدا على عائشة قالت: ما كان النبي ﷺ يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين.

(٤) «روضة الطالبين» ٧: ١٦.

أحدهما: نعم، للحديث الصحيح: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاتَتْهُ رَكَعَتَا الظُّهْرِ فَقَضَاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ وَدَاوَمَ عَلَيْهِمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، وَأَصْحُهُمَا: لَا، وتلك الصلاة من خصائص رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

وقال في «شرح مسلم»<sup>(٢)</sup>: من فوائد الحديث أَنَّ السُّنَنَ الرَّابِتَةَ إِذَا فَاتَتْ يُسْتَحَبُّ قضاؤها، وهذا الصحيح عندنا، ومنها: أَنَّ الصلاةَ التي لَا سَبَبَ لَهَا لَا تُكْرَهُ فِي وَقْتِ النَّهْيِ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ مَا لَا سَبَبَ لَهَا، وهذا الحديث عُمْدَةٌ أَصْحَابِنَا فِي الْمَسْأَلَةِ وَلَيْسَ لَنَا أَصَحُّ مِنْهُ، وَدِلَالَتُهُ ظَاهِرَةٌ، فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ دَاوَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهَا، وَلَا يَقُولُونَ بِهَذَا، قلنا: لأصحابنا في هذا وجهان حكاهما المُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ:

أحدهما: القولُ به، فَمَنْ فَاتَتْهُ<sup>(٣)</sup> سُنَّةٌ رَابِتَةٌ فَقَضَاهَا فِي وَقْتِ النَّهْيِ: كَانَ لَهُ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَى صَلَاةٍ مِثْلِهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

والثاني - وهو الأصحُّ الأشهرُ -: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وهذا من خصائص رسول الله ﷺ، وَتَحْصُلُ الدَّلَالَةُ بِفَعْلِهِ ﷺ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ. انتهى كلامه.

وما ذَكَرَهُ عَنِ الْمُتَوَلَّى ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، فِي بَابِ الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ، وَلَفْظُهُ: فَرَعَ: مَنْ تَنَفَّلَ فِي وَقْتٍ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهِ، لِمَا رُوِيَ عَنْ

(١) «فتح العزيز» ٣: ١٣١-١٣٤، وينظر: «روضة الطالبيين» ١: ١٩٣، وما بين المعقوفين منه.

(٢) ١٢١: ٦.

(٣) في «شرح صحيح مسلم»: «فَمَنْ دَأَبَهُ سُنَّةٌ رَابِتَةٌ...».



رسول الله ﷺ أنه قال: «أحبُّ الأعمالِ إلى الله، أدومُّها وإن قلَّ»، فلو قضى فائتةً أو سنةً في بعض هذه الأوقات، هل يُستحبُّ له أن يجعل ذلك الوقت وقتَ وظيفةٍ لمثل تلك الصلاة؟ فيه وجهان: أحدهما: يُستحبُّ؛ لأنَّ الرسول ﷺ داوَمَ على ذلك الفعلِ حتى رُويَ عن أمِّ سلمة رضي الله عنها أنَّها قالت: ما دَخَلَ عليَّ رسولُ الله ﷺ بعد العَصْرِ إلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. والثاني: لا يصيرُ ذلك وقتاً لوظيفته، والذي نُقِلَ كان خاصّاً برسولِ الله ﷺ لأنَّه كان تحبُّ عليه المداومة. انتهى.

وما ذكره من حديثِ استحبابِ المداومةِ رواه «الصَّحيحان»<sup>(١)</sup> عن عائشة رضي الله عنها بلفظ: وكان أحبُّ الدِّينِ إليه ما داوَمَ عليه صاحبُه.

وما ذكره عن أمِّ سلمةٍ غيرُ معروف، وإنَّما المعروفُ ذلك عن عائشة كما تقدَّم<sup>(٢)</sup>. وروى النَّسائيُّ<sup>(٣)</sup> عن أبي سلمة بن عبد الرَّحْمَنِ، عن أمِّ سلمة: أنَّ رسولَ الله ﷺ صَلَّى في بيتها رَكَعَتَيْنِ بعد العَصْرِ مرَّةً واحدةً، وأنها ذَكَرَتْ له ذلك، فقال: «هُمَا رَكَعَتَانِ كُنْتُ أَصَلِّيهِمَا بعد الظُّهْرِ فَشَغِلْتُ عَنْهُمَا [حَتَّى صَلَّيْتُ العَصْرَ]».

---

(١) البخاري في (باب أحبِّ الدِّينِ إلى الله عزَّ وجلَّ أدومُّه) برقم (٤٣)، ومسلم في (باب أمرٍ مَنْ نَعَسَ في صلاته، أو استعجم عليه القرآن، أو الذَّكْرُ بأن يرقُدَ، أو يقعدَ حتى يذهب عنه ذلك) برقم (٥٧٨).

(٢) والأمرُ كما ذكر رحمه الله، والحديث سلف تخريجه قريباً.

(٣) في «المجتبى» في (باب الرُّخصة في الصلاة بعد العَصْرِ) برقم (٥٧٩)، وفي «الكبرى» برقم (١٥٦٩)، وما بين المعقوفين منه.

وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل»<sup>(١)</sup> عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام<sup>(٢)</sup>، قال: أجمع أبي على العمرة، فلما حصر خروجه قال: لو دخلنا على الأمير فودّعناه، فقلت: ما شئت، قال: فدخلنا على مروان وعنده نفرٌ منهم عبد الله بن الزبير، فذكروا الركعتين اللتين يُصلِّيها ابنُ الزبير بعد العصر، فقال له مروان: ممّن أخذتهما يا ابنَ الزبير؟ فقال: أخبرني بهما أبو هريرة، عن عائشة. فأرسل مروان إلى عائشة: ما ركعتان يذكرهما ابنُ الزبير أن أبا هريرة أخبره عنك أن رسولَ الله ﷺ كان يُصلِّيها بعد العصر؟ فأرسلت إليه: أخبرتني أمّ سلمة. فأرسل إلى أمّ سلمة: ما ركعتان رَعِمَتْ عائشةُ أنكِ أخبرتِها أن رسولَ الله ﷺ كان يُصلِّيها بعد العصر؟ فقالت: يغفرُ اللهُ لعائشة، لقد وضعتُ أمري على غير موضعه، صَلَّى رسولُ الله ﷺ الظهرَ، وقد أتى بِهالٍ، فقعَدَ يَقْسِمُهُ حتّى أتاه المؤذّنُ بالعصر، فصَلَّى العصرَ، ثمّ انصَرَفَ إلَيَّ، وكان يومي، فركَعَ ركعتين خفيفتين، فقلت: ما هاتان الركعتان يا رسولَ الله، أُمِرْتَ بهما؟ قال «لا»، ولكنهما ركعتان كنتُ أركعهما بعدَ الظهرِ، فشغَلَنِي قَسْمُ هذا المالِ حتّى جاءني المؤذّنُ بالعصر، فكُفِرْتُ أن أدعُهما» فقال ابنُ الزبير: اللهُ أكبر، أليس قد صلاهما مرةً واحدةً؟ والله لا

(١) برقم (٢٦٥٦٠).

(٢) يعني: من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وإلا فالإمام أحمد إنما يرويه عن محمد بن عبد الله أبي أحمد الزُّبَيْرِيّ. وهذا منه كعادته رحمه الله في استبداله لفظ: «من طريق فلان» بـ «عن فلان» وبالعكس، كما هو جارٍ عند البعض. وسيذكر في نهاية الحديث الإسناد كاملاً كما ورد في «مسند أحمد».

أَدْعُهَا أَبَدًا، وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: مَا رَأَيْتُهُ صَلَّاهُمَا قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا. رَوَاهُ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي - يَعْنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَوْهَبٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَذَكَرَهُ. كَذَا وَقَعَ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ»<sup>(١)</sup>، وَالصَّوَابُ: حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمِّي - يَعْنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ - وَالَّذِي يَرَوِي عَنْهُ أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ هُوَ عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ<sup>(٢)</sup>. قَالَ فِي «التَّهْذِيبِ»<sup>(٣)</sup>: عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ، وَقَالَ فِي أَشْيَاخِهِ أَنَّهُ رَوَى عَنْ عَمِّهِ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، وَأَعْلَمَ عَلَيْهِ لِلْبُخَارِيِّ فِي «الْأَدَبِ»، وَلِلنَّسَائِيِّ فِي «مُسْنَدِ عَلِيٍّ»، وَلِابْنِ مَاجَةَ، وَقَالَ فِيمَنْ رَوَى عَنْهُ: وَأَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، وَأَعْلَمَ عَلَيْهِ لِلنَّسَائِيِّ فِي «مُسْنَدِ عَلِيٍّ»، وَقَالَ فِي عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ: رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَخِيهِ عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَوْهَبٍ، وَأَعْلَمَ عَلَيْهِ الْعِلَامَاتُ الثَّلَاثُ السَّابِقَةُ.

(١) لِلْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْهُ.

(٢) وَالْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَالْإِسْنَادُ فِيهِ مَقْلُوبٌ، فَأَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ - إِنَّمَا يَرَوِي عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ عَمِّهِ عُبيدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ كَمَا فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» ٢٥: ٤٧٧ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ قَلْبٌ قَدِيمٌ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ بَيَّضَ لَهُ الْحَافِظُ فِي «أَطْرَافِ الْمُسْنَدِ الْمُعْتَلَى بِأَطْرَافِ الْمُسْنَدِ الْحَنْبَلِيِّ» ٩: ٤٢٣، وَتَمَّ تَحْرِيرُ الْإِسْنَادِ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْقَائِمِينَ عَلَى نَشْرِ الْكِتَابِ عَلَى الصَّوَابِ وَإِدْرَاجِهِ بَيْنَ مَعْقُوفَاتِهِ.

(٣) يَعْنِي: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» كَمَا فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ.

وقال في العمّ: قال أحمد: لا يُعرف<sup>(١)</sup>، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال في ابن الأخ<sup>(٢)</sup>: قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ضعيف، وقال يعقوب بن شَيْبَةَ: فيه ضعف<sup>(٣)</sup>، وقال أبو حاتم: صالح الحديث. انتهى. وهذا الحديث من مناكيره؛ لأنّ المعروف أنّ ذلك الشُّغل كان يوفد عبد القيس لا بقسمة مال.

### [المسألة الثالثة والعشرون: أنه لا يجوز الجنون]

على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بخلاف الإغماء:]

وما ذكره من أنه لا يجوز الجنون على الأنبياء<sup>(٤)</sup>، دليله أنّ إمكان ذلك يفتح باب الطعن على الأنبياء فيما جاؤوا به من عند الله تعالى، فاستحال ذلك في حقهم، وقد قال تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢]، وأيضاً لو أمكن ذلك لكانوا في حالٍ من الأحوال جاهلين بالله تعالى، وذلك باطل، فالأنبياء لن يزالوا على وَصْفِ الكمال من العلم بالله تعالى.

(١) الذي في المطبوع من «تهذيب الكمال» ١٩: ٨٠: لا يُعرف هو ولا أبوه.

(٢) وهو عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب.

(٣) الذي في «تهذيب الكمال» ١٩: ٨٦ أنّ هذا في رواية العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين، ومثله في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٥: ٣٢٣ (١٥٣٤)، وأما رواية إسحاق بن منصور عن ابن معين، ففيها قوله: ثقة كما في المصدرين المذكورين.

(٤) قال في «الرّوضة» ٧: ١٦: «ومنها: أنّه لا يجوز الجنون على الأنبياء، بخلاف الإغماء».

وقوله: «بخلاف الإغماء» ذكره كذلك في كتاب الصوم<sup>(١)</sup>، فقال: وما فات بالإغماء يُجبرُ قضاءؤه، سواء استغرق جميع الشهر أم لا؛ لأنه نوع مرضي بخلاف الجنون، ولهذا يجوز الإغماء على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ولا يجوز عليهم الجنون، وعن ابن سريج: أن الإغماء إذا استغرق فلا قضاء.

وفي ذلك بحث وهو أنه ينبغي أن يُقال: إن الإغماء الذي يدوم يوماً أو يومين لا يجوز على الأنبياء؛ لأن ذلك مُلحق في بعض الصور بالجنون، وهو غير جائز على الأنبياء، أما ما كان لا يدوم فهو كالنوم، والنوم جائز عليهم، وقد قال المصنفان في كتاب الوكالة: أن الإغماء كالجنون على الأصح في الانعزال<sup>(٢)</sup>. واختار الإمام الغزالي في «الوسيط»<sup>(٣)</sup>: أنه لا يلحق به. وما ذكره هنا مطلق ويظهر فيه تفصيل، فما كان لا يدوم كالنوم لا يُبطل الوكالة قطعاً، والذي يدوم يوماً ويومين فيه الوجهان.

ويأتي مثل ذلك في الشركة أيضاً لأنها عقد جائز من الجانبين فيبطل بالجنون قطعاً، وفي الإغماء الوجهان، وجعلوا في الكتابة الفاسدة: الإغماء كالجنون من غير خلاف، وقد قالوا في كتاب النكاح<sup>(٤)</sup>: أن الإغماء الذي لا يدوم غالباً كالنوم، وإن كان ممّا يدوم يوماً ويومين فأكثر لا ينقل الولاية إلى

(١) «روضة الطالبيين» ٢: ٣٧٠. وينظر: «فتح العزيز» ٦: ٤٣٢.

(٢) ينظر: «فتح العزيز بشرح الوجيز» للرافعي ١١: ٦٨، و«روضة الطالبيين» ٤: ٣٣٠.

(٣) وما قاله حجة الإسلام الإمام الغزالي: «وأما الجنون فيفسد طارته ومقارنه، وفي إلحاق

طارته بطارئ الإغماء وجهٌ بعيد» ينظر: «الوسيط» ٢: ٥٣٣.

(٤) «فتح العزيز» ٧: ٥٥١، و«روضة الطالبيين» ٧: ٦٣.

الأبعد على الأصح، وقيل: ينقلها كالجنون، وقال الإمام: يلحق بالغيبة حتى إن كانت غيبته مسافة القصر زوج الحاكم<sup>(١)</sup>. وقال شيخنا: إنه التحقيق كما سيأتي، وهذا يعارض ترجيحهما في الوكالة الانعزال، ولو استغرق وقت الصلاة بالإغماء لم تجب عليه الصلاة ولا قضاؤها، فألحقوه بالجنون، ولم يلحقوه بالنوم في هذا المعنى، وكذلك من أصبح مُفِقاً في جزء من النهار ثم أُغِيِمَ عليه صَحَّ صومه<sup>(٢)</sup>، ولم يلحقوه بالجنون في هذا المعنى، وإنما ألحقوه في عدم الصحة فيمن استغرق في الإغماء يومه، فقد اضطربت المسائل في ذلك فنحتاج إلى ضابط يضبطها:

فنقول: الإغماء كالجنون قطعاً فيما إذا استغرق وقتاً، وفي انفساخ الكتابة الفاسدة بإغماء السيد كجُنُونِهِ، وفي انعزال القاضي بإغمائه كجُنُونِهِ، وفي انفساخ الوديعة بالإغماء كالجنون، والوصي أيضاً كذلك، وليس كالجنون قطعاً حيث جَوَّزَهُ على الأنبياء ولم يذكروا خلافاً، والصحيح ليس كالجنون في الوكالة الشَّرَكَةِ، وفي إبطال الصوم إذا استغرق اليوم، والصحيح ليس كالجنون في ولاية النكاح. وفي إيجاب قضاء ما فات من الصوم، وفي صحة الصوم حيث لم يستغرق اليوم، وقال الرافعي في كتاب الصوم<sup>(٣)</sup>: وما فات بالإغماء يجب قضاؤه سواء استغرق جميع الشهر أو لم يستغرق؛ لأنه نوع

(١) نقله عنه بهذا السياق الإمام النووي في «روضة الطالبين» ٧: ٦٣، وينظر: «نهاية المطلب

في دراية المذهب» لإمام الحرمين الجويني ١٢: ١٠٨.

(٢) ينظر: «فتح العزيز بشرح الوجيز» للرافعي ٦: ٤٠٦، و«روضة الطالبين» ٢: ٣٦٦.

(٣) من «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٦: ٤٣٢.

مرضٍ يغشى العقل بخلاف الجنون، ولهذا يجوزُ الإغماءُ على الأنبياء عليهم السلام، ولا يجوزُ الجنونُ عليهم، ويفارق<sup>(١)</sup> الصلاة، حيث يسقطُ الإغماءُ قضاءها، لأنَّ الصَّلَاةَ تتكرَّر، والإغماءُ قد يمتدُّ وقد يتكرَّر، فوجوبُ القضاءِ يجزُّ عُسراً وَحَرَجاً.

ثم حكى خلاف ابن سريج السابق عن «التَّهْذِيبِ» و«السِّمَةِ» وقال فيه أيضاً عن إمام الحرمين: لا اختلال العقلِ مراتبُ:

أحدها: الجنونُ وهو سلبُ خواصِّ الإنسان، ويكاد يُلحِقُه بالبهائم.

والثانية: الإغماءُ وهو يغشى القلب<sup>(٢)</sup> ويغلبُ عليه حتى لا يبقى له في دفعه اختيارٌ.

والثالثة: النومُ، وهو مزيلٌ للتمييزِ لكنَّه سهلُ الإزالة، والعقلُ معه كالشيءِ المستورِ والذي يسهلُ الكشفُ عنه، ودَوْنُها مرتبةٌ رابعةٌ وهي الغفلةُ ولا أثر لها في الصَّومِ وفاقاً<sup>(٣)</sup>.

وما ذكَّره في جوازِ الاحتلامِ من الخلافِ<sup>(٤)</sup>، خلافُ الصواب، فالصوابُ القطعُ بامتناعه؛ وذلك لأنَّ الاحتلامَ إنما يكونُ من تلاعبِ الشيطان، والشَّيْطَانُ لا سبيلَ له على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقولُ عائشة رضي الله عنها

(١) في «فتح العزيز»: «ويخالف» بدل: «وفيق».

(٢) في «فتح العزيز»: «وهو يغشى العقل».

(٣) «فتح العزيز بشرح الوجيز» ٦: ٤٠٨، ٤٠٩.

(٤) قال في «الروضة» ٧: ١٦: «واختلفوا في جواز الاحتلام، والأشهرُ: امتناعه».

فيما ثبت في «الصحيح» في الصَّوم: يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ<sup>(١)</sup>. فهذه حالة لازمة لا تنفكُ أبدًا.

[المسألة الرابعة والعشرون: أنه من كراماته وخصائصه ﷺ:

أَنَّ مَنْ رَأَاهُ فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَاهُ حَقًّا:]<sup>(٢)</sup>

وأما الأحاديث الواردة في رؤيته في المنام، فقد أخرج البخاري في كتاب التعبير أربعة أحاديث:

أحدها: عن أبي هريرة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَسِيرَانِي فِي الْيَقَظَةِ، وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي»، اتَّفَقَا عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدٍ - هُوَ ابْنُ سِيرِينَ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي»<sup>(٤)</sup>.

الثاني: حديث ثابت عن أنس، قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي»<sup>(٥)</sup>.

(١) البخاري في (باب اغتسال الصائم) برقم (١٩٣١)، ومسلم في (باب صحّة صوم من طلّع عليه الفجرُ وهو جُنُبٌ) برقم (١١٠٩).

(٢) وتام الكلام كما في «الروضة» ٧: ١٦: «ومنها: أنّه مَنْ رَأَاهُ ﷺ فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَاهُ حَقًّا، وَأَنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِهِ».

(٣) البخاري في (باب من رأى النبي ﷺ في المنام) برقم (٦٩٩٣)، ومسلم في (باب قول النبي ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى») برقم (٢٢٦٦) (١١).

(٤) برقم (٢٢٦٦) (١٠).

(٥) البخاري في الباب نفسه، برقم (٦٩٩٤).



الثالث: حديث أبي قتادة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ»، اتَّفَقَا عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سلمةَ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

الرابع: حديث أبي سعيد الخدري، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنُنِي»<sup>(٢)</sup>.

وأخرج مسلمٌ عن أبي الزُّبَيْرِ عن جابرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ رَأَى فِي النَّوْمِ فَقَدْ رَأَى، إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلشَّيْطَانِ أَنْ يَتَمَثَّلَ فِي صُورَتِي»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية<sup>(٤)</sup>: «فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلشَّيْطَانِ أَنْ يَتَشَبَّهُ بِي».

وأما عدمُ العملِ بذلك في الأحكام<sup>(٥)</sup>، فهذا متَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، ودليلُهُ واضحٌ.

### [المسألة الخامسة والعشرون: أَنَّ الْأَرْضَ

### لَا تَأْكُلُ لَحُومَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:]

وَأَمَّا أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَأْكُلُ لَحُومَ الْأَنْبِيَاءِ<sup>(٦)</sup>، فدليلُهُ ما رواه أبو داودَ

(١) البخاري في الباب نفسه، برقم (٦٩٩٦)، ومسلم في الباب نفسه، برقم (٢٢٦٧).

(٢) البخاري في الباب نفسه، برقم (٦٩٩٧).

(٣) في الباب نفسه، برقم (٢٢٦٨) (١٢).

(٤) برقم (٢٢٦٨).

(٥) وتَمَامُ الكلامِ في «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٦: «وَلَكِنْ لَا يَعْمَلُ بِمَا يَسْمَعُهُ الرَّائِي مِنْهُ فِي الْمَنَامِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ، لِغَدَمِ ضَبْطِ الرَّائِي، لَا لِلشَّكِّ فِي الرَّوْيَةِ، فَإِنَّ الْخَبَرَ لَا يُقْبَلُ إِلَّا مِنْ ضَابِطٍ مَكْلَفٍ، وَالنَّائِثُ بِخِلَافِهِ».

(٦) وتَمَامُ الكلامِ في «الرَّوْضَةِ» ٧: ١٦: «وَمِنْهَا: أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَأْكُلُ لَحُومَ الْأَنْبِيَاءِ، لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي ذَلِكَ».

والتسائي وابن ماجه<sup>(١)</sup> عن أوس بن أوس الثقفي قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَفْضَلَ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ قُبِضَ، وَفِيهِ النَّفْخَةُ، وَفِيهِ الصَّعْقَةُ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ»، قالوا: يا رسول الله، وكيف تُعَرَّضُ صَلَاتُنَا عَلَيْكَ وقد أَرَمْتَ؟ يقولون: بَلَيْتَ، قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيَّ الْأَرْضَ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ». قال الحافظ المنذري على «حواشي السنن»<sup>(٢)</sup>: أَرَمْتَ بفتح الراء بوزن صَرَبْتَ، وأصله أَرَمَمْتُ، أي: بَلَيْتَ وصرت رَمِيماً، حذفوا إحدى الميمين، وهي لغة، كما قالوا: ظَلَمْتُ أَفْعَلُ كَذَا؛ أي: ظَلَلْتُ، قال الله تعالى: ﴿ظَلَمْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، ويُقال: أَحَسَمْتُ كَذَا، أي: أَحَسَمْتُ. انتهى.

قال الحافظ المنذري في أصل مختصره: لهذا الحديث عِلَّةٌ دقيقةٌ أشار إليها البخاري وغيره، وقد جمعت طُرُقَه في جزء. انتهى. والعِلَّةُ الدقيقةُ هي أن حُسَيْنًا الْجُعْفِيَّ رواه عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قالوا: وإنما روى

(١) أبو داود في (باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة) برقم (١٠٤٧)، وفي (باب في الاستغفار) برقم (١٥٣١)، والتسائي في (باب إكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة) برقم (١٣٧٤)، وفي «الكبرى» (١٦٧٨)، وابن ماجه في (باب في فضل يوم الجمعة) برقم (١٠٨٥)، وفي (باب ذكر وفاته ودُفِنَ ﷺ) برقم (١٦٣٦) من طريق عن الحسين بن علي الجُعْفِيَّ، عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عنه رضي الله عنه.

(٢) «معالم السنن» ١: ٢٤٢، ٢٤٣، وينظر: «الترغيب والترهيب» ١: ٢٨٢، ٢: ٣٢٩، و«عون المعبود» ومعه «حاشية ابن القيم»: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته» ٤: ٢٧٢، و«شرح سنن أبي داود» للعيني ٤: ٣٦٦.

حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ تَمِيمٍ لَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ابْنِ جَابِرٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْمِزِّيُّ فِي «التَّهْذِيبِ»<sup>(١)</sup> عَنِ الْبَخَارِيِّ، وَذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ ذَلِكَ فِي «عِلَلِهِ»<sup>(٢)</sup>: وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ تَمِيمٍ ضَعِيفٌ، وَقَدْ وَقَعَ فِي ابْنِ مَاجَهٍ فِي ذَلِكَ وَهُمْ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ فِي الْجَنَائِزِ فِي (بَابِ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَقَالَ فِيهِ: عَنْ الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ<sup>(٣)</sup>.

وَأَخْرَجَهُ فِي (بَابِ فَضْلِ الْجُمُعَةِ) عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَقَالَ فِيهِ: عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَعْرُوفُ، وَالثَّانِي وَهُمْ مِنْهُ<sup>(٤)</sup>.

(١) «تهذيب الكمال» ٦: ٤٥٠ (١٣٢٤).

(٢) ٥٢٩: ٢.

(٣) سلف تخريجه في الموضوعين المذكورين.

(٤) فالحديث صحيح، وقد بيّن ذلك ابن القيم في «جلاء الأفهام في فضل الصلاة على خير الأنام» ١: ٨٠-٨١: قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ أَعْلَهُ بَعْضُ الْحَفَاطِ بِأَنَّ حُسَيْنًا الْجُعْفِيَّ حَدَّثَ بِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ أَوْسِ بْنِ أَوْسٍ، قَالَ: وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذَا الْإِسْنَادَ لَمْ يَشْكُ فِي صِحَّتِهِ لِقُبُولِهِ رُؤَاةَهُ وَشُهْرَتَهُمْ وَقَبُولِ الْأَثْمَةِ أَحَادِيثَهُمْ، وَعَلَيْتُهُ أَنَّ حُسَيْنًا الْجُعْفِيَّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، وَإِنَّمَا سَمِعَ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ تَمِيمٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ تَمِيمٍ لَا يُجْتَنَّبُ بِهِ، فَلَمَّا حَدَّثَ بِهِ حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ غَلِطَ فِي اسْمِ الْحَدِّثِ، فَقَالَ: ابْنُ جَابِرٍ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ الْحَفَاطُ وَنَبَّهُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ الْبَخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ تَمِيمٍ السُّلَمِيُّ الشَّامِيُّ عَنْ مَكْحُولٍ، سَمِعَ مِنْهُ الْوَلِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ، عِنْدَهُ مَنَاكِيرُ، وَيُقَالُ: هُوَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَبُو أَسَامَةَ وَحُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ وَقَالَا: هُوَ ابْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، وَغَلِطَ فِي نَسَبِهِ، وَيَزِيدُ =

[المسألة السادسة والعشرون: أنه من خصائصه ﷺ:

أنَّ الكذب عليه ليس كالكذبِ على غيره،

وبأنَّ مَنْ كَذَبَ عليه لا تُقبل له رواية:]

وأما الأحاديثُ المتعلقةُ بالكذبِ على النبي ﷺ فقد جاءت من طرقٍ جماعةٍ كثيرةٍ من الصحابة، وقيل: إنه متواتر، وقد رواه البخاري في كتاب العلم عن علي، والزُّبير، وأنس، وسَلَمَة، وأبي هريرة<sup>(١)</sup>. وروى مسلم في «المقدمة» حديث علي، وأنس وأبي هريرة<sup>(٢)</sup>، ولفظُ الحديث الذي في «الروضة»<sup>(٣)</sup> أخرجه مسلم عن المغيرة بن شعبة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ ككَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وأشار مسلم أيضاً إلى أنَّ في الباب عن سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه،

= ابن تميم أصحُّ، وهو ضعيفُ الحديث. ثم توسَّع رحمه الله في بيان ذلك، وذكر شواهد عديدة في معنى هذا الحديث. وينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري ٣٦٥: ٥ (١١٥٦).

(١) في (باب إثم مَنْ كَذَبَ على النبي ﷺ)، حديث علي رضي الله عنه برقم (١٠٦)، وحديث الزبير رضي الله عنه برقم (١٠٧)، وحديث أنس رضي الله عنه برقم (١٠٨)، وحديث سلمة - هو ابن الأكوع - رضي الله عنه برقم (١٠٩). وأخرج في (باب ما يُكره من النِّياحة على الميت) حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في هذا المعنى برقم (١٢٩١).

(٢) بالأرقام التالية (١) و(٢) و(٣)، وحديث المغيرة الآتي ذكره ولفظه برقم (٤).

(٣) «روضة الطالين» ١٧: ٧.

وما قاله الشيخ أبو محمد<sup>(١)</sup> من الكفر، إن أراد به المستحل فلا اعتراض عليه؛ لأنه محرّم بالإجماع، وإن أراد به غير المستحل فهو مردود، فلا دليل يدل على ذلك<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره عن إمام الحرمين<sup>(٣)</sup>، ليس مطلقاً كما ادّعاه في «الروضة»، وإنما لما حكى الخلاف في اللّواقي اخترن الحياة الدنيا في أن الفراق هل كان يقع بنفس الاختيار أو كان يجب على النبي ﷺ مفارقتهم ما نصّه: «وليس يسوغ إثبات خصائص رسول الله ﷺ بالأقيسة التي مناطها الأحكام العامة في الناس، ولكنّ الوجه ما جاء به الشرع من غير ابتغاء مزيد عليه، والذي ذكره المحققون في ذلك: أن المسائل التي اختلف فيها الأصحاب في خصائص

(١) المراد به: الإمام أبو محمد الجويني، عبد الله بن يوسف، والد إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله ابن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي. ومن تصانيفه: «الفروق» و«السلسلة» و«التبصرة» و«التذكرة» و«مختصر المختصر» و«شرح الرسالة»، توفي رحمه الله سنة ثمان وثلاثين وأربع مئة. ينظر: «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح ١: ٥٢٠، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٥: ٧٣).

(٢) وتام كلامه رحمه الله في «الروضة» ٧: ١٧: «ومنها قوله ﷺ: «إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبِ عَلَى أَحَدٍ»، فالكذب عمداً عليه من الكباثر، ولا يكفر فاعله على الصحيح وقول الجمهور. وقال الشيخ أبو محمد: هو كُفْرٌ».

(٣) قال في «الروضة» ٧: ١٧: «قال إمام الحرمين: قال المحققون: ذكر الاختلاف في مسائل الخصائص خبط غير مفيد، فإنه لا يتعلّق به حكم ناجز تَمَسُّ إليه حاجة، وإنما يجري الخلاف فيما لا نجد به بُدّاً من إثبات حكم فيه، فإنّ الأقيسة لا مجال لها، والأحكام الخاصة تُتَّبَع فيها النصوص، وما لا نصّ فيه، فتقدير اختيار فيه، هجوم على الغيب من غير فائدة».

رسول الله ﷺ، ذَكَرَ الأصحابُ فيها خَبْطاً غَيْرَ مُفيدٍ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمٌ نَاجِزٌ تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَجْرِي ذَلِكَ الْخِلَافُ فِيهَا لَا نَجِدُ فِيهِ بُدْأً مِنْ إِبْتَاتِ حُكْمٍ أَوْ نَفْيِهِ، فَإِنَّ الْأَقْسَى لَا جَمَالَ لَهَا فِيهَا، وَالْأَحْكَامُ الْخَاصَّةُ تَتَّبِعُ النَّصُوصَ، وَمَا لَا نَصَّ فِيهِ فَتَقْدِيرُ اخْتِيَارٍ فِيهِ تَهْجُمُ عَلَى الْغَيْبِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

ومرادُه بذلك: ما اختلف فيه مما مستنده القياس، أما شيء كان مُستنده نصاً لكن اختلفَ في فهمه، ونحو ذلك، فلم يُنقل عن المحققين فيه شيئاً.

وأما ما ذكره عن الصِّمري<sup>(١)</sup>، فهو من هذا الباب، وقد تعقبه شيخنا في «التدريب»<sup>(٢)</sup>.

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ، فَلِلَّهِ

(١) قال في «الروضة» ٧: ١٧: «قال الصِّمريُّ: منع أبو عليّ بن خَيْرَانَ الكلامَ في الخصائص؛ لأنه أمرٌ انقضى، فلا معنى للكلام فيه. وقال سائرُ أصحابنا: لا بأس به، وهو الصحيح؛ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةٍ عِلْمٍ؛ فَهَذَا كَلَامُ الْأَصْحَابِ، وَالصَّوَابُ: الْجَزْمُ بِجَوَازِ ذَلِكَ، بَلْ بَاسْتِحْبَابِهِ، بَلْ لَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيداً، لِأَنَّهُ رُبَّمَا رَأَى جَاهِلٌ بَعْضَ الْخِصَائِصِ ثَابِتَةً فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فَعَمِلَ بِهِ أَخْذاً بِأَصْلِ التَّأْسِي، فَوَجَبَ بَيَانُهَا لِتَعْرِفَ فَلَا يُعْمَلُ بِهَا، وَأَيُّ فَائِدَةٍ أَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ؟ وَأَمَّا مَا يَقَعُ فِي ضَمَنِ الْخِصَائِصِ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ الْيَوْمَ، فَقَلِيلٌ لَا تَحُلُو أَبْوَابَ الْفَقْهِ عَنْ مِثْلِهِ، وَمَعْرِفَةُ الْأَدِلَّةِ وَتَحْقِيقُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». والصِّمريُّ: هو أبو القاسم، عبد الواحد بن الحسين بن محمد، القاضي، أحد أئمة المذهب، تخرَّج عليه جماعةٌ منهم: المازدي. من تصانيفه: «الإيضاح في المذهب»، توفي رحمه الله بعد سنة ستٍّ وثمانين وثلاث مئة. رحمه الله رحمة واسعة. ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٣: ٣٣٩.

(٢) «التدريب» ٣: ٢٥.

الحمدُ على ما فتح من إبراز معاني الخصائص، وإظهار الدلائل الشرعية لذلك، والإيمان بها، فذلك الدِّينُ الخالص، وهذا المذكور هنا تبعنا فيه ما أورده المصنِّفان المتأخَّران.

وله ﷺ من الفضائل والإكرام ما لا تُحيط به الأذهان، والله تعالى المسؤول أن يجعلنا من أمته، وأن يحشرنا في زمرة، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وهو الذي لا نطلب إلا منه، ولا نتوكَّل إلا عليه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً، دائماً أبداً إلى يوم الدين.

وكان الفراغ منها، يوم الخميس المبارك سادس شهر شوال المبارك، سنة تسع عشرة وثمان مئة، على يد العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أبي بكر ابن أبيك المشرف الشَّرَفِيُّ الأزكشِّي، حامداً مصلياً ومسلماً.







## الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة

- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

- فهرس الآثار

- فهرس الأعلام

- فهرس الكتب الواردة في المتن

- فهرس أشعار الكتاب

- فهرس الأماكن والمواضع

- ثبت المصادر والمراجع

- فهرس المحتويات



## فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	الرقم	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	١	٣٩٠
سورة البقرة		
﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾	١٢٥	٣٢٠
﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾	١٤٣	٤١٣
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾	١٨٣	٣٣١
﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾	٢٢٩	٢٣٨، ٢٤٠
﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ﴾	٢٣٠	٢٣٨
﴿وَيَرْتَضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾	٢٣٤	١٠٨
﴿مَتَنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾	٢٤٠	١٠٨-١٠٧
﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾	٢٨٢	١٠٧
﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	٢٨٤	٣٥٣، ٣٥٢

الآية	الرقم	الصفحة
سورة آل عمران		
﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾	٦١	٤٠٩
﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾	١١٠	٣٤٥، ٣٤٤
﴿وَسَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾	١٥٩	٨٠، ٧٨، ٧٧
سورة النساء		
﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾	٢٥	١٧٤
﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا غَيْرِي سَبِيلِ﴾	٤٣	٢٢٩
﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ...﴾	٤٣	٢٣٠
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ...﴾	٦٥	٢١٤
﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾	١٠٣	٣٣١
سورة المائدة		
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يُحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ اسْلَمُوا...﴾	٤٤	٣٤٦
﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾	٦٧	٨٣، ٨٢
سورة الأنفال		
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾	٢٤	٣٩٠، ٣٨٩
﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾	٤١	١٩٦

الآية	الرقم	الصفحة
سورة هود		
﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾	٧	٢٦٥
﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾	٣٤	٢٤٥
سورة الحجر		
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٩	٣٤٦
﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَتَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ * لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾	-٨٧ ٨٨	١٥١
سورة الإسراء		
﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ... مَقَامًا مَحْمُودًا﴾	٧٩	٦٥، ٦٤، ٧٠، ٦٩
		٣٥٦، ٧١
سورة طه		
﴿ظَلَمْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾	٩٧	٤٣٨
﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقَ رَبِّكَ خَيْرٌ وَابْقَى﴾	١٣١	١٥٢، ١٥١
سورة النور		
﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾	٦٣	٣٨٤

الآية	الرقم	الصفحة
سورة القصص		
﴿الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ أَكْثَبٌ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ... أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾	٥٢-٥٤	٣٣٦
سورة العنكبوت		
﴿وَمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كُتُبٍ وَلَا خُطُوبٍ يَسْمِئُكُمْ﴾	٤٨	١٤٦، ١٤٣
سورة الأحزاب		
﴿الَّذِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾	٦	١٧٦، ٣٠٠، ٢١٩ ٣١٩، ٣٠١
﴿وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾	٢٣	٢١٣
﴿يَتَأَيَّأُ النَّبِيُّ قُلُوبَ لَأَزْوَاجِكَ... مِنْكُمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾	٢٧-٢٨	١٠١-١٠٠، ١١٦، ١٠٢
﴿فَتَعَالَى أَمْرُكَ وَأَسْرَعُكَ سِرًا جَمِيلًا﴾	٢٨	١٣٠، ١٢٢
﴿وَلَنْ كُنْتُمْ تُرَدُّكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾	٢٩	١٠٥
﴿وَيَسَاءَ النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ... رِزْقًا كَرِيمًا﴾	٣٠-٣١	٣٣٥
﴿يَسَاءَ النَّبِيُّ لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾	٣٢	٣٣٤
﴿وَلَا تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ... فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾	٣٧	٢٦٨، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٦٩ ٢٧٣، ٢٧٢

الآية	الرقم	الصفحة
﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ... ﴾	٤٠	٣٤٠
﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ... خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٥٠	١٠٧، ١١٤، ١٠٩، ١٧٧، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٧٤، ٣٠٢
﴿ تَرْجَى مَن قَسَاءَ مِثْنَنَ وَقَوَّيَ إِلَيْكَ مَن قَسَاءَ... ﴾	٥١	٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣
﴿ لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَن تَبَدَّلَ بَيْنَ مَن أَزْوَاجَ... إِلَّا مَا مَلَكَت يَمِينُكَ ﴾	٥٢	١٠٧، ١٠٩
﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ... إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴾	٥٣	٣٠٩، ٣١٠، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٧
سورة يس		
﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ... ﴾	٦٧	١٤٣، ١٤٦
سورة محمد		
﴿ وَلَا يَطْلُبُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾	٣٣	٣٩١

الآية	الرقم	الصفحة
سورة الفتح		
﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا... بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾	٨-٧	٤٠٧
سورة الحجرات		
﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾	١	٣٨٧، ٣٧٩
﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ... أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾	٢	٣٧٨، ٣٧٧، ٣٨٧، ٣٨٠
﴿ إِنْ أَلْبَيْتَ يُنَادُوكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ... وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	٤-٥	٣٨٢، ٣٨٠
﴿ وَلِنْ طَائِفَتَيْنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفْسَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾	٩	٣٨٠
سورة الحشر		
﴿ وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ... قَدِيرٌ ﴾	٦	١٩٨
﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾	٧	١٩٨، ١٩٦
سورة التحريم		
﴿ يٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ ﴾	١	١١٣
﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنْ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكَ ﴾	٥	٣٢١، ١١٣
سورة القلم		
﴿ مَا أَنْتَ بِمُعْجِزٍ ﴾	٢	٤٣٢
سورة المزمل		
﴿ يٰٓأَيُّهَا الْمَزْمُولُ ﴿ قُرْءَانَ الْقَدِيلِ ﴾ ﴾	٢-١	٦٦، ٦٥



الآية	الرقم	الصفحة
﴿يَصْفَهُ وَأَنتَصُ مِنْهُ قَلِيلًا﴾	٣	٦٦
﴿أَوْزِدْ﴾	٤	٦٦
﴿فَاقْرَأْ مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِيمٌ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجِيٌّ﴾	٢٠	٦٦، ٦٥
سورة المدثر		
﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾	٦	١٦٤
سورة الكوثر		
﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾	٢	٦٣

\* \* \*

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	طرف الحديث
٢٧٦	«أُوَدِّي عَنْكَ كِتَابَتِكَ وَأَتَزَوَّجُكَ».
٣٧١	«اِتَّبِعُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأُرَاكُم مِّنْ بَعْدِي...».
٣٦٥	«آتَى بَابَ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَسْتَفْتِحُ...».
١٣٥	«أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِجَفْنَةٍ مِّنْ خُبْزٍ وَلَحْمٍ، فَقَالَ: «مَا هَذِهِ يَا سَلْمَانَ؟»، قُلْتُ: صَدَقَةٌ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ «كُلُوا»....».
٣٥١	«أَتَيْتُ بِمَقَالِيدِ الدُّنْيَا عَلَى فَرَسٍ أَبْلَقَ، عَلَيْهِ قَطِيفَةٌ مِّنْ سُندُسٍ».
٣٣٧	«أَتَى جَبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ خَدِيجَةٌ قَدْ أَتَتْ مَعَهَا إِنَاءٌ فِيهِ إِدَامٌ أَوْ طَعَامٌ أَوْ شَرَابٌ...».
٤٢٩	«أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ، أَذْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ».
٤١٥	«إِذَا تَسَمَّيْتُمْ بِي فَلَا تَكْتُمُوا بِي».
٤٠٠	«إِذَا لَا يَلِجُ النَّارَ بَطْنُكَ».
١٧٦	«أَزْوَاجِي فِي الدُّنْيَا هُنَّ أَزْوَاجِي فِي الْآخِرَةِ».
٣٥٣	«أُعْطِيَتْ آيَاتُ مَنْ [بَيْتٍ] كَثُرَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ، لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي، وَلَا يُعْطَاهَا أَحَدٌ بَعْدِي»...

الصفحة	طرف الحديث
٣٤٧	«أُعْطِيتُ حَسَماً لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي».
٣٤٥	«أُعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ».
٣٥٠	«أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّغْبِ...».
١٤٠	«أَكُلْ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ، وَاجْلِسْ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ».
٢٢٧	«أَلَا إِنَّ مَسْجِدِي حَرَامٌ عَلَى كُلِّ حَائِضٍ مِنَ النِّسَاءِ...».
٣٤٤	«أَلَا إِنَّكُمْ وَقَيْتُمْ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ».
٢٢٧	«أَلَا لَا يَحِلُّ هَذَا الْمَسْجِدُ لِجُنُبٍ وَلَا لِحَائِضٍ...».
٨٠	«أَمَّا إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ غَنِيَانِ عَنْهَا، وَلَكِنْ جَعَلَهَا اللَّهُ رَحْمَةً لَأُمَّتِي...».
١٣٨	«أَمَّا أَنَا فَلَا أَكُلُ مَتَكْتَأً».
٤٠٤، ٤٠١	«أَمَّا إِنَّهُ لَا يَتَّبِعُ بَطْنُكَ بَعْدَهُ أَبَدًا».
١٥٥، ١٥٤	«أَمَّا فِيكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ يَقُومُ إِلَى هَذَا حَيْثُ رَأَيْتُ قَدْ كَفَفْتُ يَدِي عَنْ بَيْعَتِهِ فَيَقْتُلُهُ؟»...
٧٦	«أَمِرْتُ بِالسُّوَالِكِ حَتَّى خِفْتُ أَنْ يُذِرْدَنِي».
٢٤٩	«أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ عَلَى الْحِنَازَةِ بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ».
٢٦٨	«أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ».
٢٩٨	«أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعاً وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ».
٤٠٢	«أَنَّ أَبَا طَيِّبَةَ الْحَاجِمَ حَجَّمَهُ ﷺ وَشَرِبَ دَمَهُ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ».
١٩٤	«إِنَّ أَبَاكَ أَلَبَّ عَلَى الْعَرَبِ وَفَعَلَ وَفَعَلَ».

## الصفحة

## طرف الحديث

- «إِنَّ أَكْثَرَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ...» ٤٢٤
- «إِنَّ أُمَّ كُلْتُمُ يَكْثُرُ عَوَاذُهَا، فَانْطَلِقِي إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ أَعْمَى.» ٢٥٤، ٢٥٣
- «إِنَّ أُمَّ مَكْتُومٍ امْرَأَةٌ يَكْثُرُ عَوَاذُهَا، انْطَلِقِي إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ أَعْمَى.» ٢٥٣، ٢٥٢
- «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ...» ٣٦٨
- «إِنَّ الشَّمْسَ تَذْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ...» ٣٥٦
- «إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثٍ [خِلَالٍ]: أَنْ لَا يَدْعُو عَلَيْكُمْ نَبِيُّكُمْ فَتَهْلِكُوا جَمِيعًا...» ٣٦٧
- «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ...» ٥٥
- «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الْأَنْبِيَاءِ.» ٤٣٨
- «أَنَّ اللَّهَ قَالَ لِجَبْرِيلَ: اذْهَبْ إِلَى مُحَمَّدٍ فَقُلْ: إِنَّا سَنُرْضِيكَ فِي أُمَّتِكَ وَلَا نَسُوؤُكَ.» ٣٦٢
- «إِنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَحِلُّ لِحُبِّ وَلَا لِحَائِضٍ.» ٢٢٧
- «إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُنًّا، كُلُّ أُمَّةٍ تَتَّبِعُ نَبِيَّهَا، يَقُولُونَ: يَا فُلَانُ، اشْفَعْ [يَا فُلَانُ، اشْفَعْ] حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ...» ٣٥٦-٣٥٧
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ.» ١٣٤
- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَمَى أَنْ يَجْمَعَ أَحَدٌ بَيْنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ، وَيُسَمِّيَ مُحَمَّدًا أَبَا الْقَاسِمِ.» ٤١٥

الصفحة	طرف الحديث
٤٤٠	«إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبِ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».
٣٦٥	«أَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بَابَ الْجَنَّةِ».
١٤٦	«إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ».
٣٦٤	«أَنَا أَوَّلُ شَفِيعٍ فِي الْجَنَّةِ، لَمْ يُصَدَّقْ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَا صُدِّقْتُ...».
١٦٠، ٩١	«أَنَا أَوَّلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ...».
٩٢	«أَنَا أَوَّلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَمَالُهُ لِأَسْوَائِي الْعُسْبَةِ...».
٩١	«أَنَا أَوَّلُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَمْ يَتْرِكْ وَفَاءً فَعَلَيْنَا قَضَاؤَهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ».
٩٣	«أَنَا أَوَّلُ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ دَيْنًا فَعَلِي قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ».
١٤٤	«أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ»، ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ: «أَمُحُّ رَسُولُ اللَّهِ» فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَحْمُوكَ أَبَدًا...».
٣٥٨	«أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ؟...».
٣٦٤	«أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ الْقَبْرَ عَنْهُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ».
٨٨	«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ».
٢٠٧، ٢٠٦	«إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً».

الصفحة	طرف الحديث
١٣٥	«إِنَّا نَأْكُلُ الْهَدْيَةَ لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».
٣٤٤	«أَنْتُمْ تُثَمِّنُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ».
٢٠٦	«إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ».
٣٠٧	«أَنَّهُ تَزَوَّجَ صَفِيَّةً وَأَصْدَقَهَا عِتْقَهَا».
٣٢٤	«إِنَّهُ عَمَلِكِ فَلْيَلِجِ عَلَيْكِ».
٢٨١	«إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ شَاهِدٌ وَلَا غَائِبٌ إِلَّا سَيَرَّضَنِي بِي».
٢٩١	«إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شَتَّ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ، سَبَعْتُ لِنِسَائِي».
١٥٦	«إِنَّهُ لَيْسَ لِنَبِيِّ أَنْ يُرْمَضَ».
٣٠٦	«إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ...».
١٨٢	«إِنِّي أَيْبْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَأُسْقَى».
١٨٢	«إِنِّي أَيْبْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي».
١٢٦، ١٢٥	«إِنِّي إِذَا أَمَرْتُكَ أَمْرًا فَلَا تُبَادِرْنِي بِالْجَوَابِ حَتَّى تَسْتَأْمِرَ أَبُوكَ».
١٨٢	«إِنِّي أَظَلُّ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي».
١٠١، ١٠٠	«إِنِّي ذَاكَ لَكَ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَسْتَعِجِلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرَ أَبُوكَ...».
٣٧١	«إِنِّي لَأُرَاكُمْ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَرَاكُمْ».
١٣٣	«إِنِّي لِأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي، ثُمَّ أَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأَلْقِيهَا».

الصفحة	طرف الحديث
١٨٢	«إِنِّي لَسْتُ كَهَيِّتِكُمْ، إِنِّي يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ».
١٥٣	«أُولَئِكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا».
١٨١	«إِنَّاكُمْ وَالْوَصَالَ».
٢٠١	«أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا أَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا...».
٤٠٤	«أَيُّنَ الْبَوْلِ الَّذِي كَانَ فِي الْقَدَحِ؟» قَالَتْ: شَرِبْتُهُ، قَالَ: «صَحَّةٌ يَا أُمَّ يَوْسُفَ».
٤٢٣	«أَيْنَ السَّائِلُ مِنَ الْعُمَرَةِ؟ فَاخْلَعْ عَنْكَ الْجَبَّةَ وَاغْسِلِ الْخُلُقُوعَ عَنْكَ، وَأَنْتِ الصُّفْرَةُ، وَاصْنَعِي فِي عُمَرَتِكَ كَمَا تَصْنَعِي فِي حَاجَتِكَ».
٥٧	«أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ قَدْ أَظْلَكْتُمْ شَهْرَ عَظِيمٍ، شَهْرَ مَبَارَكٍ، شَهْرٌ فِيهِ لَيْلَةُ خَيْرٍ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ...».
٣٧٠	«أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي إِمَامُكُمْ فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ، وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ، فَلَنِي أَرَاكُمْ أَمَامِي وَمَنْ خَلْفِي».
٢٦٦	«أَتَّقِ اللَّهَ وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ».
٤٠٣	«احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَانِي دَمَهُ فَقَالَ: «اذْهَبْ فَوَارِهِ لَا يَبْحَثُ عَنْهُ سَبْعٌ أَوْ كَلْبٌ وَلَا إِنْسَانٌ»، قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ فَشَرِبْتُهُ...».
٣٧٨	«اذْهَبْ إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ: إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَلَكِنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».
٢٥٦	«اذْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتُكَهَا بِهَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».
٢٧١	«اضْرِبْ بَصْرَكَ».
١٥٦	«الْإِبْيَاءُ خِيَانَةٌ، لَيْسَ لِنَبِيِّ أَنْ يُؤْمَى».

الصفحة	طرف الحديث
١٥٨	«الْحَرْبُ خَدْعَةٌ».
١٥٣	«اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قَوَاتًا».
٩٩	«اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ، فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ».
٢٩٤	«اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيكَ أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمَنِي فِيكَ تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ».
٢٩٩	«انْطَلِقْ فَقَدْ رَوَّجْتُكَهَا فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ».
٣٦٣	«انْطَلِقْ، فَمَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ بُرَّةٍ أَوْ شَعِيرَةٍ مِنْ إِبْرَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنْهَا، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ ...».
٢٥٢	«انْطَلِقِي إِلَى أُمِّ مَكْتُومٍ فَاعْتَدِّي عِنْدَهَا».
٢٥٥-٢٥٦	«انْظُرْ وَلَوْ خَائِفًا مِنْ حَدِيدٍ».
١٨٩	«بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ لِبَنِي زُهَيْرِ بْنِ أَقِيْشٍ حَيٍّ مِنْ عُكْلٍ...».
٣٥٠	«بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّغْبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ».
٣٧٨	«بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».
١٦٦	«تَزَوَّجَ أُمَيْمَةُ بِنْتُ شَرَاحِيلَ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ بَسَطَ يَدَهُ إِلَيْهَا فَكَأَتْهَا كَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ أَنْ يُجَهِّزَهَا وَيَكْسُوَهَا ثَوْبَيْنِ رَازِقَيْنِ».
٣٨٥، ٣٨٦	«تَسَمَّوْا بِاسْمِي، وَلَا تَكْنُؤْا بِكُنْيَتِي».
٦٢	«ثَلَاثُ كُتُبٍ عَلَيَّ وَلَمْ تُكْتَبْ عَلَيْكُمْ: السَّوَاكُ وَالْوُثْرُ وَالْأُضْحِيَّةُ...».
٦٤	«ثَلَاثُ هُنَّ عَلَيَّ فَرَائِضُ، وَلَكُمْ سُنَّةٌ: الْوُثْرُ وَالسَّوَاكُ وَقِيَامُ اللَّيْلِ».



الصفحة	طرف الحديث
٢٠٩	«خُلِّيَ مَا يَكْفِيكَ وَلِلَّذِي بِالْمَعْرُوفِ».
٣٣٧، ٣٣٦	«خَيْرُ نِسَائِهَا مَرِيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ».
٣٨٢	«ذَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».
١٦٧	«ذِكْرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ امْرَأَةٍ مِنَ الْعَرَبِ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهَا، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَقَدِمَتْ فَزَلَّتْ فِي أَجْمِ بَنِي سَاعِدَةَ...».
١٧١، ١٧٠	«زَوْجَاتِي فِي الدُّنْيَا زَوَّجَاتِي فِي الْآخِرَةِ».
٢٩٨، ٢٩٧	«زَوَّجْتُكُمَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ».
١٧٠	«سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا أُزَوِّجَ أَحَدًا مِنْ أُمَّتِي وَلَا أَتَزَوِّجَ إِلَّا كَانَ مَعِيَ فِي الْجَنَّةِ فَأَعْطَانِي».
٢٦٧	«سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ، سُبْحَانَ مُصَرِّفِ الْقُلُوبِ».
٤١٧	«سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي».
٣٥٤-٣٥٣	«شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَايَرِ مِنْ أُمَّتِي».
٨٨	«شَاهَبَ الْوُجُوهَ».
١٠٦	«صَكَّكْتُ حَمِيلَةَ بِنْتَ ثَابِتٍ صَكَّةً أَلْصَقَتْ خَدَهَا مِنْهَا بِالْأَرْضِ».
٣٧٢	«صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصْفُ الصَّلَاةِ...».
٤١٣	«فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي يَقْضِيْنِي مَا يَقْضِيْهَا وَيَسْطُئْنِي مَا يَسْطُئْهَا...».
٢٥٣	«فَاتَّقِلِي إِلَى أُمِّ كُلْثُومٍ فَاعْتَدِّي عِنْدَهَا».
٢٥٠	«فَتَرَجَّفُ الْمَدِينَةَ [بِأَهْلِهَا] ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ، فَلَا يَبْقَى مُنَافِقٌ وَلَا مُنَافِقَةٌ إِلَّا أَخْرَجَ إِلَيْهِ...».

الصفحة	طرف الحديث
٣٣٨	«فَفَضَّلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضَّلِ الثَّرِيدَ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ».
٣٤٣	«فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُجِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ...».
٣٥٢	«فُضِّلْتُ عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَجُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ...».
٣٥٢	«فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ...».
١١٩	«قَالَ لِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَاجِعْ حَفْصَةَ، فَإِنَّهَا صَوَامَةٌ قَوَّامَةٌ، وَإِنَّمَا زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ».
١٦٦	«قَدْ عَذَّبْتُ بِمَعَاذِي، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَقَالَ: «يَا أَبَا أُسَيْدٍ، اكْشُهَا رَازِقَيْنِ وَالْحَقُّهَا بِأَهْلِهَا».
٥٩	«كُنِيتَ عَلِيَّ رَكْعَتَا الضُّحَى وَهَمَّا لَكُمْ سُنَّةٌ».
١٣٢	«يَخُخْ كَخُخْ، ازِمْ بِهَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».
١٣٢	«يَخُخْ كَخُخْ... ثُمَّ قَالَ: «أَمَا شَعَرْتَ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».
٤١٢-٤١١	«كُلُّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ يَنْقَطِعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَبَبِي وَنَسَبِي».
١٤٠	«كُلُّ فَلَانِي أَنَا جِي مَنْ لَا تُنَاجِي».
٣٣٨	«كَمَلَمَلٍ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٍ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرِيَمُ بِنْتُ إِيمَرَ، وَأَسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ...».
٣٨٩	«لَا أَعْلَمَنَّكَ سُورَةَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ أُخْرِجَ».
١٠٦	«لَا تَسْأَلْنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَعْثُنِي مُعْتَنًا، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا مَيَّسَرًا».

الصفحة	طرف الحديث
٤١٦	«لَا تَكُونُوا بِكُنُيِّي».
١٨١، ١٨٠	«لَا تُوَاصِلُوا فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحْرِ...».
٢١٠، ٢٠٩	«لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمِيَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ».
٢١٦	«لَا حِجَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ».
٢١٨، ٢١٧	
١٢٧	«لَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْبَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ».
٢٧٨	«لَا يَكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّي وَشَاهِدِي عَدْلٍ».
٢٠٥	«لَا تُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ».
٤٢٤	«لَا يَأْتِي الْحَبِيرُ إِلَّا بِالْحَقِيرِ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَصْرَةٌ حُلُوءَةٌ، وَإِنْ كُلُّ مَا أَنْبَتَ الرِّبْعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلْمُ إِلَّا أَكَلَةَ الْخَصْرَةِ...».
٩٦	«لَا يَتْرِكُ فِي الْإِسْلَامِ مُفْرَحٌ».
٥٤	«لَا يَتَقَرَّبُ الْمُتَقَرَّبُونَ إِلَيَّ بِمِثْلِ أَداءِ فرائضِهِمْ».
٣٦٧	«لَا يَجْمَعُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا».
٣٦٨	«لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَانِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يُضَرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ».
٣٦٨	«لَا يَزَالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ».
٢٠٥	«لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْوَنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ».
١٥٠، ١٤٨	«لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ إِذَا أَخَذَ لِأُمَّةٍ الْحَرْبِ، وَأَدَّانَ فِي النَّاسِ بِالْخُرُوجِ إِلَى الْعَدُوِّ أَنْ يَرْجِعَ حَتَّى يُقَاتِلَ».

الصفحة	طرف الحديث
٩٨	«لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ...» فزادَ فيها: «لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ».
١٨٠	«لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقِي أَوْ: إِنِّي أَبِيتُ وَأُطْعَمُ وَأَسْقِي».
٤٠١	«لَقَدْ احْتَظَرْتُ مِنَ النَّارِ بِحِظَارٍ».
١٦٦	«لَقَدْ عَذَّبْتُ بِعَظِيمٍ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ».
٧٧-٧٦	«لَقَدْ لَزِمْتُ السَّوَاكَ حَتَّى تَخَوْفْتُ أَنْ يُدْرِدَنِي».
٣٦٢	«لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُو بِهَا، وَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُخْتَبِيَ دَعْوَتِي شِفَاعَةً لَأُمَّتِي...».
٣٩٢	«لَمْ أَنَسْ وَلَمْ تُقْصِرْ بَلَى قَدْ نَسِيتَ».
٨٩	«لَمْ تُرَاعُوا، لَمْ تُرَاعُوا».
	«لَنْ تَشْتَكِي وَجَعَ بَطْنِكَ أَبَدًا».
١٥٣	«لَوْ أَنَّ لِي مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا سَرَّني أَنْ يَأْتِيَ عَلَيَّ ثَلَاثَ لَيَالٍ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ، إِلَّا شَيْءٌ أَرْضُدُهُ لِذَيْنِ».
١٠٦-١٠٥	«لَوْ رَأَيْتَ ابْنَةَ زَيْدٍ امْرَأَةً عَمَرَ سَأَلْتَنِي النِّفَقَةَ».
١٣٣	«لَوْ لَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا».
٨٣	«كَيْتَ رَجُلًا صَالِحًا مِنْ أَصْحَابِي يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ...».
٢٤٩	«لَيَفْرَنَّ النَّاسُ مِنَ الدَّجَالِ فِي الْجِبَالِ...».
٣٠٣، ٢٠٦	«مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤَنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ».

الصفحة	طرف الحديث
٢٥٦	«مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ [مِنْهُ] شَيْءٌ».
٧٩	«مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى؟».
٧٦	«مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالسَّوَالِكِ حَتَّى خَشِيتُ عَلَى أَضْرَاسِي».
٢٧٩	«مَا لَكَ وَلِيٍّ حَاضِرٍ وَلَا غَائِبٍ إِلَّا وَهُوَ يَرْضَى بِي...».
١٩٩	«مَا لِي مِنْ هَذَا إِلَّا مِثْلُ مَا لِأَحَدِكُمْ إِلَّا الْخُمْسَ وَهُوَ مُرَدُّدٌ فِيكُمْ».
٢٨٣	«مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ...».
٣٥٦	«مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ حَلَمٌ».
١٤٩	«مَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ يَضَعَ أَدَاتَهُ بَعْدَ أَنْ لَبِسَهَا حَتَّى يَحْكَمَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوِّهِ».
٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣	«مِثْلِي وَمِثْلُ الْأَنْبِيَاءِ [مِنْ قَبْلِي] كَمِثْلِ رَجُلٍ ابْتَنَى بُيُوتًا فَأَحْسَنَهَا وَأَجَلَّهَا وَأَكْمَلَهَا إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَاهَا...».
٤٣٨	«مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ...».
١٤٠	«مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزَلْنَا وَلْيَعْتَزَلْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ».
١٦٢	«مَنْ تَرَكَ ضِيَاعًا أَوْ دِينَارًا فَلْيَأْتِ عَلِيًّا، وَمَنْ تَرَكَ مِيرَاثًا فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ».
٩٢	«مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلْيَأْتِ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورِثْهُ».
٩٠	«مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ».
٤١٦	«مَنْ تَسَمَّى بِاسْمِي فَلَا يَكُنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَمَنْ تَكَنَّى بِكُنْيَتِي فَلَا يَسَمِّنِي بِاسْمِي».

## الصفحة

## طرف الحديث

- «مَنْ تَقَرَّبَ فِيهِ بِخَصْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ خَصَائِلِ الْحَقِيرِ، كَانَ كَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيهَا سِوَاهُ...».
- ٥٤
- «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَكَوَّنُنِي».
- ٤٣٧
- «مَنْ رَأَى فَقَدْ رَأَى الْحَقَّ».
- ٤٣٧
- «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَسَرَانِي فِي الْيَقَظَةِ، وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي».
- ٤٣٦
- «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ بِي».
- ٤٣٦
- «مَنْ رَأَى فِي النَّوْمِ فَقَدْ رَأَى، إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلشَّيْطَانِ أَنْ يَتَمَثَّلَ فِي صُورَتِي».
- ٤٣٧
- «مَنْ شَهِدَ لَهُ خُزَيْمَةٌ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ فَحَسَبُهُ».
- ٢١٣
- «مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ، فَإِنَّهُ قَدْ آدَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ؟».
- ١٥٨
- «مَنْ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَنِي زُهَيْرٍ بْنِ أَقِيْشٍ، إِنَّكُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ...».
- ١٨٧، ١٨٦
- «مَنْ مَسَّ دَمِي دَمَهُ لَمْ تَمْسَهُ النَّارُ».
- ٤٠٦
- «هَلْ تَرَوْنَ قِبَلَتِي هَاهُنَا، وَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ، وَلَا خُشُوعُكُمْ، وَإِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».
- ٣٧٠
- «هُمَا رَكَعَتَانِ كُنْتُ أَصْلِيَهُمَا بَعْدَ الظُّهْرِ فَشَغِلْتُ عَنْهُمَا حَتَّى صَلَّيْتُ الْعَصَرَ».
- ٤٣٠، ٤٢٩
- «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنِ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ».
- ٣٢٣
- «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بَنِ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ».
- ٣٢٣

الصفحة	طرف الحديث
١٦٩	«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».
١٩٩	«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لِي بِمَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا مِثْلُ الْخُمْسِ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ».
٣٧٠	«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَىٰ مَا وَرَائِي كَمَا أَنْظُرُ إِلَىٰ مَا بَيْنَ يَدَيَّ، فَسَوُّوا صُفُوفَكُمْ، وَأَخْسِنُوا رُكُوعَكُمْ وَسُجُودَكُمْ».
٣٧٠-٣٧١	«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ لَصَحَحْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا...»
٢٠٠	«وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِكُمْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ».
٣٨١	«وَيْلَكَ ذَلِكَ اللَّهُ تَعَالَى».
٤٠١	«يَا أُمَّ أَيْمَنَ أَهْرِيْقِي مَا فِي الْفَخَّارَةِ...»
٨٣	«يَا أَيُّهَا النَّاسُ، انْصَرُّوا، فَقَدْ عَصَمَنِي اللَّهُ».
١٥٢	«يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، أَلَا تَرْضَىٰ أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟».
١١٧-١١٨	«يَا حَفْصَةُ، أَتَانِي جَبْرِيلُ آتِفًا فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُقَرِّتُكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ لَكَ: رَاجِعِي حَفْصَةَ، فَلِئَلَّا صَوَامَةٌ قَوَامَةٌ، وَهِيَ زَوْجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ».
٤١٦	«يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ وُلِدَ لِي بَعْدَكَ أَسْمِيهِ مُحَمَّدًا وَأَكْنِيهِ بِكُنْيَتِكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَكَانَتْ رُخْصَةً لِي».
٣٣٨	«يَا عَائِشُ، هَذَا جَبْرِيلُ يُقَرِّتُكَ السَّلَامَ».
٢٢٢	«يَا عَائِشَةُ، إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانٍ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي».

- طرف الحديث الصفحة
- ١٤٠ «يا عائشة، لو شئتُ لَسَارَتْ معي جِبَالُ الذَّهَبِ، أَنَا فِي مَلِكٍ وَإِنْ حُجِرَتْهُ لَسَاوِي الكَعْبَةِ...».
- ٢٧١ «يا علي، لَا تُتْبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ، فَإِنَّ لَكَ الْأَوَّلِيَّ وَلَيْسَتْ لَكَ الثَّانِيَةُ».
- ٢٢٨ «يا علي، لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُجِبُّ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرِكَ».
- ٣٦١ «يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ، فَيَقُومُ الْمُؤْمِنُونَ حَتَّى تُزَلَّفَ لَهُمْ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا أَبَانَا، اسْتَفْتِحْ لَنَا الْجَنَّةَ...».
- ٤١٣ «يَحْيَى نُوحٌ وَأُمَّتُهُ فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: هَلْ بَلَغْتَ؟ فيقول: نعم، أَيُّ رَبِّ، فيقول لِأُمَّتِهِ: هَلْ بَلَغَكُمْ؟...».
- ٥٤ «يقول الله تعالى: عَبْدِي، أَذْ مَا افْتَرَضْتُ عَلَيْكَ تَكُنْ أَعْبَدَ النَّاسَ...».
- ٤١٣ «يَقْطَعُ كُلَّ نَسَبٍ إِلَّا نَسَبِي وَسَبِي وَصِهْرِي»
- ٤٠٨ «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ - يَعْنِي الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ - وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».
- ٤١٠، ٤٠٩
- ١٦٢ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِجَنَازَةِ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟» قَالُوا: لَا، «فَصَلِّ عَلَيْهِ»...».
- ٣٩٠ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى أَبِي بَنِي كَعْبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبِي» وَهُوَ يُصَلِّي، فَالْتَفَتَ أَبِي فَلَمْ يُجِبْهُ...».
- ٢١٨ «عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: «وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ».
- ٤٠٩ «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]، دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا وَفَاطِمَةَ وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلِي».



الصفحة

طرف الحديث

- ١٨١ نهى رسول الله ﷺ عن الوصال في الصوم، فقال له رجلٌ من المسلمين: إِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قال: «وَأَيْكُمْ مِثْلِي...».
- ٤٢١ يا رسول الله، كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ فقال رسول الله ﷺ: «يَأْتِينِي أحياناً في مِثْلِ صَلَصلةِ الجرسِ وهو أشدُّ عليّ...».



## فهرس الآثار

الصفحة	القائل	الأثر
٣٣٤	ابن عباس	﴿يَنْسَاءَ النَّبِيُّ لَسْتَنَ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، قال: يُريدُ ليس قدركُنَّ عندي مثلُ قدرِ غيرِكُنَّ...
٦٣	ابن عباس	﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾: «ضَعِ الْيَمِينَ عَلَى الشَّامِلِ فِي الصَّلَاةِ عِنْدَ النَّحْرِ».
٦٣	عكرمة وعطاء وقتادة	﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ صلاة العيد، ﴿وَأَنْحَرْ﴾ نُسَكَكَ.
٦٣	سعيد بن جبير ومجاهد	﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ فصل الصلاة المفروضة بجمعٍ وانحر البدن ببنى.
٣٢٤	أم سلمة	«أبَى سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُدْخِلْنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ...».
٧٤	محمد بن يحيى بن حَبَّانَ لعبد الله ابن عبد الله ابن عمر	«أَرَأَيْتَ تَوْضُؤَ ابْنِ عُمَرَ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا وَغَيْرَ طَاهِرٍ، عَمَّ ذَلِكَ؟...».

الصفحة	القائل	الأثر
٢٧٥	أنس بن مالك	«أقام النبي ﷺ بينَ خَبَرَ والمدينة ثلاثَ ليالٍ يُبْنَى عليه بَصْفِيَّةٌ، فدَعَوْتُ المُسلمينَ إلى وليَّتِهِ...».
٦١	ابن جارود لأنسٍ	«كَانَ النبي ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قال: ما رأيتهُ صَلَّيَ غَيْرَ ذَلِكَ اليَوْمِ».
١٥٦	أنس بن مالك	«أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ إِلَّا أَرْبَعَةً مِنَ النَّاسِ: عَبْدُ الْعَزْزَى بْنُ خَطَلٍ، وَمِقْسُ بْنُ صُبَابَةَ...».
٣٩٧	أنس بن مالك	«أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ تَبْسُطُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَظْعًا، فَيَقِيلُ عِنْدَهَا عَلَى ذَلِكَ النَّظْعِ...».
١٩٧	عمر بن الخطاب	«إِنَّ أَمْوَالَ بَنِي النَّضْرِ كَانَتْ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ...».
١١٣	ابن عباس	«أَنَّ الْحِلْفَ عَلَى عَدَمِ الدُّخُولِ شَهْرًا كَانَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِالْحِجَابِ».
٦٣	محمد بن كعب القُرَظِيُّ	«إِنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يُصَلُّونَ لغيرِ اللَّهِ وينَحرونَ لغيرِ اللَّهِ، فَأَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٗ أَنْ يَصَلِّيَ وَيَنْحَرَ لِرَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ».
١٣٩	ابن عباس	«أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرْسَلَ إِلَى نَبِيِّهِ ﷺ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَعَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ...».
١٩٨	عمر بن الخطاب	«إِنَّ اللَّهَ قَدْ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ فِي هَذَا الْفَيْءِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ...».
١٩٥	ابن عباس	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَنَفَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَهُوَ الَّذِي رَأَى فِيهِ الرُّؤْيَا يَوْمَ أُحُدٍ».

الصفحة	القائل	الأثر
١٩٣	عروة	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَبَى صَفِيَّةَ وَبَنَتْ عَمَّهَا، فَأَعْطَى بَنَتَ عَمَّهَا لِدَحِيَّةَ».
١٩٤		
١١٩	أنس بن مالك	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَ حَفْصَةَ تَطْلِيقَةً، فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ، فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدٌ...».
٣١٦	الشعبي	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَتَزَوَّجَهَا عِكْرَمَةُ بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ...».
٢٢٤	عائشة	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».
٢٩٦	عائشة	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَدْنُو مِنْهُنَّ».
٢٣٥	أنس بن مالك	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ وَلَهُ يَوْمٌ تِسْعُ نِسْوَةٍ».
٢٨٥	ابن عباس	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ وَهِيَ خَالَتُهُ».
٢٨٤	يزيد بن الأصم	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ».
٢٨٤	ابن عباس	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَكَحَ وَهُوَ مُحْرِمٌ».
٣٣٠	مسروق	«أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِعَائِشَةَ: يَا أُمُّهُ، فَقَالَتْ: لَسْتُ لَكَ بِأُمٍّ، أَنَا أُمُّ رَجَالِكُمْ».
٧٦	عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُمِرَ بِالسَّوَاكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، طَاهِرًا أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، فَلَمَّا شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ أُمِرَ بِالسَّوَاكِ لِكُلِّ صَلَاةٍ».

الصفحة	القائل	الأثر
٢١٢	عُمارة بن حُزَيْمَةَ	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ابْتِغَاءَ فَرَسًا مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَعْرَابِ، فَاسْتَتَبَعَهُ لِيَقْضِيَهُ ثَمَنَ فَرَسِهِ...».
٢٨٨	سليمان بن يسار	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا رَافِعٍ مَوْلَاهُ وَرَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ...».
١٩٥	ابن عَبَّاس	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَنَقَّلَ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ».
٢٠٣	أنس بن مالك	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ مِغْفَرٌ...».
٢٠٣	جابر بن عبد الله الأنصاري	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ».
١٣٤	أبو هريرة	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ: «أَهْدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟»...».
٤٢٢	عُبادَةُ بن الصَّامِتِ	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ كُرِبَ لَذَلِكَ وَتَرِيدَ وَجْهَهُ».
٢٩٢	عائشة	«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟» يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ...».
٢٩١	عائشة	«إِنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ لَمَّا كَبُرَتْ جَعَلَتْ تَوْبَتَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ...».
١١٢	علي بن زيد ابن جُدْعَانَ	«أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ خَرَجَ فِي فِتْنَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، هَاجَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْفَتْحِ...».
٢٦٤	عبد الله ابن عمر	«أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ خُنَيْسِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ...».

الصفحة	القائل	الأثر
٣٢١	أنس	«أنا أعلم الناس بهذه الآية، آية الحجاب: لَمَّا أُهْدِيَتْ زَيْنَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ مَعَهُ فِي الْبَيْتِ...».
٣٢٢		
٣٧٦	عبد الرحمن بن عبد القاري	«أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس الشَّهْدَ...».
٣١١	ابن عباس	«أنه كان يقرأ هذه الآية: (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَهُوَ آبٌ لَهُمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ)».
٢٤١	عائشة	«التي وهبت نفسها للنبي ﷺ خولته بنت حكيم».
٦٦	سعد ابن هشام	«انطلقت إلى عائشة فقلت: يا أم المؤمنين، حدثيني عن خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...».
٢٢١	ابن عباس	«بث عند ميمونة زوج النبي ﷺ ورسول الله ﷺ عندها تلك الليلة، فتوضأ رسول الله ﷺ، ثم قام يصلي...».
١٣٩ - ١٤٠	الزُّهري	«بلغنا أنه أتى النبي ﷺ ملك لم يأتها قبلها ومعه جبريل، فقال له الملك وجبريل صامت...».
٢٨٥	أبو رافع	«تزوج رسول الله ﷺ ميمونة حلالاً، وبني بها حلالاً، وكنت أنا الرسول بينهما».
٢٨٦		
٢٠٤	عمر بن الخطاب	«تيدكم أنشدكم الله الذي ياذنه تقوم السماء والأرض، هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال:...».
٣٩٧	أبو جحيفة	«خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة فأتي بوضوء فتوضأ ونحن بالبطحاء...».
١٢١	عائشة	«دخل على فاطمة بنت الضحاك الكلابية، وكانت من أزواجه، قتلها عليها الآية...».

الأنثر	القائل	الصفحة
«ذَهَبْتُ بِخَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجِعٌ، فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ...».	السائب بن يزيد	٣٩٥
«سُئِلَ الشَّعْبِيُّ عَنْ سَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَفِيَّهِ، قَالَ: أَمَا سَهْمُ النَّبِيِّ ﷺ فَكَسَهُمْ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ...».	مُطَرِّف	١٨٧
«سَأَلَ عَائِشَةُ عَنِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ الْعَصْرِ فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّيهِمَا قَبْلَ الْعَصْرِ...».	أبو سلمة	٤٢٦
«سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ: أَيُّ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَعَاذَتْ مِنْهُ؟...».	الأوزاعي	١٦٥ - ١٦٦
«سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَمْ كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَأَ...».	أبو سلمة	٣٠٢
«سَأَلْتُ مُحَمَّدًا - هُوَ ابْنُ سِيرِينَ - عَنْ سَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّفِيِّ...».	ابن عوف	١٨٨
«سَأَلْتُ وَحَرَضْتُ عَلَى أَنْ أَجِدَ أَحَدًا يُخْبِرُنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَبَّحَ سُبْحَةَ الصُّحَى...».	عبد الله بن الحارث بن نوفل	٦٢ - ٦١
«سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُنَا عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ...».	شريك بن عبد الله بن أبي نمر	٢٢٢
«صَابَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ بَعْدَ أَنْ أُفْرِدَ فِي اثْنِي عَشَرَ رَجُلًا».	البراء بن عازب	٨٧
«صَلَاتَانِ مَا تَرَكَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي قَطُّ، سَرًّا وَلَا عَلَانِيَةً: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ».	عائشة	٤٢٦ - ٤٢٧

الصفحة	القائل	الأثر
٣٩٦ -	جابر بن سمرّة	«صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْأُولَى، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَهْلِهِ وَخَرَجْتُ مَعَهُ...».
٣٩٧		
٣٧٤،	ابن مسعود	«عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهَادَةَ كَفِّي بَيْنَ كَفَيْهِ، كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ...».
٣٧٥		
٣٠٧	أنس بن مالك	«عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا».
٦٨	ابن عمر	«عَنْ سَالِمِ بْنِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى رَاحِلَتِهِ قِيلَ أَيُّ وَجْهِ تَوَجَّهَ...»
١٠٩	الشَّعْبِيُّ	«فَخَيَّرَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالِدَاكَ الْآخِرَةَ...».
٣٧٤	ابن مسعود	«فَلَمَّا قُضِيَ النَّبِيُّ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ...».
٣٩٥	عروة بن مسعود	«فَوَاللَّهِ مَا تَنَحَّمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَذَكَكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ...».
٣١٠	ابن عبّاس	«قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: لَوْ قَدْ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَتَزَوَّجْتُ عَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ...».
٣٧٩	عبد الله ابن الزُّبَيْر	«قَدِمَ رَكْبٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْرُ الْقَعْقَاعِ بْنِ مَعْبُدٍ...».
١٩٠،	أنس	«قَدِمْنَا خَبَرَ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ الْحِصْنَ ذَكَرَ لَهُ جَمَالَ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ بْنِ أَخْطَبٍ...».
٣٠١	ابن مالك	
٦٠	عبد الله ابن شقيق	«قُلْتُ لِعَائِشَةَ: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الصُّحَى؟ قَالَتْ: لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ».



الصفحة	القائل	الأثر
٣٣٧	إسماعيل ابن أبي خالد	«قُلْتُ لعبد الله بن أبي أوفى: بَشَّرَ النَّبِيُّ ﷺ خَدِيجَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ بَيِّنَتْ مِنْ قَصَبٍ لَا صَحْبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ».
٢٤٠	عروة	«كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ...».
٢٣٩	عائشة	«كَانَ الرَّجُلُ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَإِنْ طَلَّقَهَا مِثْلَهُ أَوْ أَكْثَرَ إِذَا ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا...».
٦٨	ابن عمر	«كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ...».
٢٩٢، ٢٩٣	عائشة	«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ...».
١٨٨	قتادة	«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا بِنَفْسِهِ كَانَ لَهُ سَهْمٌ صَافٍ يَأْخُذُهُ مِنْ حَيْثُ شَاءَ...».
٨٣	عبد الله ابن شقيق	«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّسُ».
٣٩٦	أنس ابن مالك	«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ بَيْتَ أُمِّ سُلَيْمٍ فَيَنَامُ عَلَى فِرَاشِهَا وَلَيْسَتْ فِيهِ...».
٢٣٥	أنس ابن مالك	«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدُورُ عَلَى نِسَائِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فِي السَّاعَةِ، وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ...».
٦٨	ابن عمر	«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ».
٢٩١	ابن عباس	«كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعٌ، فَكَانَ يَقْسِمُ لِثَمَانٍ وَلَا يَقْسِمُ لَوَاحِدَةٍ».

الصفحة	القائل	الأثر
١٨٨	الشَّعْبِيّ	«كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَهْمٌ يُدْعَى الصَّفِيّ...».
٢٩٠	أنس ابن مالك	«كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ...».
٢٤١	عروة	«كَانَتْ حَوْلَهُ بَنْتُ حَكِيمٍ مِنَ اللَّاتِي وَهَبَنَ أَنْفُسَهُنَّ لِلنَّبِيِّ ﷺ...».
٢٤٢		
٨٩	علي بن أبي طالب	«كُنَّا إِذَا حَمِيَ الْبَاسُ، وَلَقِيَ الْقَوْمَ، اتَّقَيْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا يَكُونُ مِنَّا أَحَدٌ أَذْنَى إِلَى الْقَوْمِ مِنْهُ».
٦٧	سعيد ابن يسار	«كُنْتُ أَسِيرٌ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ ثُمَّ لَحَقْتُهُ...».
٤٢٤	كريب	«أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمَسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَزْهَرَ أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ فَقَالُوا: اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ...».
٩٤	عائشة	«لَآنَ أَمُوتَ وَعَلَيَّ مِثُّ أَلْفٍ وَأَنَا لَا أُمْلِكُ قَضَاءَهَا، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَخْلَفَ مِثْلَهَا».
٣٩٨	أنس ابن مالك	«لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَالْحَلَّاقَ يَحْلِقُهُ...».
٨٩	علي بن أبي طالب	«لَقَدْ رَأَيْتُنَا يَوْمَ بَدْرٍ وَنَحْنُ نَكْلُودُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَقْرَبُنَا إِلَى الْعَدُوِّ، وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ يَوْمِيذُ بِأَسَاءَ».
٢٤٣	ابن عباس	«لَمْ يَكُنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةٌ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لَهُ».
٢٦٣	أنس ابن مالك	«لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِزَيْدٍ: «اذْهَبْ فَادْكُرْهَا عَلَيَّ»...

الآثر	القائل	الصفحة
«لَمَّا خَيْرَهُنَّ اخْتَرَنَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَصَرَهُ عَلَيْهِنَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَا تَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾».	أنس	١٠٨ -
«لَو رَأَيْتِ ابْنَةَ خَارِجَةَ سَأَلْتَنِي النَّفَقَةَ».	ابن مالك	١٠٩
	عمر	١٠٥
	ابن الخطاب	
«مَا أَخْبَرَنِي أَحَدٌ [أَنَّهُ] رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي الضُّحَى إِلَّا أُمُّ هَانِيٍّ...».	عبد الرحمن	٦١
	ابن أبي ليلى	
«مَا تُوِّفِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أُحِلَّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ».	عائشة	١١٠
«مَا خَيْرُ رَسُولٍ اللَّهُ ﷺ فِي أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِنثَاءً...».	عائشة	٨٦
«مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ مَشَاوِرَةً لِأَصْحَابِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».	أبو هريرة	٧٨-٧٩
«مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ...».	عائشة	٦١
«مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أُحِلَّ لَهُ النِّسَاءُ».	عائشة	١٠٧،
		١١٧
«مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَتَبَ وَقَرَأَ...».	عون بن	١٤٥
	عبد الله، عن أبيه	
«مَرَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِغُلَامٍ وَهُوَ يَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ...».	بَجَالَةَ	٣١١
«نَشْهَدُ عَلَى عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا كَانَ يَوْمُهُ الَّذِي كَانَ يَكُونُ فِيهِ عِنْدِي إِلَّا صَلَّاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ...».	الأسود	٤٢٧
	ومسروق	

الصفحة	القائل	الأثر
٣٢٠	عمر ابن الخطاب	«وَأَقَفْتُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ، أَوْ وَأَقَفَنِي رَبِّي فِي ثَلَاثٍ...».
٢٧٤	أنس ابن مالك	«وَقَعَ فِي سَهْمٍ دَحْيَةٍ جَارِيَةٍ جَمِيلَةٍ، قَالَ: فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرُوسٍ...».
٢٧٦	عائشة	«وَقَعَتْ جُويريةُ بنتُ الحارثِ ابنِ المصطلقِ في سهمٍ ثابتٍ بنِ قيسِ بنِ شماسٍ، أَوْ ابنِ عَمٍّ لَهُ فَكَاتَبَتْ نَفْسَهَا...».
١٩٠	أنس ابن مالك	«وَكَانَ فِي السَّنِيِّ صَفِيَّةٌ، فَصَارَتْ إِلَى دَحْيَةِ الْكَلْبِيِّ، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا».
٤١٨	جابر	«وُلِدَ لِرَجُلٍ مِنَّا غُلَامٌ فَسَمَّاهُ الْقَاسِمَ، فَقُلْنَا: لَا نُكْنِيكَ أَبَا الْقَاسِمِ، وَلَا نُنْعِمُكَ عَيْنًا...».
١٥٨	كعب ابن مالك	«وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرِيدُ غَزْوَةً يَغْزُوهَا إِلَّا وَرَى بِغَيْرِهَا».
٢٤٣	الشَّعْبِيّ	«وَهَبَنِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاءً أَنْفُسَهُنَّ، فَدَخَلَ بَعْضُهُنَّ وَأَرْجَأَ بَعْضَهُنَّ...».
٣٢٠	عمر ابن الخطاب	«يَا رَسُولَ اللَّهِ، يَدْخُلُ عَلَيْنَا الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ، فَلَوْ أَمَرْتَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحِجَابِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ».
٥٦	الحسن ابن عليّ	«يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: إِذَا عَمِلْتَ بِمَا افْتَرَضْتُ عَلَيْكَ فَأَنْتَ مِنْ أَعْبِدِ النَّاسِ...».

## فهرس الأعلام

أبو أسامة حمّاد بن أسامة: ١٥٣، ٢٤٢.  
 أبو إسحاق السبيعي: ٣١١، ٣٨٢.  
 أبو إسحاق الشيرازي: ١٢٠، ١٤٤،  
 ١٤٥، ١٤٧، ١٨٧، ٢٣٩، ٣٣٣، ٣٨٤،  
 ٤٢٧.  
 أبو إسحاق الفزاري: ١٨٦.  
 أبو أسيد الساعدي: ١٦٦، ١٦٧، ٣١٢.  
 أبو أمامة الباهلي: ١٦١، ٢٥٠، ٢٥١.  
 أبو أيوب (خالد بن زيد الأنصاري): ٧٩.  
 أبو الأحوص: ٣٥٦.  
 أبو الأسود (محمد بن عبد الرحمن  
 الأسدي): ١٤٨، ١٩٣، ١٩٤.  
 أبو الجوزاء: ٦٣.  
 أبو الحسين بن القطّان: ٣٠٥.  
 أبو الحقيق: ١٩٣.  
 أبو الزّبير: ٢٠٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤٣٧.  
 أبو الزّناد: ١٩٥، ٣٤٠، ٣٧٠.  
 أبو الشعثاء: ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧.  
 أبو الصّدّيق: ١٠٥.

إبراهيم ابن الرسول ﷺ: ٢٣٦.  
 إبراهيم التيمي: ٢٢٥، ٢٢٦.  
 إبراهيم بن أبي الوزير: ١٦٦.  
 إبراهيم بن أبي سلمة: ٢٨٣.  
 إبراهيم بن الحجاج السّامي: ٢٨٠.  
 إبراهيم بن المنذر: ١٣٤.  
 إبراهيم بن بشار: ٢٨٩.  
 إبراهيم بن سعد: ٧٥، ٢٦٤.  
 إبراهيم بن سفينة: ٢٨٤، ٤٠٣، ٤٠٤.  
 إبراهيم بن طهمان: ١٣٤.  
 إبراهيم بن مخلد الطّالقاني: ٢٢٤.  
 إبراهيم بن ميمون العدني: ٣٦٧.  
 إبراهيم عليه السلام: ٣٢٠، ٣٥٨، ٣٦١،  
 ٣٦٢.  
 أبو أحمد ابن جحش الشاعر الأعمى:  
 ٣٠٤.  
 أبو أحمد الخافظ (الحاكم محمد النيسابوري):  
 ٢٦٦.  
 أبو أحمد الزّيري: ٤٣١.

- أبو بكر بن أبي عاصم: ٣٨٢.
- أبو بكر بن داود: ٣٣٣.
- أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: ٤٣٠، ٤٣١.
- أبو بكر بن كلاب: ٣١٣.
- أبو بكر: ٤٠٨، ٤٠٩.
- أبو غيلة يحيى بن واضح: ٧٦.
- أبو ثور: ٢٣٩.
- أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي: ١٣٨، ٣٩٧.
- أبو جناب الكلبي يحيى بن أبي حية: ٦٠.
- أبو حاتم: ٤٣٢، ٨٤، ٧٧، ٤٣٩.
- أبو حازم: ٩٢، ٩٨، ١٦٧، ٢٩٧، ٣٤٤، ٣٦٠.
- أبو حامد الإسفراييني: ١٢٥، ١٣٥، ٢٠٢، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٨، ٢٧٩.
- ٣١٨، ٣١٧، ٣١٥، ٣١٤، ٣١٣.
- أبو حذيفة موسى بن مسعود التهدي: ٢٨٧.
- أبو حنيفة: ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٤، ٣٣٣.
- أبو حيان الأندلسي: ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٥.
- ٢٤٦، ٢٧٣، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٨٧.
- أبو حيان التميمي: ٣٥٨.
- أبو حيوة: ٢٤٥.
- أبو خيثمة: ٤٠٨.
- أبو الطاهر: ١٠١، ١٤١.
- أبو الطيب الطبري: ٣١٥.
- أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي: ٥٦.
- أبو العباس محمد بن يعقوب: ٧٨.
- أبو العباس (أحمد ابن سريج): ٢٢٣.
- أبو العكر: ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١.
- أبو العلاء العامري: ١٨٦.
- أبو العلاء بن الشخير: ١٨٧، ١٨٩.
- أبو الفرج السرخسي الزاز: ٩٥، ٩٦، ١١٦، ١٢٠، ١٢٩، ١٣١، ٣٢٧.
- أبو المظفر السمعاني: ٣٣٢.
- أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج الخولاني: ٢٨٦.
- أبو النضر هاشم بن القاسم: ٢٦٣، ٣٦٦.
- أبو اليمان: ١٠٠، ١٠٣، ١٨١، ٢٠٩.
- أبو برزة: ١٥٥.
- أبو بكر ابن العربي: ٢٧٣.
- أبو بكر البرقاني: ٣٤٢.
- أبو بكر الدقاق: ٢٣٩.
- أبو بكر الشافعي: ١١٨.
- أبو بكر الصديق: ٧٩، ٢٠٥، ٢٠٦.
- ٢٠٧، ٢٦٤، ٢٨٢، ٣١٣، ٣١٦، ٣٢٦.
- ٣٧٩، ٣٧٩، ٣٨٧.
- أبو بكر بن أبي شيبة: ١٣٣، ٢٢٥، ٢٧٥.
- ٢٨٦، ٣٢٣، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٨.
- ٣٧٢، ٣٧٥، ٤٣٩.

أبو سلمة (بن عبد الرحمن بن عوف  
الزهري): ٩١، ٩٣، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥،  
١٦٠، ٢٢٢، ٣٠٢، ٣٣٨، ٣٨٢، ٣٨٤،  
٤٢٦، ٤٣٧.

أبو سلمة (عبد الله زوج أم سلمة أم  
المؤمنين): ٢٨٣، ٣٠٦.

أبو صالح السَّمان: ١١٤، ٣٤١، ٣١٠،  
٣٤٢، ٤١٤.

أبو صفوان الأموي: ٩١.

أبو طالب أحمد بن حيد: ٨٣.

أبو طلحة: ٨٩، ٣٩٨.

أبو طيبة الحاجم: ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٦.

أبو عاصم العبَّادي: ١١٠، ١٦٠، ١٧٥،  
٤٠٦.

أبو عبد الله بن البيَّع: ٢٦٦.

أبو عبد الله بن منده: ٤٠١.

أبو عبيد القاسم بن سلام: ٩٧، ١١٩،  
٢٩٥.

أبو عبيدة معمر بن المثنى: ٧٩، ٣١٦.

أبو عثمان الحِزري: ٥٦.

أبو علي الرُّوذباري: ١٨٥.

أبو علي السنجي: ٩٣، ١٤٩.

أبو علي بن خيران: ١٧٦.

أبو عمار (الحسين بن حريث الخزاعي):  
٢٢٤.

أبو داود: ٦٦، ٦٧، ٧٤، ٧٥، ٨٤، ٩٣،  
١٥٥، ١٦٠، ١٦٣، ١٨٠، ١٨٦، ١٨٨،  
١٩٠، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٥،  
٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٧، ٢٩١، ٣٥٣،  
٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٣، ٤١٦، ٤٣٧.

أبو ذر: ٣٤٨.

أبو رافع: ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨.

أبو روق: ٢٢٥، ٢٢٦.

أبو زرعة بن عمرو بن جرير: ٣٥٨.

أبو زرعة: ٧٧، ١٥٣.

أبو زميل: ٧٩، ١٥٢.

أبو سعد الهروي: ١٢٧.

أبو سعيد الأشج: ١٥٣.

أبو سعيد الخدري: ١٦٠، ١٦١، ٣٤٩،

٤٠٦، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٣٧.

أبو سعيد المؤدب: ٢٤١.

أبو سعيد بن المعلّى: ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٢.

أبو سعيد مولى بني هاشم: ٤١٣.

أبو سعيد (سعد بن مالك بن سنان  
الخدري): ١٠٦، ١٨٠، ٢٢٧، ٢٢٨،  
٢٣١، ٣٤٢، ٣٩٠، ٣٩١، ٤١٤.

أبو سفيان المعمرى: ١٠٣.

أبو سفيان بن حرب: ٢٠٩، ٢١٠، ٤٠٢.

أبو سلمة بن عبد الرَّحمن: ٩١، ٩٢، ١٠٠،  
١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٨١، ٣٨٢،  
٣٨٣، ٤٢٩، ٤٣٦.

أبو عمر الدؤري: ٢٨٤.  
 أبو عمران الجوني: ١١٨، ١١٩.  
 أبو عوانة: ١٠٦، ١١٣، ١٣٨، ٢٨٤، ٣٣٠، ٣٧٥.  
 أبو غسان النهدي مالك بن إسماعيل: ٢٨٥، ٢٨٦.  
 أبو غسان محمد بن مطرف: ١٦٧، ٢٩٩.  
 أبو فزارة: ٢٨٦، ٢٨٩.  
 أبو قتادة: ٩٣، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ٤٣٧.  
 أبو قلابة: ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٢٢.  
 أبو كريب: ١٩٥، ٢٢٤، ٢٤٢، ٣٣٧، ٣٨٦، ٣٤٢.  
 أبو مالك الأشجعي: ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦١.  
 أبو مالك الأشعري: ٣٦٧.  
 أبو مالك النخعي: ٤٠٤.  
 أبو مسعود الدمشقي: ٣٤٢.  
 أبو مسعود (إبراهيم بن محمد الدمشقي): ٣٨٩.  
 أبو معاوية: ٣٤٢.  
 أبو معشر: ١٤٠.  
 أبو معمر: ٣٧٤.  
 أبو موسى (إسرائيل بن موسى البصري): ٤٠٨، ٤٠٩.  
 أبو موسى المدني: ٣١٠، ٢١٣.

أبو موسى (الأشعري): ٣١٠، ٣٣٨، ٣٤٨، ٣٨٣، ٣٩٥.  
 أبو نصر الكلاباذي: ٢٨٤.  
 أبو نعيم الحافظ: ٤٠١.  
 أبو نعيم الفضل بن دكين: ١٦٦، ٣٧٤، ٣٧٥.  
 أبو نعيم (أحمد بن عبد الله الأصبهاني): ١٨٩، ٢٨٤، ٣١٦، ٣٥٢.  
 أبو هريرة: ٥٥، ٥٦، ٧٨، ٧٩، ٩١، ٩٢، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٥٣، ١٦٠، ١٦٩، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٤١٥، ٤١٧، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٤٠.  
 أبو وائل: ١١١.  
 أبو يحيى مصدع الأعرج: ٣٧٢، ٣٧٣.  
 أبو يعقوب الأيوبي: ٣١٨.  
 أبو يعلى الموصلي: ٢٨٠.  
 أبي بن كعب: ١١٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٣١١، ٣٢٢، ٣٤٣، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢.  
 أحمد بن الفضل: ١٥٥.  
 أحمد بن التمر بن عبد الوهاب النيسابوري: ٢٦٦.  
 أحمد بن حنبل: ٥٩، ٧٨، ٨٣، ٨٩.



إسحاق بن محمد الفزوي: ٤١٣.  
 إسحاق بن منصور: ٤٣٢، ٣٨٩.  
 إسرائيل بن موسى البصري: ٤٠٩.  
 إسرائيل (بن يونس بن أبي إسحاق  
 السبيعي): ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧.  
 أسماء بنت أبي بكر: ٤٠٣، ٣٢٥.  
 أسماء بنت النعمان: ٣١٣.  
 أسماء بنت زيد بن الخطاب: ٧٥، ٧٤.  
 أسماء بنت يزيد: ١٦٠، ١٦٣.  
 إسماعيل بن عليّة: ١٩١.  
 إسماعيل بن أبان: ٣٥٦.  
 إسماعيل بن أبي خالد: ٣٣٧.  
 إسماعيل بن إسحاق: ٤١٣.  
 إسماعيل بن أمية: ٢٢٧، ٢٨٨.  
 إسماعيل بن جعفر: ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٤١.  
 ٤٢٦، ٣٤٣.  
 إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة: ١٨٩،  
 ١٩١.  
 الأسود بن قيس: ٤٠٤، ٤٢٦، ٤٢٧.  
 آسية امرأة فرعون: ٣٣٨.  
 الأشعث الصنعائي: ٤٣٩.  
 الأشعث بن قيس الكندي: ٣١٤، ٣١٥.  
 الأصهباني (إسماعيل بن محمد بن الفضل):  
 ٥٧.  
 الإسطخري (الحسن بن أحمد أبو  
 سعيد): ٢٩٤.

١٠٥، ١٨٩، ١٩٨، ١٩٩، ٢٢٩، ٢٥٤،  
 ٢٦٥، ٢٨٤، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥١،  
 ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٢، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٧،  
 ٤٣٠، ٤٣٢.  
 أحمد بن خالد الوهبي: ٧٤.  
 أحمد بن سيار: ٢٦٦.  
 أحمد بن صالح المصري: ٢٤٧.  
 أحمد بن صالح: ١٤١، ٢٥٠.  
 أحمد بن عبدة الضبي: ٢٦٨، ٢٦٩.  
 أحمد بن عثمان الأودي: ١٤٧.  
 أحمد بن منيع: ٢٢٤.  
 أحمد بن يحيى بن خالد بن حبان الرقي:  
 ١١٨.  
 آدم بن أبي إياس: ١٣٢، ٣٨٦.  
 آدم بن علي: ٣٥٦.  
 آدم عليه السلام: ٣٤٧، ٣٥٦، ٣٥٨،  
 ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤.  
 أزهري بن سعد: ٣٧٨.  
 الأزهرى (محمد بن أحمد الهروي): ٧١.  
 أسباط بن محمد: ٥٦.  
 أسباط بن نصر الهمداني: ١٥٤، ١٥٥.  
 إسحاق بن إبراهيم الحنظلي: ١٠٣، ١٨٢.  
 إسحاق (بن إبراهيم بن راهويه): ٢٢٩،  
 ٢٣١، ٣٤٥.  
 إسحاق بن إبراهيم (الدبري): ٢٥٣.

أم شريك القرشية العامرية: ٢٤٧.  
 أم شريك بنت جابر الغفارية: ٢٤٧،  
 ٢٥٠، ٢٥١.  
 أم شريك بنت جابر بن ضباب: ٢٤٦،  
 ٢٤٨، ٢٥١.  
 أم شريك بنت عوف بن عمرو بن جابر  
 ابن ضباب: ٢٤٨.  
 أم شريك (غُزِيَّة ويقال غُزَيْلَةُ القرشية):  
 ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١،  
 ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥.  
 أم كلثوم بنت علي: ٤١٢.  
 أم كلثوم (غير منسوبة): ٢٥٣، ٣٢٦.  
 أم مبشر: ٢٥٥.  
 أم مغبل: ٢٥٥.  
 أم مكتوم: ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤.  
 أم هانئ بنت أبي طالب: ٦١، ٦٢، ١١٤.  
 أم يوسف: ٤٠٤، ٤٠٥.  
 إمام الحرمين: ١١٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٤٣٥،  
 ٤٤١.  
 الأمدئي: ٨٥.  
 أميمة بنت النعمان بن شراحيل: ١٦٦.  
 أميمة بنت رقيقة: ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٤.  
 أميمة بنت شراحيل: ١٦٦.  
 أنس بن مالك: ٦١، ٧٩، ٨٩، ١٠٨،  
 ١١٣، ١١٧، ١١٩، ١٣٣، ١٥٦، ١٥٧،

الأصفهاني (شمس الدين محمود بن  
 عبد الرحمن): ٣٣١.  
 الأعرج: ٢٠٥، ٣٤٠، ٣٧٠.  
 الأعمش سليمان بن مهران: ١٥٣، ٢٢٤،  
 ٢٢٥، ٣٤٢، ٤١٤.  
 أفلح أخو أبي القعيس: ٣٢٤.  
 الأقرع بن حابس: ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢،  
 ٣٨٣، ٣٨٤.  
 أم أيمن: ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢،  
 ٤٠٤، ٤٠٥.  
 أم بكر بنت المنصور بن خزيمة: ٤١٣.  
 أم حبيبة بنت أبي سفيان: ٤٠٢.  
 أم حبيبة: ٢٣٦، ٣٠٦، ٣٢٥، ٤٠٠،  
 ٤٠٣، ٤٠٤.  
 أم رومان والدة عائشة: ١١٠، ١١١،  
 ١١٢.  
 أم سارة: ١٥٦.  
 أم سلمة: ٧٦، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٧٩،  
 ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩١، ٣١٠،  
 ٣٢٤، ٣٩٥، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٠،  
 ٤٣١.  
 أم سليم: ١٩٤، ٢٧٤، ٣٠١، ٣٩٦،  
 ٣٩٧.  
 أم شريك الأنصارية: ٢٤٧، ٢٥١.  
 أم شريك العامرية: ٢٤٨، ٢٥١.

ابن أمة زمعة: ٣٢٢.  
 ابن أيوب (يحيى المقابري): ٤٢٦.  
 ابن الأثير: ١٨٩، ٢٤٨، ٢٥٠، ٣٨٢، ٤٠٤.  
 ابن التين: ٢١٧، ٣٣٩.  
 ابن الجوزي: ١١٨.  
 ابن الحاجب: ٨٥، ٢٣١، ٣٣٢.  
 ابن الزبير: ١٥٥.  
 ابن الزبير: ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦.  
 ابن الصباغ: ٨٤، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٣، ١٥٠، ٣١٥.  
 ابن الصلاح: ٣٩٩.  
 ابن الصلت، أبو جعفر محمد: ١٩٥.  
 ابن العربي المالكي: ٢٩٥.  
 ابن القاص: ٢١٦، ٢٢٦، ٢٦١، ٣٠٥، ٣٧٣.  
 ابن المبارك: ١٠٤، ١٠٥، ٣٦٦.  
 ابن المنذر: ٢٠٩.  
 ابن بزهان: ٣٣٢.  
 ابن بشار: ٣٧٢.  
 ابن بشكوال: ٣١٠.  
 ابن جبير: ٢٣١.  
 ابن جريح: ٩٨، ١٠٩، ١١٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٩١، ٣٧٩، ٣٨٧، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٢.

١٧٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٩٠، ١٩١، ٢٠٣، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٠، ٢٩٤، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٨، ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤١٦، ٤١٧، ٤٣٦، ٤٤٠.  
 الأوزاعي: ١٦٥، ١٩٢، ٢٨٦.  
 أوس بن أوس الثقفي: ٤٣٨، ٤٣٩.  
 أيوب السختياني: ١٠٢، ٢٩٤، ٣٢٢، ٣٥٠.  
 ابن أبي الزناد: ١٩٥.  
 ابن أبي ثور، عبيد الله بن عبد الله: ١٠١، ١٥٣.  
 ابن أبي حازم: ٢٩٩.  
 ابن أبي رافع: ٤١٣.  
 ابن أبي سرح: ١٥٥.  
 ابن أبي عاصم: ٣٦٧.  
 ابن أبي عمر: ١٠٣، ٢٨٤، ٣٨٦.  
 ابن أبي فديك: ٤٠٣.  
 ابن أبي مليكة: ٣٧٩، ٣٨٧، ٤١٢.  
 ابن أبي هريرة: ١٣٧، ١٧٤.  
 ابن إسحاق: ٧٤، ١٢١، ١٩٣، ٢٧٦.  
 ابن أم مكتوم: ٢٥٢.

٢٢١، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧،  
 ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٥،  
 ٢٩٦، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣٣٤، ٣٤٨،  
 ٣٦٠، ٣٦٧، ٣٧٧، ٣٨٧، ٤٢٢، ٤٢٤،  
 ٤٢٥.

ابن عبد البر: ١٨٩، ٢٤٧، ٢٤٩.

ابن عجلان: ٤١٥.

ابن عساكر: ١٠٤.

ابن عليّة: ٢٩٤.

ابن عمر بن أبي سلمة: ٢٨٠، ٢٨١.

ابن عمر: ٦٧، ٦٨، ٧٤، ١٤٧، ١٦١،  
 ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٩٤، ٢١٩، ٢٦٤،  
 ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٥٦.

ابن عون: ١٨٨، ٣٧٨.

ابن فضيل: ٢٢٨، ٢٤١.

ابن قدامة: ٢٣١.

ابن قميّة: ٤٠٦.

ابن كيّج: ١٢٤، ٢٦٢، ٢٦٥، ٤١١.

ابن لهيعة: ١٤٨، ١٩٤.

ابن ماجه: ٨٩، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥،  
 ١٦٠، ١٦٣، ١٩٥، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٩،  
 ٢٨٧، ٢٩١، ٣٦٨، ٣٦٩، ٤٣١، ٤٣٨،  
 ٤٣٩.

ابن مردويه: ٢٤١، ٣٨٧.

ابن جرير: ٤١٩.

ابن حبان: ٢٥٣، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤،  
 ٤٣٢.

ابن حجر: ٢٨٣، ٣٤١.

ابن خزيمة: ٥٧، ٢٨٤.

ابن خطل: ١٥٥، ٢٠٣.

ابن خيران: ١١٥، ١٧٢.

ابن داود الظاهري: ٣٣٥، ٣٣٩.

ابن زيد: ٣١٠.

ابن سريج: ٤٣٣، ٤٣٥.

ابن سعد: ١٠٦، ١٣٩، ١٥٥، ٣٢٦،  
 ٣٨٣.

ابن سفيّة: ٢٨٣.

ابن سيّار المروزي: ٢٦٦.

ابن سيّد الناس: ١١١، ١٧٢، ١٧٨،  
 ١٩٣، ٤٠٦.

ابن شاهين: ٣١٠.

ابن شهاب: ٩٠، ٩١، ٩٢، ١٠١، ١٠٣،  
 ١٠٤، ١٤١، ١٨٠، ١٩٨، ٢٠٣، ٢١٠،  
 ٢١٨، ٢٦٤، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٢٢، ٣٢٣،  
 ٣٧٦.

ابن طاووس: ٨٠.

ابن عباس: ٥٩، ٦٣، ٧٩، ٨٠، ٩٨،  
 ١٠١، ١١٣، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩،  
 ١٥٢، ١٥٣، ١٦٢، ١٩٥، ٢١٦، ٢١٨،

٣٧١، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥١، ٣٤٧  
 ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٤  
 ٤٠٥، ٣٩٧، ٣٩٥، ٣٨٩، ٣٨٧، ٣٨٥  
 ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤١٣، ٤٠٨  
 ٤٢٧، ٤٣١، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠  
 البراء بن عازب: ٨٧، ٨٨، ١٤٤، ١٤٦  
 ١٤٧، ٣٨٢، ٣٨٤  
 بركة بنت يسار: ٤٠٢، ٤٠٥  
 بريدة: ٢٧١  
 بريح بن عمر بن سفينة: ٤٠٣  
 البزار: ١٥٥، ٣٤٨  
 بشر بن السري: ٢٨٨، ٢٨٩  
 البغوي: ٦٥، ١٤٧، ١٥١، ١٦٥، ٣٣٠  
 بكر بن العلاء: ٢٧٣  
 بكير بن مسمار: ٤٠٩  
 بكير: ٤٢٥  
 البلقيني، جلال الدين: ٥٣  
 بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة  
 القشيري: ١٣٥، ٢٦٣، ٣٤٤، ٣٤٥  
 البيهقي: ٥٦، ٦٤، ٦٨، ٧٤، ٧٦، ٧٨  
 ٧٩، ٨٦، ٩٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١٣، ٥٩  
 ٦٠، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٥، ١٤٨  
 ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩  
 ١٦٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧  
 ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤

ابن مسعود: ١١١، ٢٢٩، ٢٣١، ٣٧٤  
 ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧  
 ابن معين: ٢٢٦  
 ابن منده: ١٨٩، ٢٨٤  
 ابن منيع: ٤١٦  
 ابن نمير: ٢٨٥  
 ابن هشام: ٤٠٦  
 ابن وهب: ٧٦، ١٠١، ١٤١، ١٨١  
 ١٨٤، ١٩٥، ٢١٧، ٣١٠، ٤٢٥  
 ابنة الجون الكلاية: ١٦٦  
 بجالة: ٣١١  
 البخاري: ٥٥، ٦١، ٧٦، ٨٣، ٨٤، ٨٧  
 ١٠٣، ١٠٥، ١١١، ١١٢، ١٣٢، ١٣٣  
 ١٣٤، ٦٧، ٦٨، ١٣٨، ١٤١، ١٤٤  
 ١٤٦، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠  
 ١٦٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٩، ١٨٠  
 ١٨١، ١٨٢، ٩٠، ٩٢، ١٨٣، ١٩٧  
 ١٩٨، ٩٩، ١٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٩  
 ٢١١، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٣  
 ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢  
 ٢٤٣، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩  
 ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٢  
 ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٣  
 ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٦، ٣٣٧  
 ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥

جابر بن ضباب: ٢٤٦.

جابر بن عبد الله الأنصاري: ٩٣، ١٠٢،  
١٠٥، ١٠٦، ١٤٠، ١٤١، ١٥٧، ١٥٨،  
١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ٢٠٣، ٢٥٠،  
٢٨٧، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥١،  
٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٢، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨،  
٤٣٧.

جبريل عليه السلام: ٧٦، ١١٧، ١١٩،  
١٣٩، ١٤٠، ١٦٢، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩،  
٣٦٢.

جرير بن حازم: ٢٨٦، ٢٨٩.

جرير: ٢٧١، ٣٧٢، ٣٧٣.

الجريري: ٨٣، ١٨٩.

جسرة: ٢٢٧.

جعفر بن سليمان: ٣٧٩.

الجماعلي، عبد الغني: ٢٨١.

جميل بن زيد: ٣١٣.

جميلة بنت ثابت: ١٠٦.

جميلة بنت عبد الله بن أبي ابن سلول: ٧٥.

الجوهري: ٧٠.

جويرة بنت الحارث ابن المصطلق: ١٧١،

٢٣٦، ٢٧٦، ٢٧٧.

الجويني: ١٦٨، ١٧٤، ٢٠٢، ٢٦٢،

٢٦٥، ٤٤١.

حاتم بن إسماعيل: ٤٠٩.

٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٥،  
٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩،  
٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥١، ٢٦١،  
٢٦٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢،  
٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٣، ٣٢٥،  
٣٢٦، ٣٣٠، ٣٦٧، ٣٧٢، ٣٩٨، ٤٠٢،  
٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٢، ٤٢١.

الترمذي: ٧٩، ٨٣، ٨٤، ١٠٤، ١٠٩،  
١٦٠، ١٦٣، ١٩٥، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٢،  
٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٨٦،  
٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٤٣، ٣٤٥،  
٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٩٠، ٣٩١،  
٣٩٩، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٥.

تمام الرازي: ٢٥١.

ثابت البناي: ٢٨٠، ٣٧٨.

ثابت بن قيس بن شماس: ١٧١، ٢٧٦،  
٣٧٨.

ثابت (بن أسلم البناي): ١١٩، ١٧٢،  
١٧٩، ١٩٠، ١٩١، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٨،  
٢٦٩، ٢٧٤، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٦٥،  
٣٦٦، ٣٧٩، ٤٣٦.

ثويان: ٣٦٨.

الثوري: ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣١.

جابر بن زيد: ٢٨٧.

جابر بن سمرة: ٣٩٦.

الحسين بن الوليد التيسابوري: ١٦٦.  
 الحسين بن حرب: ٤١٥.  
 الحسين بن علي: ٢٢٧، ٤٠٩.  
 حسين بن قيس: ١٦١.  
 الحسين بن واقد: ٤١٥.  
 حصين (بن عبد الرحمن الأشهلي): ١١١.  
 حفص بن عاصم: ٣٨٩، ٣٩٠.  
 حفص بن عمر الحوضي: ٦٧.  
 حفصة بنت عمر: ١١٧، ١١٨، ١١٩،  
 ١١٩، ٢٣٦، ٢٦٤.  
 الحكم بن عتيبة: ١٤٦، ٢٢٩.  
 حكيم بن الأوقص السلمية: ٢٤٧.  
 حكيمة بنت أمية: ٤٠٣.  
 الحلبي، قطب الدين: ٢٨١.  
 حماد بن زيد: ١٩٠، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩،  
 ٢٨٧، ٢٨٩، ٣٢١.  
 حماد بن سلمة: ١١٨، ١٥٥، ١٧٢،  
 ١٩١، ٢٤٨، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٣،  
 ٢٩٤، ٣٧٨.  
 حماد بن يزيد: ٢٩٤.  
 حمزة بن أبي أسيد: ١٦٦.  
 حمزة بن عبد الله بن عمر: ٣٥٦، ٣٥٧.  
 حمزة بنت جحش: ٣٢٦.  
 حميد الأعرج: ٩٨.  
 حميد الطويل: ٣٨٦، ٢٧٥، ٣٢٠، ٣٢١،  
 ٤١٦.

الحارث بن عبيد أبو قدامة الإيادي  
 البصري: ٨٣.  
 الحارث بن هشام: ٤٢١.  
 الحازمي: ١٦١، ١٦٣.  
 حاطب بن أبي بلتعة: ٢٨٣، ٢٨٤.  
 الحاكم: ٧٨، ١١٨، ١١٩، ١٤٩، ١٥٢،  
 ١٧٠، ١٩٥، ٢١٨، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٢،  
 ٣١٣، ٣١٦، ٤٠٤.  
 حبيب بن أبي ثابت: ٢٢٤، ٢٢٥.  
 حجاج (بن عماد المصيصي): ٣٧٩، ٣٨٧،  
 ٤٠٣.  
 حذيفة بن اليمان: ٣١١، ٣٥١، ٣٥٢،  
 ٣٥٣، ٣٦١.  
 حرملة بن يحيى التجيبي: ٩١، ١٠١،  
 ١٨١، ٤٢٥.  
 الحسن البصري: ٧٩، ٢٣٠، ٢٣١،  
 ٢٤٥.  
 حسن بن حسن: ٤١٢.  
 الحسن بن سفيان: ٣٥٢، ٤٠١، ٤٠٤.  
 الحسن بن علي الخلال: ٤١٦.  
 الحسن بن علي: ٥٦، ٨٠، ٢٢٧، ٣٤٤،  
 ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١.  
 الحسن بن عمرو الفقيمي: ٥٦.  
 الحسن بن محمد: ٣٧٩.  
 حسين الجعفي: ٤٣٨، ٤٣٩.

الحميدي: ٢٨٩، ٢٨٥، ٢٣٩، ١٦٦، ٣٤٥.  
 السحناطي: ٢٦٠، ٢٥٩، ١٧٥، ١٠٦، ٣٠٦، ٣٠١.  
 خالد بن عبيد: ٧٦.  
 خالد بن قرّة بن خالد: ١٨٧.  
 خالد بن مخلد: ٥٦، ٥٥.  
 خبيب بن عبد الرحمن: ٣٩٠، ٣٨٩.  
 خديجة بنت خويلد: ٣٣٥، ٣٢٦، ١٧٤، ٣٣٩، ٣٣٧، ٣٣٦.  
 الخرائطي: ٥٦.  
 خزيمه الأنصاري: ٢١٣.  
 خزيمه بن ثابت ذي الشهادتين: ٢١٣.  
 الخطابي: ١٨٤، ١٤٢.  
 الخطيب (أحمد بن علي أبو بكر البغدادي): ١١١.  
 الخفاف (عبد الوهاب بن عطاء): ٢٥٣.  
 خلف (بن محمد بن علي أبو علي الواسطي): ٣٨٩.  
 خليدة (أم مبشر بنت البراء بن معروف): ٢٥٥.  
 خليفة بن خياط: ١٢٠.  
 خنيس بن حذافة السهمي: ١٢٠، ١١٨، ٢٦٤.  
 خولة بنت حكيم بن الأوقص السلمية: ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٧.  
 الدارقطني: ٥٩، ١٠٤، ١١٠، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٤، ٣٠٠، ٣٦٥، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٥.  
 داود بن أبي هند: ٣١٦، ٣٠٩.  
 الداودي: ٣٠٠.  
 الدجال: ٢٥٠.  
 دحية بن خليفة الكلبي: ١٧٢، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ٢٧٤.  
 الدراوذي: ٢٨٩.  
 درّة بنت أبي سلمة: ٣٠٦.  
 الدمياطي: ٢٣٦، ١١١.  
 ذكوان: ١١٤.  
 الذهبي: ١١٩، ٢٥٠، ٢٦٦.  
 الذهلي (محمد بن يحيى): ١٠٣.  
 الرافعي: ٥٢، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٨٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٩، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٨٢، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣٥٣، ٣٩١، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤١١، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤٣٤.  
 ربيعي بن خراش: ٣٥٢، ٣٦١.  
 ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري: ٤٠٦.

الحميدي: ٢٨٩، ٢٨٥، ٢٣٩، ١٦٦، ٣٤٥.  
 السحناطي: ٢٦٠، ٢٥٩، ١٧٥، ١٠٦، ٣٠٦، ٣٠١.  
 خالد بن عبيد: ٧٦.  
 خالد بن قرّة بن خالد: ١٨٧.  
 خالد بن مخلد: ٥٦، ٥٥.  
 خبيب بن عبد الرحمن: ٣٩٠، ٣٨٩.  
 خديجة بنت خويلد: ٣٣٥، ٣٢٦، ١٧٤، ٣٣٩، ٣٣٧، ٣٣٦.  
 الخرائطي: ٥٦.  
 خزيمه الأنصاري: ٢١٣.  
 خزيمه بن ثابت ذي الشهادتين: ٢١٣.  
 الخطابي: ١٨٤، ١٤٢.  
 الخطيب (أحمد بن علي أبو بكر البغدادي): ١١١.  
 الخفاف (عبد الوهاب بن عطاء): ٢٥٣.  
 خلف (بن محمد بن علي أبو علي الواسطي): ٣٨٩.  
 خليدة (أم مبشر بنت البراء بن معروف): ٢٥٥.  
 خليفة بن خياط: ١٢٠.  
 خنيس بن حذافة السهمي: ١٢٠، ١١٨، ٢٦٤.  
 خولة بنت حكيم بن الأوقص السلمية: ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٧.



الربيع بن سليمان: ٧٨، ٧٩، ٩٨، ٢٤٠، ٣٤٤، ٤١٥.  
 الربيع بن مسلم: ١٣٤.  
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن: ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩.  
 رقة بن مصقلة: ١٣٨.  
 رقية (ابنة الرسول ﷺ): ٣٢٦.  
 روح بن عباد: ٣٨٩، ٤١٢.  
 الروياني: ٦٢، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٢١٥، ٣٩٤.  
 ريحانة بنت زيد بن عمرو بن خنافة بن شمعون بن زيد: ٢٣٦.  
 ريحانة بنت عمرو: ١٧٧، ١٧٨.  
 الزبير بن بدر: ٣٨١.  
 الزبير بن العوام: ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٠٧، ٣٢٥، ٣٢٦، ٤٤٠.  
 الزبير بن بكار: ١١١.  
 الزجاج: ٢٤٦.  
 زرار بن أوفى: ٦٦، ٦٧.  
 زفر بن الحارث: ٣١٣.  
 زكريا بن أبي زائدة: ١٤٥، ١٤٧، ٢٤٣.  
 زكريا بن طلحة: ٣٢٦.  
 زكريا بن يحيى الطائي الكوفي: ٢٤٢.  
 الزهري بن عمرو: ١٩٠.  
 الزهري: ٧٨، ٧٩، ٩٣، ١٠٠، ١٠١، ٢٤٠، ٣٤٤، ٤١٥.

١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٣٩، ١٤٨، ١٥٣، ١٦٠، ١٦٥، ١٨١، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٧٣، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٣٨.  
 زهير بن أقيش: ١٨٧، ١٨٩.  
 زهير بن حرب: ١٣٣، ١٥٢، ١٩١، ٣٧٢، ١٥٨، ٣٨٦.  
 زيد بن أرقم: ٣٦٩.  
 زيد بن ثابت: ٢١٣.  
 زيد بن حارثة: ٢٥٥، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٢.  
 زيد بن شمعون: ١٧٨.  
 زيد بن علي: ٢٤٥.  
 زينب بنت أم سلمة: ٣٠٦، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦.  
 زينب بنت جحش: ١١٣، ٢٣٦، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٩٠، ٣٠٣، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٩.  
 زينب بنت خزيمة أم المساكين: ٢٤٦، ٢٤٧.  
 السائب بن يزيد: ٣٩٥.  
 سالم بن أبي حفصة: ٢٢٨.  
 سالم بن عبد الله بن عمر: ٦٨، ٢٦٤.  
 سالم مولى أبي حذيفة: ٣٢٤.

سبط ابن الجوزي: ١٥٧.

السدي: ١١٣، ١٥٤، ١٥٥.

السرخسي: ٣٢٩.

السري بن خزيمة: ٢٦٣.

سعد ابن أبي وقاص: ٨٣، ١٩٧، ١٩٨،

٣٢٢، ٣٢٣، ٣٦٨.

سعد بن سعيد: ٢٨٣.

سعد بن مالك بن سنان أبي سعيد

الخدري: ١٧٩.

سعد بن معاذ: ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠.

سعد بن هشام: ٦٦، ٦٧.

سعد (بن أبي وقاص): ٢٠٤، ٣٧٩.

سعيد الجريدي: ٨٣، ١٨٦، ١٨٧،

١٨٩.

سعيد المقبري: ١٤٠.

سعيد بن أبي عروبة: ٦٦، ٢٣٥، ٢٣٦،

٢٩٤.

سعيد بن أبي مريم: ١٦٧، ٢٧٥.

سعيد بن المسيب: ٥٧، ١٥٥، ١٥٧،

٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٨٨، ٢٩٣، ٣٥٠.

سعيد بن المعلل: ٣٩٢.

سعيد بن النضر: ٣٤٧.

سعيد بن جبير: ٦٣.

سعيد بن منصور: ٢١٨، ٣١٠، ٣٢٣.

سعيد بن ميناء: ٣٤٢.

سعيد بن يحيى اللخمي: ٧٤.

سعيد بن يسار: ٦٧.

سفيان الثوري: ١٣٣، ١٣٨، ٢١١،

٢٢٥، ٢٨٧، ٣٠٩، ٣٧٣، ٤٠٩.

سفيان بن عيينة: ٧٨، ١٠٩، ١١٠،

١١٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٩٧، ٢٠٧،

٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣١٠، ٣٢٣،

٤٠٨، ٣٤٠.

سفينة (مولى أم سلمة): ٤٠٦.

سلام (بن سليمان الطويل): ٢٤٥.

سلمان الفارسي: ٥٤، ٥٧، ١٣٥، ٤٠٣.

سلمة بن أبي سلمة: ٢٨٢.

سلمة بن الأكوع: ١٦٠، ١٦٢، ١٦٤،

٤٤٠.

سلمة بن الفضل: ٧٥.

سلمى بنت قيس النجارية: ١٧٨.

سليم بن حيان: ٣٤٢، ٣٤٣.

سليمان التيمي: ٣٧٩.

سليمان بن المغيرة: ٢٦٣، ٢٩٠، ٣٠٣،

٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٩.

سليمان بن بلال: ٥٥، ٥٦، ٢٨٧، ٢٩٢.

سليمان بن حرب: ٣٢١.

سليمان بن يسار: ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩.

سهاك بن حرب: ٢٤٣.

سمرة بن جندب: ٤٤٠.

١٤٥، ١٨٧، ١٨٨، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٢، ٣١٦، ٣٣٠.  
 شعيب بن الحبحاب: ٣٠٧.  
 شعيب (بن أبي حمزة): ١٠٠، ١٨١، ٢٠٩.  
 شهر بن حوشب: ٢٥١.  
 صالح بن كيسان: ٢٦٤، ٣٢٢.  
 صدقة بن الفضل: ١٥٨، ٤٠٨.  
 الصَّعْب بن جثامة: ٢١٦، ٢١٨.  
 صفوان بن يعلى: ٤٢٣.  
 صفية بنت حيي بن أخطب: ١٢١، ١٧٢، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ٢٣٦، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٩١، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٧.  
 الصَّيْمَرِيّ: ٤٤٢.  
 الضَّحَّاك بن قيس: ٢٤٦، ٢٥٢.  
 ضرار بن صرد: ٢٢٨.  
 ضمام بن ثعلبة: ٣٨٤.  
 طارق بن شهاب: ٣٨٧.  
 الطبراني: ١١٧، ١١٨، ١٦٠، ١٦١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٣١٠، ٣٤٩، ٣٥٣، ٤٠٤.  
 الطبري (محمد بن جرير): ٢٠٩، ٣٤٤، ٣٨٢.  
 الطَّرْقِيّ: ٢٩٩.  
 طلحة بن عبيد الله بن عثمان: ٣١٠، ٤٠٦.

سهل الصَّعْلوكي: ٣٣٥.  
 سهل بن سعد السَّاعدي: ٩٨، ١٦٧، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٩٧، ٣١٢، ٣٦٠.  
 سواء بن قيس المحاري: ٢١٣.  
 سودة بنت زمعة: ١٧٤، ٢٣٦، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٢٢.  
 سيَّار أبو الحكم: ٣٤٧.  
 سيف ابن أبي سليمان المكي: ٣٧٤، ٣٧٥.  
 الشَّاطِبيّ (إبراهيم بن موسى اللخمي): ٣٨٣.  
 الشافعي: ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٨، ٧٩، ٩٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١٦، ١١٧، ١٢٣، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢١٦، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٦٦، ٢٨٨، ٢٩٧، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٤١٥، ٤١٨، ٤١٩.  
 شدَّاد بن أوس: ٤٣٩.  
 شريك بن عبد الله بن أبي نمر: ٥٥، ٥٦، ١٣٨، ٢٢٢.  
 شعبة (بن الحجاج): ١١٧، ١١٨، ١٣٢، ١٣٣، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٢٧.  
 الشَّعْبِيّ (عامر بن شراحيل): ١٠٩.

طلحة بن عبيد الله التيمي: ٣١٠.  
 طلحة بن عبيد الله بن مسافع: ٣١٠.  
 طلحة بن مصرف: ١٣٣.  
 طلحة (بن عبيد الله التيمي القرشي):  
 ١٩٧، ٣٢٥، ٣٢٦.  
 ظبيان بن عمرو: ٣١٣.  
 عائشة بنت طلحة: ٣٢٦.  
 عائشة: ٥٩، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨،  
 ٧٦، ٧٧، ٨٣، ٨٦، ٩٤، ١٠٠، ١٠١،  
 ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩،  
 ١١٠، ١١٢، ١١٧، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٥،  
 ١٢٧، ١٤٠، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٩،  
 ١٨٢، ١٨٨، ١٩٠، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩،  
 ٢١٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٤، ٢٢٥،  
 ٢٢٦، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢،  
 ٢٤٦، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٩٠، ٢٩١،  
 ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٢،  
 ٣٠٣، ٣١٠، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤،  
 ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩،  
 ٣٩٣، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٩،  
 ٤٣٠، ٤٣٥.  
 عاصم بن عمر بن الخطاب: ١٠٦.  
 عامر بن سعد: ٤٠٩.  
 عامر بن عبد الله بن الزبير: ٤٠٣.  
 عامر (بن شراحيل الشعبي): ٣٣٠.

عباد بن بشر: ١٥٧.

عبادة بن الصامت: ٤٢٢.

عباس الجري: ٢٨٩.

عباس بن سهل بن سعد: ١٦٦.

العباس بن عبد المطلب: ٨٨، ١٩٧،

١٩٨، ٢٠٤، ٢٠٥.

العباس بن محمد الدوري: ٨٤، ١٣٥.

عبد الأعلى بن حماد: ٢٣٥.

عبد الحق (الإشيلي): ٢١٧.

عبد الحميد بن محمد الحراني: ٢٥٤.

عبد الرحمن بن أبي بكر: ١١٢.

عبد الرحمن بن أبي سلمة: ٢٨٣.

عبد الرحمن بن أبي ليلى: ٦١.

عبد الرحمن بن أزهر: ٤٢٤.

عبد الرحمن بن الأسود: ٤٢٧.

عبد الرحمن بن الحارث: ٢١٨.

عبد الرحمن بن سفينة: ٢٨٤.

عبد الرحمن بن سلام الجمحي: ١٣٤.

عبد الرحمن بن عاصم بن ثابت: ٢٥٢،

٢٥٣.

عبد الرحمن بن عبد القاري: ٣٧٦.

عبد الرحمن بن عوف: ١٩٧، ١٩٨،

٢٠٤، ٣٢٥، ٣٢٦.

عبد الرحمن بن غسيل: ١٦٦.

عبد الرحمن بن محمد بن عمر بن أبي

سلمة: ٢٨١.

- عبد الرحمن بن مغراء: ٢٢٤.  
عبد الرحمن بن مهدي: ٨٣، ٨٤.  
عبد الرحمن بن يزيد بن تميم: ٤٣٩.  
عبد الرحمن بن يزيد بن جابر: ٤٣٨، ٤٣٩.  
عبد الرزاق: ٧٨، ٩٣، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١١٠، ١٨١، ١٠٤، ١٠٥، ٢١٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٥، ٤٠٤.  
عبد العزيز بن أبي حازم: ٢٩٩، ٢٥٥.  
عبد العزيز بن صهيب: ١٩١، ٣٠٧.  
عبد العزيز بن عبد الله: ٢٦٤.  
عبد العزيز بن محمد: ٢١٨.  
عبد العزى بن خطل: ١٥٦.  
عبد القادر الراوي: ٢٨٤.  
عبد الله ابن أم مكتوم: ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤.  
عبد الله بن أبي أوفى: ١٧٠، ٣٣٧.  
عبد الله بن أبي مليكة: ٧٥.  
عبد الله بن أبي: ٨٧، ٣٨٠.  
عبد الله بن أحمد بن حنبل: ٨٣، ٨٤، ٢٥٣.  
عبد الله بن الحارث بن نوفل: ٦١.  
عبد الله بن الزبير: ٣٧٩، ٤٠٥، ٤٣٠.  
عبد الله بن المبارك: ٢١٠، ٣٥٨.  
عبد الله بن بريدة: ٧٦.
- عبد الله بن جحش: ٣٠٤.  
عبد الله بن جعفر الزهري: ٣٣٦، ٤١٣.  
عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر: ٧٤، ٧٥، ٧٦.  
عبد الله بن حباب: ١٨٠.  
عبد الله بن دينار: ٦٨، ٣٤١.  
عبد الله بن رجاء المكي: ١١٠.  
عبد الله بن زغبة: ٣٢٢، ٣٢٥.  
عبد الله بن سخرية: ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦.  
عبد الله بن سعد بن أبي سرح: ١٥٤.  
١٥٦، ١٥٧، ٢٧٠.  
عبد الله بن شقيق: ٦٠، ٨٣.  
عبد الله بن شهاب الزهري: ٤٠٦.  
عبد الله بن صالح: ١٠٣.  
عبد الله بن عامر الأسلمي: ٢٦٧.  
عبد الله بن عامر بن ربيعة: ٨٣.  
عبد الله بن عامر: ٣٨٣.  
عبد الله بن عبد الله بن عمر: ٧٤، ٧٥.  
عبد الله بن عمرو بن العاص: ٢٠٠، ٣٤٨، ٣٦٢، ٣٧٢.  
عبد الله بن قروخ: ٣٦٤.  
عبد الله بن محمد الجعفي: ٣٢٢، ٣٢٣.  
عبد الله بن محمد المسندي: ٤٠٨.  
عبد الله بن محمد بن عقيل: ٣٤٥.  
عبد الله بن محمد (الجعفي): ١٦٦.

عبيد الله بن معاذ: ٢٦٦.  
 عبد الله بن وهب: ٩١، ١٠٤، ٤٢٥.  
 عبد الله بن يزيد الخطمي: ٧٥، ٢٩٤.  
 عبد الله بن يوسف: ١٨٠، ٤٢٢.  
 عبد الله (بن مسعود): ٧٩، ٩٠.  
 عبد المجيد بن المنذر بن الجارود: ٦١.  
 عبد الملك بن عبد الرحمن الدماري: ٢٨٧.  
 عبد الواحد بن زياد: ٤١٤، ٤٢٧.  
 عبد الوهاب الثقفي: ٢٩٤.  
 عبد الوهاب الخفاف: ٢٥٤.  
 عبد بن حميد: ٨٣، ٣٤٥.  
 عبد بن زمعة: ٣٢٣.  
 عبدان (عبد الله بن عثمان بن جبلة): ٩٠.  
 عبدة بن سليمان: ١٨٢، ٢٤١.  
 عبيد الله بن أبي جعفر: ٣٥٦.  
 عبيد الله بن أبي رافع: ٤١٣.  
 عبيد الله بن جعفر: ٤١٣.  
 عبيد الله بن سعيد: ٣٧٣.  
 عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مؤهب: ٤٣١.  
 عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: ١٤٩، ١٥٣، ١٩٥، ٢١٨، ٢٩٣.  
 عبيد الله بن عبد الله بن مؤهب: ٤٣١.  
 عبيد الله بن عبد الله: ٢١٨.  
 عبيد الله بن معاذ: ١٣٢.

عبيد الله بن موسى: ١٤٤، ١٤٧.  
 عبيد بن عمير الليثي: ١١٠.  
 عثمان بن مالك: ٦١.  
 عتبة بن أبي وقاص: ٣٢٣، ٤٠٦.  
 عثمان بن أبي العاص: ٣٨٣.  
 عثمان بن أبي شيبة: ١٨٢، ٢٢٤.  
 عثمان بن عفان: ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٦٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٨٣.  
 عثمان بن مظعون: ١١٧، ١١٨، ١١٩.  
 العرياض بن سارية: ١٩٩.  
 عروة المزني: ٢٢٤، ٢٢٥.  
 عروة بن الزبير: ٦٠، ٧٨، ٨٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٤٨، ١٦٦، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٧٦، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٢٣، ٣٧٦.  
 عروة بن مسعود: ٣٩٥.  
 عز الدين بن عبد السلام: ٥٨.  
 عزة أخت أم حبيبة: ٣٠٦.  
 عطاء بن أبي رباح: ١٠٩، ١١٠، ١٤١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٨٦، ٢٩١، ٣١١.  
 عطاء بن يسار: ٥٥، ٥٦، ٦٣، ٤٢٣.  
 عطية العوفي: ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٢.  
 عطية بن الحارث: ٢٢٦.  
 عفان بن مسلم: ١٥٥، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٤٢.

عمارة بن خزيمة بن ثابت: ٢١٢، ٢١٣،

٢١٤.

عمارة بنت حمزة: ٢٨٢.

عمر بن أبي سلمة: ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٣،

عمر بن الخطاب: ٧٩، ١٠٥، ١٠٦،

١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٤،

٢٦٤، ٢٨٢، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥،

٣١٦، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٩،

٣٨٣، ٤١٢، ٤٢٣، ٤٢٥.

عمر بن سفينة: ٢٨٤.

عمر بن عثمان الجحشي: ٢٦٧.

عمر بن كثير بن أفلح: ٢٨٣.

عمر بن يونس: ١١٣، ١٥٢.

عمران بن حصين: ٣٦٠، ٣٦٩.

عمران بن طلحة: ٣٢٦.

عمرو الناقد: ٣٢٢، ٣٢٣.

عمرو بن الأهم: ٣٨١.

عمرو بن الحارث: ١٨٦، ٤٢٥.

عمرو بن دينار: ١٠٩، ١١٠، ١٥٧،

١٥٨، ١٥٩، ١٩٧، ٢٠٧، ٢٢٩، ٢٨٤،

٢٨٥، ٢٨٧، ٣١١.

عمرو بن شعيب: ١٩٩.

عمرو بن عبسة: ٢٠٠.

عمرو بن علي: ٨٣.

عمرو بن كلاب: ٣١٣.

عقّان بن وهيب: ٣٨٢.

عقيل (بن خالد الأيلي): ٢٠٥.

عكرمة بن أبي جهل: ٣١٦.

عكرمة بن عمار: ١١٣، ١٥٢.

عكرمة (مولى بن عباس): ٦٣، ٩٨،

١٢١، ١٦٢، ٢٢٩، ٢٤٣، ٣٠٩.

العلاء (بن عبد الرحمن الحرقى): ٣٤٣.

علقمة بن وقاص: ٢٩٣.

علي بن أبي طالب: ٨٩، ١٤٤، ١٩٧،

١٩٨، ٢٠٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٧١،

٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٩٩،

٤٠٦، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٦، ٤٣١،

٤٤٠.

علي بن الأقرم: ١٣٨.

علي بن الحسين: ٢٤٦، ٢٧٢، ٤١٢.

علي بن المديني: ١٢٠.

علي بن المنذر: ٢٢٨.

علي بن حجر: ١٥٨، ٢٨٤، ٣٤٣، ٤٢٦.

علي بن حرب: ٥٦.

علي بن زيد بن جذعان: ٥٧، ١١٢،

١٥٥.

علي بن عبد الله: ٣٧٨، ٤٠٩.

علي بن مجاهد: ٧٥.

علي بن محمد: ٢٢٥.

عمارة بن القعقاع: ١٥٣، ١٥٤.

عمرو مولى المطلب: ٧٦.  
 عمرو (بن يحيى بن الحارث): ١٨٧،  
 ٤٢٥، ٢٨٤.  
 عون بن أبي جحيفة: ١٣٨.  
 عون بن عبد الله: ١٤٥.  
 عيسى عليه السلام: ٣٦١، ٣٥٩، ٢٤٥،  
 الغزالي: ٥٢، ٥٩، ٦٤، ٦٩، ١٥١،  
 ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٢،  
 ٤٣٣، ٣٠٢.  
 غندر (محمد بن جعفر): ٣٩٠.  
 غيلان (بن سلمة الثقفي): ٢٩٨.  
 فاطمة ابنة النبي ﷺ: ٣٢٦، ٢٢٧، ٢٠٥،  
 ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣٥، ٤٠٩، ٤١٣.  
 فاطمة بنت الضحاك الكلاية: ١٢١.  
 فاطمة بنت قيس: ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣.  
 فراس: ٣٣٠.  
 الفضل بن موسى: ٤١٥.  
 فضيل بن غزوان: ١٥٤.  
 فطر بن خليفة: ٤١٦.  
 الفوراني: ٢١٩.  
 القاسم بن فورك: ٢٨٤.  
 القاضي حسين: ٤٠٢، ٣١٩، ١٧٥.  
 القاضي عياض: ٤٠٥، ٢٠١، ١٨٤.  
 قبيضة بن عقبة: ١٣٣.  
 قتادة: ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ١١٧، ١٢١،

١٢٣، ١٥٦، ١٧٩، ١٨٠، ٢٣٥، ٢٣٦،  
 ٢٤٦، ٢٩٤، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٨٤.  
 قتيبة بن سعيد: ٢٠٣، ٢٢٤، ٢٣٩،  
 ٢٥٥، ٢٨٣، ٢٨٧، ٣٤١، ٣٤٣، ٤٠٩،  
 ٤١٥، ٤٢٦.  
 قدامة بن مظعون: ١١٧، ١١٩.  
 القرافي (أحمد بن إدريس المالكي): ٣٩١.  
 قرّة بن إياس المزني: ٣٦٨.  
 قرّة بن خالد: ١٨٦.  
 القشيري (عبد الكريم بن هوازن): ٢٧٣.  
 القعقاع بن معبد: ٣٧٩.  
 القفال: ٥٨، ١٣٥، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٣٢،  
 ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٧١، ٣٧٣، ٤١٠، ٤١١،  
 ٤١٤، ٤٢١.  
 القمولي: ٨١، ١٣٧، ١٤٢، ٢٥٧، ٢٥٨،  
 ٢٦٠، ٣٠٨، ٣١٩.  
 قيس بن زيد: ١١٩.  
 قيصر: ٣٩٦.  
 كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف: ٩٧.  
 كريب مولى ابن عباس: ٢٢١، ٤٢٤،  
 ٤٢٥.  
 كسرى: ٣٩٦.  
 كعب بن الأشرف: ١٥٨.  
 كعب بن عجرة: ٣١٣.  
 كعب بن مالك: ١٥٨.

١٢٣، ١٥٦، ١٧٩، ١٨٠، ٢٣٥، ٢٣٦،  
 ٢٤٦، ٢٩٤، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٨٤.  
 قتيبة بن سعيد: ٢٠٣، ٢٢٤، ٢٣٩،  
 ٢٥٥، ٢٨٣، ٢٨٧، ٣٤١، ٣٤٣، ٤٠٩،  
 ٤١٥، ٤٢٦.  
 قدامة بن مظعون: ١١٧، ١١٩.  
 القرافي (أحمد بن إدريس المالكي): ٣٩١.  
 قرّة بن إياس المزني: ٣٦٨.  
 قرّة بن خالد: ١٨٦.  
 القشيري (عبد الكريم بن هوازن): ٢٧٣.  
 القعقاع بن معبد: ٣٧٩.  
 القفال: ٥٨، ١٣٥، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٣٢،  
 ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٧١، ٣٧٣، ٤١٠، ٤١١،  
 ٤١٤، ٤٢١.  
 القمولي: ٨١، ١٣٧، ١٤٢، ٢٥٧، ٢٥٨،  
 ٢٦٠، ٣٠٨، ٣١٩.  
 قيس بن زيد: ١١٩.  
 قيصر: ٣٩٦.  
 كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف: ٩٧.  
 كريب مولى ابن عباس: ٢٢١، ٤٢٤،  
 ٤٢٥.  
 كسرى: ٣٩٦.  
 كعب بن الأشرف: ١٥٨.  
 كعب بن عجرة: ٣١٣.  
 كعب بن مالك: ١٥٨.



الكلاباذي: ٢٨١، ٢٦٦، ٢٤٣.

الكلبي (محمد بن السائب): ٣١٠.

كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق: ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤.

اللولؤي البلخي، زكريا بن يحيى: ٢٤٢.

اللالكائي: ٢٨٤.

الليث (بن سعد): ١٠٣، ٢٠٥، ٢٢٩.

٤١٥، ٣٥٦، ٣٢٣.

مارية أم إبراهيم (القبطية): ٣١٧، ٢٣٦.

المازري (أبو عبد الله محمد بن علي): ١٩١.

مالك بن إسماعيل: ٣٨٦.

مالك بن أنس: ١٨٠، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٩.

٣٧٠، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٢١، ٤٢٢.

مالك بن أوس بن الحدثان: ١٩٧، ٢٠٥، ١٩٨.

مالك بن سنان أبو أبي سعيد الخدري: ٤٠٥، ٤٠٦.

الساوردي: ٧١، ٧٣، ٨١، ٩٠، ١١٤، ١١٦، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨.

١٣٠، ١٣١، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٠، ١٧٦، ٢٣٠، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٩.

٢٦١، ١٤٢، ١٤٣، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤.

٣١٥، ٣١٧، ٣١٩.

المتولي: ١٤٣، ١٥٠، ٢٦٠، ٣٣٩، ٤٢٨.

مجالدين سعيد: ١٤٥.

مجاهد (بن جبر المكّي): ٦٣، ٦٥، ٩٨.

١٢٣، ١٤٦، ٢٢٩، ٢٤٤، ٣٧٤، ٣٧٥.

٣٨٤، ٣٨٧.

المحاري عبد الرحمن بن محمد: ٢٤٣.

محبوب بن موسى (الأنطاكي): ١٨٦، ١٨٧.

مخدوج الذهلي: ٢٢٧.

محمد السّجاد بن طلحة: ٣٢٦.

محمد بن أبي بكر المقدمي: ٢٦٦.

محمد بن أبي بكر بن أيبك المشرف الشّرفي الأركشي: ٤٤٣.

محمد بن أبي حرمة: ٤٢٦.

محمد بن أبي عدي: ٦٦.

محمد بن إسحاق بن يسار: ٧٤، ٧٥، ٧٧، ١٤٨، ٢٧٨.

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عليّة: ٢٨١.

محمد بن إسماعيل: ٢٢٤، ٢٢٨.

محمد بن الحنفية: ٤١٦.

محمد بن المتّى: ٦٦، ٢١٠، ٣٧٢.

محمد بن بشر: ٢٢٥، ٢٣٥، ٣٩٠، ٤١٦.

محمد بن بشر: ٢٤١، ٣٥٨.

- محمد بن بكر: ١٨٦.  
 محمد بن ثور: ١٠٤، ١٠٥.  
 محمد بن جعفر بن أبي كثير: ٢٧٥.  
 محمد بن جعفر بن الزبير: ٢٧٦.  
 محمد بن جعفر (غندر): ٣٧٢.  
 محمد بن حاتم بن ميمون: ٢٦٣.  
 محمد بن خليفة البجلي: ٣٦٠.  
 محمد بن رافع: ٢٦٣، ٣٤١.  
 محمد بن زياد: ١٣٢، ١٣٤.  
 محمد بن سلام: ١٨٢، ٢٤١.  
 محمد بن سليمان بن لوين: ٢٦٩.  
 محمد بن سنان: ٣٤٣، ٣٤٧.  
 محمد بن سيرين: ١٨٨، ٣٥٠، ٤٣٦.  
 محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة: ٧٥.  
 محمد بن عبد الأعلى: ١٠٤، ١٠٥.  
 محمد بن عبد الرحيم: ٢٦٩.  
 محمد بن عبد الله المخزومي: ٢٤٨.  
 محمد بن عبد الله بن عباس: ١٣٩.  
 محمد بن عبد الله بن نمير: ٣٥٨.  
 محمد بن عثمان بن كرامة: ٥٥، ٥٦.  
 محمد بن عروة: ٤٢٧.  
 محمد بن علي بن الحسين: ٤١٢.  
 محمد بن علي بن الحنفية: ٣٤٥، ٤١٦.  
 محمد بن عيسى بن الطباع: ١٣٨.  
 محمد بن غالب: ١١٨.  
 محمد بن فضيل: ٢٤١، ٣٥٢، ٣٦٠.  
 محمد بن قدامة بن أعين: ٣٧٣.  
 محمد بن كثير: ٢١١.  
 محمد بن كعب القرظي: ٦٣.  
 محمد بن مخلد بن حفص العطار: ٥٥.  
 محمد بن مقاتل: ٢١٠، ٣٥٨.  
 محمد بن يحيى: ١٠٣، ١٠٥.  
 محمد بن يحيى بن حبان: ٧٤، ٧٥، ٢٦٧.  
 محمد بن يسار: ٢٣٩.  
 محمد بن يوسف: ١٣٣.  
 محمود بن غيلان: ٢٢٤.  
 مخارق (بن عبد الرحمن الأحسي): ٣٨٧.  
 المختار بن قفل: ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٠.  
 مخلد بن يزيد: ٢٥٢، ٢٥٤.  
 مروان الفزاري: ٣٨٦.  
 مروان بن الحكم: ٧٨، ٣٩٥، ٤٣٠.  
 المروزي (إبراهيم): ٢١٩.  
 مريم بنت عمران: ٣٣٦، ٣٣٨.  
 المزني (إسماعيل بن يحيى): ٧١، ٢٣٩، ٣٢٨، ٣٢٩.  
 المزني: ٥٥، ٧٥، ١٠٤، ١٠٥، ١١٠، ١١٩، ١٨١، ١٨٦، ١٨٧، ٢٤٨، ٢٥٣، ٢٦٩، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٤٠٩، ٤٣٩.  
 مسدد (بن مسرهد الأسدي): ٣٢٠، ٣٢١، ٣٩٠.

مصعب بن سعد بن أبي وقاص: ١٥٥.

مطر الوراق: ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩.

مطرّف (بن طريف الحارثي): ١٨٧.

المطلب بن عبد الله بن حنطب: ٧٦، ٧٧.

معاذ بن رفاع: ٣٦٨.

معاذ بن هشام الدستوائي: ٢٣٥، ٢٩٤.

معاذ (بن معاذ العنبري): ٣٩٠.

معاوية بن عمار الدهني: ٢٠٣.

معاوية بن يحيى الصدقي: ١٠٤، ١٠٥.

معاوية (بن أبي سفيان): ٣٦٨.

معبدين هلال العتري: ٣٦٣.

المعزّب، أبو يحيى مصدع الأعرج: ٣٧٣.

معلّى بن منصور: ٢٦٩.

معمّر (بن راشد الأزدي): ٩٣، ١٠١.

١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٨١، ٣٢٣، ٣٤١.

٣٤٤، ٣٤٥.

معن بن عيسى: ١٣٤.

مغلطاي (علاء الدين مغلطاي بن قليج):

١١١، ٣٨٣.

المغيرة بن شعبة: ٣٦٨، ٤٤٠.

مقاتل (بن حيان النبطي): ٢٤٦.

مقيس بن صباية: ١٥٦.

المكيّ بن إبراهيم: ١٣٤، ١٣٥.

منذر الثوري: ٤١٦.

مسروق (بن الأجدع الهمداني): ١١١، ٣٣٠، ٤٢٧.

مسعر (بن كدام): ١٣٨.

المسعودي: ٢٠١.

مسلم بن إبراهيم: ٨٣، ١٨٦.

مسلم: ٦١، ٦٦، ٧٩، ٨٣، ٨٤، ١٠١،

١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١١٣، ٥٩،

٦٠، ٦١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ٦٧، ٦٨،

١٤١، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٨،

١٦٧، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢،

١٨٣، ٩١، ٩٢، ١٨٤، ١٩١، ١٩٧،

١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠،

٢٢٢، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣،

٢٥٦، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٣، ٢٨٤،

٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥،

٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٢٢، ٣٢٣،

٣٢٤، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٧،

٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢،

٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٧٠،

٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠،

٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤٠٩،

٤١٠، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥،

٤٢٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٠.

المسور بن خزيمة: ٧٨، ٣٩٥، ٤١٣،

٤٢٤.

٢٦٤، ٢٦٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩١،

٢٩٤، ٣٥٢، ٣٧٣، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٧.

النضر بن محمد: ١١٣.

النمر بن تولب بن زهير بن أقيش: ١٨٦،

١٨٧، ١٨٩.

نوح عليه السلام: ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٢،

٤١٣.

النووي: ٥٢، ٥٤، ٥٨، ٦٥، ١١٣،

١٣٠، ١٦٤، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٩١،

٢٠٤، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٣٢،

٢٥٢، ٢٥٥، ٣٠٧، ٣٦٤، ٤١٨، ٤١٩.

هاشم بن القاسم: ١٤٠، ٣٦٦.

هشام الدستوائي: ٢٣٦.

هشام بن عروة: ٦٤، ١٨٢، ٢١٠، ٢١١،

٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٩٠،

٢٩٢، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٦.

هشام بن يوسف: ١١٠، ٣٨٧.

هشيم (بن بشير الواسطي): ٣٤٧.

هلال بن علي: ٣٧١.

هلال بن يساف: ٣٧٢.

هشام بن مته: ٦٧، ٩٢، ١٨١، ٢٠٠،

٣٤١.

هناد (بن السري التميمي): ١٩٥، ٢٢٤،

هناد بنت عتبة بن ربيعة: ٢٠٩، ٢١٠،

الواقدي: ٨٨، ١١١، ١١٢، ١٢٠،

١٦٨، ١٧٨، ٢٣٧، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٨٣.

المنذري: ٧٥، ٢٧٨، ٤٣٨.

منصور: ١٣٣، ١٣٨، ٣٧٢، ٣٧٣.

مهاجر بن أبي أمية: ٣١٥.

موسى عليه السلام: ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦١.

موسى ابن أبي سهل المصري: ١١٧،

١١٨.

موسى بن إسماعيل: ١١٨، ٢٦٣، ٤١٤،

٤٢٧.

موسى بن أعين: ١٠٣، ١٠٥.

موسى بن أنس: ٣٧٨.

موسى بن عبد الرحمن الصنعاني: ٦٤.

موسى بن عقبة: ١٤٨، ٣٨٢.

موسى بن علي: ١٠٤.

موسى بن هارون: ٤٠٩.

ميمونة بنت الحارث: ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٨٥،

٢٨٦، ٢٨٨، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٤٧، ٢٨٧،

٢٨٩.

نافع بن عمر الجمحي: ٣٨٧.

نافع (مولى عبد الله بن عمر): ٦٨، ١٨٠.

نبيح العتري: ٤٠٤.

التجاشي: ٣٩٦.

التخعي (إبراهيم بن يزيد): ٢٢٩.

النسائي: ٨٤، ٩٣، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥،

١٠٩، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٧، ٢١٠،

٢١٨، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٨،

- يزيد بن هارون: ٢٨١، ٤١٦.  
يعقوب بن إبراهيم الدورقي: ١٩١،  
٢١٠.  
يعقوب بن إبراهيم بن سعد: ٣٢٢.  
يعقوب بن حميد بن كاسب: ٢٣٩.  
يعقوب بن سفيان: ٣١٣.  
يعقوب بن شبة: ٤٣٢.  
يعقوب بن عبد الرحمن: ٢٩٩.  
يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري:  
٢٨١.  
يعلى بن شبيب: ٢٣٩.  
يوسف بن أبي إسحاق السبيعي: ١٤٤.  
يوسف بن طلحة: ٣٢٦.  
يونس بن بكير: ٢٤٣.  
يونس بن عبد الأعلى: ١٠٤.  
يونس بن محمد: ٢٤٨.  
يونس بن يزيد (الأيلي): ٩٠، ٩١، ٩٢،  
١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٤١، ١٥٣، ١٨١،  
٢١٠، ٢١٧، ٢١٨.

- وكيع: ١٣٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٣٣٧.  
الوليد بن مسلم: ١٦٥، ١٦٦.  
وهيب (بن خالد الباهلي): ١٠٩، ١١٠،  
٣٨٢.  
يحيى بن أبي الأزهر: ١٣٩.  
يحيى بن أبي بكير الكرمانى: ١١٧، ١١٨.  
يحيى بن آدم: ٢٨٦.  
يحيى بن أيوب: ٢٨٣، ٣٤١، ٣٤٣،  
٤٢٦.  
يحيى بن بكير: ٣٥٦.  
يحيى بن سعيد القطان: ٢١٠، ٢٢٤،  
٢٢٥، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٩٠،  
٤١٦.  
يحيى بن سليمان: ٤٢٥.  
يحيى بن عبد الله بن سالم: ٧٦.  
يحيى بن معين: ٨٤، ٤٠٣، ٤٣٢.  
يحيى بن موسى (البليخي): ١٨١.  
يحيى بن يحيى (النيسابوري): ١٣٣،  
١٨٠، ٢٠٣، ٣٤٧.  
يزيد بن أبي عبيد: ١٦٠.  
يزيد بن الأصم: ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧،  
٢٨٨، ٢٨٩.  
يزيد بن زريع: ٢٣٥، ٢٩٤.  
يزيد بن صهيب الفقير: ٣٤٨.  
يزيد بن عبد الله بن الشَّحِير: ١٨٦، ١٨٧.

## فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن

البيان للعمراني: ٩٥.  
التسمة للمتولي: ١٥٠، ٢٦٠، ٢٦٢، ٣٣٥،  
٤٣٥.  
تجريد الصحابة للذهبي: ١١٩.  
التجريد للذهبي: ٢٥٠.  
التدريب للسراج البلقيني: ٧٤، ٧٧،  
١٧٢، ٢٣١، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٤٢.  
الترغيب والترهيب للأصبهاني: ٥٧.  
التعليقة على المختصر لأبي الفرج الزّاز:  
٩٥، ٩٦، ١١٦، ١٢٠.  
التعليقة لأبي حامد الإسفراييني: ٢٧٨.  
تفسير أبي حيان: ٢٣٠، ٢٤٥، ٢٤٦،  
٣٨٧.  
تفسير ابن مردويه: ٢٤١، ٣٨٧.  
تفسير البغوي: ٦٥، ٣٣٠.  
تفسير الطبري: ٣٨٢.  
تلخيص الفوائد المحضة لجلال الدين  
البلقيني: ٥٢.

الإبريز الخالص عن الفضة في إبراز معاني  
الخصائص التي في الروضة: ٥٢.  
الأدب المفرد للبخاري: ٨٤.  
الأربعين البلدانات للحافظ عبد القادر  
الرّهاوي: ٢٨٤.  
أزواج النبي لأحمد بن صالح المصري =  
زوجات النبي: ٢٤٧، ٢٥٠.  
أسد الغابة لابن الأثير: ١١٩، ١٢١،  
١٨٩، ٢١٣، ٢٨٢، ٣١٠، ٣٨٣.  
الأطراف للمزّي: ٧٥، ١٠٤، ١٠٥،  
١٨١، ١٨٢، ١٨٦، ٢٤٨، ٢٦٦،  
٢٨٣، ٢٨٧، ٣٢١، ٤٠٩.  
الأم للشافعي: ٦٩، ٧١، ١١٦، ١٩٣،  
٢٨٨، ٣٢٥، ٣٣٢، ٣٣٣.  
اختصار السنن للمنزري: ٢٧٨، ٤٣٨.  
الاستيعاب لابن عبد البر: ٢٤٩.  
البحر للرّوياني: ٧٢.  
البعث والنشور للبيهقي: ٢٥١.

حواشي الروضة للسراج البلقيني: ٩٦،  
١١٦، ١٢٩.

حواشي السُّنن للمنزري: ٤٣٨، ٧٥.

حواشي الماوردي، للسراج البلقيني: ١١٧.  
خلاصة الغزالي: ٣٠٢.

الخلافات لليهقي: ٦٠، ٦٨، ٢٢٥.

دلائل النبوة لليهقي: ١٥٦، ١٩٤، ١٩٥.  
الرَّسالة للإمام الشافعي: ٣٣١، ٣٣٢.

الروضة للنووي: ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٨٦،

٩٥، ١٥٠، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٤، ٢٠٢،

٢١٤، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٩٦، ٣٠١،

٣٠٥، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٩،

٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٣،

٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٦،

٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٧، ٤٤١.

الزُّهد الكبير لليهقي: ٥٦.

الزُّهريات للذهلي: ١٠٣.

الزيادات على الروضة للنووي: ٢١٩،  
٣٣٠، ٣٣٦.

سنن أبي داود: ٧٤، ١٥٥.

السنن الكبرى للنسائي: ١٨٧، ٢٥٢،  
٢٥٤.

السُّنن الكبير لليهقي = السُّنن الكبرى:

٩٨، ١١٣، ١٥٩، ١٦٠، ٢٧٤.

التلخيص لابن القاص: ١١٥، ١٤٢،

١٥٧، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٢٦، ٢٣١،

٢٣٢، ٢٦١، ٣٠٥، ٣٧١، ٤١٤، ٤٢١،

التهذيب للبغوي: ١٤٧، ١٥٠، ٢٠٢،  
٢٣٨.

التهذيب للمزني = تهذيب الكمال: ٥٥،

١١٠، ١١٩، ٢٥٣، ٢٨١، ٢٨٤،

٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٩.

الثقات لابن حبان: ٢٥٣، ٤٣٢.

الجامع الكبير للمزني: ٧١.

جامع المسانيد لابن كثير: ٤٣١.

الجامع للترمذي: ٨٣.

الجرجانيات لأبي العباس التُّرواني: ٦٢،  
١٥٩، ١٦٤.

جواهر القمولي: ٨١، ١٣٧، ١٤٢،

٢٥٧، ٢٦٠، ٣٠٨، ٣١٩.

حاشية أسد الغابة للشاطبي: ٣٨٣.

حاشية الأطراف للسراج البلقيني: ٢٤٩.

حاشية شرح الأصفهاني للسراج البلقيني:  
٣٣١.

الحاوي للماوردي: ٧١، ٩٠، ١١٤،

١٢١، ١٣٦، ٢٣٠، ٢٤٣.

حلية الأولياء لأبي نُعيم الحافظ: ٤٠١.

٢٩٣، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٣٦، ٣٥٦،  
٣٦٢، ٣٧٩، ٣٩٧، ٤٠٥، ٤٠٨،  
٤١٣، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٦.

صحيح مسلم: ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٧٩،  
٨٣، ٩١، ١٣٣، ١٥٢، ١٥٣، ١٧٢،  
٢٠٠، ٢٠٣، ٢٥٢، ٢٦٣، ٢٧١،  
٢٧٥، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٠، ٢٩١،  
٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٢٤، ٣٤٣،  
٣٥١، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٠،  
٣٧١، ٣٧٢، ٣٩٦، ٤٠٩، ٤٢٦.

الصحيحان: ٦١، ٦٨، ٨٦، ٨٩، ٩٢،  
٩٣، ١٠٠، ١١٣، ١٢٠، ١٣٢، ١٤٠،  
١٤٦، ١٤٧، ١٥٩، ١٦٣، ١٧٩،  
٢٠٨، ٢٢٢، ٢٤٩، ٢٩١، ٢٩٢،  
٢٩٦، ٣٠٦، ٣٢٤، ٣٣٧، ٣٣٨،  
٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٠،  
٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٨،  
٣٩٥، ٣٩٨، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٩.  
طبقات ابن سعد: ١٠٦، ١٣٩، ١٥٥،  
٣٢٦.

العلل للدارقطني: ١١٠، ٢٨٨، ٢٨٩،  
٢٩٤، ٣٦٥.

الغريب لأبي عبيد القاسم بن سلام: ٩٧  
فوائد تمام الرازي: ٢٥١.

سيرة ابن سيّد الناس: ١١١، ١٧٢.

السيرة للذمياطي: ١١١، ٢٣٦.

الشامل لابن الصبّاغ: ٨٤، ١٢٧، ١٣٧،  
١٥٠.

شرح الترمذي لابن العربي المالكي:  
٢٩٥.

شرح التلخيص للقفّال: ٢٠٢، ٢١٦،  
٢٢٦، ٣٠٤، ٤١٤.

شرح الجويني للمُصعبي: ١٦٨، ٢٦٢،  
٢٦٥.

شرح المهذّب للنووي: ٤٠٢.

شرح سيرة عبد الغني لقطب الدّين  
الخلبي: ٢٨١.

شرح صحيح مسلم للنووي: ١٨٢،  
١٨٤، ٢٠٤، ٢٥٢، ٣٦٤، ٤١٨، ٤٢٨،  
الشّرح للرافعي = المحرّر الوجيز: ٧٧،  
١٠٦، ١٠٧، ١٢٤، ١٣٥، ١٤٢،  
١٦٨، ٢٠٢، ٣١٥، ٣١٨، ٤١٠.

شعب الإيمان للبيهقي: ٨٠، ١٣٩.

الشفاء للقاضي عياض: ٤٠٥.

صحيح ابن خزيمة: ٥٧.

صحيح البخاري: ٥٥، ٨٣، ٨٧، ٩٠،  
٩٩، ١١١، ١٣٨، ١٤٦، ١٥٣، ١٦٠،  
١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٩٠، ٢١٧،  
٢٣٥، ٢٤٢، ٢٥٨، ٢٨٥، ٢٩٢.



مسند الإمام أحمد: ٧٨، ١٠٥، ١٨٩،  
 ٢٥٤، ٢٨٤، ٣٥١، ٣٨٢، ٤٣٠.  
 مسند البزار: ١٥٥.  
 المسند للحسن بن سفيان: ٤٠١.  
 مشكل الوسيط لابن الصلاح: ٣٩٩.  
 المصنّف لعبد الرزّاق: ٧٨، ٢٥٤.  
 المعجم الأوسط للطبراني: ١١٧، ١٦١،  
 ٣٤٩، ٣٥٣.  
 المعجم الكبير للطبراني: ١٦٠، ١٦١،  
 ٢٥٣.  
 المعرفة لأبي نُعيم: ٣١٦.  
 المغني لابن قدامة: ٢٣١.  
 الموطن لابن وهب: ٢١٧.  
 الموطن للإمام مالك: ١٩٨، ٣٧٦.  
 الناسخ والمنسوخ للحازمي: ١٦١،  
 ١٦٣.  
 نظم مختصر ابن الحاجب للجلال  
 البلقيني: ٣٣٢.  
 النّهاية لإمام الحرمين: ٧٧، ٩١، ٩٣،  
 ١٠٢، ١٢١، ١٢٦، ١٣٦، ١٤٩،  
 ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ٢٠٦، ٢٣٣.  
 الوجيز للغزالي: ٥٢.  
 الوسيط للغزالي: ٢٦٥، ٢٦٩.

قمعُ الحرص بالقناعة للخرائطي: ٥٦.  
 القواطع لأبي المظفر السمعاني: ٣٣٢.  
 قواعد العزّابن عبد السّلام: ٥٨.  
 الكاشف للذهبي: ٢٦٦.  
 كتاب السنّة لابن أبي عاصم: ٣٦٧.  
 لسان العرب لابن منظور: ٧٠، ٧١،  
 ٩٦.  
 اللّمع لأبي إسحاق الشّيرازي: ٢٣٩،  
 ٣٣٣.  
 المجتبى للنّسائي = السنن الصغرى: ١٠٥،  
 ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨.  
 مجرّد الخطّاطي: ٢٥٩.  
 مختصر ابن الحاجب: ٢٣١، ٣٣١،  
 ٣٣٢.  
 مختصر اللالكائي لرجال مسلم: ٢٨٤.  
 المختصر للمزني: ٦٩، ٧١، ٩٦، ٢٠٠،  
 ٣٢٥، ٣٢٩.  
 مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي: ١٥٧.  
 المستخرج على مسلم لأبي عوّانة: ١٠٦.  
 المُستخرج على مسلم لأبي نُعيم: ٢٨٤،  
 ٣٥٢، ٣٧٥.  
 مستدرك الحاكم: ١١٨، ٢٦٧، ٣١٣.  
 مسند أبي عوّانة: ٢٨٤.  
 مسند ابن منيع: ٤١٦.

## فهرس أشعار الكتاب

صدر البيت	عجز البيت	الوزن	القائل	الصفحة
أنا النبيُّ لا كذب	أنا ابن عبد المطلب	مجزوء الرجز	النبي ﷺ	٨٨
ونحو جمعٍ لذكورٍ سالمٍ	ليس شمولاً لنساء العالمِ	الرجز	الجلال البلقيني	٣٣٢
لكنَّهُ نصٌّ لنا في الأمِّ	على العمومِ ظاهراً في الحكمِ	الرجز	الجلال البلقيني	٣٣٢

\* \* \*

## فهرس الأماكن والمواضع

- |                              |                               |
|------------------------------|-------------------------------|
| سجستان: ٣٨٣.                 | أُجم بني ساعدة: ١٦٧.          |
| سدّ الصَّهباء: ٣٠١.          | أُحد: ٨٧، ١٢٠، ١٤٨، ١٥١، ١٥٣، |
| الشَّرف: ٢١٧، ٢١٨.           | ٤٠٦.                          |
| الطائف: ٣٩٥.                 | بئر رومة: ١٣٧.                |
| عرفة: ٩٨.                    | بدر: ٨٧، ٧٩.                  |
| فارس: ٣٨٣.                   | البصرة: ١١٩، ٣٨٣.             |
| كرمان: ٣٨٣.                  | بصرى: ٣٥٩.                    |
| الكعبة: ١٤٠، ١٥٥، ٢٠٣.       | البيع: ٢٣٧، ٣٨٥، ٣٨٦.         |
| الكوفة: ٣٣٦، ٤٠٩.            | تبوك: ٣٤٨.                    |
| المدينة: ١١٢، ١٤٨، ٢٥٠، ٢٧٥. | حائط الشَّوط: ١٦٦.            |
| المريد: ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩.       | الحبشة: ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٤.        |
| المسجد الحرام: ٢٢٢.          | الحِجاز: ٢٩٩.                 |
| مسجد الكعبة: ٢٢٢.            | الحُدَيْبِيَّة: ٧٨، ١٤٤.      |
| مسجد رسول الله: ٤١٢.         | حضر موت: ٣١٦.                 |
| مقام إبراهيم: ٣٢٠.           | حُنين: ٨٨، ١٩٩، ٢٠٠.          |
| مكة: ٦١، ٦٧، ١٥٤، ١٥٦، ٢٠٣،  | خراسان: ٣٨٣.                  |
| ٣٥٩.                         | الخنْدَق: ٩٨، ٩٩.             |
| مِنى: ٦٣.                    | الريذة: ٢١٧، ٢١٨.             |
| النقيع: ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩.       | زَابُلِسْتَان: ٣٨٣.           |
| اليرموك: ٣٨٣.                | زَمْزَم: ١٣٧.                 |

## ثبت المصادر والمراجع

١. إنحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: لأبي العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض - السعودية، ط ٢١، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٢. إنغام الدراية لقراء النقاية: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
٣. أحكام القرآن - جمع البيهقي: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ٢، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
٤. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني القتيبي (٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - مصر، ط ٧، (١٣٢٣هـ).
٥. أسد الغابة: لابن الأثير أبو الحسن علي الشيباني الجزري (٦٣٠هـ)، دار الفكر - بيروت، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
٦. أسنى المطالب في شرح روض الطالب: لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦هـ)، دار الكتاب الإسلامي.
٧. إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار ابن كثير - دمشق، دار الكلم الطيب - بيروت.
٨. إكمال المعلم شرح صحيح مسلم: لأبي الفضل عياض اليحصبي (٥٤٤هـ).
٩. الإبهاج في شرح المنهاج «منهاج الوصول إلى علم الأصول»: لأبي الحسن تقي الدين

علي القاضي البضاوي (٧٨٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).

١٠. الأحاد والمثنائي: لأبي بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (٢٨٧هـ)، تحقيق: الدكتور باسم فيصل الجوابرة، دار الرواية - الرياض، ط١، (١٤١١هـ - ١٩٩١م).

١١. الأحاديث الطوال: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حدي ابن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء - الموصل، ط٢، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م).

١٢. الإحكام في أصول الأحكام: لأبي الحسن سيد الدين الثعالبي الآمدي (٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق.

١٣. الاستذكار: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، (٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

١٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق: عادل مرشد، دار الأعلام، عمان - الأردن، ط٢، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

١٥. الأسماء المهمة في الأنباء المحكمة: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

١٦. الأسماء والصفات: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله ابن محمد الحاشدي، مكتبة السوادني - جدة - السعودية، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

١٧. الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث.

١٨. الإقناع: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٩هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ط١، (١٤٠٨هـ).

١٩. الأم: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، (٢٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت، ط٢، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

٢٠. الأنساب: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحيم ابن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، ط١، (١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م).

٢١. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٩هـ)، تحقيق: أحمد بن سليمان بن أيوب، دار الفلاح، ط١، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

٢٢. البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ط١، (١٤٢٠هـ).

٢٣. البداية والنهاية: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، (٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٢٤. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: السراج الدين عمر بن علي المشهور بابن الملquin (٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله ابن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، ط١، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

٢٥. البيان في مذهب الإمام الشافعي: لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني (٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة - السعودية، ط١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٢٦. التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة: لأبي بكر أحمد بن زهير بن حرب (٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتح هلال، دار الفروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، ط١، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

٢٧. التاريخ الكبير: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعين خان، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.

٢٨. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: لأبي محمد عبد العظيم زكي الدين المنذري (٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، (١٤١٧هـ).

٢٩. التعليق المجدد على موطأ محمد: لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (١٣٠٤هـ)، تحقيق: تقي الدين الندوي أستاذ الحديث الشريف بجامعة الإمارات العربية المتحدة، دار القلم - دمشق، ط٤، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

٣٠. التلخيص الحبير في تخرج أحاديث الرافعي الكبير: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم البياضي المدني، المدينة المنورة، ط١، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).

٣١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، ط١، (١٣٨٧هـ).

٣٢. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط٢، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).

٣٣. الجرح والتعديل: لأبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي (٣٢٧هـ)، مجلد دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (١٢٧١هـ - ١٩٥٢م).

٣٤. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم: لأبي عبد الله محمد بن فتوح الحميدي (٤٨٨هـ)، تحقيق: د. علي حسن البواب، دار ابن حزم - بيروت - لبنان، ط٢، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

٣٥. الخاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي (شرح مختصر المزني): لأبي الحسن علي ابن محمد الماوردي (٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

٣٦. الدارس في تاريخ المدارس: لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (٩٢٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٣٧. الدراية في تخريج أحاديث الهداية: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله هاشم الباني المدني، دار المعرفة - بيروت.

٣٨. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: - مراقبة: محمد عبد المعين ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر آباد - الهند، ط ٢، (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).

٣٩. الذخيرة: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن السالك الشهير بالقرافي (٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد حجي وسعيد أعراب ومحمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، (١٩٩٤م).

٤٠. الرسالة: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاك، مكتبة الحلبي - مصر، ط ١، (١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م).

٤١. الرد الوافر: لمحمد بن عبد الله بن مجاهد القيسي الدمشقي الشهير بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١، (١٣٩٣هـ).

٤٢. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، (٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السامي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

٤٣. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٣٧٠هـ)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.

٤٤. الزهد الكبير: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عاصر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ٣، (١٩٩٦م).

٤٥. السلوك لمعرفة دول الملوك: لأبي العباس أحمد بن علي العبيدي المقرئ (٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).



٤٦. السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند، ط ١، (١٣٤٤هـ).
٤٧. السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
٤٨. السيرة النبوية: لأبي محمد عبد الملك بن أيوب الحميري المعافري (٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٢، (١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م).
٤٩. الشفا بتعريف حقوق المصطفى: لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
٥٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م).
٥١. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة - بيروت.
٥٢. الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد الهاشمي (٢٣٠هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط ١، (١٩٦٨م).
٥٣. العلل الواردة في الأحاديث النبوية (علل الدارقطني): لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ومحمد بن صالح ابن محمد الدباسي، دار طيبة - الرياض، ط ١، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، ودار ابن الجوزي - الدمام، ط ١، (١٤٢٧هـ).
٥٤. الفن: لأبي عبد الله نعيم بن حماد الخزازي المروزي (٢٢٨هـ)، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد - القاهرة، ط ١، (١٤١٢هـ).
٥٥. القناعة والتعفف: لأبي بكر عبد الله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان، ط ١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

٥٦. «الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة»: لشمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
٥٧. الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر - بيروت، ط١، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
٥٨. اللمع في أصول الفقه: لأبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الشيرازي (٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط٢، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
٥٩. المبسوط: لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي (٤٨٣هـ)، دار المعرفة - بيروت، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
٦٠. المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢، (١٠٤٦هـ - ١٩٨٦م).
٦١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لأبي الحسن نور الدين بن سليمان الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي - القاهرة، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
٦٢. المجموع شرح المذهب: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الفكر - بيروت.
٦٣. المحبر: لأبي جعفر محمد بن حبيب الهاشمي البغدادي (٢٤٥هـ)، تحقيق: إيلزة يخن شتير، دار الآفاق الجديدة - بيروت.
٦٤. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف - القاهرة، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
٦٥. المحرر الوجيز في تفسير كتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ).
٦٦. المختصر الكبير في سيرة الرسول ﷺ: لابن جماعة عبد العزيز بن محمد الكناني (٧٦٧هـ)، تحقيق: سامي مكّي العاني، دار البشير - عمان، ط١، (١٩٩٣م).

٦٧. المراسيل: لأبي داود سليمان بن الأشعث بن عمرو الأزدي السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، (١٤٠٨هـ).
٦٨. المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
٦٩. المستدرک: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، مصر - القاهرة، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
٧٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ١، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠١م).
٧١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي الحموي (٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
٧٢. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، دار العاصمة - دار الغيث - السعودية، ط ١، (١٤١٩هـ).
٧٣. المعجم الأوسط: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق ابن عوض الله، دار الحرمين - القاهرة - مصر، ط ١.
٧٤. المعجم الكبير: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط ٢.
٧٥. المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المثورة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادين، مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، ط ١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
٧٦. المغازي: لأبي عبد الله محمد بن عمر الواقدي (٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمي - بيروت، ط ٣، (١٤٩٠هـ - ١٩٨٩م).

٧٧. المغرب في ترتيب المغرب: لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد برهان الدين المطرزي، (٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي-بيروت.
٧٨. المغني: لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة الجماعلي المقدسي، (٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة، (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).
٧٩. المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم حسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم - دمشق، الدار الشامية-بيروت، ط١، (١٤١٢هـ).
٨٠. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد (٨٨٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، ط١، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
٨١. المنتخب من مسند بن حميد: لأبي محمد عبد الحميد بن حميد الكشي (٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدر السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة - القاهرة، ط١، (١٤٠٨هـ-١٩٩٨م).
٨٢. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الظاهري (٨٧٤هـ)، تحقيق: د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٨٣. الموطأ: لمالك بن أنس الأصبحي (١٧٩هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي-بيروت.
٨٤. الناسخ والمنسوخ: لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي (٣٣٨هـ)، تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح - الكويت، ط١، (١٤٠٨هـ).
٨٥. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي (٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب - مصر.
٨٦. النكت والعيون: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الشهير بالهاوردي (٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٨٧. النهاية في غريب الحديث والأثر : لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

٨٨. الوافي بالوفيات : لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

٨٩. الوسيط في المذهب: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٥٠٥هـ)، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، دار السلام - القاهرة، ط ١، (١٤١٧هـ).

٩٠. الوفيات: لتقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، (١٤٠٢هـ).

٩١. إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع: لأبي العباس أحمد ابن علي بن عبد القادر المقرئ (٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

٩٢. إنباء الغمر بأبناء العمر: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي - مصر، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).

٩٣. أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، طبع بإذن: وزارة الإعلام - جدة، ط ٣، (١٤٠٦هـ).

٩٤. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: لأبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي البیضاوي (٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، (١٤١٨هـ).

٩٥. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: لأبي محمد الحارث بن محمد البغدادي المعروف بابن أبي أسامة (٢٨٢هـ)، انتقاء: أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر

- الهشمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
٩٦. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: لأبي القاسم محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني - السعودية، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
٩٧. تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو ابن رامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
٩٨. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية - بيروت - لبنان.
٩٩. «تحرير التقريب»: للدكتور بشار عواد معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ناشرون، ط١، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).
١٠٠. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لأبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزني (٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي - الدار القيمة، ط٣، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
١٠١. تحفة الحبيب على شرح الخطيب - حاشية البجيرمي على الخطيب: لسليمان بن محمد بن عمر البجيرمي (١٢٢١هـ)، دار الفكر، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
١٠٢. تحفة المحتاج في شرح المنهاج: لأحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، (١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م).
١٠٣. تذكرة الحفاظ: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
١٠٤. تغليق التعليق على صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزوين، المكتب الإسلامي - بيروت ودار عمار - عمان - الأردن، ط١، (١٤٠٥هـ).
١٠٥. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم): لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي

(٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٩هـ).

١٠٦. تفسير عبد الرزاق: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد - مكتبة الرشد - الرياض.

١٠٧. تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - حلب - سوريا، ط١، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

١٠٨. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: لشمس الدين محمد بن أحمد عبد الهادي الحنبلي (٧٢٤هـ)، تحقيق: سامي محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الحباني، دار أضواء السلف - الرياض، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

١٠٩. تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

١١٠. تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، ط١، (١٣٢٦هـ).

١١١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني (٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

١١٢. تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، (٢٠٠١م).

١١٣. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: لأبي بكر محمد ابن عبد الله بن مجاهد القيسي الشهير بابن ناصر الدين (٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، (١٩٩٣م).

١١٤. جامع الأصول في أحاديث الرسول: لأبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني بن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط وبشير عيون، مكتبة الحلواني، مكتبة الملاح - مكتبة البيان، ط١.

١١٥. تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن): لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).

١١٦. جبال القراء وكمال الإقراء: لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (٦٤٣هـ)، تحقيق: د. مروان العطية ود. محسن خرابة، دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).

١١٧. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، دار السعادة - مصر، (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).

١١٨. خلاصة البدر المنير: لأبي حفص ابن الملقن عمر الشافعي المصري (٨٠٤هـ)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).

١١٩. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ).

١٢٠. ديوان الإسلام: لأبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

١٢١. ذيل التقييد في رواية السنن والأسانيد: لأبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي (٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

١٢٢. رفع الإصر عن قضاة مصر: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

١٢٣. روضة الطالبين وعمدة المفتين: لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت - دمشق - عمان، ط٣، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).



١٢٤. زاد المسير في علم التفسير: لأبي الفرج عبد الرحمن بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط١، (١٤٢٢هـ).
١٢٥. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد: لمحمد بن يوسف الصالحى الشامي (٩٤٢هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
١٢٦. سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وإحياء الكتب العربية- بيروت.
١٢٧. سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، تحقيق: عادل مرشد وسليم عامر، دار الإعلام، ط١، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).
١٢٨. سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، ط٢، (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).
١٢٩. سنن الدارقطني: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥هـ)، دار المعرفة- بيروت، (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م).
١٣٠. سنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط١، (١٤٠٧هـ).
١٣١. سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط- مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٣، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
١٣٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن العماد (١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمد الأرنؤوط، دار ابن كثير- دمشق- بيروت، ط١، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
١٣٣. شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية: لأبي عبد الله محمد بن محمد الزرقاني المالكي (١١٢٢هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

١٣٤. شرح الشفا: لأبي الحسن علي بن سلطان الملا الهروي (١٠١٤هـ)، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، (١٤٢١هـ).

١٣٥. شرح سنن أبي داود: لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق: أبو المنذر خالد ابن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

١٣٦. شرح صحيح البخاري لابن بطلال: لأبي الحسن ابن بطلال علي بن عبد الملك (٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، ط٢، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).

١٣٧. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: لأبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٢، (١٣٩٢هـ).

١٣٨. شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

١٣٩. شرح معاني الآثار: لأبي جعفر أحمد بن محمد الحجري الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

١٤٠. شرف المصطفى: لأبي سعيد عبد الملك بن محمد النيسابوري الخزكوشي (٤٠٧هـ)، دار البشائر الإسلامية - مكة، ط١، (١٤٢٤هـ).

١٤١. شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن حسين البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، (١٤١٠هـ).

١٤٢. صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان): لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

١٤٣. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ) وأيامه: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير ابن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، (١٤٢٢هـ).

١٤٤. صحيح مسلم والمسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ﷺ): لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٤٥. طبقات الشافعية الكبرى: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناهي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، (١٤١٣هـ).
١٤٦. طبقات الشافعية: لأبي بكر بن أحمد بن محمد الشهبي المعروف بابن قاضي شهبه، (٨٥١هـ)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط ١، (١٤٠٧هـ).
١٤٧. طبقات الشافعيين: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤هـ)، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم ود. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
١٤٨. طبقات الفقهاء الشافعية: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ)، تحقيق: محي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط ١، (١٩٩٢م).
١٤٩. طبقات المفسرين: لأحمد بن محمد الأدنوي (ق ١١هـ)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، ط ١، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
١٥٠. طبقات المفسرين العشرين: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط ١، (١٣٩٦هـ).
١٥١. طرح الشريب في شرح التريب: لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن إبراهيم العراقي (٨٠٦هـ)، الطبعة المصرية القديمة وصورتها دور عدة منها: (دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ودار الفكر العربي).
١٥٢. عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي: لأبي بكر بن عبد الله بن العربي (٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
١٥٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٥٤. عون المعبود وحاشية ابن القيم: لأبي عبد الرحمن محمد أشرف الصديقي العظيم آبادي (١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، (١٤١٥هـ).
١٥٥. عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير: لأبي الفتح محمد بن محمد اليعمري الربيعي (٧٣٤هـ)، دار القلم - بيروت، ط ١، (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
١٥٦. غريب الحديث: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرياني، دار النشر - بيروت، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
١٥٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دار المعرفة - بيروت.
١٥٨. فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير: لعبد الكريم بن محمد الرافي القزويني (٦٢٣هـ)، دار الفكر.
١٥٩. فضائل رمضان: لأبي بكر عبد الله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا (٢٨١هـ)، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، دار السلف - الرياض - السعودية، ط ١، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
١٦٠. فهرس الفهارس والأثبتات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات: لمحمد عبد الحي عبد الكبير المعروف بعبد الحي الكتاني (١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ٢، (١٩٨٢م).
١٦١. قواطع الأدلة في الأصول: لأبي المظفر منصور بن محمد المروزي السمعاني (٤٨٩هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٩م).
١٦٢. كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (٧٣٥هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة.
١٦٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله المشهور باسم حاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) (١٩٤١م).

١٦٤. لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ: لأبي الفضل محمد بن محمد بن فهد الهاشمي (٨٧١هـ) دار الكتب العلمية، ط١، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
١٦٥. لسان العرب: لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (٧١١هـ)، دار صادر- بيروت، ط٣، (١٤١٤هـ).
١٦٦. لسان الميزان: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، (٢٠٠٢م).
١٦٧. مختصر اختلاف العلماء: لأبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بالطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط٢، (١٤١٧هـ).
١٦٨. مختصر المزي: لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزي (٢٦٤هـ)، دار المعرفة- بيروت، (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
١٦٩. مستخرج أبي عوانة: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة- بيروت، ط١، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
١٧٠. مسند ابن راهويه: لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه (٢٣٨هـ)، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان- المدينة المنورة، ط١، (١٤١٢هـ-١٩٩١م).
١٧١. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار (٢٩٢هـ) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، ط١، (١٩٨٨ حتى ٢٠٠٩م).
١٧٢. المصنف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت، ط٣، (١٤٠٣هـ).
١٧٣. تفسير البغوي (معالم التنزيل): لمحيي السنة الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
١٧٤. معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود: لأبي سليمان حمد بن محمد البستي المعروف بالخطاطي (٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية- حلب، ط١، (١٣٥١هـ-١٩٣٢م).

١٧٥. معجم البلدان: لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٢، (١٩٩٥م).
١٧٦. معجم الشيوخ الكبير: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية، ط ١، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
١٧٧. معجم لغات الفقهاء: لمحمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
١٧٨. معرفة الصحابة: لأبي نعيم أحمد بن مهراّن الأصبهاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل ابن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر - الرياض، ط ١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
١٧٩. المغازي لأبي عبد الله محمد بن عمر بن واقد الواقدي (٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونس، دار الأعلمي - بيروت، ط ٣، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
١٨٠. تفسير الرازي (مفاتيح الغيب = التفسير الكبير): لأبي عبد الله محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٣، (١٤٢٠هـ).
١٨١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبد الله شمس الدين بن قايمآز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان، ط ١، (١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م).
١٨٢. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، ط ٢، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
١٨٣. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح - دمشق، ط ٣، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
١٨٤. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: لمحمد بن أبي العباس شهاب الدين الرملي (١٠٠٤هـ)، دار الفكر - بيروت، ط أخيرة، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

- ١٨٥ . نهاية المطلب في دراية المذهب: لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الملقب بإمام الحرمين (٤٧٨هـ)، تحقيق: أ.د عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط١، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- ١٨٦ . هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل بن محمد البغدادي (١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية اسطنبول (١٩٥١م)، دار إحياء التراث العربي-بيروت-لبنان.
- ١٨٧ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين ابن خلكان (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر-بيروت.



## فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٥
ترجمة المصنف الإمام جلال الدين البلقيني.....	٨
اسمه ونسبه وكُنيتُه.....	٨
مولده.....	٨
نشأته وطلبه للعلم.....	٩
سيرته ومكانته العلمية.....	١٠
الإمام جلال الدين البلقيني وعلم الحديث.....	١٥
شيوخه وتلاميذه.....	٢٠
أقوال بعض العلماء فيه.....	٢٥
مرضه ووفاته.....	٢٧
مصنفاته.....	٢٩
الباعث على المصنّف لهذا الكتاب.....	٣٢
منهجه في هذا الكتاب.....	٣٣
وصف المخطوطة.....	٤٣
منهج التحقيق.....	٤٤
نماذج من المخطوطة المصورة.....	٤٧
النص المحقق.....	٤٩
مقدمة المؤلف.....	٥١
خصائص الرسول ﷺ في النكاح وغيره: وهي على أربعة أضرب.....	٥٣



## الضَرْبُ الْأَوَّلُ: ما اختُصَّ به ﷺ من الواجبات،

### وبيان الحكمة فيه، وفيه مسائل:

- ٥٩ ..... المسألة الأولى: القول في وجوب صلاة الضحى في حق ﷺ
- ٦٢ ..... المسألة الثانية: القول في وجوب الأضحية في حق ﷺ
- ٦٤ ..... المسألة الثالثة: القول في وجوب صلاتي التهجد والوتر في حق ﷺ
- ٧٤ ..... المسألة الرابعة: القول في وجوب السواك عليه ﷺ
- المسألة الخامسة: القول في إيجاب مُشاورة الرسول ﷺ أصحابه، وفي  
٧٧ ..... كونها واجبة أو مستحبة
- المسألة السادسة: القول فيما إذا كان من الواجب عليه ﷺ أنه إذا رأى  
٨٢ ..... منكراً أن يُعَيِّرَهُ
- ٨٧ ..... المسألة السابعة: القول في وجوب مصابرة ﷺ العدو وإن كثر عددهم
- ٩٠ ..... المسألة الثامنة: أنه كان عليه ﷺ قضاء دين من مات من المسلمين مُعِيراً
- المسألة التاسعة: فيما قيل من أنه كان يجب عليه ﷺ إذا رأى ما يُعْجِبُهُ أن  
٩٨ ..... يقول: لَيْتَ إِنْ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ

## ومن هذا الباب: خصائصه ﷺ في النكاح

### القسم الأول: وفيه مسائل:

- ١٠٠ ..... الأولى: اختصاصه ﷺ بوجوب تخيير نسائه وإمساك مختارته تحريم طلاقها
- المسألة الثانية: تحريم الله تعالى على رسوله ﷺ التزوُّج على نسائه بعدما  
١٠٧ ..... اخترته والدار الآخرة
- ١٢٤ ..... المسألة الثالثة: في اعتبار جواب أزواجه ﷺ في مسألة التَّخْيِيرِ عَلَى الْقَوْرِ
- المسألة الرابعة: ذكر الخلاف في اعتبار قول إحدى زوجاته ﷺ: اخترتُ  
نفسي، صريحاً في الفراق وما إذا كان محلُّ له ﷺ التزوُّج بها بعد الفراق .....  
١٢٨

## الموضوع

الصفحة

الضَرْبُ الثاني: ما اخْتَصَّ ﷺ به من المحرّماتِ، وهي قسمان:

أحدهما: المُحرّمات في غير النكاح، وفيه مسائل:

- الأولى: تحريم الزكاة عليه ﷺ ..... ١٣٢
- المسألة الثانية: صدقة التطوّع عليه ﷺ ..... ١٣٤
- المسألة الثالثة: يحرم عليه ﷺ الأكل مَتَكْنَأً ..... ١٣٨
- المسألة الرابعة: القول في أَكْلِهِ ﷺ البَصَلِ والفُجَلِ والكُرَاتِ والثُّوم ..... ١٤٠
- المسألة الخامسة: في تحريم الحَقْطِ والشَّعْرِ عليه ﷺ ..... ١٤٣
- ما كتب رسول الله ﷺ ولا قرأ قبل موته ..... ١٤٦
- المسألة السادسة: في تحريم نَزْعِ لَأَمَتِهِ ﷺ إذا لَبَسَهَا للحرب ..... ١٤٧
- المسألة السابعة: في تحريم مَدِّ العَيْنِ عليه ﷺ إلى ما مُتَّعَ به غيره ..... ١٥١
- المسألة الثامنة: أَنَّهُ يَحْرُمُ عليه ﷺ خَاتَمَةُ الْأَعْيُنِ ..... ١٥٤
- المسألة التاسعة: القول فيما قِيلَ بتحريم أن يَخْدَعَ ﷺ في الحرب ..... ١٥٧
- المسألة العاشرة: فيما قِيلَ: إِنَّهُ يَحْرُمُ عليه ﷺ أَنْ يَصِلَ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ ذَيْنٌ ..... ١٥٩
- المسألة الحادية عشرة: في صلاة النبي ﷺ على مَنْ عَلَيْهِ ذَيْنٌ مع وُجُودِ الضَامِنِ ... ١٦٢

القسم الثاني من المحرّمات المتعلقة بالنكاح، وفيه مسائل:

- المسألة الأولى: إمساك من كَرِهَتْ نِكَاحَهُ ﷺ ..... ١٦٤
- المسألة الثانية: القول في نِكَاحِهِ ﷺ الحُرَّةَ الْكِتَابِيَّةَ ..... ١٧٠
- المسألة الثالثة: ذكر الخلاف في تَسْرِيهِ ﷺ بِالْأَمَةِ الْكِتَابِيَّةِ ..... ١٧١

الضَرْبُ الثالث: التَّخْفِيفَاتِ وَالْمُبَاهَاتِ، وما أُبِيحَ لَهُ ﷺ دون غيره قِسْمَانِ:

القسم الأوّل: متعلّق بغير النكاح، وفيه مسائل:

- المسألة الأولى: أَنَّهُ أُبِيحَ لَهُ ﷺ الوِصَالُ في الصوم ..... ١٧٩
- المسألة الثانية: في اصطفاء ما يَخْتَارُهُ ﷺ من الغَنِيمة قبل الْقِسْمَةِ ..... ١٨٥



## الضرب الرابع: وهو قسمان:

الأول: فيما اختصَّ به ﷺ من الفضائل والإكرام في أمور النِّكاح، وفيه مسائل:

- الأولى: حُرمة نكاح نسائه ﷺ أمّهات المؤمنين من بعده على غيره أبداً ..... ٣٠٩  
 المسألة الثانية: أن أزواجه ﷺ أمّهات المؤمنين، سواءً من ماتت تحتها ﷺ،  
 ومن مات عنها وهي تحتها ..... ٣١٩  
 المسألة الثالثة: اختصاصه ﷺ بتفضيل زوجاته على سائر النساء ..... ٣٣٤

القسم الثاني من الضرب الرابع: فيما اختصَّ الله تعالى نبيه ﷺ

من الفضائل والإكرام في غير النِّكاح، وفيه مسائل:

- الأولى: في كونه ﷺ خاتم النبيين ..... ٣٤٠  
 المسألة الثانية: أن أمته ﷺ خير الأمم ..... ٣٤٤  
 المسألة الثالثة: في كون شريعته ﷺ مؤبدة وناسخة لجميع الشرائع ..... ٣٤٦  
 المسألة الرابعة: في كون كتابه ﷺ معجزاً محفوظاً عن التحريف والتبديل،  
 وأنه أقيم بعده حجة على الناس، وأن معجزات سائر الأنبياء انقرضت ..... ٣٤٦  
 المسألة الخامسة: في المعاني الواردة في قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «أُعْطِيتُ  
 خمساً لم يُعْطَهنَّ أحدٌ من الأنبياء قبلي: نُصِرْتُ بالرُّعبِ...» الحديث ..... ٣٤٧  
 المسألة السادسة: في أنه ﷺ سيّد ولد آدم، وأنه أول من تنشأ عنه الأرض ..... ٣٦٤  
 المسألة السابعة: في أنه ﷺ أول من يقرع باب الجنة، وأنه أكثر الأنبياء اتباعاً .... ٣٦٥  
 المسألة الثامنة: أن أمة نبينا محمد ﷺ معصومة لا تجتمع على ضلالة ..... ٣٦٦  
 المسألة التاسعة: اختصاصه ﷺ بأنه كان لا ينأى قلبه ..... ٣٦٩  
 المسألة العاشرة: أنه ﷺ كان يرى من وراء ظهره كما يرى من أمامه ..... ٣٦٩  
 المسألة الحادية عشرة: أن تطوُّعه ﷺ بالصلاة قاعداً كتطوُّعه قائماً وإن لم  
 يكن له عُذرٌ ..... ٣٧١

## الصفحة

## الموضوع

- المسألة الثانية عشرة: أنَّ من خصائصه ﷺ: أَنَّهُ يُخَاطَبُ الْمُصَلِّي بِقَوْلِهِ:  
 ٣٧٣ ..... السلام عليك أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَلَا يُخَاطَبُ غَيْرُهُ .....
- المسألة الثالثة عشرة: فِي وُجُوبِ تَعْظِيمِ أَمْرِهِ وَتَوْقِيرِهِ ﷺ بِعَدَمِ رَفْعِ الصَّوْتِ  
 ٣٧٧ ..... عَلَى صَوْتِهِ وَلَا يُنَادِيهِ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ .....
- المسألة الرابعة عشرة: فِي أَنَّهُ يُحِبُّ عَلَى الْمُصَلِّي إِذَا دَعَا ﷺ أَنْ يُحْيِيَهُ، وَلَا  
 ٣٨٩ ..... تَبْطُلُ صَلَاتُهُ .....
- المسألة الخامسة عشرة: أَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ أَنَّهُ يُسْتَشْفَى بِهِ وَيُتْرَكُ بَيُّوْلُهُ وَدَمُهُ..  
 ٣٩٤ ..... المسألة السادسة عشرة: أَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ أَنَّهُ يُكْفَرُ مِنْ زَنًى بِحَضْرَتِهِ،  
 ٤٠٧ ..... أَوْ اسْتِهَانَةٍ بِهِ .....
- المسألة السابعة عشرة: مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ: أَنَّ أَوْلَادَ بَنَاتِهِ يُنْسَبُونَ إِلَيْهِ .....
- المسألة الثامنة عشرة: أَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ: أَنَّ كُلَّ نَسَبٍ وَسَبَبٍ يَنْقَطِعُ  
 ٤١١ ..... يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا نَسَبَهُ ﷺ وَنَسَبَهُ .....
- المسألة التاسعة عشرة: فِي حُرْمَةِ التَّكْنِي بِكُنْيَتِهِ ﷺ مَعَ جَوَازِ التَّسْمِي بِاسْمِهِ..  
 ٤١٤ ..... المسألة العشرون: أَنَّ سَعْرَهُ ﷺ طَاهِرٌ، وَكَذَلِكَ بَوْلُهُ وَدَمُهُ وَسَائِرُ فَضَلَاتِهِ  
 ٤٢٠ ..... كُلُّهَا طَاهِرَةٌ .....
- المسألة الحادية والعشرون: أَنَّ لَهُ ﷺ قَبُولَ الْهَدِيَّةِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْحُكَّامِ..  
 ٤٢٠ ..... المسألة الثانية والعشرون: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُوْخِذُ عَنِ الدُّنْيَا عِنْدَ تَلْقَئِ الْوَحْيِ  
 ٤٢١ ..... مَعَ مَطَالِبَتِهِ بِأَحْكَامِهَا عِنْدَ الْأَخْذِ بِهَا .....
- المسألة الثالثة والعشرون: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَنُودُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ  
 ٤٣٢ ..... وَالسَّلَامُ بِخِلَافِ الْإِغْمَاءِ .....
- المسألة الرابعة والعشرون: أَنَّهُ مِنْ كِرَامَاتِهِ وَخِصَائِصِهِ ﷺ: أَنَّ مَنْ رَأَاهُ فِي  
 ٤٣٦ ..... الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَاهُ حَقًّا .....
- المسألة الخامسة والعشرون: أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَأْكُلُ لُحُومَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ  
 ٤٣٧ ..... الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .....

الموضوع الصفحة

	المسألة السادسة والعشرون: أنه من خصائصه ﷺ: أن الكذب عليه
٤٤٠	ليس كالكذب على غيره، وبأن مَنْ كَذَبَ عليه لا تُقبل له رواية .....
٤٤٥	الفهارس الفنية .....
٤٤٧	فهرس الآيات القرآنية الكريمة .....
٤٥٤	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .....
٤٧٠	فهرس الآثار .....
٤٨١	فهرس الأعلام .....
٥٠٦	فهرس أسماء الكتب .....
٥١٠	فهرس الأشعار .....
٥١١	فهرس الأماكن والمواضع .....
٥١٢	ثبت المصادر والمراجع .....
٥٣٢	فهرس المحتويات .....

